وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 " أبوالقاسم سعدالله"

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

البرلمان الفرنسي والشأن الجزائري

1871 - 1914

- دراسة اجتماعية واقتصادية-

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة :

حياة سيدي صالح

إشراف الأستاذ الدكتور :

لزهر بديدة

لجنة المناقشة :

أ. د: كمال حمزي	جامعة الجزائر2	رئيسا
أ.د : لزهر بديدة	جامعة الجزائر2	مقررا
أ.د : أحمد رضوان شرف الدين	جامعة الجزائر2	عضوا
د: حسان مغدوري	جامعة الجلفة	عضوا
د : علال بيتور	جامعة الجزائر2	عضوا
د: آيت سوكي محند آكلي	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية : 1439-1440هـ/ 2018- 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدايّ

عائلتي الصغيرة " زوجي أبنائي وبناتي"

عائلتي الكبيرة" إخوتي وأخواتي"

إلى أرواح الشهداء عبر الزمن

إلى أساتذتي ومعلمي عبر كل الأطوار

إلى كل غيور على هذا الوطن

أهدي جهدي وبحثي...

الشكر

قال تعالى:" لَئِن شكرتُم لأزِيدنَّكُم" سورة إبراهيم الآية رقم 07

قال صلى الله عليه وسلم:" لا يَشكر اللهَ من لا يَشكر النَّاس" رواه الترمذي وأبو داود

أحمد الله تعالى على توفيقه، ثم أشكر من دعّم عملي هذا بدءً بالأستاذ الدكتور المشرف " لزهر بديدة" الذي وجه البحث وسدَّده، وقوّم هذا العمل إلى أن خرج في حلّته كاملا، وإلى الدكتور عبدالقادر بوعقادة، والشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة التي سهرت وتعبت في قراءة هذا العمل وتصويبه، كما لا يفوتني التقدم بجزيل الشكر إلى القائمين على المكتبات ومراكز البحث - التي زرتها وعملت بها واستفدت من مكنونها سواء بداخل الوطن أو خارجه- على الدعم الذي قدموه ليخرج عملي في حلته هذه..

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني

من قريب أو بعيد ماديا ومعنويا في إنجاز هذا العمل

الذي أحسبه ثمرة جهد مشترك..

قائمة المختصرات

باللغة الفرنسية	باللغة العربية
B.N.A= bibliothèque national ALGERINNE	تر = ترجمة
B.O.G= bulletin official du Gouvernement	ج = جزء
B.O.A= bulletin officiel de L'Algerie	د.ن.ت = ديوان النشر والتوزيع
c.s= conciel superieur	د.و.م.ج = الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
C.S.G= conseil supérieur de Gouvernement	س = سنة
Ed = Edition	ص = صفحة
J= journal	ع = عدد
J.d = journal des débats	ط = طبعة
J.O = Journal officiel	م = التاريخ الميلادي
J.O.R.F= journal officiel de la république française	ق = قسم
s.n = sans numéro	م.و.د.ب. ح. و. ث. أ.ن= المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر
S.N.E.D=Société nationale d'édition et de diffusion	G . G. C A = Gouvernement Général civil de l'Algerie
T = tome	SD= sans date
ENAL =Enterprise nationale du livre	CDHA= centre de doucumentation histoire sur l'Algerie
Ch.C = chambre de commerce	B .l.R.F= Bulletin des lois de la République Francaise

مقدمة

مقدمة

تعدّ مرحلة الحكم المدني الفرنسي في الجزائر - والتي يحلو للبعض أن يطلق عليها مرحلة حكم الكولون أو المستوطنين والممتدة من 1870 تاريخ سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة نابليون الثالث وبذلك زوال الحكم العسكري بالجزائر إلى 1962 تاريخ استرجاع الجزائريين سيادتهم- من أصعب المراحل التي عايشها الجزائريون (الأهالي)، حيث ازدادت خلالها وسائل البطش والاستغلال في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. وقد صرّح **بوديكور** في هذا الشأن قائلا :" إنّ جندنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة – بلاد زواوة فقد قطعوا 18 ألف شجرة وحرقوا المنازل قتلوا النساء والأطفال والشيوخ[...] ولكي يحصل جندنا على الحلي عمدوا إلى قطع شحمة آذان المرأة، وتركها حية على تلك الحالة البشعة"[1]. لنتساءل عندها كيف يمكن أن يصاب الجندي بالخجل وقد قطع أذن الفتاة والمرأة؟ إنها صورة ومشهد من مجموع المشاهد والصور المؤلمة المرعبة التي تكررت بوسائل وأساليب مختلفة في الجزائر المستعمرة.

هكذا – وبمثل هذه الوسائل - أصبح الجزائري خاضعا لهيمنة المستوطن الأوربي الذي كان ينظر إليه كأداة تحقق له مآربه وتمكنه من الوصول إلى طموحاته، حتى أنّ بعض الأدباء والمفكرين الفرنسيين اعتبروا ذلك من صميم الحضارة، من قبيل الشاعر الفرنسي **فيكتور هيقو** وهو يمجد الاستعمار يقول :" إنّ الغزو الجديد الذي قمنا به في الجزائر ذو شأن كبير ومفرح، إنّها الحضارة التي تكتسح البربرية، إنّه الشعب المستنير الذي يذهب باتجاه شعب غارق في الظّلام، ونحن إغريق العالم وعلينا أن نضيئه"[2]، والمفارقة أنّ هذا الأديب هو نفسه الذي كان يبكي الواقع الفرنسي المأساوي في قصائده ورواياته وأشهرها البؤساء، وهل الشعوب المتحضرة تدفع الأم إلى أن تأكل ولدها؟؟ هذا ما وصفه هذا الأديب في قصيدته البؤس (misére) وهو يصف واقع الجزائري الأهلي أثناء زيارته الجزائر سنة 1881م.

لقد كان الفرنسي ينطلق دوما في تعامله بشعار الغالب والمغلوب (**Les races vincus**)، ووجد الجزائري نفسه تحت رحمة الأوربي عامة والفرنسي خاصة، يتحكم في مصيره كيفما شاء دون أن يوجد رادع قانوني أو عرفي أو إنساني يخفف من شدّة القهر والاستبداد. وكانت القوانين التي تصدر في حقه دليلا على تجاهل المؤسسات التشريعية لأبسط حقوقه، رغم ما عرفت به دولة الاحتلال الفرنسي من شعارات تتغنى بحقوق المواطن والإنسان منذ الثورة التي قام بها الفرنسيون سنة 1789م. وقد وصف المؤرخ الإنجليزي **نيفيل باربور** – حسبما ذكره الدكتور **أبوالقاسم سعدالله** في كتابه الحركة الوطنية - الحكم الفرنسي بما يلي:" إنّ بعض

[1]- أبوالقاسم سعدالله: الحركة اوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992، ص 29.

[2]- سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.ص21,

أحسن مساجدهم قد حول إلى كنائس، وأيام المواسم الإسلامية قد أبطلت شرعيتها، وأراضي القبائل صودرت، وكل رمز وطني حطّم "[1].

إنّ الجزائري في منظومة الاستعمار ليس له حق السكن أو التعليم، بل ليس له حق الحياة الكريمة، وكان قانون الأهالي (**code de l'indigenat**) وقانون **وارنيي**(**warnier**) خلال القرن التاسع عشر، وقانون التجنيد الإجباري والتجنس مثالا لهذه القوانين التي وضعت لخدمة المستوطن وقهر واستغلال الجزائري. وفي الوقت الذي ازدادت فيه وضعية الجزائريين سوءً - حيث انتشرت الجوائح الاجتماعية كالأمراض والأوبئة والمجاعات والتدني الصارخ لواقع الاقتصادي وحورب الأهلي في لقمة عيشه بعد نزع أراضيه بطرق متعددة ومحاربة الزراعة التقليدية المعاشية (الحبوب) وتعويضها بزراعات تجارية حديثة تخدم المصلحة الرأسمالية الأوربية، هذه الأخيرة استفادت من أراضي زراعية شاسعة خاصة في سهول الغرب الجزائري (تلمسان ، مستغانم، تموشنت) وسهل متيجة في الوسط منذ عهد الامبراطورية الثانية على يد **نابليون الثالث** الذي منح امتيازات ضخمة لرأسماليين كبار استحوذوا على أجود الأراضي، واستغلوها في توسيع التجارة الزراعية خاصة الكروم التي احتلت المرتبة الأولى في الزراعة بالجزائر، فأكثر مداخيل الخزينة كانت من تجارة الخمور، إضافة إلى زراعات أخرى أدخلها المستوطنون كالتبغ والقطن وغيرهما.

وقد مهّد كل هذا لمزيد من الضغوطات من طرف المستوطنين – خاصة مع تزايد مصالحهم ونفوذهم داخل البرلمان. ذلك ما سأحاول إبرازه من خلال دراستي الخاصة بالشأن البرلماني وتعامله مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأهالي الجزائريين. مع الملاحظة بأنّ الكتابة في التاريخ الجزائري قد تداوله عدة أقلام لها توجهها وانتماءاتها ومدارسها، ومن أبرز المدارس مدرستان واضحتا المعالم بيّنتا الأهداف و النوايا وهما:

المدرسة الوطنية التي تحاول إبراز عنصر المقاومة الوطنية للسياسة الفرنسية بشتى الوسائل والطرق من خلال إظهار مآثر الأبطال والغايات الصادقة التي كان يعمل لأجلها الجزائريون. أمّا المدرسة الثانية وهي المدرسة الكولونيالية (الاستعمارية)، والتي تسعى جاهدة بما لديها من إمكانات و أهمها -الأرشيف – وبواسطة أقلام ودراسات مؤرخيها أو المتأثرين بمنهجها إعطاء صورة مشرقة لتاريخ الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

ولعل أهم فترة تتميز بالخطورة – على ما نعتقد- هي تلك الممتدة إلى ما بعد 1871، تحديدا بعد محاصرة المقاومات التي تلت سقوط الإمبراطورية الفرنسية ومنها مقاومة الشيخ المقراني والشيخ الحداد ومقاومة الأوراس ومقاومة أولاد سيدي الشيخ وانتفاضة سكان بني مناصر في شرشال وانتفاضة أولاد عبدون

[1]- تحدث الدكتور أبو القاسم سعدالله بإسهاب عن هذه الفكرة من خلال كتابه الحركة الوطنية أساليب " **طمس معالم المدن والتدخل في القيم الوطنية**" و" **الاستهتار بالمؤسسات الدينية**"،**راجع** سعدالله: الحركة الوطنية، ج2، ص 29، والجزء 1 ص66 وما بعدها ، ص82.

و غيرها، ذلك لأنها تعد منعرجا خطيرا في تاريخ الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي حيث تميزت بالانتقال من فترة الحكم العسكري إلى الحكم المدني الذي ولّد فيما بعد ما اصطلح عليه « بالحزب الكولونيالي »، وبذلك تجذّرت سياسة الاستيطان بأبعادها السياسية، الاقتصادية و الحضارية الخطيرة على الجزائريين.

وفي وقت ازدادت فيه وضعية الجزائريين (الأهالي) سوءً حيث انتشرت الجوائح الاجتماعية كالأمراض والاوبئة والمجاعات والتدني الصارخ لواقع الأهالي تضاعفت أطماع المستوطنين وازداد جشعهم، فاستعملوا شتى الوسائل لأجل الاستحواذ على الجزائر بالسيطرة على الثروات، وضرب مقومات السكان الأصليين، والقضاء على أي شكل من أشكال الحرية. ودفعت بهم هذه الأطماع إلى حدّ المطالبة بانفصال الميزانية الجزائرية عن فرنسا، وتطورت الفكرة عند بعض المستوطنين من أصحاب النفوذ إلى السعي لأجل الانفصال عن فرنسا، وبذلك بدأت الأوضاع تأخذ منعرجا آخر فمن مشكل خاص بالأهالي إلى مشكل الميزانية وطبيعة الارتباط بالوطن الأم فرنسا، ومن ذلك ظهور فكرة الانفصال. وقد انتهى هذا الحراك مع مطلع القرن العشرين إلى الحصول على الاستقلالية المالية في 13 أفريل 1903، وهو ما اعتبر انتصارا آخر للكولون خاصة الغلاة منهم، كما مهّد لمزيد من الضغوطات من قبل هؤلاء مع تزايد مصالحهم ونفوذهم داخل البرلمان، وكذا تخوفهم من المنافسة سواء من قبل اليهود أو الجزائريين المتجنسين، وخشيتهم من التضييق على مصالحهم (الضرائب) خاصة بعد ظهور الأهداف التوسعية نحو الجنوب ونحو الدول المجاورة (تونس والمغرب الأقصى)، ومع تنامي التنافس الاستعماري على مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى فرنسا و بريطانيا في ظل تطور الرأسمالية الغربية الرامية لإيجاد أسواق خارجية. إنّ هذه الوضعية أدّت إلى بروز ردود فعل متباينة يمكن تمثيلها في أمرين.

الأول:

استمرار احتجاج الجزائريين على السياسة المسلطة ضدهم عن طريق العرائض ومن خلال الصحف لشرح الوضع وطلب تدخل السلطات الفرنسية (الحكومات) للوقوف في وجه تسلط الإدارة و جشع المستوطنين وانتهازية اليهود. وأبرز مثال لهذه العرائض عريضة «اندماج الأهالي المسلمين بالجزائر في الفرنسيين » سنة 1900 ، وعريضة «إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام » في 1902 للشيخ سيدي **محمد بن مصطفى بن الخوجة الجزائري**، و كذا عريضة سكان مدينة المدية سنة 1911. وهذه العرائض وغيرها تذكرنا بالعرائض التي كان يقدمها الجزائريون خلال القرن 19 مثل عريضة أعيان مدينة تلمسان في 1891 وعريضة سكان مدينة قسنطينة في 1892 .

وقد تميّز القرن 20 بحركية سياسية وإصلاحية، ظهر ذلك من خلال نشاط النخبة الجزائرية "**الشبان والعلماء**" ، ففي 1900 أرسلت عرائض إلى البرلمان الفرنسي طلب فيها الجزائريون الحقوق الضرورية لكل إنسان لا للفرنسي فقط بما فيها حق تعيين نواب، و في 1912 حرّر **خليل سعد العيون** بيان الشباب الجزائري، الذي أشار من خلاله إلى قلق الشبيبة المسلمة المطالبة بالمساواة والحريصة على الدفاع عن

مطالبها المادية، هذا بالإضافة إلى مطالب **الأمير خالد** التي انتهت بتقديم عريضته الشهيرة إلى الرئيس الأمريكي **ولسن** خلال انعقاد مؤتمر الصلح بباريس 1919 الأمر الذي جعله عرضة لسخط الكولون وملاحقة الإدارة. ثم مطالب النخب الجزائرية بعد عقد **المؤتمر الإسلامي** في 1936، والتي شملت دعوة حكومة الجبهة الشعبية على اعتبارها مختلفة عن الحكومات الفرنسية السابقة منح كامل الحقوق المدنية للجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية. وقد توّجت مساعيهم و نضالاتهم بلقاء مع «**ليون بلوم** » و«**موريس فيوليت**» والتي أثنى عليها الشيخ **عبد الحميد بن باديس** في جريدة **الشهاب** مذكرا **موريس فيوليت** عند زيارته الجزائر سنة 1937 بمحاولات الحكومات الفرنسية خلال القرن التاسع عشر إحداث إصلاحات في واقع الأهالي من خلال اللجان البرلمانية، خاصة لجنة **جول فيري** المعروفة بلجنة 18، والتي كان قد راسلها عمه **احميدة بن باديس** في 10 أفريل 1891 مطالبا بضرورة النظر في شؤون الأهالي الجزائريين، وقد تمّ نشر هذه الرسالة الموقعة من قبل **محمد الطاهر بن الحاج علي معيز وعمار بن أحمد وحميدة بن باديس** في جريدة **الشهاب** .

الثاني:

هو تحرك فئة البرلمانيين الفرنسيين وبالأخص منهم الفئة المعروفة بالبرلمانيين الأحرار أمثال **كليمنصو**، **جول فيري jules Ferry** و **جول كمبون** ، و **جونار Jonnart** و **Josephe chailley** و **Albin Rozet** وغيرهم، وذلك لتدارك الوضع مخافة من أن تنفلت الأمور في المستقبل إذا ما بقيت السياسة المنتهجة، وبذلك تعود الانتفاضات والتمردات على حدّ قولهم، وهذا ما أدى إلى بروز صراع بين البرلمانيين الفرنسيين في قضية تسيير الجزائر وكذا اختلافهم في طريقة التعامل مع الأهالي. وكثيرا ما كان هذا الحراك السياسي - خاصة في ظل تنامي الشكاوى التي يقدمها الجزائريون- ينتهي إلى المطالبة بإيفاد لجان برلمانية مكلفة بتقصي الحقائق - والتي سنتطرق إليها خلال الدراسة- ومحاولة إيجاد صيغ تهدف إلى الحدّ من أطماع المستوطنين الذين باتوا يهدّدون بتجاوز فرنسا الأم واعتراض مصالحها، وبالمقابل إعطاء مهدئات ومسكنات للأهالي، ومحاولة إدماجهم بطريقة لا تمس بالمصالح الفرنسية، وتزيد في تجذر الاستعمار، وهو ما عرف بالسياسة الأهلية ثمّ سياسة الشراكة، والتي عبر عنها **J.chailley** في مطلع القرن 20 (1907) :« إنّه لأمر جيّد أن نوفر لهم الثروة [...] غير أنّ احترام مصالحهم المعنوية هو لبّ السّياسة الأهلية، وهو الأفضل لأنّ ذلك يعني استدراجهم ليستوعبوا مقاصد الهيمنة الأجنبية شيئا فشيئا، وربّما لاعتناقها طوعا عوض تحملها كرها».

إنّ الاهتمام البرلماني بمستعمرة شمال إفريقيا -الجزائر- وبأحوال الأهالي بها هو ما يبرز الدّور الذي كان يلعبه البرلمانيون الفرنسيون باعتبار أنّهم مصدر التشريع في تسيير الشأن الفرنسي بما في ذلك مستعمراتها، مما يعطي الانطباع بأنّ هذه الهيئة كان لها من القيمة في إضفاء الشرعية على الأعمال الفرنسية مالم تقم به أية هيئة أخرى، بما في ذلك تحكمها وتوجيهها لقوة وسلطة الحاكم العام وتحريكها لمشاكل الجزائر أثناء المداولات البرلمانية منذ بداية القرن 20، والتي انتهت في هذه المرحلة إلى تكوين لجنة عرفت **بلجنة للإصلاح**

القضائي والتشريع المدني سنة 1900، أوكلت لها دراسة 12 مقترح قانوني خاص بالجزائر، مع تعيين لجنة فرعية متألفة من 15 عضو ، كلفت بالانتقال إلى الجزائر للتحقيق بخصوص جدوى تلك المشاريع .

وعلى ضوء هذا كله يمكن طرح **الإشكالية** الرئيسية والمتمثلة في البحث عن حقيقة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائري المسلم الذي كان يطرح على البرلمان الفرنسي في شكل شكاوى وعرائض؟ ثمّ ما موقع البرلمان الفرنسي ضمن السياسة الكلونيالية الفرنسية المنتهجة في الجزائر المستعمرة؟ لأجل تبسيط هذه الإشكالية يجب طرح تساؤلات أخرى فرعية خادمة للموضوع، يمكن من خلال الإجابة عليها تفكيك الإشكال والإجابة على السؤال، وأهم هذه **التساؤلات** هي:

- ما هو الدور الحقيقي الذي لعبه البرلمان الفرنسي فيما يتعلق بالشأن الجزائري؟ وما مدى تمكن البرلمان من فرض رؤى وتصورات واقعية للاحتجاجات المتزايدة من قبل الأهالي، و بذلك توحيد السياسة الفرنسية لأجل إعطاء شبه حقوق للأهالي وضمان بقاء الجزائر الفرنسية، وبذلك يمكن للجزائر أن تحيا لخدمة مصالحها، ويزول الشكّ في احتمال تضييعها، هذا الشكّ الذي طرحه فيما بعد **موريس فيوليت** في "**l'Algérie vivra t'elle**" ، ومن ثم الانطلاق في تجسيد مشاريع توسعية جديدة داخل الجزائر و خارجها؟

- إلى أي مدى كان تأثير نواب الكولون داخل البرلمان ، و أي نوع من الخطاب السياسي الذي قد يجعل لهؤلاء القدرة على فرض آرائهم و الحصول على أغلبية أصوات البرلمان ؟

- هل كان للحركة السياسية والإصلاحية التي تبلورت خلال القرن 20 تأثير في مواقف وقرارات البرلمان؟ وهل كانت نشاطات النخبة الجزائرية بما فيها الشبان والعلماء دافعا لتغيير نظرة البرلمان اتجاه ما يحدث في مستعمرة الجزائر ؟

-كيف كانت نظرة البرلمان الإصلاحية لقضايا الجزائر، وهل استمر نشاط اللجان البرلمانية بنفس وتيرة لجان القرن 19، و التي كانت لجنة 18 التي قادها جول فيري أنموذجا لها ؟

بناءً على هذا سأحاول الإجابة على هذه الإشكالات وغيرها ممّا سيظهر من خلال البحث وذلك وفق **خطة** تنقسم إلى مقدمة، ومدخل وثلاثة أبواب وخاتمة وفق التالي:

حيث صدّرت عملي **بمقدمة** أوضح من خلالها فكرة الموضوع والإشكالية التي أودّ تفكيك عناصرها للإجابة عن الكثير من التساؤلا العالقة في ذهني وذهن العديد من المهتمين بالشأن الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية، ومنها هذه الحقبة التي لا تزال تحتاج إلى تحليل وتدقيق وفق النصوص المتراكمة في الأرشيف المحلي وأرشيف ما وراء البحر.

كما مهدت للموضوع **بمدخل** حاولت أن أوضح من خلاله ملامح السياسة الفرنسية بالجزائر في المرحلتين المعروفتين بالحكم العسكري والحكم المدني، وقد ركزت على المرحلة الأخيرةلأبيّن مدى الاهتمام

الفرنسي بالشأن الجزائري من حيث تنمية مصالحه وكيف صار يقنن القوانين لمزيد من الاستنزاف والتنكيل، وأمام هذه السياسة برزت رؤى جديدة ترمي دوما إلى الاحتفاظ بالمستوطنة، وقد تمّ تداول هذه الرؤى عبر قبة البرلمان الفرنسي وعلى مستوى الإعلام، وتأسست في شأنها لجان متعددة ومتنوعة، وقد حاولت أن أعالج نشاطاتها .وقيمتها وأهميتها والنظر في قراراتها ومقترحاتها، وردود الفعل اتجاهها، وكل المطالب التي رفعها أعيان الجزائر ونخبتها، و كيف كانت الردود عليها؟

أما **الباب الأول** فعالجت فيه الواقع الاجتماعي للجزائريين من خلال مناقشات البرلمان وأهم القضايا التي كانت تطرح على مستواه للبث فيها وإيجاد الحلول بشأنها، وقد اعتمد في توصيف الحال وذكر الأحوال على مصادر متعددة، كان على رأسها ما دوّنه الفرنسيون المقيمون بالجزائر في حدّ ذاتهم، وقد خرجت من ذلك بعدة ملاحظات وخلاصات تفيد بتردي الوضع الاجتماعي للجزائريين مقابل الرخاء الذي تميز به المستوطنون، تعدد الأساليب الاستعمارية في هذا الشأن، حينما نجد الاستعمار يكيل بمكيالين اتجاه الرعايا الأجانب واتجاه الجزائريين مما كرس الطبقية والحرمان والعنصرية في سن القوانين والإجراءات الجزائية والامتيازات الفردية والجماعية .

أما **الباب الثاني** فقد خصصته لدراسة الوضع الاقتصادي للجزائر، حيث أن هذه البلاد المترامية الأطراف الكثيرة الخيرات قد أسالت لعاب المستوطنين الذين جاءوا من كل حدب وصوب، يحملون جنسيات متعددة تحت مظلة العلم الفرنسي. وقد وجدوا فيها ضالتهم مما دفعهم إلى التفكير في سن قوانين وإجراءات تمكنهم من مزيد من استنزاف الخيرات والاستفادة من الثروات وتكوين رأسمال كبير، وعليه فقد اغتنم هؤلاء الفرصة وأسسوا لأنفسهم إمبراطوريات في الزراعة والصناعة والتجارة، وساندتهم في ذلك الحكومات المتعاقبة على عهد الحكم العسكري والمدني، إلى أن تكون مع مرور الزمن فكر استعماري جديد يحلم بالاستقلال بالمسوطنة الحديثة الغنية، ويفكر الاستقلال المالي والاقتصادي والسياسي مما كون أزمة داخلية بالنسبة لفرنسا في حدّ ذاتها، وأفرز صراعا واضحا بين المستوطنين حول كيفية تسيير شؤون المستعمرة وهذا ما جعل الحكومات الفرنسية تدق ناقوس الخطر الذي بات يهدد كيانها بالجزائر، ودفعها إلى إعادة النظر في سياستها بالجزائر خصوصا في شقها الاقتصادي، وهذا ما كان في نقاشات البرلمان الذي اعتمدته في الشرح بناء على تقارير اللجان وتدخلات النواب في البرلمان ورسائل الأهالي الجزائريين.

أما **الباب الثالث** فناقشت فيه بالتفصيل مواقف البرلمان ونقاشاته حيال المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي طرحتها اللجان والتي قدمها النواب أو مراسلات النخبة والأعيان، على سبيل البرلمان وسياسة نزع الاراضي والموقف من تصرفات المستوطنين الاقتصادية وقانون الحالة المدنية ومسالة التعليم والموقف منها. كما تطرقت في هذا الفصل إلى مواقف النخبة الجزائرية ومواقف الصحافة بأنواعها ومواقف المفكرين والمستشرقين اتجاه ما يحصل في الجزائر من تجاوزات وانتهاكات.

ثمّ **ختمت** الموضوع بخلاصة ما توصلت اليه من أفكار تبين ملامح السياسة الاستعمارية في الجزائر، وكيف عمل المستوطنون بكل جهد على تقنين تصرفاتهم اتجاه المجتمع الجزائري واستنزاف الخيرات وتكوين الممتلكات باسم البرلمان والهيئة التشريعية.

أما **المنهج** المتبع في هذه الدراسة فقد اقتضى في الغالب الإجابة عن الأسئلة والإشكالات المطروحة، حيث تمّ استخدام مجموعة من الطرق فرضتها طبيعة التعامل مع الموضوع، وكلها ضمن المنهج التاريخي، إذ قمت باستخدام "نظام البطاقات المعلوماتية والتوثيقية من أجل جمع المعلومة من مصادرها"، ثم توظيفها وفق ما تحتاجه الدراسة من تلك المعلومة مع اعتماد التحليل في محاولة لاستخلاص الحقائق من النصوص الأرشيفية والتاريخية المتعلقة بالشأن الجزائري، واستعمال المقارنة بين النصوص بهدف وضع الأفكار في نسق تاريخي يتناسب وتناول العنصر محل الدراسة، كما وظفت من حين لآخر المنهج الإحصائي . وقد أسدى هذا المنهج خدمته للبحث خاصة في دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجزائري من خلال رصد رقمي ونسبي لتطور الظاهرة الاجتماعية والواقع الاقتصادي وهذا بالاعتماد على جداول وإحصاءات أنشئت في لحظة وقوعها، وما ترتب عنه من آثار.

نقد المصادر والمراجع :

للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه لجأت إلى البحث عن المصادر والمراجع ذات الصلة المباشرة بالموضوع ،أو تلك التي تعطي إشارات مهمة و تضيئ الكثير من الزوايا المظلمة في مثل هذه المواضيع، وقد تمّ التنقل إلى أماكن تواجدها كالمكتبة الوطنية بفرعيها القديم (تيليملي) والحديث (الحامة)، ومركز الأرشيف الوطني ببئر الخادم ومركز الدراسات التاريخية في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بالأبيار، بالإضافة إلى مكتبة ولاية الجزائر العاصمة ، وهي مراكز تحوز العديد من المؤلفات والأرشيف المهم لكن عوامل عدة حالت دون التمكن منها بالشكل الكافي. بالإضافة إلى البحث الذي أجريته خارج الوطن وعلى مستوى مكتبات الجمهورية التونسية وبالأخص أرشيفها ومركز الحركة الوطنية الذي أفادني بكثير من الوثائق المشتركة بين التاريخين التونسي والجزائري، بالإضافة إلى البحث على مستوى المكتبات الجامعية لتونس الشقيقة وكذا على مستوى المملكة المغربية.

من خلال البحث الذي باشرته يمكن إعطاء بعض المميزات للوثيقة البحثية وهي كما يلي :

أولا: يمكن تصنيف مصادر البحث ومراجعه إلى نوعين ، كتابات من الدرجة الأولى، وتُعنى بالفترة المدروسة بنوع من التفصيل والتدقيق مشيرة إلى العديد من النقاط ذات الصلة بالبحث، وكتابات أخرى يمكن تصنيفها من الدرجة الثانية ، قد قدمت المميزات العامة للفترة المدروسة .

ثانيا : تنوع مصادر البحث ، إذ اعتمدت على الوثائق الأرشيفية الموجودة على مستوى المركز الوطني للأرشيف ببئر الخادم ومكتبة الولاية بالعاصمة ومركز دراسات الحركة الوطنية، هذه الوثائق تحوي

إحصاءات وبيانات ورسائل وتحقيقات ميدانية، وكذا بعض الكتب التي تم تأليفها في أثناء الفترة المدروسة .مثل كتاب " بول بورد Paul bourde " A traver L'AGERIE" ، إضافة إلى الصحف التي كانت تنشر آنذاك والمجلات المعاصرة التي تناولت الموضوع .

ثالثا : أنها تناولت الموضوع بوجهات نظر مختلفة، مما يُظهر تنوع المدارس التي تطرقت إلى تاريخ الجزائر بفتراته المختلفة، وعلى وجه التحديد الكتابات التي تناولت فترة ما بعد 1870 أي الحكم المدني وهي موضوع الدراسة.

أما فيما يخص تحليل الموضوع ودراسته فقد تم الاعتماد على الوثائق المصدرية المهمة التي تعود إلى الفترة المدروسة منها :

1 – التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة العامة أو عن مؤسسة الجمهورية الفرنسية مثل النشريات الرسمية "Bulletin officiel" مع التركيز على الفترة المعنية بالبحث مثل تقارير سنة 1878 و1880 والتي تناولت مسألة الضرائب وقانون العفو الخاص بالمشاركين في المقاومات. وتقارير المجلس الأعلى " consiel superieur" لسنوات 1872 و1879 و1893 و1890. والتي تناولت بدورها الوضع العام للجزائر، ومن القضايا المعالجة فيها قضايا إدخال الملكية الفردية في أراضي العرش وقانون الحالة المدنية ومنح الألقاب للجزائريين . إضافة إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية " J.O.R.F " التي سجلت النقاش البرلماني الدائر حول قضايا الجزائر حيث أوضحت الصراع القائم بين النواب حول طريقة تسيير المستعمرة، وكيفية التعامل مع الأهالي .وقد اعتمدت على أرشيف المكتبة السمعية البصرية الكائنة بالمكتبة الوطنية بالحامة على وجه الخصوص .كما تمّ الاعتماد على مقالات في بعض المجلات التي كانت تصدر في الفترة المعنية بالدراسة،والصادرة في فرنسا أو الجزائر ، منها المجلة الجزائرية التونسية " La Revue Algerienne et Tunisienne الصادرة بالجزائر سنة 1891 ، ومجلة " L 'illustration " لسنوات 1892 و1898، وقد أعانتني في موضوع المقاومات ببلاد زواوة وهي مدعمة بصور زعماء المقاومة .

2 – الصحف الصادرة خلال الفترة الخاصة بالبحث حيث قدمت لنا هذه الصحف جملة من المقالات المهمة حول الواقع والمواقف اتجاهه سواء من قبل النخبة الفرنسية أو بعض البرلمانيين ، وحتى موقف الجمهورية الفرنسية على لسان وزراء داخليتها أمثال كونستونس، بالإضافة إلى عرض مواقف الكولون.

وتمكنت من خلالها استسقاء شهادات حية حول واقع الجزائريين فيما تعلق مثلا بنزع الملكية ومصادرة الأراضي وتشجيع الاستيطان، ومن بين هذه الصحف نذكر" **Le Petit colon** " التي تناولت في أعدادها 884 و900و 903 لسنة 1880 مواضيع التعليم وإعادة تنظيم المستوطنة، وموضوع تكوين لجنة برلمانية. بالإضافة إلى صحيفة" **La vigie Algerienne** " خاصة لسنة 1878 حيث تناولت موضوع إنشاء لجنة برلمانية ،وموضوع خاص بالمكاتب العربية التي اتُهمت من قبل الكولون بأنّها مسؤولة عن عرقلة النشاط

الاستيطاني ، لذلك طالبت بإلغاء هذه المكاتب. أما جريدة " **La Dépéche Algerienne**" لسنوات 1892 و1897 فقد استفدت من خلالها في كل ما يتعلق بالنشاط الاستيطاني الذي كانت تدعو إليه بقوة مثلما تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالمستوطنين. أما جريدة " **Le Tell** " وجريدة "Solidarité " فقد ركزتا على الدفاع عن مصالح الكولون ، مع الملاحظة أن جريدة **Le Tell** كانت تصدر أسبوعيا يومي السبت والأربعاء من مدينة البليدة التي تعتبر مركز إقليم متيجة الاستيطاني الحيوي، مما يجعلها مطلعة على الشأن الاستيطاني بالشكل المباشر بإصدارها تقاريرا في كل عدد . بالإضافة إلى مقالات كانت تصدر عن جريدة **Le Moniteur De L'Algerie** والموجودة على مستوى مكتبة الحامة الجناح السمعي البصري. وكانت جل هذه الصحف تعارض النظام العسكري وتنتقده في وقت تساند فيه النظام المدني، وتجمع على تشجيع النشاط الاستيطاني.

ومن الجرائد من أظهر الدفاع عن الأهالي الجزائريين ، ولكن كان هذا خوفا على مصالح فرنسا، وتعد جريدة المنتخب الصادرة باللغتين العربية (العامية أكثر) والفرنسية مثالا لذلك، والتي كانت تنشر مقالات لأعضاء من جمعية حماية المستعمرات والتي كان بن بريهمات أحد أعضائها . وقد ركزت الجريدة في أعدادها 02 و14و 28 و32 و38 لسنوات 1882 و1883 على التعليم والاستيطان، والتحذير من خطر إهمال وضعية الأهالي ، وكذا استفحال امتيازات المستوطنين ، فهي جريدة تعد معارضة لكتابات جرائد غلاة المستوطنين .

واعتمدت في بحثي على مصادر أعتبرها مهمة باللغة الفرنسية بحيث قدمت لي صورة واضحة عن سياسة الهجرة والاستيطان وسلب الأراضي و الجوائح التي كانت تطبع المجتمع الجزائري في كثير من المراحل دون الإشارة إلى أنها قد أصابت المستوطنين!. ومن هذه المصادر التي كانت عمدة البحث أذكر كتاب:

"**Enquéte sur les résultats de la colonisation officielle de 1871- 1895.**"

وهو عبارة عن تقرير قدمه مدير الشؤون الزراعية والتجارة والمستوطنات إلى السيد جونار. وكتاب للصحفي بول بورد "Paul Bourde " بعنوان " A traver L'AGERIE "، وهو الذي رافق القافلة البرلمانية التي توجهت نحو الجزائر قادمة من فرنسا ، والتي تزامنت مع مقاومة الأوراس 1879 . وقد استغلها الكولون للمطالبة بالمزيد من التمثيل النيابي في البرلمان ، مع المزيد من الإجراءات القمعية في حق الأهالي الجزائريين الثائرين . وكانت نتيجتها إصدار قانون الأهالي سنة 1881، واعتمدت كتاب" Le régime pénal de l'idigénats en Algerie " لصاحبه لويس رين "L : Rinn" ، والذي طبع سنة 1881 وتضمن مختلف الإجراءات العقابية المفروضة على الجزائري ، وقد أفادني في رصد التعديلات العقابية التي حدثت جراء المجاعات التي أصابت الجزائر سنوات 1867 و1868 والتي كانت سببا في امتلاء السجون، كما استقيت منه أهم الإجراءات العقابية التي تم فرضها على منطقة زواوة بعد القضاء على مقاومة 1871 .

من المصادر المهمة التي أضافت الجديد إلى البحث ما ألفه F . Cambon بعنوان " Carnet d'un colon " ، وما جاء في تقارير الحكومة العامة ومنها " Etat Actuel de l'Algerie " و " Résumé des travaux " وهي من

المصادر التي قدمت إحصاءات وأرقام مهمة مفيدة للبحث حاولت الاستفادة منها لتوضيح الكثير من الأفكار التي تخص الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

كما تم الاعتماد على مصادر معربة كتبها فرنسيون أعطتني شهادات حية لأصحابها باعتبار أنهم عايشوا الأحداث بالجزائر، وقد نقلوا لنا من خلال كتاباتهم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للجزائر بالرغم من أنّ هذه الكتب انطلقت من نزعة استعمارية استعلائية، ومنها كتاب" نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان " لمؤلفه " أليكسي دوطوكفيل ، وهو عبارة عن يوميات رحلته سنة 1841، حيث قدم الوضع وشرح الظروف السائدة في الجزائر، كما سجل ملاحظات عن الشعب الجزائري .وآراء حول طباعه وعاداته وتقاليده، وقدم كذلك تصورات حول كيفية التعامل معه . وقد طرح فلسفة الإدماج في وقت مبكر جدا.

كما قدم كتاب الأديب الفرنسي "غي دوموباسان" الموسوم بـ " رحلة إلى الجزائر " التي سماها بلاد الشمس سنة 1881 وصفا لبلاد الجزائر أظهر فيه تنوعها الطبيعي وشساعة مساحتها وكثرة خيراتها ، وسجل انبهاره بجمالها ، وتزامنت رحلته مع مقاومة الشيخ بوعمامة، وبالرغم من أسلوب السخرية الذي اعتمده في كثير مما ارتبط بالجزائري بحيث أطلق مثلا تسميه البهلوان على الشيخ بوعمامة ، إلا أنّه صور النشاط الاستعماري الاستيطاني وفسر المقاومات التي كانت تحدث بالجزائر بأنها نتيجة للسياسة الاستعمارية، وهو بذلك يلتقي في طرحه مع دوطوكفيل إلى درجة أن المتصفح للكتابين يجد نقاط تشابه كثيرة، مثل إرجاع أسباب المقاومة إلى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية. وتوصيفهما للواقع الجزائري (دو طوكفيل وغي دوموباسان) استعمله أيضا فيكتور هيغو في قصيدته " Misére " التي نقل فيها صور عن المجاعات التي أصابت الجزائر لسنوات 1866 و 1867 و1868 وقد وردت في كتاب تم الاعتماد عليه بعنوان:

" Victor Hugo face a la conquête de l'Aglérie" مع العلم أن فيكتور هيغو كان نائبا في البرلمان الفرنسي، وما وصفه هؤلاء ينطبق إلى حدّ بعيد مع ما وصفه الكثير من الرحالة الذين زاروا الجزائر مع مطلع القرن العشرين ومنها رحلة بوعشرين ورحلة محمد فريد ورحلة سائح تركي، ورحلة كارل ماركس وغيرها من الرحلات ، ليظهر من خلال ما نقله هؤلاء أن الواقع الجزائري خلال القرن العشرين لم يكن يختلف عن واقعه خلال القرن التاسع عشر، ويظهر هذا في بقاء السياسة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائريين على حالها. أما ما تعلق بالمراجع فهي على ثلاثة أصناف مراجع عربية وأخرى معربة وثالثة بالفرنسية :

1 – مراجع باللغة العربية وهي نتاج المدرسة الوطنية الجزائرية ، حيث اجتهد ثلة من باحثينا الذين بذلوا جهدهم لتحرير التاريخ الوطني خاصة هذه المرحلة من قيد الكتابة الكولونيالية ، وذلك بتقديم الوجه الآخر للأحداث وحقيقة ما وقع للجزائريين بالاعتماد على المصادر الرسمية ، وأخبار الجرائد وإعطائها توجها وقراءة جديدة، دون إهمال المصادر والمراجع الفرنسية، ومن نماذج هذه الدراسات الوطنية تآليف الدكتور أبوالقاسم سعدالله، ففي كتابه محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال"، بالإضافة إلى كتابه الحركة الوطنية بمختلف أجزائه فيعتبر مرجعا أساسيا في تاريخ الجزائر، وقد استعملته طيلة مراحل

البحث، ومن النقاط التي تم توضيحها أكثر الصراع بين العسكريين والمدنيين واستفحال النشاط الاستيطاني ودور اللجنة البرلمانية التي قادها جول فيري في تحريك البرلمان الفرنسي. أما كتابه أبحاث وآراء فقد اعتمدت عليه في توضيح السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر ومختلف ردود الفعل الجزائرية اتجاه إدارة الاحتلال .

كما استعنت بمؤلفات الدكتور جمال قنان الذي يعد عمله عصارة المدرسة الجزائرية من خلال تحليلاته وتدقيقاته في الوثائق الأرشيفية، والتي تعتبر مصدرا توثيقيا أساسيا للتاريخ الوطني، حيث كان كتاب " نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914" من المراجع ذات القيمة ونالت اهتماما خاصا في البحث، كونه يطرح جملة من الوثائق المتمثلة في العرائض والرسائل التي كان يرسها الجزائريون لسلطات الاحتلال يشتكون فيها أوضاعهم حينا ويطالبون بالتغيير حينا آخر، مع الإلحاح على الحفاظ على أحوالهم الشخصية، كما استعنت بهذا الكتاب باستعمال وثيقة إجابات أعيان الجزائر عن تساؤلات اللجنة البرلمانية سنة 1891. أما كتابه "قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر" فقد أفادني في تحديد أوضاع الجزائر، وأسلوب تعامل إدارة الاحتلال مع الجزائريين، وبذلك يكون المؤرخ الدكتور جمال قنان من القلائل الذين دونوا تارخ الجزائر بنظرة وطنية انفرد بها عن غيره من المؤرخين .

وتأتي كتابات الدكتور يحي بوعزيز رحمه الله بمثابة الداعم الأساسي للبحث ، حيث كان يصف حالة الجزائر ومجموع الثورات التي قامت ضد الاحتلال ،وكذا اللجان البرلمانية التي توافدت على الجزائر خلال فترة الحكم العسكري . وهو ما يظهر من خلال مؤلفه " كفاح الجزائر من خلال الوثائق ". كما جمع العديد من الأفكار في كتاب اعتمدته بعنوان " مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية "، وهو مجموع ما قدمه في هذه التجمعات العلمية التي تهتم بالتاريخ الجزائري في جميع حقبه .

و تعتبر جهود المرحوم إبراهيم مياسي من خلال كتابه " لمحات في جهاد الشعب الجزائري " والمقالات المنشورة في مجلة المصادر مثلا من بين الكتابات الجادة التي تنم عن مدرسة جزائرية تدافع بكل حسّ علمي ووطنية صادقة عن تاريخ حاول الفرنسيون من خلال كتاباتهم تحريفه وتوجيهه، فكان إلى جانب أستاذه الدكتور جمال قنان وغيرهما لهذه الكتابات بالمرصاد .

واعتمدت أيضا على كتاب للدكتور عبد الحميد زوزو الموسوم بـ" نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر" والذي قدم من خلاله باقة من الوثائق الأرشيفية القيمة التي لا يمكن لأي باحث في حقل التاريخ الحديث والمعاصر للجزائر أن يستغني عنها. وهي عبارة عن نصوص مصنفة إلى مجموعات ، بعضها نصوص عن الأحوال السياسية والعسكرية مثل "رسالة حول حقيقة الأمان من بوعمامة إلى الوالي العام"، وأخرى اقتصادية واجتماعية مثل وثيقتي " مجاعة الستينات من القرن الماضي" و"وثيقة خاصة بالربا في منطقة تبسة 1879"، ومجموعة خاصة بالاستيطان ومصادرة الأراضي ،ونماذج من الشكاوى الناتجة عن مصادرة الأراضي ، بالإضافة إلى مجموعات أخرى خاصة بالإدارة والتعليم والتدابير القمعية والإجراءات الاستثنائية .

من المؤلفات التي تمّت العودة إليها كتاب عمار بوحوش " التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962" ، وقد ركزت فيه على السياسة الاستعمارية والمقاومات والانتفاضات ، بالإضافة إلى اللجان البرلمانية ، وعلى وجه الخصوص لجنة جول فيري ، والملاحظ أنّ هذا الكتاب تميّز بالاعتماد وبشكل واضح على شارل روبير أجيرون في كتاباته، و بتسطيحه لتاريخ الجزائر باعتبار أن الفترة الزمنية الطويلة قد استهلكته وأبعدته عن التدقيق في بعض الأحداث المهمة في تاريخ الجزائر مما أدى إلى تشتت جهده، ولو ركز الباحث على جزء من هذا التاريخ لكان أفيد وأحسن، خصوصا وأن المنهج الذي اعتمده هو نفس الطريقة التقليدية التي كان قد استخدمها الباحثون العصاميون الأوائل أمثال الشيخ عبدالرحمن الجيلالي والميلي في كتابيهما حول تاريخ الجزائر ، وإن كان هذين الأخيرين لا يمكن أن يُلاما على العمل الموسوعي باعتباره تجربة أولى كان لابد منها وأنّ المرحلة كانت تقتضي ذلك، فإن الأستاذ بوحوش قد كرر الموجود وقلل من الجهد في البحث عن المفقود، ومع ذلك تبقى الفائدة منه أكيدة في استجلاء صورة حول تاريخ الجزائر، وقد يعود ذلك إلى كونه سياسيا متخصصا أكثر منه باحثا في التاريخ .

كما اعتمدت على رسالة جامعية تخصصت في دراسة الاستيطان من كل جوانبه، وهي رسالة الدكتور عدّة بن داهة المسماة بـ " الاستيطان والصراع حول الملكية 1830- 1962" وهي رسالة من جزئين جمعت مختلف الأساليب والطرق والقوانين التي اعتمدتها إدارة الاحتلال لتمكين الكولون بالجزائر من السيطرة على الأراضي ، وما نجم عن ذلك من ضرر للجزائريين ، وأشار من خلالها إلى ضغط الكولون على الحكومات وإلى رغباتهم التي لا تُجمح في الاستيلاء على الأراضي، وقد كان لها ردود فعل من قبل الفلاحين الجزائريين ، ومن النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه أن الاستيلاء على الأراضي والملكية كانت نتيجتها تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائري، ومن ثمّ ظهور المجاعات والأوبئة والهجرة ، والمقاومة بمختلف أنواعها، إلا أنّه توجد بعض الملاحظات التي جلبت انتباهي ومنها مثلا ، اتفاقه مع بعض الكتاب الفرنسيين وحتى النواب في أطاريحهم، منها حصره في كثير من الأحيان أسباب المقاومة في نزع الأراضي ، كما لست أدري ما الدواعي التي دفعت بالباحث إلى الإكثار من استعمال كلمة الفلاح والفلاحين بدل الجزائريين ،علما أن الأراضي المسلوبة لم يكن كل مالكيها فلاحون، بل إنّ البعض منهم كان حرفيا أو تاجرا ومكنته الظروف من أن يمتلك الأرض التي استولى عليها المستوطنون. كما تتوفر الجامعة الجزائرية على دراسات قيمة تناولت النشاط البرلماني الفرنسي بالجزائر وموقفهم اتجاه الاهالي، ومنها أعمال الدكتور كمال حمزي من خلال رسالته للماجستير الموسومة بـ : " المسألة الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 1935-1938 " تحت إشراف الدكتور جمال قنان، وأطروحته للدكتوراه المعنونة بـ: " القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919- 1954 " تحت إشراف الدكتور بن يوسف تلمساني، وعمل الدكتورة عائشة حسيني الذي ناقشته بجامعة وهران بعنوان بـ " الاستيطاني الفرنسي بمنطقة متيجة 1830-1870".

أما فيما يخص التآليف المعربة ، فقد اعتمدت على كتاب شارل روبير آجيرون الذي ترجمه عيسى عصفور والمسمى بـ " تاريخ الجزائر المعاصرة " كما أفادني كتابه "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 " بجزئيه الأول والثاني والذي نقله إلى العربية الحاج مسعود و باكلي ، خاصة في رصد واقع الجزائريين من وجهة نظر كاتب فرنسي، والذي يظهر من خلال كتاباته أنه يرجع سبب فقدان مستعمرة الجزائر إلى سياسة فرنسا، وخاصة منها إطلاق العنان للمستوطنين، وبالأخص الأجانب الأوربيين الذين استحوذوا على المستوطنة ، وقد عُرفوا بالجماعة أو الحزب الكولونيالي ، وقد صاروا هم أسياد الجزائر ، وهو بذلك يوافق ما كان ينذر به كل من دوطوكفيل وغي دوموباسان سابقا . وقد أولى في كتاباته خاصة منها "الجزائريون المسلمون وفرنسا" اهتماما خاصا بالنقاش البرلماني، إذ حاول أن ينقل كل ما كان يحدث داخل البرلمان بغرفتيه من صراع ارتبط خاصة بقضايا الجزائر.

اعتمدت على مؤلف مشترك بين " أندري برينان وأندري نوشي وإيف لاكوست الذي يحمل عنوان " الجزائر بين الماضي والحاضر " والذي ترجمه إلى العربية كل من رابح اسطنبولي ومنصف عاشور حيث ركز الكتاب على السياسة الاستعمارية وواقع الجزائريين، وعلى التحول من النظام العسكري إلى النظام المدني وما نجم عنه من سيطرة المستوطنين .

أما بالنسبة للمراجع الفرنسية ، فقد تم الاعتماد على كتابات شارل أندري جوليان ومنها كتابيه

-Histoire de l'Algerie comtemporaine, la conquéte et les debuts de le colonisation 1827– 1871

- L'Afrique du nord en marche

وكلاهما تضمن النشاط الاستعماري وسياسة الاحتلال في الجزائر. وتتقاطع كتابات شارل اندري جوليان الأستاذ مع كتابات تلميذه آجيرون والتي التمستها في كتاب هذا الأخير المسمى" **Politique colonial au Maghreb** " في كثير من الرؤى، وأهمها الاتفاق على أنّ السياسة الاستعمارية" وتزايد نفوذ المستوطنين كانا وراء ما حدث من تجاوزات للإدراة الفرنسية بالجزائر، كما لاحظت أن تركيز كل منهما على دراسة سياسة الإدارة وأساليبها في التعامل مع المستوطنين ومع الجزائريين أكثر من اهتمامهما بنقل واقع الجزائريين، وقد أشارت إلى ذلك الكاتبة آني راي بتفاصيل أكثر في كتابها المملكة العربية **Le Royaume Arabe**

- وهو عبارة عن أطروحة جامعية مهمة - إلى أنّ التاريخ الاستعماري لم يصنع إلا من وإلى الأمة الاستعمارية . بمعنى أنّ الكتابات التاريخية التي قام بها أمثال جوليان وآجيرون وغيرهم لم تكن إلاّ لأجل خدمة الاستعمار ، وتمجيده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ولكن الملاحظة نفسها تنطبق على ما ألفته الكاتبة!. وقد واصلت هذه الكاتبة في التعبير إلى حد التساؤل ، كيف يمكن التوصل إلى حقيقة تاريخ المُحتَل ما دام الموضوع أصم وغير مطروق !؟ في وقت انشغل هؤلاء بتتبع مراحل التواجد الاستعماري في المستوطنة والأسباب التي أدت إلى بروز المقاومات .

واعتمدت على دراسات تضمنتها بعض المجلات التي أولت اهتماما مباشرا لتاريخ الجزائر ، وهي دراسات معمقة متخصصة. ومثال ذلك "مجلة المصادر" الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، حيث قدم ايضا الدكتور جمال قنان مقالا سماه " مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882- 1914 في عددها التاسع. كما ترجم محمد الطاهر العمودي مقالا لشارل روبير آجرون بعنوان " تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930 في عددها الثاني ، كما قدم في نفس الموضوع الدكتور إبراهيم مياسي مقالا بعنوان " الاستيطان الفرنسي بالجزائر" في عددها الخامس، وأفاد إبراهيم لونيسي بحثا حول " أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر " ، وطرح الأستاذ محمد بلغيث رؤيا حول تأثير الفتوى في التوسع الاستعماري بالجنوب ، وكيف حاول الحاكم العام جول كومبون استعمال الفقهاء في تثبيت السياسة الاستعمارية والحصول على الشرعية من خلال مقال بعنوان " التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي "، وقد تميزت المجلة بتنوع مواضيعها وتخصص كتاباتها مما أعطاها قيمة علمية أكاديمية دفعتني إلى الاستعانة بمقالاتها.

وتعتبر مجلة الثقافة من المراجع ذات الأهمية في البحث من خلال مواضيعها والتي اعتمدت عليها منها مقال للأستاذ يحي بوعزيز بعنوان " سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1858-1870، ومقال آخر لألان كريستلو الذي نشر بعنوان " المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر. وهو مقال تناول موقف أعيان قسنطينة من السياسة الاستعمارية ودورها في العرائض التي كانت تُرسل إلى البرلمان الفرنسي، وأشار المقال إلى موقف المكي بن باديس من احتلال تونس، وانتهى إلى تساؤل حول أسباب تغيير المكي بن باديس من قبل إدارة الاحتلال وتعويضه بابنه احميدة بن باديس .

كما أنّ مجلة الأصالة الصادرة عن وزارة الثقافة الجزائرية أوردت مقالا مهما بالنسبة لدراستي في عددها ال 33 المتضمن مقالا للدكتور يحي بوعزيز والموسوم بالمجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن التاسع عشر ومواقف وآراء الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبابها . كما قدمت مجلة حوليات جامعة الجزائر في عددها الخامس مقالا للدكتور إبراهيم مياسي بعنوان " المقاومة الشعبية في الجنوب الوهراني 1864- 1881". و تمت الاستعانة بالمجلة التاريخية المغربية التي تضمنت عدة أعداد بعناوين تهم البحث، وبالأخص حول السياسة الاستعمارية بالجزائر، والمجاعات التي أصابت الجزائريين خلال الفترة المدروسة .

إنني أعتبر أن البحث في مثل هذه المواضيع بقدر ما هو شيق جدا وثري بالمعلومات في فترة حساسة من تاريخ الجزائر، فإن مقتحمه قد يواجه عدة صعوبات تتطلب جلدا ومصابرة لأجل النيل منه. حيث تُطرح مشكلة الوثائق الأرشيفية لأول وهلة – وهي عمدة كل باحث – إذ أنّ واقعها الموصوف بالندرة والرداءة بسبب ضعف الصيانة مما يجعل الباحث يقع في الكثير من الحيرة حولها ، ويضاف إلى ذلك تشتتها بين الجزائر

وفرنسا مما يتطلب السعي لاسترجاعها بغية الاستفادة منها بعد ملاحظتها من قبل لجنة وطنية مختصة. كما أن مثل هذه المواضيع والبحث العلمي عموما يتطلب كذلك تفرغا واستقرارا لأجل فحص المادة الخبرية واستخراج المعلومة واستنتاج الفائدة وتقديمها في الشكل اللائق، وهو ما لم يُتوفر لدي باعتبار الانشغال بأعمال موازية شتت الجهد ونالت قسطا لا يُستهان به من الوقت على حساب المجهود البحثي في الموضوع، ومع ذلك فإنه بفضل العزيمة والإصرار وبفضل الاستعانة بثلة من المقربين وعلى رأسهم الدكتور المشرف الذي حفزني على الموضوع وصوبني في الخطة وصحح ما يجب تصحيحه في البحث بعد قراءته له، وبفضل تسهيلات قُدمت لي من قبل مكتبة الوطنية ومركز الأرشيف ببئر الخادم وأرشيف الولاية، وعلى وجه الخصوص مركز دراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، فإنّ إخراج البحث في هذا الشكل يجعلني ممتنة لهم كل الامتنان، كما يدفعني إلى المزيد من التقدم والتطرق إلى مثل هذه المواضيع في المستقبل، فلهم الشكر الجزيل على ما قدموا، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مدخل

الجزائر من الحكم العسكري إلى المدني وموقع البرلمان منها

1- نبذة عن مؤسسة البرلمان الفرنسي

2- الصراع العسكري – المدني الفرنسي في الجزائر

3- اهتمامات البرلمانيين ونظرتهم لقضايا الجزائر

4- الصراع البرلماني حول طريقة تسيير الجزائر

5- مطالبة البرلمانيين بلجان تقصي الحقائق

6- أهم اللجان في ظل الحكم المدني

7- مآلات النقاش البرلماني

مدخل : الجزائر من الحكم العسكري إلى المدني وموقع البرلمان منها:

1- نبذة عن مؤسسة البرلمان الفرنسي:

البرلمان هيئة سياسية تأسست ونشطت على إثر الثورة الفرنسية 1789م وباقي الثورات التي انجرّت عنها، حيث يصير الشعب هو مصدر السلطة عن طريق نواب يشرف على تنصيبهم بالانتخاب لفترة معينة، ووفق قوانين سنّها في وثيقة تسمى الدستور، هذا الأخير الذي يتمّ تعديله حسب التطورات الفكرية والسياسية للمجتمع، حيث يلجأ القائم على شأن الأمة أو المجموعة الممثلة للشعب إجراء الإلغاء أو التعديل للدستور مستعملة في ذلك ما يعرف بالحق الدستوري.

والبرلمان الفرنسي يتكون من هيئتين هما : الجمعية الوطنية ومجلس السينا، تتمثل مهام الجمعية الوطنية في مناقشة وتعديل والتصويت على القوانين والتشريعات، كما لديها صلاحية تغيير وإسقاط الحكومات، ويعتبر مجلس السينا أو الشيوخ مجلس الأعيان في البرلمان الفرنسي، ويطلق على العضو فيه لقب السيناتور[1].

يشترك في السلطة التشريعية مجلسان، هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويعتبر ازدواج المجلسين ركنا أساسيا في النظام البرلماني الفرنسي[2]، كما يعتبر الرئيس والبرلمان دعامتان أساسيتان لهذا النظام[3]. ومن صلاحيات رئيس الجمهورية دعوة المجلسين – الشيوخ والنواب – سنويا، وتدوم الجلسات خمسة أشهر على الأقل، مع حق تأجيل جلستيهما لمدّة شهر، ويحظى رئيس الجمهورية بسلطة حلّ مجلس النواب وهذا بعد موافقة مجلس الشيوخ، كما يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة تتمثل في تعيين الوزراء وجميع الموظفين، وتخضع القوات المسلحة لإمرته مع حق اقتراح القوانين بالاشتراك مع المجلسنين وسلطة إصدار القوانين[4]، التي تتمّ المصادقة عليها وكفالة تنفيذها عن طريق اللوائح الإدارية بالرغم من أنّ رئيس الجمهورية كان يعين بواسطة المجلسين مجتمعين في هيئة مؤتمر وطني[5].

تميّزت فرنسا طيلة القرنين 19 و20 بتعاقب النظم، وتقوم هذه النظم على دساتير مكتوبة ومفصلة لا تترك سوى حيزا ضيقا للتطور العرفي – على عكس ما كان قبل الثورة الفرنسية- وقد تعاقب خلال الفترة الممتدة من 1789 إلى 1870 إثنى عشر(12) دستورا، مع العلم أنّ أطول مدّة ظل فيها الدستور واحدا نافذا لم يطله التغيير كان من سنة 1870 إلى سنة 1940 أي فترة سبعين (70) سنة. ولم يعش أي نظام سياسي قبل 1870 أكثر من مدّة تتراوح بين 15 و18 سنة[6].

---

[1] -Dictionnaire, larousse ; Ed, Année- Françoise Robinson, et laurent Gired, Paris ; 2006, P 1239

[2]- موريس فرجية: دساتير فرنسا، تر أحمد حسيب عباس، مكتبة الأداب، القاهرة 1959، ص 99.

[3]- نفسه، ص 101.

[4]- كانت السلطة التنفيذية بأكملها منذ 1852 في يد نابليون الثالث، والذي كانت له حقوق تشريعية كبيرة، حيث كانت له لوحده حق اقتراح القوانين التي كان مجلس الدولة يقوم بتحضيرها، وكانت بذلك في عهده كل محاولة لاستعادة النظام البرلماني مستحيلة، راجع فرجية: المرجع السابق، ص 86.

[5]- نفسه، ص 100.

[6]- فرجية: المرجع السابق، ص 93.

يلعب البرلمان دورا أساسيا من حيث أنّه يصوّت على القانون ويراقب عمل الحكومة، ويضع السياسات العامة، وهو يتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ – كما سبقت الإشارة إليه- فنواب الجمعية الوطنية ينتخبون بالاقتراع المباشر، ولا يمكن أن يتجاوز عدد أعضائها 577 عضورا، في حين أنّ أعضاء مجلس الشيوخ يتمّ اختيارهم بالاقتراع غير المباشر، ولا يجوز أن يتجاوز عدد أعضائه 348 عضوا[1]، وهو يضمن تمثيل الجماعات الإقليمية للجمهورية، كما يحظى الفرنسيون المقيمون بالخارج ببمثلين لدى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ[2].

تتحدّد مدّة كل مجلس وعدد أعضائه ومكافآتهم وشروط الترشح وموانعه وحالات التعارض وعدم الجمع بموجب قانون أساسي، كما يحدد أيضا الشروط التي بموجبها ينتخب الاشخاص الذين ينوبون النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ عند شغور المقعد، وذلك حتى يتمّ التجديد الكلي أو الجزئي للمجلس الذي ينتمون إليه أو استبدالهم مؤقتا في حال قبولهم في وظائف حكومية، وتبثّ لجنة مستقلة – يحدد القانون تشكيلها وقواعد تنظيمها وعملها- علنا في مشاريع النصوص واقتراح القوانين التي تتضمن تحديد الدوائر لانتخاب النواب، أو تعديل توزيع مقاعد النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ[3].

يعتبر حق التصويت المقرر لأعضاء البرلمان حق شخصي، ويسمح بالتفويض في التصويت بصفة استثنائية غير أنّه يحدد بتفويض واحد فقط[4]، كما يجتمع البرلمان في دورة عادية تبدأ من أول يوم عمل من شهر أكتوبر، وتنتهي في آخر يوم عمل من شهر جوان، وتدوم 120 يوما، وتحدد مواعيد وايام عقد الجلسات في النظام الأساسي لكل مجلس[5]. ويمكن للبرلمان أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيس الوزراء أو من أغلبية الأعضاء المشكلين للجمعية الوطنية بناء على جدول محدد[6].

يتميز البرلمان الفرنسي بتشكيلاته السياسية المتنوعة، ومن أمثلة هذه التشليكة أحزاب الوسط (Le centre)، اليمين (La droite) اليسار (La gauche) الجمهوريون (Les Républicains) والاشتراكيون (Les Socialistes)، وقد مثّل المستوطنين في البرلمان الفرنسي في الفترة الممتدة من أواخر ق 19 وخلال ق 20 عدّة تشكيلات سياسية منها اليسار الجمهوري، وأبرز نوابهم (Lucet 1871-1876) و(Lambert 1871-1877) وكان يمثلان عمالة قسنطينة، والاتحاد الجمهوري وأبرز نوابهم (Colas 1871-1875) و (Treille 1881-1889) و (Thomson 1877- 1932) عن عمالة قسنطينة، و (Vuillermoz 1871-1872) و (Warnier 1871-1875) و (crémieux 1872-1875) عن عمالة الجزائر، بالإضافة إلى ممثلي أحزاب أخرى كاليسار الديموقراطي واليسار الراديكالي، والاتحاد الديموقراطي وغيرها من الاتجاهات[7].

---

[1]- كان على النواب في عهد الإمبراطورية الثانية إلزامية القسم – بتقديم يمين الولاء للامبراطور- الأمر الذي يرغم المعارضين إما الحنث باليمين أو الاستقالة، أنظر فرجية: نفس المرجع، ص 88.

[2]- أنظر دستور فرنسا، سنة 1958، الباب الأول، المادة 24..

[3]- نفسه: البابا الرابع، المادة 25.

[4]- نفسه، الباب الرابع، المادة 27.

[5]- نفسه، المادة 28.

[6]- نفسه: المادة 29..

[7] - Xavier **YACONO** :Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954,pp 206,207

أنظر جدول يمثل نواب المستوطنين في الملحق رقم 1 و2

لم يكن الجزائري المسلم ممثلا في هذاالبرلمان رغم ما نصّت عليه الدساتير في فرنسا بتمسكها بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة التي حددها إعلان 1789، وأكدّها دستورا 1946- و1958[1] ، كما أكّدت نفس الدساتير على حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وفي المادة الأولى من الدستور أنّ فرنسا جمهورية علمانية ديموقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز يقوم على الاصل أو العرق أو الدين، وتحترم جميع المعتقدات[2].

وكانت بالنسبة لأغلبية البرلمانيين القضايا الاساسية للنقاش داخل قبة البرلمان هي قضايا فرنسا الداخلية[3]، وبذلك فإنّ قضايا الجزائريين الأهالي لم تكن تلق اهتمامهم ولم يظهر العناية بشؤون مستعمرة الجزائر إلا بعد أن توجس النواب الخطر الذي قد يؤدي إلى تضييعها، وقد تحولت اواخر القرن 19 بالنسبة للكثير من النواب ورقة سياسية تستعمل لإثارة الجدل السياسي متى كانت الحاجة إليها .

2- الصراع العسكري - المدني الفرنسي في الجزائر:

مرّ الحكم الفرنسي في الجزائر بمرحلتين، امتدت الأولى من 1830 إلى 1870، وعُرفت بمرحلة الحكم العسكري، استعمل الاحتلال أسلوب القوة والقمع، هادفا من وراء ذلك محو جميع معالم الدولة الجزائرية. وانتهج في ذلك سياسة الإبادة الجماعية والأرض المحروقة، التي رسم معالمها قادة عسكريون كبار تخرجوا من أكاديميات عسكرية شهيرة منها "سان سير" **(Saint-cyr)** [4] أمثال بيليسي **Pellissier** [5] وبيجو[6] وغيرهم. وقد استهدفوا إرساء الوجود الفرنسي والقضاء على أية مقاومة أو معارضة.

أما المرحلة الثانية فامتدت من1870 إلى 1962 أي إلى غاية 19 مارس وهو تاريخ إعلان"وقف إطلاق النار"، وهي المرحلة المعروفة بمرحلة الحكم المدني، والتي أطلق عليها بحكم "الكولون" وسمّاها الدكتور أبو

---

[1]- ديباجة دستور فرنسا 04 أكتوبر 1958 في مادته الأولى .

[2]- نفسه: المادة 2.

[3] -Jacques chastenet : triomphes et malaises, histoire de la lll République, Ed hachette, paris, 1974 , p372 .

4- أكاديمية عسكرية (مدرسة) تخرج منها القادة العسكريون الفرنسيون أمثال: بيجو، بيلسي، سوسي وغيرهم.

5- هو المارشال دومالاكوف بيلسي حاكم عام الجزائر من ديسمبر 1860 إلى سبتمبر 1864، كان تعيينه دليل على عودة سلطة الحاكم العام العسكري في الجزائر، انتهج نفس سياسة سالفه راندون فيما يخص مصادرة الأراضي لخدمة النشاط الإستيطاني، شهدت فترة حكمه زيارة نابليون الثالث الأ‌لى في 1860. كما ارتبط اسمه بعدّة مجازر أشهرها مجزرة أولاد رياح بالظهرة سنة 1845 (معروفة بمجزرة غار الفراشيش التي أشار إليها روجي غارودي في كتابه حوار الحضارات). يحي بوعزيز: **كفاح الجزائريين من خلال الوثائق**، (، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986)، ص136، 137

3- بيجو **Bugeau**: ولد في 1784، تولى منصب حاكم عام الجزائر في فيفري 1841 إلى صيف 1847 خلفا "لفالي"، سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر، والعنف، والإبادة الجماعية، قاد عدة حملات عسكرية بما فيها حملته الشهيرة على بلاد القبائل الأولى في 29 سبتمبر 1842 –إنطلقت من الحراش – واستمرت إلى غاية 15 أكتوبر 1842 والثانية في 27 أفريل 1844. توفي بيجو بوباء الكوليرا في 1849. أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ق1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1992، ص311؛ **إبراهيم مياسي**: **"المقاومة في بلاد الزواوة 1830- 1857"** ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ع 7، (س 2007)، ص ص 188، 189.

القاسم سعدالله (حكم الغرباء)[1]، وقد سعت سلطات الاحتلال بعد 1871 إلى استكمال عملية الهدم لجميع مقومات المجتمع الجزائري، وسلب ما تبقى من الأراضي، والعمل على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرّة أخرى[2]. انتهج الاستعمار خلال هذه المرحلة أساليب متنوعة تبعا للتحولات العميقة التي عرفتها الادارة، والتي حققت أمالا كبيرة للمستوطنين كثيرا ما كانوا يسعون إلى تحقيقها، فكان بذلك قيام النظام المدني تجسيدا لمطالب المستوطنين لانتقال السلطة من أيدي العسكريين لتصبح بين أيدي المدنيين بنفس الصلاحيات القهرية.[3]

إنّ التخلص من الحكم العسكري ظل انشغالا يراود الكولون، رغم ما قدمته هذه المؤسسة (الجيش)، وهذا النظام من خدمات لبسط سيطرة السلطة الفرنسية، وبذلك توطين هؤلاء الكولون والسهر على أمنهم وراحتهم على حساب السكان الأصليين والتصدي لكل أنواع المقاومة التي ما فتئت تظهر هنا وهناك،بالرغم من ذلك اعتبر الكولون الحكم العسكري - الذي أُطلق عليه (**La domination du sabre**)- حجرة عثرة، تقف أمام الكثير من مشاريعهم وخاصة المتعلقة بنزع الملكية وملاحقة الجزائري في لقمة عيشه، الأمر الذي كان يثير السكان ويدفعها إلى الثورة في اعتقاد الكثير من القادة العسكريين، في حين أنّ المقاومة التي كانت تشهدها الجزائر كانت تعبيرا على رفض الوجود الفرنسي.

كانت السياسة الاستعمارية التي عملت على تهميش المجتمع وتجهيله وإغراقه في حمأة الفقر المدقع، تقابل بصمود الشعب واستبساله من أجل الدفاع عن مقوماته، حتى وإن كان لا يجد سبيلا للحفاظ على ثرواته فإنّه كان مستعدا دائما للدفاع عن شخصيته[4]. مع العلم أنّ السياسة المتبعة اتجاه الجزائريين في كلتا المرحلتين لا تختلف في الجوهر وإنّما تختلف في الأسلوب فقط. فالضباط والمستوطنون اعتمدوا على خطة تتمثل في الاستيلاء على الأرض وتجويع كل جزائري بحيث يتحتم عليه في النهاية أن يخضع للسلطة الفرنسية[5]. وقد كتب الجنرال **هانوتو*(Hanoteau)** في هذا قائلا "كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية يحميها الجيش ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي (الجزائريون) فيؤدون فيها دور العبيد"[6].

1- مصطلح استعمله كل من الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتاب الحركة الوطنية تعبيرا عن الكولون، وغي دوموباسان في كتابه رحلة إلى الجزائر.**غي دو مونباسان: رحلة إلى الجزائر**، تر نادية عمر صبري، ورد للطباعة والنشر والتوزيع،ط،1 سوريا 2007 ، ص 45.

2- جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،الجزائر 1994،ص123.

3- **جمال قنان: قضايا ودراسات** ، ص124.

4- نفسه: ص123.

5- عمار بوحوش : "**سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي**"، المجلة التاريخية المغربية، ، ع 12، (تونس، جويلية 1978)، ص225.

* . هانوتو يصنف ضمن الكتاب العسكريين ، شارك في اللجنة العلمية التي كونتها وزارة الحربية لاكتشاف الجزائر ومعرفة أحوال أهلها سنة 1837، تخصص في لهجات ونظم الجزائريين .أنظر في ذلك أبو القاسم سعدالله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، القسم 1، ،(، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، الجزائر 1981)، ص 20.

6- أبوالقاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**)، ج2، دار البصائر، الجزائر 2007 ، ص25.

كان المستوطنون يفكرون في تدعيم مصالحهم، وكان الموضوع الرئيسي الذي يشغلهم هو الإنفراد بالسلطة، وعدم السماح للحكومات الفرنسية في باريس بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وكانت سياستهم هذه تشبه سياسة المستوطنين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا[1]، وقد وطد لذلك المستوطنون بالجزائر - والذين كانوا خليطا من المالطيين والإيطاليين والإسبان والفرنسيين-[2] علاقاتهم مع شخصيات نافذة مؤثرة من أرباب أعمال وصحفيين وبرلمانيين على وجه الخصوص، وكان هدفهم من ذلك هو الاعتماد على تأييدهم في إبعاد القادة العسكريين من دوائر صنع القرار في الجزائر و بعد ذلك عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا حتى لا يكون للجزائريين أي تمثيل، ولا يجدون أصواتا تعبر عن واقع الجزائريين الذي يزداد تدهورا. في ما بين 1848-1870 عرفت الجزائر سياسات متناقضة حيث كان المستوطنون يعلنون بأنهم جمهوريين انتقاما من السياسة التي نادى بها نابليون الثالث [3] المعروفة بـ"المملكة العربية" " **Le royaume arabe**"[4].

وقد تداول في هذه المرحلة على الجزائر حكام عسكريون و مدنيون[5]، ففي 24 جوان 1857 أنشأ **نابليون الثالث** وزارة الجزائر والمستعمرات وجعل على رأسها **الأمير جيروم نابليون** [6] إلا أنه عمد في 24 نوفمبر 1860 إلى إلغاء هذه الوزارة لعدّة أسباب، منها الصراع الذي برز على سطح الأحداث في السياسة الفرنسية بين مؤيدي النظام العسكري و مؤيدي إبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المستوطنين، وبذلك تقرر في 10 نوفمبر 1860 الرجوع إلى العمل بالنظام السابق أي خضوع حاكم العام لسلطة الملك[7]. ومع أحداث الجمهورية III أصبحت الجزائر مدمجة بفرنسا، وفقد الجزائريون المزيد من حقوقهم و مؤسساتهم ، بحيث عُوّض قانون **سيناتوس كونسلت Senatus consult** الذي صدر في 4 جويلية 1865 بمرسوم **كريميو (crimieux)** [8] الذي جنس اليهود بالجنسية الفرنسية، وتمكن بذلك المستوطنون من فرض وجودهم بعد سقوط الإمبراطورية في جويلية 1870.

1- كان هذا بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا وإقرارها لدستور فيدرالي سنة 1787 وهذا بعد إصدار مؤتمر فيلادفيا لوثيقة الاستقلال في 4 جويلية 1776.

2- **بوحوش**: المرجع السابق، ص225.

3- إمبراطور فرنسا منذ 1852 إلى 1870، أدخل سياسة جديدة نحو الجزائريين (الأهالي) تقوم على الإعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم، كما عرّف بسياسته "المملكة العربية".

4- مشروع أراد نابليون III تجسيده في الجزائر من خلال منحها الحكم الذاتي، وقد لقي معارضة شديدة من قبل الكولون.

5 - Pierre – Jean **Luizard: Le choc colonial et L'islam les politique religieuse des puissances coloniales en terres d'islam**.(Paris : La découverte, 2006), p98.

6- إبن عم الإمبراطور نابليون III ترأس "وزارة الجزائر والمستعمرات"التي تكونت في 24 جوان 1858، استحدث مجلسا أعلى Supérieur Conseil إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مفاطعة، تنازل على منصبه من إيطاليا – ذهب إليها لعقد قرانه مع إبنة ملك سردينيا – في 7 مارس 1859، وخلفه "روهر" وبعده "الكونت شاسلولوبا"، **بوعزيز**: المرجع السابق، ص ص 135، 136.

7- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997)، ص 128.

8- إسمه إسحاق موسى كريميو: يدعى أدولف، يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، ولد في نيم 1796 وتوفي في باريس سنة 1880م، كان محاميا ثم نائب في المعارضة في 1842؛ أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، أيد مع اليسار ترشيح "لويس نابليون بونابرت"للرئاسة، أعيد انتخابه ي المجلس التشريعي في ماي 1849، أصبح نائبا عن أقصى اليسارفي 1869 وعين وزير للعدل في

كان للجزائر مكانة خاصة ضمن المستعمرات الفرنسية[1]، وقد طُرح التساؤل دوما حول الجزائر هل هي مستعمرة أم أنها امتداد لفرنسا[2]، كما كانت مطالب الكولون بالإندماج وبالحكم المحلي ملحة خاصة في عهد نابليون III، وقد وصلت العرائض المطالبة بالحكم المحلي إلى 336 عريضة سنة 1863، تضمنت المطالبة بملكية الأراضي وتقسيمها على العائلات الفرنسية[3]، وقد شكل مجلس الشيوخ لهذا لجنة خاصة قادها البارون "**دوبان" (Dupin)** انتهت إلى الموافقة على هذه المطالب التي عارضها العسكريون، وأشار **المارشال** "**راندون**[4]"**(Randon)** إلى أنّ حرائق الغابات التي شهدتها مدينة قسنطينة في 22 سبتمبر 1864[5] كان سببها هذه الإجراءات المتمثلة في انتزاع الأراضي وتقسيمها على الفرنسيين وقد بلغت سنة 1860 تحديدا 1,1 مليون هكتار، تمّ تسليمها للإدارة المدنية[6].

حاول المستوطنون بعد 1870 وضع برنامج لمستقبل الجزائر يجعلها دائما تحت سيطرتهم، و اعتمدوا في ذلك عدّة إجراءات كان أهمها نزع الملكية وتشجيع الاستيطان، وقد اقترح في 1875 "**لوبلان بريبو" (Le blanc prebois)** جلب 6 إلى 7 ملايين أوربي، رغم أنه صرح بأن 1.6م مهاجر أوربي هو عدد كاف، مع تجنيس جميع الأوربيين وكذا منح الجنسية بشكل تلقائي لجميع الأوربيين المولودين بالجزائر، وقد أوضح ذلك أول رئيس لمحكمة الجزائر "**مينرفيل" (Minirvile)** في قوله: "يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية ، وأن يدركوا أنّ قدوم شعب من الشمال هو لأجل الاستقرار، وأن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود الاختلاف بين المجتمعين في كل شيء، في العقيدة، وفي الفكر، وفي العادات والتقاليد، لذلك لا يمكن دمجهما إلا بابتلاع شعب لشعب"[7].

ومما يلاحظ أنّه منذ 1870 ومع بروز شعارات الاندماج والإلحاق ضاعت حقوق الجزائريين أكثر فأكثر وازداد قمعهم[8]، وكانت الجمهورية الفرنسية التي تغنت بالعدل، والمساواة والإخاء موجودة إسما لكنها مغيبة على أرض الواقع، وفي نفس الوقت مسيّرة من قبل الأغلبية البرلمانية والحكوميّة المكوّنة للطبقة الأرستقراطية

حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية II، أصدر عدّة مراسيم بما فيها مرسوم تجنيس اليهود جماعيا بالجنسية الفرنسية سنة 1870، إبراهيم مياسي: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، د.و.م.ج ، الجزائر 2007) ،ص 209.

1 -**Luizard** , OP.Cit, p 98

2 - Charles - **André JULIEN** : **L'Afrique du nord en marche Algérie – Tunisie –Maroc 1880 -1952**.(Ed, Omnibus, Paris 2002), p30

3- Charles Robert – **AGERON : Politique coloniales au Maghreb** , (Collection Hiér; . Paris 1972), p62

4- عين حاكما عاما للجزائر في ديسمبر 1851، تصدى لعدّة مقاومات من بينها مقاومتي الحاج عمر سنة 1856 و 7جويلية 1857 ومقاومة لالا فاطمة نسومر في 11 جويلية 1857، **بوعزيز**: المرجع السابق ، ص ص 132، 133.

5- شهدت قسنطينة حرائق غابات مماثلة سنوات 1881 و1882 وقد أدت إلى إصدار عدة إجراءات من بينها العقاب الجماعي

6 - **AGERON**, op.cit, p63

7- **بوحوش**: المرجع السابق، ص 158.

8- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص 475.

الملكية **(Monarchistes)** [1]. والمعروف أنّ هذه الطبقة في فرنسا كانت تبحث دائما عن مصالحها الشخصية، فلا شك أنّ ما كان يحدث للسكان الأصليين (الجزائريين) لم تكن لتهتم به.

تمت سيطرة المستوطنين على ثروات البلاد وإدارتها، وازدادت دعائم المجتمع الجزائري تحطما سواء كانت القبيلة أوالهيئات القيادية التي تعتمد النسب أو المال أو الزعامة الدينية وتحول معظمهم إلى عمال لخدمة الرأسمالية الاستعمارية، وتساير مع البؤس المادي انتشار الجهل، كما أوشكت الثقافة العربية على الاندثار[2]، في وقت كان 80% من الشباب الفرنسي في المدارس سنة 1882، ليصدر في فرنسا سنة 1892 قانون يمنع عمل الأطفال الأقل من 13 سنة [3] تأكيدا على إجبارية التعليم. وبما أنّ المستوطنين قد وصفوا السكان الأصليين بأنّهم جنس غير قابل للتعلم **" L'arabe est une race inéducable** [4] فإنّ سياستهم ساهمت في تراجع نسبة التعليم بين الجزائريين تراجعا شديدا، ولم يستفدوا من قوانين التعليم الإجباري والمجاني التي صدرت في 16 جوان 1881 والتي تجبر الأطفال من سن 6 سنوات إلى 13 سنة بالذهاب إلى المدارس وتلقي التعليم العلماني. وكان **جول فيري** [5] « **Jules Ferry** » - مؤسس التعليم المجاني والإجباري العلماني بفرنسا- مقتنعا بأنّ الإصلاح السياسي والاجتماعي يصبح مجديا بالتطوير الثقافي للأمة[6]، وهذا الموقف الصادر عن **جول فيري** وغيره يُقصد به تعليم أطفال فرنسا، في حين كانت حكومة فرنسا تفرض سياسة التجهيل ومحاربة اللّغة العربية وجعلها لغة أجنبية في ديارها.

وقد عرفت الجزائر سياسة التفرقة العنصرية طيلة الاحتلال الفرنسي، وبالرغم من تجنس بعض الجزائريين حسب تشريع 1865، وارتداد البعض واعتناقهم المسيحية، فإنّ نظرة المستوطنين وموقفهم العنصري لم يتغير بل أطلقوا عليهم لقب "**المسلمين الكاثوليك**"[7]. وكان أسلوب القوة في اعتقاد المستوطنين وبعض المنظرين الفرنسيين هي الوسيلة الوحيدة لفرض احترام الجزائريين وإلحاق الجزائر بفرنسا.

---

1 - Maurice AGULHON : **la république de Jules Ferry à François Mitterrand 1880 à nos jours**,(, Ed, Françoise Cibiel lavalle, Hachette, Paris 1990), p 57.

2- صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر – تونس – المغرب الأقصى"**،(ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993)، ص 153.

3- Xavier. DARCOS :**L'école de Jules Ferry 1880-1905**,(,Ed ,Hachette, Paris 2005), p45

4- **العقاد**: نفس المرجع ، ص 153.

[5]- ولد في 1832 في "سانت ديي" (Saint Dié)، منحدر من أسرة ثرية، كان جده "فرنسوا جوزيف فيري" (François Joseph Ferry)، رئيس بلدية سانت ديي من 1797-1814 وكان والده "**شارل إدوارد**" (Charles Edouard) محامي، ثم نائبا في لمجلس الأعلى لبلدية (Vosges) من 1844-1852. بدأ "**جول فيري**" نشاطه السياسي منذ 1850، كان يمتهن مهنة المحاماة، انتخب نائبا في البرلمان في 1869، وعضوا في لجنة الدفاع الوطني في 1870، ثم رئيسا لبلدية باريس من نوفمبر 1870 إلى جوان 1871 ونائبا عن بلدية (**Vosges**) في 1871 ثم وزيرا للتعليم خلال 1879-1880-1882 ورئيسا للمجلس الأعلى في سبتمبر 1880 نوفمبر 1881 ومن فيفري 1883 إلى مارس 1885 ترشح لرئاسة الجمهورية في 1887، وعين رئيسا للبرلمان سنة 1893، يعد أحد المنظرين للفكر الإستعماري ودافعا للسياسة الكولونيالية، دفع فرنسا إلى التوسع في تونس **والكونغو، والطونكين**. ترأس اللجنة البرلمانية التي كلفت بالتحقيق في الجزائر سنة 1891، توفي في 1893 .
أنظر في ذلك **Darcos** : op.cit,p 36

6- **DARCOS**, OP.Cit, p37

7- **العقاد**: نفس المرجع ، ص 154.

لقد كانت سياسة التمييز ضد الجزائريين، هي السياسة المعتمدة من قبل سلطات الاحتلال، وقد رسمها "**قانون الأهالي**" **code de l'indégènat**[1] الذي هو مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنّها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم ولو بالظن ابتداء من عقد السبعينات 1871، ثم أُضيفت له إضافات خلال الثمانينات وهذا بعد ثورة 1881.

يعتبر القانون من أهم إنجازات فترة الحكم المدني[2]، ومن بين أهم ما توصل إليه الكولون للتفنن في قهر الجزائريين وإذلالهم والاستمرار في نهب ممتلكاتهم وسلب حقوقهم. وقد وصف الدكتور سعد الله هذا القانون: " كل من تحدثه نفسه أن يقول كلمة خير في الحكم الفرنسي بالجزائر عليه أن يعرف قبل ذلك ما هو (الأندجينا) أو قانون الأهالي الذي شرعه ذلك الحكم كوسيلة قمع واستبداد ضد الشعب الجزائري، يظل (**الأنديجينا**) فريدا في إساءة السلطة وفي سوء المعاملة بين البشر"[3].

في ظل هذه الأوضاع أصيب الجزائري بحالة إحباط شديدة وترسخ لديه بأنّ الظروف ليست ظروف المجابهة والتصدي ومحاولات تصفية الاحتلال، إنّما هي مرحلة استرجاع الأنفاس، والتزام خطة دفاع عن المقومات الشخصية الوطنية والتنديد بالمظالم، ومحاولة التخفيف من وطأة الاحتلال بالطرق المختلفة وبالوسائل الممكنة المتيسرة[4] خاصة بعد فشل انتفاضة المقراني 1871، حيث ازدادت وطأة وبطش الاحتلال بقيادة الكولون الذين اعتبروا ما حدث سببه تهاون الجيش وتواطئه مع المكاتب العربية.

وقد أخذ هؤلاء يشنون حملات في صحافتهم بدعم من نوابهم في البرلمان للحصول على المزيد من الامتيازات والصلاحيات لإخضاع الجزائريين، وقد أثمرت جهودهم ومساعيهم بإصدار "**قانون الأهالي**" وكذا "**تجنيس الأوربيين**" و"قانون **الحالة المدنية**" وكذا قانون تقسيم أراضي الجماعات وإدخال الملكية الفردية الذي عرف بقانون **وارني** 1873 الذي سمح لسلطات الاحتلال بتوسيع أكثر لمناطق الحكم المدني و التضييق أكثر فاكثر على الجزائريين. كما كان "**قانون الغابات**" عنوانا صارخا للظلم والتعسف واستعمال السلطة لقهر الجزائري الأعزل.

إنّ كل هذه القوانين القمعية والزجرية جعلت الجزائريين داخل سياج يمنع عنهم مصادر العيش ومنافذ الحصول على الحقوق، في وقت كانت فرنسا تجري إصلاحات خاصة في مجال الشغل ابتداء من 1884 وذلك بعد تشكل النقابات العمالية في 1890 والتي توجت بتكوين النقابة العامة للعمل (**Confédération générale de travail**)[5]. كما حاولت فرنسا تسوية شؤونها الدبلوماسية داخل أوربا خاصة مع ألمانيا

1- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج2، ص 79. أنظر **الملحق رقم 15** الذي يبين الخالفات التي يعاقب عليها القانون.

2- **نفسه**، ج1، ص 449.

3- **نفسه** ، ج1 ، ص 448.

4- **قنان**: المرجع السابق، ص 168.

5 -**AGULHON** : OP.Cit, p80

وروسيا[1]، ولا شك أنّه كان من بين أهم أهدافها في ذلك هو توفير الاستقرار داخل فرنسا وبذلك تفرغها لمستعمراتها خاصة شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر[2].

وإذا كانت فرنسا تعمل على توفير الاستقرار والأمن للفرنسيين في إطار تطبيق شعارها **"الحرية، المساواة، الإخاء "** فإنّها كانت بالمقابل تقوم بقهر وإذلال الجزائري بمختلف الوسائل وبقوانين تصدر عن نفس هذه الدولة والتي ترفع نفس الشعارات وغيرها من الشعارات الأخرى كحقوق الإنسان والمواطن. وغالبا ما وجدت في الكنيسة التي رفضت مواقفها وتدخلها في توجيه المجتمع الفرنسي العلماني الدّعم في الجزائر، فنجد مثلا **لافيجري (Lavigerie)** [3] أسقف الجزائر الذي كان له دورخاص في المجاعة التي أصابت الجزائر في 1867 يصرح موضحا سياسته تجاه الجزائريين: « إنّه من الواجب إعادة بناء الشعب وفصله عن القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد باستعمال كل الوسائل الممكنة، ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل شعائر ومبادئ جديدة تسمح بتقديم الإنجيل إليهم أو لنعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر، فبغير هذا كل شيء يصبح وسيلة لا تفي بالغرض...»[4]

بعد انقضاء أكثر من عقد على التجربة تحت إدارة مدنية، كانت سياسة الاندماج تبدو لكثير من الفرنسيين في ذلك الوقت فاشلة . وقد تعالت صرخات ضد هذه السياسة في المجلس الوطني وخصوصا من النواب أمثال **جول فيري، وميشلان وغوتي**، ومثال ذلك تصريح **جون جوريس** الاشتراكي المعارض لسياسة الكولون إذ يقول: " بعد نصف قرن فإننا نعالج كل المشاكل الحيوية - العائلة والملكية والضرائب والتربية - المتعلقة بالجزائريين، ومع ذلك فإنه لا يُسمح لأحدهم بالحضور إلى هنا(المجلس الوطني)، للمطالبة بحقوقه "[5].

وكان الكولون ينادون بالحكم الذاتي وبحرية أكثر في مشاريعهم، وأثمر ذلك بصدور مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881، والذي أستمر إلى 1896، حيث أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس، وعليه فقد الحاكم العام الكثير من سلطته ابتداء من **تيرمان (Tirman)** 1881-1891 [6]، وهذا ما دفع **بجول فيري** إلى التنبيه إلى آثار هذه السياسة السلبية قائلا :« إنّ المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تُدار من

1- توّجت هذه المساعي بزيارة الأميرال جيرفي (Gervais) في جويلية 1891 لأكبر الموانئ الحربية الروسية في "سانت بترسبورغ" ثم زيارة الأميرال "**أفالون**" (**Avellanne**) في 13 أكتوبر 1893 إلى ميناء "تولون" بفرنسا. (أنظر Agulhon : p84) ، ويبدو من هذا أن الغرب المسيحي حاول تجاوز خلافاته في هذه المرحلة بهدف التفرغ لإنجازاته في قارتي إفريقيا وآسيا على حساب شعوبها ومنها الشعب الجزائري.

2 -**AGULHON** : OP.Cit, p84

3- ولد في 1825، نشط منذ شبابه في المجال الكنسي، دخل حياة الشرق عن طريق "مدارس الشرق" عمل في بلاد الشام وتعلم العربية والعادات والتقاليد، تعرّف على المهاجرين الجزائريين هناك قبل توليه أسقفية الجزائر، كان لافيجيري في المشرق عندما وقعت أحداث الشام في 1860 والتي تدخل فيها الأمير عبد القادر، وتولى وظائف دينية في نانسي بفرنساعاصر عدّة حكام عامين بدءا بماكماهون ثم دوقيدون، فشانزي ثم تيرمان، تعامل مع مجاعة 1867 على أنها بركة جاءت من عند الله لتحقق مشروع التنصير الذي بدأه "دوبوش" توفي لافيجري في 26 نوفمبر 1892 بقرطاج في تونس عن عمر يناهز 67 سنة .أنظر **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص405.

4- عبد الجليل التميمي: "**التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19**". المجلة التاريخية المغربية، ع 1، (تونس، جانفي 1974)، ص21.

5- نقلا عن سعد الله: **الحركة الوطنية** ، ج1، ج2، ص27.

6- إبراهيم مياسي: **"الإستيطان الفرنسي في الجزائر"**، مجلة المصادر، ع 5، (الجزائر،2001)، ص 123.

مكاتب إحدى الوزارات[1]». وبذلك مكّن مرسوم الإلحاق المستوطنين فصاروا أسيادا من دون منازع، وقد أشار إلى هذا **جول فيري** بقوله : « إنّ الكولون لم يتخلصوا بعد من روح المنتصر...[2]» .

رغم كل ما كان يحدث في الجزائر من اعتداء صارخ على حقوق الإنسان الذي مسّ الأرواح والممتلكات والأعراض، فإنّ الحكومات الفرنسية التي تناوبت لم تبد أي موقف واضح اتجاه ذلك بما يضع حدا لجشع المستوطنين الذي أخذ يزداد منذ استيلائهم على الحكم. كما لم تتحرك لوضع حد لأطماع المستوطنين واليهود أيضا الذين اشتدت شوكتهم بعد تجنيسهم سنة 1870 إلا في أواخر القرن 19 ، فابتداء من 1890 بدأ البرلمان الفرنسي يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي في الجزائر، وبذلك إرسال بعثات لتقصي الحقائق والوقوف على أوضاع الأهالي و دراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا اقتصاديا وحتى سياسيا[3].

جاء في مداخلة احد البرلمانيين المسجلة في جريدة النقاش البرلماني في جلسة الإثنين 02 مارس 1891 وهو السيد "**كامبان**" **canpenne**» مايلي:" اليوم الذي يكون للجزائر ميزانية خاصة بها لن تكون في حاجة إلى ميزانية فرنسا. ففي حالة هجوم الجراد أو الحرائق أو الفياضانات بالجزائر لن تحتاج إلى طلب العطف ومدّ اليد لفرنسا، على العكس فإنّ النظام الذي يفرض ميزانية واحدة يلزم فرنسا على القيام بواجب تخصيص جزء من الميزانية لذلك، ولن يعتبر ذلك صدقة من فرنسا، إنني أودّ أن ينظر المجلس بعين العطف إلى المصالح التي هي في خطر في الجزائر، وهذا فيما يتعلق بمصالح الأهالي و مصالح الأروبيين لابد إذن من التضامن مع إخواننا في الضفة الأخرى من البحر"[4].

لقد تخلت إذن السلطات الفرنسية منذ 1871 عن ممارسة نفوذها في الجزائر وانفرد بذلك غلاة المستوطنين الذين حاولوا باستمرار منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال ضغط النواب الذين يمثلون المستوطنين في البرلمان الفرنسي وسعوا إلى إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وإضعاف سلطة الحاكم العام، وتركيز هذه السلطة في يد رؤساء البلديات الذين تجاهلوا مصالح الجزائريين الذين لا يحضون بأي تمثيل في فرنسا أو في مؤسساتها التشريعية كالبرلمان ومجلس الشيوخ (**Sénat**)[5] .

كانت سنة 1885 حاسمة ومهمة بالنسبة لفرنسا، التي وجهت كل اهتماماتها في أواخر القرن 19 لتكوين إمبراطورية استعمارية قوية. كما شهدت هذه الفترة - مع هذا التوسع الاستعماري و مع ظهور مشاريع استعمارية جديدة في كل من إفريقيا وآسيا (المغرب، الكوشنشين، مدغشقر،...إلخ) صراعا محتدما داخل البرلمان، إذ كان بعض النواب يعبرون عن قلقهم تجاه السياسة الفرنسية إزاء المستعمرات أمثال **جورج كليمنصو Georges Clemenceau** [6] الذي كان يعارض **جول فيري** في طريقة تسيير المستعمرات بما فيها

1- **سعد الله**: المرجع السابق ،ج2، ص27.

2- **مياسي**: المرجع السابق ، ص 123.

3- نفسه ،ص 123.

4- Journal officiel de la République Française,**Sénat,Débats parlementaire, Sience , 2 mars 1891**,(B.N.A, Boite b/MR23, N° 44133), p 130

5- **بوحوش**: المرجع السابق، ص 168.

6- Gilles **MANCERON**: **1885: Le tournant colonial de la république**,(Ed, La Découverte, Paris Fevrier 2007), p6

الجزائر، وقد قال جول فيري - الذي ترأس اللجنة البرلمانية سنة 1892 - بعد زيارته الجزائر بأنّ« الكولون لم يتخلصوا من روح المنتصر » وهو القال أيضا: "لقد رأيناه عن قرب ودرسنا تصرفاته العامة والشخصية وجدناه جد محدود، إنه ليس من الحكمة أن نجعل المستوطن الحكَمْ فيما يتعلق بمصير الأهالي، لأنه من الصعب أن يسمح المستوطن الأوربي بأن توجد حقوق لغيره في بلاد العرب"[1]. وهوالقائل كذلك : "إنّ ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وأنّه لا توجد عدالة ولا سياسة واعية". وأكد في موضع آخر: "إنّ الأوربيين جعلوا من أهل البلد الأصليين شبه أشباح رجال"[2].

فجول فيري صاحب هذه التصريحات وهو على رأس اللجنة البرلمانية الخاصة بقضايا الجزائريين يختلف عن **جول فيري** المنظر للسياسة الاستعمارية الفرنسية قبل ذلك من خلال تصريحات مناقضة لما ذُكر منها على سبيل المثال مايلي: "يجب القول بوضوح، نعم إن الأجناس المتطورة الراقية لها حق تجاه الأجناس المتخلفة "

نعم أكرر للأجناس الراقية حق لأن لها واجب وهو تمدين الأجناس المتخلفة. ويردّ عليه أحد النواب وهو "**جول ماين**"**(Jules maigne)** "تجرأت قول هذا في بلد أُعلنت فيه حقوق الإنسان" ، ويردّ عليه جول فيري بقوله":وثيقة حقوق الإنسان لم تكتب لسود إفريقيا الإستوائية " ثم يقول للنائب "**ألبير دومان**" : "الأجناس الراقية لها حق تمدين الشعوب الهمجية بضربات المدفع"[3].

نسجل من خلال هذه التصريحات التي أدلى بها **جول فيري** كنائب في البرلمان تارة وكرئيس حكومة تارة أخرى التناقض الكبيرفي سياسته. وهذا التحول ولا شك أنّه لم يكن أبدا خوفا على مصالح الجزائريين وإنّما حفاظا على مصالح فرنسا، خاصة بعد أن لاحظ **جول فيري** وأمثاله بأنّ سلطة المستوطنين والكثير منهم أجانب آخذة في التطور، فكان لابد أن يوضع لها حد بتدخل البرلمان خوفا من ضياع هذه المصالح مستقبلا في الجزائر.

وفقا لما كان يصرح به بعض النواب وقادة الفكر والسياسة الفرنسية فإنّ المستوطن بالجزائر لم يعد يحتكم للقوانين ولكن لمصالحه وامتيازاته الشخصية، وهو ما أشار إليه فعلا **جونار** (**Jonnart**)[4] في تقريره

1- Charles - André JULIEN : **L'Afrique du nord en marche Algérie – Tunisie –Maroc 1880 - 1952** , Ed, Omnibus, Paris 2002, p30

2- **بوحوش**: المرجع السابق ، ص 189

3 -**MANCERON** : OP.Cit, p12

[4]- جونار (Charles Celestin August JONNART) 185-1927: مختص في الحقوق، عينه "غامبيتا" Leon GAMBITTA بديوان الحاكم العام للجزائر سنة 1881، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، عين وزيرا للأشغال العمومية في 1893، ثم إنتخب عضو في مجلس الشيوخ في 1894 ثم حاكما عاما للجزائر سنة 1900، أصدر في أعقاب ثورة عين بسام المنشور الذي يحمل إسمه "منشور جونار" الذي من الحريات العامة، كما أصدر سنة 1908 قرار يمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، عين في 1911 وزيرا للخارجية. وعين في 1915 ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر. عين حاكما عاما للجزائر مرة ثانية في 1918 وكان من المؤيدين لإصلاحات 1919. عدّة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962**، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ج2 ، صص 494 – 495.

حول الميزانية سنة 1893، حينما أكّد بأنّ المستوطن إذا حصل على الحرية وعلى الضمانات الإدارية فإنّه سيطالب بميزانية خاصة، ثم ببرلمان شبه مستقل. فالمستوطن حسب **جونار** لم يكن لديه النضج السياسي الكافي فهو يحتج دوما على الإدارة عندما تمس امتيازاته، كما أنّه يعارض كل إصلاح خاص بالأهالي[1]. وكانت هذه الملاحظات من قبل بعض النواب المعروفين بالأحرار تتكرر دوما، مع أنّ البرلمان الفرنسي هو الذي شرع القوانين التي خنق المستوطنون بها الجزائريين منذ 1871، فهو الذي صاغ قانون 1873 وقانون 1887 المتعلقين بالأرض، ووافقهم على إلغاء القضاء الإسلامي ووضع قانون الأهالي.

لقد نجح نواب الكولون وصحفهم في تحقيق أهدافهم بالجزائر و بتواطؤ إدارة الاحتلال ومساعدة البرلمان نفسه من خلال تجاهل قضيه الجزائر رغم العرائض والشكاوي التي مافتئ الجزائريون يقدمونها للحاكم العام وحتى للبرلمان وهي كثيرة[2]. ولم تتوقف شكاوي الجزائريين فعند زيارتي **نابليون** للجزائر سنة 1860 ثم سنة 1865 حاول الجزائريون إبلاغه شكواهم من الظلم الواقع بهم على يد ضباط المكاتب العربية وإدارة الشؤون الأهلية، وقضية الأرض والقضاء الإسلامي والتعليم وغيرها، وقد صدرت لذلك رسالتا **نابليون III** إلى كل من **بيليسيبه وماكماهون**، حيث وضعتا السياسة الفرنسية على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجزائريين أيضا[3]، وقد تواصلت هذه الشكاوي ولم تتوقف وكانت كلما أرسلت لجنة للتحقيق في الجزائر حتى التي يكون وراءها الكولون إلا وحاول الجزائريون تقديم تظلماتهم، و من أمثلة ذلك لجنة 16 فيفري 1878 التي طالب بها المستوطنون (النواب) والمعروفة بالجولة البرلمانية، بالإضافة إلى لجنة الأربعة أسابيع سبتمبر أكتوبر 1879 ولجنة نوفمبر 1880 لتنظيم شؤون الجزائر، ولجنة أفريل 1887 (القافلة الكبرى) وغيرها.

غير أن شكاوى الجزائريين لم تجد في الغالب أذانا صاغية في ظل تعصب هؤلاء المستوطنين وكذا النواب الذين يدافعون على مصالحهم. وفي ذلك ذكر« **إيميل فيليكس غوتييه**» وهو من غلاة الاستعماريين "إنّ الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر لم يموتوا بدون فائدة على كل حال وأعتبر وجودهم قد فتح فضاء إنسانيا جديدا في شمال إفريقيا، وهو يمثل حضور العرق الأوربي، لذلك على الأوربي الذي انغرس في شمال إفريقيا أن يعمل على جعل المنطقة أوربية أو يؤربن غيره"[4].

إن هذه المقولة تعطي تصورا على الدعم الذي اكتسبه المستوطنون لآرائهم ومواقفهم وسياساتهم، وهو ما مكنهم من تجسيد وتحقيق أهدافهم رغم المعارضة المختلفة التي واجهتم والتي من نماذجها الجنرال **دوفيفييه** من خلال مقولته : "إنّ فرنسا خسرت مائة ألف ضحية في الجزائر بين 1831-1848 وإنّ هؤلاء الضحايا ماتوا بدون مجد "[5]. فهذه العبارة تحمل بلا شك عدّة معاني، فهي من جهة تؤكد استمرار المقاومة،

1 - **JULIEN** : OP.Cit, p 30

2- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص 419.

3- نفسه، ص475

4- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص422

5- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1 ، ص422

ومن جهة ثانية توضح إصرار الاستعمار على تركيع الجزائري باستعمال مختلف الأساليب والوسائل، كما تبين وجود حالة عدم الرضا على السياسة المنتهجة في الجزائر.

ونظرا لهذه السياسة انتهى البعض إلى أنّ النظام العسكري بمساوئه هو أهون من الحكم المدني، فالقادة الجمهوريون جاؤوا ببرامج لتوسيع نطاق "**التعمير الرسمي**"[1] وتقديم المساعدات الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر، وكانت سياستهم ترمي إلى التمكين للمستوطنين، و تعهّدت لذلك الدولة الفرنسية بتخصيص الإعانات المالية والعقارية لبناء المدن والمدارس والعمارات وتوفير القروض لرجال الأعمال، وتقديم تسهيلات للمهاجرين بوضع الأراضي الشاسعة تحت تصرفهم بدون مقابل[2].

فالواقع الذي وصل إليه إذن الجزائري يتحمّله البرلمان الفرنسي الذي شرّع القرارات التي جعلت المستوطن - وخاصة الغلاة منهم- يطمئنون لحصولهم على الضوء الأخضر للتصرف كما يحلوا لهم، إنّه لواقع مؤلم أن يجتمع البرلمان والحكومة والكولون لذبح شعب بأكمله بعد تجريده من السيادة، وهذا ما تأكد من خلال مختلف اللّجان التي كانت ترسل إلى الجزائر بحجة تقصي الحقائق التي كانت في غالب الأحيان تنتهي إلى مساندة الإدارة والمستوطنين، حيث تزيد من امتيازاتهم وتوسع نفوذهم. فما هو واقع الجزائري أواخر الحكم العسكري، و كيف كان خلال فترة الحكم المدني وبالتحديد منذ أواخر القرن 19 إلى القرن 20؟

3- اهتمامات البرلمانيين و نظرتهم لقضايا الجزائر:

يقودنا الحديث عن اهتمام البرلمان الفرنسي بقضايا الجزائر إلى أن نميّز بين مسألتين، الأولى هي كون البرلمان خلال السنوات الأولى للاحتلال كان منشغلا في مداولاته بطريقة تسيير المستعمرة وباقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وآسيا، لذلك كان طرح قضية الجزائريين (الأهالي) يدخل في هذا الإطار، أي أنّ البرلمان في الواقع لم يكن منشغلا ولا مهتما بما كان يحدث من استغلال وإبادة للجزائريين، وإنّما كان مهتما بالبحث عن الطرق التي تمكنه من إحكام السيطرة عليهم، وقد أكدّ ذلك "**أليكس دي طوكفيل**"**Alexis de Tocqueville**" سنة 1857 بقوله :"على أساس طريقتنا في معاملة الأهالي يتوقف بصفة خاصة، مستقبل هيمنتنا في إفريقيا"[3].

أما الثانية فتظهر مع أواخر القرن 19، حيث توسع اهتمام البرلمانيين إلى مسائل جديدة فرضتها مستجدات المرحلة، وهو ما نستشفه من تصريح النائب"**بول ليروي بوليو**"**Paul Leroy Beaulieu**" سنة 1897 من خلال قوله : "إنّ الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير للسكان الأهليين في الجزائر، وإن أكدنا على هذه

1- بدأ بوصول بيجو سنة 1841، ينقسم إلى مراحل من 1841إلى 1851 أنشئت 126 قرية و 15 ألف تنازل مجاني للأراضي، من 1851 إلى 1860 أنشأت 85 مركز ووزعت 250 ألف هكتار أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقرار نابليون III تخفيف الهجرة إلى الجزائر ووقف منح التنازلات المجانية من الأراضي ومنح الأهالي حق الإقامة في أراضي الأجداده، وإلى جانب الإستيطان الرسمي وجد الإستيطان الحر.

3- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 140

3- أحمد شقرون: " دور **الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر** "، مجلة المصادر، ع17 (السداسي الأول2008)،ص113.

الأرقام فلأنّها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا... إنّه علينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان..."[1]

ازدادت سيطرة المستوطنين وسطوتهم في الجزائر بعد 1870 بحلول الامبراطورية الثانية ، بحيث أصبح لديهم ستة (06) نواب في البرلمان وثلاثة (03) في غرفة الشيوخ، وأصبح بذلك هؤلاء النواب هم المؤهلون الوحيدون، الذين يحق لهم تحديد نوع النظام الجديد الذي يليق بالجزائر[2]، وبما أنّهم من دعاة تشكيل حكومة عامة تابعة لفرنسا، فقد كرسوا جهودهم منذ ذلك الحين لتحويل أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان[3]، وازدادت سلطتهم وتوسع نفوذهم خاصة بعد 1872، حيث مُنحوا مهمة إعداد تقارير الميزانية، ومناقشة مشاريع القوانين مثل مشروع **وارني (Warnier)** ، وقد تمكن هؤلاء من تغليب وجهات نظرهم[4] نتيجة الضغط الذي كانوا يمارسونه في البرلمان، وكان المستوطنون في الجزائر يعملون باستمرار لأجل إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم، بمساعدة ممثليهم في البرلمان الذين يقفون في وجه كل قانون قد ينصف الجزائريين، لذلك كانوا يسعون إلى أن لا يكون للمسلمين ممثلين في المجالس المحلية أو البرلمان.

كما ادى تمكن نواب المستوطنين من السيطرة على اللجنة المالية في البرلمان، إلى تمكن المستوطنين من الحصول على الأموال التي هم في حاجة إليها[5]، وهذا ما دفع جول فيري أحد كبار رجال الاستعمار الفرنسي فيما بعد إلى اتهام المستوطنين بالأنانية، وخلوهم من روح المنتصر، التي تعني تنازلهم للأهالي وإظهار "**عاطفة حقوق الضعفاء**" نحوهم، وأتهمهم أيضا بأنّهم كانوا يريدون من الإنسان الجزائري أن يكون عبدا مسخّرا لخدمتهم[6]، وهي نفس الملاحظة التي قدمها في 6 مارس 1891 قائلا:" ...في عهد الإمبراطورية كنّا نحكم الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871 إلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان، والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية"[7].

هذه الانتقادات وغيرها لم تكن تجد الآذان الصاغية داخل البرلمان بسبب ضغط نواب الكولون، الذين كانوا يطلقون على الجزائريين الأهالي "**الجنس المغلوب أو المهزوم** "**La race vaincue**"، غير القابل للتحضر والتعلم[8]. ولا يتصورون أبدا سياسة أخرى تجاه 03 مليون شخص ماعدا سياسة الضغط، لذلك كانوا يقفون في وجه كل محاولة لتحسين هذه الأوضاع بما فيها معارضة تعليم الجزائريين، وتمثيلهم في

1- **نفسه:** ص114.

2 -Xavier YACONO **:Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954**, (Versailles, Ed , L'Atlanthrope , S,D), p210

أنظر **الملحق رقم 01** (الجدول 1 و2) الخاص بالنواب والبرلمانيين الكولون في فرنسا.

3- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1979**، ج2، تر، حاج مسعود و أ.باكلي، (دار الرائد للكتب، الجزائر، 2007)، ص782.

4- نفسه، ص783.

5- **بوحوش:** المرجع السابق، ص181.

6- **سعد الله:** الحركة الوطنية، ج1،ص 481.

7- **بوحوش:** المرجع السابق، ص 160.

8 **JULIEN** : L'Afrique du Nord en marche, p 31

المجالس، وحتى تجنيسهم، ففي 1887 مثلا قام بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان ينصّ على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية بصفة جماعية، على غرار ما حصل بالنسبة لليهود فيما يخص **مرسوم كريميو** 1871 ، وقد عارضه نواب الكولون بقوة واعتبروه إهانة، رغم أنّ الجزائري لم يستشر في ذلك، ولو تمّ استشارته لرفض.، ودليل ذلك أنّه عندما ترددت الإشاعات وتناقلتها الصحف الفرنسية ووصل صداها إلى الجزائر، اهتزت لتعلن رفضها التجنس وإصرارها على الحفاظ على شخصيتها، وأعلنت مقاومتها للمشروع كالعادة عن طريق العرائض من مختلف المدن، موقعة من آلاف الجزائرين، أبرزها تلك التي وجهت إلى البرلمان من قبل سكان مقاطعة قسنطينة[1].

لم يكن المستوطن يحتكم إلى القوانين ولكن إلى مصالحه الشخصية، وهذا ما لاحظه **جونار** في تقديره حول الميزانية سنة 1893 مؤكدا أنّ المستوطن عندما سيحصل على الحرية وعلى الضمانات الإدارية سوف يطالب بميزانية خاصة، ثم ببرلمان شبه مستقل، ثم إنه لا يملك التفكير السياسي، وهو يحتج على الإدارة عندما تُمس امتيازاته، ويعارض كل إصلاح خاص بالأهالي، وقد عبّر عن ذلك **جول فيري** بقوله:"...لقد رأيناه عن قرب ودرسنا تصرفاته العامة والشخصية، فوجدناه جد محدود، ولذلك فليس من الحكمة أن نجعل المستوطن الحكم فيما يتعلق بمصير الأهالي، فمن الصعب أن يسمح المستوطن الأوروبي بأن توجد حقوق لغيره في بلاد العرب "[2] . وكان الحاكم العام"**شانزي**"**Chanzy**" [3] قد وجه انتقادات واتهم غرفة النواب وحمّلها مسؤولية إهمال مصالح الجزائر[4].

انطلقت أحزاب اليمين الفرنسي منذ 1871 في التعبير عن مناهضتها الشرسة للمستوطنين الذين أطلقت عليهم تسمية"**الجمهوريون الملحدون**"، وحملتهم مسؤولية اندلاع مقاومة1871، كما وجهت التهمة إلى "**كريميو**" (**Crémieux**) ، معلنة رغبتها في تحرير دستور جديد خاص بالجزائر، وقد اقترح مشروع **راندون-بييك** - **Randan-Béhic** حلاّ عاجلا للوضع، غير أنّ أنصار الاندماج الكلي رفضوا ذلك. وفي 21 ماي 1874 اقترح النائب « **de Laverrgne** » تشكيل لجنة تحقيق تضم عشرين (20) عضوا "لدراسة الوضع السائد في الجزائر، وإعداد مشروع قانون يتعلق بنظام حكم تلك المستعمرة"، يتم فيها إقصاء ممثلي الجزائر من عضويتها، وبعد النقاش تقرر في 18 ديسمبر 1874 اللجوء إلى التصويت لتشكيل اللجنة[5]، وقد نبذ البرلمان الفكرة وصرف النظر عنها سة 1875 تحت ضغط نواب المستوطنين داخل البرلمان[6].

1- جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر1994،ص 171.

2 - **JULIEN** : **L'Afrique du Nord en marche 1883-1823**, p 30

3- هو Antoine Alfred Eugène CHANZY كان يلقب "الجنرال الجمهوري" عمل في الجزائر أكثر من 20 سنة، تولى رئاسة المكتب العربي في تلمسان، وعمل في قسنطينة مديرا للشؤون العربية، عين حاكما للجزائر في 10 جوان 1873، وغادرر الجزائر في 1879، وعين سفيرا لفرنسا في روسيا 1879. أنظر سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، ص 439.

4 -J : Solidarité, Vendredi, 22 Mars 1878

5 -j,d. science vendredi 18 décembre .1874

6- آجيرون: **المرجع السابق**، ج1، ص783.

وكان من بين القضايا التي أثيرت داخل البرلمان، ضرورة تعديل القانون العقاري الصادر سنة 1873 المعروف (بقانون فارني)، والذي اعتبره المحافظ **Le comte d'harcourt** "**قانون غصب ونهب**"، وكذا قضية معاملة الأهالي التي طرحها النائب «**Clapier**» الذي عبّر عن رفضه أن يُترك السادة الجزائريون (المستوطنون) يقررون لوحدهم وبحرية مطلقة مصير الجزائر، وكان يتنبأ بأنّ المستوطنين لن يتوقفوا عن قهر العرب وعن إذلالهم حتى يستولوا على كل ممتلكاتهم[1].

كما كانت قضية التجنيد من بين القضايا التي نالت اهتماما خاصا في البرلمان، خاصة خلال فترة السبعينات من القرن 19، فبالرغم من ضريبة الدّم التي قدمها الجزائريون في حروب فرنسا بأوربا اقترح بعض النواب أمثال **Lucet** تقليص عدد الجنود القناصة الجزائريين وتخفيض أجورهم، لأنّها مرتفعة بالمقارنة إلى قيمتهم (أهالي)، وقد لقي هذا الرأي معارضة خاصة من قبل نواب اليمين، الذين على العكس من ذلك طالبوا بتشكيل فرقة إضافية من الجنود القناصة، وقد نوّه **Le Comte de Bastard** بمآثر الجنود القناصة الأهالي التي لا تقتنى بالمال، معبرا بقوله : " ...بل بأداء التحية لهم حين نمر قرب أحدهم في ميدان المعركة.."[2]، وقد شهدت عليهم مشاركتهم في أعنف المعارك في حرب 1870 ضد الألمان، ومنها معركة **ويسمبورغ Wissembourg**، و"**ورث" Woerth**، و**ريشوفن (Reichshoffen)**[3]. والملاحظ أنّ النقاش داخل البرلمان غالبا ماكان يتحول إلى تراشق التهم بين النواب[4].

إنّ الاهتمام البرلماني كانت له عدّة دوافع وأسباب جعلت النواب الفرنسيين يتخوفون على مصير مستعمرة الجزائر، منها خاصة تنامي سيطرة المستوطنين، وازدياد نفوذ غلاة المستوطنين، وبذلك تنامي الرأسمالية التي يشترك فيها الأوربيون واليهود، مع العلم أنّ عدد الأجانب (غير الفرنسيين) في الجزائر كان يتزايد بسرعة، وخاصة منهم الإسبان بحيث بين سنتي 1850 و 1899 تضاعف عدد الإسبان وقفز من 50.000 إلى 150.00نسمة .

لقد كان هذا من الدوافع التي جعلت البرلمان الفرنسي في 26 جوان 1889 يعمد إلى إصدار قانون التجنيس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر. وقد أطلق على هؤلاء لقب (الفرنسيين الجدد)[5]، غير أنّ مخاوف النواب الفرنسيين استمرت، فكان لذلك اهتمامهم بقضايا الجزائريين (الأهالي) بدافع الخوف على مصالح فرنسا من الضياع في الجزائر، خاصة وأنّ هيمنة الكولون في ظل الحكم المدني ضاعفت من استغلال ونهب ثروات الجزائريين[6]، (**Bertagna**)، وبذلك ازدادت المقاومة في شكل ثورات شعبية والعرائض

1- آجيرون: **المرجع السابق**، ج1، ص783

2- نفسه ، ص784.

3- Annie Rey-GOLDZEIGUER : **Le Royaume Arabe, la pollitique Algerienne de Napoléon III 1861,1870**, p688

4- Didier GUIGNARD: **La Mise en Place de l'Administration Colonial en Algérie**, juin 2006), , p9

5- **ألكسي دوطوكفيل**:نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان،تقديم إبراهيم صحراوي،(د.و.م.ج، الجزائر: 2008)ص 161.

6- تعد قضية فوسفات تبسة إحدى الفضائح التي ندّد بها النواب داخل البرلمان واتهموا شخصيات بارزة من الكولون وهم الأخوين "بيرتانا" (Bertagna) مستشاري منطقة قسنطينة، اللذان تحصلا على امتيازات هائلة من فوسفات الجير، والتي تم بيعها للشركة الإنجليزية (Jacobsen) وقد اتهم الأخوين بالتعسف في استعمال السلطة واستغلال النفوذ.

والشكاوي ،كدليل رفض الاستعمار أولا والسياسة المنتهجة في ظل الحكم المدني ثانيا. وهي من الأسباب التي دفعت ببعض البرلمانيين الذين أطلق عليهم تسمية "الأحرار" أمثال **إميل كومب (Emile Combes)**، و"**ألبين روزي**" (**Albin Rozet**)، **وإسحاق (Isaac)**، **وجونار (Jonnart)**، **وجول فري (Jules ferry)** ،وكذا الصحف والجرائد مثل "المنتخب" و"الحق" و"**Le Temps الوقت**" ، وكذا "**جمعية حماية أهالي المستعمرات**"، التي كان **أحمد بن بريهمات** أحد أعضاءها[1] ، إلى رفع أصواتها مستنكرة ممارسات المستوطنين (الغلاة) في الجزائر، ودعوتها إلى ضرورة استعمال أسلوب استمالة الجزائريين (الأهالي)، والوقوف في وجه جشع المستوطنين أمثال"**موقان**" (**Mauguin**)، و"**أوجان إيتيان**"[2] (**Eugène Etienne**)، والأخوين "**بيرتانا**" (**Bertagna**) وغيرهم.

وكان "**طوكفيل**" (**Tocqueville**) [3] قبل ذلك قد وجه أنظار البرلمان إلى عدم الإفراط في استعمال القوة، وضرورة استمالة الأهالي معبرا عن أفكاره بقوله : "علينا إذن أن نهدف قبل كل شيء إلى أن يتعود هؤلاء العرب المستقلون على رؤيتنا في قضاياهم الداخلية وأن يألفونا، ذلك أنّه ينبغي حتما تصور أن شعبا قويا ومتحضرا مثل شعبنا يمارس فقط بواقع تفوقه تأثيرا يكاد لا يهزم على تجمعات بربرية تقريبا [كذا]، وأنّه لكي يدفعها إلى الانضمام إليه يكفيه فقط إقامة علاقات دائمة معها"[4].

وبخصوص أسلوب التعامل مع الأهالي يقول مخاطبا الملك: " تفهمون منذ الآن سيدي كيف هو سهل للفرنسيين الأكثر ثراء والأكثر صناعة من العرب أن يحتلوا بلا عنف جزءا كبيرا من الأرض وأن يدخلوا بينهم بهدوء وبأعداد كبيرة، من السهل التنبوء بزمن آت يتداخل فيه الجنسان في نقاط كثيرة من الإيالة "، ثم يعود إلى القول : "...ليس هناك من سبب إطلاقا للاعتقاد بأنّ الزمن لن يتوصل إلى خلط العرقين(...)، فقط أخطاء الإنسان يمكنها وضع عراقيل أمام ذلك"[5].

ويظهر من هذا أنّ البرلماني **دو طوكفيل** كان يركز على استعمال سياسة استمالة الأهالي، وبذلك الوصول إلى تحقيق الاندماج الكلي، وهو نفس ما طلبه "كارنو" (**Carnot**) (رئيس الجمهورية الفرنسية) فيما بعد من

Bulletin des lois de la république Francaise : Xll serie, 1eme semestre, tome soixantiéne, imprimerie national, paris, n° 37229 . 6 julliet 1899. P 47.

راجع أيضا **أجيرون**: المرجع السابق، ج1، ص ص855، 856.

1- **جمال قنان**:"مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914" مجلة المصادر، ع9،(مارس 2004)،ص 43.

[2] - ابن أحد القادة العسكريين اهتم بالنشاط الاقتصادي البحري بمرسيليا، كان من الشخصيات المقربة الى الرئيس غونبيطا نائبا عنة مدينة وهران منذ 1881 وكان من الشخصيان النشيطة في الاتحاد الجمهوري، وجه السياسة الاستعمارية في الجزائر نحو الاهتمام بالجانب الاقتصادي، أنظر :
Jacques chastenet : triomphes et malaises, histoire de la lll République, Ed hachette, paris, 1974, pp 8,9.

3- هو "**Alexis de Tocqueville**": أحد كبار المفكرين الفرنسيين، مؤرخ مختص في علم الإجتماع ومنظر سياسي ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859 اشتهر بكتابيه "الديمقراطية في امريكا" و"النظام القديم والثورة"، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849، ,عين نائبا لرئيسها، ثم وزيرا لخارجية فرنسا، زار الجزائر سنة 1840، إنسحب من الحياة السياسية آخر سنة 1851، كان من انصار الاستعمار الاستيطاني، أنظر مقدمة المترجم لكتاب **طوكفيل**: المرجع السابق، ص 7.

4- نفسه، ص 25.

5- طوكفيل: المصدر السابق، صص 29،31 .

"**جول كومبون**" (**Jules Combon**) [1] عندما تولى الحكومة العامة بالجزائر في أفريل 1891 بقوله :"إنّي أطلب منك أن تبين للجزائريين أنّ فرنسا تحبهم"، وطلب منه العمل على إعادة الاعتبار والاستقلال للإدارة التي استولى عليها المستوطنون الأوربيون[2].

ولا شك أنّ هذا الإجراء يدل حتما على استمرار مخاوف فرنسا من هيمنة المستوطنين الأوربيين على الأوضاع في الجزائر، خاصة في ظل تنامي فكرة استقلال الميزانية والتي عبر عنها بوضوح أحد نواب البرلمان في جلسة 2 مارس 1891 وهو "**دي كي كامبان**" (**De Cés- Campenne**) بقوله : "إنه في حالة استقلال ميزانية الجزائر عن ميزانية فرنسا فإن الجزائر لن تكون في حاجة إلى دعم من فرنسا في حالات الطوارئ مثل هجوم الجراد أو الحرائق أو الفيضانات وبذلك لن يكون لها مبررا لطلب عطف ومساعدة فرنسا، وعلى العكس فإنّ النظام الذي يفرض ميزانية واحدة، فإنه يلزم فرنسا ويجبرها على دعم الجزائر بميزانية إضافية عند وقوع الكوارث والجوائح ، وعند الحاجة عموما ... ، أنبه السينا (غرفة الشيوخ) إلى حتمية النظر بعين العطف إلى المصالح التي هي في خطر بالجزائر، وهذا فيما يتعلق سواء بمصالح الأهالي أو مصالح الأوربيين، لا بد إذن من التضامن مع إخواننا في الضفة الأخرى من البحر"[3].

يلاحظ من هذه المداخلة التي لقيت معارضة داخل مجلس الشيوخ سعي نواب الكولون إلى فرض استقلال الميزانية عن فرنسا، بحجة أنّ ذلك سيعفي فرنسا من تسديد نفقات هذه المستعمرة، والتي حسب ما ذكر النائب توجه لخدمة مصالح الأهالي ومصالح الكولون، في حين أنّ الواقع يدل على أنّ الجزائري (الأهالي) لم يكن يستفيد إطلاقا من هذه الميزانية، على العكس من ذلك كانت تفرض عليه ضرائب تجعله غير قادر على العيش، كما أنّه رغم ما كان يدفعه من هذه الضرائب لم يكن له ممثل في مندوبيات الضرائب التي كان يهيمن عليها الكولون، وفي هذا الشأن جاء في تقرير أحد هؤلاء المندوبين باسم لجنة الضرائب العربية أمام مندوبيه المستوطنين في 13 نوفمبر 1899 مايلي: "إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأنّ هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية، وإنّ 17 إلى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود إلى الضرائب العربية "، ثم طالب برفعها[4]، وبذلك فإنّ المستفيدين من الميزانية كانوا دائما المستوطنين ولا علاقة للجزائريين بها .

وبالرغم من أنّ النواب الفرنسيين في البرلمان كانوا يعتبرون ما يحدث في الجزائر من مصادرة للأراضي، واحتكار للمياه، ومنع للرعي في الغابات وغيرها من الممارسات تجاوزا للسلطة واعتداء[5]. إلاّ أنّ هؤلاء

1- جول كومبون 1845- 1935 ديبلوماسي فرنسي عين والي على قسنطينة في 1878، ثم حاكم عام للجزائر سنة 1891، شهد عهده عدة إنجازات، أهمها التوسع في عدة مناطق من الصحراء والوقوف في وجه المقاومة بإستعمال مختلف الأساليب: أنظر: حياة سيدي صالح: اللجان البرلماني الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871- 1895، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص168.

2- **مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ص 193.

3 -J.de Débats, séance 2 Mars 1891, p 130

4.-cs p: séance 17 octobre 1881.p 861.

5- **GUIGNARD**,OP.Cit, p10

المستوطنين ومن وراءهم النواب ذووا النفوذ أمثال طومسون[1]، أوجين إينيان[2] كانوا رغم ذلك أسيادا حقيقيين في الجزائر، خاصة في عهد حكام وصفوا بالضعاف لأنّهم خضعوا كليا لضغط هؤلاء الكولون الغلاة، أمثال "**لويس تيرمان**" (**Louis Tirman**)[3] (1881-1891)، وقد عبّر كل من النائب **بيردو** (**Burdeau**) سنة 1892 وبعده "**جونار**" (**Jonnart**) على هذه التجاوزات وأرجعوا ذلك إلى أخطاء في السياسة الفرنسية بالجزائر، وطالبوا لذلك بضرورة الإصلاح، وكان ذلك سببا في استقالة "**Tirman**" [4] الذي كان من الحكام العامين الذين لاقوا قبولا حسنا لدى الكولون حيث اعتبروا عهده عهد هدوء وهذا ما عبر عنه ممثلو العمالات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) في جلسة المجلس الأعلى في 20 مارس 1890، ومما جاء فيها : "إنّك تستجيب لأوامر الجمهورية ببقائك في منصبك، رغم الاعتبارات الخاصة التي تدفعك إلى تفضيل الرحيل، ونحن لذلك نشكرك على نشاطك الذي ستواصل به مهامك ومشاريعك في الجزائر. التي تنجز بالتنسيق معنا (...)، إنّ الهدوء الذي يتمتع به البلد (الجزائر) بسبب تلاشى أو على الأقل نقص الانتفاضات، يجعل دراسة القضايا المتعلقة بنا (الكولون) من طرف البرلمان أمرا أساسيا، وعلى هذا نعتمد عليكم لتبليغ الحكومة انشغالاتنا وانقضاء صبرنا فيما يتعلق بإصدار قوانين عقابية أكثر صرامة للقضاء نهائيا على أية محاولة للانتفاضة" [5].

وممّا زاد من انشغال البرلمانيين ودفعهم إلى الاهتمام أكثر بقضايا الجزائر أواخر القرن التاسع عشر تنامي فكرة الاستقلال الذاتي وسط الكولون، وخاصة منهم الغلاة، وقد عبّر عن ذلك أحدهم وهو"**GASTU**" [6] بأنّه يراد به الاستقلال الذاتي تنظيم الجزائر مصالحها بنفسها، مشيرا إلى أنّ برلمان كولونياليا وحده يستطيع أن

1- طومسون: " Thomson" من غلاة المعمرين كان نائبا عن مدينة قسطينة إتهم مع الأخوين **بيرتانا** (Bertagna) في قضية فوسفات تبسة التي أثارها نواب البرلمان أمثال "**بوليات**" Pauliat و"**سامراي**" Samary سنة 1894كان من المدافعين على مصالح الكولون بقوّة في البرلمان، ولهذا نظم سنة 1894 ما عرف بالقافلة البرلمانية والتي وصفها الصحفي Paul Bourde في كتابه "Atraver L'Algerie". أنظر **أجيرون**: المرجع السابق، ج1، ص856.

2- **أوجين أيتيان** (Eugène ETIENNE): (15-12-1844)- (13-05-1921) كان نائبا للكولون عن عمالة وهران من 1881 إلى 1919، نائب كاتب الدولة للبحرية والمستعمرات 1887، نائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة والمستعمرات 1892، وزير الداخلية 1905، وزير الحربية مرتين 1905-1913، من دعاة تأسيس كتلة برلمانية خاصة عرفت بـ"الحزب الكولونيالي".أنظر **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص ص 488، 489.

3- لويس تيرمان (Louis Tirman) 1837-1899، دكتور في الحقوق، تولى عدّة وظائف إدارية، عيّن حاكما عاما للجزائر في 26-11-1881، شهد عهده زيادة لسلطة الكولون، وتوسع النشاط الإستيطاني، كلفه ذلك معارضة شديدة داخل البرلمان، وقد عرف عهده كذلك إصدار عدّة قوانين مثل قانون الأهالي 1881، وقانون الحالة المدنية وقانون منح الجنسية الفرنسية تلقائيا للأوربيين المولودين في الجزائر. إزداد في عهده طلب الكولون بالميزانية الخاصة، إستقال عن منصبه سنة 1891، بن داهة: المرجع السابق: ج2، ص491.

4- **أجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص84.

5- C.S :Seance, 20 Mars, 1890, p 64

6- نائب عن عمالة الجزائر 1876-1881، الأغلبية الجمهورية،، ومن دعاة تكوين برلمان كولونيالي ومنح حرية أكثر للكولون، ، كما كان يدعو إلى إدماج زواوة مع الأوربيين لتقارب أخلاقهم وتشابهها، وعبر عن ذلك من خلال كتابه،(الشعب الجزائري 1884) أنظر yacono :OP,cit , p206 أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 42.

يسن القوانين[1] الخاصة طبعا بالجزائر. وكانت عمالة وهران حصنا لفكر الاستقلال الذاتي، خاصة في فترة السبعينات من القرن التاسع عشر. وهذا ما أشار إليه رئيس المجلس العام لوهران "**بيكارت**" في 2 أكتوبر 1876بقوله :"إنّ كلمة الاستقلال الذاتي قد أصبحت موضة وإنّ الذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين".[2]

نستطيع من هذا أن نفهم سر اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائريين، ونرجعه بذلك دائما إلى الخوف من ضياع مصالح فرنسا بالجزائر، ولا شك أنّ هذا ما دفع ببعض الحكام العامين أمثال **جول كومبون Jules**) **Cambon**)[3] **وجونار** إلى محاولة تغيير سياستهم في التعامل مع قضايا الجزائريين، والتي باركها الكثير من النواب، ففي 1892 اعتبر **ماسكري** (**Masqueray**)[4] حصول فرنسا على طاعة "**قدور بن حمزة**" أحد قادة مقاومة **أولاد سيدي الشيخ** انتصارا، وذلك بعد المفاوضات التي جمعته مع الحاكم العام "**جول كامبون**" ، وقد عبر "**ماسكري**" عن هذه السياسة بقوله : "إن: **كامبون** قد خرج عن تقاليد الحكام الذين كانوا يصدرون الأوامر من القصور، ولا يذهبون بأنفسهم إلى الميدان، كإشارة لزيارة **كامبون** بنفسه للمنيعة حيث التقى قدور بن حمزة[5].

كما اعتبر حصول (**Jules Cambon**) على فتوى جواز الحكم فرنسي للجزائر، وعدم شرعية هجرة الجزائري، وهي المعروفة "**بفتوى قورارة**"[6] انتصارا آخر، بحيث سهل لفرنسا التوسع في الجنوب الجزائري، وفتح لها آفاق التوسع في كثير من دول إفريقيا (بلاد السودان)، وذلك بعد التصدي للمقاومات بما فيها مقاومة الشيخ **بوعمامة**، التي دفعت إدارة الاحتلال إلى اتخاذ عدّة إجراءات لمحاصرتها ثم القضاء عليها.

1- **عباد**: المرجع السابق، ص 98.

2- **نفسه** ، ص99.

3- عينه جول فيري حاكما عاما جديدا للجزائر (1891 – 1897) مكان "**لويس تيرمان**"، شهد عهده عدة أنشطة منها التوسع نحو الجنوب وتطبيق سياسة مسالمة الجزائريين المسلمين لتحقيق الأغراض وسط تذمر ومعارضة المستوطنين الكولون، واشتهر بفتوى قورارة. سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، ص 214.

4- عالم وأديب تولى منصب مدير مدرسة الآداب، كان مترجما عن أهل زواوة، ظهر ذلك عند زيارة جول فيري لمنطقة زواوة في إطار اللجنة البرلمانية (لجنة 18)، كان مثل سباتي يدعو إلى التقسيم العرقي، سعدالله: **الحركة الوطنية**،ج1، ص 530.

5- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، ص 214.

6- الفتوى تتضمن سؤالا من جول كامبون لعلماء الحجاز حول قضية هجرة المسلم لدياره بعد استيلاء العدو عليها.

تتكون الفتوى من مقدمة وثلاثة أسئلة

أما المقدمة فهي : إذا كان الكفار قد اختلسوا أرضا إسلامية ولكنهم لم يضعوا أية عراقيل لممارسة المسلمين ديانتهم، بل هم يشجعونهم على القيام بشعائرهم الدينية، ويعينون القاضي منهم لينفذ أحكام الشريعة، ويخصصون له راتبا شهريا، فهل يجب على المسلمين:

أ- أن يهاجروا أولا.

ب- هل يدخلوا في حرب ضد الكفار لينتزعوا منهم السلطة، ولو كانوا غير متأكدين أنهم يملكون القوة لتحقيق الإنتصار عليهم.

جـ- هل المكان المحتل من قبل الكفار يعتبر أرضا إسلامية أو أرض حرب.

أنظر في هذه القضية **بلغيث**: المرجع السابق، ص ص، 57، 58. سيأتي بيان وتفصيل الفتوى في الفصل الثالث.

كان من أهم الإجراءات المتخذة استمالة زعماء القبائل وكسب ودهم للحصول على دعمها في القضاء على **بوعمامة**، وعلى أية مقاومة تظهر في المنطقة، ومن أمثلة ذلك سعي سلطات الاحتلال إلى استمالة زعماء الزاوية **التيجانية** في منطقة **قمار**، وتعتبر الرسالة التي أرسلها الضابط فورو[1] إلى **محمد العروسي**[2] شيخ الزاوية **التيجانية** بتاريخ 12 جوان 1895 يخبره فيها عن رحلته إلى بلاد **التوارق**، وما تعرضت له المنطقة من فتن بسبب هجوم أنصار بوعمامة عليها[3]، ومما جاء في الرسالة ما يلي : "...وصلك الخبر على ما صار بي في رحلتي هذه (**التوارق**) ، وما صار بتوارق أزجر المساكين ، فطاح عليهم جيش كبير من **بوعمامة** ..، وأنا يلزمني نرسل خبري إلى السيد الحاج اخنوخن[4] ...فالمطلوب من كريم فضلك (**العروسي**) لو كان تحت يدك رجل مليح ومومن ماشي إلى **غدامس** .. تعطي الجوابات ..يبلغهم إلى السيد **الحاج اخنوخن**، أو واحد من أعيان الأزجر ...فإني مثبت إن وصلت بريتي بواسطتك يقدروها أهل أزجر، كما يقدروا زاويتكم النافعة والمشهورة حتى بر **عبيد** وهو يقصد بذلك السودان القديم"[5]. ولا شك أنّ المقاومات من بين أسباب اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائر، حيث أرادوا التوصل إلى تحقيق الاستقرار من أجل مواصلة مشاريعهم الاستعمارية.

وعموما كانت أهم القضايا التي طرحها النواب الأحرار في البرلمان، والتي نالت الاهتمام في نقاشاتهم هي الضرائب، وقانون الغابات، والتجنيد وكذا قانون الإستيطان وخاصة منه قانون 1873، إضافة إلى التعليم والتمثيل النيابي، وكل هذه المسائل ظلت تعرض في جلسات البرلمان، وتلقى جدالا كبيرا لكن دون التوصل إلى تحقيق شيء للجزائريين، حيث كانت الكلمة الأخيرة تعود دائما لنواب الكولون، وكثيرا ما كانت هذه النقاشات تنتهي بتبادل الاتهامات، خاصة عند التعرض إلى طريقة تسيير الجزائر، وهذا ما دفع ببعض النواب إلى المطالبة

1- فورو (شارل فورو) (Charles Foureau)، من مواليد مدينة نيس في 5 فيفري 1829، تعلم في ثانوية تولون (Toulon)، دخل الجزائر في 1845 وسنه 16 سنة ليشغل وظيفة بسيطة في الإدارة المدنية بشرشال، تعلم اللّغة العربية بسرعة، وأصبح كاتبا في الحكومة العامة وسنه 19 سنة في 1846 عين مترجما في الجيش الإفريقي وأرسل إلى بجاية لمساعدة حاكمها في إصلاح شؤونها الإدارية، منذ 1849 أصبح مترجما لكبار الجنرالات أمثال "سانت آرنو" (Saint Arnoud) و"ماك ماهون" (Mac-Mahoun)، وعمل إلى جانب حكام عامون أمثال "دي قيدون" في 19 فيفري 1872، وكان من المقربين من الحاكم العام "ألفريد شانزي" (Alfred CHANZY) ، عين قنصل لفرنسا بطرابلس الغرب منذ 1876 إلى 1884، ثم وزيرا بطنجة ممثلا لمصالح فرنسا في هذه المدينة من 1884 إلى 19 ديسمبر 1888 وهوتاريخ وفاته، وكان رئيسا للجمعية التاريخية الجزائرية والتي كانت مهامها العلمية تخدم الغزو الحضاري الشامل، له عدّة مؤلفات، منها تاريخ مدن بجاية وجيجل و سطيف، عنابة، القالة، بوسعادة، برج بوعريريج، عين البيضاء، تبسة، سكيكدة. وكتاب "تاريخ قبائل منطقة قسنطينة" ، و"صحراء قسنطينة معلومات وذكريات" و"أعمال أثرية حول حفريات بمدينة ورقلة" و"تجارة الرقيق الأسود بالجنوب الجزائري" وغيرها. **بلغيث**، المرجع السابق، ص ص 35- 36.

2- محمد العروسي: هو محمد العروسي بن محمد الصغير التيجاني كان رئيس الزاوية التيجانية بقمار، توفي في قمار سنة 1920.

أنظر **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص 346.

3- **نفسه**، ص345

4- أخنوخن: كلمة (أخنوخن) من ألقاب التَعْظيم عند أهل الهقار. كان زعيما عن أهل أزجر الذين كانوا على صلة قوية بأهل غدامس واهل سوف (إقتصاديا وفكريا). نفسه، ص 347.

5- **نفسه**، ص 348.

بتكوين لجان برلمانية لتقصي الحقائق واقتراح مشاريع إصلاحية، فكان تقرير **بيردو Burdeau** 1891، ثم تقرير **جونار** 1892 مثلا ، سببا في إصدار قرار من مجلس الشيوخ للقيام بتحقيق واسع في الجزائر[1].

4- البرلمان وطريقة تسيير الجزائر

انفرد غلاة المستوطنين بالحكم في الجزائر منذ 1871، حيث انتهجوا سياسة منع الحكومات الفرنسية من التدخل في شؤونها (الجزائر) عن طريق الضغوط التي يفرضها نوابهم في البرلمان، ومن خلال إضعاف الحاكم العام، وتركيز السلطات في يد رؤساء البلديات[2]، وكان الكولون ونوابهم في البرلمان يطالبون بفرنسة الجزائر شعبا وأرضا[3]، غير أنّه وبعد مضي أكثر من عقد على التجربة تحت إدارة مدنية، كانت سياسة الاندماج تبدو بالنسبة للكثير من الفرنسيين فاشلة. وعلى ذلك تعالت صرخات ضد هذه السياسة في المجلس الوطني ، خاصة من النواب **جول فيري، ميشلان، غوتي**، وغيرهم في الوقت الذي كان فيه الكولون ونوابهم ينادون بالحكم الذاتي، وبحرية أكثر في مشاريعهم. وقد عبّر جول فيري عن استنكاره لهذه السياسة أمام المجلس الوطني بقوله: "إنّ المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تدار من مكاتب إحدى الوزارات".[4]

لقد برز الصراع البرلماني حول طريقة تسيير الجزائر منذ المراحل الأولى من الاحتلال، وعلى سبيل المثال كان "**طوكفيل**" (**Alexis de Tocqueville**) يعبر عن تصوره للطريقة التي يجب أن تسير بها الجزائر، معارضا الطريقة المتبعة، فيقول مخاطبا **الإمبراطور**:"...افترض لبرهة سيدي أنّ إمبراطور الصين، وقد نزل ببلادنا على رأس جيش قوي واحتل مدننا الكبرى وعاصمتنا، وأنّه بعد أن أتلف كل السجلات العمومية، أتلف وفرّق كل الإدارات دون أن يتحرى اختصاصاتها المختلفة، ثم وضع يده في النهاية على كل الموظفين، من رئيس الحكومة حتى حراس الغابات والشيوخ والنواب، ونفى الجميع في وقت واحد، ألا تعتقدون يا سيدي أنّ هذا الكبير رغم قوة جيشه وقلاعه وكنوزه سيجد نفسه في ورطة كبيرة كي يسير البلد الذي غزاه ، وأنّ رعاياه الكثيرين، وقد حرموا من كل من كانوا يسيرون الأمور، أو بإمكانهم تسييرها، سيجدون أنفسهم عاجزين عن حكم أنفسهم بأنفسهم، بينما لن يقدر هو على ذلك، وهو القادم من أقاصي الأرض لا يعرف الدين ولا اللّغة ولا القوانين ولا العادات، والذي اهتم بإبعاد كل من بإمكانهم تعليمه إياها. سوف تتوقعون سيدي دون كبير عناء أنّ أجزاء فرنسا المحتلة ماديا من المنتصر ستخضع له، بينما سيكون باقي البلد نهبا لفوضى كبيرة. سترون سيدي ، أننّا فعلنا في الجزائر بالضبط ما كنت أفترض أنّ إمبراطور الصين فعله في فرنسا"[5].

وهكذا فإنّ الصراع البرلماني حول طريقة تسيير الجزائر استمر ليزداد حدة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر. وغالبا ما كانت الميزانية سبب إثارة هذه الصراعات، حيث كان نواب الكولون لا يتوقفون عن المطالبة برفع الميزانية، في حين كان النواب الفرنسيون بما فيهم نواب اليمين يعارضون

1- **شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر عيسى عصفور، ،(ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982)،ص 84.

2- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص 168.

3- **سعد الله**، الحركة الوطنية، ج1، ص 459.

4- نفسه، ج2، ص 27.

5- **طوكفيل**: المصدرالسابق، ص 15.

لكثرة هذه النفقات. ومن أمثلة ذلك مشروع الخمسين (50) مليون الذي طالب به النائبان عن الجزائر "**غاستو**" (**Gastu**) و"**تومسون**" [1](**Thomson**)، والذي نال موافقة وزير الداخلية "**كونستونس**" (**Constans**) نيابة عن الحكومة في 5 أفريل 1881، وكان يهدف إلى تأسيس 300 مركز استيطاني خلال خمس (05) سنوات، منها 150 مركزا استيطانيا يؤسس فوق أرض ينبغي الحصول عليها عن طريق المصادرة.

لتجسيد هذا المشروع طالب نواب الكولون بقرض قيمته 50 مليون فرنك موزعة على 5 أقساط سنوية بقيمة 10 ملايين سنويا، وقد لقي هذا المشروع معارضة، حيث أعرب أحد النواب وهو "**بيرنيي**" (**Bernier**) عن تخوفاته من أن يؤدي إلى تنامي مخاطر اندلاع الانتفاضة[2]. في حين عبر "**والدك روسو**" (**Waldeck Rousseau**) عن تأييده للمشروع بقوله :" لا يمكن تمدين العرب إلا بتأسيس المراكز الاستعمارية.." وأيده في ذلك "**تيرمان**" (**Tirman**) بقوله: "إنّ المصلحة العليا تقتضي أن يحافظ المشروع الاستعماري على الأهالي باعتبارهم مصدر اليد العاملة الرخيصة". غير أنّ هذا المشروع رفض بعد انسحاب بعض النواب الجمهوريين وقت التصويت[3]. والجدول التالي يبين توسع الإستيطان الرسمي بالجزائر من 1871 إلى 1895.

[1]- نائب جمهوري 1877-1932، حسب على اليسار الديمقراطي قبل 1914 ثم على اليسار المتطرف (radicale)، 1914-1918. أنظر yacono :OP .cit, p 206

2- أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 789.

3-نفسه، ج1، ص 791. وأنظر أيضا **بن داهة**: المرجع السابق، ج1، ص 147.

السنوات	توسيع المراكز القديمة		مراكز جديدة				مجموع المزارع المكوّنة		العائلات المستوطنة			المساحات الكلية للمستوطنات (بالهكتار)
			مكونة		موسعة							
	العدد	عدد النازلات	عد	د	عد	د	العدد	عدد القطع	المهاجرين	المستوطنين	المجموع	
1871	--	--	7	255	--	--	--	--	84	171	255	13,476
1872	5	167	29	1,320	--	--	9	176	709	948	1,657	81,673
1873	4	255	22	1,102	--	--	8	54	522	849	1,371	60,207
1874	3	78	27	1,082	--	--	10	125	636	642	1,278	62,264
1875	2	48	23	973	--	--	4	105	572	553	1,125	50,553
1876	--	--	15	593	--	--	6	52	286	350	636	31,900
1877	3	30	7	235	--	--	6	37	136	166	302	13,621
1878	5	61	21	702	1	20	4	27	378	427	805	36,878
1879	7	170	6	287	1	33	4	58	271	277	548	23,156
1880	2	101	10	386	3	53	10	56	297	299	596	27,371
1881	3	128	18	915	3	38	11	105	509	665	1,174	59,886
1882	--	--	3	191	--	--	--	--	105	86	191	6,172
1883	--	--	5	216	2	7	2	18	144	97	241	13,703
1884	--	--	8	291	--	--	--	--	65	225	290	13,150
1885	--	--	1	32	3	65	2	21	39	71	110	7,922
1886	1	47	3	152	3	24	1	29	102	148	250	21,166
1887	1	8	5	216	2	32	1	4	105	153	258	10,665
1888	--	--	3	169	--	--	3	10	62	116	178	6,043
1889	2	39	6	302	1	10	--	--	107	234	341	14,073
1890	2	9	10	405	2	61	--	--	173	302	475	23,228
1891	1	10	5	162	9	82	3	33	77	204	281	17,732
1892	1	15	4	265	1	8	2	17	95	210	305	17,273
1893	2	11	--	--	1	15	--	--	--	26	26	1,285
1894	2	28	7	280	8	190	3	18	129	350	479	25,578
1895	1	7	3	88	3	31	1	4	52	77	129	4,571
لمجموع1871/ 1895	47	1,212	248	10,619	43	639	90	949	5,655	7,646	13,301	643,546

Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895: p 82

ورغم ذلك استمر الكولون في المطالبة بالمزيد من الدعم، وحين تعرضت الجزائر لغزو الجراد في 1888-1889، تحصل نواب الكولون على مساعدة استثنائية من الحكومة بقيمة 500.000 فرنك وقرض قيمته 5 ملايين فرنك. كما تم تدعيمهم بقانون استعجالي في 24 ديسمبر 1888 يجبر الأهالي على مقاومة الجراد، وهذا العمل الإجباري كثيرا ما كان بدون مقابل وهو ما أكده السيناتور **بوليا** (**Pauliat**) خلال مداخلته في 26 فيفري 1891بقوله :"...في 1888 سجل 800 ألف يوم عمل أدّاه الأهالي المساكين ، ولكنهم لم يستفيدوا مقابل ذلك ، رغم أنّ الحكومة قد خصصت دعما بقيمة 5.5م فرنك من أجل محاربة الجراد والتخفيف من الخسائر، وفي

1889سجلنا 16ألف يوم عمل دُفعت للعرب هذه المرة الأجرة بعد أن تدخل الحاكم العام بتقليصها إلى 40 سنتيم، في حين كان المفروض أن يتقاضى الأهالي 2 فرنك على الأقل ..." [1].

ومما كان يثير استياء النواب المعارضين للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، ومنهم نواب كتلة اليمين بالإضافة إلى تكاليف التسيير الإداري، التعويضات الخاصة بالاستثمار الاستعماري، وكذا التعسف والفوضى. وقد طالب هؤلاء النواب و منهم "**ليروي بوليو**" (**Lerroy Beaulieu**) بضرورة وضع حدّ للمظالم والتنكيل المتحكم في رقاب الأهالي، وفضح الامتيازات الانتخابية الممنوحة لفرنسيي الجزائر وطالب منح المسلمين حقوقا سياسية.[2]

لقد وجهت الجمهورية الثالثة اهتمامها خلال الفترة ما بين 1880 و1890 لتكوين إمبراطورية استعمارية واسعة وقوية، ومع هذا التوسع احتدم الصراع داخل البرلمان خلال الجلسات البرلمانية، حيث كان النواب يعبرون عن قلقهم تجاه السياسة الفرنسية في المستعمرات[3] بما فيها الجزائر. ومنذ 1888 اعتبر بعض النواب في البرلمان أنّ التجديد السياسي لا يأتي إلاّ عن طريق مجلس الشيوخ.

وكان النواب يعتبرون الجهاز الإداري في الجزائر يكلف كثيرا، خاصة فيما يتعلق بالقروض، وقد أدّى الصراع داخل البرلمان في 1891 إلى توجيه انتقادات لسياسة الحاكم العام "**تيرمان**" (**Tirman**) الذي شهد عهده صدور عدّة قوانين لصالح الكولون، منها تجنيس المواليد الأوربيين بالجنسية الفرنسية تلقائيا سنة 1889، وقد دفعته هذه الانتقادات إلى الاستقالة.

ومن بين القضايا التي لقيت جدلا واسعا بين البرلمانين قضية استقلال الميزانية، فبعد رفض مشروع الخمسين مليون أصبح غلاة المستوطنين يلحون على ضرورة الحصول على ميزانية خاصة بالجزائر، واتهموا الحكومة الفرنسية سنة 1885 بالتقصير في تقديم رؤوس الأموال الضرورية، وبأنّها تكتفي بتقديم الأموال لأعمال الصيانة، وتقلص قيمة القروض، وعلى ذلك طرح الحاكم العام "**تيرمان**" (**Tirman**) أوّل مشروع ميزانية خاصة بالجزائر يتألف من ثلث الإيرادات، مخصص لتغطية النفقات الضرورية لمشاريع الاستثمار الاستعماري . أماّ النفقات الخاصة بميادين السيادة وبتسيير المصالح الإدارية فقد تركت على عاتق الحكومة الفرنسية في باريس، غير أنّ هذا المشروع رفض من قبل وزارة المالية.[4]

وكانت نفقات الجيش من بين القضايا التي تلقى تضاربا كبيرا في الآراء بين النواب، خاصة وأنّها تكلف لوحدها ما بين 50 و 54 مليون فرنك من النفقات. وهذا ما دفع النائب عن الجزائر "**موقان**" (**Mauguin**) [5] خلال جلسة البرلمان في 2 مارس 1891 إلى القول: " لست أدري إذا كان لابد أن أحيي والدي الذين جاءا بي إلى

1 -**J.O.R.F**: Sénat, session 26 Février 1891, p100

2- **آجيرون**: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ، ج1، ص 793.

3 - **MANCERON**: OP.Cit, p12

4- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 797.

5- نائب جمهوري ممثل عمالة الجزائر، 1881-1885 ثم 1885-1894.أنظر **yacono** : op.cit ,p206

هذا البلد منذ خمسين (50) عاما، ذلك لأنّنا نحن الكولون بعد كل المجهودات التي بذلناها، أصبحنا لا نلقى الشكر من الحكومة، إلى درجة أنّنا صرنا نشعر بأننّا مهملين، لقد أُعلنت علينا الحرب (من طرف البرلمان) بسبب عدم الاعتراف بالمجهودات التي بذلناها من أجل تكوين دولة فرنسية، هذه الحرب أعلنت علينا لأنّنا لا ندفع الضرائب بالشكل الكافي...، لنتباحث الآن في قضية تحميلنا مسؤولية إنفاق الخمسين (50) مليونا فرنكا على الخدمات العسكرية في الجزائر، أظن أنّه لو لم توجد الجزائر فإنّ فرنسا رغم ذلك سيكون لها الفيلق 19 **(19ème Corps d'Armée)**، ويمكن أن يكون الفيلق 20 **(20ème Corps d'Armée)**، فهل هذا الجيش خاص بالجزائر فقط ؟ فالمعروف أنّ فرنسا استعانت به كلما احتاجت إليه في حروبها، في القرم، في سوريا في المكسيك، في إيطاليا في **التونكين**. فهو إذن في خدمة فرنسا، لكن رغم ذلك فإنّ نفقات الجيش تحسب علينا، ولم تفعلوا ذلك مع باقي المستعمرات الأخرى...."[1].

وقد عارض النواب الفرنسيون بشدّة مشروع استقلالية الميزانية أمثال"**بوليا**" (**Pauliat**) و"**بولونجي**" (**Boulenger**) وهو خبير مالي، معتبرين الحفاظ على نظام مالي مركزي وضبط ميزانية موحدة ضمان لرقابة برلمانية فعلية.[2] وعلى هذا وضع بعض النواب - كالنواب الأحرار - آمالهم في غرفة النواب، وفي الشخصيات المدافعة على مصالح فرنسا أمثال "**بيردو**" (**Burdeau**) الذي كان ينظر إلى القضية الجزائرية من زاوية نظر الاستثمار الاستعماري، مبرزا ذلك في قوله :"إنّ جوهر القضية الجزائرية هو توطين الجنس الفرنسي فوق الأرض الجزائرية"، وكان يرى في الاستيطان وسيلة لترقية الأهالي، وضمانا للتشارك الحضاري والفكري مع فرنسا[3]، مع إدراك استحالة إخضاع الشعب الجزائري بواسطة الاستعباد أو الإدماج، إنما يمكن ذلك بواسطة "التربية مع مراعاة تقاليده وعاداته ومستواه الاجتماعي والفكري والديني[4]، لذلك فإنّ تقارير "**بيردو**" (**Burdeau**) ركزت على أوضاع الجزائريين خاصة منها مسألة الضرائب والتعليم، ففي التقرير الخاص بالميزانية سنة 1892 أشار إلى أنّه في 1882 صرّحت إدارة الاحتلال بعجز مالي يقدر ب 1.580.000 فرنك، رفضت لجنة الميزانية تسديده وفقا لترتيبات قانونية، وقد تحمل هذه الأعباء (الضرائب) الجزائريون (الأهالي)[5].

لقد كانت إدارة الاحتلال دوما تغطي مصاريفها العامة عن طريق فرض ضرائب إضافية على الجزائريين . وهذا ما كان يزيد في توتر الأوضاع وفي ظهور الانتفاضات التي كانت إحدى مصادر قلق البرلمان، والتي كان يُحمل مسؤوليتها للإدارة التي يسيرها ويضغط عليها المستوطنون هؤلاء المستوطنين الذين أغلبهم من غير الفرنسيين، الذين بقوا محافظين على عاداتهم وتقاليدهم وتراثهم، ورفض الكثير منهم الاندماج بالرغم من حصولهم على الجنسية الفرنسية، وأصبح هؤلاء - وخاصة منهم الإسبانيين- أغلبية في المجالس المحلية وحتى في

1 -**J.D**. Séance, 2 Mars 1891, p125

2- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 799.

3- نفسه، ص 808.

4- نفسه، ص 810.

5- **بن داهة**: المرجع السابق، ج1، ص 365.

البرلمان، وهو الأمر الذي كان يثير مخاوف الفرنسيين الذين لاحظوا انتقال الولاء السياسي في الجزائر من فرنسا إلى المجموعات الأوربية.

وكانت مقولة أحد الأوربيين المنتخبين في مدينة وهران سنة 1900 تعبر عن ذلك حيث قال: "لا يوجد هنا فرنسيون وأجانب وإنما يوجد جزائريون!"[1] .وهذا ما أكّد عليه السيد **بوليا** خلال جلسة البرلمان 26 فيفري 1891،مشيرا إلى أنّ هؤلاء الأجانب ينعمون بالتسهيلات المقدمة للمستوطنين الفرنسيين وهم بذلك يشكلون خطرا على المستوطنة ، وقد ردّ عليه الحاكم العام **لويس تيرمان** بقوله :" إنّ الأجانب يقدمون خدمات كبيرة جدا ، وبعض المهام لا تنجز إلاّ من قبلهم، كما أنّ الكثير من الأعمال الشاقة لا يقوم بها سوى العمال الإسبان والإيطاليين، ولولا العمال الإسبان لما استفدنا من منتوج الحلفاء الذي يدخل لنا أرباحا طائلة .." [2].

وقد أرجع بعض النواب هذا الوضع إلى ضعف سلطة الحاكم العام، بعد ربط كل الشؤون الجزائرية بالوزارات الفرنسية، مما جعل الكولون (الغلاة) هم المسيريين الفعليين من خلال منتخبيهم وهذا ما عبرت عليه صحيفة "الأخبار" (**L'Akhbar**) في 29 سبتمبر 1891 والتي جاء فيها :"إنّ التفاهم بين الحاكم العام وهيئة المنتخبين يذكرنا بما يمكن أن يكون من تفاهم بين الحصان والفارس الذي يمتطيه منذ 10 سنوات، حيث يؤدي الحاكم العام هنا دور الحصان والمنتخبون دور الفارس.." [3].

وقد حاول **جونار** الحدّ من ضغط الكولون على الإدارة المحلية في الجزائر، من خلال تشكيل هيئة جديدة هي عبارة عن مجلس موسع بدل المجالس العامة و يكون مقرها مدينة الجزائر ، (يتم فيها دمج الدواوير الملحقة في محيط البلديات المختلطة، ويكون بذلك للجزائريين ممثلين عنهم)، غير أنّ تقرير **جونار** أحدث نقاشا حادا داخل البرلمان، ولقي معارضة شديدة من قبل نواب الكولون خاصة "**إتيان**" (**Eugène Etieinne**) و"**تومسون**" (**Thomson**) الذين ردّ عليهم جونار قائلا: "إنّ وضع مصير الأهالي بين يدي المستوطنين أومنتخبيهم يعني إنكار حقهم في العدل وتعريضهم للاستغلال الفاحش الذي لا يترفع عن التستر وراء النصوص القانونية بطريقة غير أخلاقية.." [4].

يفهم من تصريح **جونار** هذا أنّه يدافع بقوة على مصالح الجزائريين (الأهالي)، وهو نائب في البرلمان ومكلف بإنجاز تقرير عن الوضع العام في الجزائر، كما يبدو أنّه يحمل مسؤولية ما يحدث من تجاوزات إلى الإدارة ومن وراءها الكولون، والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو الدافع وراء هذه المواقف، هل هو دافع إنساني فقط؟ أم توجد وراءه دوافع سياسية لا يمكن أن تعرفها إلا الدوائر السياسية الفرنسية؟ فالملاحظ أنّ موقف "**جونار**" هنا شبيه بمواقف "**جول فيري**"، بعد زيارة الجزائر في 1887، وبعد ترأسه للجنة البرلمانية المعروفة بلجنة 18 سنة 1892.

1- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص 185.

2 -**J.D.**Séance, 26 Février 1891, p110

3- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 828.

4- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 829.

إنّ هذه المواقف تتناقض تماما مع حقيقة الرجلين الاستعماريين والتي تثبتها الممارسات، وقد سبقت الإشارة إلى أطروحات "**جول فيري**" حول الجزائر، ويظهر أنّ جونار في الواقع لا يختلف عنه كثيرا، فتصريحات جونار النائب تكاد تتناقض مع ممارسات جونار الحاكم العام (1903-1911)، والمعروفة "**بمنشور جونار**" والتي ارتبطت بمقاومة عين بسام سنة 1906. والتي اشتهر منها (المناشير)، مراقبة الجزائريين في كل مكان والقبض على كل مشكوك فيه، وغلق مقاهي الجزائريين المشتبه فيهم، وكذا منع المهرجانات الأهلية في المناطق المشكوك فيها. إضافة إلى منشور 1908 الذي يمنع الجزائريين من الذهاب إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج بحجة تفشي مرض الطاعون علما أن هذه الإجراءات عايشها الجزائريون في ظل حكم جونار في مطلع القرن العشرين[1].

مع الملاحظ كذلك أنّ "**جونار**" في الواقع كان لا يختلف كثيرا في مواقفه عن "**كونستنس**"(**Constans**) وزير الداخلية الذي صرّح في 4 مارس 1891 أمام البرلمان قائلا : "لم يغادر المستوطنون وطنهم كفلاسفة يبحثون عن فعل الخير، وإنّما بحثا عن المال...أعتقد أنّنا مطالبون بصفتنا غزاة بأن نعامل الأهالي بعناية خاصة...فإذا عرفتم كيف تحافظون على جاهكم ونفوذكم فإنّهم سيرضون بما تجودون عليهم من أفضالكم"، وقد جاء هذا ردّا على مساءلة "**بوليا**" (**Pauliat**) وانتقاداته الموجهة للحاكم العام "**تيرمان**" الذي اتهمه بفتح المجال للمستوطنين للاستفادة من خيرات الجزائر دون فرنسا، مستندا إلى عدم دفع هؤلاء الضرائب وقد أشار إلى ذلك بقوله : " لدي ملاحظة أخرى أوجهها إلى السيد الحاكم العام (**تيرمان**) وهي إذا كان الفرنسيون في فرنسا يدفعون الضرائب، لماذا لم تحاولوا فرضها على الفرنسيين والأجانب في الجزائر؟"[2].

كما وجه **بوليا** الانتقادات كذلك لسياسة نظام الحكم المدني الذي يديره الكولون، مركزا في ذلك على خطورة إهمال التعليم، مما تسبب في تأخير تعميم السيطرة الثقافية الفرنسية على الجزائريين[3]. وكان هذا الصراع داخل البرلمان والمدعّم من الشكاوي التي كان يرسلها الجزائريون من بين الأسباب التي دفعت البرلمان إلى التحرك من خلال إرسال لجان لتقصي الحقائق.

5- مطالبة البرلمانيين بلجان تقصي الحقائق:

نتج عن سياسة الحكم المدني في الجزائر استفحال نفوذ الكولون وازدياد استغلالهم لثروات الجزائر، حتى أصبح هذا الحكم يهدد الوجود الفرنسي ذاته. وقد ساعدتهم في ذلك عدّة أمور أهمها الدفاع الشرس الذي كان يلقاه هؤلاء على مصالحهم داخل البرلمان الفرنسي من قبل نوابهم المنتخبين. وبدعم من نواب آخرين تفننوا في إخضاع الجزائري وخدمة المستوطن الأوربي بالإجراءات والقوانين التي تزيد من امتيازاته، وذلك بعد التجرد من كل صفات الإنسانية بلغت درجة تهديد ممتلكات الأهالي باستعمال مختلف الوسائل حتى التي تتنافى مع أبسط قواعد التحضّر، ومن بينها المساس بالبنية الاجتماعية للجزائري في أدق خصوصيتها، ومن

[1]- أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية،ج2، 106

2 -**J.O.R.F**: Sénat, seance, 26 Février 1891, p103

3- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 800.

أمثلة ذلك ما قام به "المجلس الأعلى" في جلسته في ديسمبر 1879 التي تناول فيها دراسة مشروع "الحالة المدنية للأهالي".

كان أهمّ عرض قُدّم هو تقرير السيد "**ألفوندراي**" (**Alphandéry**) والذي جاء فيه "...إنّ الملكية العامة التي يحتفظ بها الأهالي تعد من الموانع الأساسية التي تقف في وجه تطور الاحتلال. وإنّ مشروعنا الخاص بتحضير الأهالي لن يكون فعالا إلاّ بعد التجزئة النهائية للأراضي الخاضعة للملكية الجماعية. وكان قانون 1873 يهدف إلى استخراج عقود الملكية، ذلك لأنّه من الضروري أن يكون المالك (صاحب الأرض) معنيا، وعند الأهالي الإسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهلي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم يكن قادرا حتى على ذكر سنه بدقة".[1] وكان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون **وارنيي** (**Warnier**) 1873 تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، ذلك أنّ بطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية.[2]

وكان الجدال داخل المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الإسم العائلي، العم أو الإبن الأكبر. وكان الإسم يعطى للشخص جزافا حيث ينظر للشخص ثم يوضع له إسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة،[3] وبذلك نجد أخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تعطى لهم أسماء مختلفة وقد يفرض الحفيد إسمه على العم، وأكثر من ذلك قد يفرض الإبن إسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لاراضي في مناطق مختلفة، وبهذا فإنّ الحالة المدنية تمكن من التعرف على كل ما يجري في وسط الأهالي"[4].

لقد استفحل خطر الكولون بشكل واضح منذ 26 نوفمبر 1881 حين قام **ليون غمبيتا** (**Leon Gambita**)[5] بتعيين لويس **تيرمان** حاكما عاما على الجزائر، وقد شهد عهده هيمنة تامة للكولون، وازداد خطرهم على الوجود الفرنسي في الجزائر، بل وصل الأمر إلى تهديد فرنسا بالانفصال في حالة الوقوف في وجه مصالحهم، وقد عبر عن ذلك أحد نوابهم في البرلمان بقوله :" لا تنسوا أن سبب انفصال أمريكا عن بريطانيا هي مسألة مالية"،[6] وبدأ في عهده الكولون وخاصة بعد رفض مشروع قرض 50 مليون يلحُّون على ضرورة إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر.(وقد تحصلوا عل ذلك سنة 1900).

لقد كانت سياسة الإدارة المدنية تخضع كلية لمصالح المستوطنين خاصة "الغلاة" منهم، أمثال "**أوجان إتيان**" (**Eugène Etienne**) متجاهلة بذلك حتى مصالح فرنسا، وهذا ما أدى إلى ثورة البرلمانيين الفرنسيين

1 -. **C.S.G**: Session, Décembre 1879, p396

2 -Ibid.: p 397

3 .Ibid: p 413

4 -: p 431 Ibid

5- تولى الحكم بعد الإنقلاب على الحكم الإمبراطوري في 1870 وبقي فيه إلى أن توفي، الأحد 31 ديسمبر1883. **المنتخب**، ع 38، س3 ، الأحد 7 جانفي 1883.

6- **بوحوش**: المرجع السابق، ص 187.

(اليمين- المحافظين)، حيث حمّلت تقارير **جونار** (**Jonnart**) و"**بيردو**" (**Burdeau**) بين سنتي 1891-1892 مسؤولية ما يحدث بالجزائر للإدارة.[1] وفي هذا الشأن وجه "**بوليا**" (**Pauliat**) في مساءلة البرلمانية اتهامات لطريقة تسيير الحاكم العام "تيرمان" الذي أطلق العنان للمستوطنين للاستفادة من خيرات الجزائر دون فرنسا،[2] ولسياسة نظام الحكم المدني، مركزا على خطورة إهمال التعليم، حيث يؤدي ذلك إلى تأخير تعميم السيطرة الثقافية والمعنوية على الجزائر.

وقد تدعمت هذه التقارير بالعرائض والمذكرات الاحتجاجية التي كان يرسلها الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي، خاصة تلك التي كان يرسلها الأعيان أمثال "**المكي بن باديس** " و"**حميدة بني باديس** و"**ولد قادي**" و"**يحي بن الشريف**" عن قسنطينة وتلمسان وسطيف ففي العريضة التي قدمها مثلا أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس عام **1878** ، استعرضوا من خلالها وضع الجزائريين وذكروا الحكومة الفرنسية بالروابط التي جمعت الجزائريين بالفرنسيين حيث وجد الفرنسيون الدعم من الجزائريين في الكثير من الحروب التي قامت بها فرنسا، وقد طالبوا من خلال هذه العريضة رفع الظلم على الجزائريين، وذكروا بأسباب المآسي التي يعاني منها الجزائريون مركزين على دور السماسرة اليهود في ذلك، هؤلاء السماسرة الذين وجدوا في جهل الجزائريين للقوانين الفرنسية فرصة للإستحواذ على ممتلكاتهم[3]. وكانت هذه التقارير تعبر عن استياء البرلمانيين الأحرار والفرنسيين لما آلت إليه الأوضاع، وتنذر بالخطر تجاه مستقبل الجزائر.

وقد دفعت هذه الأسباب مجتمعة بمجلس الشيوخ الفرنسي إلى توجيه اهتمامه وأنظاره نحو قضايا الجزائر، كما ازداد هذا الاهتمام بعد زيارة جول فيري لها سنة 1887، الذي أشار بعد عودته إلى فرنسا أمام النواب أنّ الإدارة لا تخدم سوى مصالح المستوطنين، وبذلك بادر المجلس في 16 مارس 1891 إلى تشكيل لجنة (**فوق العادة**) تتألف من ثمانية عشر (18) عضوا مهمتها اقتراح مشروع قانون خاص بالجزائر. غير أنّ مجلس النواب أعرب عن عدم موافقته بإنفراد مجلس الشيوخ بمعاينة القضايا الجزائرية، ولذلك تم تكليف **Burdeau** بإعداد تقرير عن ميزانية الجزائر،[4] وذلك فيما بين 1891-1892 ، وقد حمّل هذا الأخير خلال النقاش البرلماني مسؤولية ما يحدث في الجزائر للإدارة، وتقرر لذلك إرسال اللجنة البرلمانية المعروفة بـ"**لجنة جول فيري**" (**Jules Ferry**) أو لجنة 18[5]. وهي اللجنة التي فضل مجلس الشيوخ أن يطلق عليها مصطلح " **لجنة الدراسات**" وهو دليل على ضغط نواب الكولون داخل البرلمان .

1- Yvette KATAN: **Le Maghreb de L'empire Ottoman à la fin de la colonisation Française**, (Paris, Ed Belin ,sd)p96

2- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 800.

3- قنان: **نصوص سياسية جزائرية**، ص 172.

4- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، ص 802.

5 -**KATAN**: OP.Cit, p96

وانظر أيضا **داهة**: المرجع السابق، ج2، ص 107؛ إبراهيم مياسي: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ص 193.

وتمّت خلال هذه المرحلة استقالة "**لويس تيرمان**" (**Louis Tirman**) نتيجة ضغط النواب، وتم تعيين "**جول كمبون**" **Jules Cambon** خلفا له في 18 أفريل 1891[1]. وللإشارة هنا أنّ البرلمان حاول في عدّة مناسبات سابقة إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر، سواء بضغط من النواب الفرنسيين (اليمين) أو نواب الكولون، ومن أمثلتها لجنة 16 فيفري 1878 التي طالب بها المستوطنون، والمعروفة بالجولة البرلمانية، وكذا "**لجنة الأربعة أسابيع**" سبتمبر أكتوبر 1879 ولجنة نوفمبر 1880 لتنظيم شؤون الجزائر، وكذا لجنة أفريل 1887 المعروفة بالقافلة الكبرى، إضافة إلى اقتراح "**de Lavergne**" الذي لقي معارضة شديدة من قبل الكولون.

كان تشكيل هذه اللجان دليلا على شدة الصراع الواقع داخل البرلمان حول طريقة تسيير الجزائر، والتي غالبا ما كان نواب الكولون يخرجون منها في النهاية منتصرين. وكانت لجنة جول فيري آخر لجان البرلمان خلال القرن 19، والوحيدة التي تمكن من خلالها النواب المعارضون لطريقة تسيير شؤون الجزائر دفع الحكومة الفرنسية نحو ضرورة إعادة النظر في طريقة تسيير المستعمرة. فما هي القضايا التي شغلت هذه اللجان؟ وما هي التقارير التي عرضتها؟ وما محتوى البرامج الإصلاحية التي تم اقتراحها إن وجدت؟ ، وأخيرا كيف كان مصيرها ؟، وهل كانت النتائج تخدم فعلا قضايا الجزائريين (الأهالي) ؟

6- أهم اللجان في ظل الحكم المدني:

أصبحت الجزائر منذ 1870 خاضعة لهيمنة الكولون الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع، وسعوا لأجل الحصول على المزيد من الامتيازات معتمدين في ذلك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان.

وبدأ اهتمام البرلمان بالشأن الجزائري بعد إهمال دام عقودا كان فيها الجزائري تحت رحمة المستوطن وتحت سيطرة حكام عامين كانوا لعبة في أيدي غلاة المستوطنين[2]، وازدادت في ظل هذه الظروف مأساة الجزائريين الذين لم يجدوا أسلوبا إلا أسلوب العرائض والشكاوى، التي طالبوا من خلالها بلجان تحقيق خلال القرن التاسع عشر -وبالأخص مرحلة التسعينات منه - ومطلع القرن العشرين. وكان ذلك كنتيجة لصراع حاد داخل البرلمان بين نواب الكولون، والنواب الأحرار الذين جعلوا من مصالح الجزائريين (الأهالي) قضية الجزائر.

وقد اشتد الصراع خلال السبعينات والثمانينات من القرن 19 خاصة بين الجمهوريين الوطنيين (**بولونجي**) **Boulanger** والجمهوريين البرلمانيين ومنهم «**جول فيري**»[3]، وغالبا ما كان هذا الصراع بسب تنامي هيمنة الكولون واستغلالهم لثروات الجزائر، وقد دفع هذا الواقع بالبرلمان إلى إصدار قوانين حاول من خلالها

1- **شارل روبير آجيرون**: نفس المرجع، ج1، ص 802. أنظرأيضا، **إبراهيم مياسي**: نفس المرجع، ص 194.

2- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج 1، ص525.

3 - **Francois Furet** , Jules Ferry ,fondateur de la république, actes du colloque organisé par l'école des houte études en sciences sociales, ed, E.H.E SS, paris ; 1985, p139

الحفاظ على التواجد في الجزائر، ومن أبرز هذه القوانين ، قانون تجنيس الأوربيين المولودين في الجزائر الصادر في 26جوان 1889[1].

ولا شك أنّ التخوّف من الكولون الأوربيين خاصة منهم الإسبان مع تزايد أعدادهم[2] كان وراء إصدار مثل هذا القانون، ذلك أنّ المخاوف من هيمنة الكولون الأوربيين على الجزائر أخذت في التطور وبرزت معها فكرة الاستقلال الذاتي التي لوّح بها هؤلاء منذ 1870، وهذا ما أوضحه النائب جاستون في إشارته إلى أنّ الاستقلال الذاتي يراد به تنظيم الجزائر مصالحها بنفسها، وأنّ برلمانا كولونياليا وحده يستطيع أن يسنّ القوانين[3]، وفي نفس السياق نشير إلى ما ورد على لسان رئيس المجلس العام لولاية وهران في 2 اكتوبر1876 حين قال « إنّ كلمة الاستقلال الذاتي قد أصبحت موضة و الذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين»[4].

لقد كان الصراع البرلماني في كثير من الأحيان ينتهي بقرار إرسال لجان تحقيق، البعض منها طالب بها الكولون بدافع الحصول على ميزانية إضافية مثل قضية الخمسون مليونا – **عهد تيرمان**- والتي عبرت عنها جريدة المنتخب في عددها 32 كما يلي « إنّ الخمسين مليون إن اتصلت بأيدي والي ولاية الجزائر لا تستعمل إلاّ في نزع الأراضي من أيدي أمة كاملة »[5]، وقد لقي هذا المشروع معارضة نواب البرلمان.

والملاحظة أنّ الميزانية كانت أكثر المواضيع التي تطرح للنقاش البرلماني، خاصة وأنّ الكولون كانوا يطالبون بإلحاح إستقلال الميزانية ومن أمثلة ذلك النقاش البرلماني، جلسة 2 مارس1891 والتي ذكر فيها النائب «**دوكي كمبان**» (**de cés - canpenne**) بأنّ فرنسا لن تضطر لدعم الجزائر عندما تعطى هذه الأخيرة حرية التصرف في الميزانية[6]، وقد لقي هذا الطرح معارضة داخل البرلمان. كما طالب النواب الفرنسيون كذلك بضرورة إرسال لجان تحقيق[7]، بدعوى إصلاح شؤون الجزائر معتمدين في ذلك على الشكاوى التي كانت تصل إلى البرلمان من الجزائريين مثل العريضة التي قدمها أعيان الجزائر[8] للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس في 1878.

1- Françoise **Renandot** , L'histoire des Français en Algérie1830-1962, Ed, Robert Laffont, 1979,p88

2- وصل عدد الإسبان بالجزائر سنة 1901إلى155 ألف نسمة ووصل عدد الإيطاليين إلى39 ألف نسمة راجع : **YACONO** , op cit , p217

3- **عباد** : المرجع السابق ، ص98.

4- نفسه ، ص99.

5- **المنتخب**، ع 32 ، س 1 ، الأحد 26 نوفمبر 1882.

6 -**J, D** , Sexion 2 Mars 1891, p130

7 - j.o.r.f : cénat : séance 28 fevrier 1895. P101.

8- استغل وفد من من أعيان الجزائر زيارته لباريس بدعوة من سلطات الإحتلال لحضور حفلة إفتتاح معرض باريس الدولي في 1878، ليقدموا عريضة تضمنت عدّة مطالب منها إنتخاب ممثلين للأهالي في المجالس ، **قنان**: مشاغل المجتمع، ص44.

والتي دعوا من خلالها إلى ضرورة الاهتمام بالعرب بحكم ما يؤدونه من واجبات وما أثبتوه من تفاني في خدمة الإدارة الفرنسية[1]، وكذا العريضة التي قُدمت من قبل أعيان قسنطينة في 10جويلية 1887 والتي وقع عليها 1700 شخص احتجوا من خلالها على التجنس وطالبو بإبقاء القضاء الإسلامي[2].

وقد سجل القرن التاسع عشر محاولات لبعض البرلمانيين لتشكيل لجان تحقيق غير أنّ الكولون تصدوا لها بقوة وأفشلوها، ففي 21 ماي 1874 اقترح النائب «**دولافرني**» **Léonce de Lavergne** تشكيل لجنة تحقيق خاصة تضم عشرين عضو لدراسة الوضع السائد في الجزائر، وإعداد مشروع قانون يتعلق بنظام حكم المستعمرة[3]، وطالب عدد من النواب بإقصاء ممثلي الجزائر (نواب الكولون) من عضوية تلك اللجنة، وبعد النقاشات والتعديلات الضرورية تقرر في 18ديسمبر1874 اللجوء إلى التصويت لتشكيل اللجنة المذكورة، غير أنّ البرلمان تراجع عن فكرة إجراء التحقيق، وبذلك انتصر نواب الكولون مرّة أخرى[4]، وأكدوا على ضرورة دمج الجزائر بفرنسا[5]. وبعد أربع سنوات ردّ الكولون بتشكيل لجنة وذلك في 16 فيفري 1878 أرادوا من خلالها الإطاحة بالحاكم العام« **شانزي**» (**Chanzy**)، وطالبوا بالتقليص من صلاحيات الحاكم العام ويربط كل المصالح الإدارية في الجزائر بالوزارات المعنية في باريس[6].

وقد أشارت صحيفة «**لافيجي آلجيريان**» (**La vigie Algérienne**) في عددها 1564 إلى تكوينها بمايلي: « لقد تم تكوين اللجنة البرلمانية الخاصة بالدفاع عن مصالح الجزائريين (الكولون) ومن واجب اللجنة المطالبة بتطبيق كل القوانين المعمول بها في فرنسا»[7]. «وتكونت هذه اللجنة من شخصيات بارزة في الحكومة والبرلمان الفرنسي منها **كريميو (Crémieux) ليون غمبيتا (Leon Gambita)**، «**جول فافر**» (**Jules Favre**) « لويس بلان» (**louis Blanc**) «**ألبير جريفي**»[8] (**Albert Grévy**) في حين تساءلت جريدة «الاخبار» عن الأهداف الحقيقية من وراء تشكيل هذه اللجنة، وذهبت إلى حد التحذير منها على أساس أنّها تناقش قضايا الجزائريين دون علمهم ولا إشراكهم، وقد وضحت ذلك في مقال بعنوان «جزائريون احذروا !» نقلته صحيفة «لافيجي آلجيريان» في عددها 1569 [9].

1- **فنان**: نصوص سياسية، ص 174 .

2 - نفسه: ص197.

3 - **J, Le Tell** , Journal politique et des intérêts coloniaux, Dépêches télégraphiques, SN , 21 mai , 1874

4- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1 , ص 783.

5 -J , Le tell, OP.CIT

6- **أجيرون** : نفس المرجع، ص 784 .

7 - J , La vigie Algérienne , N° 1564,(sixième année) ,17 Février 1878

[8]- بقية الأعضاء المشاركين في هذه اللجنة هم كالتالي : Le Blond – Gazot – Arago – Pelletan – Horace de Choiseul – Schoelcher – Krantz –Massot – Peyart – Floquet – Bozerian – Testelin – Bérenger Menier – Ferouillat – Cordier – Henri Brisson – Madier de Montjau – Paul Bert – Martin Nadaud – Margne –Laisant –Edouard Lockroy – Bertholon – Laglois –Foucher de Careil- Léon journault – Deufert –Ro J , La vigie Algérienne , 19 Février 1878 N °1566

9 -J.La vigie Algérienne ; La courmission Algeriénne, N° 1569, 6ème année , Vendredi ; 22 Février 1878.J.

لقد ذهب بعض النواب المكونين لهذه اللجنة إلى حد المطالبة بإلغاء منصب الحاكم العام، وبعد سنة من تشكيل هذه اللجنة نظم الكولون قافلة برلمانية استطلاعية، لقيت ترحيب الحاكم العام الجديد «**ألبير جريفي**» (**Albert Grévy**)[1] الذي عيّن بدلا عن «**شانزي**» (**Chanzy**)، وكان ذلك دليلا آخر على ضغط نواب الكولون داخل البرلمان .إنطلقت القافلة البرلمانية كما وصفها "**بول بورد**" (**Paul Bourd**e) وهو صحفي عن صحيفة (**Moniteur Universel**) والذي كان ضمن المشاركين في القافلة في 22 سبتمبر 1879 من مدينة مرسيليا في اتجاه مدينة الجزائر، على متنها مجموعة كبيرة من البرلمانيين منهم السيناتور **لوليفر** (**Le lievre**)[2] عن الجزائر و"**لوسات**" (**Lucet**) عن قسنطينة و"**شوفاسيو**" (**Chevassieux**) عن "**لالوار**" (**La loire**) رفقة مجموعة كبيرة من الصحفيين[3].

استغرقت هذه الجولة أربعة أسابيع بين سبتمبر وأكتوبر، وضمت 25 نائبا فرنسيا بمعية "جيرد" **Gired** كاتب الدولة المساعد للشؤون الداخلية الفرنسية[4]، وكان مشروع هذه الرحلة البرلمانية التي حضر لها السيد "**تومسون**" (**Thomson**) وهو نائب عن مدينة قسنطينة هو الحصول على المزيد من الامتيازات لصالح الكولون في الجزائر[5].

ورغم أن هذه القافلة لم يكن لها شكلا رسميا غير أن سكان الجزائر استقبلوها بحفاوة لا نظير لها في كل المناطق التي حلت بها[6]، رغم أنّ نشاطها اقتصر على مقابلة المستوطين والمنتخبين فقط، وكانت في واقع الأمر نزهة أراد من خلالها نواب الكولون إغراء وإقناع الـ 25 نائبا بضرورة الاستجابة لمطالبهم وتحقيق مشاريعهم بما فيها ربط المصالح الإدارية الجزائرية بالوزارات المعنية في باريس، وكذا تقليص صلاحيات الحاكم العام وغيرها من المطالب التي تضاعف من امتيازات هؤلاء الكولون على حساب الجزائريين (الأهالي) الذين تجاهلتهم هذه القافلة رغم أنهّم عبروا بطرق مختلفة عن تذمرهم بما فيها المقاومة. حيث تزامنت هذه الزيارة الإستطلاعية مع إنتفاضة الأوراس 1879، فاستغل الكولون ذلك للمطالبة بالمزيد من الإجراءات القمعية في الجزائر، وهذا ما سيحصلون عليه في 1882 بإصدار "**قانون الأهالي**" (**Code de L'indigénat**)، ونتيجة لهذه القافلة تمكن الكولون من الحصول على مساندة هؤلاء النواب خلال الحملة التي خاضوها سنة 1880 لمضاعفة عدد نوابهم في البرلمان

كما طالب أحد النواب في مجلس الشيوخ - وهو"الكونت دوسفيل" (**Le Comte d'Haussonville**)- في 22 أفريل1880، مناقشة السبل الكفيلة بتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بتسيير الشؤون الجزائرية. وفي 15

1- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص785.

[2] - نائب عن عمالة الجزائر 1876-1885 عن الاتحاد الجمهوري ثمّ عن أقصى اليسار في مجلس الشيوخ، yacono :OP .cit.p207.

3 - **Paul BOURDE** ; A traver L'Algérie , souvenires de l'excursion parlementaire, septembre – octobre 1879, Ed,G, Charpentier , Paris, 1880, p 1

4- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 785.

5 -**BOURDE** , OP.Cit, p2

6 -Ibid, p2

نوفمبر 1880 تكونت لجنة من 20 عضوا منهم 11 عضوا كانوا ضمن اللجنة البرلمانية التي زارت الجزائر سنة 1879 ومن بينهم كاتب الدولة المساعد "**جيرد**" (**Gired**) ، وكان تكوين هذه اللجنة حسب صحيفة " **Le Petit colon**" دليل على اهتمام الحكومة بإعادة تنظيم شؤون الجزائر، وقد أكدته الرسالة التي بعث بها وزير الداخلية (**Constans**) إلى النواب والبرلمانيين الجزائريين يقترح عليهم أن يكونوا ضمن اللجنة البرلمانية الخاصة (**Extra Parlementaire**) المكلفة بتحضير مشروع قانون لتنظيم الجزائر. وهو ماتضمنته رسالته والتي جاء فيها "بناءً على التقرير الذي قدمه الحاكم العام، والمتضمن اقتراحات تخص التنظيم الإداري للمستعمرة (الجزائر)، والذي يقترح فيه تعيين لجنة برلمانية تكلف بإعداد مشروع لذلك، وبعد دراسته تمّ عرضه على رئيس الجمهورية الذي وافق على تكوين هذه اللجنة التي ستتكون من أعضاء من البرلمان، ومن الإدارة وممثلين عن الوزارات المعنية، وهي المالية والأشغال العمومية والزراعة والتجارة والبريد والتلغراف"[1]، وقد عقدت هذه اللجنة أولى اجتماعاتها برئاسة وزير الداخلية " **كونستنس**" (**Constans**) ، والذي أشار إلى ضرورة ربط مصالح الجزائر بالوزارات في فرنسا في حين عبّر النائب "**لوليفر**" (**Le Lievre**) باسم ممثلي الجزائر عن تأخر هذه الإصلاحات[2]، التي أعلن عنها الحاكم العام **"ألبير جريفي"** (**Albert Grévy**) في خطابه بعنابة في 9 أكتوبر 1879 [3] وقد طالب نواب الكولون (**Thomson**) **وقاستو** (**Gastu**) **ولوليفر (Le Lievre)** بحضور الحاكم العام في جلسات اللجنة، كما طالبوا بإلغاء منصب الحاكم العام[4].

وقد أوضح هذا النقاش الصراع الذي كان يدور بين البرلمانيين حول طريقة تسيير الجزائر. وقد عبر عليه أحد الصحفيين الجمهوريين سنة 1882 قائلا "إنّ جميع النقاشات التي تتناول القضايا الجزائرية يسودها سوء الفهم والخلاف، وأصبح الدفاع عن مبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان وقفا على الحزب الرجعي، في حين صارت أحزاب اليسار تروج لمبادئ لا تتجرأ على تطبيقها حتى أكثر الحكومات استبدادا"[5].

استرت مساعي الكولون مرّة أخرى بمبادرة جديدة في أفريل 1887، حيث نظموا لجنة مكوّنة من ثلاثة وزراء وحوالي مائة بين نائب وموظف سامي، كلفوا بالقيام بتحقيق رسمي حول التقدم الذي حققه التعليم العمومي، وتطوير شبكة السكة الحديدية والتلغراف. عرفت با"**القافلة البرلمانية الكبرى**"[6] وكانت الجزائر في هذه المرحلة تشهد **مقاومة بوعمامة**، هذه المقاومة التي عرقلت مشاريع الإستعمار في الجنوب خاصة منها مدّ

1 - J , le petit colon ,la réoraganisation algerienne, , 900 ,25 Novembre 1880 .

2 - J, le petit colon, la commission extra parlementaire , 903, 28 nov 1880

3 -J, le petit colon ,29 Nov 1880 , 904

-4 J, le petit colon, 903, 28 nov 1880

5– **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا ،ج1، ص 788.

6- نفسه، ص791.

السكة الحديدية والتلغراف، وهذا مادفع بالاستعمار خلال التسعينات –عهد كمبون- إلى إنتهاج أسايب جديدة أكثر ديبلوماسية في التعامل مع هذه المقاومات من بينها عرض الأمان على بوعمامة[1].

وكان الهدف من وراء تكوين هذه القافلة البرلمانية هو دفع المجلس التشريعي لقبول مشروع القرض المالي الذي طالب به "**تيرمان لويس**" (**Louis Tirman**) والمقدر ب 50 مليون فرنك، وكعادتهم إستغل الجزائريون (الأهالي) مجيئ هذه اللجنة لتقديم عرائضهم وشكاويهم، ففي منطقة زواوة تظاهر السكان عند مرور القافلة وإشتكوا من إرتفاع الضرائب، وقد أثار ذلك إنتباه البرلمانيين، مما دفع بالبعض منهم إلى المطالبة بتطبيق سياسة أكثر ليبيرالية في صالح الأهالي، وطالب البعض بتجنيسهم، في حين ألتزمت الغالبية الصمت[2].

وكنتيجة لهذه اللجان إزدادت إمتيازات الكولون وإزداد نفوذهم في البرلمان حيث وجدوا الدعم من قبل النواب، وقد أثمرت مساعيهم بالحصول على مساعدة إستثنائية حين غزا الجراد الجزائر في سنتي 1888و1889 من طرف الحكومة وصلت قيمتها إلى 500.000 فرنك، وقرض بقيمة خمسة (5) ملايين فرنك، كما استفادوا من قانون إستعجالي في 24 ديسمبر 1888 يجبر الأهالي على مقاومة الجراد[3].

فالملاحظ إذن، أنّ أغلب الجان التي تكونت والتي توافدت على الجزائر كانت كلها تخدم مصالح الكولون، وتتجاهل تماما مصالح الأهالي، وأغلبها لم توجه أي إهتمام لمصالح الجزائريين (الأهالي)، بل على العكس جعلت منهم وسيلة لإثبات حق الكولون مثلما رأينا مع الجنة التي كوّنها الكولون في 1879 والتي كانت إحدى نتائجها سن قانون الأهالي. وقد احتج النواب (كتلة اليمين، والأحرار) مرارا على الامتيازات الممنوحة للأوربيين في الجزائر. كما اعترضوا على تكاليف التسيير الإداري[4].

استمرت هذه المعارضة طيلة مرحلة الثمانينات وازدادت حدّة في أواخرها، حيث أصبح نواب الكولون ذووا النفوذ أمثال "طومسون" (**Tomson**) و"**أجين إتين**" (**Eugène Etienne**) هم أسياد الجزائر الحقيقيون[5]، الذين وجدوا الدعم والتأييد من الحاكم العام لويس **تيرمان** (**Louis Tirman** 1881-1891)، وقد أشار إلى ذلك جول فيري منتقدا سياسة الإلحاق بقوله: "الحاكم العام أصبح مجرد ديكور، إذ أصبح دوره هو المراقبة في قصر ملك خامل[6]"

1- عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، د،م،ج، الجزائر، 2007،ص93

2- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ،ج1، 793.

3-J, D, seance, 26 Février 1891, p100

4- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ،ج1، 793.

5- آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص84.

6- **نفسه**، ص83

وكانت الأوضاع التي تعيشها الجزائر كلها تنبؤ بخطر ضياع الجزائر من فرنسا[1]. وقد تدعمت هذه المخاوف عن طريق العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي كان يرسلها الجزائريون إلى البرلمان، والتي كثيرا ما طالبوا فيها بجان تحقيق إضافة إلى استمرار المقاومة، وإن كانت في الواقع ترمز إلى رفض الوجود الاستعماري، لذلك فابتداء من مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر (1890) بدأ التحول يسجل في السياسة الفرنسية، خاصة على مستوى البرلمان وغرفة الشيوخ[2] إتجاه قضايا الجزائريين (الأهالي) خاصة بعد التقارير التي قدمها كل من **بيردو (Burdeau)** 1891 **وجونار (Jonnart)** 1892، وكلها توجهت بالنقد لسياسة الإدارة، وأثارت حفيظة مجلس الشيوخ ومخاوفها[3]، خاصة ما تعلق بالفضائح التي ارتبطت بأسماء مشاهير من غلاة المستوطنين، مثل ما عرف بفضيحة "**فوسفات تبسة**".

وقد ساهم تقرير السيناتور **بوليا (Louis Pauliat)** في توضيح هذه التجاوزات التي أصبحت عنوانا لاستغلال متنوع في حق الرعايا الجزائريين هذا التقرير الذي قدم في فيفري 1891 واستغرق أربعة جلسات[4]، والذي ركز فيه على خطورة إهمال التعليم مما يسبب تأخير تعميم السيطرة الثقافية والمعنوية، في حين كان تصريح وزير الداخلية "كونستونس" **(Constans)** مناقضا تماما لتقرير "**بوليا**" **(Pauliat)** وقد ظهر ذلك في قوله :"لم يغادر المستوطنون وطنهم كفلاسفة يبحثون عن فعل الخير وإنما بحثا عن المال...لا أعتقد أننا مطالبون بصفتنا غزاة بأنّ نعامل الأهالي بعناية خاصة...فإذا عرفتم كيف تحافظوا على جاهكم ونفوذكم فإنهم سيرضون بما تنعمون عليهم من أفضالكم[5]".

ويظهر من هذا حدّة الصراع داخل البرلمان حول طريقة التعامل مع الجزائريين (الأهالي)، كما توضح أيضا أنّ الكولون كانوا يجدون الدعم المتواصل داخل البرلمان ومن الحكومة[6]، مما مكنهم من فرض أنفسهم من خلال فرض شروطهم وقوانينهم. وقد أدّت هذه التقارير وهذا النقاش البرلماني إلى استقالة الحاكم العام "**تيرمان**" **(Tirman)** وتعيين حاكم أخر هو "**جول كومبون**" **(Jules Cambon)** من جهة، وقرار مجلس الشيوخ إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر من جهة أخرى.

بعد زيارته للجزائر سنة 1887 "**جول فيري**" **(Jules Ferry)** إقترح - بناءً على الرسائل التي كانت تصله من صديقه "**رومبو**"**(Rambaud)** و"**ماسكوراي**" **(Masqueray)** [7] - تكوين لجنة لإجراء تحريات على غرار

1 -**DESCHAMP** Paul et Autres : Les Colonies et la vie Française pendant Huit siècle, paris,Ed, Firmin – Didot, 1933. p207.

2- **بن داهة:** المرجع السابق ، ج 2، ص 107. وأنظر **Hebey** Pierre, Alger 1898 la grande vague antijuive , Paris, Ed, Nil, 1996. ; OP.Cit ; p69

3 - j.o.r.f; sénat. Séance 28 fevrier 1895. P101.

4 - voire aussi **LUIZARD** :op.cit, p 103 et **GUIGNARD** : OP.Cit, p8

5- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص800.

6- Chambre de commerce de philippeville.comte rendu. Imprimerie L.Aumeran et Parodi. 1902.p16.

7- **نفسه**، ص801.

لجان التحقيق الإنجليزية تدعم بخبراء للإدلاء بآرائهم[1]. وقد عبر عن ذلك بقوله "أيها السادة من واجب اللجنة إخراج البرلمان من اللامبالاة، فمأساة الجزائر أنها مازالت مجهولة من قبله[2]"

تكونت اللجنة في 16 مارس 1891 وعرفت بلجنة مجلس الشيوخ وأطلق عليها كذلك إسم لجنة 18 تعبيرا عن عدد أعضائها[3]. وترأسها جول فيري وتولى **بارتيلو** مهمة نيابة الرئيس، أما كتابة اللجنة فتولاها **فرانك-شفو وبوليا**،وكانت تضم أيضا مدنيين وعسكريين آخرين[4].

وبالمقابل أعربت غرفة النواب عن عدم رضاها بانفراد مجلس الشيوخ بمعاينة القضايا الجزائرية، فكلفت لذلك النائب **بيردو** (**Burdeau**) بمهمة إعداد تقرير عن ميزانية الجزائر، وأصبحت لذلك الجزائر محل اهتمام الغرفتين، وهذا ما تناقلته الصحف التي كانت منقسمة بين مؤيد للجنة (مدافع عن الأهالي) مثل: **Le Soleil, La Bataille, L'autorité**) وبين معارض لها (مؤيد للمستوطنين) مثل **Le National, L'événement,** **Le petit colon**)[5].

لقد قررت اللجنة إستقصاء الآراء عن طريق استبيان نشرته ابتداء من أفريل 1891، تطرق الاستبيان إلى واقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية، وقضايا الاستيطان، والميزانية المحلية والتعليم العمومي والتقسيم الإداري للجزائر، وكذا مسائل التمثيل النيابي للمسلمين واحتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى وتجنيسهم، منهم على وجه الخصوص سكان زواوة[6]. وقد تضمن هذا الاستبيان 12 سؤالا يتمحور حول المسائل التي تشغل الجزائريين والكولون معا[7]. وفي نهاية مارس 1892 قررت لجنة مجلس الشيوخ إرسال وفد مؤلف من سبعة أعضاء برئاسة "**جول فيري**"استغرق عمل الوفد 53 يوما وذلك بداية من يوم 19 أفريل إلى غاية يوم 4 جوان 1892 قطع فيها 4000كلم[8].

1- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص813؛

2 -**GUIGNARD** , OP.Cit, p8

3- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص801؛**وانظر كذلك بن داهة**: المرجع السابق ، ج 2، ص107

4- سعد الله: المرجع السابق، الجزء 1، ص526.

وقد ذكر عمار بوحوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر تكوين لجنة 18 في مارس 1891 (ص188)، مثلما ذكر آجيرون:**الجزائريون المسلمون** ، ج 2، ص802 ذلك، غير أن بوحوش يذكر تاريخ تعيين جول كمبون 16 مارس 1891 في حين ذكر آجيرون تاريخ تعيينه في 10 أفريل 1891 وهو نفس التاريخ الذي أشار إليه Yacono في كتابه "Histoire de l'Algérie".

5- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص802.

1- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص813 ; **Deschamp** : OP.Cit, p207

7- **سعد الله** : الحركة الوطنية ، ج1، ص526

8- **آجيرون**: نفس المرجع ،ج1، ص819 ؛ **Katan**,OP.Cit, p96

خلال إقامته بالجزائر طاف الوفد مختلف أنحاء البلاد، وإستمع إلى آراء الجزائريين والأوربيين[1] وذلك في حوالي102 مركزا من بينها 89 قرية من قرى الإستيطان، وقد حاول جول فيري ومن معه الاستماع لغير السياسيين[2] ، وجُمعت شهادات الجزائريين في المناطق الأكثر تأثرا بقانون الغابات وقوانين الإنديجينا، وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين[3] ،وقد عبّرت اللّجنة عن اندهاشها من الإجماع الذي لمسوه أينما نزلوا فيما يتعلق بأوضاعهم المتدهورة، وعن إفلاسهم وفقرهم، وعن رغبتهم في تخليصهم من وطأة الضرائب، وعن رفضهم التجنس والخدمة العسكرية الإجبارية وكذا التعليم الإلزامي، ورغبتهم في الحفاظ على أحوالهم الشخصية، وبإعادة قضاتهم وإعادة الصلاحيات لمستشاريهم البلديين[4].

صُنفت لجنة **جول فيري المعروفة** بلجنة 18 كأهم لجان القرن التاسع عشر التي توافدت على الجزائر، وبكونها اللجنة الوحيدة التي تعرضت في دراستها وتقاريرها إلى قضايا الجزائريين (الأهالي)، وقد طُرحت نقاشاتها لأزيد من سبع سنوات 1891-1897 (فترة حكم **جول كمبون**)، غير أنّ الملاحظ أنّ هذه اللجنة تكونت في ظل ظروف خاصة كانت تعيشها السياسة الإستعمارية عموما والفرنسية خصوصا، منها الصراع على إحتلال إفريقية، والموقف من العالم الإسلامي، إلى جانب التطور الصناعي والسكاني للدول الاستعمارية[5]، الذي كان يحتاج إلى نوع من الاستقرار في داخل المستعمرات وهذا ماركّزت عليه سياسة جول كمبون مباشرة بعد توليه الحكم.

لقد تباينت مواقف كل من الجزائريين والكولون اتجاه لجنة جول فيري، خاصة وبقية اللجان التي توافدت على الجزائر عامة، بحيث كان الكولون ومن ورائهم نوابهم وممثلوهم في المجالس وصحافتهم يؤيدون تقارير اللجان التي تخدم مصالحهم، وتدافع عنها داخل البرلمان، وتؤيدهم في سياستهم المنتهجة مع الجزائريين (الأهالي)، كما كانت مواقفهم مؤيدة للحكام العاميين الذين يساندونهم في ذلك، فنجدهم مثلا وقفوا إلى جانب لجنة 1878 التي طالب بها الكولون وركزوا على إقناع أعضائها بتطبيق سياسة الإلحاق، وهذا ماكان واضحا من خلال الصحف، فصحيفة (**La vigie Algérienne**) مثلا أشارت إلى " أنّ أول واجب للجنة هو تطبيق كل القوانين المعمول بها في فرنسا"[6]، ثم نجدها في عدد آخر تنبه إلى ما تنشره صحف أخرى فيما يتعلق باللجنة وعملها، وذلك بإعادة نشر مقال "**صحيفة الأخبار**" (**L'akhbar**) [7]، ولا شك أنها تسعى من وراء ذلك إلى التنبيه لنشاط مثل هذه الصحف التي تدافع على الأهالي وهذا طبعا ما لا يخدم مصالح المستوطنين.

---

1 - **YACONO** , OP.Cit, p213

2- **آجيرون**: نفس المرجع ، ج1،ص819 ؛ **LUIZARD** , OP.Cit, p103 .

3- **بن داهة**: المرجع السابق ، ج 2، ص107

4- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ، ج ،1 ص820

5- سعد الله : **الحركة الوطنية**، ج1، ص526

6 - J , La vigie Algérienne, 1564,Dimanche 17 Février 1878

7 - J , La vigie Algérienne , 1569 , Vendredi 22 Février 1878

كان هذا الموقف هو نفسه موقفهم اتجاه اللجنة التي تكونت سنة 1880، حيث ركّز الكولون بدعم من صحافتهم على توجيه أنظار أعضائها إلى ما أسموه بقضية الأمن في الجزائر من خلال مواصلة مطالبتهم بمضاعفة الإجراءات العقابية، والتي كانوا قد طالبوا بها من قبل سنة 1879 ملمحين بذلك إلى مقاومتي الأوراس وأولاد سيدي الشيخ. وقد عبرت صحيفة "**لوبوتي كولون**" (**Le petit colon**) في العدد 900 قائلة : "نتساءل هل ستدفع هذه اللجنة الشؤون الجزائرية إلى الأمام، وتوفر بذلك ما ضاع من وقت، أم أنّها ستقبر مثلما أقبرت غيرها...من حقنا التساؤل لأن التجربة علمتنا أنّ لجان كبرى سبقت لم تصلح إلاّ لتغطية أخطاء ومآزق الحكم"[1].

وكان موقف الكولون معارضا تماما للجنة جول فيري لجنة 18 منذ البداية، وقد عبروا على ذلك بتصريحات معادية منها "إنّ الجزائر لتهزأ بالسيد **فيري** ، ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف... لا داعي للرّد على لجنة مجلس الشيوخ، ولا سبيل لحل وسط، لا مناص من السير إما في إتجاه العرب أو في إتجاه الفرنسيين. وعلى ذلك ففي أكتوبر 1891 تقرّر الإمتناع عن تقديم أية إجابة على إستفسارات لجنة التحقيق[2].

ومن جهتها، دعمت الصحف والمجلات موقف المستوطنين، فالمجلة "**الجزائرية التونسية**" (**La revue Algérienne et Tunisienne**) ، كتبت في عددها الثامن معبرة عن موقفها تجاه اللجنة ونوابها مايلي "العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحنا، وقد تجرأ البعض مقارنته بإخواننا من الألزاسيين واللورنيين الذين خضعوا لسيطرة الألمان...السيد **مريمياكس** (**Mermeix**) – نائب – قضى شهرا في الجزائر فأعجب بالأهالي، وزار بعض الأكواخ التعيسة فصار يبكي على أوضاعهم..."[3].

وفي الوقت الذي وقف فيه الكولون في وجه اللجنة منذ الإعلان عن تشكيلها، وتهجموا عليها وعلى أعضائها، فإنهم وقفوا إلى جانب الحاكم العام **تيرمان** (**Tirman**) ودافعوا عن مشاريعه وطروحاته، كيف لا؟ وقد كان عهده حافلا بإنجازات لصالح الكولون، وقد عرفت فترة حكمه بالظلم والتعسف والإستغلال في حق الجزائريين (الأهالي)، حيث صدرت عدّة قوانين زادت من أوضاعهم تدهورا واستياء مثل قانون الأهالي 1882 ، وقانون تجنيس الأوربيين المولودين في الجزائر بالجنسية الفرنسية 1889 ، وكذا قانون الحالة المدنية 1881 وقانون الغابات وغيرها.

وقد تتبعت الصحافة أخبار الحاكم العام "**تيرمان**"بكل اهتمام مثلما تتابعت أخبار اللجنة البرلمانية فها هي مثلا "المجلة الجزائرية التونسية **(La revue Algérienne et Tunisienne)** تكتب عن رحيل **تيرمان (Tirman)**، ففي العدد السادس كتبت السيد **تيرمان (Tirman)** سيرحل على مايبدو بسبب الميزانية الخاصة

1 - J, Le petit colon , 900 , 25 Novembre 1880 .

2- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1،ص815

3- Ernest **MALLEBAY**, « **chronique Algerienne** » , La revue Algérienne et Tunisienne, N°8 , 4éme Année, (21 Février 1891), p238.

(الخمسون مليون) التي كان يعلق عليها آمالا كبيرة"[1]. وفي العدد الثامن كتبت مقالين جاء في الأول "إنّ هزيمة السيد **تيرمان** هي هزيمتنا، ففي فرنسا ترتفع أصواتا (البرلمان) تذكر بأنّنا نكلف للوطن الأم ميزانية ضخمة، لذلك لابد أن ندفع الضرائب، أما بالنسبة للأهالي فيقول هؤلاء بأننّا نحرمهم ونقهرهم وأننا نقف في وجه حبهم لفرنسا..."[2]، وفي نفس العدد وتحت عنوان رحيل **تيرمان** (Le Départ de M.Tirman) كتبت المجلة "إن إستقالة السيد **تيرمان** ورحيله كان بسبب رفض المصادقة على الميزانية الخاصة (50 مليون)، وكذا نتيجة الأحكام المسبقة التي ترسخت في أذهان البعض في باريس (النواب)، والتي يصعب مقاومتها في ظل ضعف تمثيلنا داخل البرلمان أمام قوة نواب أمثال **بوليا** (**Pauliat**) **وميرمياكس** (**Mermeix**)، وأمام العاطفة التي تسيطر على الفرنسيين أمام دموع وشكاوي الأهالي"[3]. وقد كتبت نفس المجلة عن قدوم اللجنة في عددها الثاني "إن السادة أعضاء لجنة 18 قد قرروا أنّ الوقت حان لزيارة الجزائر، سيأتي السيد **جول فيري** مع بعض زملائه من غرفة الشيوخ، ولا شك أنّ السيد (**M.Allan**) -صحفي- سيستغل الفرصة لإثارة هجماته الغبية ضدنا"[4].

أما موقف الجزائريين فكان كالعادة عن طريق التعبير عن قلقهم وتذمرهم تجاه ماتصدره إدارة الإحتلال من قوانين تعسفية في حقهم، خاصة ما تعلق بنزع الملكية والأراضي وكذا الاستيطان، وقانون الأهالي والتجنس، ثم التجنيد الإجباري، إضافة إلى التعليم والقضاء، والضرائب التي كانت تزيد في إرهاقهم، وقد استغل الجزائري لذلك المناسبات للتعبير عن رفضه الاحتلال وسياسته عن طريق العرائض والشكاوى، وكانت أحيانا تتطور إلى التظاهر مثلما كان الامر مع لجنة 1887، حيث ذكر **آجيرون** أنّ في منطقة زواوة ندّد السكان بارتفاع الضرائب – على حدّ قوله – وتظاهروا بقوة عندما مرّت القافلة مما أثار قلق البرلمانيين[5]. في حين قام أعيان مدينة قسنطينة بتقديم عريضة ضد التجنس في 10 جويلية 1887، وقد وقّع عليها 1700 شخص، و تمت المصادقة على هذه التوقيعات في بلدية قسنطينة بمحضر شيخ البلدية –السيد **ميرسي** في 5 أوت 1887 [6]. ولا شك أن هذه الإجراءات دليل على مستوى الوعي الذي كان يحضى به الجزائري (الأهلي) رغم الظروف التي كان يعيشها.

كانت عريضة 10 جويلية 1887 تحمل تقريبا نفس المطالب والإنشغالات التي حملتها العريضة التي قدمها أعيان الجزائر أثناء زيارتهم لباريس في 1878 ، وهي السنة التي تكونت فيها لجنة برلمانية بطلب من الكولون، وقد أشار أصحابها إلى بطلان إدعاء الكولون بأن الجزائري غير قابل للتحضر أو التمدن، مستشهدين

1 - **MALLEBAY**, « chronique Algerienne » , La revue Algérienne et Tunisienne, N°6 , 4éme Année, (07 Février 1891),p162.

2 -**MALLEBAY**, « chronique Algerienne », La revue Algérienne et Tunisienne, N°8 , 4éme Année, (21 Février 1891), p226.

3 - **Ibid**, p238.

4 -La revue Algérienne et Tunisienne , N° 2, 5ème Année, 2ème trimestre (3-9 Avril 1892), p34

5- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص792

6- قنان:**نصوص سياسية جزائرية في القرن 19**، ص197

في ذلك بتأثر الجزائريين (الأهالي) بالأوربيين في كثير من الحرف مثل الزراعة والرعي، كما طالبوا بانتخاب ممثلين عنهم في كل عمالة لنقل انشغالاتهم ووصف ظروفهم مثلهم مثل الأوروبيين[1].

وإنّ هذه المطالب هي نفسها التي تضمنتها إحدى الرسائل التي أرسلها شيخ قبيلة إلى عضو في البرلمان وذلك في 1872، أي مباشرة عقب مقاومة 1871 والتي أكد فيها ضرورة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة[2]. ورغم أنّ هذه الرسالة غلب عليها أسلوب إظهار الولاء التام للاحتلال إلى حد استعمال مصطلحاته كوصف مقاومة 1871 بالتمرد والقائمين بها بالمتمردين إلا أنّها توضح من جهة أخرى وطأة الاحتلال وهيمنة الكولون ونوابهم على البرلمان الفرنسي، وتشير من ناحية أخرى وهذا ما تم توضيحه سابقا أنّ إدارة الاحتلال وبضغط من الكولون كثيرا ما انقلبت حتى على أعوانها من الجزائريين، وتعد رسالة وجهاء مدينة وهران التي دونوا فيها موقفهم تجاه مقاومة 1871 شبيهة لهذه الرسالة، وتبرز هذه الرسالة أسلوبا تميزت به بعض العرائض وهو أسلوب استجداء العطف من السلطات الاستعمارية وخاصة البرلمان.

وكان موقف الجزائريين من لجنة جول فيري أكثر وضوحا وربما كان ذلك بحكم الاهتمام الذي أولته هذه اللجنة لهم من خلال إدراج أسئلة خاصة بهم في الإستبيان الذي تضمن 12 سؤالا. وكان ذلك دليلا على اهتمام اللجنة وانشغالها ومن وراءها طبعا مجلس الشيوخ بقضاياه. وهذا ما دفع بالجزائريين ربما لاستغلال الفرصة وطرح انشغالاتهم بحرية أكثر، وقد تجلى ذلك من خلال العرائض التي جمعت هذه الانشغالات ومنها مثلا قضية تمليك أراضي العرش، والسماح للإيطاليين والإسبان والأوربيين بصفة عامة شراء أراضي الجزائريين، في حين يمُنع تحويل ملكية الأرض من الأوربيين إلى الجزائريين تبعا لما نصّ عليه قانون 30 ديسمبر 1887[3].

ومن أبرز العرائض التي قدمها الجزائريون للجنة **جول فيري** عريضة سكان مدينة تلمسان وقسنطينة وذلك في 1891، حيث أشار أعيان مدينة قسنطينة في إجابتهم عن استجواب اللجنة البرلمانية إلى أوضاع الجزائريين ، وقد شبهوهم بالأنعام التي يعجز الراعي عن رعايتها، إشارة إلى هيمنة الكولون على القرار السياسي في الجزائر[4]، وأشاروا من خلالها كذلك إلى وطأة الضرائب وقانون الأنديجينا، وطالبوا بإنتخاب نواب يمثلون الجزائريين وينقلون مشاغلهم إلى المجالس العليا[5].

تشابهت أجوبة أعيان مدينة قسنطينة مع إجابة القايد **يحي الشريف** بسطيف، حيث ركّز على الأضرار المترتبة عن نزع الملكية، وعلى قانون الحالة المدنية الذي يرفضه الجزائريون وطرح مشكلة الربا، وكذا التعامل مع البنك الفرنسي الذي إضطر إليه الجزائري، رغم أنّ نسبة الفوائد التي تؤخذ عن الجزائري أكثر

1- قنان:**نصوص سياسية جزائرية** ، ص174

2- **نفسه 19**، ص164 .

3- **قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، ص135

4-نفسه ، ص215

5- نفسه، ص 218.

من التي تؤخذ عن الفرنسي ثلاثين 30 فرنكا للجزائري مقابل أقل من فرنكين للفرنسي)، وقد اقترح أن يكون للجزائريين نفس الحق الممنوح للأوربيين فيما يخص منح الأراضي[1].

وقد طرح **حميدة بن باديس** في تقريره عن حالة الجزائر نفس الانشغالات التي طرحت في باقي العرائض. و نُشر هذا التقرير في جريدة الشهاب الجزء الثالث، المجلد الثالث عشر في مقال حمل عنوان "**بين الماضي والحاضر، شكوى الجزائر وبلواها منذ ست وأربعين سنة**". وقد نشر تزامنا مع زيارة "**موريس فيوليت**" للجزائر سنة 1937 على رأس لجنة برلمانية[2]، وهذا دليل على مواصلة الجزائري مقاومته للسياسة الإستعمارية. في حين يظهر أن نفوذ وهيمنة الكولون بقيت متواصلة ومستمرة إلى غاية القرن العشرين، بالرغم من أنّ لجنة **جول فيري** عبرت في تقاريرها عن استياءها مما يحدث في الجزائر كما عبرت عن اندهاشها من الإجماع الذي لمسوه أينما حلوا، وذلك في وصف السكان بمختلف شرائحهم لأوضاعهم جراء سياسة الاحتلال التي سمحت للكولون من أنّ يتحكموا في رقاب الجزائريين.

لقد أجمع الجزائريون على ضرورة تخليصهم من وطأة الضرائب التي أفقرتهم، وأكّدوا على تمسكهم بأحوالهم الشخصية ورفضهم التجنس، وكذا رفضهم قانون الحالة المدنية، والتجنيد الإجباري، وأجمعوا كذلك على عدم صلاحية القضاء الفرنسي لهم، إذ أنّه لا يتماشى وعقيدتهم وكذا تركيبتهم الاجتماعية لذلك طالبوا بالحفاظ على القضاء الإسلامي مع فتح المجال أمام تعليم أبناءهم[3].

هذه الانشغالات والمسائل هي التي حاول البرلمانيون نقلها عن الجزائر وعرضها على مجموع أعضاء البرلمان وغرفة الشيوخ، سعيا منهم إلى توضيح الواقع كما هو ومن ذلك تأكيد هيمنة الكولون خاصة الأجانب منهم على الوضع. وعموما فإنّ انشغال البرلمان وغرفة الشيوخ بقضايا الجزائريين أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين دليل على الاعتراف بفشل السياسة العامة للإدارة الفرنسية بالجزائر، واعتراف وتصريح ضمني بالجرائم التي اقترفت في حق الجزائريين والتي تثبتها مقولة **جول فيري:" ... وقد بدى لنا أنّ ما يحدث هناك أمر لا يشرف فرنسا وأنّه يتنافى مع العدل والسياسة الرشيدة"**[4]. وعلى ذلك فإنّ نتائج عمل اللجان البرلمانية تجاهلت قضايا الجزائريين وانشغلت بمصالح المستوطنين.

7- مآلات النقاش البرلماني:

إنّ اللّجان البرلمانية التي توافدت على الجزائر غالبا ما انتهت إلى نتائج خدمت المستوطنين وتجاهلت مصالح الجزائريين (الأهالي)، رغم اشتراكها في فكرة ضرورة تغيير فرنسا لأسلوب معاملتها للجزائر، والذي ظهر

1- قنان : **نصوص سياسية** ، ص 225.

2- جريدة الشهاب، **شكوى الجزائر وبلواها منذ ست وأربعين سنة** (المجلد 13، الجزءII، قسنطينة، صفر1356هـ/13 أفريل 1937) ص 73.

3 - **قنان** : المرجع السابق ،ص226.

4- **أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 821

خاصة عند النواب الّذين عارضوا زيادة نفوذ المستوطنين، مثيرين بذلك تنامي نفوذ الأجانب من غير الفرنسيين، وما يحمله من تهديد ينذر بضياع الجزائر من فرنسا. وهذا ما عبّر عنه الكاتب العام في رسالة لوزير الداخلية بتاريخ 12 نوفمبر 1898 يلفت فيها انتباهه إلى الإيطاليين والإسبان الذين أعطتهم الدولة الفرنسية حق التصويت في الانتخابات، على أنهّم يعملون على الإخلال بالأمن والانفصال عن فرنسا، وقد قبلوا الجنسية الفرنسية ليستفيدوا ويحصلوا على مقاعد في البرلمان، وليدافعوا عن مصالحهم[1]. وكان "**دوطوكفيل**" وهو نائب من اليسار قد حمل نفس الانشغال بعد زيارته الأولى للجزائر في ماي - جوان 1841 والذي عبّر من خلالها بقوله " إنّ فرنسا لا تستطيع الاستغناء عن الجزائر، ولا يمكن أن تطبق نفس القوانين على الأوروبيين والسكان الأصليين – برابرة –"[2].

لقد كانت أكثر اللجان التي ركّزت على واقع الجزائريين (الأهالي) واهتمت بنقل انشغالاتهم بدافع الحفاظ على مصالح فرنسا لجنة **جول فيري**، التي تميزت عن باقي اللجان بتقاريرها وبرامجها الإصلاحية وبنتائجها، وإن كانت أغلبها قد خدمت المستوطنين، إلا أنها حاولت البث في بعض السياسات التي اعتبرتها سببا فيما آلت إليه أوضاع الجزائر. وقد عبّر الدكتور "**أبو القاسم سعد الله**" عن أوضاع الجزائر ودور اللّجنة بالماء الراكد الذي رمته اللجنة بحجرها فحركته[3]، حيث نددت هذه اللجنة بممارسات الإدارة مثل سياسة الإلحاق، وأعطى تقرير **جول فيري** صلاحيات واسعة للحاكم العام، وأعاد له سلطته المسلوبة منذ 1870، وجمعت شهادات عن بؤس الجزائريين وتدمير اقتصادهم بأخذ الأراضي وفرض الأنديجينا والمراباة[4] ومنعهم استغلال الغابات، وجاء في تقرير اللجنة بما يلي:" لقد تحولت الغابة التي كانت هبة إلهية فيما مضى إلى عدو للفلاح" ولم يتم تعديل قانون الغابات إلاّ سنة **1903**[5].

لقد شاهدت اللجنة آثار اختفاء عناصر المجتمع الفاعلة من الأغنياء الحضر والأعيان والأجواد والمرابطين والأشراف والقضاة والمدرسين[6] ، وبالمقابل ازدياد نفوذ المستوطنين وقد عبّر عن ذلك أحد النواب بقوله: "مجموعة حيل ماهرة لتخصيص صندوق مشترك، وعلى الأهالي واجب تزويده بالمال وللمستوطنين شرف إفراغه"[7].

وعبرت المجلة الجزائرية التونسية في عددها الثالث عن وطأة النظام الضريبي على الجزائريين معبرة كما يلي : "لا يكفي تكاليفهم السابقة لنضيف لهم ضرائب أخرى، بما فيها السنتيمات الإضافية (**Les**

---

[1]- **بوحوش**: المرجع السابق ، ص194.

[2] - **LUIZART** ; OP.Cit, p 91

[3]- سعدالله: **الحركة الوطنية** ، ج1، ص 529.

4 - **BLET** ; OP.Cit , p63

[5]- **أندري بريتان وآخرون** : المرجع السابق، ص .365

[6]- **سعد الله**: المرجع السابق، ص 529 .

[7]- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص858.

(**Centimes additionnels**، إنّ مراقبة السجلات ستسمح بملاحظة وجود بلديات دفعت من الضرائب 4 مرات قيمة ما أنفق ، لا غرابة إذن أن نجد الأهالي فقراء، ولا يمكنهم تحسين أوضاعهم"[1].

نوقشت مقترحات اللجنة في أيام 25-26-30 ماي 1893[2]، وقد أشارت "جريدة النقاش البرلماني " إلى ذلك منذ 1892 حيث جاء في جلسة الخميس 27 أكتوبر 1892 مايلي : "عرض السيد **جول فيري** تقريرا خاصا بعد تكليف لجنة خاصة بإيجاد طرق إدخال تعديلات لإصلاح مختلف المؤسسات في الجزائر على أن يطبع هذا التقرير ويتم توزيعه فيما بعد"[3].

تضمنت قرارات "**لجنة 18**" إلغاء مرسوم كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870، وإنهاء العمل بقانون الغابات الفرنسي (1827) المطبق في الجزائر منذ 6 جوان 1851، وكذا إنهاء العمل بقانون الأراضي الصادر في 1873 ، والذي اعتبره بعض الفرنسيين فرصة لتحايل المضارنين على سلب الأراضي، وإعادة السلطة إلى القاضي بحيث يتولى النظر في المنازعات والخصومات التي تقع بين أبناء المسلمين، إضافة إلى إدخال نظام اللاّمركزية على الجزائر بحيث يكون الحاكم العام غير متحيز لأية فئة وإعطاء الضمانات والحقوق لأبناء الجزائر بأن يختاروا من يمثلهم في المجالس[4].

وقد وافق البرلمان على ما تضمنه تقرير لجنة "**جول فيري**" في 30 ماي 1893، ولكن لم يطبق أي شيء من الإصلاحات التي دعا إليها إلى غاية أواخر القرن 19 [5]، رغم أنّ غرفة النواب اعتبرت هذا النظام عقبة تقف في وجه التسيير الجيد للمصالح العامة في الجزائر، كما تقف في طريق تحقيق الإصلاحات وذلك في 1896[6].

وستبقى الأوضاع في الجزائر على حالها، حيث سيعطي للإدارة الاستقلالية مع المحافظة على نوابها وبرلمانييها المنتخبين وكذا تقسيمها الإداري، وسيعود الحاكم مسؤول الإدارة الجزائرية على أن يتكفل بوضع سياسة إصلاحية، تضع حدا للفوضى بإصلاح نظام الضرائب، وإعادة النظر في قانون الغابات، وذلك حتى يتمكن الجزائريون (الأهالي) من زراعة الأراضي والرعي، إضافة إلى منح الأهالي حق التمثيل لأجل الدفاع عن حقوقهم وإعادة حق الانتخاب لممثلي المجالس المحلية بما فيها رئيس البلدية، مع مضاعفة عدد أعضاء

---

[1]- Revue Algérienne et Tunisienne, 5ème année, 2 trimestre, N°3 , p87

أنظر **الملحق رقم 19** حول الضرائب ومساهمة البلديات المختلطة.

[2]- **آجيرون**: المرجع السابق ، ج1، ص830 ؛ أنظر أيضا **عباد**: المرجع السابق، ص 113.

3 -Débats parlementaire; séance ,Jeudi, 27 Octobre 1892 (Mr (441334) المكتبة الوطنية – جناح السمعي البصري- علبة 23/14

4- **بوحوش**: المرجع السابق ، ص190.

5 - **LUIZART** ; OP.Cit, p 109

6- **عباد**: المرجع السابق، ص 113 ؛ **BLET** ; OP.Cit, p63 . Deschamp, OP.Cit, p207 .

المجالس العامة من المسلمين، غير أنّ الحاكم العام رغم ما أعطيت له من صلاحيات إلاّ أنّه لم يكن قادرا على فرض هذه الإصلاحات، بل إنّ الفوارق في الحقوق والتكاليف بين المستوطنين والأهالي تضاعفت[1].

حاول "**جول كمبون**" (**Jules Cambon**) أن يكون أداة فعالة لحماية مصالح فرنسا في الجزائر من خلال محاولته إظهار حسن نية الحكومة الفرنسية تجاه الجزائريين (الأهالي)، عملا بتوجيهات رئيس الحكومة **كارنو**(**Carnot**) الذي طلب منه أن يوضح للجزائريين بأنّ فرنسا تحبهم، وبذلك يتحولوا من ثوار يكلفون بالميزانية الفرنسية ملايين الفرنكات إلى منتجين ومساهمين في تخفيف عبء الضرائب على الفرنسيين[2]، وهذا ما سعى فعلا إلى تحقيقه **جول كمبون**، وظهر من خلال إنجازاته التي جعلت بعض النواب يعتبرونه أكثر حاكم عام دبلوماسية، وذلك بعد توصله إلى تحقيق الأمان مع زعماء مقاومة أولاد سيدي الشيخ، خاصة منهم قدور بن حمزة.

وكانت سلطات الاحتلال تخشى عودة الاضطرابات إلى المنطقة، ولذلك لجأت إلى استمالة أعيانها، وقد استهدفت بذلك تحقيق أمرين وهما نشر النفوذ الفرنسي بالصحراء واجتناب المواجهة المسحة إلى حين، وكذا إدماج السكان في الحضارة الفرنسية من خلال تنصيرهم. وقد عبّر **شارل دوفوكو**[3] عن هذه الأهداف بقوله: "الأمر الأول هو إقامة النظام الفرنسي والحضارة في إمبراطوريتنا بالشمال الغربي الإفريقي، والأمر الثاني هو التبشير"[4].

ولتحقيق هذه الأهداف استعمل **جول كومبون** كل الوسائل بما فيها العلماء، من خلال ما عرف بنازلة **قورارة**[5] ،والتي أطلق عليها **أبو القاسم سعد الله** تسمية **فتوى كومبون**، ومفادها أنّ الحاكم العام "**جول كومبون**" (1891 -1897) أرسل بنازلة في 1893 إلى شيوخ الإسلام **بمكة المكرمة** يستفتيهم على لسان الجزائريين (الأهالي) حول شرعية وجودهم بديار المسلمين إذا كانت السلطات لا تتدخل في شؤونهم الإسلامية، وجاء الرّد بإجماع شيوخ المذاهب، الحنفية، المالكية والشافعية على وجوب إقامة المستضعفين إذا أقاموا دينهم وشعائرهم، وكان الردّ في 22 جوان 1893 ، وقد تزامنت بذلك مع زيارة "لجنة 18"، وقد استغل "**جول كمبون**" النازلة لتحقيق أهداف توسعية وبذلك السيطرة على الجنوب بأقل الخسائر. ومنه التوصّل إلى استكمال مشاريعها الاقتصادية والعسكرية بما فيها مدّ السكة الحديدية في الجنوب[6] والتلغراف وبذلك

---

1 - **LUIZART** ; OP.Cit, p 108

2- **بوحوش**: المرجع السابق ، ص191.

3- هو Charles De Foucault ولد في 15 سبتمبر 1858 بسترسبورغ (فرنسا) شارك في عمليات قمع ثورة الشيخ بوعمامة (1881)، كان من أصحاب المارشال "ليوتي" الذي قاد الحملة على المغرب الأقصى، زار المغرب فيما بين 1883-1884 عاش في الأغواط، غرداية، ميزاب، ورقلة، المنيعة، تقرت، استقر في الهقار إلى أن قتل سنة 1916 وقد اتهمت الطريقة السنوسية بذلك، **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص410.

4- محمد أمين بلغيث: "**سياسة التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي** "، محلة المصادر، ع3 ،(م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن. 2000) ، ص134.

5- النازلة: لغة هي المصائب والشدائد، أما إصطلاحا فهي الوقائع والقضايا التي تتطلب فتوى، كتب فيها فقهاء قديما وحاضرا أمثال، ابن رشد الجد (ت 520 هـ) والبرزلي (ت 844 هـ) والونشريسي (ت 914 هـ) ، وفي فقه النوازل أنظر محمد حجي : **نظرات في النوازل الفقهية** ،الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط1، (المغرب: 1999).

6- بلغيث: **سياسة التوسع الفرنسي** ، ص 135.

محاصرة السنوسية[1] بهدف توسيع النشاط الاستعماري في إفريقيا للوصول إلى السنغال ومالي وساحل العاج، والكونغو وغينيا والسودان والمغرب الأقصى[2].

إنّ هذه النازلة (الفتوى) تدل أنّ الاحتلال كان يدرك مدى ارتباط الجزائري بتعاليمه الدينية وبرموزه ومقدساته، كما تدل على مدى تأثر الجزائري بفتاوى **علماء مكة**، وهو ما كان يعرفه الاحتلال، ومن ناحية أخرى توضح الدهاء السياسي الذي تميز به "**جول كومبون**"في هذه المرحلة التي تعتبر مرحلة حرجة بالنسبة لسلطات الاحتلال ، وكان "**جول كومبون**" أوّل من أمر بدراسة نفوذ الطرق الصوفية ومعرفة ما كان منها وطنيا (نابعا من الجزائر) وما كان منها عالميا أو مشرقيا[3].

والملاحظ أنّ هذه الفتوى في أهدافها بالنسبة للاحتلال تلتقي إلى حد بعيد مع ما جاء في "رسالة شيخ قبيلة إلى عضو في البرلمان الفرنسي" سنة 1872 ، والتي أوردها الدكتور **جمال قنان** في كتابه "نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر"، والتي من ضمن ما جاء فيها :"إنّ شعبا مسلما يجب أن يقاوم بقدر المستطاع سيطرة شعب مسيحي عليه، ولكن عندما يتأكد بكون الاستمرار في المقاومة سوف لن يسفر سوى عن الخراب والمزيد من إراقة الدماء هدرا، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يستسلم ويرضخ لسيطرة الشعب المسيحي عليه وخدمته بإخلاص، ففي هذه الحالة فخيانة الحكومة المسيحية هي ذنب مثل خيانة حكومة مسلمة...إنّ ثورة المسلمين لن تصبح واجبا إلاّ إذا كان الشعب المسيطر مسيحيا كان أو وثنيا يريد إجباره على التخلي عن دينه أو إظهار عدم احترام شعائره ففي هذه الحالة يتحتم عليه أن يختار الموت بدل الاستسلام....."[4].

رغم ما بذله **جول كومبون** من جهود منذ توليه منصب حاكم عام سنة 1891 من أجل التمكين لفرنسا، وليس فقط في الجزائر ولكن حتى خارج حدودها الجنوبية والغربية، إلاّ أنّ المستوطنين كانوا يعتبرونه العدو الأكبر لسياسة الإلحاق، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه أمام لجنة مجلس الشيوخ في جوان 1891 ، والذي أدان فيه هذا النظام بقوله "الجزائر ليست بلدا أوربيا ولكنها بلد مشرقي"[5]، وقد تعاون رؤساء البلديات في الجزائر والنواب (الكولون) في البرلمان الفرنسي على"الإطاحة بالحاكم العام **جول كومبون**، وذلك

1- السنوسية: تنتسب إلى محمد بن على بن السنوسي بن العربي الأطرش بن محمد بن عبد القادر بن أحمد شهيدة ، ويرجع في نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال إدريس الأصغر ابن الإمام إدريس الأكبر أول ملوك الأدارسة ، وهي دعوة من الدعوات الإصلاحية التي نادت إلى إحياء الدين الإسلامي ونبذ البدع ومحاربة الجمود ، أسس ابن السنوسي الحركة المنسوبة إلى جده السنوسي حوالي 1837واهتم بدراستها رجال المخابرات الفرنسية والإيطالية،**بلغيث** : تاريخ الجزائر المعاصرة، ص69.

2- **نفسه** ، ص 138: أنظر نص الفتوى في **الملحق (رقم 02)**

3- نفسه، ص 136.

4- قنان: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر**، ص 165.

5 - **عباد**: المرجع السابق، ص 113.

من خلال افتعال أزمة أمنية ، ثم اتهامه بأنه منحاز لصالح العرب[1]، وكانت مشاريعه في الغالب تجمد في وزارة الداخلية أو اللجان بتأثير من المستوطنين خاصة منهم **طومسون** و **أوجان إيتيان** [2] وغيرهم.

لقد كان **جونار** (**Jonnart**) من بين النواب الذين تحمسوا لإلغاء نظام الإلحاق، وقد طالب بإنشاء مكتب للجزائر في باريس مهمته السهر على مصلحة السياسة الفرنسية، وقد اتُهم لذلك من الكولون بأنّه من الذين يريدون الرجوع إلى سياسة "**المملكة العربية**"، وقد نظموا لذلك مظاهرة ضده وضد أعضاء اللجنة (لجنة 187) في 16 فيفري 1892[3]، ونشر العديد من المستشارين العامين تقارير بعنوان ملاحظات المجلس العام لمدينة الجزائر حول تقارير السيدين **فيري** و **جونار** واصفين إياهم بادعاء حماية الأهالي من جور المستوطنين، في حين أنّ الهدف هو عرقلتهم وانتزاع حرية التصرف منهم في العمالات والبلديات. وبذلك إحياء مشروع المملكة العربية [4]. وكان سببا في كره المستوطنين لهما، وقد وصف **جول فيري** بكل الأوصاف المذمومة، مثل "**فيري الدمار**" (**Ferry massacre**) و"فيري المجاعة" (**Ferry famine**)، و"**مدلل البرلمان**" (**Le gâteau du sénat**) وبالرجل الخرف في مجلس الشيوخ، وغيرها من الصفات[5] .

وكانت بذلك كل الصرخات الليبرالية بلا جدوى، فقد ربح الكولون ونوابهم المعركة لما يملكونه من ضغط في الجلس الوطني وفي الدوائر المالية،خاصة بعد وفاة **جول فيري** في 17 مارس 1893، حيث تعطل برنامج وأعمال اللجنة البرلمانية[6]،وأول تقرير نوقش بعد وفاته تولي رئاسة البرلمان **canstons** هو تقريرجول **غيشار** (**Jules guichard**). المتعلق بالنظام الغابي، طالب فيه ضرورة إصدار قانون خاص بالغابات الجزائرية بحكم عدم صلاحية قانون الغابات الفرنسي (1827) في الجزائر لاختلاف طابعها الزراعي والرعوي عن فرنسا[7].

وقد حاول **Louis Tirman** الذي أصبح سيناتورا سحب تقرير "**جول فيري**"من مجلس الشيوخ، إلا أنّ النائبين **فرانك شوفو** (**Franck Cheveau**) و **إيميل كومب** (**Emile Combes**) تمكنا من تقديم التقرير في ظل معارضة شديدة من نواب الكولون، الذين كانوا يتخوفون خاصة من إعادة السلطات للحاكم العام، بما فيهم "**هامل**" (**Hamel**) الذي كان منذ 1849 مؤيدا لفكرة إلغاء منصب الحاكم العام وتأسيس وزارة خاصة بالجزائر والمستعمرات[8]، والتي كان **نابليون الثالث** قد أسسها خلال فترة الحكم العسكري تحت ضغط الكولون ووضع على رأسها الأمير **جيروم نابليون** كما سبق ذكره .

1- **بوحوش**: المرجع السابق، ص 192.

2- آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص85.

3- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج 1، ص 530 ؛ أنظر أيضا **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1، ص 892.

4- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 830.

5 - **LUIZART** ; OP.Cit, p 103

6- **مياسي**: الاستيطان الفرنسي، ص 124؛ أنظر أيضا **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 830.

7 -**B.O.G : 06 janvier .1882. pp36.37.**

8- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، ص 830

رغم دوافع اللجنة الواضحة في معرفة الحقائق إلا أنّها كانت تفتقر إلى الصلاحيات، وكانت تخضع إلى ضغوطات كثيرة، كما أنّ موت **جول فيري** قد حرمها من حماسه وخبرته، حيث تميعت أعمالها داخل مناقشات ومناورات مجلس الشيوخ. وقد مالت بذلك الكفة لصالح الكولون من جديد[1] حيث أنهم ابتداء من 23 أوت 1898 تحصلوا على حق زيادة عدد المنتخبين في المجلس الأعلى للحكومة العامة.

صار المجلس الأعلى منذ 1898 بيد المستوطنين، وأصبحوا يرسلون ممثليهم إلى مجلس الشيوخ وإلى غرفة النواب دون غيرهم "الأهالي" كما سيطروا على المندوبيات المالية[2]. ومن خلال هذه المندوبيات تكرس مبدأ النائب "**صباتييه**" (**Sabatier**) الذي كان من دعاة التقسيم العرقي في الجزائر، وذلك من خلال تكوين فرعين في المندوبية المالية فرع عربي وآخر بربري، مع العمل على فرنسة **الزواوة** وإعدادهم للاندماج في الفرنسيين[3]. كما تقرر منح الحاكم العام كل السلطات الخاصة بالمسائل العسكرية والمدنية باستثناء العدل والتربية[4]، وقد تكونت في 28 جوان 1898 لجنة خاصة للتحقيق في قضية بيع الأراضي للجزائريين (الأهالي)، استغرقت سنتين، وقد اعتمدت على استجوابات وجهت لكل الفئات، رؤساء بلديات، إداريين، قضاة، وكانت كل الإجابات في غير صالح الأهالي ولا تحقق انشغالاتهم[5]. وفي الأخير تم اقتراح إعادة النظر في الضرائب العربية، وفتح وظائف لتشغيل المسلمين البؤساء عند الكولون[6].

تمت مناقشة قضايا الجزائر من جديد في ما بين ماي و جوان 1899، غير أن سقوط حكومة (**Duppy**) ومرض الحاكم العام (**La ferrière**) [7]حال دون توصل النقاش إلى نتيجة، وقد عُرقلت لجنة التحقيق الكبيرة التي كان من مزمع إرسالها إلى الجزائر، والمتكونة من 22 عضو والتي طالب بها كل من **ألبين روزي** (**Albin Rozet**) و"**مارشال**" (**Marchal**)، وقد اجتمعت هذه اللجنة المسماة "**لجنة الإصلاح القضائي والتشريع المدني**" و أوكلت لها دراسة حوالي 12 مقترح قانوني خاص بالجزائر وبادرت إلى تعيين لجنة فرعية من خمسة أعضاء، كلفت بالانتقال إلى الجزائر للتحقيق في عين المكان، وقد آل هذا التحقيق إلى الفشل بعد أن جمعت - طيلة شهر كامل - 200 شهادة فردية وجماعية وكان من بين ما تضمنته إلغاء مرسوم **كريميو**، وإلغاء تسجيل اليهود في القوائم الانتخابية، وإبطال قانون 1889 المتعلق بتجنيس الأجانب، وتعزيز الأمن، إضافة إلى توسيع الاستيطان الرسمي وإصلاح التعليم[8].

1- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج 1، ص 528.

2- **عباد**: المرجع السابق، ص 114.

3- سعدالله: **الحركة الوطنية**، ج 1، ص 528.

4- نفسه،ج 2، ص28 .

5 - Mostepha **LACHERAF**, L'Algérie Nation et société, Ed Casba ,Alger 2006, p 15

6 -Ibid ,p17

7- أصيب الحاكم العام "لافيريير" (**Laferrière**) بالمرض منذ جوان 1899، وغادر منصبه في سبتمبر 1900 ومات في جويلية 1901 وكان هذا الحاكم العام من بين الذين قدموا تنازلات للمستوطنين ووعدهم بعدم تدخل باريس في شؤون الجزائر.

أنظر **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 525.

1- آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 627

يبدو من خلال هذه المطالب أنّ اللجنة ركّزت على الكولون دون الجزائريين (الأهالي) وهذا يدل على ضغط الكولون خاصة الفرنسيين، كما يظهر من هذه المطالب أنّ الحكومة بقيت دائما تتخوّف من تزايد نفوذ المستوطنين خاصة غير الفرنسيين ، إضافة إلى خطر اليهود الذي برز بوضوح سنة 1898 فيما عرف بأزمة مناهضة النفوذ اليهودي[1].

وضعت الحكومة الفرنسية في 22 ماي 1900 مشروع إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر[2]، وفي 19 ديسمبر لنفس السنة كان الاعتراف باستقلالية الميزانية[3]، وكان هذا دليلا آخر على انتصار الكولون وفرض أنفسهم في وجه كل إصلاح أو تغيير وهذا ما عبّر عنه مقرر الميزانية "**شايلي**" (**Chailley**) سنة 1908 بقوله : "هل ترى قمنا بكل ما ينبغي أن نبذله من جهد من أجل إرضاء الأهالي؟ "لنعترف بأن حكومتنا تستحق الانتقادات الموجهة لها نظرا للنقائص التي تشين تسيير أمورها"، وأشار أيضا بقوله :"سوف يظل السكان المسلمون الجزائريون مصدرا للحيرة والتخوف طالما ظلت العلاقات التي تجمعنا بهم مؤسسة على القوة وحدها"[4]

صار الفكر الاستيطاني منذ سنة 1900 يمثل الطرح الذي يصنع يوميات الأحداث، ففي 25 مارس 1902 تقدم الكولون باحتجاجاتهم لدى البرلمان وخاصة منهم الغلاة أمثال **Thomson**، ضد ما أسموه بـ"**المستوطنة العسكرية**"، وفي 24 ماي 1902 تقرّر توسيع مجال الاستيطان نحو الجنوب وتكوين ما اصطلح عليه بـ"**الجزائر الصحراوية**" ، على أن تكون نقطة انطلاق في أعماق الصحراء ولاحتلال المغرب[5].

ظل التحقيق الذي أنجزته اللجنة الميشيخية يحرك نشاط البرلمان على الدوام فيما يتعلق بالشأن الجزائري، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1893 إلى 1896، وكانت المسائل "**الجزائرية**" تثير نقاشات حادة بين النواب في ظل تضارب المصالح. هذا النقاش الذي كانت تنقله الصحف لتجمع حوله اهتمام الرأي العام، غير أنّ هذا الحماس سرعان ما أخذ في التراجع، خاصة بعد ظهور مشاريع استعمارية جديدة تسيل لعاب المغامرين والسياسيين وأصحاب المصالح.

ورغم استمرار الجزائري في تقديمه للعرائض والشكاوي طيلة الفترة الممتدة بين نهاية ق 19وبداية ق20، على أمل أن تلقى آذانا صاغية، إلاّ أنّ السكوت على هذا الواقع بقي متواصلا، والكثير من التقارير لم تكن تصل إلى الجهات المعنية، وكل التجاوزات التي كانت تتم من قبل الإدارة لا تجد رادعا، فمن 1880 إلى 1914 لم تتم محاكمة سوى 19 موظفا بتهمة استغلال السلطة[6].

---

[1] **نفسه**، ص 624؛ أنظر أيضا - Hebey Pierre, **Alger 1898 la grande vague antijuive** , Paris, Ed, Nil, 1996. . Op.cit, pp67, 68

2- **عباد**: المرجع السابق، ص114

3- **آجيرون**: نفس المرجع ، ج2، ص 624

4- نفسه، ص 656.

5- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص 633

6 -**GUIGNARD**; OP.Cit, p3 .

والملاحظ، أنّ وزراء الشؤون الداخلية الفرنسيين الذين تعاقبوا تباعا تغاضوا عن فشل مختلف المشاريع المتعلقة بإصلاح شؤون الجزائر، بما فيها نظام الضرائب العربية، وإصلاح قانون الغابات، وظروف عمل الأعوان الرسميين، وشروط أداء القضاء الإسلامي، بل وربما ساعدوا على إفشالها عن قصد[1] ، في وقت كان بوسع البرلمان أن يستعمل سلطاته لتكون قراراته أكثر فاعلية مثلما كانت القرارات والمراسيم التي تخدم المستوطنين. ولكن يبدو أنّ البرلمان في حدّ ذاته لم يكن مقتنعا بهذه الإصلاحات التي يمكن اعتبارها بمثابة ذر للتراب في الأعين، وبعبارة أخف هي بمثابة المسكن الآني الذي سرعان ما سيزول مفعوله لتعود الأمور إلى سابق عهدها.

وهكذا فإنّ كل محاولة قام بها البرلمان من خلال هذه اللجان كان الهدف منها في الغالب إرضاء المستوطنين والحفاظ على مصالحهم، والدفاع عن مصالح فرنسا من خلال إيجاد السبل الكفيلة للحفاظ على المستعمرة، أما الجزائريون فكانوا على ما يبدو ورقة للضغط والمساومة داخل البرلمان وغرفة الشيوخ بين النواب. وعليه فقد كانت الأهداف التي رسمها البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي هي دائما حلّ مشاكل فرنسا من خلال إدراج ما اصطلح عليه "**قضايا الجزائر**"، في حين أنّ الجزائري لم يكن يعرف حتى ما يدور بداخل هذه الغرف ولا يشهد أي تغير في واقعه اليومي.

يبقى الإشارة إلى أنّه لا بد من الوقوف عند فشل كل هذه اللجان في تحقيق - ولو النزر القليل- من الحقوق للجزائريين، وحتى ذلك هو في خدمة المصلحة فرنسية، بما فيها إصدار قانون الغابات الخاص بالجزائر سنة 1903، وقانون انتخاب ممثلي المجالس العامة 1918، ثم قانون إلغاء الضرائب العربية 1919. ولا شك طبعا أنّ هذه اللجان وهذه النقاشات دليل صارخ على ما كان يعانيه الجزائري (الأهالي) من قهر وعدوان واعتداء سافر على حقوق الإنسان من دولة تفتخر بأنها واضعة لمبادئ حقوق الإنسان منذ القرن الثامن عشر، وقد ظهر هذا من خلال الواقع الجزائري الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فقد أجمع الباحثون والكتاب على أنّه واقع مزري أثبتته تقارير وإحصاءات إدارة الاحتلال.

1- **آجيرون**: نفس المرجع ، ج1، ص 861.

الباب الأول

الواقع الاجتماعي للجزائريين (الأهالي)

الفصل الأول: الواقع السكاني وتعامل الاحتلال مع الجزائريين

الفصل الثاني:علاقة المستَمَر بالمستعمِر" صفتها وتداعياتها "

الفصل الثالث:الواقع التعليمي والصحي والمعيشي للجزائريين.

الفصل الرابع: مسائل" الغابات والهجرة والتجنيد الإجباري.

الفصل الأول

الواقع السكاني وتعامل الاحتلال مع الجزائريين

1- الواقع السكاني العام بالجزائر

2- تعامل إدارة الإحتلال مع الجزائري المسلم

3- إجراءات العقاب والسجون

4- التضييق المالي والغرامات

5- فرض الضرائب

1- الواقع السكاني العام في الجزائر:

تذهب الروايات الفرنسية التي جاءت على لسان العديد من قادتها العسكريين والمفكرين بشأن واقع الجزائريين غلى القول بأنّ هذا الواقع شهد تطورا نحو الإيجاب، وهذا ما نلمسه من تصريح "لوروي دو بوليو" :"يعود الأمن البالغ الذي تتمتع به تونس حاليا إلى عدم إحساس الأهالي بإلحاق الضرر بعاداتهم وحقوقهم، ويتميّز نظام الحماية بمرونة أكبر وحظي بقبول الجميع"[1]. إنّه إذا أمعنا النظر في هذه المقولة سنلاحظ بأنّ الاستعمار يعترف ضمنيا باعتماده وسيلة من أهم الوسائل المعتمد اتجاه المستعمرات وهي إلحاق الضرر بعادات وحقوق بعضها، وأكثر مستعمرة فرنسية تعرضت لذلك كانت الجزائر. فقد لجأ الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال في إطار تثبيت سياسة الاسستيطان إلى توزيع الأراضي الخصبة على المستوطنين وتطبيق قانون الغابات، فكانت مثل هذه الإجراءات من عوامل التصدع الاجتماعي في الجزائر، وكانت نتائجه وخيمة على المجتمع الجزائري[2].

وكان تفكيك التوازن التقليدي سريعا ولم يعوض بتوازن آخر خاصة بعد إلغاء الإدارة الاستعمارية البلديات المختلطة سنة 1911[3]، وكنتيجة للصدمة التي أحدثها الاستعمار تلاشت الكثير من المؤسسات الاجتماعية وكذا الألقاب الأرستقراطية مثل القاضي (**cadis**) و التاجر، ولم تعد إلى الظهور إلا ابتداء من سنة 1900[4]، فقد أصبح قاضي السلام الفرنسي قاضيا للقانون العام في المسائل الإسلامية، وتحولت محكمة القاضي إلى محكمة استثنائية تنحصر مهامها في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث. مع العلم أن المتنازعين إذا كانوا زواوة من أية منطقة من بلاد زواوة فقاضي السلام الفرنسي هو المؤهل للفصل في نزاعهم[5]. ويدخل هذا الإجراء دائما في إطار التمييز الذي اراد الاستعمار تكريسه بين ساكنة الجزائر. كان القضاء كما هو واضح من بين أهم المؤسسات التي وجه الاستعمار له ضرباته مستهدفا بذلك المقومات الشخصية للمجتمع.

عمد الاستعمار الفرنسي ولنفس الأهداف إلى فرنسة المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة والتاريخ[6]، وبهذا فالواضح أنّ الاستعمار الفرنسي لم تكن له أهداف إنسانية أو حضارية – عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال **شارل روبير أجيرون**، الذي أورد مايلي :" الواجب الاساسي لفرنسا الاستعمارية هو

---

[1]- سعيد علمي: **الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، تر نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر 2013، ص 237.

[2]- سعيد بن عبدالله: **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص176.

[3]- نفسه، ص 179.

[4]- Ageron. Histoire de l'Algerie comtemporaine,p

[5]- سعيد بن عبدالله: المرجع السابق، ص213.

[6]- وهذا ما سعى إلى تحقيقه الكيان الصهيوني اليوم – كمثال- فلسطين والمناطق المحتلة راجع ، رحيم محياوي: **الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهينية في فلسطين**، منشورات جامعة برج باجي المختار، عنابة، الجزائر 2006، ص 14.

التمدين (civilisation) وهذا يعني التطوير المادي لظروف المسلمين والتحضر وتطوير المستوى التعليمي العام، وتطوير العقيدة الإسلامية لتصبح فلسفة تسامح"[1].

وما يثير الانتباه في هذه المقولة العبارة الأخيرة التي يبدو من خلالها أنّ أجيرون يريد الترويج لفكرة عنصرية من خلال تعبيره على أنّ العقيدة الإسلامية فلسفة لا تنشر التسامح، وفي رأيه كان واجب فرنسا تطوير هذه العقيدة لترق إلى مستوى فلسلفه التسامح - على حد تعبيره- ويبدو أنّ **أجيرون** نسي أو تناسى ما ارتكبته الكنيسة في أوربا والعالم الجديد ثمّ في الجزائر، والغريب أنّ الكاتب كثيرا ما انتقد سياسة **الكاردينال لافيجري** في تعامله مع مجاعات الجزائر خلال القرن التاسع عشر[2].

لقد أدى المساس بالبنية الاجتماعية للجزائر إلى تحول في طريقة عيشه خاصة بعد تراجع الزراعة التقليدية (الحبوب) واستبدالها بالزراعة الحديثة (الكروم والتبغ)، وهذا بعد دخول الجزائر سوق المنافسة الخارجية، وقد ظهر بذلك تحول في طبيعة العلاقة بين ساكنة المدينة وساكنة الريف[3]، وتمّ بذلك القضاء على وسائل العيش التقليدية، وظهرت الفوارق الاجتماعية وتلاشت الكثير من العادات التي تكرس العلاقات العائلية[4]، وأصبحت البرجوازية التقليدية (الحضرية) التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وباسلوب حياتها الراقي وعدائها للثقافة الفرنسية فئة اجتماعية هامشية عوضتها فئة جديدة تتكون من رجال أعمال ومصدرين لمنتوجات زراعية، وسماسرة وتجار غلال وتبغ بالجملة إضافة إلى المثقفين (اساتذة، معلمون، قضاة شرعيون، محامون، مترجمون)، وكانت هذه الفئة بمثابة فئة شبه برجوازية[5].

بدأ انهيار العائلات الكبرى في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870 وقد تسارع هذا الانهيار بشكل ملحوظ بعد 1870، حين أصبحت متهمة ومحرومة من الحكم، وغير قادرة على النهوض مرة أخرى. ولم يبق من هذه الطبقة سوى بعض عائلات المرابطين وبعض الرموز في الجنوب[6]. وقد حاولت هذه العائلات ولمدة طويلة إنقاذ مكانتها غير أنها كانت تعاني من كراهية المستوطنين، واكتفى البعض منها بالحصول على وظائف حكومية[7]، وشكل هؤلاء فئة عرفت بأعوان الإدارة الذين قال فيهم الدكتور **ابو القاسم سعدالله** أنّ الإدارة كانت تستخدمهم لقضاء مصالحها ثمّ تلفظهم كما تلفظ النواة.، ووجدت هذه الطبقة نفسها طيلة فترة

---

[1]-Charles - Robert Ageron : **les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919** , T1 , Ed , boucherie , Paris , 2005 , p 421

[2]- أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص718 وما بعدها.

[3] -Gilbert Meinier **: l ,Algerie revelée – la guerre de 1914- 1918- et le premier quart du xxém siécle** , Ed El maarifa, Alger, 2010, p 162 .

[4] -Benjamin Stora **: Histoire de l'Algerie coloniale 1830- 1954** , Ed Enal- Rahma, Alger, 1996, p55.

[5]- الطاهر بن خرف الله : **التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830- 1962**، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع2، س2، 1995، ص 159.

[6]- Ageron. Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 55

[7]- Ageron : les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919 , T 1 , p390.

التواجد الاستعماري منبوذة من جهتين، من جهة الأوربيين الذين لا يميزونها عن باقي الأهالي مهما قدمت من خدمات ويستغلونها، ومن جهة الجزائريين الذين اعتبروها خائنة موالية للاحتلال الكافر.

كان من بين هذه العائلات - حسبما يذكره **ميني**يه (**Meynier**)- عائلة **سي هني** (**Si Henni**) **وعائلة بوطيبة** (**Boutaiba**) من الظهرة، **وعائلة بن كريتلي** (**Ben Khritly**)من مستغانم، **وعائلة بن لطرش**(**Ben latrouche**) من **Clinchant**[1]، وبرجوازيو قسنطينة ومنهم عائلات **بن الموفق وبن الشيخ، والفقون وبن شيكو وبن قانة من الزيبان وبوضياف من المسيلة وبن الشريف** من الجلفة **ولخضر** من الاربعاء، **وبن دميريد وبن خلفات** من تلمسان. وقد استغلت هذه العائلات نفوذها كأعوان لفرنسا وألقابها كمرابطين وثرواتهم لأجل توسيع ممتلكاتها[2]، كما استفاد هؤلاء من الأراضي مثلما استفاد منها المستوطنون، مستغلين نفوذهم لانتزاع ممتلكات ، مع العلم أنّ الفلاح الجزائري المسلم كان يفضل بيع أرضه بأبخس الأثمان الجزائريين، بدل بيعها بأسعار مرتفعة للمستوطنين، وقد استفادت واغتنت بعض الأسر في الجنوب مثل عائلة بن **شنوف** وبن **قانة** مقابل تعاونها مع سلطات الاحتلال[3]. في حين صمد أثرياء تلمسان في وجه استيلاء المستوطنين على أراضيهم[4].

كان عدد من الجزائريين – حسب أجيرون- يحبون ويطلبون الوظائف في الحكومة لأنها كانت توفر لهم الوساطة لدى الشخصيات النافذة والمسؤولين، وكان هؤلاء الأخيرين يستغلون ذلك[5]، وقد تكون الوظيفة التي يحظى بها الجزائري المسلم لدى إدارة الاحتلال عابرة لا يمكث فيها إلا قليلا، فمثلا **سي محمد بن سيام** خوجة مليانة في 1875 - والذي كان سنه مابين 25-30 سنة- أصبح مستشارا عاما (Conseiller Gènèral) ثمّ نائبا في اللجنة المالية ثمّ رئيسا للمجموعة العربية[6]، فالملاحظ أنّ المناصب التي أشرف عليها هذا الأخير تُظهر التراجع في المراتب لهذه الشخصية من فترة لأخرى مما يفسّر قصر مدّة التولي للمنصب، وفي الغالب كان ذلك تحت ضغط المستوطنين.

ومع أنّ الوظائف الإدارية كانت بالنسبة للبعض وسيلة للاحتماء والوقاية، فإنّها كانت بالنسبة للبعض الآخر تجلب الإهانة، فمثلا **ابن السي عزيز** - **حفيد الشيخ الحداد**- صار خوجة في البلدية المختلطة بالأوراس بعيدا عن مسقط رأسه، لأن وجوده في بلاده بزواوة لم يكن مرغوبا فيه، رغم أنّ أراضيه صودرت مثلما

[1] - تأسست كلانشون سنة 1894 بالقرب من مستغانم التابعة لعمالة وهران آنذاك، وقد سميت نسبة للجنرال جوستان كلانشون" 1820-1881 جنرال الجيش اللإفريقي وهي مدينة غليزان حاليا.

[2] - Gilbert Meynier : l ,Algerie revelée, p137

[3] - Ibid , **p137**

[4] -Ibid , **p137**

[5] - Ageron : les Algeriens musulmans et la France . p391

[6] **-ibid, p391**

صودرت الكثير من الاراضي بعد مقاومة المقراني[1]، ومثل هكذا معاملات كان يعاني منها الجزائري المسلم كثيرا، وقد قدمت **بيار ماري** (Piere Marie) شرحا في حوليات القضاء (**Annales Juridiques**) سنة 1955 تقول فيه:" إنّ التشريع السياسي الذي طبق على الأهالي لم ينظر إليهم على أساس أنهم مسلمون، ولكن على أنهم أهالي (**Indigénes**)"[2]. وقد يُفهم من ذلك أنّ إدراة الاحتلال لم يكن يهمها الدّين بقدر ما كان يهمها إهانة الإنسان كإنسان، حيث أرادت إذلاله وقهره من أجل تسهيل عملية استغلاله والاستيلاء على ممتلكاته، فكانت بذلك الحرب النفسية إحدى أهم الوسائل التي اعتمدتها، إلى جانب التقتيل والتجويع والتجهيل، ولكن الصواب أنّ إدارة الاحتلال كانت تركز على محاربة الدّين باعتباره أحد أهم مقومات المجتمع، والسياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال ركّزت على ضرب الأحوال الشخصية ومحاربة هذه المقومات، وهو ما تؤكده عبارة **الان مسعودي**(**Alain Messaoudi**) و **دومينيك أفون**(**Dominique Avon**) في كتاب (De L'Atlas à L'Orient Musulman) الذي جاء فيه:" إنّه من الخيانة للرسالة الحضارية الفرنسية ومن الجهل السياسي ترك الشعوب في التخلف والجهل والخرافة في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر حركة إصلاح تهب من المشرق.."[3].

وتعتبر المرحلة الممتدة من 1870 إلى 1890 الركيزة التي تأسست عليها المستعمرة في الريف، ففي هذه المرحلة وقع تحولان أساسيان (التفقير الجماعي والقضاء على الأرستوقراطية نهائيا)[4]، والمعلوم طبعا أنّ الريف الجزائري إستعصى على الاحتلال بسبب استمرار المقاومة، هذه المقاومة التي كان وراءها في الغالب رجال الطرق الصوفية، وهذا ما أكده الفرنسيون أنفسهم أمثال **أجيرون** الذي اعتبر أنّ كل مقاومة أوعصيان – على حد قوله – يظهر في الجزائر، كان ينسب للطرق الصوفية، مستشهدا في ذلك بمقولة **هانوتو** المتخصص في الدراسات الاجتماعية للجزائر- وبالأخص منطقة زواوة- الذي قال:" لم يعد مسموحا لنا أن نخطئ في طبيعة التقدم الذي أحرزته الطريقة **الرحمانية** في منطقة زواوة، وكان من أسباب هذا التقدم انتعاش الشعور بالتحرر من السيطرة الأجنبية"[5] ، وهو يقصد بذلك الجهاد.

فبعض الطرق الصوفية وبالنظر لأهميتها العددية ولموقعها الجغرافي **كالرحمانية** كانت تظهر بمظهر جمعيات قوية واتحادات سياسية مثل **السنوسية**[6] **والتيجانية**[1]، وكانت بعض الطرق تظهر أكثر زهدا مثل

---

[1] - Ageron : les Algeriens musulmans et la France , **p391**

[2] - سعيد بن عبدالله: المرجع السابق، ص 165.

[3] - Dominique Avon et Alain Messaoudi: De l'Atlas à l'Orient musulman, Ed Karthala,Paris, 2011,p 132

[4] -Ageron : les Algeriens musulmans et la France, p 376 .

[5] - أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولوكنيالية**، تر وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص 94.

[6] - السنوسية: تنتسب إلى محمد بن على بن السنوسي بن العربي الأطرش بن محمد بن عبد القادر بن أحمد شهيدة ، ويرجع في نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال إدريس الأصغر ابن الإمام إدريس الأكبر أول ملوك الأدارسة ، وهي دعوة من الدعوات الإصلاحية التي

العيساوية والدرقاوية[2] . وقد تعاملت إدراة الاحتلال مع الطرق الصوفية معاملة خاصة، حيث حاربت التي كانت تدعو إلى المقاومة وتقودها كالرحمانية، في حين عملت على احتواء الطرق التي كانت حليفة لها، وساندتها في مشاريعها، مع العلم أنّ الجزائريين بقوا دوما ذوي حساسية ضد كل ما يمس بالإسلام[3].

استهدف الاحتلال ضرب المقدسات، كما كان يرمي من وراء ذلك القضاء على الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري، ففي مدينة الجزائر سنة 1830 كانت تتواجد 166 عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا جامعا و109 مسجد صغيرا إضافة إلى الزوايا، وكل هذه المؤسسات كانت تبرز أهمية هذه الأملاك واثرها على الصعيد الاجتماعي، وبعد شهرين من معاهدة جويلية 1830 استولت إدارة الاحتلال على أملاك الأوقاف، وفي 01 مارس 1833 صدر قرار يأمر الملاكين والحائزين والمجموعات الدينية بتسليم سندات الملكية إلى إدراة الأملاك العقارية في آجالا محددة، وخص الإجراء الأول مباشرة مصدر تمويل ذا الصبغة الدينية والثقافية والاجتماعية[4].

وقد كتب **دو توكفيل** في احد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر:" لقد استولينا في كل مكان على الأموال – أموال المؤسسات الخيرية – التي غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام، وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلاقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا

نادت إلى إحياء الدين الإسلامي ونبذ البدع ومحاربة الجمود ، أسس ابن السنوسي الحركة المنسوبة إلى جده السنوسي حوالي 1837واهتم بدراستها رجال المخابرات الفرنسية والإيطالية راجع بلغيث : **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 69.

[1]- نسبة إلى مؤسسها الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن سيدي محمد بن المختار بن أحمد بن محمد بن سالم التيجاني، ولد بعين ماضي وتوفي في 1230ه الموافق 1815م، راجع أحمد بوكاري: **الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب 1204-1330/1790-1912 التجانية الشاذلية والمختارية القادرية**، المملكة المغربية، ط1،(منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006)، ص ص 10-11 وقد اختلف المؤرخون والمتخصوصون في المجال الصوفي حول هذه الطريقة من جوانب عدّة سواء الجانب السياسي أو الجانب التاريخي أو الجانب العقدي، ومثال ذلك أن الأستاذ محمد الأمين بلغيث في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر يذكر طبيعة العلاقة بين هذه الطريقة والأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة المتميزرة بالخصومة الشديدة، وقد فصل في مسألة البدعة التي ارتبطت بها في رسالة محمد بوكاري، الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، وقد أنجزت عدّة رسائل جامعية في هذا الاتجاه.

[2]- الطريقة الدرقاوية طريقة صوفية منحدرة من الشاذلية و مؤسسها الأول هو الشريف ادريس المدعو علي بن عبدالرحمن الجمل وهو ابو الحسن الفاسي الذي درس بتونس واسس زاوية بفاس وكان من تلامذته العربي الدرقاوي(1150- 1239ه /1737-1823م) الذي اسس الطريقة لكن الطريقة تنسب الى احد اسلافه محمد بن يوسف الدرقاوي ، تأسست الطريقة في قبيلة بني زروال المراكشيين وانتشرت في بلاد المغرب والجزائر وغيرهما تروم الحقيقة والشريعة مسلكا. راجع مقال مختار بونقاب: الطريقة الدرقاوية بالجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع11و12، مارس 2016 ص 371-390. راجع ايضا أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 93.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية 1900- 1954' الطريق الإصلاحي والطريق الثوري"، تر عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 46.

[4]- نفسه، ص 126.

جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[1].

بقيت الوصاية الفرنسية والتضييق على المسلمين ومحاربة عقيدتهم في أخص خصوصيتها، بحيث عندما طبق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في 09 ديسمبر 1905 في فرنسا لم يطبق على الإسلام في الجزائر، ونفس الشيئ بالنسبة لمرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي نصّ على فصل الكنيسة عن الدولة، حيث لم يطبق على المساجد، بل وحولت المساجد إلى أملاك تابعة للدولة وأئمتها إلى مستخدمين في الإدارة[2]، وكانت هذه الإدارة تتدخل حتى في الخطب التي تلقى في المساجد أيام الجمعة وفي المواسم الدينية، بحيث كانت تفرض على الإمام الموضوع وملي عليه العناصر التي تلقى في الخطبة (الجمعة والعيدين)[3].

إنّ التضييق الذي مورس على المساجد والزوايا قد يكون سببا من أسباب عزوف بعض المرابطين عن أداء واجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يدخل فيه نكران السياسة الفرنسية الممارسة في حق مقدساتهم، وقد وصف الدكتور **أبو القاسم سعدالله** دور زعماء الجمعيات الدينية قائلا:" بدل أن يتولى زعماء الجمعيات الدينية الأخيرون القيادة الوطنية والسياسية [...]انغمسوا في المرابطية تاركين للفرنسيين يدا حرة في الجزائر، مساعدين لهم[...] عن وعي أو عن غير وعي بتسلطهم الخرافي على عقلية الفلاحين[4]. فهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دفعت الجزائريين إلى الهجرة من الريف نحو المدينة، ففي سنة 1876 كان عددهم في المدن يقارب 82976 بزيادة قدّرت بـ 10 آلاف شخص، وارتفع العدد سنة 1936 إلى 959444، وبعدما كانت نسبة الحضر تساوي 28% سنة 1876 ارتفعت هذه النسبة إلى 44.6 % سنة 1936[5].

ومعلوم أنّ الهجرة من الريف إلى المدينة ليست بالظاهرة الجديدة بالنسبة للجزائريين، فقد كانت منذ البدايات الأولى للاحتلال وسيلة عبروا من خلالها عن رفضهم لهذا الوجود. غير أنّ هذه الظاهرة – الهجرة – بلغت ذروتها خلال مطلع القرن الـ20 بسبب قانون التجنيد الإجباري، والهجرة كما هو معلوم -أيضا- لم تقتصر على الهجرة الداخلية، وإنما كانت كذلك نحو الخارج بأعداد هائلة ملفتة للأنظار، وكانت أولى مواطن الهجرة نحو الخارج المغرب الأقصى وتونس وسوريا وتركيا، وهي المناطق التي بقي فيها الجزائري على صلة بإخوانه، فقد حافظ أهل تلمسان مثلا على العلاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس وسوريا. ومما يُظهر تفاقم أسلوب الهجرة المطالبة بفتح أبواب الهجرة من قبل الجزائريين، ففي 19 من ديسمبر 1908 تظاهر أمام نيابة عمالة وهران 2000 متظاهر تمّ تسجيل 321 طلبا لجوازات السفر. وقد

[1]- إبراهيم لونيسي:" أوضاع التعليم في الجزائر ½ القرن 19 من خلال جريدة المبشر" مجلة الصراع،ع19 (السداسي الأول الجزائر، 2009)،ص16.

[2]- عثمان سعدي: الجزائر يف التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص666.

[3]- سعدالله أبو القاسم: الحركة الوطنية ، ج2، ص64.

[4]- نفس المرجع والصفحة.

[5]- Stora : **op.cit** , p54.

تفاقم الوضع بعد صدور مرسوم 28 فيفري 1911 حيث ظهرت الهجرة السرية، إذ كان يسجل في اليوم الواحد 130 مهاجرا[1].

يصف أجيرون الواقع السكاني من حيث التركز بأنّ أغلبية الجزائريين كانوا يقطنون الريف، ففي 1886 كان ساكنة المدن 6,9% وارتفع هذه النسبة إلى حدود 7,6% سنة 1906، لترتفع إلى 10,8% سنة 1931، وكان هؤلاء السكان يتجمعون حول المراكز الاستيطانية حيث توفر الشغل، وقد ارتفعت النسبة بعد الحرب العالمية الأولى – وهي فترة بداية الاحتكاك بين الأوربيين والمسلمين وارتباط العلاقة بين المجتمعين – حيث كان ذلك بالنسبة للمسلمين بداية الانفتاح والتطلع نحو العالم المتقدم[2].

ولكن، لا شك أنّ الجزائري الذي مورست في حقه سياسة التفقير والتجهيل لم يكن ممكنا له التطلع إلى العالم المتقدم خاصة وأنّه - طيلة القرن 19 - كان لا يفكر سوى في البقاء حيا، ويسعى للبحث على لقمة العيش، وكنتيجة لمشاركته في الحرب العالمية الأولى فإنّه احتك بجنود آخرين واطلع ولو نسبيا على ما وصلت إليه الشعوب، وأهم شيئ تأثّره بمساعيها للحصول على الحقوق بما فيها حق العيش الكريم، وحق التحرر من سيطرة الاستعمار.

وقد بلغ الأمر ببعض الجزائريين إلى حد التفكير في عودة الخلافة، واعتقدوا بأنّ تركيا قادرة على إيجاد الرجل المنقذ، وبقي هكذا دائما في انتظار الرجل المجدد المنقذ الذي سيحرر البلاد من شرّ الكافر[3]. إنّ هذا الشعور وهذه الأماني نابعة من الإحساس باليأس والقهر، وقلة الحيلة التي دفعت بهم إلى تعليق الآمال في الرجل المنقذ. فالجزائري المسلم فقد كل شيئ وصار يتشبث بأي بصيص أمل قد يعيد له ما استلب منه، وخاصة الأراضي التي انتزعت منه بالقوة.

إنّ تطبيق القوانين الفرنسية على الأراضي تأتي مرفقة ببرامج لتشتيت القبائل، وهذه القبائل تتكون من مزيج عائلي –ينحدرون من جد واحد – على عكس القبائل المتكونة من جذور مختلفة ومتنوعة(fraction d'origine et de statut social differents)، وهي التي تجتمع في نسيج اجتماعي تفرضه الروابط مع المجموعة المهيمنة[4].

[1]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية، ص 51.

[2] - Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 60

[3] - Stora : **op.cit** , p13

[4] - ibid , p27

استمرت إدارة الاحتلال في تطبيق سياسة نزع الملكية، وقد وضّح قانون **وارنييه** (**warnier**)[1] 1873 عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين، وأعطى ذلك انطباعا بأنّ تغييرا في السياسة الفرنسية قد يحدث[2]. و الواقع أنّه لا الإدارة ولا المستوطنين كانوا مستعدين لتقديم أي تنازل لصالح الجزائريين، على العكس من ذلك فإنّ جشع هؤلاء وطمعهم بقي يهدد أراضي الجزائريين، حيث بلغت المساحة التي استولى عليه الاستعمار حسبما جاء في كتاب (L'Algerie revelée) **لجلبير مينييه** عشية الحرب العالمية الأولى 1914-1918 مايقارب 2 مليون هكتار، ويشير الكاتب ملمحا إلى آثار هذه السياسة قائلا:" وإذا كانت هذه العملية قد طورت الزراعة الرأسمالية، فإنّها لم تضمن نجاح الاستعمار الديموقراطي (colonisation démocratique)[3].

كانت لهذه السياسة – نزع الملكية – آثار وخيمة على الجزائر المسلمة حيث صار لا يجد حتى المرعى لماشيته القليلة، لذلك عندما يقدم فصل الصيف تموت معظم حيواناته[4]، ومما زاد الأوضاع سوءً تراجع حقوق استغلال المساحات بما فيها الغابات، وهذا بمقتضى قانون الغابات الذي ضيق أكثر على الجزائريين، وكان ذلك سببا آخر في تدهور مستوى معيشتهم. تفاديا للمشاكل لجأت الإدارة إلى تأجير أراضي الدومان من أجل استغلالها في الرعي. غير أنّ المستوطنين كانوا لا يقبلون بمثل هذه الإجراءات خاصة المستوطنين الصغار منهم [5]، على اعتبار أنّ مداخلهم قليلة، وحسب مينييه (G . Meynier) فإنّ الفلاح الميسور في منطقة معسكر صاحب 17 هكتارا يؤجر الأرض لخماس، ونفس الفلاح نادرا ما يحصل على مداخيل سنوية توبد عن 400 فرنكا[6].

وكان عدد المزارعين الأوربيين في تزايد مستمر، فقد وصل عددهم مثلا سنة 1876 إلى 123304 في حين كان عددهم سنة 1875 ما يقارب 118852 بزيادة قدرت بـ 4452 شخصا، في حين بلغ عدد المزارعين المسلمين 2136425 ووصلت ممتلكاتهم إلى 17592669 هكتارا[7]. وهذه الممتلكات أغلبها أرضا بورا جرداء وجبلية، منتوجها لا يسد حاجات السكان.

---

[1]- طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران في 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، عرف بدفاعه على سياسة الاستيطان، ارتبط اسمه بقانون 1873 المعروف بقانون "فارني" ، أنظر **صالح عباد**: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 ،ص 76.

[2]- الطاهر بن خرف الله: التحول الاقتصادي، ص 150.

[3] - Meynier : l',Algerie révélée,p 162.

[4] - ibid, p139

[5] -ibid , p139

[6] - ibid , p136

[7]- Gouvernement Général civil de l'Algerie, Etat actuel de l'Algerie publié par ordre de M. le Général Chanzy , l'imprémerie administrative, Gojosso et Cie, Alger, 1877, p93 .

كما شهدعدد الأوربيين ارتفاعا واضحا بفعل تشجيع إدارة الاحتلال للهجرة والاستيطان، وقد حاولت هذه الإدراة تشجيع هجرة الفرنسيين خاصة ليكون عددهم هو الأكبر بالمقارنة مع باقي الأوربيين، هذا ما أوضحته الإحصاءات، ففي 1886 وصل عدد الفرنسيين 219000 مقابل 211000 أجنبي، وفي 1896 بلغ عدد الفرنسيين 318000 منهم 5 آلاف مجنّس مقابل 212000 أوربي، وفي 1901 بلغ عهدد الفرنسيين 364000 منهم (72000 مجنسا) مقابل 189000 أوربي[1]. وكان ثلث عدد الفرنسيين سنة 1876 من مواليد الجزائر إلى جانب الأجانب مثل المالطيين والإيطاليين والإسبان، بالإضافة إلى اليهود الذين كان عددهم في تزايد حيث كان 47459 سنة 1891 وارتفع إلى 65000 سنة 1901[2]. وبقي عدد الأجانب مرتفعا بالمقارنة مع عدد الفرنسيين إلى غاية صدور قانون 26 جوان 1889 الذي نص على تجنيس أبناء الأوربيين بالجنسية الفرنسية[3].

وقد جاء في القانون الخاص بالتجنيس" التجنيس التلقائي للأجانب المولودين في الجزائر"[4]، وبقيت إدارة الاحتلال رغم ذلك تتوجس خيفة من استمرار عدد الاجانب وكذا اليهود في ارتفاع، وهذا ما أوضحه الديموغرافي الفرنسي **ويلر (weiler)** بقوله:" هكذا شخصين من دم إسباني كانا يعيشان إلى جانب فرنسي واحد[5]. ومن جانبه أشار أجيرون إلى أنّ عدد الأوربيين إرتفع سنة 1872 إلى 282000 شخص وفي 1896 وصل إلى 578000 شخص وأخذ عدد المولودين في الجزائر يرتفع مقابل الأجانب. وهكذا ظهرت ملامح جيل جديد يبرز وسيدفع إلى نشوء الجزائر الحرّة[6]. هذه الجزائر طبعا التي كان ينشدها المستوطنون وحتى اليهود منذ البداية، والتي توجت بإلغاء النظام العسكري سنة 1870 واستقلالية الميزانية سنة 1900م.

كان المستوطنون الأجانب - منهم الإسبان والإيطاليون والمالطيون- يمتهنون مهنا متنوعة، كما حافظوا على حرفهم الأصلية، ففي وهران[7] مثالا كان فيها سنة 1911 ما يربو عن 92 ألف إسبانيا مجنسا و93 ألفا غير مجنس، في حين كان عدد الفرنسيين فيها 95 ألف فرنسيا[8] . وكان الإيطاليون يمارسون البناء خاصة في الشرق الجزائري، وبالأخص في مدينتي قسنطينة وعنابة، في حين كان المالطيون يهتمون بتربية المواشي وأصحاب دكاكين، وقد استجابوا المالطيون لدعوة الاستيطان فوجدوا أنفسهم في بلد يشبه بلدهم، ففي 1886 وصل عددهم إلى 15553 نسمة وُجّهوا نحو الشرق وخاصة مدينة عنابة[9].

---

[1] - Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 53

[2] - Algerie colonisée , p 47 René Galissot :

[3] - Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 52

[4] -stora : opcit, p32

[5] - ibid, p32

[6] -Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine, p 53

[7] - stora : **op.cit** , p32

[8] - ibid, p31

[9] -ibid, p 32 .

حسب المؤرخ **B. Stora** فإنّ صعوبة حصول هؤلاء – الإسبان والمالطيين والإيطاليين- على الأراضي جعل أغلبهم يتمركزون في المدن، خاصة المدن القريبة من مواطنهم الاصلية، فالإسبان في الغرب الجزائري وتحديدا في مدينة وهران، والمالطيون والإيطاليون في الشرق الجزائري، وخصوصا في مدنتي قسنطينة وعنابة. ولا شك أنّ احتكاك الجزائري بهؤلاء المستوطنين سيؤثر في بعض عاداتهم، فقد ذكر أجيرون أنّ الرجال من المسلمين غيروا من هندامهم، فالبعض كان يرتدي جواربا طويلة " bas" وأخرى قصيرة والبعض الآخر يرتدي أحذية أوربية وأقمصة قطنية " tricots "، كما أشار إلى ما ذكره **إسماعيل عربان** من تأثر النساء اللاتي أصبحن يأخذن الحبوب إلى المطحنة بدل طحنها بأنفسهن[1] - وإن كان ذلك نسبيا – حسب ظروف كل واحدة منهن، فيقع الاحتكاك، مع العلم أنّ المستوطنين كانوا من جنسيات متعددة، وأنّ عددهم كان في تزايد مستمر، والجدول التالي يوضح هذا التزايد في عدد المستوطنين بين سنتي 1872 -1876[2].

الأصول والسنوات والنسبة	1872	1876	الزيادة	التراجع
الفرنسيون	129601	155727	126.26	"
يهود مجنسون	34574	33287	"	1.287
إسبان	71366	92510	21.144	"
إيطاليون	18351	25759	7.408	"
مالطيون	11512	14220	2.708	"
المان	4933	5722	789	"
جنسيات أخرى	9354	17524	8.170	"
مسلمون	2125052	2462936	337.884	"
Population en bloc	11482	8870	"	2.592
المجموع	2416225	2816575	404.229	3.879

(عد المستوطنين بين سنوات 1872 و1876 ,G.G.C : Etat actuel. P09)

[1] - Ageron: les Algerien musulmans, t1,p390.

[2] - G . G .C : état actuel , p09.

من خلال الجدول يبدو أنّ عدد الفرنسيين قد شهد ارتفاعا ملحوظا بزيادة 26،126 وهو دليل على تشجيع الاستيطان وسعي إدارة الاحتلال إلى رفع عدد الفرنسيين في الجزائر، يتبعهم الإسبان ب 21،144 وكانوا أكثر الأوربيين منافسة للفرنسيين في توطين الجزائر، ويمكننا أن نرجع ذلك لأسباب متعددة منها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية. ويليهما الألمان في الترتيب بـ 7،408، ولابد أن نشير هنا إلى تأثير الحرب البروسية الفرنسية وسعي إدارة الاحتلال إلى توفير مستوطنات للفرنسيين الفارين من الألزاس واللورين، أما الزيادة الملفتة للنظر فهي زيادة المسلمين المقدرة بـ 337،884، فالملاحظ أنّه رغم مختلف السياسات التي استهدفت تصفية الجزائريين، إلاّ أنّ الزيادة بقيت مرتفعة، ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها الجانب الديني الذي يبعث على تشجيع النسل، والحضاري بكون إنسان هذه المنطقة ولود بطبعه منذ أقدم العصور، إضافة إلى عامل الاستعمار والخوف من ضياع النسل، حيث كان الجزائري يخشى على نسله جراء ما يراه من ممارسات كالإبادة والنفي والتهجير[1].

كان عدد الجزائريين سنة 1860يقدر بـ 2733000 نسمة ثم وصل 1891 إلى 3577000 نسمة، وبلغ تعدادهم سنة 1921 إلى 4923000نسمة ، ويشير هنا **أجيرون** إلى أنّ عدد السكان بين 1886 و 1896 تراجع لأسباب اقتصادية، ومن 1911 إلى 1921كان بسبب الحرب العالمية الأولى[2] غير أنّ هذا التراجع في عدد السكان الجزائريين الذي يقابله الزيادة في عدد المستوطنين الفرنسيين لا يمكن أن يفسّر بالأسباب الاقتصادية فحسب – والتي منها نزع الملكية والقضاء على الطبقة الأرسطوقراطية – وإنما يعود لأسباب أخرى ربما أهمها سياسة الأرض المحروقة والمجاعات والأوبئة بالإضافة إلى سياسة الإبادة الجماعية، وما نتج عنها من آثار كظاهرة الهجرة نحو الخارج. وحسب إحصاء سنة 1876 فإنّ عدد السكان قد بلغ 2816575 وقد ارتفع العدد فيما بين 1872 و1876 بـ 404229 نسمة منهم 66345 أوربي و337884 مسلما، ومن بين 155735 أجنبي نجد 92510 إسبانيا[3] أي أزيد من نصف العدد. وقد عرف عدد سكان الجزائر في النصف الأول من ق 20 إرتفاعا نسبيا حسبما أورده **محمد العربي الزبيري**[4]، وفق الجدول التالي الذي يوضح ذلك:

[1] - وهو في رأينا أسلوب آخر من أساليب المقاومة التي تنتهجها الكثير من الشعوب المستعمرة، وربما يكون الفلسطينيون أنموذجا للظاهرة.

[2] - Ageron : histoire de l'Agerie , p60

[3] - G . G. C A : état actuel, p09

[4] - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 29.

السنة	المسلمون	غير المسلمين	سكان آخرون	المجموع
1901	4089150	633850	16331	4739331
1906	4447888	680263	73799	5231850
1911	4740526	752043	71259	5563828

وإذا ما قارنا الإحصاءات بالأرقام والتي تشير إلى عدد سكان الجزائر سنتي 1872 – 1876 فإننا سنلاحظ بأنّ الزيادة كانت تسير بوتيرة جدّ متثاقلة، دون أن نغفل بأنّ عدد الجزائريين كان دائما العدد الأكبر رغم الساسات المسلطة اتجاههم، وحسب **ستورا** فإنّ مدينة وهران هي الوحيدة التي يتساوى فيها الجزائريون مع باقي المستوطنين[1]؟ وحسب الكاتبة **جونفياف**(Geneviéve dermejian) فإنّ سكان مدينة وهران يعيشون منطويين على أنفسهم حسب أصولهم حتى وإن كانوا في حي واحد، فالمغاربة يقطنون أحياء السود (Village négre) في الجنوب أما الفرنسيين فيقطنون في الشمال، في حين اليهود في أحيائهم – وهي المناطق المرتفعة – التي تربط بين الجنوب والشمال، أما الإسبان والإيطاليين ففي المدن الإسبانية القديمة غرب المدينة، وكانت تتحكم في هذا التوزيع اللغة وطريقة العيش وجهل الآخر[2].

غير أن هذه الظاهرة السكانية التي تميزت بها مدينة وهران حسب الكاتبة "**جونفياف** Geneviéve " لم تكن موجودة قبل الاحتلال، بما معناه أن الاستعمار الفرنسي كرّس لهذا الواقع، واراد أن يكون النسيج السكاني بالجزائر متنافرا، خاصة ما تعلق بالجزائريين، وهذا ما سيؤدي إلى بقاء الصراع والنزاع القائم على العرق والجنس، وهو ما كانت إدراة الاحتلال تشجعه وتستثمر فيه. والجدول التالي الذي نشرته الكاتبة السالفة الذكر يبيّن توزيع السكان حسب الأصول بمدينة وهران.

السنوات	الفرنسيون	اليهود	الإسبان	مغاربة	المجموع
1891	21202	6294	31628	12372	74510
1896	27523	10651	31633	12141	84357
1901	41550	10636	20674	12276	93330
1906	49463	11837	23071	16306	106517

[1] - stora : **op.cit** , p60 .

[2] - Geneviéve Dermanjian : La crise anti-juive Oranaise 1895-1905 , L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed . l'Harmattan, paris 1986, p21.

ما يلاحظ عن أرقام الجدول هو غلبة عدد الفرنسيين والإسبان، وقد أخذ عدد الفرنسيين منذ 1901 في الزيادة حتى أصبح أكثر من عدد الإسبان، ويلي ذلك عدد المغاربة (الجزائريين والمغربيين)[1].

والملاحظ كذلك أنّ عدد اليهود ارتفع من 6294 سنة 1891 إلى 11837 سنة 1906، ويبدو أنّ عدد اليهود بمدينة وهران كان قريبا من عدد الجزائريين (المغاربة) وهو أقل بكثير من مجموع عدد الفرنسيين والإسبان، في حين أشار **محمد فريد** خلال زيارته للجزائر سنة 1901 أنّ مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب، ويعود ذلك حسب رأيه إلى حرارتها الشديدة صيفا وبرودتها القاسية شتاءً وقربها من الصحراء والحدود المراكشية، ولا يمكن التغاضي عن أثر مقاومة بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وأشار كذلك إلى تنامي هجرة أهالي مدينة الجزائر إلى وهران لاعتقادهم بأنّ الاستعمار لن يصل إلى هناك[2].

لذلك إذا ما قارنا بين ما ذكره **"ستورا"** وما ذكره "**محمد فريد**" وما اشارت إليه الكاتبة السابقة " **جونفياف**" فيما يتعلق بعدد سكان مدينة وهران، فحسب "**ستورا**" أن عدد الجزائريين والأوربيين يتساوى في حين ذكر **محمد فريد** بأن مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب وكثرة هجرة الأهالي إليها، في حين تشير " **جونفياف**" من خلال إحصاءاتها إلى أن عدد الفرنسيين بما فيهم المتجنسين والإسبان يشكلون العدد الأكبر مقارنة بالجزائريين.

والحقيقة أنّ المسار الاستعماري بالجزائر يؤكد أنّ العوائق الطبيعية كالحرارة والبرودة لم تكن أبدا عائقا في وجه النشاط الاستعماري، وأكثر من ذلك فإنّ الكثير من الأدباء والفلاسفة أمثال (**كارل ماركس، وغي دو موباسون**) كان ما يثيرهم في الجزائر هو حرارتها. وقد نُصح **ماركس** بالذهاب للاستشفاء نحو الجزائر بلد الشمس اثناء مرضه. وربما نستطيع إرجاع تحاشي المستوطنيين المكوث بوهران إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ (الغرابة والشراقة) ومقامة الشيخ بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وقد ذكرها كثير ممن زار الجزائر ومنهم **غي دو مباسون** سنة 1881 والشيخ **محمد عبده** سنة 1903.

كما شهدت مدينة الجزائر[3] هي الاخرى تطورا في عدد السكان حيث بلغ العدد سنة 1876 61552 وفي 1886 بلغ العدد 77506، وفي 1891 صار 105227 وفي 1911 ارتفع إلى 162526 نسمة ليصل سنة 1921 إلى 195655 نسمة[4]. في حين ذكر **محمد فريد** أنّ عدد سكان الجزائر عرف تناقصا حيث كان أواخر ق 18

[1]- والحقيقة أننا لم نفهم سبب هذه التسمية التي انفردت بها هذه الدراسة؟ وكأن الكاتبة تريد التشكيك في انتساب مدينة وهران للوطن الجزائري، وبذلك إثارة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، وهي المسألة التي ستبقى مثارة اثناء الثورة التحريرية الجزائرية وإحدى نقاط النقاش في مؤتمر طنجة 23- 30 أفريل 1958 .

[2]- قاسم وهب: انطباعات سائح مصري عن مراكش والجزائر في مطلع القرن العشرين، دار السويدي للنشر وةالتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005، ص 68.

[3]- أهم بلديات ولاية الجزائر هي بئر مراد رايس وبوزريعة والابيار وحسين داي والقبة والحراش (maison carée) وسانت أوجان (بولوغين)

[4]- stora : **op.cit** , p57 .

يقارب 200 ألف نسمة وصار بعد مائة عام ونيف 150 ألف نسمة نصفهم مسلمون، وأربعة أخماس فرنسيين وإسبان ويهود[1]. أما مدينة قسنطينة وهي أهم المدن فقد بلغ عدد سكانها الجزائريين 34700 نسمة سنة 1876 مقابل 17 ألف أوربي، وفي 1906 كان عدد المسلمين 28000 مقابل 26000 أوربي، مع العلم أنّ اليهود يشكلون نسبة 18% من مجموع سكان مدينة قسنطينة[2].

من خلال الأرقام السابقة نلاحظ بأنّ عدد الجزائريين قد انخفض مقابل ارتفاع عدد الأوربيين، ولا يمكننا تفسير ذلك إلى بالسياسة التي مورست في حق الجزائريين، وقد ارجع **الجيلالي صاري** هذه الاستنزافات الديموغرافية في القرن الـ 19 إلى جملة من الأسباب منها المجاعات مثل مجاعة 1866 و1867 و1868 وخسائر في أرواح جراء المقاومات، بالإضافة إلى الهجرة الجماعية ومثال ذلك قبيلة أولاد علي بسيدي بلعباس التي كان عدد سكانها 9544 نسمة أنتزعت منهم أخصب الأراضي بغرض الاستيطان، لذلك فإنّ جزءً من هذه القبيلة انتقل إلى المغرب[3]، وهو شأن الكثير من القبائل. للإشارة أنّ قانون الأهالي شكّل دليلا صارخا على التعدي السافر اتجاه الجزائري في أبسط حقوقه، وهذا ما عبّر عنه **جيل مونسيرون(Gilles) manceron** في قوله:

"la France républicaine , ne ce distingue pas seulement en se réclamant des droits de l'homme, tout en refusant de les reconnaitre aux colonisés, elle va jusqu'à faire des doits de l'homme, un argument de la colonisation [4]" .

وهذا التعدي على حقوق الإنسان يشكل تناقضا كبيرا بين المبادئ والممارسات مما يضرب الجمهورية الفرنسية في العمق، وبذلك هل يمكن أن نفسرها بالغاية النبيلة وبالمهمة الحضارية؟؟[5] وقد بقي قانون الأهالي التعسفي يطبق على الجزائريين ، وكانت الإدارة مسؤولة على ذلك إلى غاية 1928 حيث انتزعت منها هذه السلطة مثلما انتزعت لقاضي الصلح السلطة الأمنية سنة 1944، والملاحظ أنّ الأتيارات التي كانت تظهر معارضتها لهذا القانون مثل اليسار الفرنسي عندما تصل إلى الحكم لا تبذل أية جهود لتغييره[6] ، بحيث يبقى دائما ساري المفعول، مما يؤكد لنا أنّ ما يناقش في البرلمان الفرنسي فيما يتعلق بشؤون الجزائريين بقي دائما مجرد شعارات ترفع، وقد يرقى إلى مستوى الحبر على الورق دون أن تجد سبيلا للتطبيق على أرض الواقع. مع العلم أنّ ما كان يلقن للطفل في المدارس في الطور المتوسط من شعارات تحمل في طياتها نبل الأخلاق والرقي

[1]- قاسم وهب: المرجع السابق، ص 69.

[2] -stora :Op. cit , p64 .

[3]- الجيلالي صاري: **المرجع السابق**، ص 189.

[4] Manceron : opcit . p12 راجع **الملحق رقم 15** الذي يمثل المخالفات التي يعاقب عليها القانون

[5] - Galissot : opcit . p14 .

[6]- Ibid, p46 .

الحضاري لفرنسا والتعامل الإنساني لها مع شعوب المستعمرات يتناقض تماما -كما سبق القول - مع واقع السياسة الفرنسية، وأكبر دليل على ذلك قانون الأهالي، حيث كان الطفل الفرنسي سنة 1920 يلقن مايلي:

"notre patrie est la plus humaine des patries... la France enseingne aux population le travail, elle crée des routes , des chemines de fer, des lignes télégraphiques ... la France a crée des écoles dans ses colonies, elle s'efforce et s'efforcera de plus en plus d'instruire ses sujets et de les civiliser ".[1]

لكن هل كانت فرنسا تلقن أطفالها المواد المتعلقة بقانون الأهالي؟ وهل كانت تصور لهم المجاعات والأوبئة التي كانت تصيب هؤلاء الأطفال الجزائريين؟ مما يدفع بالأم إلى أن تأكل فلذة كبدها؟ وهل لقنته بأنّ حرية تنقل الجزائري المسلم مقيدة، وبأنّه قبل سنة 1914 لم يكن مسموحا لمسلم أن يتنقل في وطنه إلا برخصة؟ ولم يلغ هذا القانون إلاّ بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، حيث دفع فيها الجزائري بالإضافة للضرائب المفروضة عليه ضريبة أخرى وهي ضريبة الدم.

لقد كان الجزائريون يشتكون من قانون الأهالي البغيض منذ صدوره سنة 1871، هذا القانون الذي أخذ في التوسع خاصة بعد سنة 1881[2]، وقد استنكره حتى العديد الفرنسيون في حدّ ذاتهم، واعتبروه لا يليق بالإنسان وغير قانوني[3]، ومن هؤلاء السيد **روني غاليسو(René Galissot)** الذي قال فيه :" العنصرية الاستعمارية ترتدي رداء حب الوطن، والواقع أنّ هذه الوطنية هي حب السيطرة، وفي الجزائر منذ 1881 الاستغلال والظلم وانعدام العدالة كانت السمة التي ميزت القانون " قانون الأهالي"[4] .

لقد شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق قانون الأهالي منذ 1871 وهو تاريخ مقاومة الشيخ الحداد والحاج المقراني، وظهر ذلك من خلال العقوبات التي تمّ فرضها على الجزائريين الذين ثاروا ضد الاستعمار والتي نصّت على ضريبة 100 فرنك عن كل بندقية تحجز، ومصادرة 5 ملايين هكتار من أراضي الثوار، وتأميم 2،5 ملايين من الأراضي وإصدار قانون المسؤولية الجماعية، مع منح صلاحيات واسعة لحكام البلديات لأجل مواجهة الطوارئ[5] وغيرها من العقوبات التي تصل إلى حدّ السجن، وقد ذكر في هذا الشأن "**فينياي دوكتون**" في "**عرق البرنوس**" أنّ السبب الأساسي لعقوبة السجن المسلطة على هؤلاء المساكين هو

---

[1] - Galissot : opcit , p15

[2] - سعدالله: **الحركة الوطنية**،ج2، ص 87.

[3] - أصبحت المخالفات سنة 1881 تضم التجمع دون إذن و الّهاب من البلدية دون تسريح، الإساءة إلى موظفي السلطة حتى خارج أوقات عمله، إيداع تهمة أو احتجاجات غير صحيحة عن قصد أو إعادته أمام السلطة نفسها بعد حل منتظم راجع كمال حمزي: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919- 1954 من خلال الجريدة الفرنسية للجمهورية الفرنسية، رسالة مناقشة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف د: بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر 2، سنة 2009- 2010،ص 17

[4] - Galissot : opcit, p14

[5] - سعدالله: نفس المرجع، ج2، ص 54.

عجزهم عن دفع الجباية أو التأخر في أدائها، زنزانات ووباء وموت بمجرد إشارة من القايد أو المراقب المدني[1]، وهذه الإجراءات العقابية لم تكن مرتبطة بالجزائر فقط، وإنما هي مطبقة على الجارتين تونس والمغرب الأقصى.

وقد انفردت الجزائر بقانون خاص وهو قانون الأهالي، وبقي مطبقا بها دون أن يستثنى أي أحد مهما كان مستواه أو مكانته عند إدارة الاحتلال إلى غاية 1919 حيث صدر قانون حدد شرط خروج المسلم من **قانون الأنديجينا** بحصوله على المواطنة الفرنسية، وبالرغم من هذا الإغراء فإنّ الذين طالبوا بالمواطنة الفرنسية كانوا قلة قليلة جدا[2]، ويشترط طبعا في الذين يطلبونها التخلي عن الأحوال الشخصية، وقد يكون صدور هذا القانون يرمي إلى سعي الاحتلال الفرنسي إلى احتواء النخبة الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا حينما لاحظ بعض الفرنسيين التغير في فكر النخبة الجزائرية، إذ يقول (**M.Duclos**) مثلا :" لقد طورت الحرب العالمية أفكار النخبة الجزائرية، وظهر بينها توجه مشؤوم نحو القومية العربية.."[3].

كان شعور بعض الجزائريين نحو الاحتلال ممزوجا بالإعجاب والكراهية، فأمّا الإعجاب ففيما توصل إليه من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، أما الكراهية فناتجة عن إحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد[4]، إذ لم يكن للجزائري حق العيش الكريم رغم ما يبذله من جهد، فالعمل بالنسبة للجزائري يبدأ حوالي الثالثة صباحا ويمتد ساعات طويلة حتى الليل ليسد رمقه وعائلته[5]، وكان الراتب الذي يدفع للأوربي في الجزائر أقل من الذي يدفع للفرنسي في فرنسا، فالمزارع الأوربي مثلا يحصل على راتب يومي يقدر بين 3 و4,5 فرنك، أما العامل الجزائري المؤهل (**qualifies**) فيحصل على راتب أقل بكثير، وكان العامل في القبو(**caviste**) يحصل على مابين 2 و2,25 فرنك، والعمال غير االخبراء المبتدئين يحصل الواحد منهم على 1 إلى 1,5 فرنك. أما النساء والأطفال (الأطفال فكانوا يمنعون بقوة القانون من التشغيل إلى أنه في الجزائر كان هؤلاء الأبناء يشغلون كل أنواع المهن) فكانت أجرتهم تتراوح بين 0,50 و 0,70 فرنك، وكان من بين ما يشتغل فيه هؤلاء جمع أغصان الكروم، مع العلم أن الراتب الذي يدفع للعامل في أفقر ولاية فرنسية سنة 1911 كان يصل إلى " 3 و5 فرنك فرنسي يوميا[6].

وكانت الأشغال الخاصة بإنجاز الطرقات تتم على عاتق الجزائري بأجرة جد متدنية، تحسب له مثلما تحسب للحيوان، فمثلا أشغال إنجاز طريق جلفة – بوسعادة اشتغل عليه 3700 يوم من العمال و1800

[1]- بول فينياي دوكتون: **جرائم الاستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة " عرق برنوس"** تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية، تونس، 2008، ص 67.

[2]- عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 667.

[3]- نفسه، ص 667.

[4]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1، ص 26

[5] -Meynier . L' A lgerie Révélée ; p134

[6]_ Ibid ; p118

يوم بالحيوانات، وهذا حسب ما جاء في تقرير " **مختصر الاشغال" résumée des travaux** " لسنة 1889[1]. وكان الحمالة مطالبون في فترة الحصاد بجرّ العربات من الفجر إلى الغروب، ومع حلول الليل الكثير منهم ينامون في مكان بسبب بعد أكواخهم، وكان طعامهم عبارة عن قليل من كسرة الشعير[2].

كما كانت القروض التي تسلم للجزائريين ضعيفة جدا متوسطها سنة 1913 لا يتعدى 23,5 فرنك للشخص، هذا بالمقارنة مع ما يمنح للكولون فهو 290 فرنكا، وبنسب مرتفعة جدا [3]، وكانت الفوائد التي يدفعها الجزائري مرتفعة جدا بالإضافة إلى ما يدفعه كمصاريف مثل مصاريف الترجمة من العربي إلى الفرنسي، لذلك فإنه ليس كل جزائري يستطيع الاستفادة من القروض البنكية.

عموما فإنّ القروض بالنسبة للجزائريين غير متاحة وخاصة في البلديات كاملة الصلاحيات، وذلك لهيمنة الكولون عليها [4] رغم أنّ الكثير من المصاريف التي تعتمد في هذه البلديات وفي غيرها كان الجزائري يدفع الجزء الكبير منها - إن لم نقل بأنه يدفعها لوحده- والجدولين التاليين يوضحان ذلك لسنتي 1875 و1876[5].

1876	1875	تحديد المنتوجات Designqtion des produits
811926141	7,62244737	حقوق الصيد
//	4183770	حقوق الرعي في الغابات التابعة للدولة
//	4183770	ضرائب وعقوبات الاعتداء على الغابات
100	1863320	التعويضات نتيجة التلف الذي لحق بالخشب والصيد
//	365112	إحصاء مصاريف المتابعات الخاصة بقضايا الغابات والصيد
28180	//	إحصاء مصاريف الإدارة الخاصة بالخشب للبلديات والمؤسسات العامة
176167	147743	إحصاء مصاريف البيع في المزاد
2009924	1449925	كراء أراضي الغابات والأراضي الزراعية

Etat actuel de L'A lgerie. P 22

[1]-Gouvernement Général de l'Algerie ; résumé des travaux de toute nature dans le territoire de coumandement de la division d'Alger pandant les années 1889- 1890. Giralt , imprimeur du Gouvernement Général, 16 rampe Magenta, 16, 1891, p 12 .

[2] - Meynier . L' A lgerie ,p134

[3] - Meynier . L' A lgerie ,p142

[4] - ibid ; p142

[5] -G G C A : P2

طبيعة المصاريف Nature de dépanses	الولايات provinces						المجموع
	الجزائر		وهران		قسنطينة		
	المناطق المدنية	المناطق العسكرية	المناطق المدنية	المناطق العسكرية	المناطق المدنية	المناطق العسكرية	
الأشغال العمومية	79102	21048	125865	//	161755	24139	411909
العبادة	283368	6950	57386	//	223054	5500	576258
التعليم	4708	8300	9695	//	51707	2350	76760
الطرق الزراعية	134386	15615	191720	//	524542	1000	867263
مختلف المصالح							
الاستحواذ على الملكية	525	//	//	//	5865	//	6390
العبادة	6998	//	508	//	289	//	7795
التعليم	2673	1094	24781	//	9282	//	37830
مختلف المصالح							
مصاريف متنوعة غير عادية	193050	28249	348611	5714	125499	12637	713760
المجموع	704810	81256	752566	5714	1101993	45626	10110097
إعادة المصاريف العادية	3711934	107728	2366264	15399	3811651	97121	2697965
مجموع المصاريف العادية وغير العادية	4416744	188984	5056391	21113	4913644	342747	12808062
	4605728		3145943		5056391		

مصاريف مسجلة سنة 1875 (غير عادية EXTRAORDINAIRES) Etat Actuel de l'Algerie . p 42

فالواضح من خلال هذه الجداول أنّ ما يصرف على المناطق المدنية في مختلف المجالات (العبادة، التعليم، الطرق الزراعية، مختلف المصالح) اكبر بكثير مما ينفق على المناطق العسكرية في مختلف الولايات، مع الإشارة إلى أن المناطق العسكرية في ولاية وهران لم يسجل فيها أية مصاريف، وطبعا هذه الأرقام لا شك أن البرلمان الفرنسي بإمكانه الاطلاع عليها خاصة عند إرسال لجان التحقيق المكلفة بالنظر في شؤون الأهالي، لكن هذه الوضعية طبعا تبقى دائما نفسها لا تتغير.

من القرارات التي مست النسيج الاجتماعي الجزائري كان قانون الحالة المدنية الذي طبق بين 1882 و1891، والذي استهدف إدماج الجزائريين بفرنسا ومسح الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، فالانتماء إلى القبيلة والقرية والوطن والاعتزاز بالانتساب للأجداد والاحتفاظ بالأنساب يدخل كله في الانتماء الحضاري

للمجتمع[1].وقد نظم الفرنسيون الحالة المدنية فقاموا سنة 1860 بوضع قاموس للأسماء الشائعة بالجزائر فسجلوا في البداية 1280 اسما سجلوها بالفرنسية، وقد جاءت محرفة نظرا لعدم وجود كثير من الحروف العربية في الفرنسية[2].

وكان الجزائريون يتبعون الأسلوب الإسلامي في الاسم واللقب، الاسم الشخصي، ثم اسم الشهرة، بالنسبة للعائلة أو القبيلة أو البلدة أو المهنة أو, الخلقة أو آل أو آث ، أو بني أو، أولاد[3]، وقد ذكر "**أجيرون**" في كتابه (المجتمع الجزائري في مخبر الكولونيالية)، أن المسلمين لم يكن لديهم اسم عائلي، فكان يقال مثلا، **علي ابن محمد، ثم أحمد بن علي، ثم عمر بن أحمد**، ومع حلول الجيل الثالث يختفي اسم الجد، إلاّ عند بعض العائلات التي تعيد اسم الجد لتخليده[4]. وقد حذر متصرفوا شؤون الأهالي من مرسوم 1875 واقترحوا الإبقاء على الأسماء مشيرين بما يلي: " لن يتذمر أحد من قبول اسم ثابت كان يحمله أبوه"[5].

وهذا ما أشار إليه "**أجيرون**" في قوله " إن إنشاء قانون الحالة المدنية أمر غاية في الأهمية، ولكن سياسة الانقطاع عن الماضي وعدم المرونة في تطبيق هذا القانون أوشكا على تحويل أداة مهمة للرقي إلى فشل ذريع[6]، لا شك طبعا أن القانون في حد ذاته أداة مهمة للرقي على حد قول الكاتب، لكن عندما تستعمل بنية حسنة وليس لأعراض مبيتة، خاصة وأن كل تشريعات وقوانين إدارة الاحتلال طيلة تواجدها بالجزائر والتي سنها البرلمان لم تكن لتخدم الجزائريين الأهالي، إنما كانت دائما تهدف إلى خدمة مصالح فرنسا (الوطن الأم) ومصالح الكولون في الجزائر.

كانت فكرة الحالة المدنية تتعارض مع الحياء التقليدي والمتطرف للمجتمع الجزائري – حسب تعبير **أجيرون**- حيث كان هذا الحياء يمنعهم من تلفظ اسم الأم أو الزوجة[7]، ويعتبرون ذلك طبعا اعتداء على حرمتهم. وقد فُرِض قانون إثبات الحالة المدنية في التراب المدني عبر مرسوم أوت 1854 بعد محاولات انطلقت في 1838، 1848، وقد نصت المادة 346 من مشروع العقوبات المطبق في الجزائر سنة 1846 على تسليط نفس العقوبات بفرنسا لعدم التصريح بالمواليد[8].

بدأ الفرنسيون بفرض الحالة المدنية على سكان العاصمة، وعندما طلب من الناس التصريح بأسماء عائلاتهم رفضوا في بداية الأمر لأنهم لا يعلنون عن أسماء نسائهم، وقد قبل سكان الحضر الحالة المدنية،

---

[1] عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، ص 642.

[2] نفسه ، ص 643.

[3] نفسه، ص 642.

[4] B.O.A 23 Mars 1882 .pp 159-163.

[5] نفسه ، ص 185.

[6] نفسه، ص 192.

[7] نفسه، ص 182.

[8] أجرون: **المجتمع الجزائري** ، ص 183.

لكن الريفيين استمروا في رفضها، لأنهم يرون في ذلك كشفا لأسرار العائلة، وكان المرابطون يحذرونهم من مغبة ذلك، ويعبرون عن ذلك بقولهم: "إنّ الهدف من ذلك هو نقل أولادكم إلى فرنسا"[1]. وكان عدد الوفيات في الجزائر مرتفعا مقارنة بالمواليد، فيما بين 1876 إلى 1878 من بين 1100438 ساكن سجل ما يقارب 41.131 زيادة و 36.206 وفاة، وفي 1879 صارت زيادة 66.481 مقابل 58.671 وفاة[2].

وقد اسمرت عملية إنشاء التسجيلات المدنية قرابة 10 سنوات منذ 1885 إلى 1894 وكانت أصعب مرحلة بين 1890-1893، وقد صرح في هذا الشأن **جول كامبون** (Jules Cambon) أمام المجلس الأعلى "لقد نجحنا في إتمام المهمة الشاقة في ظل شرعية تامة"[3]، وتسهيلا لتطبيق قانون الحالة المدنية والذي عبر عنه الجنرال **فيدراب** (Faid herbe) بقوله: "عدم إهمال أي شيء لتهيئة تطبيق التشريع الفرنسي"، وقد جعل الزواج إجباريا أمام القاضي، وألزم بإرسال نسخة عن كل عقد زواج، غير أنّ كل هذه الإجراءات لم تلق التسهيل من السكان، وبقيت الحالة المدنية المطبقة بليونة دون أهمية في التصريحات الرسمية[4].

صدر في سنة 1882 قانون يجبر الجزائريين على قبول الحالة المدنية وفقا للطريقة الفرنسية، وقد استغرقت عملية تسجيل سكان التل والساحل عشر سنوات بين 1885 و 1894 وأضيفت لمخالفات **قانون الأهالي** (**Code de l'indigénat**) مقاومة الحالة المدنية، وعدم تسجيل الاسم العائلي للأسرة، وقد بين الإحصاء أن الجزائريين الذين شملتهم الحالة المدنية تجاوز 3 ملايين/ن[5]. وأشار **اجيرون** إلى تسجيل ما يقارب 3069268 مواطن في البلديات الحضرية، وكلف ذلك الخزينة 1034000 فرنك[6]. وقد قام "**ألبير غريفي**" (كحاكم عام) باجبار المسلمين على اتخاذ اسم العائلة الذي أعطى لهم تطبيق 1873 وتوسيعه على كل عائلة المالك للأرض[7].

إنّ تطبيق قانون الألقاب لسنة 1882 جعل من التسجيل في الحالة المدنية أمرا إجباريا، وذلك لأجل تحديد تاريخ الميلاد، حتى بالنسبة للذين لا يملكون سجلا مدنيا (Statut civil)، وذلك من أجل التخلص من ظاهرة الشك في تاريخ الميلاد، ثم تعميم أسلوب (Formule) –ولد حوالي- (né présumé en) [8].

وبالرغم من أن قانون 27 جوان 1888 يفرض عقوبات عن عدم احترام الاسم العائلي والتأخر في التصريح عن الحالة المدنية، فإنّ الإدارة لم تنجح في تحقيق أهدافها، ولم تتمكن حتى من دفع السكان إلى

[1] عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، ص 642.

[2] أجيرون: المرجع السابق ، ص 186

[3] نفسه، ص 191.

[4] نفسه ، ص 184.

[5] عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، ص 643.

[6] اجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 191

[7] نفسه ، ص 186.

[8]- René Galissat, Algérie Colonisée, P 46

الإعلان عن عقود الزواج والطلاق، وكانوا يصرحون بها بانتظام في السنوات الأولى فقط من انطلاق العملية[1]، وربما كان التأخر في التصحيح أو عدم التصريح عن الحالة المدنية هروبا من دفع الضرائب (ضريبة الدمغة) أو من التجنيد الإجباري، أو انه وسيلة من وسائل الرفض الاستعماري، وهو ما يعبر به عن مقاطعة إدارة الاحتلال، لذلك لوحظ بقاء استعمال الألقاب الأصلية في المعاملات اليومية، واستعمال الألقاب الجديدة في الاستعمالات الإدارية، وكانت الألقاب الأصلية تسجل بحروف عربية على ظهر بطاقة الهوية[2]، وهذا لتسهيل تذكر الألقاب الأصلية.

يذكر في "**أرنست مرسييه**" (Ernest Mercier) فيما يتعلق بازدواجية الهوية أن الكثير من الأميين الذين تعلموا بصعوبة كتابة ألقابهم، لم يكن بإمكانهم الإمضاء بأسمائهم الجديدة، وعجزوا عن التعرف على ألقابهم في الكتابة والنسخ الفرنسي للأسماء العربية وذلك سنة 1891، ومما زاد الوضع سوءً تعريف هذه الألقاب من قبل كاتبي البلديات[3]، ومازال الجزائري إلى يومنا هذا يعاني منها.

وكانت الألقاب من جهة أخرى تسند بأسلوب وقح يوحي إلى العنصرية التي اتسم بها موظفوا الإدارة وسلطات الاحتلال حتى أن بعض الألقاب ارتبطت بالحيوانات[4]، وكانت طلبات تصحح الاسم محدودا، قدر بـ: 288 مابين 1885-1894 بسبب جهل الأهالي، إضافة إلى الصعوبات التي تواجههم، خاصة التكاليف المنجرة عن اللجوء إلى القضاء[5].

بقي سكان الجنوب وريف الأطلس الجنوبي لم يشملهم التسجيل، وقد عبر (**كميل ساباتيي**) عن الهدف الفرنسي من الحالة المدنية بقوله: " إنه يجرِد الجزائريين من هويتهم ويحضِّرهم للاندماج"[6]، فكان هذا الإجراء أحد نوايا الاستعمار الفرنسي الخفية المراد تحقيقها من وراء قانون الحالة المدنية. وفي سبيل تحقيق المراد وفي حالة رفض رب الأسرة اختيار الاسم العائلي، أو كان أميا لا يعرف الاختبار، فرض عليه ضابط الحالة المدنية اسما عائليا، غالبا ما يكون مشينا يخجل الإنسان من سماعه فمنها أسماء حيوانات ونباتات، وأوصاف مخلة بالأخلاق والحياء[7].

كان الكولون ونوابهم يطالبون بفرنسية الجزائر شعبا وأرضا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تجعل الأرض تؤول إليهم، وقد وجدوا في الحاكم العام "**البير قريفي**" (مارس 1879- نوفمبر 1881) المؤيد لسياستهم، وهو الذي اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر " الجزائر ليست مجرد مستعمرة، بل هي امتداد لفرنسا،

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 191.

[2] نفسه، ص 190

[3] نفسه، ص 190.

[4] Galissot : Algerie clonisée, P 46

[5] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 190.

[6] عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، ص 643.

[7] عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**: ص 643.

والهدف هو الإدماج"[1]، وعلى ذلك اصدر البرلمان قانونا يلزم الجزائريين بالحالة المدنية عن الطريقة الفرنسية في 23 مارس 1882[2]، ولجأت إدارة الاختلال إلى تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع والساحات بأسماء فرنسية وحتى رومانية، وكان الهدف منها طبعا هو القضاء على خصوصيات المجتمع الجزائري من دين ولغة وعادات وتقاليد.

لقد نص قانون 23 مارس 1882 على وضع ألقاب وكنايات للأشخاص والعائلات (Les noms Patronymique) وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاحتلال 2145423 جزائري ألقابا عائلية، وأخضع القانون الأشخاص الذين منحت لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات وتسجيل عقود الزواج والطلاق، وتوسعت العملية في 1894 بحيث شملت كل الأقاليم المدنية وانتقلت إلى الأقاليم العسكرية[3]. وقد صرح (**جول كامبون**) أمام المجلس الأعلى أنّ العملية انتهت بنجاح، وأنّها كلفت الدولة مليون فرنك دون أن يذكر قيمة الضرائب الجديدة التي فرضت على الجزائريين نتيجة المخالفات[4]، وذلك منذ صدور قانون الأهالي في 26 جوان 1881 والذي تضمن جملة من الإجراءات العقابية ضد المسلمين[5].

كان نواب الكولون يدافعون بشراسة على مصالح هؤلاء في الجزائر، وقد تفنن هؤلاء النواب في إخضاع الجزائري (الأهلي) وخدمة المستوطن الأوربي بالإجراءات والقوانين التي تزيد من امتيازاته، وكذلك بعد التجرد من كل صفات الإنسانية وقد بلغت درجة تهديد ممتلكات الأهالي إلى استعمال مختلف الوسائل التي تتنافى مع أبسط قواعد التحضر، ومن بينها المساس بالبنية الاجتماعية للجزائري في أدق خصوصيتها، ومن أمثلة ذلك ما قام به "المجلس الأعلى" في جلسته في ديسمبر 1879 والتي تناول فيها دراسة مشروع "الحالة المدنية للأهالي" وكان أهم عرض فيها تقرير البرلماني"**الفوندراي**" (Alphaudéry) والذي جاء فيه "... إنّ الملكية العامة التي يحتفظ بها الأهالي تعدّ من الموانع الأساسية التي تقف في وجه تطور الاحتلال، وإنّ مشروعنا الخاص بتحضير الأهالي لن يكون فعالا إلّا بعد التجزئة النهائية للأراضي الخاضعة للملكية الجماعية، وكان قانون 1873 يهدف إلى استخراج عقود الملكية، ذلك لأنه من الضروري أن يكون المالك (صاحب الأرض) معنيا، وعند الأهالي الاسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهلي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم يكن قادرا حتى على ذكر سنه بدقة[6].

---

[1] Heuri Blet ; **France d'outre Mer L'ouvre Coloniale de la 3eme république**, Ed, B, Arthaud, Paris, 1950, P63 .

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، ص 459.

[3] كانت الألقاب في الغالب من اختيار الإدارة وكانت تحمل عبارات السخرية والقدح مثل: فرطاس، العقون، وغيرها...راجع عدّة بن داهة: **المرجع السابق** ج2، صص 370،371.

[4] - سعدالله: **الحركة الوطنية**، ج1، ص 459.

[5] - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1979، ص 128.

[6] - C. S. G : Session, Décembre, 1879, P396.

لقد كان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون " **فارني**" (warnier) 1873، تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، ذلك أنّ بطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية[1]، وكان الجدال داخل المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الاسم العائلي للعم أو الابن الأكبر، وكان الاسم يعطي للشخص جزافا، حيث ينظر للشخص مثلا ثم يوضع له اسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة[2]، وبذلك نجد أنّ أخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تعطي لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه على العم، وأكثر من ذلك قد يفرض الابن اسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة، وبهذا فإنّ الحالة المدنية تمكن من التعرف على كل ما يجري وسط الأهالي"[3].

من بين أهم ما اعتمدته إدارة الاحتلال لضرب النسيج الاجتماعي الجزائري انتهجت سياسة التفرقة بين ساكنة الجزائر خاصة ما سمي بالبربر (**الأمازيغ**) والعرب. فقد سعت إدارة الاحتلال منذ البداية في إطار سياستها الاستعماري فرق تسد جعل ما سمي (بالعرق المكتشف) أي البربر (**الامازيغ**) حليفا مستقبليا، وقد أفصح بذلك النقيب "**كارتي**" سنة 1848 بقوله " إن منطقة زواوة ظلت بمعزل عن أي اتصال مباشر معنا... وينبغي أن تتحول في بضع سنين إلى أحسن مساعد لنا في تحقيق مشاريعنا، والى أجدى معين لإنجاح أعمالنا"[4]. وفي هذا الاتجاه حاول الاستعمار الفرنسي إبراز الهوية البربرية واعتبارها الأساس في الجزائر مع اعتبار الهوية العربية دخيلة وغازية، ومن هنا وجه السياسة التعليمية إلى منطقة زواوة وحدها، بل وإلى مناطق محددة منها[5]، خاصة منها تيزي وزو، ذراع الميزان، دلس، آث ايراثن (**فور نابليون**)[6].

اهتم الاستعمار بدراسة منطقة زواوة من جميع جوانبها (أنسابها، عاداتها، تقاليدها، تكوينها الاجتماعي) وقد شهدت فترة 1860-1870 ميلاد ما أسماه الأوروبيون "**الأسطورة البربرية**" (**Mirage ou Mythe Kabyles**)[7]، ومن بين الذين اهتموا بدراسة منطقة زواوة "**هانوتو**" الذي قام بدراسة النسيج الاجتماعي لمنطقة زواوة بما فيها اللهجات البربرية، وقد أرسل إلى باريس أعماله التي تناولت قواعد اللهجة البربرية

---

[1] - C. S. G : Session, Décembre, 1879 , P 397

[2]- C. S. G : Session, Décembre, 1879, P413

[3]- C. S. G : Session, Décembre, 1879, P 431.

[4] - فريد حاجي: **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، 1837-1937**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.306.

[5] - عبد القادر حلوش: **"السياسة التعليمية الفرنسية في منطقة القبائل 1871-1914"**، مجلة دراسات تاريخية، مجلة علمية فصلية تعني بالدراسات حول تاريخ العربن تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السنة7، ع 23-24، سبتمبر (أيلول)- ديسمبر (كانون الاول) 1986- ص180 .

[6] - أ. هانوتو ، أ. لوترنو: **منطقة القبائل والاعراف القبائلية** ج1، تر مخلوف عبد الحميد، دار الامل، تيزي وزو ، 2013، ص 422.

[7]- عبدالقادر حلوش: المرجع السابق، ص179.

مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وقد اهتم كذلك بقبائل الشاوية في قسنطينة، واللهجة الميزابية وكذا لهجات الريف المغربي[1].

كان تركيز إدارة الاحتلال كبيرا على دراسة اللهجات البربرية (الامازيغية)، وقد ظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها "**دي سلان**" الى البروفيسور "**فليشر**" في 23 جانفي 1857 جاء فيها " لقد انصب اهتمامي وبأمر من المارشال "**راندون**" خلال الأربع سنوات الماضية (منذ 1853) في القيام بأبحاث حول لغة البربر والجغرافيا القديمة لموريطانيا، وعندما أنهي الجزء الرابع من ترجمة "تاريخ البربر" لابن خلدون" ستجدون بعض الملاحظات حول البربر، لغتهم وأدبهم. أما زميلي في المكتب السياسي النقيب "**هانوتو**"[2] فهو يشتغل في الموضوع نفسه، وقد أرسل إلى باريس ما قام به من أعمال حول قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وكنا ننوي القيام بفحص دقيق للشاوية في منطقة قسنطينة، واللهجة الميزابية ولهجات الريف المغربي، لكننا توصلنا إلى قناعة تامة أن كل هذه الألسن (**Idiomes**) خاصة الشلحية قريبة من بعضها البعض، بل هي ليست إلّا أغصان لجذع لغوي كبير واحد، إنّ النظام القواعدي هو نفسه في هذه الألسن، والفوارق اللفظية ليست مهمة"[3].

وقبل ذلك وفي 1844 كان المحتل قد أعد معجما (فرنسي-بربري) كلف بإنجازه أربعة فرنسيين وآخر جزائري هو "**سيدي أحمد بن الحاج علي**" إمام بجاية، وقد ورد في صفحة التنبيه ما يلي " تبعا لقرار السيد (**سولت**) (Sult)، وزير الحرب والمؤرخ في 22 أفريل 1842 تمّ تشكيل لجنة كلفت بتحرير معجم بربري فرنسي مع قواعد"، كما جاء في التنبيه أيضا " إنّ الأبحاث التي قامت بها اللجنة أفضت إلى الإقرار بأنّ اللغة البربرية - رغم خاصيتها الثابتة ممثلة في الوحدة التي اكتشفناها في كل مبادئها الأساسية- عرفت تغيرات وتمازجات بفعل تأثير الشعوب التي تعاقبت على شمال إفريقيا جراء الغزوات، ولم يكن بالإمكان تفادي هذا التأثير مما أعطى الفرصة لتشكل عدة لهجات متميزة وذات فوارق جد جسيمة تستدعي أن تدرس كل منها على حدى وبعناية"[4].

---

[1] فريد حاجي: **السياسة الثقافية**، ص 308.

[2] أدولف هانوتو: 1814-1897، ظابط فرنسي، كرس حياته لخدمة مصالح الاستعمار، وصل الى الجزائر 1845 برتبة ملازم، عين سنة 1846 موظفا في الادارة المركزية للشؤون العربية التي كان يشرف عليها الجنرال أوجين دوماس، اقتضت منه هذه الوظيفة تعلم اللغتين العربية والامازيغية، الضروريتين للتواصل مع الجزائريين والاحاطة بثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، عين رئيسا لمكتب الشؤون العربية بالمدية ليشارك بعدها في الحملات العسكرية التي استهدفت منطقة زواوة (القبائل) 1847-1856، 1856 وفي 1859 عين قائد على مركز ذراع الميزان العسكري الذي حول إلى حصن نابليون بالاربعاء ناثيراثن في 1860وعاد إلى مدينة الجزائر في 1862 لتسند إليه المديرية العامة لشؤون الاهالي ثم عاد إلى ثكنة لرباعاء نثيراثن سنة 1866 حيث تم تحرير كتابه (منطقة القبائل والاعراف القبائلية) راجع هانوتو: **منطقة االقبائل** ، ص 08.

[3] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 307.

[4] - نفسه، ص 307.

قامت إدارة الاحتلال في 10 جويلية 1857 تحت حكم "**راندون**" باستكمال غزو منطقة زواوة بالموازاة مع نشر أفكار التفرقة مثل فكرة الديمقراطية البربرية، وفي 1858 تم تأسيس نظام إداري وقضائي أطلق عليه اسم " التنظيم البربري" وكل هذا في إطار تطبيق سياسة التفرقة والتمييز والتشكيك في الهوية[1]، خاصة وأن إدارة الاحتلال اقتنعت بوجود حقد يفصل بين العنصرين (البربر والعرب) وهو ما ينبغي دعمه والعمل على الدفع به لمزيد من التناحر والتنافر حتى تستفيد فرنسا منه[2]، وهذا ما يجسد فعلا سياسة "فرق تسد" التي مازالت تعتمد حاليا فهي نفسها السياسة التي تطبقها الامبريالية العالمية والتي تجلت مظاهرها فيما يحدث بالعالم بدء بفلسطين، العراق، سوريا، ليبيا والقائمة مفتوحة، وكل هذا تحت مسميات مختلفة، منها المصطلح الأخير "**الفوضى الخلاقة**".

استمرت عملية فرنسة البربر، وظهر ذلك في إعادة تسمية القرى، فمثلا: "**عين الحمام**" تحولت إلى "**ميشلي**" و "**ذراع بن خدة**" أصبحت "**ميرابوا**" و "**عين الزاوية**" أو "**ذراع الميزان**" أصبحت "**بيريت**" « Pirette » وظهرت مساعي تكريس اللائكية ومراقبة آخر ما تبقى من الزوايا مراقبة صارمة، وتواصل العمل بسياسة الادماج عن طريق المدرسة[3]، وذلك بفرنسة المتعلمين لتصبح بذلك اللغة الفرنسية لغة العلاقات الاقتصادية والادراية، وتصبح اللهجة البربرية (الامازيغية) لغة محلية داخلية وتتجه اللغة العربية الى الذوبان في اللغة الفرنسية[4]، والاندثار مما سيدفع بالمجتمع الجزائري الى بروز التناقضات في نسيجه الاجتماعي.

كان التنظيم في منطقة القبائل 1858 يستند إلى استخدام تقاليد "الجماعة" المعروفة بـ "**تجماعث**" وهي المجلس الحر في القرية (**ثادرث**)، وقد فقدت الاستقلال السياسي والمالي، بعد تحول رئيس بلديتها "**الأمين**" الذي كان يدعى "**أمكسا**" (**الراعي**) أو "**امقران**" (**الكبير**) أو "**أمغار**" (**الشيخ**) الى عون للادارة بمساعدة "**الخوجة**" واصبحت مهمته تحصيل ضريبة الرؤوس[5]. وكان رؤساء العشائر في الغالب أعضاء من أسر عريقة ذات نفوذ، ونادرا ما يعينون من أسر متواضعة. تمثل هذا التنظيم سنة 1858 في ست (06) عشائر يشملها نطاق "**حصن نابيلون**" (**لربعا نات إيراثن**)[6]، ثم كونفدرالية القبائل (**نطاق ذراع الميزان**)[7]، ثم في كافة العشائر في دلس وتيزي وزو وذراع الميزان منذ 20 نوفمبر 1860.

---

[1] - أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 49.

[2] - فريد حاجي: المرجع السابق، ص 306.

[3] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 78.

[4] ناهد ابراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 32.

[5] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 50.

[6] يتكون من، إيرجن، آث أكرمة، آث أوسامر، آث أومالو، عكاشة. راجع هانوتو: منطقة القبائل، ص 425.

[7] تتكون من سبعة قبائل هي: أواضيان، أوقدال، آث احمد، أث شبلي، آث يرغان، آث علي ايلول، آث بوشناشة. راجع أيضا هانوتو: منطقة القبائل، ص 472.

والملاحظ هنا حسب **أجيرون** في كتابه "المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولونيالية" انه اجريت عدة محاولات لتطبيق النظام العشائري في منطقة زواوة الشرقية (مقاطعة قسنطينة) لكنها لم تحدث[1]. ودائما في اطار تطبيقها لسياسة التفرقة داخل المجتمع الجزائري –فرق تسد- لجات ادارة الاحتلال ابتداءً من 1898 الى تكوين ممثلين في لجنة الميزانية من منطقة زواوة، وكان الشعار الذي رفع هو "حتى لا يتعود الشعبان على الاتصال الواحد بالآخر"، غير أنّ هذه السياسة فشلت كغيرها. والفرنسة لم تتمكن من افتكاك سوى بعض الافراد قبل الهجرة الواسعة لعمال زواوة الى فرنسا[2]. وقد كان سكان منطقة زواوة عموما مشبعين بالروح الوطنية، مما جعلهم أكثر تماسكا وثباتا، وساعدهم في ذلك الطرق الصوفية[3]، وهذا ما أكده "**مالك حداد**" عندما عبر عن الهوية الخاصة بالمجتمع الجزائري، حيث قال: "اللغة الفرنسية هي المنفى الذي أعيشه والواقع أن ما يفصلني عن الجزائر ليست الجبال ولا المحيطات بل اللغة الفرنسية[4].

كان تجنيس اليهود بمقتضى قانون "**كريميو**" 1870[5]، من بين المظاهر التي ميزت النسيج السكاني الجزائري. وإن قبول اليهود بالجنسية الفرنسية في الربع الاخير من القرن 19 دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وعن عدم انتمائهم للمجتمع الجزائري[6].

وقد أثار تجنيس اليهود مشاعر المسلمين، وكانت سببا في الكثير من المقاومات التي ستشهدها الجزائر اواخر القرن 19 بما فيها مقاومة الحاج المقراني، كما أثار كذلك غضب عدد كبير من الاجانب باختلاف انتمائهم، وقد أعلن هؤلاء حرب الأجناس، أو ما عرف بحرب الجنس اللاتيني ضد الفرنسيين على الورق[7] وقد ردد الكثير من المستوطنين الذين عارضوا تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية عبارة "ماذا قدم هؤلاء لفرنسا لكي ينالوا شرف تجنيسهم" والحقيقة طبعا التي تجاهلها هؤلا هي أن اليهود قدموا خدمة عظيمة لفرنسا، فقد أتاحوا لها فرصة احتلال الجزائر سنة 1830 (قضية الديون)، ثم قدموا لها سنة 1914 ولحلفائها خدمة اخرى بتدعيمها في الانتصار على دول الحلف، وهي نفس الخدمة التي ستقدم للحلفاء سنة 1939 وكان مصير اليهود بعد الحرب العالمية II (1939-1945) وخيما، حيث انتقمت منهم حكومة "**فيشي**" ولم يجد يهود الجزائر حليفا سوى مسلمي الجزائر للاحتماء بهم في محنتهم. غير أن هؤلاء سرعان ما تنكروا للجميل وتعاونوا مع ادراة الاحتلال كعادتهم في ارتكاب المجازر في حق الجزائريين (الاهالي) ومنها مجازر 8 ماي 1945.

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 51.

[2] - Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P 64

[3] - أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 95.

[4] -رحيم محياوي: **الاستيطان والتوطين**، ص50.

[5] -سنة 1870 تجنيس يهود الجزائر ما عدا الصحراء بالجنسية الفرنسية هو اسلوب آخر من اساليب التميز بين ساكنة الجزائر.

[6] - رحيم يحياوي: **الاستيطان والتوطين**، ص 17.

[7] - Galissot : Algérie Colonisée , p15

استمرت معارضة تجنيس اليهود بالجزائر من قبل المستوطنين، وقد عبروا عن رفضهم وغضبهم الذي تطور فيما بعد الى حملة ضدهم، وصفت بحملة معاداة السامية وقد بدأت في تلمسان سنة 1881، وقد امتدت 3 أيام وفي 1884 ظهرت في الجزائر ثم قسنطينة سنة 1895[1]. مع العلم أنّ أزمة (معاداة السامية) عرفت منعرجا واضحا ابتدءً من 1895 عندما قام بلجيكي متجنس هو "**بول بيدان**" (Paul Bidaine) بحمله صحيفة ضد احد أصدقاءه القدامى وهو "**مردوشي شالوم**" « Mardochée Chaloum » وقد تجاوب المستوطنون مع هذه الحملة[2]. وفي الجزائر اشتدت المظاهرات المعادية لليهود واتسعت في شوارع وهران ومستغانم في ماي 1897 تزعمها طلبة الحقوق[3] وفي قسنطينة طالب رئيس البلدية (Emile Morinaud) (Maire) بطرد الموظفين اليهود[4].

وقد تزعم الشاب **مارسيليانو ميلانو** (Massimiliano Milano) المعروف ب (**ماكس ريجيس**) (Max Régis) حملة معاداة السامية (anti juifs)، وصرح في جانفي 1898 "ساعة الثورة دقت « l'heure de la révolution a sonné » وعبر عن مقته لليهود بقوله "سنسقي شجرة حرياتنا بدماء اليهود". « Nous arroserons, s'il le faut de sang juif l'arbre de notre liberté » وكانت نتيجة ذلك انتخاب 4 نواب في البرلمان "**معادون لليهود**" « **anti juifs** » سنة 1898[5]. وكان المستوطنون بما فيهم الطلبة يصرخون في شوارع الجزائر العاصمة بهتافات معادية لليهود "يسقط اليهود" « a bas les juifs »، يسقط الحاكم العام « à bas le gouverneur »[6]، "الموت لليهود" "يسقط اليهود الجنس الملعون"[7]« race maudite » « mort aux juifs, en bas les juifs ».

وحسب "**أجيرون**" فإنّ ادعاء معادة السامية كان دائما موجودا وقويا وسط المستوطنين وخاصة الاسبان منهم[8]. وهذا ما يدفعنا الى القول بأنّ هذه الموجة التي عرفتها الجزائر في اواخر القرن 19 وبالتحديد سنوات 1895، 1896، 1897، 1898- والتي عرفت بأزمة معاداة السامية- مَرَّدُهَا تخوف المستوطنين من تنامي هيمنة اليهود الى التخوف على مصالحهم من هذه الفئة التي أصبحت منافسا شرسا لهم في الجزائر، وقد ظهر ذلك في هتافاتهم " **الجزائر جزائرية**" « Algérie algérienne »، ومطالبتهم بالغاء "**قانون كريميو**"

---

[1] - Galissot : Algérie Colonisée, P 47

[2] - Geneviéve Dermenjian : la crise anti juive oranaise 1895-1905, l'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed, l'harmattan, Paris, 1986 ,P 7

[3] - Galissot : Op. cit, P 48

[4] - Stora : **op.cit** , P 38

[5] - Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P54

[6] Galissot : Algérie Colonisée, P49

[7] Ibid, P 47

[8] - Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P53

الذي قوى شوكة اليهود، وكانت هذه الازمة عاملا من عوامل صدور قانون 29 ديسمبر 1900 الذي منح الشخصية المدنية والميزانية الخاصة للجزائر.

2- تعامل إدارة الإحتلال مع الجزائري (الأهلي).

كانت الإدارة إحدى أهم الركائز التي إعتمد عليها الإحتلال للتمكين لمشروعه الإستعماري من خلال ممارسة سياسة ترمي إلى الضغط المستمر على الجزائري المسلم متخذة في ذلك كل الوسائل الممكنة، هيئات، قوانين وترشيعات وغيرها. وكانت الإدارة لا تولي أي إهتمام للجزائري المسلم إلا إذا تعلق الأمر بفرض ضرائب، ذلك طبعا لأنهم لم يكونوا يحكمون بالقانون، وحياتهم تسير وفقا لما يخطط للمداخيل والمصاريف والذي يوزع المهام، ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة، "وقد كان القمع الإداري والقضائي متمّما للآلة العسكرية، ولهيمنة المستوطن. فالشرطة في المدن والحراس والشواش في الأرياف، وكذلك القواد والباشاغات يأتمرون بأوامر غلاة المستوطنين الذين كانت لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والعزل، فكثيرا ما نحد فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب حماره، أو أوجد يأكل الخبز والتبن في الغابة أو أن أخبارا أفادت بأنه ذبح خروفا أو ديكا دون رخصة خاصة[1].

وكان الجزائري المسلم يصور الأعوان من العرب (الأداريين) وأسلوب معاملتهم لهم بالتالي "لقد إنتزعوا منا الجلد والعظم والآن هم يكسرون العظم للوصول إلى ما بداخله (مخ العظم)". "لقد غابت الحقيقة والعدالة في هذا الزمن البشع" **"الأخ محرض ضد أخيه"**[2]: « le frère était dressé coutre son frére ».

وكانت **المكاتب العربية**[3] إحدى أهم المؤسسات التي إعتمدت عليها الإدارة لتسهيل مهامها، وذلك بالإعتماد على الصبايحية والمخزن، وعموما فإن الجزائر كان يحكمها 1500 إلى 2000 رجل إضافة إلى 600 حتى 700 قايد[4] وبعد إلغاء النظام العسكري، وفيما بين 1879 -1881 عبّر القادة التقليديون (chefs)عن فقدان أملهم[5]، وهذا ما صرح به "**بول بورد**" [6](paul bourde)، عند زيارته للجزائر.

والملاحظ أنّ التنظيم الإداري والمهام التي كانت تقوم عليها الإدارة هي نفسها في كل المستعمرات، ففي تونس في أعلى هرم السلطة الجهوية يوجد المراقب المدني ويطلق التونسيون على مقره إسم "دار فرنسا" وهذه الوظيفة حسب "**دوكتون**" هي ملجأ للضباط المتقاعدين والإداريين الضالعين في التجاوزات وإستغلال

[1]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**.ج1: ص25.

[2]- stora : **op.cit** , p41

[3]- كان عددها يقارب الأربعين، وأصبح في 1870 49 مكتب، تحتوي على 150 ضابط، إضافة إلى الموظفين التابعين لهذه المكاتب مثل الطبيب، المترجم، الخوجة، الشاوش، الكاتب

[4]-.Ageron : histoire de l'algerie, p27

[5] - Ageron : les Algeriens musulmans, t1,p391

[6]- صحفي فرنسي شارك في القافلة البرلمانية التي جالت الجزائر سنة 1879.

النفوذ، والذين لم تعد الإدارة الفرنسية في البلد الأم تتحملهم وأسعفتهم علاقاتهم الخاصة داخل دوائر السلط العليا بتعينهم في المستعمرات، ويوجد في هذا الهرم بالإضافة إلى ما ذكر القايد والخليفة والشيخ وهم أعوان ينتشرون في كامل المجال التونسي دورهم جمع الجباية وفرض الأمن، يتحصل هؤلاء على الوظيفة عن طريق الشراء ويحافظون عليها عن طريق الهدايا وبيع الذمم. وتقوم حياتهم على إبتزاز المساكين والعيش من عرقهم[1]، وهذا نفسه ما كان يطبق في الجزائر، فمثلا عندما يبلغ الجزائري المسلم ذروة الفقر والبؤس، إذا كان مالكا وفي يوم ما سرقت منه 25 نعجة فإنّ الشرطة المكلفة بالأمن بما فيها الشرطة البلدية (municipale) لا تعرف شيئا عن الموضوع، وفي الليل يقوم الدرك بعملية البحث، وبعد أيام يبلغه القضاء بأنه منهم، فيحكم عليه بغرامة بقيمة 15 فرنك بسبب إعطاء معلومات خاطئة[2].

وهكذا كانت تتعامل إدارة الإحتلال مع المسلم الذي كانت رؤوسه تزيّن أبواب المدن، والعمليات التي قادها جيش إفريقيا (L'armée d'afrique) مسجلة في سجل مليئ بالفضائح، مثل المحارق والإعدامات العشوائية، و الإعتداء على الشرف وتشويه الأعضاء، وغيرها من التجاوزات[3] التي بقي الجزائري المسلم يعاني منها دون أن يوجد أي قانون يحميه، وكل ذلك يحدث في ظل صمت المؤسسات الحكومية بدءً من رئاسة الحكومة العامة في الجزائر إنتهاءً إلى مؤسسة البرلمان، وأكثر من ذلك فإنّ هذه المؤسسات تزيد من تشجيع هذه السياسة من خلال التشريع لها وتأسيس لها بقوانين تدعمها وتعطيها الشرعية، وقد عبر المؤرخ **بوديكور** عن التجاوزات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بقوله :"إنّ جندنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة (بلاد زواوة) فقد قطعوا 18.000 شجرة، وحرقوا المنازل، وقتلوا النساء والأطفال والشيوخ[...]ولكي يحصل جنودنا على حلي النساء عمدوا إلى قطع شحمة الأذن وتركها حية على تلك الحالة البشعة"[4].

غير أنّ هذا الحديث مردود على صاحبه لأنه لا يعقل أن يكون الجندي مصاب بالخجل من جهة، ويكون في نفس الوقت قد إقترف ما إقترف من قتل ثم تمثيل، والمخزي هو أن يمثل بالمرأة أو الفتاة وهي حية ناهيك عن التجاوزات التي حدثت مع المرأة الجزائرية، والتي كانت تفضل قطع جسدها كاملا بدلا عن أمور قام بها الفرنسيون تدل على الهمجية والحيوانية التي تغذيها روح الإنتقام والإحتقار وغير ذلك.

وقد أكدت كثير من تصريحات القادة العسكريين هذه الحقيقة وذلك أمام البرلمان، منها ما قاله وزير الحرب (Etienne Maurice Gerard) : "لابد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا". كما صرح **بوجو** أمام البرلمان قائلا: "أينما وجدت المياه المتدفقة والأراضي الخصبة إنزلو فيها المستوطنين ولا يهمكم أمر أصحابها"[5]. أما **سانت أرنو**[1] فقد صرح قائلا: "إننا لا

[1]- دوكتون, المصدر السابق، ص14

[2]. -F.Cambon : **carmet d'un colon**, p34

[3] -Jacques Fremeaux : **les Bureaux arabes dans l'algerie de la conquete** , Ed Denoel ,Paris, 1993, p59.

[4]- سعد الله، **الحركة الوطنية**، ص29.

[5]- عرف المريشال بيجو (thomas robert bugeaud) بسياسته التي توارثها جنرالات فرنسا (politique de ravageur)

نطلق النار إلّا قليلا لأننا نحرق الدواوير وجميع القرى والملاجئ"[2]، ويؤكد ذلك **بيجو** أيضا من خلال تصريحه: "من أراد أن يكون ظالما عليه أن يكون قويا، وقد كتب علينا أن نكون ظالمين في إفريقيا-الجزائر- لكيلا نكون مظلومين في فرنسا"، وعلى هذا فإنّ الهيمنة الإستعمارية الفرنسية قد وجدت جذورها في إستعمالها القوة، وهي تسير بلغة الحديد فقط[3].

ورغم ذلك فإنّ الجزائري المسلم بقي مقاوما لسياسة فرنسا، محافظا على شخصيته، وقد أشار **ماك مهون** بقوله: "لقد تمّ التراجع عن شراء عقيدتهم بالحيز الذي نعطيه لهم" وقال أيضا: "لا يمكن تمسيح المسلم"[4].On ne couvertit pas un musulman " وقد عبر **فرنسوا كامبون** (**F. Cambon**) على هذه المقاومة والصمود قائلا عليها: "الأكيد أنهم يبقوننا يقضين لا ننام"[5].

إعتمدت إدارة الإحتلال على بعض الجزائريين (أعوان) خاصة عندما أرادت أن تعيد إلى الظهور الطبقة البورجوازية التي حاربتها طيلة القرن19، فقد عملت فرنسا على تبني فكرة إيجاد هذه الطبقة بعد سنة 1900 وبذلك تبرئة ساحتها من تحمل مسؤولية إختفاء الطبقة الوسطى عند الإحتلال. وسعت فرنسا إلى تكوين نخبة (élites) المسلمين الفرنسيين[6] وكانت فكرة **جونار** المتعلقة بإيجاد نخبة خاضعة لفرنسا هي نفسها الفكرة التي سعى إلى تجسيدها الإنجليز في مستعمراتها والتي أوضحها "**ماكولي**"[7] (macaulay) في قوله: "يجب أن يكون هدفنا هو تكوين طبقة من الرجال الذين سيتولون مهمة ترجمة (أفكارنا)، طبقة مشكلة من هنود في الدم والجلدة، لكنهم إنجليز في الذوق وفي الرأي وفي العادات"[8].

يقول **ألكسي دوتوكفيل** عن جرائم الإستعمار: "التجربة لم تعلمنا فقط أين هو الطرح الطبيعي للمعركة، وإنما علمتنا أيضا كيف نفعلها، وجعلتنا نكتشف قوة أعدائنا، وضعفهم ونفهم الوسائل التي تمكننا من الإنتصار عليهم لكي نظل أسياد الموقف، واليوم بإمكاننا أن نقول إن الحرب التي خضناها في إفريقيا باتت علما يعرف الجميع قوانينه [...] إنّ فضل الجنرالات علينا نحن الفرنسيين هو أنهم جعلوا من

---

[1]- هو armand jacques leroy de saint arnaud ولد في 20أوت 1801، وتوفي في 29 سبتمبر 1854، أحد الملازمين والمقربين من بيجو (سميت عليه مدينة العلمة) وهو صاحب كتاب يؤرخ لجرائم فرنسا يسميه (الشرف الضائع).

[2]- سعدي بزيان: **جرائم فرنسا**، ص22.

[3] -Jacques Fremeaux **: Les bureaux arabes**, p57.

[4] -Nicolle : **algerienne, je suis**, p91.

[5]- سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، ص65.

[6] -Dominique avon et autre : **de l'atlas à**, p132

[7]- Thomas Babington Macaulay ولد في 25 أكتوبر 1800، توفي في 28 ديسمبر 1859، مؤرخ وسياسي بريطاني من عائلة إكوسية (écossqise) برلماني في 1832، ترأس المجلس الأعلى مابين 1834-1838 حيث أدخل الإنجليزية.في الهند وذلك لإيجاد طبقة من الهنود تكون واسطة بين الاستعمار والمستعمر.

"**Indiens de sang et de couleur, mais anglais de gout, d'opinion, de moral et d'intilligence**"

[8]- فريد حاجي: **السياسة الثقافية**، ص273.

هذه الحرب علما متاحا للجميع[1] مقولة "**ألكسي دو توكفيل**" تؤكد دائما سياسة الغالب والمغلوب، وتثبيت موقف البرلمان الفرنسي غير الآبه لما يحدث في الجزائر في حق الإنسان وأكثر من ذلك فهو يتعامل مع الجزائري منطلقا من نزعة عدائية إستغلالية إستعلائية.

إنّها نفس السياسة التي إنتهجها الإستعمار في كامل المستعمرات وقد ذكر **فرانسيس جانسون** (Francis Jeanson) في وصف الإستعمار قائلا "إن الإستعمار في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه، جريمة ضد الإنسانية[2] والجرائم التي إقترفها في الجزائر صورة لحقيقة سياسته الإجرامية التي مست مستعمرات ما وراء البحار في "**غواد لوب**"، "**المارثينيك**"، "**كاليدونيا الجديدة**"، "**مدغشقر**"، "**سوريا**"، "**لبنان**"، وغيرها[3]. هذه الجرائم التي لم نجد لها إدانة تماما في البرلمان الفرنسي، بل على العكس نجد في كثير من الأحيان التزكية والمباركة والتأييد إما عن طريق التشريعات أو التصريحات البرلمانية، وقد إستمر ذلك طيلة فترة التواجد الإستعماري فهذا **جاك شيراك**[4] مثلا يصرح متجاهلا كل هذه الجرائم التي ساهم فيها قائلا: "إن فرنسا لم تعمل سوى الأعمال الجيدة في الجزائر"[5].

ظل التيار المناهض للإستعمار ضعيفا وغير مؤثر إلى حدود ثلاثينات القرن 20 ، ولم تكن مواقفه رافضة رفضا مبدئيا للإستعمار، وقد تم الترويج من بدايات المرحلة الإستعمارية وإلى غاية الحرب العالمية الأولى 1914 لفكرة الدم مقابل الذهب، أي أنّ الإستعمار يأخذ الجنود إلى الموت والذهب لفائدة أصحاب رؤوس الأموال[6]، وهذا طبعا في كامل مستعمرات فرنسا بما فيها الجزائر، تونس، المغرب وغيرها، وخلال الحرب العالمية الأولى 1914 من أكثر الدماء التي سالت لأجل فرنسا دماء الجزائريين، فحسب **ستورا** أنّه قد تمّ تجنيد 173000 جزائري[7] منهم 87500 متطوع، وقد قتل من هؤلاء 25000، كما تم تصخير 119000 جزائري لتعويض اليد العاملة في فرنسا[8]. مع العلم أن أبواب الهجرة نحو فرنسا كانت مغلقة، ولم تفتح إلا في حدود 1913 تحضيرا لهذه الحرب.

استغل الجزائريون في منطقة الأوراس ظرروف الحرب العالمية الأولى لتفجير مقاومة أخرى وذلك سنة 1916، وقد ذكر **Ageron** مايلي "إن الهدوء والوفاء الذي أظهره الجزائريون في 1914 فاجأ الإدارة، ولم تظهر الإنتفاضة إلا في منطقة الأوراس"[9]، غير أننا لم نفهم ماذا يقصد **Ageron** بالوفاء، هل يقصد أنّ

---

[1] - سعدي بزيان : **جرائم فرنسا**، ص20.

[2] - نفسه، ص27.

[3] - نفسه، ص13.

[4] - Jacques chirac سياسي فرنسي، خامس رئيس في الجمهورية، عمدة سابق لمدينة باريس ولد في 29نوفمبر 1932، كان ضابطا في الجيش الفرنسي بالجزائر مابين 1956-1957. فاز بالإنتخابات الرئاسية في 1995، ضد منافسه الإشتراكي (ليونيل جوسيان).

[5] - سعدي بزيان: المرجعالمرجع السابق، ص13.

[6] - دوكتون: **عرق البرنوس**، ص15.

[7] -stora ; **op.cit** , p44

[8] - يشير "جبليار مينيي (G. Meynier) إلى عدد 175000 جزائري

[9] - Agreron, Histoire de l'algerie, p70.

الجزائري كان متعاطفا مع فرنسا في حربها مع ألمانيا، وهذا ما تفنده الكثير من المصادر والمراجع، كما تفنده هذه المقاومة نفسها؟ أم أنه يقصد الوفاء الزائف الذي تظاهر به الجزائري بسبب التكثيف من الإجراءات الأمنية الصارمة التي إنطلقت حتى قبل إندلاع الحرب؟

بقيت مشكلة الأرض من المشاكل التي واجهت الإدارة الإستعمارية، وقد جرت محاولة حل مشكل الملكية من خلال **الإندماج (assimillation)** في عهد الجمهورية الثانية[1]، في 1844 أرسلت فرنسا لجنة برلمانية بطلب من أعيان الجزائر(**حمدان خوجة**)، ومما جاء في تقرير هذه اللجنة: "لقد أضفنا إلى الأملاك العامة المنشآت الدينية وحجزنا أملاك فئات من السكان سبق أن وعدناهم بالإحترام، وشرعنا في ممارسة قوتنا، وإستولينا على الأملاك الخاصة بدون تعويض، وشمل هذا التخريب المنشآت الدينية والمقابر، لقد قمعنا أناسا يحملون رخص المرور، وذبحنا لمجرد تهمة جماهير بأكملها ظهر بالنهاية أنها بريئة[2].

أصبحت الجزائر بعد 1870 قطبا إقتصاديا وإجتماعيا مهما بالنسبة لفرنسا، وشكلت بذلك حلا لمشاكلها الداخلية وقد خصت الجزائر منذ هذا التاريخ بكم هائل من القوانين محاولة بذلك التمهيد لمرحلة جديدة في مسار تعاملها مع الجزائريين[3].

تغاضت الإدارة عن كثير من الفضائح خاصة بالإستيلاء على الأراضي التي إشترك فيها كثير من الموظفين وهذا إلى غاية 1890، وهذا ما دفع بالبرلمان إلى إيقاف العمل بقانون **وراني**[4] وكانت هذه الحرب الإستنزافية التي مست المسلمين مستمرة، ورغم ذلك بقي الجزائري متشبثا بأرضه[5]، وقد منحت الإدارة الأرض وبعض الأملاك الأخرى لرؤساء العائلات الكبيرة الذين أصبحوا نوعا من "الكولون" الأهليين، ومنح هؤلاء ألقابا خاصة مثل "**القياد**" و"**الأغوات**" و "**الباشاوات**"، وإستعملوا كمرشدين أو مساعدين إداريين، خدموا فرنسا على حساب بني جلدتهم[6]، ومنهم مثلا **خوجة** الشلف (**orléonsville**) 1875 وهو "**سعيد بن يمينة**" والذي أصبح نائبا في اللجنة المالية، و"**مولا نايت وعمر**" الخوجة السابق لـ (**fort national**) والذي أصبح قايد في 1872 على رأس عدة مداشر(**بني منقلات، بني يوسف، بني يحي، بني بو شايب، دوار أومالو**)، وسيصبح إبنه نائبا في اللجنة المالية، والخوجة آيت مهدي الذي سيتولى هو الآخر منصب نائب في اللجنة المالية بتيزي وزو[7].

---

[1] -Agreron, **Histoire de l'algerie**, p24

[2] - سعدي بزيان : **جرائم فرنسا**.ص 22.

[3] - بختاوي خديجة: **إسترجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، (منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص59).

[4] -Ageron **: histoire de l'algerie**, p49

[5] - الجيلالي صاري: **المقاومة السياسية**، ص161.

[6] - سعد الله : **الحركة الوطنية** ج2، ص78.

[7] -Ageron : **les Algerien musulman**s , p391

حاولت إدارة الإحتلال إستغلال الجزائري بكل الطرق، فبالرغم من إستيلائها على أراضيه وممتلكاته نجدها سنة 1902 تطرح للدراسة على مستوى الحكومة العامة مشروع تطبيق عقد "**تورانس**"[1] (L'act torrens) ، وقد أكد الحاكم العام أنه "عقد تورانس" في تونس وجد أرضية سهلة ملائمة (terrain favorable)، وتم فيها التشريع للملكية بحرية دون أن يعترضها أي عائق، وللإستفادة من هذه التجربة في الجزائر من الضروري الأخذ بعين الإعتبار الظروف التي سيوضع فيها هذا القانون[2]، ويشير الحاكم العام إلى إحتمال فرض تسديد نفقات تطبيق هذا الإجراء على المسلمين[3].

3- إجراءات العقاب والسجون:

ذكر "**فرنسوا كمبون**" (F. Cambon) في كتاب Carnet d'un colon مايلي: "الأهالي معجبون بالعدالة التي تطالب بالشهود، ولا تشكو إلاّ من الضرائب التي يفرضها النظام المدني، والكثير من المعارضين (شيوخ) يرسل إلى المنفى (**cayenne**) لجريمة يقول أنه برئ منها، والواقع أنّ هذا الشيخ أو المفتي كان يزعج الإدارة لذلك كان لابد من التخلص منه"[4]. وهكذا كان الجزائري في كل الأحوال معرضا للعقاب من قبل الإدارة، فإذا إرتكب مخالفة بسيطة يغرم 15 فرنكا، أو يسجن خمسة أيام، وإذا كانت المخالفة خطيرة فإنّه يحال مباشرة على "**المحاكم الرادعة**" أو "**محاكم الجرائم**"، وكان للإدارة الحق بأمر من الحاكم العام في إصدار الأحكام التي تكون إما الحجز أو الطرد أو السجن،[5] وقد تحدّثت جريدة المؤيد عن القانون والعدالة في الجزائر، فأشارت إلى محاكم القمع ووصتفها بمقامع العذاب أو كسر الشكيمة للمسلم الجزائري الذي تسوقه الضرورة إليها طالبا أو مطلوبا[6].

يذكر لويس رين ، أنّه في 10 ديسمبر 1872 امتثل 81 جزائريا من بني منصور بمنطقة زواوة بتهمة التمرد والمشاركة في ثورة 1871، وقد حكم عليهم جميعا بالنفي[7]. والجدول المرفق بيّن القضايا التي حوكم فيها الجزائريون خلال هذه الفترة.

---

[1] - Gouvernemment Géneral de L'algerie . Direction des affaires indigénes, impremerie administrative, Gojosso, Alger , 1901, p05.

[2] -Ibid, p06

[3] -Ibid, p16

[4] -F. camrbon : carnet d'un colon, p86

[5] - سعد الله، **الحركة الوطنية** ، ج2، ص88.

[6] - وليد مولود الجراي: جريدة "المؤيد" وقضايا المغرب العربي 1889-1915، دار الكتب الوطنية، الطبعة 1، بنغازي، ليبيا، 2010،ص167.

[7] - Louis Rinn:**Régime pénal de l'Indigenaten Algerie, les commission disciplinaire**, Ed, Adolphe jourdan Alger , 1885,p7

السنوات	عدد القضايا	عدد المعاقبين	السنوات	عدد القضايا	عدد المعاقبين
1858. 1859	844	1200	1872	334	1544
1860	844	1500	1873	510	991
1861	844	1500	1874	529	1205
1862	844	2000	1875	444	1122
1863	1283	2000	1876	905	1149
1864	1283	1650	1877	962	1563
1865	997	2023	1878	1210	1601
1866	1416	2802	1879	500	850
1867	1911	5397	1880	446	737
1868	2377	6107	1881	196	319
1869	1152	1984	1882	180	300
1870	1098	1473	1883	165	280
1871	267	1066	1884	153	243

جدول خاص بالقضايا التي حوكم فيها جزائريين L . rinn ; Régime pénal , p96

في عام 1881 وسعت إدارة الاحتلال استخدام هذا الإجراء، ليشمل ليس فقط المجموعات السكانية التي حملت السلاح في وجهها، وإنّما اتجاه كل ما يحدث على أرض تقع في نطاق مجموعة سكانية محددة، أُلحق الضرر بمرافقها أو بالأشخاص أو ممتلكات رعاياها من الأوربيين[1]. وقد جاء في جريدة المنتخب في 23 جويلية 1882 مقال بعنوان "غير المسؤولين **les iresponssables** : "مسألة الضمان المشترك ليست من شأن العباد، بل هو قانون ظلم وتعدي ولا يقبل العقل بأن الفرنسوية يحدثون قوانينا مثل ما ذكر في القرن 19. قال البعض من أصحاب حرفتنا (الصحافة): لن يكون التوصل لمعرفة الحق إلا بهذا، فإن كان كذلك ، فلا يسعنا إلاّ الرجوع إلى زمان التعذيب الفارط"[2].

وقد بلغ عدد الموقوفين – مثلا - ما بين 1875-1876، والذين طبق عليهم قانون العقاب الجماعي والمنصوص عليه في 17 جويلية 1874 تحديدا 42 شخصا موزعين بالشكل التالي:

-7 في الجزائر وقد دفعوا غرامة 13,71762 فرنك

-13 في وهران ودفعوا غرامة 50,06330 فرنك

-22 في قسنطينة دفعوا غرامة 92,53772 فرنك

[1]- **قنان: مشاغل المجتمع الجزائري**، ص39.

[2]- **جريدة المنتخب**: العدد 14، س1، الأحد 23 جويلية 1882.

بمجموع 156,31864 فرنك[1].

وحسب التقرير الخاص بوضع الجزائر لسنوات 1875-1876 فإن عدد الجنح والإعتداءات والجرائم المرتكبة في المنطقة العسكرية من قبل المسلمين غير المجنسين بلغت 905 شخص سنة 1876، وقد وصلت فيه الغرامات المفروضة عليهم إلى 28,137 فرنك لترتفع بعدها إلى 397,984 فرنك[2]، وقد وزعت هذه الإتهامات بالشكل الذي يوضحه الجدول

العمالة والعقوبة	عدد المتهمين	عدد الغرامات المفروضة	قيمة هذه الغرامات
الجزائر	323	11990	112734
وهران	188	3901	8693012
قسنطينة	394	12246	198320
المجموع	905	28137	39798412

G.G.C .A : état actuel,: p190

عالجت مجالس قضاء الجزائر 75 قضية في الجزائر، 47 قضية في وهران و 71 في قسنطينة و15 في عنابة، أي بمجموع 208 قضية منها 147 قضية خاصة بتهديد الأمن العام منها 21 جريمة خاصة بالممتلكات، وقد إتهم في هذه القضايا 339 شخص منهم 304 رجل و35 إمرأة ومن مجموع هؤلاء 239 (10/7) من الأهالي[3]. ويلاحظ طبعا أن أكبر عدد من القضايا خاصة بالجزائريين بحيث 10/3 فقط من القضايا تنسب إلى الأوروبيين. ويمكننا إرجاع ذلك لعدة أسباب منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالفقر والبؤس والحاجة تدفع الجزائري إلى إرتكاب المخالفات حتى يستفيد من الحكم عليه بالسجن، خاصة وأنه داخل السجن - على الأقل- كان يضمن لقمة عيشه وإن كانت أسوء مما يستهلكه الحيوان فضلا عن الإنسان.

وإذ لا يوجد وجه مقارنة بين فرنسا والجزائر فيما يخص أعداد الجرائم والمخالفات المعروضة على الهيئات القانونية، فإننا نلاحظ أن تلك الجرائم المعروضة بالجزائر المستعمرة في السنتين 1875-1876 وجدناها أكثر عددا بالمقارنة مع سنة 1874[4]، وأغلبها – طبعا- كان من الجزائريين بمجموع 2478 سجين أي (10/7). وهو ما يعكس حرص ادارة الاحتلال على الرقابة المشددة وتثبيت الأمن في المستعمرة.

[1] -G.G.C .A : **Etat actuel de l'algerie** , p167

[2] - G.G.C .A : état actuel,: p190

[3] - Ibid, p69

[4] - G.G.C .A état actuel, p68

والملاحظ أن المساجين كانوا من الفئات إجتماعية مختلفة وكانت متنوعة كالسرقات المحترفة (vol qualifiés) والسرقات العادية والإعتداءات الجسدية، وقد بلغ عدد المساجين في هذه القضايا 1824 سجين[1] أغلبهم من المسلمين، والجدول المرفق يوضح توزيع المساجين حسب الديانة.

أماكن الحجز / المعتقدات	Maisons centrales	السجون المدنية	المجموع
كاثوليك	711	281	992
بروتيستانت	30	19	49
يهود	23	43	66
مسلمون Mahométans	1239	1239	2478
ديانات أخرى	//	229	229
مجموع	2003	1811	3814

جدول توزيع المساجين حسب الديانة (31 ديسمبر 1876)[2]

أما بالنسبة لإحصاء المساجين فقد تمّ إحصاء عددهم حسب الجنس سنة 1875 حيث من خلال 208 قضية سجل 339 متهما منهم 304 رجل و35 إمرأة، وقد شكل الأهالي المسلمين منهم ما نسبته 10/7 بعدد قدره 239 متهما منهم 38 قاصرا دون 21 سنة[3]. إستفاد من بين هؤلاء 102 شخص من البراءة، في حين حكم على شابين في سن 16 فأرسلا إلى مركز إعادة التربية، و10 حكم عليهم بالإعدام و24 بالأشغال الشاقة المؤبدة و71بالأشغال الشاقة، 48 (سجن إنفرادي réclusions) و82 عقوبات إصلاحية (peines correctionnelles)[4].

وبالإضافة إلى ذلك تم إصدار الحكم في 154 متهم دون محاكمة في 54 قضية، انتهى فيها الحكم إلى 8 بالإعدام، و15 بالأشغال الشاقة المؤبدة و96 بالنفي في منطقة معزولة بعنابة، و28 بالأشغال الشاقة و6 بالإقامة الجبرية و01 إعادة التربية[5] والمعروف أن الجزائريين المسلمين يصدر في حقهم الحكم دون أن يحاكموا - إنفرد بهذه الميزة المسلمون عن غيرهم- وقد سبق الإشارة إلى أنّ الحاكم العام يعطي كامل الصلاحيات للإدارة لإتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية لكن في حق المسلمين دون غيرهم.

1- Ibid, p76 أنظر **الملحق (رقم 03)** جداول تمثل قائمة السجون والمساجين

2- **ملاحظة:** هناك إرتفاع كبير لعدد المساجين المسلمين مقارنة ببقية الديانات، وهو يشكل أزيد من ½ المساجين. كما تمّ إعتماد مصطلح المحمديين بدل المسلمين.، وكأنّ الفرنسيين ينكرون الديانة الإسلامية . Ibid, p86

3 -G.G.C .A : Etat actuel, p 69

4 -ibid, p69

5 -ibid, p69

وقد وجدت في عمالة الجزائر 3 مراكز أساسية للأشغال الشاقة colonie de force وإعادة التربية colonie pénitenciere et correctionnelle و13 سجنا مدنيا في ولاية الجزائر[1]. أما في عمالة وهران فيوجد سجن وهران، معسكر، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، وفي عمالة قسنطينة يوجد سجن لمباز maison centrale de lambése (homme) إضافة إلى سجون قسنطينة، عنابة، سكيكدة، سطيف وبجاية، - وهي سجون مدنية- [2].

بقي إلى غاية 1 جانفي 1876 في سجني الحراش و**لمباز lambése** 1850 سجين، وخلال السنة دخل 874 شخص وغادره 239، وقد وزع هؤلاء إلى 68 أطلق سراحهم، و38 محول، و62 فار، و71 ميت، وقد بقي في الإقامتين إلى غاية 31 ديسمبر 1885 سجين، وكان عدد السجينات في **لزاريت** etablissement du l'azaret 234 بقي منهن 109 إلى 1 جانفي ودخل 125 وعدد الذين خرجوا منها 116، وقد وزعوا بالشكل التالي : الذين أطلق سراحهم 106 والمحولون 5 والفارون 1 والموتى 4، وبقي عند نهاية السنة 118 سجين[3]. وكان عدد المساجين بالنسبة لسجن الحراش ولمباز 1885 سجين، وبالنسبة لسجن لازاريت lazaret 118 أما السجون المدنية فكان عدد 1811 بمجموع 3814 سجين موزعين بالشكل التالي: فرنسيون ومسلمون 1647، أجانب238 بالنسبة سجني الحراش و lambése من مجموع 1885، أما في سجن لزاريت lazaret، 108فرنسيين ومسلمين و10 أجانب (مجموع 1811)[4].

والملاحظ هنا عدم ذكر اليهود في هذه الإحصاءات، وقد تم تصنيفهم في مواقع أخرى سابقا[5]، والسؤال الذي يطرح هنا هل أحصي اليهود مع الفرنسيين هنا، أم أنهم لم يدخلوا السجون لأسباب كتبرئتهم، أم لأسباب أخرى تبقى بالنسبة إلينا غير واضحة تماما، في حين يلاحظ التدقيق في الإحصاءات الخاصة بالمسلمين، ويظهر ذلك من خلال المؤسسات العقابية المخصصة لهم والجدول التالي يوضح ذلك وهو خاص بسنة 1876[6]:

الولايات	حالة المؤسسات العقابية	إلى جانفي 1877	الذين إلتحقوا	الذين غادروا	الموتى	الباقون إلى 31 ديسمبر 1876
الجزائر	-عين سيدي بلقاسم	32	222	217	//	37
	-لالا عودة	21	398	388	1	30
وهران	-بوخنيفيس	38	119	144	2	11
قسنطينة	-عين الباي	66	410	367	2	107
المجموع		157	1149	1116	5	185

[1]- وهي etablissement du l'azaret- la maison central (femmes) l'harrach (homme)
-les prisons civiles d'alger – la colonie pénitentiaire de m'zera de blida et de tizi ouezou (jeunnes détenus),

[2] -G.G.C : état actuel de l'algerie, p72

[3] -ibid, p73

[4]- G.G.C.A : Etat actuel, p84 أنظر **الملحق (رقم 04)** مساجين من مختلف الجنسيات

[5]- صفحات سابقة ضمن توزيع المساجين حسب الديانة (ص63) وقبلها عند الإشارة إلى الإحصائيات الخاصة بالتعليم مثلا (ص58)

[6] --ibid , p191

الملاحظ إرتفاع عدد المحكوم عليهم سنة 1876 وقد أشارت الإحصاءات الخاصة بسنة 1876 إلى عدد المحكوم عليهم من الجزائريين وإلى الحكم الصادر في حقهم وفق الجدول التالي الذي يوضح ذلك[1]:

الحكم	الجزائر	وهران	قسنطية	المجموع
الإعدام	6	5	19	30
أشغال شاقة	30	10	46	86
إقامة جبرية	2	8	28	38
سجن	32	44	72	148
غرامة	3	1	44	48
مجموع	73	68	209	350

G.G.C : etat actuel de l'algerie, p189

ومن أجل حفظ الأمن في الجزائر ووضبط الأمور وفرض قانون السيف جهزت فرنسا سنة 1876 قوة عسكرية كبيرة تعدادها 50598 جندي (قادة وجنود) معهم 14086 حصانا، وزعت على ولايات الجزائر بالشكل التالي[2]:

القوات / العمالة	ضباط	قوات	المجموع
الجزائر	937	19959	20896
وهران	709	13793	14502
قسنطينة	712	14488	15200
مجموع	2358	28240	50598

G.G.CA : etat actuel de l'algerie, p183

واضح طبعا من خلال الجداول السابقة أن عدد المحكوم عليهم في الجزائر لسنة 1876 كان كبيرا جدا، وفي مختلف الولايات، وهدف إدارة الاحتلال كان الضرب بيد من حديد حتى يستتب الأمن لها، وتوفير كل الظروف للمستوطنين ليعيشوا أسيادا مقابل عيش الجزائريين عبيدا، وقد إستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 19، وإزدادت حدة خلال القرن 20، ففي 1902 مثلا - وبطلب من **النواب الماليين** délégués financiers - تم تكوين محاكم خاصة **ومجالس المجرمين** délégués criminelles مختصة بمحاكمة الجزائريين، وقد تحصل الحاكم العام "**ريفوال**" revoil على تشجيع المستوطنين بسبب دعمه لهذا المشروع وفرضه هذا الإصلاح، وكان موقف بعض النواب في البرلمان الفرنسي معارضا لهذه السياسة أمثال "**جورج كليمنصو**" (george cleueuceau) وكذا رئيس المجلس "**إميل كومب**" (Emile combes)[3].

[1] -G.G.C : etat actuel de l'algerie, p189

[2] - G.G.CA : etat actuel de l'algerie, p183

[3] - Ageron : histoire de l'algerie contemporaine, p66

4- التضييق المالي والغرامات:

كانت إدارة الإحتلال تفرض على الجزائري عقوبات بما فيها الغرامات في وقت كان هذا الجزائري لايتوفر على شغل، وإذا توفر له فإنّه يتقاضى أجرة زهيدة جدا، وأحيانا كان يشتغل دون أن يحصل على مقابل. كما صار الفلاح –صاحب الأرض سابقا- خماسا في أرضه. وقد ترك هؤلاء الخماسون قبائلهم بأعداد كبيرة ووجدوا أنفسهم مشردين ليتحولوا إلى أجراء يوميين يطلق عليهم **aides temporaires** [1].

كان من بين الأشغال التي كان يشغلها الجزائري المسلم شق الطرقات، وأغلب المشاريع المنجزة من مد وإصلاح للطرقات وإنجاز الخزانات وحفر الأبار وبناء السدود وتوفير المياه، كانت تنجز بيد عاملة جزائرية مسلمة (الأهالي)، أما المصاريف التي كانت تنفق على هذه المشاريع فهي على حساب البلديات الأهلية، وهذا ما لوحظ من خلال ما جاء في "ملخص الأشغال" (**résumé des travaux**) الذي صدر عن الحكومة العامة سنة 1889 – 1890، جاء فيه: "سبب الأعباء الثقيلة المفروضة على الأهالي من جزاء أشغال تدمير بيض الجراد والجنادب (الجراد الصغير)، لم يكن ممكنا الشروع في فتح طرق جديدة[2]، مما يدل على أن الأعباء كانت تقع على كاهل الأهالي.

ومن بين أهم الطرقات التي وقعت على كاهل الجزائريين الطرق المؤدية نحو الجنوب، ومن بينها الطرق الخاصة بمدينة الجلفة، ومنها إصلاح الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، والذي تم تشغيل 8600 يوم (يد عاملة) و187000 يوم (من الحيونات)[3] ، وطريق بوسعادة الأغواط والذي تم تجهيزه على الأخر ويمتد حوالي 60 كم، وكانت الأشغال فيه شاقة جدا، شأنه شأن الطريق الرابط بين بوسعادة وبسكرة ويمتد على مسافة 70 كم، وتجهيز طريق **عين الريش** (**ain-rich**)، و **وُقلت سليم** (**oglat selim**) الرابطة بين بوسعادة الأغواط، وبوسعادة- الجلفة مرورا بقبائل **ولاد محمد المبارك** (**ouled mohamed el-m'barek**) على مسافة 90كلم[4]، وهذه الطرق أنجزت بيد عاملة جزائرية، وقد أضيفت لهؤلاء مهام أخرى ثقيلة سنة 1890 تمثلت في محاربة الجراد[5]، وبسبب ثقل هذه المهام والتي إستمرت لمدة 5 أشهر تراجعت المشاريع الخاصة بشق الطرق وكذا أشغال التشجير بشكل واضح[6].

[1]- Ageron : les algeriens musulmans et la france t1, p372

[2] - G.G.C .A résumé des travaux,, p10.

[3] -Ibid p14,

[4] -G.G.C .A résumé des travaux, p16

[5] -ibid, p21

[6] -ibid, p61

والملاحظ أن هذا السجل الخاص بملخص الأشغال (résumé de travaux) لا يشير إطلاقا إلى عدد هؤلاء العمال أو إلى أجرتهم، وإنما يكتفي بذكر أيام العمل التي يقوم بها الإنسان والحيوان على حد سواء، مثال ذلك[1]، وهو بذلك يسوي بين الإنسان المسلم والحيوان.

بقي الظلم والقهر الذي عاناه الجزائري من بين الإنشغالات التي إهتمت بها النخبة الجزائرية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، فقد ركزت الصحافة الأهلية في النصف الأول من القرن 20، (الإقدام للأمير خالد) على نقاط الظلم المسلطة على الجزائري الذي تعاني منه كل فئات المجتمع – ماعدا الأعوان- الفلاح والعامل، فأجرة العامل المسلم لا تتعدى فرنك واحد مقابل 12 ساعة عمل، وبعد إرتفاعه وصل إلى 5 فرنك ثم توقف، بينما قنطار القمح كان يساوي أو يزيد عن 250 فرنك[2].

كما كان القمع القضائي والإداري متمّما للآلة العسكرية، فقد أسر مع مطلع القرن العشرين 3000 شخص مثل 825 منهم أمام لجنة تأديبية خارقة للعادة حكم على 805 منهم بـ 15 سنة و3 أشهر و9 أيام سجنا وغرامة قدرها 22810 فرنك، وقد وصل مبلغ الغرامات 706696 فرنك، إستخدمت لتسديد مصاريف العمليات العسكرية وتعويض المستوطنين[3].

5- فرض الضرائب

كانت الضرائب والغرامات المفروضة على الجزائري ترهق كاهله وتدفعه إلى ردود أفعال متنوعة بما فيها المقاومة والهجرة، حيث لم يبق للجزائري شيئ يدفعه للإدارة وللمستوطنين، خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر، وكان بعض النواب رغم ذلك يطالبون برفع الضرائب، فقد اقترح النائب(**Bourlier**) إضافة سنتيمات إضافية للضرائب العربية[4] لذلك كان الجزائريون دائمي الشكوى من هؤلاء المستوطنين الذين يعرقلون نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الوسائل، في حين يوجهون المصروفات إلى مشاريع تخدم النشاط الاستيطاني[5].

كان الفلاح الجزائري يجبر على دفع 50 فرنك على كل آر يحرث من الأرض أي 5000 فرنك للهكتار، وكان مردود هذه المساحة يتراوح بين 20 و60 فرنك حتى نهاية القرن 19، ورغم ذلك كان بعض النواب يدّعون أن الأهالي يدفعون ضرائب أقل مما كانوا يدفعونه في عهد الأتراك، وعليه لابد من رفعها[6]، وغالبا ما تكون هذه المساحات محاطة بالغابة ممّا يعرض الفلاح إلى المزيد من العقوبات، حيث كانت الغرامات على المراعي مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه للعنزة الشأن الكبيرة بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا **"بقرة**

[1] -**(300 journées d'hommes et 425 d'animaux et 350 journées d'hommes et 150 d'animaux) .** G.G.C.A. de l'algerie. Résmé des travaux, p 50

[2]- عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، ص 671.

[3]- الجيلالي صاري: **المقاومة السياسية 1900-1954**، ص40.

[4] -C.S : Séance 17octobre , 1881, p 861 .

[5]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص35 . راجع **الملحق رقم 20** الذي يبين النفقات المخصصة للاستيطان 1871–1895.

[6] -C.S.G : séance 17 octobre , 1881, pp863- 864 .

الفقير"، وكان في حال وجودها في الغابة يعني ذلك ارتكاب جنحة يخضع صاحبها إلى عقوبة دفع غرامة تقدر بفرنكين، تضاعف في الجنحة الثانية، وفي حال عدم التسديد الفوري تضاف إليه كعقوبة تكاليف المحاكمة، ففي بجاية مثلا لم يدفع ثلاثة فلاحين 1064 فرنك لأنهم تركوا معزهم يرعى بغابة البلوط التي سمحت لرعي الماشية ماعدا الماعز، وكان مصير الفلاح الموت في السجن لأنّه لم يتمكن من تسديد الغرامة المفروضة عليه ظلما[1]، فهو لا يملك قوت يومه فكيف يمكنه أن يسدد غرامة قد تصل إلى 500 فرنك[2].

كما كانت حرائق الغابات تُخضِع السكان (الجزائريين) للعقاب الجماعي، وإلى دفع غرامات كبيرة في ظل ظروفهم الصعبة، وغالبا ما تستند إدارة الاحتلال في ذلك لمجرد شك، وهذا ما حدث مع قبائل بني هندل بأعالي الونشريس فيما بين 1897-1914.[3] وكان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه ويلزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، كما كان يجبر على تقديم الزكاة للإدارة[4]، وهذا في ظل انعدام المساواة في حق التوظيف، فالوظائف كانت حكرا على الفرنسيين والأوربيين[5]، وبذلك فإنّ الجزائري يدفع الضريبة والغرامة رغم أنه لا يمتلك أي مورد أو مصدر رزق، وحرم حتى من حقه في التمتع بحياته الشخصية بمنع اجتماعه مع أقاربه، فكان ذلك يقف في وجه التعبير عن فرحته بطريقته في الزردات والأفراح والأعياد وعودة الحاج، وفي مختلف المناسبات التي تدخل البهجة على نفوس المسلمين، وهذا طبعا خوفا من أن تفرض عليه الغرامة.

عرفت الغرامات ارتفاعا مذهلا وظهر ذلك من خلال المحاضر التي دونت في حق السكان، والجدول التالي يوضح ذلك التطور:

السنة	الغرامة	السنة	الغرامة
1881	7188 ف	1901	21144 ف
1885	11101 ف	1903	23733 ف
1887	14573 ف	1905	22603 ف
1888	15585 ف	1907	35921 ف

جيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص156.

وهذا ما أكده النائب **غيشار** من خلال ما كتبه إلى **جول فيري** (J. Ferry) سنة 1892 قائلا: " الغرامات التي تتهاطل عليهم مثل تهاطل البرد"[6]. وقد ارتفعت الضرائب من 1904 إلى 1914 من 215.000 ف إلى أزيد

[1]- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص157.

[2]- كانت أجرة الجزائري لا تتجاوز في أفضل الحالات 3 فرنك.

[3]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص154.

[4] - B.O.A : 12 Janvier 1889, pp 105-106.

[5]- عثمان سعدي: المرجع السابق، ص145.

[6]- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص156.

من ½ مليون فرنك[1]. وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريين مثقلين بالضرائب كان الأوروبيون معفيين منها بما فيها الضرائب الخاصة بالعقارات غير المبنية، وكان الفلاح يدفع الضرائب في شكل ضرائب خاصة بهم ماعدا الضرائب العربية، حيث كان الفلاح يقدم في المتوسط 20% من قيمة منتوجه للضرائب[2].

تمّ رفض سياسة المساواة في الضرائب إلى غاية سنة 1919 حين تمّ إلغاء الضرائب العربية، ورغم مطالبة كبار المسؤولين بما فيهم البرلمانيين بالإصلاح[3]، فإنّ التغيير الوحيد الذي ظهر هو نزع الفوترة (الفواتير)[4]. فكانت بذلك الضرائب المفروضة على الجزائريين كالعشور والزكاة إضافة إلى الضرائب التي فرضها قانون الأهالي كالحراسة الليلية، والسخرة والسنتيمات الإضافة مصدر شكوى الجزائريين، وقد ساهم المستوطنون في ثقل هذه الضرائب بعد إشرافهم على الميزانية مع مطلع القرن 20، حيث أهملوا حاجات الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، ووجهوا النفقات للمشاريع التي تخدم مصالحهم وتفيدهم أكثر[5].

وقد جاء على لسان أحد الضباط كتعبير عن مساعي إدارة الاحتلال للقضاء على ما يمكن أن يسهل عليهم العيش ما يلي: "يجب أن نضرب كل هؤلاء الأشخاص بشدّة حتى لا يبق لديهم أي شيء، كل ما بقي للأسر هو غنيمة يجب الاستحواذ عليه تطبيقا للمسؤولية الجماعية، فهم عبيد ويجب أن يخضعوا لنا في النهاية، هي حرب ضدهم حتى الموت"[6]. وفي هذا الإطار أيضا صارت الصناعة والتجارة حكرا على المستوطنين[7]. ووظف الاحتلال كل ما لديه من إمكانيات لأجل حرمان الجزائري المسلم من هذه المصادر ومصادر أخرى بما فيها الثقافية، حيث بقي الجزائري خاضعا لمختلف سياسات القمع بما فيها القمع الفكري، ببفرض سياسة التجهيل في حقهم والتي أنجبت إلى غاية اندلاع ثورة التحرير حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون[8]، وموروست في حق النسبة الباقية سياسة التجهيل.

وغالبا ما كانت ردود فعل الجزائريين عن سياسة فرض الضرائب المقاومة، فقد رفض سكان القنطرة وخنشلة وتبسة على سبيل المثال دفع الضرائب، وأدى ذلك إلى إعلان انتفاضة دائرة باتنة، وحينها قام السكان بمهاجمة مزارع الكولون وسيارات النقل وكذا الحطابين لوقف عملية الاستيطان[9]، شأنها طبعا شأن باقي مناطق الجزائر، حيث عبر الجزائري المسلم عن رفضه للوجود الفرنسي أصلا، ولكل السياسات التي كانت تنتهجها إدارة الاحتلال بما في ذلك سياسة الضرائب التي عبّرت بوضوح عن حقيقة الاستعمار الفرنسي العنصري الحاقد على الجزائري المسلم، غير أنّ هذه المقاومات كانت تزيد في إرهاق الجزائري، فهي غالبا ما

---

[1]- Meynier : op.cit, p138 .

[2] - Meynier : op.cit, p141.

[3] - C.S.G : Séance 17 octobre 1881. P860-864 .

[4] - AGeron : Histoire de L'algérie contemporaine, p65.

[5]- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص87.

[6]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص156.

[7]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، لبنان، 1999، ص20.

[8]- نفسه، ص20.

[9]- الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص39.

تنتهي بإجراءات عقابية أشد، وتعدّ مقاومة **الحاج المقراني** مثالا لذلك، فقد تمّ قمعها بقوة بهدف بعث الرعب والقضاء على روح المقاومة، وكذا الاستيلاء على المزيد من الأراضي والأموال، وفُرِض على السكان ضرائب بلغت 36 مليون فرنك، وقد كلفت هذه المقاومة السكان قرابة 65 مليون فرنك وهو ما يعادل 70.4% من ثروات الجزائريين، وبقيت بعض القبائل لمدة 20 سنة وهي تسدد الديون، ووصف ذلك بالدمار الشامل[1].

وقد خصص ½ المبلغ الذي فرض كغرامة على الجزائريين بعد مقاومة 1871 لشراء الأراضي للاستيطان[2]، وانطبق بذلك على الجزائري قول القائل: "مصائب قوم عند قوم فوائد" فكانت مصيبة الجزائري فائدة للأوروبيين عامة وللفرنسيين خاصة بما فيهم على وجه الخصوص فرنسيو الألزاس واللورين الذين هاجروا مباشرة إلى الجزائر بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين أمام بروسيا. حيث خصصت لهم أراضي شاسعة وإمكانات مادية ضخمة لم يحلم بها هؤلاء يوما.

[1] - AGeron : **Histoire de L'algérie**, p42

[2] - Menyier, op.cit, p123.

الفصل الثاني

علاقة المستعمر بالمستعمر" وصفها وتداعياتها "

1- الاستعمار ومحاربة الأحوال الشخصية الجزائرية

2- علاقة المستوطنين بالجزائريين المسلمين

3- الكنيسة ومأساة الجزائريين المسلمين

4- الأراضي: سياسة المصادرة وحيل التمليك

5- تطورات الاستيطان الأوروبي في الجزائر

1- الاستعمار ومحاربته للأحوال الشخصية الجزائرية

كانت الإدارة الإستعمارية تحمل معولا جاهزا دائما لضرب الأحوال الشخصية للجزائري المسلم الذي ضيقت عليه مصادر الرزق والعيش الكريم. فالحرية الدينية لم تكن تتجاوز - في نظر الفرنسيين- حرية إحياء المناسبات الدينية وأداء الصلوات، وفي أفضل الأحوال حرية توظيف رجال الدين[1]. ففي منطقة زواوة كانت إدارة الإحتلال دائما تحاول فرض قوانينها مع الحفاظ على عادات المنطقة، وتمّ لأجل ذلك إلغاء القضاة المسلمين، وتحويل البعض إلى **موثقين (notaires)** ، كما تمّ غلق المدارس القرآنية.[2] وكان هؤلاء -ومنهم **دوقيدون**- ينظرون إلى الإسلام على أنه عامل من عوامل إثارة التمرد والفتن والفوضى، فكانت مواقفهم تظهر الحقد والكره للإسلام، لذلك كانوا كثيري المراقبة، يطلبون سحب رخص المرور مع المرابطين وشيوخ الزوايا ويحذرون من خطر الزيارات التقليدية[3].

والحقيقة أن هذه الزيارات التقليدية كثيرا ما شجعتها إدارة الإحتلال، ذلك أنها كانت تخدم السياسة الإستعمارية لما كانت تنشره من خرافات وبدع تساعد على بث روح التقاعس عن مواجهة الإستعمار بتثبيت فكرة كون الاحتلال قضاء وقدر، ولا مرد لقضاء الله وقدره، كما أنّها كان تستعمل من قبل إدارة الإحتلال لنشر أعينه وأعوانه ومعرفة كل صغيرة وكبيرة داخل المجتمع، وقد وجدت في هذه العادات المسهل في جمع الشباب بعد إصدار قانون الخدمة الإجبارية (العسكرية)، وذلك عن طريق الزردات والوعدات التي تقام على شرف "الأولياء الصالحين" وفي الأضرحة.

أحس الضباط الفرنسيون بعد 1850 بزيادة نفوذ الطرق الصوفية خاصة الدرقاوية والرحمانية، وأنها تسعى لتقويض سيطرة فرنسا مما أدى إلى توتر العلاقات بين السلطة العسكرية والطرق الصوفية، وقد شُرع لذلك في إحصائها بشكل دقيق ودراستها ثم إضعافها ومحاربتها[4]، بل إستعملوا بعضها لإحكام قبضتهم على الجزائريين[5]، فقد تحول أتباع الطريقة التيجانية الذين قاوموا الأمير عبد القادر إلى أصدقاء لفرنسا[6]، وقد ساعدوا الحاكم العام "**جول كمبون**" في الحصول على فتوى حق فرنسا في إدارة شؤون المسلمين وعدم الخروج عن طاعتها من خلال " **نازلة قورارة**".

وقد حمّلت إدارة الإحتلال مسؤولية إنحطاط السكان ومعاناتهم التخلف إلى الطرق الصوفية، وهذه الطرق حسبها تعزز وحدة الشعوب الإسلامية، لذلك كانت تصرّ –ادارة الإستعمار- على محاربتها والقضاء عليها حتى يتحقق الإدماج[7]. وعلى هذا ركزت الإدارة على بعض الطرق الصوفية من خلال محاولة

---

[1]- أجيرون : **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص82.

[2]- Ageron : histoire de l'algerie, p64

[3]- آجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص97.

[4]- نفسه، ص 94.

[5]- سعد الله : **الحركة الوطنية**، ج2، ص63.

[6]- أجيرون: المرجع السابق، ص93.

[7]- أجيرون: **المجتمع الجزائري** ص95.

تشويهها أو محاربتها أوالقضاء عليها مثل الرحمانية التي أكّدت مقاومة 1870 أنها تقف وراءها[1]. وكذا مقاومة أولاد سيد الشيخ التي كانت بالنسبة للإدارة أكثر من طريقة، فهي إتحاد قبلي يعسكر في التخوم الجزائرية المغربية[2].

وقد جاء في "**المؤيد**" مايلي: "أوربا تحاربنا حربا عنيفة لأننا مسلمون ليس إلّا، وهذه الحرب في الحقيقة حرب دينية محضة"، "هذا لأن فرنسا إستولت على المساجد ووضعت الأموال والعقارات الموقوفة عليها تحت سلطتها، ولم تتخذ أي سبيل لإنشاء مساجد أو صيانة القديم منها، وإجراء المصاريف اللازمة لإقامة الشعائر الدينية فيها، هذا فضلا عن مراقبة الوعاظ والإشراف على الخطب التي تعد قبل أن تلقى"[3]. وقد لجأت فرنسا إلى مختلف السبل لتحويل الجزائرين عن دينهم ومسح الهوية العربية الإسلامية لديهم، وحتى لو رفضوا الحصول على حقوق المواطن الفرنسي، فإنّ فرنسا من خلال ذلك تكون قد مهدت إتباع أبنائهم من بعدهم لكي يذوبوا في الهوية الفرنسية وينسوا ماضيهم ويبدلوا إعتقاداتهم، ورغم كل الوسائل التي إستعملتها إدارة الإحتلال للمساس بالأحوال الشخصية الجزائرية إلا أنّ موقف الجزائريين كان دائما الرفض رغم إقدام البعض عن التجنس، وقد أظهر المسلم في الغالب الإباء والإستعصاء[4]، لكل ما يمس شخصيته. ودائما في إطار محاربة الدين الإسلامي أصدرت إدارة الإحتلال سنة 1910 قراراً يمنع الجزائريين من الحج محتجة في ذلك بوجود الأمراض والأوبئة في الحجاز، ووجدت في ذلك ذريعة لعزل الجزائريين عن محيطهم العربي الإسلامي[5].

وقد قام الشيخ **علي يوسف**[6] بزيارة إلى باريس للتحادث مع الفرنسيين في قضية منع الحج سنة 1902، ورفع المنع بعد تشكل اللجنة الإسلامية الفرنسية سنة 1903، التي ضمت عددا من النواب ورجال السياسة في فرنسا[7].

كانت مسألة التجنيس هي الأخرى من إهتمامات الإدارة الإستعمارية غير أن الجزائري بقي دائما رافضا للتجنس[8] ومقاوما له، فنجد - مثلا من 1865 إلى 1885- أنّ عدد الذين طالبوا بالتجنس هم 33 فقط، وقد تراجعت نسبة طالبي التجنس إلى 21 سنة 1899 وإلى 20 سنة 1900، وعموما فإن عدد المتجنسين حسب

---

[1]- نفسه: ص96.

[2]- نفسه، ص93.

[3]- وليد مولود الجراي: **جريدة المؤيد**، ص 165، 166.

[4]- نفسه: ص163.

[5]- نفسه، ص165.

[6]- علي بن أحمد بن يوسف البلصفوري الحسيني (1863-1913) كاتب وعالم أزهري، من أكابر صحفيي مصر، أصدر جريدة المؤيد 23 نوفمبر 1889 في مواجهة جريدة المقطم، أنشأ حزب الإصلاح في 1906 وجمعية الهلال الأحمر المصري 1911، (الجراي: المرجع السابق، ص29)

[7]- نفسه، ص166.

ما ورد في جريدة المؤيد قد بلغ فيما بين 1868 – 1902 حوالي 1194 شخص، في حين بلغ فيما بين 1865 – 1885 حوالي 669 شخصا، وإذا ما قورنت هذه الأرقام بالنسبة للنمو السكاني فإننا نلاحظ النفور، وأنّ العنصر الوطني لا يزال باقيا على حاله بل يزداد[1]، فقد ظل الجزائري المسلم رفضا لسياسة التجنس، وقد ظهر هذا الرفض من خلال العرائض والشكاوى طيلة القرن 19، وإستمر خلال القرن 20، وقد بررت إدارة الاحتلال ضعف إقدام الأهالي المسلمين وعدم قبول سلطات الاحتلال طلبات التجنس بأن ألقاب الطالبين تفحص بصرامة ويحرص على أن تقتصر صفة الفرنسي الممنوحة على أؤلئك الذين أعطوا دليلا واضحا على تمسكهم بفرنسا[2]مثلما قاوم الجزائري سياسات إدارة الإحتلال بما فيها سياسة التفرقة بين الجزائريين التي دفعت بها إلى حد إقامة أكاديمية وهمية للغة البربرية، يشرف عليها خبراء وباحثون مختصون بشؤون الجزائر الذين وفرت لهم كل الإمكانيات المادية والمعنوية أثناء تواجدهم كحكام ومسؤولين، حيث تعلموا اللهجات البربرية مثل الأستاذ "**جالان**" galan[3] ومساعده "**لوجي**"[4] **وهانوتو** وغيرهم.

2- علاقة المستوطنين بالجزائريين المسلمين:

إنّ الحديث عن تطور الجزائر والإنجازات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لا يكون صحيحا إلاّ إذا ظل مقصورا على الأوربين فقط، وعلى سبيل المثال: القرار الذي سيأتي لاحقا سنة 1941 والذي شرّع للمنح العائلية والمتضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد إلى الجزائر وقع فعلا، لكنه لم يتعدى الأوربيين، وأكثر من ذلك فإنّ الجزائريين المغتربين في فرنسا لم يستفيدوا منه[5]، يحدث هذا طبعا في دولة حقوق الإنسان في النصف الأول من القرن العشرين، وهذه قمة العنصرية وإنتهاك صارخ لحقوق الإنسان والمواطن والسؤال الذي يطرح إذا كان هذا في القرن العشرين فما هو الحال في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الجزائر؟

يصف **حمدان خوجة** مشهدا يصور فيه بطش الإستعمار ويقول: "إن هذه المرأة قد أصبحت تتسول بعد هذا الحادث (مقتل زوجها وإبنتها صاحبة العامين) وغيرها من السكان كثيرون، ولقد كنا فيما قبل نستطيع إعانتهم لأننا كنا نملك مؤسسات خيرية، أما الآن فإنّ تلك المؤسسات كلها أصبحت في أيدي السلطات الفرنسية التي توزع من حين لأخر بعض الصدقات... فيعطى لكل فقير في كل أسبوع (سوردي) أو إثنين في بعض الأحيان، ويأتي هؤلاء البؤساء بالألاف، فيتنازعون ويتضاربون على تلك المعونة البسيطة، وفي

---

[1]- الجراي: المرجع السابق، ص164.

[2]- كمال حمزي: المرجع السابق، ص 13.

[3]- مدير الدراسات البربرية منذ مما يزيد عن 30 سنة إهتم بالدراسات البربرية بمعهد الدراسات العليا بجامعة السوريون، أشرف على توجيه مجموعة من الطلبة من الجزائر ومراكش، وكان هو الأستاذ "لوجي" يعملان رغم تقاعدهما ساعين إلى وضع نظرية على المدى البعيد أساسها اللغة والحضارة اللاتين ستزيحان اللغة والحضارة العربية الإسلامية في الجزائر، رحيم محياوي: المرجع السابق، ص36.

[4]- نفسه: ص36.

[5]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص25.

أثناء التوزيع تنسد الطرقات. إنّ مثل هذه المساعدة وهذا التوزيع القليل لا يحققان الهدف المنشود، ولا يكفيان لسد حاجات مثل ذلك العدد من المعوزين"[1].

كان الجزائريون في نظر القانون الفرنسي (التشريعات) رعايا وكانوا في نظر الكولون عبيد (سلالة مغلوبة) (race vencu)[2]، وقد عبر عن ذلك **حمدان خوجة** في كتابه (المرآة) بأنّ الإدارة الإستعمارية بسياستها شيّدت جدارا منيعا يفصل بين الشعبين المختلفين في اللغة والدين والمظهر (اللباس)، وقد وقع الأمر ولا يمكن إعادة الوضع إلى سابق عهده بعد ثلاث سنوات من المأساة التي خلقت الجفاء.

«Ile est pénible de le dire et encore plus affligeant de le penser, l'administration française a pesé comme un plomb sur le pays, Quelle en a été la consequence? Une bariere insurmontable entre les deux peuples qui ne parlent ni langue, ni ne professent la meme religion, ni ne portent les memes costumes, ni ne pratiquent les memes usages, S'y est étabie et il est aujourd'hui impossible de ramener les ésprits, que trois ans de souferance ont suffisamment endurais[3].

وحسب الكاتبة **Genvive dermenjian** فإنّ العرق كان أساس الإختلاف بين السكان وأساس العلاقات الإجتماعية، خاصة وأن الجزائر المستعمرة مكونة من مبدأ تغلب شعب على شعب أخر، والفرنسي من جذور فرنسية يحتل الريادة، ويأتي بعده الأوروبي المولود في الجزائر والمجنس تبعا لقانون 1889، وهم أغلبية - مع العلم أنّ الفرنسي الأصلي ينظر إليهم بكراهية وإستعلاء- وبعدهم يترتب الأوروبيون غير المتجنسين، ثم الأهالي الذين يعتبرونهم "أعداء" وفي الأخير اليهود الممقوتين من الجميع[4].

والحقيقة أنّ هذا التصنيف الذي صنفت به الكاتبة سكان الجزائر يخلو من الواقعية، فلا يمكن أبدا أن يصنف (الأهالي) وهم الجزائريون المسلمون قبل اليهود، ثم إنّ الكاتبة تجاهلت شيئا أساسيا في عرضها وهو أن اليهود تم تجنيسهم قبل غيرهم وذلك منذ 1870، وبذلك أصبحوا يحضون بكل الإمتيازات التي يحضى بها الأوروبي، لذلك نجد أن كل التقارير والنقاشات البرلمانية عندما تتناول بالدراسة الجزائر، فإنها لا تصنف الفرنسيين دون الأوربيين في الغالب، خاصة فيما يتعلق بالإمتيازات، وإنّ تقرير النائب **M.mallet** يؤكد ذلك حين يقول: "إنّ ما يهم الأوربيين هو أن نسمح لهم بشراء العقار، عندما يرغبون في ذلك، مع التسهيلات والضمانات المرغوب فيها"[5].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص249.

[2]- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2،ص28.

[3] -george yver :si hamdan ben othman khodja, revue africaine, volume 57, année 1913

[4] -Genvieve : crise anti-juive ; p22

[5] -Gauverneur général de l'algerie : direction des affaires indigénes , service de la proprieté indigéne, impremerie administrative, Gojesso, alger, 8 octobre, 1901, p17 .

كان تجنيس الأوربيين بالمولد يعتبر عار بالنسبة للفرنسيين لأن فرنسا منحت الجنسية لأناس لم يطلبوها، ولأناس بقوا متجاهلين لفضلها ولشرف الحصول عليها، كما أن هؤلاء لا يشرفون فرنسا لأنهم ذووا ثقافة محدودة، وربما غير متعلمين وفقراء بدون أي حرفة مشرفة[1].

أعلن فرنسيو الجزائر منذ تصريح **نابليون الثالث** سنة 1863 عن مشروع المملكة العربية أنهم جمهوريون، وأظهروا عداءهم للنظام الإمبراطوري، مثلما رحبوا بإنهياره سنة 1870، وسعوا إلى الإطاحة بالنظام العسكري وتشجيع الإستيطان دون أدنى إهتمام بالمسلمين[2]، وهذا طبعا بتأثير فلسفة الغالب والمغلوب التي بقي المستوطن الاوروبي يتعامل بها مع الجزائري[3].

كان الحكم المدني بالنسبة للمسلمين يعني هيمنة المستوطنين أو سلطة الكولون، وكانوا بذلك يتخوفون من إنتزاع ممتلكاتهم وضياع قوانينهم المدنية، وهو نفس تخوف طبقة البرجوازية بفقدان مكانتهم وإمتيازاتهم، وهو ما أشارت إليه جرائد سنة 1870[4]. كما اعتبر فشل مقاومة المقراني 1871 إنتصارا لسياسة الكولون (المستوطنين) حيث فرض هؤلاء منطقتهم ورأيهم، وتحولت بذلك الجزائر إلى "جمهورية فرنسية صغيرة" كل إهتمامها هو مصلحة المستوطنين[5].

كانت الجزائر منذ البداية مرشحة لحل المشاكل الإجتماعية لفرنسا وتخليص عاصمتها من الحرفيين والعمال البارسيين الذين يعانون البطالة، لذلك كان هؤلاء يطالبون بالحصول على عقارات مجانا في الجزائر[6]، وعلى ذلك طالب المستوطنون بحق إدارة شؤون الجزائر بأنفسهم منذ 1848 وهذا بعد عقد مؤتمر المنتخبين الجزائريين[7]. هذه المساعي ستتوج طبعا بالحصول على إستقلال الميزانية وحرية تسيير شؤون المستعمرة.

منح قانون 19 ديسمبر 1900 للجزائر الحكم الذاتي، وبذلك منح كل صلاحيات إدارة الشؤون المالية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالجزائر للمستوطنين[8]، فصارت لهم السلطة الكاملة للإشراف عن المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، وكان في إستطاعتهم إستعمالها كما يشاؤون وهم سادة الجزائر الحقيقيين[9]، وهذا ما صرّح به **فرنسوا كامبون** f.cambon من خلال تأكيده على ضرورة حماية

---

[1] - Genvieve :,op.cit. p23.

[2] - Ageron : **histoire de l'algerie contemporaine**, p37

[3] - ، وهي نفسها السياسة التي إعتمدها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وقد عبر عنها "**مناحيم بيجن**" في مقولته المسجلة في كتابه "**الثورة**" في 1956/10/28 قائلا " ينبغي عليكم أيها الإسرائليون ألا تلينوا أبدا، عندما تقتلون أعداءكم، ينبغي ألا تأخذكم بهم رحمة ولا شفقة، حتى ندمر ما يسمى " بالثقافة العربية الإسلامية" والتي سنبني على أنقاضها حضارتنا" رحيم محياوي: الإستيطان والتوطين، ص116.

[4] -Ageron **: histoire de l'algerie**, p39

[5] - Ibid, p43

[6] - Ibid, p24

[7] -Ageron :op,cit , p23

[8] - سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص83.

[9] - نفسه ، ج2، ص86.

المستوطنين وجميع مصالحهم قائلا : " أليس الكولون جنودا لا يكلفون الدولة شيئا، لذلك لديهم الحق في هذا النوع من الحماية التي توفرها الحكومة، وهي نفس حماية الدولة للبحرية التجارية التي هي إحدى أسباب وجودها"[1].

كانت إدارة الإحتلال إذن تدافع وتحمي مصالح الكولون على حساب الجزائريين، وحسب الدكتور **أبو القاسم سعد الله** فإنّ الفرنسي لم يكن يعترف بوجود الجزائري وهو بالنسبة له مجرد رعية محتلة، تنتمي إلى جنس غير قابل للتصحيح والتثقيف[2].

وعلى عكس ماكان يعتقده المنظرون الفرنسيون فإنّ العرب لم يقبلوا الإتفاق مع الفرنسيين، بل إنطلقوا في المقاومة[3] منذ بداية الإحتلال، وإستمرت هذه المقاومات كتعبير عن رفض الوجود الفرنسي عامة وسلطة وهيمنة المستوطنين خاصة، هذه المقاومات التي حاولت بعض الكتب الغربية إخفاء أسبابها الحقيقية، فنجد مثلا كتاب **algerienne, je suis** لمؤلفته (**Nicolle Morand**) عندما تذكر مقاومة الشيخ بوعمامة لا تذكر أسبابها رغم سردها الكثير من الأحداث ومنها قولها: "في 1881 إنفجار مقاومة **أولاد سيدي الشيخ** بقيادة **بوعمامة** تم القضاء على 70 عامل إسباني مع زوجاتهم في سعيدة وهم يشتغلون في حقول الحلفاء، وكان بالنسبة لفرنسا من الضروري التحكم في المنطقة وفي حدودها، لذلك أنشأت مركز "مشرية"، وواصلت في ظروف صعبة خط (السكة) سعيدة عين الصفراء التي إنتهت الأشغال به في أوت 1887[4]، وتواصل الكاتبة سرد الاحداث دون أن تشير إلى أسباب هذه المقاومة وغيرها من المقاومات.

وفي خضم كتابتها تشير هذه الكاتبة نفسها إلى الجذور اليهودية لأسرتها كعينة لمعاناتها ؟؟ قائلة: "مثل باقي العائلات، هذه العائلة هربت من إسبانيا في أواخر القرن 16، الكثير منهم عبروا البحر، وإستقروا في المغرب وخاصة في مدينة تطوان وفي 1808 قرر السلطان المغربي (**مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف** 1797-1822) طرد اليهود من مدينة تطوان والكثير منهم إستقرّ بوهران ومدينة الجزائر"[5]، وقد ساهم هؤلاء اليهود في مأساة الجزائريين، حيث يذكر **أجيرون** في هذا الشأن أن فرنسا رهنت مصير الجزائريين لدى اليهود الذين تسببوا في إنهيارهم وتجويعهم وكان الجزائريون أحرارا سعداء سابقا.[6]

وقد عبرت الكاتبة **nicolle morant** بطريقة غير مباشرة عن مأساة الجزائريين عندما وصفت إحدى العائلات الجزائرية في منطقة القبائل الصغرى (الأخضرية)، وهذه العائلة كانت تربط رب الأسرة

---

[1] -F.cambon **: carnet d'un colon**, impimerie ernest mallebay, rue de constantine, 30, alger, 1897, p158

[2] - سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، ص63.

[3] -Stora **: histoire de l'algerie colonial**, p12

[4] -Nicol morand : **algerienne, je suis**, ed, l'harmattan, paris, 2007, p173

مع العلم أن الكاتبة من أصول يهودية ومن مواليد الجزائر، كان جدها paul adrien clément fabre أول رئيس بلدية كاملة الصلاحيات في الجزائر وهي بلدية بير الجير arcole في مدينة وهران.

[5] -Nicol morand :op,cit , p14

[6] -Ageron **: les algeriens musulmans**, t1, p415

بوالدها اليهودي صداقة، وكانا يتبادلا الزيارة من حين لآخر بحكم حاجة الواحد للآخر، وممّا ذكرته في كتابها مايلي: "عندما يحين وقت النوم، ينام أبي مع أبناء صديقه père tigre وهم ثلاثة في غرفة واحدة (قربي، Gourbi) على أرضية واحدة، والدي لا يستطيع النوم بسبب القمل الذي يأخذ في لسعه، في حين أصحاب البيت ينامون نوما عميقا، والعكس عندما يأتي père tigre إلى الجزائر (حسين داي) فإنّ والدتي تضع له بساط من القطن، وبعد أن يغادر تُسرع لإبعاده خوفا من الحشرات المؤذية مثل الذباب والبعوض وخاصة القمل"[1]، هذا وصف وغيره ممّا يوجد في الكتاب يدلّ على الإحتقار الذي كان يكنّه هؤلاء للجزائري المسلم الذي كان في وقت مضى - مثلما أشار "**أجيرون**"- حرا سعيدا.

في الوقت الذي كان فيه الجزائري المسلم في بلاده يعيش الهوان والشقاء كان الأوربييون واليهود ينعمون بالعيش الكريم الرغيد، ويستفيدون من كل ما تجود به الحضارة، فقد إستفاد هؤلاء من النقل المريح بعد أن ظهرت أول سيارة في الجزائر سنة 1905، وفي 1914 ونتيجة للرفاهية التي كان يعيشها الأوربي كانت تتوفر سيارة لكل 104 أوربي مقابل سيارة لكل 435 فرنسي في فرنسا[2] وإستفاد الأوربيون من وسائل رفاهية أخرى مقابل شقاء الأهالي حيث إرتبطت الجزائر بفرنسا بواسطة 6 خيوط للتلغراف، أربعة بين الجزائر ومرسيليا، واحد بين عنابة ومارسيليا، وآخر بين وهران ومارسيليا، وكل مكاتب البريد مجهزة بالتلغراف، وكان الهاتف هو تجربة حديثة يشترك فيه 1651مشترك سنة 1909 ، وفي مطلع 1914 بلغ عدد المشتركين 9253 ، و كان الأوربيون يمتلكون 95% من الإشتراك[3]، هذا كله طبعا لتسهيل قضاء مصالحه، وكذا تمكينه من التواصل مع أهله في أوربا، في حين أن الجزائري المسلم كان لا يستطيع التواصل مع أفراد عائلته الذين يقطنون بعيدا عنه ببضعة كيلومترات، وهذا بمقتضى قانون الأهالي الذي يلزم الجزائري على الحصول على رخصة للتنقل من منطقة إلى أخرى، ويحدث هذا طبعا تحت مرئ ومسمع الهيئات المسؤولة بما فيها الهيئة التشريعية (البرلمان)، وقد أشار إلى هذا الإختلاف **cambon** بقوله: "ألا تلاحظون أنه من المرونة في الجزائر أن العربي لا يسكن مثلنا ولا يشرب الخمر، ولا يستهلك أبدا منتوجا لا يعرفه[4]، وهكذا بقي الجزائري دوما لا يثق في المنتوجات الإستهلاكية الأوربية، ويفضل الإحتفاظ بعاداته في الطعام.

شكلت الأراضي أهم مشكل وأخطر صراع بين المجتمع المغلوب على أمره والمجتمع المسيطر، لأن الأرض كانت تشكل بالنسبة للجزائري المورد الرئيسي بل الوحيد للإقتتات، وتمثل على الصعيد الثقافي مجموعة من القيم السامية[5] ويقول **لويس رين** في هذا الشأن: "وخلاصة القول فإنّ الحجز- سواء كان جماعيا أو فرديا- إجراءٌ إداري يمنح الأرض للكولون، ولكنه لا يعاقب الأكثر إجراما، ويصيب الأبرياء، ويكوّن

[1] - Nicolle morand : op,cit, p14

[2] - Meynier : op.cit ; p160

[3] - Meynier : op.cit ; p161

[4] - F. cambon : op.cit, p89

[5] - الجيلالي صاري وآخرون: **المقاومة السياسية**، ص124.

هوة مليئة بالحقد بين المستوطنين والأهالي، ويدفع هؤلاء (الأهالي) إلى النهب، ويكوّن أفواجا من الثوار، ويسبب في النهاية ثورات"[1].

وقد أشار النائب **M.laynaud** في التقارير الخاصة بالقضايا بين الأوربيين والأهالي ما يؤيد مقولة "**لويس رين**" السابقة إذ يقول: "ممتلكات الأهالي معروفة وسهلة الإنتقال إلى الأوربيين"[2]، إذ كان بعض الجزائريين يهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي، وظهرت أوضاع واستفزازات لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء وسلام مع [...] المستوطنين، كما لم تكن توفر لهم الأمان من النهب، وظهرت أسطورة **الأراضي الشاغرة terres vacantes** التي أرسلت العناية الإلاهية فرنسا لإستصلاحها وإستزراعها، وهذا ما نلاحظه اليوم في فلسطين الجريحة، فالإستعمار ملّة واحدة[3].

وهكذا عملت إدارة الإحتلال على تجريد المسلمين من متلكاتهم ومن كل ما يميزهم، وأصبح نظامهم الأخلاقي مهلهلا، وأضحى تواجدهم في الجزائر عائقا أما المستوطنين. وقد صرح **بوديشون** في هذا الشأن قائلا: " فليصبحوا أوربيين أو ليختفوا"، ويؤكد ذلك **لوبلون دو بريبوا** في تصريحه : "من الضروري أن يتقبل المغلوب العيش وفقا لقوانيننا أو أن يرحل"[4]، في حين ذكر **F.cambon** مايلي: "تستطيع فرنسا أن تضع للأهالي نظاما إنتخابيا شرعيا يتماشى وإنتمائهم وعقيدتهم وعاداتهم، لكن لا أحد يستطيع أن يؤكد أن العرب سيقبلون ذلك بارتياح، يجب أن تكون القوانين بسيطة صارمة، وأنّ لا يعامل هؤلاء كأطفال مدلّلين، وشغلنا هو أن يحسنوا التصرف[5].

إنّ الجزائري المسلم الذي أنتزعت ممتلكاته، وهجر قصرا وحرم من التعليم ومن أبسط الحقوق، وتكون عليه كل الواجبات بما فيها واجب خدمة المستوطن، وحتى تسديد الضرائب بدلا عنه، ويخضع لقانون الأهالي نقول عنه بأنه من واجبنا عدم معاملته كطفل مدلل، أي منطق هذا الذي يدفع بنائب في البرلمان ويمثل سلطة الشعب إلى التعبير بهكذا أفكار ما عدا المنطق القائم على العنصرية؟؟ هذه العنصرية التي تجعل المستوطن يحظى بإمكانيات في مجالات عدة، ويحرم منها الجزائري المسلم؟ فبالرغم من أن المجتمع الجزائري المسلم مجتمع زراعي، إلا أنّ أغلبية الفلاحين لا يستطيعون شراء ولا كراء الآلات الزراعية وذلك لأسباب مادية ومعنوية -إبعاد الفلاح عن أرضه- كما أنّ الفلاح الجزائري المسلم يعزف عن إستعمال الآلات والتعامل مع المستوطن، فهو يشبه المستوطن "**بالثعلب**" و "**الحمار الوحشي**" وبذلك فهو يفضل تجاهله

---

[1]- نفسه ، ص133.

[2] - G. G.C,A. Direction des affaires indigénes.p17

[3]- إبراهيم مياسي: "**الإستيطان الفرنسي في الجزائر**"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع5، الجزائر، 2001، ص116. وهو ينقل هذا الكلام عن

Gabriel Esquer : **histoire et souvenir** , in revue africaine , 1956,pp 192

[4]- سعيد علمى: **الإستعمار والعمران**، ج1، ص195.

[5]- F.cambon : **carnet d'un colon**, p136

وعدم التعامل معه[1]، وبالإضافة إلى كل هذا فإنّ هذه الإمكانيات التي جلبها المستوطن هي إمكانيات كافر، وهي بذلك بالنسبة للفلاح قوة مواجهة ومعارضة له[2].

ذكر"**غ.لوبون** بأنّه" أثناء المؤتمر الإستعماري الدولي المنعقد في باريس ما بين 07/30 و 1889/08/03 قائلا: "إنّ مستوى التطور الإجتماعي لدى الأهالي لم يبلغ بعد درجة الأوربيين، وذلك بسبب الفوارق في القدرات التي تولد مع الفرد، وهي التي تضع بين الأعراق تباينا لا يستطيع معه أي نظام تربوي محو آثاره، و إن بنينا أفكارنا على إمكانية دمج أو فرنسة شعب أدنى فإنّ ذلك وهم خطير"، ثم قال : "نترك للأهالي تقاليدهم ومؤسساتهم وقوانينهم [...] مع الإحتفاظ بوصاية فوقية فقط"[3]

كانت نظرة البرلمان الفرنسي للجزائري المسلم، نظرة تحمل الكثير من الإستهزاء والإحتقار والتقليل من الشأن، يبرز هذا من خلال تقاريرهم المتداولة، فعلى سبيل المثال كان إنتاج الفلاح الجزائر الضئيل والرديء أثناء الجوائح وخاصة المجاعات يفسّر في التقارير البرلمانية بجهل الجزائري بتقنيات الزراعة، وهو ما جاء في تقرير لجنتي **بييك - راندون** ولجنة **لوهون** Hon الزراعيتين بعد مجاعات الجزائر في 1867-1868-1869، رغم أنّ الواقع معلوم وهو عدم تكافؤ الإمكانيات الموفرة بين المستوطن والفلاح الجزائري.

إن البرلمان الفرنسي الذي كثيرا ما يثير مسألة جهل المسلمين نجده يقف في الغالب إلى جانب المستوطنين ونوابهم في البرلمان، هؤلاء النواب الذين كانوا يدافعون على مصالح المستوطنين ويفرضون قوانين تزيد من امتيازاتهم[4]. وقد كان المستوطن منذ البداية رافضا لتعليم الجزائري، وقد عبر "**ريفاي**" عن ذلك بقوله "حين يصبح جميع الأهالي متعلمين، لن يجد المستوطنون عمالا في القرى، هل ترانا سنقدم لهم تعليما يجعل منهم منافسين عنيدين لعمالنا ومستخدمينا الفرنسيين"، ويؤيده "**دلفين**" بقوله: "...إذا فتحتم المدارس للأهالي، فإنّ العنصر المحلي سيمتص العنصر المحتل"[5]. لذلك وجدنا في البرلمان من النواب من إعتبر الميزانية الهزيلة التي تخصص لتعليم الجزائري المسلم تبديدا وتضييعا للمال، وقد إعتبر المستوطنون المدرسة في بلاد زواوة مساعدة لهم على الإنعتاق، وهي لم تطبق إلاّ في بعض العشائر في منطقة (**لربعاء ناث إيراثن**) وهذا بعد صدور قانون إجبارية التعليم سنة 1885، والذي شرع في تنفيذه في منطقة زواوة فقط سنة 1887[6].

كانت علاقة المستوطن بالجزائري المسلم علاقة صراع مستمر، المستوطن يصارع لأجل المزيد من الإمتيازات والمصالح خاصة الأراضي، وهو مستعد لتحقيق ذلك للقيام بأية إجراءات حتى وإن كانت تتعارض مع شعارات الجمهورية فرنسية التي تتغنى بالحقوق والحريات وأبرز مثال لذلك –قانون الأهالي- والجزائري المسلم من جهته يبقى دائما مواجها ما أمكن هذه السياسات، معتمدا في الغالب أسلوب المقاومة بمختلف

---

[1]- أنظر صور بعض الآلات التي كان يستعملها المستوطنون في القطاع الزراعي **الملحق رقم 05** Meynier : **l'algerie revélée,** p143

[2] -Ibid , p144

[3]- فريد حاجي: **السياسة الثقافية**، ص274.

[4] - Ch.C : 1902. pp 16,17.

[5]- فريد حاجي: المرجع السابق، ص266.

[6]- أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص78.

طرقها، والسؤال الذي يطرح أين البرلمان من هذا الصراع، أم صار وسيلة راقية لتنفيذ سياسات الاستيطان بالجزائر؟

3- الكنيسة ومأساة الجزائريين (الأهالي):

لم تقف الكنيسة (**الكاثوليكية**) محايدة في المناطق المستعمرة، بل توزع رهبانها وقسيسوها في كل الأماكن إلى جانب العسكريين[1]، وكان هذا طيلة فترة التواجد الاستعماري، وقد برز من هؤلاء قادة رسموا ومهدوا الطريق لمن جاء بعدهم من المبشرين أمثال، **الكاردينال لافيجري**، و**شارل دوفوكو** وغيرهم.

كانت أبرز أعمال الكنيسة - منذ بداية الاحتلال- الدعوة إلى ضرورة اجتماع وتوحد الكاثوليك، وكان الكاردينال "**لافيجري**" رائدها في ذلك[2]. والملاحظ أنّ نشاط الآباء البيض كمربين للجزائريين بدأ منذ 1872، وقد أخذت هذه الحركة الطابع الرسمي منذ 12 جانفي 1873، أي مع عهد **دوقيدون**، عندما ألغيت المدارس العربية الفرنسية، وحينما تمّ إبطال تأثير الزوايا باستعمال إدارة الاحتلال مختلف الوسائل لتحقيق ذلك[3]، محاولة – إدارة الاستيطان- من خلال ذلك تسهيل الأمور للمبشرين حتى يخلو لهم الجو ويعملوا على التشكيك في عقيدة المسلمين. وفي هذا الشأن يقول منظر السياسة اللغوية "**بييرفانسان**": "حينما كانت الكثير من المدارس تحت رعاية المبشرين الكاثوليك، سعى هؤلاء إلى تلقين قيم المسيحية لأبناء الأهالي، تحمل في ثناياها طابعا دينيا"[4].

وقد فنّد "**لويس ماشويل**" [5] « **Louis Machuel** » مزاعم التعليم اللاديني حيث تحدث عن حيادية الدين في المدرسة الجزائرية الاستعمارية قائلا: "إنّ مدرسي اللغة الفرنسية الشديدي التدين (متطرفون) يسعون إلى تلقين السكان القيم المسيحية عبر التعليم من خلال استعمال نصوص مقتبسة من الإنجيل[6]، وهكذا استغلت الكنيسة حينها مجاعات الجزائر لنشر أفكارها.

كانت المجاعات من أهم فترات الاستغلال، ففي مجاعة 1867-1868 استقبل "**لافيجري**" نحو 1750 طفلا تتراوح أعمارهم بين 8 و 14 سنة، وعمل على تمسيحهم، وعلى الرغم من أنّ أسرهم طالبت باسترجاعهم

---

[1]- Galissot : Algérie colonisée, P 46

[2] - Ibid, P48

[3] - عبد القادر حلوش: **السياسة التعليمية**، ص 181.

[4] فريد حاجي: **السياسة الثقافية**، ص 276.

[5] - مستشرق فرنسي من مواليد الجزائر سنة 1848، ومن آثاره "دليل الدراسي للغة العامية" و "منتجات تاريخية وأدبية" و "معجم عربي فرنسي"، مدير مدرسة تونس، أستاذ العربية فيها، تخصص في اللهجات العامة في تونس والمغرب توفي في 1922. سعدالله: أبحاث، ج4، ص25

[6] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 276.

حينما انتشر خبر تعميد كثير منهم، غير أنّ الكنيسة رفضت، وقد فضل الحاكم العام (**دوقيدون**) ألا يعرقل عمل الأسقف، فما كان على المسلمين إلاّ اللجوء إلى القضاء، لكنهم اصطدموا بسوء نية السلطة.

وعلى الرغم من إعادة 200 طفل منهم إلاّ أنّ المنية سلبت منهم حوالي 600، ونفي منهم 378 ولدا و342 بنتا، أرسل منهم 300 طفل سنة إلى فرنسا بطلب من نابليون الثالث، ووضع الآخرون إما في الدار البيضاء (الحراش) أو في قريتي **سان سيبريان وسانت مونيك** (العطاف)، وقد سمح **دوقيدون** للأسقف **لافيجري** بفتح المدارس الخاصة، ومنحت له في سبيل ذلك كل التسهيلات اللازمة، وقد أسس من 1873 إلى 1875 خمسة مراكز لتعليم الأطفال معتمدا على الآباء والأخوات البيض الذين لعبوا دورا أساسيا[1]. مع الملاحظة أنّه رغم الجهود التنصيرية التي بذلها **لافيجري** فانّ هذه العملية وجدت من جهة أخرى عرقلة خاصة من المستوطنين ومن نوابهم، حيث شرع البرلمان بغرفتيه في تخفيض الاعتمادات، بحيث في 1875 انخفضت إلى 75000 فرنك وفي 1877 ألغيت الإعانة كلية، وخفضت الميزانية الكاثوليكية بمبلغ 35000 فرنك، ولسنا ندري ما سبب ذلك، فربما يعود إلى كثرة الأعباء على الميزانية الفرنسية نتيجة الحروب والثورات في أوربا والمستعمرات وهذا ما دفع **لافيجري** إلى الاستعانة بالكاثوليكيين الفرنسيين والأجانب[2].

لقد كانت الكنيسة تعتمد على عدة وسائل لمحاربة الإسلام ونشر المسيحية بما فيها الجمعيات الخيرية والتعليم، ففي أواخر 1886 أصدر **لافيجري** امراً إلى دعاته المبشرين يطلب منهم إلقاء دروس دينية في شكل قصص تاريخي، وقال في ذلك "سيكونون أسرع إلى سلك سبيل معتقداتنا وديننا عندما نطلعهم على هذا التاريخ وأكثر مما لو لقناهم مسيحيتنا وحفظوها عن ظهر قلب"[3]، ويبدو أن **لافيجري** قد اطلع على أسلوب تلقين المسلمين دروسهم في المساجد والزوايا ولاحظ سرعة تأثير تلك الطريقة في التحصيل لدى أبناء المستوطنة. ورغم كل هذه الوسائل التي وفرتها الإدارة للكنيسة ورجال الدين المسيحيين بهدف تشكيك المسلم في عقيدته ومحاربته في دينه فإنّ **لافيجري** حملها مسؤولية فشله وادعى في جريدة « **le temps** » في 17 مارس 1885 أن السلطات الفرنسية قد انحازت إلى المبشرين بالقرآن في منطقة زواوة، ولو أنها تركت لهم حرية التصرف لصارت منطقة زواوة مسيحية المعتقد[4]، ونلاحظ هنا تناقض **لافيجري** وعدم تقديره الأمور تقديرا دقيقا، فلو كانت منطقة زواوة لبنان إفريقيا مثلما صرح في 1873 وهو يؤسس المراكز الخمسة للتبشير لما وجد صعوبات في تمسيحها، والحقيقة أن منطقة زواوة كغيرها من المناطق في الجزائر – قاعة من قلاع الصمود الالحضاري- استعصت على الكنيسة مثلما استعصت على كامل الاستعمار.

وكان نشاط الكنيسة يسير جنبا إلى جنب مع نشاط الإدارة و الكولون، وبذلك فإنّ الجزائري المسلم كان يضرب في ملكيته من قبل الإدارة والمستوطن وفي دينه من قبل الكنيسة، ورغم ذلك بقي متشبثا

[1] عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 181.

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 100.

[3] نفسه، ص 103.

[4] نفسه، ص 41

بأحواله الشخصية مما سيدفع بالاحتلال إلى إيجاد طرق أخرى للتوصل إلى تحقيق أهدافه وكانت سياسة فرق تسد إحدى هذه الطرق.

ركزت الكنيسة في نشاطها التبشيري على منطقة زواوة مدعية أن سكانها من أصول أوروبية (**Gaulois**) وأنهم ينتمون إلى المسيحيين الرومان، وهذا ما جعل لافيجري يركز عليها ويقوم بعدة محاولات بحجة إعادتها إلى المسيحية خاصة في الفترة الممتدة بين 1863-1870[1]، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر اخطر المجاعات وذهب ضحيتها الآلاف من المسلمين.

وكان **لافيجري** يتحدث عن كون البربر والفرنسيين جنس واحد من أصل روماني مدعيا بقوله ما يلي: "منطقة زواوة لبنان إفريقيا، غير أنّ لبنان تخلّت عنه أوروبا وهجرته". ولأجل تثبيت المسيحية في منطقة زواوة تم إنشاء خمسة مراكز فيما بين 1873-1875 على أيدي الآباء البيض[2]، وعملت بذلك الكنيسة لعودة "البربر" إلى المسيحية، ورامية تمزيق الشعب الجزائري وزرع التفرقة في صفوفه، مع السعي إلى الحكم بالعرف البربري البدائي على حساب الشريعة الإسلامية، والسعي إلى نشر البربرية على حساب اللغة العربية، وتدريس السكان تاريخ انتماءهم للمسيحية قبل الإسلام، وبذلك ربطها بفرنسا[3]،وهذه السياسة هي نفسها التي انتهجها الجنرال ليوتي[4] في المغرب الأقصى والتي أسس لها بالظهير البربري (سنة 1930) 16 ماي 1930 حينما أقام محاكم لسكان البربر، ونقل العقارات والمنقولات للمحاكم العرفية[5].

لقد كان سكان بلاد زواوة يرفضون التمسيح، وهم يصرحون دوما: " أنه من الخير لنا أن نرى أبناءنا يموتون على أن نراهم يتحولون إلى المسيحية"[6]. وعلى عكس ما كان يروج فانّ هؤلاء سكان كانوا لا يقبلون التخلي عن عقيدتهم الإسلام، ويرفضون بشدة المسيحية، وأكثر من ذلك أنهم كانوا يفضلون ترك الجزائر والرحيل بدل التخلي عن دينهم، وكانوا يعبرون عن ذلك بقولهم: "لن نتخلى أبدا عن ديننا، وإذا ما أصرت

---

[1] - Ageron : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, P64

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 40

[3] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 648.

[4] - هو لويس هوبير جونزالوف ليوتي 1854-1934 خريج أكاديمية "سان سير" عام 1870، عين في 9 أكتوبر 1903 على راس القيادة في الجنوب الوهراني وقد استدعي من قبل الحاكم العام جونار، عقد اتفاقيات سنة 1901- 1902 مع المغرب لحماية الحدود وفيما بين 1909-1910 كون شرطة الحدود للمحافظة وحماية الحدود الجزائرية المغربية، راجع **روس ادان: المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي**، المواجهة المغربية للامبريالية الفرنسية 1881-1912،تر أحمد بوحسن،مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،2006،ص237.

[5] - عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا**، د، م، ج الجزائر، 2009، ص 83.

[6] - أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 53.

الحكومة على إجبارنا على ذلك فإننا سنطلب منها منحنا وسيلة لمغادرة البلاد، واذا لم نجد وسيلة فخير لنا أن نموت"[1].

كان "**شارل دي فوكو**" من أشهر المبشرين الذين ساهموا بنشاطهم في كامل الجزائر بما فيه منطقة زواوة والصحراء ، وقد تنقل بين الاغواط وغرداية وميزاب وورقلة والمنيعة وتقرت، وقام برحلة نحو المشرق ثم عاد إلى الجزائر حيث ساعد الجيش الفرنسي على التوغل نحو الصحراء والتوجه إلى إفريقيا السوداء، ثمّ استقر في وسط **الطوارق** بعد أن أتقن لهجتهم[2]. وقام بإعداد مجموعة من المنشورات في فقه اللغة والقواعد البربرية، وألّف منجدا فرنسيا/ ترقيا، وتوالت بعد ذلك عملية الاهتمام باللهجات البربرية هو ومجموعة من الباحثين، حيث أخذ كل مستشرق يدرس لهجة أو أكثر في المدن والأرياف، فكان يذهب لزيارة المكان ويتصل بأهله، وقد يستعين بتلاميذه الجزائريين في المنطقة[3]. ولايزال هؤلاء يهتمون بالجنوب الجزائري وبالمغرب الأقصى إلى يومنا هذا.

لعب **شارل دي فوكو** [4]« Charles De Foucault » دورا أساسيا في الصحراء، وساهم في تثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي، منسقا في ذلك عمله مع **المارشال ليوتي** الذي سيطر هو الآخر على المغرب الأقصى، وركز في الصحراء على دراسة القبائل الصحراوية خاصة الطوارق[5]. هذه المناطق التي عرفت عند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 آخر مراحل المقاومة لها ، والتي تزعمتها الحركة السنوسية وقادها **السلطان أحمود (آمود)**، وانتهت هذه المقاومة بخروج القوات الفرنسية من جانت وقتل **"شارل دو فوكو"** « Charles De Foucault » في 1 ديسمبر 1916 في تمنراست، وقد لقي العدد الكبير من الكمائن التي وضعت للفرنسيين صدى واسع لدى السكان[6].

كان المبشرون الذين اهتموا بمنطقة الصحراء يطلق عليهم "**الإخوة المسلحون للصحراء**"، وكانوا يرغبون في جعل المتطوعين جنودا عسكريين، منهم الممرضين بحيث لا يستعملون السلاح إلاّ للضرورة وذلك للدفاع عن العبيد والمساكين -على حدّ قوله - وقد عين على رأس هذه المجموعة "**الأب هاكار**" **Le Pére** « **Hacquard** ،وكانت هذه المجموعة تتكون من 20 شخص، غير أنّ الحكومة والصحافة هاجمتها بقوة وعارضت وجودها خارج إطار الدولة[7]. وقد كان (**الإخوة المسلحون للصحراء**) يحملون صليبا أحمر ورداءً أبيضا، ويضعون قبعة واقية بيضاء، ويحملون سلاحا في اليد، وكان دورهم الأساسي هو القيام بالحملة

[1] - أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ، ص 54.

[2] - عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 639. كما اهتم بالمغرب الأقصى في نشاطه التبشيري متقمصا صفة يهودي سنة 1883.

[3] فريد حاجي: مرجع سابق، ص 308.

[4] - سبق التعريف به من قبل.

[5] - عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 638.

[6] -Jeau Charles Humbert : la Découverte du sahara en 1900, Ed, l'Harmattan, Paris, 1996, P200

[7] - Ibid, P 167.

(**Conquète**) الفكرية، والملفت للانتباه أن هؤلاء قد تحصلوا على ما يصل إلى 2000 طلب للانضمام كمتطوعين من أجل الدفاع عن هذه الغاية (cause)، غير أنهم لم يوافقوا سوى على أقلية منهم[1].

4- الأراضي: سياسة المصادرة وحيل التمليك

كان الجزائري متشبثا بأرضه وكان يعبر عن ذلك بقوله: "إننا مرتبطون بهذه الأراضي لأننا ولدنا بها وإن أجدادنا دفنوا بها وان جماعتنا أقيمت به[...] فلا يمكن أن ينظر إلينا كأننا منبوذين[2]، لذلك فإنّ انتزاع الأراضي من الفلاحين يعد من صميم المأساة الاستعمارية حيث انتزع من الجزائري أزيد من مليوني هكتار من أجود الأراضي وبأشكال متنوعة، ولم يستثن أي نوع من الأراضي بما فيها أراضي الأوقاف[3]. وحتى يتمكن المحتل من أراضي الجزائري المسلم درس مؤلفات الكتاب الذين تعرضوا في كتاباتهم لطبيعة الملكية في الجزائر، وعلى أساس هذه الدراسات اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر[4]، وتحت ستار "تنظيم الملكية" وإقامة الملكية الفردية على أسس فرنسية.

توالت القوانين العقارية والتشريعات للاستيلاء على أراضي الجزائريين (الأهالي)[5]، وتم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين، والتي كانت بحوزة الجزائريين على النحو التالي: -مساحة أراضي الاستيطان في 1850 كانت 115000هـ أصبحت سنة 1870 تقدر ب 765000هـ وارتفعت سنة 1900 الى 1682000هـ[6]، وكانت مصادرة الأراضي عقوبة فردية أو جماعية تطبق ضد من ينتفض على سلطة الاحتلال، وقد جاء في أمر 31 أكتوبر 1845: "مصادرة منقولات وعقارات الأهالي الذين يقومون بأعمال حرب ضد الفرنسيين وضد القبائل الخاضعة لفرنسا، والذين -بصفة مباشرة أو غير مباشرة- ساعدو العدو أو أمدوه بمعلومات أو قاموا بحرق الغابات، وكذا الأهالي الذين يتركون ملكياتهم للالتحاق بالعدو، وهذا شأن من غاب عن بيته لمدة تفوق عن 3 أشهر دون ترخيص من السلطة"[7].

---

[1] - Jean.Charles : OP.Cit, P 167

[2] الجيلالي صاري، **المقاومة السياسة**، ص 150.

[3] نفسه، ص 125.

[4] عدة بن داهة: **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 129.

[5] B.O.A : 26 nouvembre 1881, p06 .

[6] إبراهيم مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 125.

[7] رشيد فارح: المحطات **الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: القار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 121.

أما الأملاك التي لا يطالب بها أصحابها - بعد المغادرة بسنتين- والأملاك التي رفضت طلبات استرجاعها فتُضم إلى أملاك الدولة، ويمكن للأشخاص الذين صودرت أملاكهم شراءها من جديد[1]، وكانت ظروف عيش السكان صعبة جدا، ولم يتمكنوا أبدا من تحمل التعويضات وتسديد المبالغ السنوية للحجز، فخلال عشر سنوات من حرائق 1881 مثلا لم يتمكنوا من تسديد سوى 16422 فرنك من مجموع 90740 فرنك[2]، فكيف يمكن للجزائري في هذه الظروف أن يعيد شراء أرضه التي سلبت وسرقت منه؟ ومعلوم أنّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية لجأت إلى تبرير سياستها الخاصة لنزع الملكية وتوزيعها على المستوطنين بأنّ الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة، وبما أنّ فرنسا وريثة السلطان التركي في المناطق التي كانت تابعة لها فإنّ الأرض تبعا لذلك تعود إلى الدولة الفرنسية[3].

عرف عهد **نابليون** الثالث توقف الحكومة عن منح الأراضي، ولم يكن ذلك لصالح الجزائريين، بل في صالح الشركات المالية الكبرى، وذلك على حساب الاستيطان الصغير، وكان **السيناتوس كونسلت** ل 22 أفريل 1863، يحمل في مضمونه هدف تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، بمعنى الاستعانة بنظام إداري جديد نواته الدوار، بدل النظام التقليدي الذي كانت نواته القبيلة، وبذلك فتح المجال أمام الملكيات الفردية[4]، وقد صدر سنة 1864 مرسوم يجعل الشراء الحر للأرض وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر، وبهذا وضع نابليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي، وفتح المجال أمام الاستعمار الحر، وبذلك أطلق العنان للرأسمالية والإقطاعية التي مثلتها الشركات الفرنسية بملكية الأرض واستثمارها وتسويق منتجاتها[5] وكان **جيروم نابليون** من خلال سياسته "الجزائر الفرنسية يروم تحقيق هدف أساسي هو نزع الملكية وتشجيع الاستيطان، وبذلك القضاء على الارستقراطية في الجزائر[6].

كانت قرارات المصادرة تنشر في الجريدة الرسمية[7]. وإذا كانت هذه القرارات لا تتضمن أسماء الأشخاص فإنّ القائمة تعد وتنشر ضمن نفس الأشكال مع جداول العقارات المصادرة والتي تعدها مصلحة الدومين، وتسير هذا الأراضي من إدارة الدومين التي يحق لها إيجارها لمدة لا تتجاوز تسع (9) سنوات، وهذا

---

[1] رشيد فارح: **المحطات الرئيسية**، ص 123.

[2] جيلالي صاري: **المقاومة السياسة**، ص 150.

[3] رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، ص 16.

[4] حياة قنون: الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03-04/ مارس 2011 -2012 مطبعة دار الأصول، الجزائر، ص 152.

[5] الطاهر بن خرف الله: **التحول الاقتصادي**، ص 145.

[6] AGeron : **Histoire de l'Algérie contemporaine**

[7] - B.O.A : 09 décembre 1881, p24 .

شأن المنازل والمنشآت التي ثبت تدهورها، والتي يتمّ بيعها باقتراح من الحاكم العام وبترخيص من وزير الحربية، وكانت مداخيلها تصب في صندوق الدومين[1].

كان الهدف من القوانين العقارية هو تحديد ملكية القبائل والأعراش، وقد ابتدعت في البداية نظرية الدولة مالكة السلطة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال[2]، وكان لانتزاع الأراضي من الجزائريين أثر على احتياجات السكان للمواد الغذائية الأساسية ممّا أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والهجرة من الريف إلى المدينة للاشتغال عند المستوطنين بأبخس الأجور، وكذا الهجرة إلى الخارج[3]، وقد لجأ الجزائري المسلم بعد 1870 كنتيجة لاشتداد ظاهرة نزع الملكية ومصادرة الأراضي إلى الرهن والتأجيل[4] **(T'anya- Tsénia)**[5].

كان **قانون وارني** أحد أخطر القوانين التي فككت ملكية الجزائري وسيطرت عليها، وقد صدر هذا القانون في 26 جويلية 1873، وعرف "**بقانون المستوطن**"، وصدر بعده القانون المتمّم سنة 1887، وقد حلّ هذان القانونان محل المرسوم الإمبراطوري، وتم بواسطتهما تسهيل عملية انتقال أراضي الجزائريين إلى المستوطنين[6]. وبذلك مكّن هؤلاء (المستوطنين) من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، وهذا ما دفع بالكثير من الجزائريين إلى بيع أراضيهم للمستوطنين وبشكل مستمر، خاصة في الثمانينات من القرن 19 مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر[7].

ومن بين ما استهدفه هذا القانون القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة، خاصة وأنّ القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها والملكية الفردية ممّا سيمكن إدارة الاحتلال من السيطرة على الأوضاع[8]، وقد حولت النزاعات الخاصة بالحدود وعقود الملكيات بمقتضى قانون **وارني** 1873 إلى قاضي الصلح الفرنسي، فدخل بذلك الفلاح الجزائري في دوامة لا أمل له في الخروج منها، فالقضاء الفرنسي كان يستلزم تعيين وسطاء وتقديم وثائق وإحضار ترجمان وتكاليف باهضة ووقتا طويلا[9]، وبذلك ضاعت حقوق الجزائري وسط هذه الإجراءات الإدارية المعقدة، خاصة وأنّه لا يمتلك آليات المتابعة بما فيها اللغة المستعملة في كامل الوثائق ألا وهي اللغة الفرنسية.

---

[1] رشيد فارح: **المحطات الرئيسية**، ص 122.

[2] نفسه، ص 119.

[3] الطاهر بن خرف الله: **التحول الاقتصادي**، ص 153.

[4] AGeron :**Les Algériens Musulmans**, T1, P 385

[5] أسلوب من الرهن، تبقى الأرض لدى الجزائري دون أن يستفيد من ثرواتها إلى أن يسدد قرضه وإلا بيعت الأرض في المزاد.

[6] رحيم محياوي: **المرجع السابق**، ص 30

[7] حياة قنون: **المرجع السابق**، ص 30.

[8] نفسه، ص154.

[9] سيفو فتيحة: **عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية**، أعمال الملتقى الوطني، الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص184.

تصور البعض أن قانون 1873 حول الملكية سيحل المشكل من خلال المادة 17 التي نصت: "كل سند ملكية ينبغي أن يتضمن إضافة اسم العائلة إلى الأسماء والكنيات التي يعرف بها كل فرد من الأهالي، مصرح على أنه مالك، وفي حالة ما إذا لم يكن له اسم ثابت فالاسم المختار يصبح هو اسم القطعة الأرضية"[1]، وقد منح قانون **وارني** مكانة خاصة للاستعمار الحر، ودعم سلطة الكولون لذلك فيما بين 1871-1880 فقدت الأراضي الزراعية نهائيا بنيتها التقليدية[2]، ولم يكن اقتراح الفرنسيون الاستيلاء على أراضي العرش لأجل تكريس الملكية الفردية فقط، ولكن كان وسيلة لتدمير السلطة المستقلة للتجمعات السكانية الكبرى[3]، وكان الكولون الواحد يملك على الأقل أراضي مساحتها 13 هـ، وصار بذلك يملك مساحة قرية بكاملها[4].

كانت الملكية الخاصة خلال سنة 1887 تمثل 65% من الأراضي مقابل 3.74% خلال فترة الإمبراطورية الثانية، وكانت أملاك الدولة تقدر ب 8.27% مقابل 17% خلال الفترة نفسها، وقد انخفضت الملكيات الجماعية من 11.6% إلى 0.8% [5] . كما منحت فيما بين 1871 و 1882 ما يقارب 268-347هـ للاستيطان الرسمي، وهو ما يعادل 43 مليون فرنك وذلك مجانا، وخلال سنة 1881 وفرت إدارة الاحتلال في هذه المساحة 197 قرية استيطانية (**Village de colonisation**) استوطن بها ما يقارب 30000 مستوطن[6].

كانت الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 أكثر الفترات التي ازداد فيها نشاط إدارة الاحتلال للسيطرة على الأملاك ومصادرة الأراضي[7]، وكانت أكثر مناطق الجزائر تضررا من سياسة المصادرة عمالة وهران بكونها منطقة استقطاب للكولون- وكذا لطابعها الزراعي، ورغم صغر حجم الأراضي الزراعية بها إلاّ أنّ مساحتها المزروعة تفوق بكثير المساحات المزروعة في باقي العمالات[8].

والملاحظ أن سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها إدارة الاحتلال في الجزائر هي نفسها التي اتبعتها في مستعمراتها الأخرى في شمال إفريقيا، ففي تونس مثلا تعاظمت هذه السياسة - مصادرة الأراضي- منذ 1896 واستفاد منها رجال السياسة من البرلمانيين وأعضاء مجلس الشيوخ والوزراء بما فيهم المتقاعدون أمثال **بوشي (Boucher)** وهو وزير سابق للتجارة وعضو مجلس الشيوخ)، **وكوشري (Cochery)** وزير سابق للمالية

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 184.

[2] بن داهة: الخلفيات الحقيقية، ص 151.

[3] Stora : **Histoire de l'algerie**, p27

[4] F.Cambon : **carnet d'un colon**, P100

[5] سعيد بن عبد الله : **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والاستثمار، الجزائر، 2011، ص 170.

[6] Stora, OP, Cit, P32

[7] عادل فهمي بدر: **الاستيطان الاستعماري لدول شمال إفريقيا، دراسة حول اثر الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس والمغرب على البيئة اللغوية و الثقافية**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم اللغات، أعمال المؤتمر الدولي –اللغة والسياسة في إفريقيا، القاهرة 17-18 أفريل 2004، ص 283.

[8] بختاوي خديجة: **استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق ارشفية**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، بلعباس 20-21- ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 160.

وعضو البرلمان)، **شوماي (Chaumie)** وهو وزير سابق للعدل وعضو مجلس الشيوخ وهانوتو **(Hanotaux)** وهو وزير سابق للخارجية)، **موجو (Mougeot)** وهو وزير سابق للبريد والتلغراف وعضو مجلس الشيوخ **وشايي بارت (Chailley.Bert)** وهو نائب في البرلمان[1].

وقد تعرضت ملكية التونسي لما تعرضت له ملكية الجزائري[2]، فبعد خمسة عشر سنة وبالتحديد منذ 1896 وزعت الأراضي الزراعية المقدرة ب 13 مليون هكتار بالشكل التالي 2600000هـ أراضي غابية والباقي (3/4) مراعي وسباخ وكثبان رملية، وهي مساحات غير منتجة، وقد استحوذ المستوطنون وخاصة الفرنسيين والايطاليين على 2/3 من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين حافظت البرجوازية المحلية على 1/3 المساحة، وتمّ طرد الفلاح التونسي إلى الأراضي الجدباء، ثمّ تحولوا إلى خماسة[3].

كانت عملية سرقة الأرض (سلب) عبارة عن تدمير لاقتصاد المجتمع الجزائري، حيث تمّ تحويل اقتصاد البلاد من أيدي الوطنيين إلى المستعمرين تحت ستار نشر المدينة الفرنسية في الجزائر[4]، وكان لضياع 1400000هـ من أراضي الجزائريين سببا في اضطراب أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحول الجزائري إلى أجير في أرض كان بالأمس مالكها[5]، وقد أثبتت العديد من شهادات وتقارير ضباط المكاتب العربية أن التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر كان قائما على الائتمان إلى الأرض[6]، وقد فقد الجزائري في السنوات الأخيرة للإمبراطورية II 224993هـ أي ما يعادل 8.70% كما أسفرت هذه العملية على أبعاد 5232 أسرة من مجموع 8822 أسرة أي حوالي 2/3 من السكان من أخصب الأراضي وهي تابعة لأراضي العزل[7] ويوجد جزء كبير من المناطق الخصبة بعمالة قسنطينة[8].

وكانت إدارة الاحتلال تحاول أحيانا تعويض الذين صودرت أراضيهم بأراضي تسلبها من قبائل أخرى، تطبيقا للقرار المشيخي الصادر في 23 ماي 1863[9]، وقد أدى هذا إلى حدوث نزاعات بين الفرق والفصائل، بل

---

[1] دكتون: عرق البرنوس، ص 73.

[2] -B.L.R.F, n ° 37229 , 1900, p 47.

[3] دكتون: المصدر السابق، ص 68.

[4] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 619.

[5] وليد مولود الجراي: جريدة المؤيد، ص 173.

[6] سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر، ص 177.

[7] أراضي العزل: تعد من الأراضي البايلكية، وهي من أجود أنواع الأراضي، وهي ملكية غير متنازع فيها للبايليك ويقوم باستغلالها مباشرة أو إعطائها كهدية أو قطاعات لكبار القادة أو لخَدمه وأُجَرائه، واكبر مساحة من هذه الأراضي (العزل المحجوزة في إقليم قسنطينة وقليل منه في إقليم الجزائر وقد قدرت مساحته ب 317390هـ في قسنطينة فقط).

Mahfoud Kaddache , Djilali Sari : l'Algerie dans l'histoire, o p u Alger,1989 ;p139 .

[8] الحيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص 127.

[9] - Maurice,Pouyanne, la propriete Fonciere en algerie in Adolphe jourdan, alger, 1900,P 222 .

حتى بين أفراد العائلة الواحدة[1]، وقد وضعت استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرش، وذلك بالسماح بالوعد بالبيع، تحت شرط استكمال التحقيق الجزئي تبعا لقانون 26 جويلية 1873 ثم القوانين 16 فيفري 1897 و 4 أوت 1926، وهو ما مكن من بيع أراضي العرش للمستوطنين وكذا بيعها بين الأهالي[2]، يقول **ليون بستيد** في شأن قانون 23 أفريل 1863" : "إنّ هذه العملية تواصلت لتحديد وتقسيم أراضي الأعراش على كل من **أولاد سليمان وأولاد إبراهيم** في مارس 1866 **وحميان والحساسنة** في افريل 1866، وأراضي **جعفرة والمحاديد** 1868 مع اختيار مبدأ الأفضلية للأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية والغابات[3]، وفي سنة 1875 عرفت منطقة سيدي بلعباس عملية واسعة لتوزيع سندات الملكية والتي مسّت **الحساسنة والمهازج والعمارنة والمحاديد وأولاد غازي والعثمانية**، وأدى هذا إلى إدماج النظام العقاري التقليدي الذي تميز بنقل الملكية من جيل إلى أخر بدون توثيق، وفتح المجال لعمليات المضاربة لصالح المستوطنين[4]، وقد أدت هذه الوضعية إلى تخلي الكثير من سكان الريف عن أراضيهم وتحولوا إلى أجراء لدى الأوربيين.

وبالرغم من محاولات بعض الجزائريين استرجاع أراضيهم، إلّا أنهم وجدوا تدخلا مستمرا من قبل اللإدارة لصالح المستوطنين، وكان كثيرا ما يتدخل نواب المستوطنين لدى الجهات الوصية[5] كما هو الشأن في مدينة عين تيموشنت، حيث تمكن 22 مساهما جزائريا من الحفاظ على ممتلكاتهم في وقت سيطر فيه المستوطنون على معظم الأراضي الزراعية والمقدرة ب 8150هـ من مجموع 8834هـ، وتمّ توزيع ما تبقى وهو حوالي 684هـ على 1215 جزائري مسلم، وبقي هذا الوضع إلى ما بعد سنة 1914[6] حيث ظهر نوع من الحذر فيما يتعلق بسياسة المصادرة، وهذا ما يفسّر تباطؤ انتقال الملكية في هذه المرحلة.

وقد استُغِل الوقت في تجسيد مشاريع تعود بالفائدة على المستوطنين وعلى فرنسا، ومنها بناء مستوطنات جديدة، ومدّ شبكة مواصلات حديثة[7] وغيرها. وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي ستشهد تطورا كبيرا في مشاريع الاستيطان والأشغال العمومية، كما استمرت عملية الاهتمام بالأراضي من خلال إدخال الإصلاحات الكفيلة بتمكين المستوطنين من مزيد الأراضي، ففي 28 اكتوبر 1901 تمّ عقد اجتماع

[1] سيفو فتيحة: المرجع السابق، ص 132.

[2] رشيد فارح: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول "العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 منشورات وزارة المجتهدين، الجزائر، 2007، ص 120.

[3] محمد مجاود: **الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال ق 19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 189.

[4] نفسه ص 190.

[5]- Ch,C, 1900, p 36 .

[6] بختاوي خديجة: مرجع سابق ، ص 162.

[7] نفسه، ص 163.

اللجنة الخاصة بدراسة الإصلاحات الممكن إدخالها في نظام الملكية[1]، وقد طلبت هذه اللجنة بضرورة تطوير الإجراءات الخاصة بالتنازل عن الملكية التي أقرها قانون 6 فيفري 1897[2].

وفي هذا الشأن أشار النائب **"تدشي"(M Tedeschi)** بقوله " إنّ فرنسا إحدى الدول المتخلفة في النظام العقاري، ويجب أن لا تتردد في المساس بقانون الحالة المدنية من أجل الحصول على قانون يمكن من الاستيلاء على أرض الجزائر، وبذلك نحقق الإصلاح الكامل بدل الإصلاح الجزئي"[3]، وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت في نشر سجل الحالة المدنية منذ صدور قانون الحالة المدنية. وقد أخرجت شؤون الملكية من أيدي القضاة المسلمين ونقلتها إلى قاضي المصالحات في إطار القانون المدني الفرنسي[4].

وحسب ما جاء في تقارير المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي **Direction des affaires indignes** فإنّ ملكية الجزائريين موجودة على 3 أشكال: الملكية الجماعية، والملكية الفردية المفرنسة، والملكية الفردية الباقية تحت النظام الإسلامي (أراضي الملك)، وبالنسبة للحكومة العامة فإنّ الأراضي الجماعية تطرح إشكالا فيما إذا كان على الحكومة العامة الحفاظ عليها[5] ، وكانت إدارة الاحتلال تسعى بكل الوسائل لتجريد الجزائري المسلم من أراضيه بما فيها الأراضي الجماعية. وقد أشارت المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي أنّ الدراسة التي أجريت على الملكية الأوروبية تطرح إشكاليات منها استحواذ الأوربيين على أراضي العرش، هل يجب تسهيل هذه الملكية أو الوقوف في وجهها[6]؟؟

هذه السياسة التي انتهجتها إدارة الاحتلال في نزع الأراضي هي نفسها السياسة التي انتهجها اليهود منذ البداية، وهذا ما يمكن أن نفهمه مما جاء في تقرير **لجنة بيل** 1937 والذي تضمن ما يلي: "ليست الزراعة هي ما نصبوا إليه، بل إننا نطمح بالدرجة الأولى لأن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا [...] ولما وضعنا برنامجا للحصول على الأراضي، كان هذا الهدف دائما نصب أعيننا وهو الاستيلاء على مناطق بعيدة[...] فضلا عن جودة الأرض، كانت الرغبة في توسيع الحدود مهما بلغت المصاعب"[7].

شهد مطلع القرن 20 تطور كبير للزراعات التجارية، وبالموازاة انصب اهتمام إدارة الاحتلال على إيجاد الوسائل الكفيلة للاستحواذ على المزيد من الأراضي، وهذا ما عبّر عنه النائب **"راي"** « M.**Rey** » بقوله: " إنّ القانون الجديد يجب أن يهتم بجعل الأرض أكثر جاهزية للزراعة التجارية"، فكان بذلك **عقد تورانس Act tourens** أحد الوسائل القانونية التي أرادت الحكومة الفرنسية تطبيقها في الجزائر بعد نجاحها في تونس

---

[1] - GG.C.A : Direction des affaires indigène, P1

[2] - Ibid, P2. راجع **الملحق رقم 20** الذي يبين النفقات المخصصة للاستيطان 1871-1895.

[3] - Ibid, P2

[4] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 619.

[5] G.G.C.A: OP.Cit, P 13 .

[6] -. Ibid, P 5

[7] رحيم محياوي : مرجع سابق، ص 113.

رغم ارتفاع تكلفته، وهذا ما أشارت إليه مصلحة شؤون الجزائر، والذي جاء فيه "إنّ تطبيق **L'act tourens** يكلف كثيرا، وقد كلف تطبيقه في تونس مبالغ مالية ضخمة، خاصة وأنّ جرد العقار في الجزائر لم يتم بشكل نهائي"[1]، بالرغم من أنه في الجزائر - قبل اعتماد التشريع الفرنسي- كانت عادات الأهالي جاهزة لإجراءات التسجيل العقاري في كل المناطق[2]، وما يراد تحقيقه من خلال **Act tourens** هو تمكين الأوروبيين من شراء أراضي بكل الضمانات الممكنة، **وعقد "تورانس"** وسيلة جيدة لتحقيق ذلك[3].

وقد اعتبر الحاكم العام أن عقد **تورانس Act tourens** سنة 1902 سيحلّ مسألة القروض بالنسبة للمستوطنين التي هي مكلفة وطويلة بسبب التشريع والانجاز المعقد[4]، وهذا العقد يمكّن المستوطن من التوجه الى المؤسسات المالية الكبرى، وبذلك يتخلص من "**الربا**" « **l'usure** »، وسيحصل على قرض بقيمة أفضل ممّا يمكنه من الحفاظ على العقار الذي بصدد اقتناءه. أمّا بالنسبة للجزائري المسلم فإنّ الإجراءات أكثر تعقيدا، حتى بالنسبة للقلة القليلة التي يمكن أن تستفيد من قرض. وحسب مصلحة شؤون الأهالي فإنّ كل عقار مسجل يقع بين يدي الأهالي يجب أن يسحب من السجل المالي، ماعدا إذا أعيد تسجيله من جديد في حال استحواذ الأوروبي عليه[5]، وبذلك فإنّ العقد الذي يسلم للجزائري المسلم لا يحمل إشارة تحول الملكية إليه[6].

أشار النائب (**M, Tédschi**) في إطار الإصلاحات العقارية التي سجلت سنة 1902 إلى وجود احتمال منح الأهالي تخفيضات في إجراءات التسجيل العقاري، وذلك بالاستفادة من المساعدات القانونية[7]، ورغم كل هذه الإجراءات التي سعت الإدارة إلى ترسميها بقوانين وتشريعات عقارية بدءً **بالقرار المشيخي** الصادر في 23 ماي 1863 ووصولا إلى **قانون وارني** 26 جويلية 1873، **وقانون الحالة المدنية** في 23 مارس 1882 ثمّ وصولا إلى **عقد تورانس** Act tourens فإنّ الجزائري بقي مصرا على استرجاع أرضه، لذلك وجدناه في كثير من المناطق يحاول أن يستعيد أرضه بشرائها من المستوطن، ففي بلاد زواوة مثلا وحسب ما أشار إليه "**اجيرون**" كان رب الأسرة يوزع نفقات البيت إلى مصاريف خاصة بالمأكل والمشرب، وأخرى لتزويج أبنائه ونصيبا يجمع من أجل شراء الأرض.

---

1 . G.G.C.A: OP.Cit P 7

2 - G.G.C.A : **Direction des affaires indigène**, P6

3 - Ibid, P6

4 - G.G.C.A : **Direction des affaires indigène**, P 10

5 -Ibid, P 12

6 - Ibid, P 9

7 - G.G.C.A: OP. CIT, P16

بدأت إدارة الاحتلال منذ 1914 تشعر بالخوف من ازدياد شراء الفلاحين الجزائريين الأرض من الأوربيين، ولذا رفعت شعارا مفاده: " لا يمكن لنا أن نحافظ على إفريقيا إذا لم نسكنها بفلاحين فرنسيين"[1]. غير أنّ المستوطن في كثير من الأحيان كان يتخلى عن الأرض - التي أسالت لعابه في البداية- بعد أن يستفيد من كثير من الامتيازات بما فيها القروض، لذلك يلجا إلى بيعها أو استاجارها، وكانت الإدارة تسعى بكل إمكانياتها لإبقائه في هذه الأرض التي توفر لفرنسا ما لا توفره لها أية مستعمرة وهذا ما عبر عنه **F. Cambon** في قوله "لحسن حظ الجزائر أنّ المواشي تتكاثر دون إذن من الإدارة أو الملاحظات التي يضعها البيطري"[2]، وفي قوله: "ما يمكن أن توفره الجزائر لفرنسا هو العجول (الثيران) (bœufs)، الخيول، اللحم، والذي من المفروض أن يحفظ (conserve) ليصنع منه مصبرات للجيش"، وهذا دليل على الكمية والوفرة، تم أعقب بتقديم ملاحظة على واقع الجزائريين قائلا: "يبدو أن الظلم كأنّه طلاء من الحديد الأحمر تخرج منه رائحة الجلود المحروقة (chair brulée) [3] ، كما عبر أحد الجنرالات عن الامتيازات التي كان يحظى بها الأوربيون في الجزائر بالتعبير التالي :

« Qu'on essaie tous les systèmes, disais- je ce sont autant d'Européens implantés sur le sol de l'Afrique, autant d'intérêts crées, autant de défenseurs nés de ce sol qui avec le temps deviendra français »[4]

وقد وصف الأراضي التي تم الاستحواذ عليها بالشكل التالي:

« La plaine de la Mitidja cette plaine si fertile, si couverte de magnifique moissons, au moment de la possession de pays, à la porte d'Alger, et attenant au sahel, est aujourd'hui inculte aux trois quarts, n'était il pas par conséquent logique de l'occuper de la mètre en culture d'établir des colons avant de les envoyer tous à 40 lienes d'Alger »

ثم أشار إلي النشاط التوسعي وضرورة نشر المستوطنات نحو داخل الجزائر وهذا ما يستلزم نزع الأراضي من ملاكها:

« Nous avons dit au debut de ce rapport, que la colonisation devait partir du littoral, s'avancer graduellement dans l'intérieur des terres, mais le sol dans le voisinage de la mer a été acheté après la

[1] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 664.

[2] - F. Cambon : OP, Cit, P 153.

[3]- F. Cambon : OP, Cit, P 163

[4] -General de Division : colonisation et Mode de Gouvernement en Algérie, librairie Militaire de J.Dumaine, rue et Passage dauphine, 30 Paris 1851, P 3

coquète, il est détenu par des propriétaires qui généralement ne le cultivaient pas, se croisent les bras attendent et regardent faire »[1].

5- تطور الاستيطان الأوروبي في الجزائر :

كانت سياسة الاستيطان مرتبطة ارتباطا وثيقا بنزع الملكية، بحيث كلما اشتدت ظاهرة الاستيطان ازداد سعي إدارة الاحتلال إلى نهب وسرقة أراضي الجزائريين، مع التركيز على أجودها وأخصبها، كانت هذه العملية في الغالب تتوازى مع التوسع، لذلك نجدها تنطلق من الشمال وتتوسع شرقا وغربا وإلى جنوب الجزائر، متتبعة بذلك ثروات الجزائري المسلم حيث ما وجدت، لتسلم للأجنبي على طبق ليس من فضة وإنما من ذهب، فيغتني هذا المستوطن الأجنبي بسرعة ويفتقر الجزائري المسلم كذلك بسرعة.

حسب الإحصاءات التي أشار إليها «**آجرون**» فقد تم ما بين 1871 إلى 1919 تسليم حوالي 870000هـ للمستوطنين، كما فقد المسلمون سنة 1919 لوحدها حوالي 7,5مليون/هـ استفادت منها الحكومة والشركات الرأسمالية[2] والكولون المستفيد من الأرض يصبح مالكا لها منذ اليوم الأول، وهو مطالب بالبقاء فيها على الأقل 10 سنوات، وليس له الحق في بيعها للجزائري، وقد خصص 3/2 الأراضي للفرنسيين بالمولد (فرنسا) إجباريا، 55% من المستوطنين اشتروا الأراضي و 45% تحصلوا عليها مجانا، وقد بلغ عددهم حوالي 1196 شخص، وهذا فيما بين سنة 1904-1913، وكانت الأراضي المجانية تسلم في حوالي 15 مركز فقط وغالبا ما تكون صعبة الاستغلال[3].

وقد حدد قانون 1873[4] ملكية الجزائري بثلاث هكتارات، وأتاح للإدارة فرصة نزع المساحات المتبقية وتوزيعها على المستوطنين[5]، وكانت سياسة نزع الملكية أسلوب من أساليب الوقوف في وجه المقاومة والتصدي لها، وهذا ما صرح به **بيجو** في 18 أفريل 1841 حيث قال: "إنّ الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير ستصادر بسرعة لخدمة الصالح العام"[6].

وقد أوضح الحاكم العام[7] سنة 1902 بأنّ الإدارة مستعدة لتسهيل عملية الاستحواذ على أراضي العرش من قبل الأوروبيين[8]، وكانت قيمة العقارات الخاصة بالدولة قد بلغت سنة 1875 (825 266 174ف)

---

[1]- Général de division : OP. Cit, P 15

[2]- stora : Op. cit, p27.

[3]- meynier : op cit, p125.

[4]- كان قانون 1873(وارني) يهدف إلى مراقبة انتقال الملكية الفردية والجماعية، والضغط على الفلاح الجزائري حتى يتنازل على أرضه وحصول الأوروبيين على أجود الأراضي: أنظر **الملحق (رقم06)** عمليات قامت بها لجان تحقيق لتطبيق قانون 26 جويلية 1873، Etat actuel de L'algérie p 146-159

[2]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص150.

[6]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص ص127، 128.

[7] هو بول ريفوال الذي حكم بين 18 جوان 1901 إلى 11 أفريل 1903.

[8] - G G.C A : Direction des affaires indégéues, p14.

وفي سنة 1876وصلت إلى 170,942,565,27ف وقد تراجعت بالنسبة لسنة 1876 ب (332425973 ف)، وهذا راجع إلى تخلي الدولة على هذه العقارات إما بمنحها مجانا أو ببيعها في المزاد العلني بالعقود المؤجلة (gré à gré)[1]. كما قامت إدارة الاحتلال - بالإضافة إلى هذا- بمصادرة أملاك المهاجرين، والتي ضُمت بدورها إلى الأملاك العمومية بمقتضى قرار 08 سبتمبر 1930، وقد ذكر **بيريمهوف (peyrimhaff)** أنّ حوصلة التعمير الرسمي في أواخر ق 19 قدرت ب 166 و 176 هكتار، وهذه المساحات خاصة بالأراضي التي أنشئت بها مزارع الأوروبيين، وقد خصصت أجزاء منها لأغراض أخرى(الغابات)، حيث نجد في مقاطعة قسنطينة 128010هـ (72%) مقابل 34156هـ و14000هـ في وهران والجزائر[2]، وتمّ الاستيلاء على أجود الأراضي في كل من المتيجة وسواحل عنابة، وأحسن وأجود أراضي الحبوب بالهضاب العليا بما فيها سطيف، التل الوهراني، منطقة سرسو.

وقد استمرت سياسة نزع الملكية في هذه المناطق إلى غاية 1914[3]، كما تمّ استغلال هذه المساحات استغلالا مكثفا خاصة المتيجة والساحل من قبل الأوروبيين، وهذه الموجة التي اجتاحت أخصب المزارع منذ 1844-1846[4]، وحسب **"جيلبير ميني" (Gilbert Meynier)** فإنّ هذه الأراضي لم تكن موزعة توزيعا عادلا بين مناطق تواجد المستوطنات الكبرى في عنابة ومتيجة ووهران، مع تواجد مستوطنات صغرى تقاوم من أجل البقاء خاصة في مناطق الساحل[5]، والملاحظ أنّه 2/2 من سكان الريف الأوروبيين هم فرنسيون بما فيهم نسبة من المجنسين، و85% من ملاك الأراضي فرنسيون، ويشكل الأجانب وأغلبهم إسبان ½ المزارعين، وبذلك فإنّ أكثر من استفاد من المستعمرة فرنسيون[6].

أما الفلاحون الذين انتزعت منهم أراضيهم فتحولوا إلى خماسين أو أجراء، وقد استمر نظام الخماسة أبا عن جدّ، وكان عددهم في تزايد مستمر[7]، وكانت الزراعة في الجزائر تعوض الزراعة الفرنسية خاصة منها التي تعتمد على المزروعات التجارية مثل الكروم، فالكارثة الزراعية التي عرفتها فرنسا مثلا أدت إلى إتلاف منتوجها من الكروم في 1880، وهذا نتيجة الأضرار التي ألحقتها حشرة **الفيلوكسيرا**. وقد اعتبر ذلك بالنسبة للمستوطنين في الجزائر الفرصة التي لطالما انتظروها، وقامت السلطات الفرنسية بإعادة منح الأراضي للمستوطنين وتشجيع الهجرة خاصة الذين أصيبت ممتلكاتهم في فرنسا بالوباء، وقد أدى هذا إلى زيادة

[1]- G G .CA : Etat actuel de l'algérie, p163

[2]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص126.

[3]- Meynier : op cit, p123.

[4]- جلالي صاري: مرجع سابق، ص128.

[5]- Meynier ; op cit, p118

[6]-Ibid, p117

[7]- Ibid,p121

الهجرة والنشاط الاستيطاني خاصة خلال 1881-1901[1]، وتمّ استغلال 3/1 الأراضي من 1909 إلى 1913، كما تمّ تسجيل رفاهية عامة للكولون سنة 1908، حيث شهدت الأراضي ارتفاعا سريعا في الأسعار.

وكان انتقال الأراضي من الجزائري المسلم إلى المستوطن أكثر في القطاع الوهراني خلال الفترة الممتدة من 1901- 1910 أين وصل إلى 122079هـ، وفي الجزائر حيث وصل إلى 35283هـ، وهو أقل في القطاع القسنطيني[2]، وقد قامت الإدارة وإلى غاية 1922 بالدفاع عن أراضي العرش، وهو ما أدى بالمستوطنين إلى المطالبة بإنهاء الوصاية الإدارية على هذه الأراضي وفرنستها نهائيا[3]. وغالبا ما كانت الإدارة تحتج بالمقاومات لاغتصاب ملكية القبائل، وكان ذلك بالنسبة لإدارة الاحتلال الوسيلة الوحيدة والمجدية لوضع حد للمقاومة. ويبدأ العمل بالتخريب وإتلاف الغلات لينتهي بالمصادرة، وهذا ما كان **بيجو** قد صرح به منذ البداية "إنّ الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير[...] ستصادر بسرعة لخدمة الصالح العام"[4].

وقد مسّت المصادرات العديد من القبائل خاصة في مناطق السهول الخصبة وكذا في المناطق الريفية، وكانت هذه السياسة سببا في إبعاد أكثر من 2000 أسرة عن المتيجة، حيث انتزعت منهم حوالي 30000هـ سلمت لمصلحة التعمير، وأجبر الفلاحون على الإقامة في 27636 هـ خلال ½ I ق 19، وكانت المصادرات عموما في ½ II ق 19، وفي 3/1 I ق 20 في إطار إنشاء أو توسيع مساحات التعمير[5]. ولم تستثن من سياسة سلب الملكية حتى أراضي المناطق الصحراوية والجبلية، فرغم فقر أراضي المناطق الجبلية مثل الونشريس إلاّ أنها عرفت إقامة استعمارية مكثفة خاصة مع نهاية القرن 19، وقد ارتفعت مساحة الأراضي المسلوبة من 29375هـ سنة 1900 إلى 94472هـ سنة 1917[6]. وتمكنت رغم ما واجهته من صعوبات من الاستفادة ماديا بشكل جد معتبر من الصحراء الجزائرية سنة 1886، وذلك عن طريق **السانسيمونيين**[7] الذين شجعوا الاستيطان في واحات **وادي ريغ** خاصة[8].

---

[1]- حياة قنون، مرع سابق، ص156.

[2]- Meynier : op cit, p121

[3]- Ageron : histoire de L'lagérie couteu, p49.

[4]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص ص127، 128.

[5]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، 128.

[6]- نفسه، ص140.

[7]- السّانسيمونيّة أو "Saint-simonisme " باللغة الفرنسية، مذهب أيديولوجي اشتراكي مثالي ظهر في أوربا مطلع القرن التاسع عشر الميلادي على يد سان سيمون: 1760 – 1825 وهو كلود هنري دو روفروايClaude-Henri de Rovroy " ، المنحدر من أسرة نبيلة مكوّنة من ثمانية أبناء. ولد في 17 أكتوبر 1760. دعت السانسيمونية إلى إقامة العدل واحترام الإنسان ومنع استغلاله من طرف الإنسان، كما دعت إلى الابتعاد عن المادية البحتة من خلال دعوتها إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال استفادة جميع أفراد المجتمع من الثروة والأرباح وحماية الدّولة، وكذا من خلال تفضيل المصلحة العامة، ونبذ الأنانية، وإحلال مشاعر التضامن والكرامة محلها. وقد رأى مارسيل إيميريت في دراسته التي خص بها التيار السانسيموني أن التنمية المادية التي تدعو إليها السانسيمونية هي وسيلة لتحقيق تلك الأهداف ، وليست غاية في حد ذاتها. راجع مصطفى عبيد: نشاط السانسيمونيين في مصر 1833-1836، مجلة متيجية للدراسات الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتامعية، ع1، 2014، ص 85.

[8]- Louis Blin **: L'algérie du sahara au sahel,** Préface de dominique chevallier, Ed l'harmattan, Paris, 1990, P71.

والملاحظ أنّه في ظرف عقدين من القرن 19 بلغت شراءات الأوروبيين 600.000هـ بل جاوزتها نتيجة المصادرات الجماعية، وكذا تشجيع المبادرات الفردية، وقد جمع التعمير الخاص قبيل الحرب العالمية الأولى 1914 أكثر من مليون هكتار 12689332هـ، في حين أنّ الجزائريين لم يبق لهم سوى ما تغافل عنه الكولون لموقعها الجغرافي وبلغت 400.000هـ، وكانت من نصيب أقلية خادمة للإدارة الاستعمارية[1].

وهكذا فإنّ الأراضي الخصبة آلت إلى الأوروبيين، ففي منطقة حناية (شمال مدينة تلمسان) مثلا 81% من الملاك كانوا فرنسيين، سبعة (07) منهم كانوا من أساطين المستوطنين حيث كانوا يمتلكون 7 مقاطعات (domaines) تتجاوز 100هكتار[2]، رغم أنّ الجزائريين كانوا يعتبرون أنفسهم أفضل من يخدم الأرض، ففي 1910 صرح الريفيون في منطقة **بكاريا** (**Bekkaria**) بالقرب من مدينة تبسة بأنّهم تعودوا على أراضيهم، وهم "**أحسن الكولون**" مقارنة بالذين سيأتون، ورغم ذلك انتزعت أراضيهم وسلمت للكولون الذين لم ينجحوا في الغالب في خدمتها، وفضلوا مغادرتها[3]، في حين نجد البعض الآخر يقوم بتأجيرها للجزائريين ، وهكذا فإنّ ملكية الأوروبيين والفرنسيين خاصة كانت تشهد التطور باستمرار في ظل استغلال ضعف وهوان الجزائري المسلم الذي كانت ممتلكاته مهددة باستمرار، والجدول التالي يبيّن **تطور المعاملات العقارية بالهكتار**[4]

الفترة	شراء الأوروبيين	شراء الجزائريين	الفارق
قبل 1877	54994	31878	23116
1900-1871	591161	144342	446819
1900	636155	176220	459935
1914-1900	632777	192779	439998
مجموع 1914	1268.932	79608	1355
1919-1914	86963	79608	1355
1933-1919	352897	252325	100572
مجموع 1933	1712792	692932	1013860

الجيلالي صاري وآخرون: المقاومة السياسية، ص134.

يتضح من خلال الجدول جليا أنّ ما كان يشتريه الأوروبي من الأراضي أكثر بكثير بالمقارنة مع الجزائري المسلم خاصة في الفترة قبل 1877 وبعد سنة 1933، وهذا على اعتبار القوانين التي كانت تمنع الكولون من بيع الأراضي للجزائريين، مع العلم أنّ الأراضي التي كانت بحوزة الجزائريين كانت أراضي جرداء قاحلة غير صالحة للزراعة. وحسب ما جاء في كتاب "المقاومة السياسة" "**للجيلالي صاري**" فإنّه لولا ضراوة الإدارة ما كان ليكتب لإقامة المستوطنين والتوسع المكثف للأراضي الأوروبية أن يكونا ممكنين ودائمين في منطقة

[1]- جيلالي صاري وآخرون، مرجع سابق، ص135.

[2] - Meynier, op cit, p117

[3]- Meynier, op cit, : p136.

[4]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص134.

قاحلة، أعدّت الإدارة العليا ووسعت مرات كثيرة المزارع للتعمير قصد جذب وإبقاء الاستيطان الأوروبي، فقد بُني في منطقة الونشريس مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ما يقارب 30 مركز للاستيطان[1].

وكان توفير الأراضي للكولون مرتبط بالإدارة، وبقي دائما طابع الأراضي الجزائرية الخاضعة لنظام الجماعة يعيق انتقال هذه الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين، وكان للقوانين الإدارية المتعلقة بنقل الملكية 1873-1863-1886-1887 ذات واقع كارثي على المجتمع الجزائري[2]، فمن 1881 إلى 1890 تم الاستيلاء على 176000هـ من الأراضي، والتي تمّ تجزئتها إلى 3206 قطعة، وقد تمّ بيع بعض القطع في المزاد لأشخاص كانوا يؤجرونها للمسلمين، وفيما بين 1891-1900 تمّ منح 120097 هـ للأوربيين، وبلغت بذلك من 1870 إلى 1900 ما مقداره 687000هـ[3].

ازدادت ثروات المستوطنين بفضل شرائهم لأراضي شاسعة، حيث وصلت هذه الأراضي ما بين 1909-1917 حوالي 427000هـ وبإعادة الاستيطان الرسمي تمّ الاستيلاء على 200000هـ بين 1901-1914 منها 53000هـ مجانا[4]، وقد ارتفعت مساحة أراضي الكولون إلى 2.123.288هـ و194.159هـ من الغابات بعد أن باع المستوطنون 111.306هـ فيما بين 1918-1921 بحجة الأزمة في 1930 (2.350.000هـ) وفي 1934 (2.462.537هـ) كانت تابعة للكولون[5]، علما أن المضاربين كانوا يقومون بشراء الأراضي من الجزائريين بأسعار بخسة، ثم يقومون ببيعها بأسعار مرتفعة جدا[6]، ويعود ذلك بالأخص إلى تسارع وتيرة الاستيطان الحر عشية الحرب العالمية الأولى، والذي استغلته الطبقة البورجوازية من الكولون بالأخص وكذا صغار الكولون.

لقد ساهم النشاط الاستيطاني إلى حد كبير في تخلف المجتمع الجزائري واستغلاله[7]، وبالمقابل دفع بالذين كانوا يعانون الفقر والجوع والبؤس في فرنسا وغيرها إلى الهجرة نحو الجزائر ، ومن أوائل هؤلاء الإسبان الذين وصلوا سنة 1849 إلى حوالي 35000 شخص، وفي 1886 أصبحوا حوالي 160.000. وكوّن هؤلاء تجمعات سكانية في وهران وأرزيو التي كان عددهم فيها في 1851 حوالي 700 مقابل 170 فرنسي، وفي 1911 كان عدد الفرنسيين في وهران حوالي 95000 وعدد الإسبان المجنسين حوالي 92000 وحافظ على الجنسية حوالي 93000 إسباني[8] كما تمتع هؤلاء المستوطنون عن طريق الاستيطان الرسمي بحصولهم على المزيد من الأراضي حيث استفاد هؤلاء بحوالي 1.468.677هـ والباقي من المساحة عن طريق الشراء وقد قدرت بحوالي 1.712.000هـ بقيمة 562 مليون فرنك وقام بعض المستوطنين ببيع الأراضي للجزائريين، وحددت

[1]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص141. -

[2]- Meynier : op cit, p120

[3]- A Geron : Histoire de L'algérie contemporaine, p48

[4]- A Geron : Histoire de L'algérie contemporaine, p50

[5]- A Geron : Histoire de L'algérie contemporaine, p51

[6]- Meynier : op cit, p121

[7]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص20.

[8]- Benjamin Stora : op cit, p31

مساحتها بحوالي 700.000هـ بقيمة 530 مليون فرنك، وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية ابتداء من 1928 إلى إصدار مرسوم جديد يشجع على فرنسة أراضي العرش، وقد مكن هذا المرسوم من استغلال هذه الأراضي التي كان صعب الاستيلاء عليها أو الحديث عن استغلالها.[1]

كان ممثلو السياسة الفرنسية يعتبرون منذ 1830 أن احتلال الجزائر احتلالا عسكريا لا يؤمن سيطرة فرنسا عليها، فهي أراضي شاسعة، متنوعة التضاريس. ولكي يتمّ الاستقرار بها لا بد أن تسير معه جنبا إلى جنب هجرة الفرنسيين ليستوطنوا فيها، ويكونوا قوة تدعم الجيش، وكذا محاصرة أصحاب البلاد الشرعيين في مناطق يسهل فيها الإشراف عليهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم اقتصاديا وسياسيا[2]، وعلى هذا فإنّه خلال الفترة الممتدة من 1850 إلى 1880 تمّ بناء عدة مراكز استيطانية، خاصة في سهول الغرب الجزائري منها أراضي بني عامر (سيدي بلعباس) وبما فيها مركز تنيرة الذي توسع بين 1874-1880، وعين الحجر 1875، وسيدي حمدوش وسيدي خالد 1863، ومنطة 1870، سفيزف 1847، مولاي عبد القادر 1876، تلاغ 1880، ضاية ولمطار 1875، تغاليمت 1880، مولاي سليسن 1882[3]، وكانت المستوطنات في المدن تتطور بالموازاة مع المستوطنات الريفية، وساهمت هذه الأخيرة (مستوطنات الريف) في ثراء الجزائر الأوروبية، في حين كانت المدن الأوروبية مراكز إدارية واقتصادية[4]. لما كانت تديره من أرباح وثروات من مستعمرة الجزائر بما فيها الأراضي التي كانت الثروة الأساسية التي ركز عليها المستوطنون.

كانت الجمهورية ترمي إلى الحصول على الأغلبية الأوروبية عن طريق الاستيطان الرسمي من خلال الاستيلاء على الأراضي دون مقابل، لكن بشرط إقامة المستوطنين الإجبارية[5]. وقد استمرت هذه العملية إلى غاية اندلاع الحرب العالمية 1914، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفترة	التعيير الرسمي	التعمير الخاص	المجموع
قبل 1870	481000هـ	23116هـ	514116هـ
1901-1870	697196هـ	446819هـ	1.144.015هـ
1901	1.178.196هـ	469935هـ	1.648.131هـ
1917-1900	193360هـ	475955هـ	669315هـ

جدول تطور أراضي المعمرين الجيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص137

وحسب "**آجيرون**" فإنّه منذ 1882، 2331 عائلة أوروبية قامت ببيع ممتلكاتها، ولم تطبق بذلك تعليمة الإقامة الإجبارية بالأرض، وقد تغاضت الإدارة عن ذلك[6]، وهذا ما يؤكد أنّ الإدارة كانت تلاحق الجزائري

---

[1]- AGeron : Histoire de l'algérie contemporaine, p51

[2]- حسينة حاميد: مرجع سابق، ص291.

[3]- A Geron : Histoire de L'Algérie, p52

[4]- A Geron : Histoire de L'Algérie, p52

[5]- Ibid , p47.

[6] - Ageron : Histoire de L'Algérie, p48-

المسلم، وتبحث له عن المخالفات لتطبق ضدّه القوانين العقابية، في حين أنّ المستوطن مهما بلغت خرقاته فإنّ القانون لا يطبق عليه ولو صدر من أعلى سلطة في الدولة الفرنسية.

تمكن نظام الحكم في ظل الجمهورية الثالثة أن يوفر للفرنسيين الأمن والاستقرار، وقد منحوا الحرية ودولة القانون، وتنعموا بحياة الرخاء والرفاهية[1]، وبذلك تمتع المستوطنون الفرنسيون في الجزائر بفترة طويلة من الانتعاش، وبلغوا عنفوان سلطتهم ونفوذهم وتأثيرهم الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي النصف الأول من القرن 20 ازدادت سلطتهم بعد أن أصبح مجلس النيابات المالية المركزية الذي يصادق على الميزانية تحت سيطرتهم، وكان هذا المجلس يمثل مصالح كبار مالكي الأرض من المستوطنين[2]، وهذا ما أكّده جنرالات الاحتلال في كثير من المواضع كشهادات عن أهداف فرنسا من السياسة الاستيطانية، فهذا أحدهم يقول: "لنجرب كل السياسات، إنّ العدد الهائل من الأوروبيين الموطّنين في إفريقيا المولودون على هذه الأرض، والمدافعين عليها، سيصبحون مع الوقت فرنسيين"[3].

كانت المرتكزات الجوهرية التي تناولت موضوع الاستيطان الفرنسي في الجزائر تتمثل في ادعاء السلطات الفرنسية وجود فائض في عدد سكانها، حاولت عن طريق الاستيطان التخفيف من وطئته[4]، غير أنّ الجزائر في الواقع لم تفتح للفرنسيين، فحسب بل كانت مجالا لتوطين الأوروبيين من مختلف الجنسيات والأطياف، مع العلم أنّ عدد الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر كان أكبر من الفرنسيين خاصة في بدايات الاحتلال، كما ادعت سلطات الاحتلال أنّ هؤلاء المستوطنون كانوا يحملون رسالة حضارية، ولذلك جعلوا من الاستعمار حقا مشروعا وواجبا إنسانيا، وهذا ما صرح به **"جول فيري"** في العديد من المناسبات ومن أقواله: "يجب القول بصراحة بأنّ الأجناس المتطورة الرائدة لها حقوق اتجاه الأجناس المتخلفة والضعيفة" ثمّ قال:"نعم أكرر للأجناس القوية الحق لأنّ لها واجب، وهو تمدين الأجناس المتخلفة"، ويقول أيضا:"الأجناس المتطور لها حق تمدين الشعوب الهمجية بقوة المدفع"[5].

والملاحظ أنّ الأساليب الاستيطانية تتكرر في التاريخ وربما بنفس الصيغ، وهو ما نلمسه في المقارنة بين الاستيطان الفرنسي بجزائر الأمس والآخر الصهيوني اليوم، حيث كانت البداية في الهجرة والسيطرة على الأرض والمقدسات وتهجير السكان الأصليين من أراضيهم ثم تنظيم المستوطنين مدنيا وعسكريا وبناء القاعدة المادية والاجتماعية الصلبة حتى يقام الكيان الاستيطاني[6]. وقد كانت أولى القرى الاستيطانية تعود إلى المرحلة الأولى من الاحتلال، ولم تصل إلى المستوى المطلوب من الرفاهية، وهذا لأسباب متعددة، من بينها تجربة

-[1] Bertrand Joly : Histoire de L'affaire Dreyfus, Libraire, Arthème Fayard, Paris, 2014, p15.

[2]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص19

-[3] Géneral de Division : colonisation et mode de gouvernement en algérie, Libraraire Militaire de domaine, Rue et passage Dauphine, 3a, Paris, 1851, p3.

[4]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص118.

3- Gilles Manceron : 1885 : Le tournant colonial, p12.

[6]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص11.

بعض المهاجرين التي منعت تقدمهم الطبيعي[1]. وقد تمّ إحصاء أزيد من 100.000 طلب للهجرة إلى الجزائر في المراحل الأولى، هاجر منهم 20000 بما فيهم 15.000 من باريس، وضعوا في 42 قرية خصصت لهم، وأغلبية هؤلاء المهاجرين لا يعرفون شيئا عن خدمة الأرض حتى أنّ البعض منهم كان لديهم خوف مريع اتجاه الثيران[2].

أخذ الاستيطان الحر منذ 1856 في التطور وكانت عمالة قسنطينة أكثر المناطق التي شهدت هذا التطور، وكانت الشركات الرأسمالية تحصل على مساحات شاسعة من الأراضي حيث يتم بناء المستوطنات وإسكان المستوطنين[3]، وقد تمكّن العسكريون من فرض حكمهم في الجزائر بالقوة طول فترة الحكم الإمبراطوري (1852-1858)، وخلال هذه المرحلة شجع في البداية المارشال **راندون** الهجرة إلى الجزائر، وشيّد لذلك 56 مستوطنة، وتمّ تشجيع نزع الملكية والاستيلاء على أراضي العرش بصفة فردية أو جماعية[4].

بدأت سياسة الاستعمار الفرنسي تأخذ شكلا أكثر حدّة وتصعيد في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في السبعينات من القرن 19 والعقود التي تلتها حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية[5]، حيث تجاوز الاستيطان المرحلة الأولى "**مرحلة التجربة**"، وهذا ما جاء في تقارير إدارة الاحتلال حيث يشير إحداها إلى أنّ : "زمن التجارب قد مضى بفضل المجهودات المستمرة المبذولة، والوضعية العامة حاليا جد مفرحة ومشرفة"[6]. ومن نماذج الهجرة الجماعية الرائدة هجرة سكان الألزاس واللورين الذين فتحت لهم أبواب الهجرة منذ مارس 1870، وقد وعدتهم الحكومة بمنحهم أجود الأراضي والتي قدرت بحوالي 100.000هـ غير أنّ من بين 1183 عائلة تمّ تسجيل 387 عائلة فقط استقرت في الأرض رغم التكلفة العالية والتي حددت بحوالي 6500 فرنك للعائلة[7].

استفادت الإدارة من التجارب السابقة، فأخذت كل التدابير الملائمة ليتمكن المستوطنون من إيجاد كل ما يحتاجونه بمجرد إقامتهم - الماء، وسائل الاتصال، الطرق المعيدة، قطع أراضي غير محددة، إقامات لأبنائهم (روضات)- وهذا بناء على تعليمات **الحاكم العام (شانزي)** والتي نصت على ما يلي:

« Agrandir, partout ou cela est possible, les territoires des centres anciennement crées eu leur adjoignant les terres que les séquestre des transactions ou des échanges laisseront ou rendront disponibles, et partager ces extensions en lots de fermes variant de trente a cent hectares, selon la qualité et la situation des terres. Choisir de préférences pour les nouveaux centres a crées les emplacements sur les routes existantes, fréquentées et praticables en toute saison, à proximité des

---

-[1] G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p87

-[2]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p87

-[3] Ibid, p26.

-[4] Ibid, p25

[5]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص16.

-[6] - G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p87.

[7] - AGeron : op.cit, p47.

points déjà occupées de façon à grouper la colonisation à éviter l'isolement nuisible à la sécurité, à aider aux transactions par des relations faciles, et à assurer l'administration par une action plus directe ».[1]

وكانت حكومة **شانزي** تلح على ضرورة إنشاء مراكز استيطانية جديدة، وكذا توسعة وتحسين ظروف المراكز القديمة، وبالمقارنة بين نفقات 1876، 1878 و1879 فقد لوحظ ارتفاع كبير للمصاريف خلال سنوات 1878 و1879[2].

إنّ السيطرة الكلية على منطقة التل كانت تستوجب من إدارة الاحتلال تشجيع الهجرة بشكل أكثر مما كانت عليه، وهذا ما دفع بنواب الجزائر سنة 1881 إلى مطالبة الحكومة الفرنسية بتقديم دعم مادي بقيمة 50 مليون فرنك لأجل استحداث 175 مستوطنة على مساحة 380000هـ، منها مساحة 300.000 تنتزع من الجزائريين (الأهالي) [3]، وقد شكل هذا الموضوع جدلاً برلمانيا واسعا، وهذا ما جاء في جلسة المجلس الأعلى في 17 أكتوبر 1881 التي ذكر فيها " مشاريع الاستيطان للمرحلة 1879_1880 قد أنجزت على مستوى 11 مركزا استيطانيا منها سبعة (7) ستسلم للسكان في 1881 وأربعة (4) تؤجل إلى 1882"[4]. وفيما بين 1871-1881 أوجدت إدارة الاحتلال العديد من المستوطنات والمراكز الاستيطانية في المتيجة، منطقة زواوة، منطقة الصومام، مرتفعات قسنطينة، سهول عنابة، وفي قالمة، وسوق أهراس، وفي وهران، وسيدي بلعباس، ومعسكر، وتلمسان، والشلف[5] وغيرها، وبذلك ارتفع عدد المستوطنين، وازداد بذلك عدد البلديات الكاملة الصلاحية، ومن أمثلة ذلك بلدية "**بير الجير**" (Arcole) في وهران التي تحولت سنة 1880 إلى بلدية كاملة الصلاحية [6](**plein exercice**) وفي 1882 تم إنشاء 197 قرية استيطانية ليقطنها 30000 شخص نصف هؤلاء 14137 شخص تم إسكانهم في الحين[7]، وقبل ذلك في 1876 تم إنشاء 126 قرية بمساحة 235.961هـ وتمّ تقسيمها إلى 5947 قطعة (Lots) على الشكل التالي:

1- مساحات صناعية (Lots industriels) 981.
2- مساحات سكانية (Lots de villages) 4395.
3- مزارع (Lots de fermes) 571 ال**مجموع بـ 5947** [8]

وقد تمّ في قسنطينة تشييد 188 قطعة من 30712هـ وأضيفت 22157هـ لـ 25 مركز استيطاني، كما تمّ توزيع هذه المساحة إلى 742 قطعة منها:

-[1] G.G.C .A : Etat actuel de l'Algérie, p88.

[2]- G.G.C .A : Etat actuel de l'Algérie, p116

-[3] AGeron : Histoire de L'Algérie, p48

[4] C,S,G, séance 17 octobre 1881, p12.

-[5] Nicolle : Algérienne, je suis, p139

-[6] Ibid : p21

-[7]-AGeron : Histoire de L'Algérie, p47

-[8]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p88.

- مساحات صناعية (Lots industriels) 125 قطعة.
- مساحات سكانية (Lots de villages) 501قطعة.
- مزارع (Lots de fermes) 116 قطعة. **المجموع: 742 قطعة**[1].

والجداول التالية توضح مساحة الأراضي المخصصة للاستيطان وعدد الفرنسيين والأوروبيين .

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23539هـ	5221هـ	52813هـ	82573هـ
1873	210066هـ	10763هـ	28153هـ	59976هـ
1874	6038هـ	16695هـ	39531هـ	62264هـ
1875	15867هـ	12031هـ	22655هـ	50553هـ
المجموع	66504هـ	44710هـ	143152هـ	254366هـ

المرجع: قنون: الاستيطان الفرنسي، ص153.

السنة	فرنسيون	أوروبيون
1881	129601	215000
1891	195418	234000
1901	449420	234000
1911	562931	359000

تطور عدد المستوطنين رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، ص19

ابتداءً من مطلع القرن 20 تضاعفت القرى (villages) الاستيطانية، وقد تسببت في تدهور الوضع الاقتصادي خاصة بعد أن أصبحت الطرق نادرة وضيقة، حيث لا يمكن للبدو تمرير قطعانهم دون (الدحس) المساس والدوس على المساحات المزروعة[2]، وأنّ هذه المعاناة لم تقض على الزراعة التقليدية رغم أنّ الفلاح الجزائري إذا لم يرغم على ترك أرضه لصالح مركز استيطاني فهو سعيد الحظ[3]. ولا تختلف هذه السياسة عموما عن سياسة الاستعمار الاستيطاني مهما كانت هويته، لذلك فإنّنا نلاحظ نفس الأساليب التي اعتمدت في الأراضي المحتلة بفلسطين من سلب للملكية واستيطان ومحاربة الإنسان في لقمة عيشه، وفي هذا يشير الكثير من المختصين أنّ الأجور المدفوعة للعمال أكثر مما تنتجه الأرض، وأغلبية الناس المطرودين من الأرض يذكرون أنّ ما تعطيه المستوطنة بيد تأخذه مرة أخرى وبقوة اليد الأخرى، وهذا ما يؤكده قول صهر جونار (**Raymond Aynard**) في قوله:

[1] - Ibid, p89.

[2] - Meynier : op cit, p139.

[3] - Ibid, p136

« Que signifient les chiffres dans une question qui est avant tout morale ? Qu'importe un peu moins de misères pour les indigènes si le contact d'étrangers arrogantes vient constamment rappeler leur sujétion »

كانت إصلاحات **جونار** التي ظهرت في 1900 - والتي تحمل في طياتها سياسة استيطانية جديدة لم يتمّ تطبيقها إلاّ بعد صدور قانون 4 فيفري 1919 - ترمي إلى القضاء على المقاومات، والاستحواذ التام على الأراضي وتطبيق قوانين جديدة، ومنها قانون التجنيد الإجباري وقانون الانتخابات[1]. واستمرت سياسة نزع الملكية والاستيطان طيلة القرن 20، وركزت الإدارة على حجة الأرض غير المزروعة أو الأرض المهجورة من أجل تخصيص قطع أراضي شاسعة للدولة ومن بين 138000هـ، تحول 123000هـ إلى أراضي الدومين سنة 1922[2]. ولكن رغم كل الامتيازات والتسهيلات التي حظي بها المستوطنون خلال 10 سنوات من 1902 إلى 1912 انخفض عدد السكان الأوروبيين بـ 7100 شخص في الريف، في حين ارتفع عدد السكان المدن ب17200 شخص، وفي 1914 أصبحت الكثير من مراكز الاستيطان فارغة خالية من السكان الأوروبيين، وأغلبهم استغلوا فرصة غلاء الأراضي وقاموا ببيعها والاستفادة منها[3].

[1]- سعيد علمي: مرجع سابق، ص239. راجع **الملحق رقم 16** الذي يحوي مقتطفات من خطاب جونار.أمام اللجان المالية. ورسائله الى حكومة الحماية بتونس، ينبههم إلى تخصيصه 40 نسخة من خطابه باللغة العربية.

[2] - Meynier : op.cit p133

[3] - Ibid, p125.

الفصل الثالث

الواقع المعيشي والتعليمي و الصحي للجزائريين

1- الواقع الجزائري بأعين الرحالة

2- تعليم الجزائريين

3- واقع الصحة

4- الجوائح وأثارها على الجزائريين (الأهالي)

1- الواقع الجزائري بأعين الرحالة

نقل الرحّالة الذين توافدوا على الجزائر -طيلة فترة الاحتلال- الواقع الجزائري كُلٌّ بنظرته وهدفه الخاص، فمنهم من كان يصف الحكم الفرنسي في الجزائر بالحكم العادل الراشد، وينظر إلى واقع الجزائري المسلم ويصفه بالواقع المريح الذي ينعم بالرفاهية والاستقرار، ومنهم من نقل عكس ذلك بذكره مأساة الجزائري المسلم فيمختلف جوانب الحياة.

من بين الرحلات التي وصفت التواجد الفرنسي كانت رحلة **محمد الصادق باي**، باي تونس هذه الرحلة التي وصفها **أحمد بن أبي الضياف**، والتي أطلق عليها عنوان "**الرحلة الصادقية**"، وقد وصل ركب الباي إلى ميناء الجزائر في 17 سبتمبر 1860، وهو نفس توقيت وصول الإمبراطور الفرنسي **نابليون الثالث** ولم ينزل من البارجة إلا في الزوال أي بعد ثلاث ساعات من نزول الإمبراطور[1]، ولم تذكر المصادر الفرنسية هذه الرحلة التي نشرت في الرائد التونسي في 10أكتوبر 1877، ونشرت بعد ذلك في كتيب من 23 صفحة[2].

وقد زار عدد من الجنرالات الباي في مقر إقامته، ولم يحضر الإمبراطور لمقابلته كما لم تستقبله أية شخصية مهمة، ولكن الباي توجه في حينه لزيارة الإمبراطور الذي استقبله هو وزوجته، وكان معهم **ليون روش** « **Leon Roches** » قنصل فرنسا بتونس مترجما[3]، وفي رحلة الإمبراطور الثانية في 1865 لم يكرر الباي زيارته للجزائر، بل اكتفى بإرسال أخيه **الأمير الطيب باي** إلى عنابة بحيث التقى الإمبراطور في اليخت في 6جوان 1865، وتمت دعوته إلى مائدة الغداء التي حضرها مطران تونس **الأب هوتر** (Hutter) وقنصل فرنسا (**دوشان دي بلكور**) Duchene de Bellecourd ، **والجنرال رافو** (**Rafo**) المترجم والجنرال **سليم والتاجوري** طبيب الباي[4].

وحسب ناقل هذه الرحلة المؤرخ التونسي "**احمد ابن أبي الضياف** في كتابه "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، فإنّ هذه الرحلة التي قام بها **الصادق باي** كان الهدف منها التعبير لفرنسا عن صداقة وولاء أسرة البايات لفرنسا، وكان ذلك تحت تأثير القنصل الفرنسي في تونس "**ليون روش**"[5]، ووزراء الباي الذين رأوا من السياسة والمصلحة الواجب اعتبارها مع جار قوي[6]. ولأجل التعبير عن الودّ والولاء سلّم **محمد الصادق باي لنابليون الثالث** نيشان العائلة الحسينية (نيشان الدم)، وهو لا يسلم إلّا لأعضاء البيت

---

[1] أحمد الطوبلي: **رحلة محمج الصادق باي الى الجزائر**، مجلة الإتحاف، السنة 9، العدد 42، سبتمبر/أكتوبر، 1993، ص3.

[2] نفسه، ص 3.

[3] نفسه، ص 4.

[4] نفسه، ص6.

[5] – ليون روش : جاسوس فرنسي (1809– 1901م) ظهر في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر تظاهر بالإسلام لكسب ثقة الأمير عبدالقادر ، وعمل على استخراج فتوى تجعل من الاحتلال الفرنسي للجزائر أمرا مشروعا وهذا حينما أرسل إلى كل من مشيخة القيروان والأزهر ومكة والمدينة راجع كتاب مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832–1847م ليوسف مناصرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1990.

[6] نفسه، ص 8.

الحسيني، وقد ردّ الإمبراطور بتقديم هدايا ومنها نيشان الشرق الأكبر **(Le grand Cordon de la région d'honneur)** وهو مرصع بحجر الماس[1]، وعبر بذلك على قبول طلب الولاء وهو من جهة أخرى اعتراف تونس بالتواجد الفرنسي في الجزائر ومنحه الشرعية، ولم يذكر في هذه الرحلة أي شيء عن واقع الجزائر، ويبدو أنّ ما كان يهم باي تونس هو ضمان أمن واستقرار تونس ولو على حساب الجزائر.

وإذا كانت رحلة **الصادق باي** قد تجاهلت واقع الجزائريين فإنّ رحلة **الحسن بوعشرين**[2] والمعروفة برحلة **بوعشرين** الذي مثل السلطان **مولاي عبد العزيز** (1311-1325هـ/ 1894-1908م) والتي كانت سنة 1903 والمسماة **بالرحلة السفارية** قد تطرفت في مدح التواجد الفرنسي بالجزائر وأثنت على منجزاته ؟؟ وقد بدأها صاحبها بقوله: "أقحمت نفسي لنيل هذا الغرض، وقمت ببعض ماله من الحق المفترض، اقتداء بمن سلف من الإعلام"[3]. وقد وردت هذه الرحلة في الباب الرابع من كتابه "التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب" الذي قدمه وصححه "**سيدي محمد المنوني**"[4] فمدحت وشكرت السلطان الفرنسي والسلطات الفرنسية لما رآه من انجازات وأعمال راقته وأعجبته، بل وأكثر من ذلك أبهرته، ويظهر ذلك مثلا عند حديثه على المؤسسات الدينية التي يصفها بقوله: "بعد الصلاة مشينا لزيارة الولي الصالح **سيدي عبد الرحمان الثعالبي**[5]، ثم رجعنا ودخلنا للجامع الجديد وهو للحنفية (بعد إقامة الجمعة بالمسجد الجامع الكبير)، رأينا فيه من البهجة والرونق ما يروق الناظرين وعاينا النصارى يدخلون للمساجد رجالا ونساء لكن بأدب ووقار، ثم رجعنا لمحلنا"[6].

كان هذا عكس ما ذكره **محمد فريد** خلال رحلته إلى الجزائر التي تزامنت مع رحلة **بوعشرين** تقريبا إذ قال: "الجوامع في وهران حولت كلها إلى كنائس أو مخازن، وليس في المدينة سوى زوايا صغيرة لإقامة الصلوات، وحسب شهادة مفتي جامع وهران **سيدي علي بن عبد الرحمن** فانّ العلوم الإسلامية في تأخر مستمر والأهالي لا يقبلون على طلب العلم[7]، ويبدو أن ما رآه **بوعشرين** من إقبال النصارى رجالا ونساء على المساجد إنما كان في الواقع إقبال على المساجد التي تحولت إلى كنائس. ومما ذكره **بوعشرين** أيضا إعجاب أعضاء الوفد بطبيعة الجزائر الجبلية التي تتخللها سهول خصبة ومباني متصلة، وأشار إلى وجود تشابه بينها

---

[1] الطويلي: المرجع السابق، ص4

[2] هو الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين الخزرجي المكناسي أصلا المراكشي، دارا ومنشأ، كان والده وزيرا للسلطان محمد الرابع.

[3] الحسن بن الطيب بوعشرين: **الرحلة السفارية، "تطريب الاسماع، بأخبار الجزائر وما يربها من الاصقاع"**، منشورات دار الريف للنشر والطبع والتوزيع، مطابع الرباط، 2013، ص 11.

[4] نفسه، ص 13.

[5] أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي 788- 874هـ/ 1386- 1569م مفسر شهير في الجزائر، ولد ومات في هذه المدينة، ودرس في بجاية وتونس والقاهرة من مؤلفاته، "الجواهر الحسان"، بوعشرين: الرحلة السفارية، ص 28. وانظر أيضا ترجمة له عند أبي القاسم الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، ج1، ص68.

[6] بوعشرين: المصدر السابق، ص 28.

[7] قاسم وهب: انطباعات سائح، ص 66.

وبين حاضرة فاس حيث قال في ذلك: "وتلمسان ونحوهما – ومسافة مابين وهران والجزائر بابور البر (القطار) نحو اثنتي عشر ساعة، وهي خمسة عشر يوما بالتقريب، واستثنى من ذلك مواقع السبخة والصلبة ذات الحجر الصلد فأنها تبقى لرعي البهائم[1].

وقد أشاد المثقف التركي **خليل خالد جركش شيخي زادة** [2] بنظافة الجامع الكبير في قسنطينة، وذكر أنّ مساجد الجزائر كانت أكثر نظافة من جامع الأزهر[3]، وقد ذكر الرحالة مدينة قسنطينة، وقال عنها أنها وسخة وهي مثل شوارع اسطنبول التي صارت واردتها مغنما بيد نظام بوليسي **(السلطان عبد الحميدالثاني)**، ولو كانت المدينة بيد الانجليز لكانت أعظم مدن العالم. كما أشار نفس المثقف إلى نفس ما ذكر "**بوعشرين**" في رحلته السفارية إلى دخول الفرنسيين المساجد قائلا: "العرب تعودوا على دخول الفرنسيين المساجد، حتى انهم لا يبالون إذا رأوا رجلا يدخل بحذائه الملوث بأوساخ الشوارع[4]، غير انّ بوعشرين أشاد بدخول النصارى المساجد رجالا ونساء لكن بأدب ووقار، مما يطرح التساؤل فيما يخص التثبت من الوصف ومصداقية الخبر ورد فعل المسلمين عصرئذ.

وقد وصف الرحالة التركي مدينة سكيكدة (**فليب فيل**) بأنها مدينة بناها الفرنسيون لتكون مرفأ لهم وتستغل في الاتصالات البحرية ؟؟ بنيت على أراض انتزعت من المسلمين، وهي مدينة لا تمت بصلة للمدن الشرقية والأراضي المحيطة بها جد خصبة اشتراها الفرنسيون من أصحابها بأثمان زهيدة، وقد أخذ المستوطنون أثار المدينة واستعملوها في بناياتهم الجديدة(بحارة الملعب القديم، والمتحف الروماني الصغير) وذلك دليل على ما نسبت لهم من بعض الكتاب الأوروبيين من أعمال التخريب[5].

---

[1] - بوعشرين : المصدر لاسابق، ص 31.

[2] - هو أستاذ في كلية الفنون بجامعة كمبردج (انجلترا) جمع بين الثقافة الشرقية والعربية، اشتغل بالصحافة وبالتاليف ومن مؤلفاته The diary of a Turk (يوميات تركي) في لندن 1903 وكتاب Astudy in english turcophb (دراسة في التعصب الانجليزي ضد الاتراك)، لندن 1904، كان ينتمي الى التيار العثماني الذي يتبنى الاصلاحات الدستورية في الدولة وهوالذي تمثله جمعية تركيا الفتاة بقيادة مدحت باشا 1884 مقابل التيار المحافظ الذي يمثله السلطان عبد الحميدII، زار الجزائر في إطار مشاركته في البعثة التي عينتها كلية الفنون للمشاركة في مؤتمر المستشرقين في مدينة الجزائر سنة 1905 (فيفري) وقد وصف الرحلة من الانطلاق لندن إلى مرسيليا إلى مدينة سكيكدة (فليب فيل) خليفة حماش: **رحلة مثقف تركي إلى الجزائر في مطلع القرن 20، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين**، أبحاث ندوة الرحالة العرب والمسلمين اكتشاف الذات والأخر، دورة الجزائر 2005، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 125- 126

[3] - خليفة حماش: نفس المرجع، ص 130.

[4] - نفسه، ص 128.

[5] - نفسه، ص 127.

ركز الرحالة في عملهم على وصف المدن، حيث يذكر **محمد فريد**[1] مثلا أن مدينة وهران مدينة عصرية مثل المدن الأوروبية، طرقها مائلة، ممهدة لسير عربات الخيول، وعربات الترامواي الكهربائي، ولكن المستفيد من خدماتها الأوروبيون، وكل من بها من العرب شيالون (حمالون في المينا أو خادمون عند الأوربيين، أو أصحاب حوانيت حقيرة، لا يوجد بينهم تاجر عظيم أو متوسط ولا صاحب معمل ولا موظف، فحالهم في تأخر مستمر والفقر في زيادة والتعاسة في نمو[2].

أما عن مدينة الجزائر فقد ذكر بأنها مثل المدن الأوربية، أما الأحياء الوطنية (الشعبي) فإنها لا تزال على الحال التي كانت عليها قبل الاحتلال، مما يعكس الممارسات العنصرية للاستعمار[3]، ووصف مدينة تلمسان التي وصلها في 4 أوت 1901 على متن القطار بأن، سكانها حذرون أشد الحذر من مقابلة إخوانهم القادمين من الأقطار الأخرى، وكل مسلم يدخل الجزائر مراقب أشد مراقبة، وقد خص التركي والمصري منهم، كما ذكر لقاءه بالقاضي **"شعيب بن عبد الله"**[4] على أنه أحد المثقفين المعتمدين بتلمسان وعموم الجزائر. فهو بذلك يشير إلى وضعية الزائر الأجنبي على أنّ دخوله مدينة وهران ليس سهلا، إذ لابد من تقديم جواز سفر عليه تأشير القنصل الفرنسي المعتمد في بلاد الزائر، والتشديد خاص بالمسلمين[5] وذكر مدينة تلمسان واصفا إياها بالمدينة المهمة في الجزائر، وأنّ فيها الكثير من العلماء والتجار وأصحاب الثروات[6].

أرجع أغلب الرحالة حالة الجزائر المتدهورة وظروفهم القاسية إلى آفة الاحتلال، كما أشاروا إلى السلوك الاستعماري المنافي لادعائهم نقل الحضارة الغربية والعلم الحديث إلى الشعوب الأخرى[7]، وهذا نفسه ما ذكره الرحالة التركي "**خليل خالد**" معبرا بما يلي " هناك عدد من المؤرخين في أوربا لا يستحون عندما يبررون أكثر الأعمال وحشية باسم المدينة، ولذلك فمن الطبيعي أن ينظر بتعجب إلى التفسير الذي قدمه

---

[1] تأتي رحلة محمد فريد إلى مراكش والجزائر في سياق اهتمامه بشؤون العرب والمسلمين على اختلاف أقطارهم، وهو سياسي مصري بارز تولى رئاسة الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل في 1908، كانت له كذلك زيارة إلى الأندلس (اسبانيا)، ذاق مرارة السجن والنفي إلى بريطانيا حتى وفاته سنة 1919، وصل محمد فريد إلى أول مدينة في الجزائر سنة 1901 (أوت) بعد مروره بالمغرب الأقصى (مراكش- فمليانة) فمدينة الغزوات (نيمور) (Nemour) وأشار أن معظم سكانها فرنسيون، قاسم وهب، المرجع السابق، ص61-65.

[2] نفسه، ص 66.

[3] نفسه، ص 69.

[4]- وصفه محمد فريد قائلا: "وهو أديب غيور على الإسلام والمسلمين، وابنه "عبد السلام" خريج مدرسة الجزائر العليا يحسن الفرنسية، ملم بأحوال بلاده، وقد حضر مؤتمر المستعمرات بمعرض باريس 1900، وكان المسلم الوحيد في هذا المؤتمر، نفسه، ص 67.

[5] قاسم وهب، انطباعات سائح، ص 65.

[6] نفسه: ص 67.

[7] فؤاد آل عواد: **الجزائر الجميلة الاكثر مرحا "تحت هذه السماء الافريقية، رحلة الشاعر والرحالة الالماني "ألفريد كير الى الجزائر 1920-1925"، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين**، أبحاث ندوة الرحالة العرب والمسلمين اكتشاف الطات والآخر، دورة الجزائر، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ط1، 2005، ص 104.

ادوار كات الذي دعم محارق فرنسا ووقف مدافعا على **بيلبيسية**"[1] ووصف "**كارل ماركس**" في الرسائل التي أرسلها إلى صديقه "**انجليز**" العديد من الأحداث السياسية، ومنها وصفه لإعدام الفرنسيين لأحد الثوار، وقد تحول إعدامه من إعدام ثائر إلى إعدام لص[2]. غير أنّ الملاحظ طبعا أن **كارل ماركس** لم ينقل في رسائله واقع الجزائر المسلم كما هو عليه شأنه في ذلك شان الأديب الفرنسي "**فيكتور هيغو**" الذي عرف بصمته المريب عن الاستعمار الفرنسي، رغم شهرته بالدفاع عن الطبقات الكادحة والمعروف أنه زار الجزائر أواخر القرن 19، وتزامنت زيارة هذا الأخير مع مقاومة **الشيخ بوعمامة**، لكن لم يعرف له موقفا مستنكرا للسياسة الاستعمارية ما عدا القصيدة التي يصف البؤس في الجزائر، مشيرا الى تلك المرأة الجزائرية التي تأكل صغيرها بسبب الجوع، والقصيدة بعنوان (**Misère**)[3].

وقد ذكر **محمد فريد** بأن المسلمين كانوا يعاملون بقوانين خاصة – قانون الاهالي- وهي في غاية الشدة والصرامة وهم محرومون من الكتابة والاجتماع والسفر والتنقل ومطالعة الكتب والجرائد، وما هو مسموح في فرنسا غير مباح للمسلمين في المستعمرات حتى أنّ حكم القاضي بالبراءة على شخص ما لا يعفيه من السجن بدعوى الحفاظ على الأمن العام[4]. وهذا ما أكده الرحالة **الفريد كيمبنر**[5] في قصيدته التي جاء فيها:

حي العرب المحيط بالبرج تضاءل

بيضاء كانت هذه المدينة

عندما تركتها

وحمراء اراها الآن

في غضون عشرين عاما

جاء اليها أكثر من خمسين ألفا

بنوا بيوتا لها سطوح قرميدية حمراء

---

[1] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 130.

[2] محمد عبد الغني: **رحلة "غي دي موباسان" و "أندري جيد" الى شمال افريقيا**، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، المقارنون العرب اليوم، تنسيق إدريس اعبيزة، كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط،دار أبي الرقراق، ط1،الرباط،2014، ص535.

[3]- **أنظر القصيدة في الملحق (رقم 07)**

[4] قاسم وهب، **انطباعات سائح**، ص 70.

[5] ألفريد كيمبنر 25-12-1867 في بولونيا 12-10-1948 في هامبورغ من أب وأم يهوديين، درس الفلسفة والتاريخ والادب الالماني في برلين غير اسمه العائلي سنة 1887، من **كيمبنر** الى **كير**، قام بعدة رحلات الى امريكا، اسبانيا، انجلترا، الشمال الافريقي، كتاب رحلته الى الجزائر يحمل عنوان "الفضول يدفع الى الجزائر" صدر في برلين في 1929 يحتوي على 22 صفحة، بدأ الرحلة من مرسيليا الى الجزائر ثم قرطاج في تونس، ثم عاد الى ما سماه بلاد البربر (الامازيغ) وصولا الى قسنطينة ثم الجزائر ثم مارسيليا ثم ألمانيا، عند صدور الكتاب منع من نشره في ألمانيا وكل من يقتني كتبه يزج به في السجن، فؤاد آل عواد: **الجزائر الجميلة الاكثر مرحا**، ص 101- 102.

تركتها مدينة إفريقية ..... والآن

الآن أصبحت أوروبية

أهل الجزائر كانوا حتى مئة عام مضت

قراصنة شديدي القسوة

والآن هم محكومون

تغيروا مثل غيرهم من الشعوب الاخرى

ربع المساحة أخذها المستعمر

والباقي في اليد الجزائرية

وما هو هذا الباقي

أرض قفرة

كروم صخر ورمل

شعب نبيل تخلف[1]

غير أنّ هذا الرحالة حمّل جزءً من المسؤولية فيما يحدث للجزائري المسلم، يقول في ذلك: "الجزائريون يتحملون جزءً كبيرا من أسباب وجود الفرنسيين على أرضهم، فهم خاملون، ويبدون راضين بالقليل، والأخ اذا اضطره الأمر يخون أخاه من أجل غرض يريده لنفسه، على رغم أنّهم ليسوا جهلة مثلما كان يروجه الأروبيون بشأنهم"[2].

كما أثار تردي الوضع التعليمي انتباه أغلبية الرحالة، فقد ذكر **محمد فريد** أن تردي التعليم أثار استياء حتى بعض الفرنسيين أمثال "**ادموند دوتى**" (**Edmond Doutté**)، الذي دعى إلى توحيد طريقة التعليم في الجزائر، وقد وصف **محمد فريد** التعليم في الجزائر قائلا "حالة التعليم في القطر الجزائري سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنساوية محل العربية في جميع المعاملات، بل ربما تندثر العربية بالمرة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى الى حفظها، ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس لمنعها أي اجتماع خوفا من ان تشتغل جمعياتهم بالأمور السياسية، وهي حالة تخالف ما عرف به الفرنساويون من أنهم رجال العلم والنور والحرية، وناشرو ألوية العرفان"[3] ؟؟

[1] - فؤاد عواد: المرجع السابق، ص 109، 11، 112.

[2] - نفسه، ص 103

[3] قاسم وهب: المرجع السابق، ص72.

وقد ذكر الرحالة التركي - من باب المقارنة - أنّ الانجليز في مصر والسودان أدخلوا اللغة الانجليزية، لكنهم لم يلغوا اللغة العربية فيهما، في حين أنّ التعليم في الجزائر محارب، فاستعمال الفرنسية أو العربية شيء واحد في مجتمع يعيش أغلبه في الجهل، بحيث إذا أظهرت للجزائر سطر مكتوبا باللغة العربية التي يتحدثون بها فإنهم لا يعرفون من كلماته شيئا، ويقولون عن حرف الألف بأنه عمود، وعدد كبير منهم يقرأون ويكتبون بالفرنسية[1]. في وقت كان بعض الرّحالة يرون بأنّ الاهتمام يجب أن ينصب على العلم الذي هو أساس لكل نهضة، وقد أكدوا على أهمية تعليم الأجيال، وهذا ما سيؤدي الى امتزاج الجزائريين بالفرنسيين وبعد زمن يصيرون كذات واحدة[2].

لقد كانت سياسة مصادرة الممتلكات وهجرة أهل العلم وأصحاب الثروات إلى خارج الجزائر، ووضع إدارة الاحتلال يدها على الأوقاف سببا في تدمير المؤسسات التعليمية والثقافية، وأصبحت الجزائر حسب **محمد فريد** مرتعا للجهل بتوارى التعليم الديني من المساجد وسواها، باستثناء القلة القليلة التي سافرت لطلب العلم في جامع الأزهر، وغيره من دور العلم في الحواضر العربية والاسلامية. وأنّ التعليم العصري لا وجود له بين المواطنين، ذلك لأنّ المحتل فتح مدارس لتعليم أبنائه اللغة الفرنسية دون العربية[3] ،كما أنّ الجزائريين كانوا يعزفون عن تعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية، ولأنّ الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعانيها الجزائري جعلته يفضل توجيه ابنائه للشغل وخاصة في الحقول بدل إرساله إلى المدارس التي ستجعله مفرنساً.

وقد صادر الاحتلال جميع الأوقاف المحبوسة على المساجد والزوايا والأضرحة، ومنع الجزائريون من تشكيل جمعيات خيرية تساعد على بناء دور العبادة أو تجديدها[4]، وكذا بناء المدارس للتعليم العربي الحرّ الذي شددت عليه أيادي الاحتلال، وضيقت على المسلمين، فابتداءً من القرن العشرين كانت تفرض رخصا لفتح المدارس، وهذه الرخص نادرا ما تمنحها الادارة.

ومن المفارقة أنّنا نسجل عند "**بوعشرين**" في "رحلته السفارية" عكس ماذكره غيره من الرحالة فيما يتعلق بالتعليم، إذ يقول :"ومن جملة حزمهم واعتنائهم أنهم يقرأون كلهم ويكتبون رجالا ونساء وأطفالا، وقد رأيت المرأة بالحانوت مع زوجها تكتب له وتقرأ وتقيد المبيعات والأثمان، قد كفته الهمّ في ذلك، وزوجها إنّما يبيّن لها الأسوام، رغم أنها عالمة بها، لكنها من أدبها معه وحسن عشرتها أنّ لا تستبد عليه، وكلهم على ذلك

[1] خليفة حماش: **رحلة مثقف تركي**، ص 131.

[2] جمال رشاد ملحم: دهشة الزائر التابع بحضارة السيد المستعمر، ملاحظات أولى عن علاقة "الربيب" ب "المربي" من خلال "الرحلة الفادية في مدح فرنسة وتبصير اهل البادية" لأحمد ولد قاد: **الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات والآخر**، دورة الجزائر 2005، دار السويدي للنشر والتوزيع، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2005، ص 479.

[3] قاسم وهب، انطباعات سائح، ص 71.

[4] نفسه، ص 68.

المنوال"[1]، وعندما تقرأ هذا الوصف تشعر وكأننا في جزائر مرحلة تاريخية أخرى غير فترة الاحتلال التي اعترف بجرائمها الفرنسي قبل غيره، دوّنها في كتاباته.

أشار الرحالة التركي الى انتشار استخدام اللغة الفرنسية في الشواع والأحياء التي يسكنها العرب، وفي المدارس والمحاكم الشرعية - في عقود الزواج والطلاق وغيرها- والهدف من ذلك هو فرنسة الجزائر[2]. والمثير للانتباه من خلال ماذكرناه كنماذج للرحلات أنّ الرحلة التي قام بها "**بو عشرين**" الى الجزائر والمعروفة "بالرحلة السفارية" قد ركزت على الجانب الرسمي الديبلوماسي، لذلك جاء فيها المدح والثناء، ولم يظهر من خلالها ذكر لواقع الجزائريين، شأنها في ذلك شأن الرحلة الصادقية "**رحلة الصادق الباي**". ويبدو أنّ ناقوس الخطر قد دقّ عند الجارتين تونس والمغرب منذ بداية الاحتلال، لذلك سعى حكامهما الى كسب ودّ الاحتلال الفرنسي، ولو على حساب المبادئ والعلاقات التي كانت دائما تربط الشعوب، ومن أهم المقتطفات التي أخذت من وصف "**بوعشرين**" ما يلي:

" في أخبار الجزائر والسبب في وصولنا لها وما فيها من البهجة والرونق وكل مايشتهي" وجاء في الديباجة:

"وقد قدمنا أن الدولة الفرنصوية، لما حدث بالمغرب ما حدث اقتضى نظرها وصول كبيرها المسمى ب "لبريزيدان" لقطر الجزائر وتونس لإخبار الاحوال هناك، وأنّ السلطان وجه وفدا من قبله لملاقاة "لبريزيدان" بالجزائر، حيث الجزائر مجاورة للمغرب، فعين لذلك أمينه الأبر الأجل السيد "بناصر غنام الرباطي وعينني معه، وقد قيدت تقييدا فيما وقفت عليه من أحوال الجزائر"[3]. ثمّ ركز **بوعشرين** في رحلته على وصف استقبال الرئيس الفرنسي، وكذا طريقة استقبال فئة من الجزائريين لهم، وقد وصف ذلك قائلا: **"استقبلت مدينة الجزائر في احتفال كبير رئيس فرنسا، شاركت في هذا الاحتفال مراكب مختلفة الأجناس بطلقاتها المدفعية الكثيرة، المراكب الحربية التي جاءت لملاقاة لبريزيدان ممن جاور الجزائر من الدول، والسلام عليه، وتهنئته على الوصول لذلك القطر"**[4]. ثمّ وصف استقبال الأعيان لهم قائلا: **"دعانا أعيان البلد للحضور في وليمة جعلوها للبريزيدان وللأعيان بمدرسة فسيحة بالبلدة، فذهبنا إليها والقبطان معنا وكذلك الترجمان، وهو رجل لبيب أديب يعرف اللسان العربي معرفة متقنة، وله خبر بلغة العرب واطلاع على تواريخ المسلمين، وملوكهم وعوائدهم ومألفاتهم ونفع وحمدت سيرته"**، و**"حضر عمال البادية (أعوان الادراة) من المسلمين في زي فخيم ولباس رفيع، محفوف بالذهبي الكثير وخيل مسوّمة، وسروج منعمة"**[5].

كانت هذه الرحلة "**بوعشرين**" قبل ثلاث (3) سنوات فقط من ظهور أزمة المغرب الأقصى، والتي حاول الغرب الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اسبانيا) حلّها عن طريق عقد مؤتمر "**الجزيرة الخضراء** سنة 1906، وابتداءً من هذا التاريخ تتضح أطماع الدول الغربية في المغرب الأقصى، وتبدأ فرنسا في التحضير لإلحاقها

[1] بوعشرين: الرحلة السفارية، ص 35.

[2] خليفة حماش: رحلة مثقف تركي، ص 130.

[3] بوعشرين: المصدر السابق، ص 13.

[4] نفسه، صص 19- 21.

[5] نفسه، ص ص 26- 27.

بالجزائر، لتستكمل بذلك السيطرة على كامل الشمال الإفريقي. ولم تشفع مساعي النظام المغربي بالتقرب للسلطات الفرنسية مثلما لم تشفع هذه السياسة لتونس سابقا.

أما السياسة الفرنسية فقد استمرت على حالها في الجزائر، وبقي الجزائري المسلم يعاني ويلات الاستعمار دون أن يجد من يوصل صوته وأنينه و آهاته إلى الجهات التي ظاهرا وشكلا تمثله، ولكن في الواقع لا وجود لها، فطيلة القرن 19 ومطلع القرن 20 لم يتحرك البرلمان للنظر في واقع الجزائري المسلم، ولم نجد التماسا من حكام الدول الجارة المغرب وتونس لصالح الجزائريين لدى فرنسا، أمام استمرار سياسة التضييق والقمع، وقد ذكر **محمد فريد** أنّ سياسة التضييق والقمع لا يمكن أن تستميل الأهالي إلى جانب الحكومة، بل على العكس فهي تعمق روح العداء والنفور بين الاحتلال والمحتل[1].

2- تعليم الجزائريين

انتهج الاحتلال سياسة تعليمية ترمي إلى مسخ الهوية وتشويه المعالم، والتشكيك بكل ما يمتّ بصلة للانتماء العربي الإسلامي، معتمدا في ذلك عدة وسائل، جاعلا على رأسها سياسة التجهيل انطلاقا من نظريته التي تعتمد "العربي جنس غير قابل للتعلم" (race inéducable). وقد حاربت لذلك سلطات الاحتلال اللغة العربية ومنعت التعليم العربي، ورغم ذلك حافظت اللغة العربية على وجودها من خلال المدارس القرآنية وعن طريق الوعظ والإرشاد رغم المراقبة المشددة، وقد قامت سلطات الاحتلال بعدّة محاولات لأجل القضاء على التعليم العربي منها وضع ثلاث (03)مدارس ثانوية بالفرنسية والعربية سنة 1850 مع التركيز على اللغة الفرنسية[2]. كما تمّ إنشاء ثماني مدارس ابتدائية عمومية عرفت بالمدارس الوزارية (école ministérielles) يشرف عليها مدرسون أوروبيون يساعدهم جزائريون لتعليم القرآن، وذلك لضمان استمراريتها وكسب ثقة التلاميذ وأوليائهم[3].

ركزت هذه المدارس[4] التي أنشأها الاحتلال على تعويض اللغة العربية الفصحى بالعامية، واستعملت لأجل ذلك خبراء في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية كان دورهم إيجاد السبل الكفيلة بمحاربة الإسلام عن طريق ضرب اللغة العربية، وقد لعب في ذلك "**روني باسي**" « **René Basset** » دورا كبيرا، وهو خليفة "**إيميل ماسكوراي**" « **Emile Masqueray** » في إدارة المدرسة العليا للآداب في الجزائر التي تأسست سنة 1879، حيث قام بتطوير دراسة علمية شملت جزءً واسعا من الثقافة الشعبية، كما ركزت على تعليم اللغة العربية العامية، وكان المشروع يهدف إلى ضرب الإسلام[5] من خلال لسانه، كان ذلك بعد تراجع رواد السياسة العربية بعد 1870 عن مشروعهم الذي تضمن الدمج بين الثقافتين العربية والفرنسية، وتشكيل

[1] قاسم وهب: انطباعات سائح، ص 71.

[2]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص62.

[3]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص182.

[4]- وافق الحاكم العام في 09 جانفي 1889 على تكون مدرسة تحتوى أربعة أقسام بالعاصمة (Boulevard valée) للذكور من أبناء الأهالي
راجع: B.O.A, 09 Janvier 1889 , p 77

[5] - Dominique Avon : op.cit, p129

مجتمع جزائري جديد يتحدث لغة عربية جزائرية حديثة والتي قادها كل من **"جاك أغيست شيربونو"** « **Jacques-Auguste cherbouneau** » و **"ألكسندر بلمار"** « **Alexandre bellemare** »[1]، غير أنّ مشروعهم فشل[2].

ولا شك أنّ أهم أسباب الفشل بقاء الجزائري رافضا للغة بديلة عن اللغة العربية، وإدراكه أنّ إدارة الاحتلال لم تسع لتعليمه بهدف نشر الحضارة أو تحسين ظروفه بقدر ما كانت ترمي إلى مسخ هويته وطمس معالم شخصيته، وحسب **جول فيري** فإنّ إقامة نظام قوي في الجزائر يستدعي تحضير الجزائريين (الأهالي)، وذلك عن طريق المدرسة الفرنسية والمدرسة العربية، وهذا ما ينطبق مع المرسوم الإمبراطوري ل 10 ديسمبر 1860[3].

وهكذا ففي 1837 كان في قسنطينة 90 مدرسة ابتدائية يحضر فيها ما بين 1300 و1400 تلميذ، وفي 1850 أصبحت 30 مدرسة بها 350 تلميذ، أمّا عدد الطلبة في التعليم العالي فكان سنة 1837 ما بين 600-700 طالب وفي 1850 أصبح لا يتجاوز 60 طالب[4]. وهذه الأرقام توضح أنّ نسبة التعليم أخذت في تراجع رهيب مما يؤكد انتهاج إدارة الاحتلال سياسة التجهيل، وحسب المؤرخ أبي قاسم سعد الله فإنّ النخبة الجديدة كانت قد تكونت في المدارس الثانوية (فرانكو-موزولمان) والتي تأسست بعد 1850، ومن نتائجها تكوين جماعة من الجزائريين منهم المعلمون والمترجمون والصحفيون[5].

استمرت سياسة التجهيل ورفض تعليم الجزائريين سواء من قبل إدارة الاحتلال أو المستوطنين، مع رفض الجزائريين طبعا التعليم الفرنسي طيلة القرن التاسع، وقد رفضت البلديات الفرنسية سياسة "**جول فيري**" فيما يخص التعليم، إذ اعتبرته مكلفا وخطيرا، مصرحين بما يلي: " إذا تعمم التعليم سترتفع أصوات الأهالي (الجزائر للعرب)"، ولذا وجدنا 1890 حوالي 10.000 طفل كان يدرس في المدارس الفرنسية (عامة وخاصة) وهو ما يعادل نسبة 1.9% من المسلمين في سن التمدرس[6].

إنّ هذا الموقف هو نفسه موقف البرلمان الفرنسي بشكل عام وبالأخص نواب المستوطنين، إذ كان تعليم الجزائريين (الأهالي) يلقى معارضة شديدة خلال النقاش البرلماني، وكان النواب يرفضون أن تخصص للمسلمين أيّة ميزانية، حتى وإن كانت شكلية لتعليمهم، بالرغم من أنّ بعض النواب الأحرار منهم خاصة كانوا ينظرون أن مستقبل الجزائر الفرنسية في التعليم مع ضرورة التركيز على استعمال لغة واحدة في تعليمهم،

---

[1]-ولد سنة 1813 وتابع دراسته بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، وفي سنة 1861 وقد نشر عدة مقالات في المجلة الدسيوية،ثمّ أصبح مدرسا بالمدرسة العربية الفرنسية بقسنطينة، وفي 1863 أصبح مديرا للكوليج العربي الفرنسي ثمّ أصبح مديرا لجريدة المبشر. راجع سعدالله: أبحاث، ج4، ص 34.

[2] - Dominique Avon : op.cit, p128

[3]- Français Furet : OP.cit , p200

[4]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص61.

[5]- نفسه، ص66

[6] - AGeron : Histoire de l'Algérie contemporaine, p68.

وهذا ما جاء على لسان النائب"**إيميل كمب**" أمام مجلس الشيوخ في 1892/04/05 حينما صرّح قائلا: "...إنّ الشرط الأساسي الذي لا بد منه لتحقيق المصالحة هو استعمال لغة واحدة، وأغلب المسلمين ماعدا القلة القليلة(المولعين بالحداثة) رفضوا إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية وظلوا متمسكين بالمدرسة القرآنية[1]. وهذا ما أكدته "**إيفون دوتيران**" «Yvonne De Turin» في كتابها «Affrontements culturels dans l'algérie coloniale» بعد مقاومة 1871 في تصريح للقائد الأعلى لمنطقة عين البيضاء والذي جاء فيه " أطفال الأهالي يبتعدون شيئا فشيئا عن مدارسنا، وما نخشاه هو أن نكون أسأنا التصرف بعدم منح المدارس العربية الفرنسية الوقت الكافي لإعداد النتائج الجيدة"[2]. وهذا ما أكدته الإحصاءات ففي سنة 1876 من جملة 3301 تلميذا متمدرسا نجد 213 تلميذ فقط من المسلمين، والجدول التالي يوضح عدد التلاميذ من أصول مختلفة مقارنة بعدد المسلمين.

الأصول	فرنسيين	أجانب	يهود	مسلمين	المجموع
العدد	2268	515	302	213	3301

جدول ترتيب التلاميذ حسب الأصول سنوات 1875،1876 G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p56

فمن خلال الجدول نلاحظ أن عدد الجزائريين المتمدرسين خلال ½ II ق 19 قليل جدا مقارنة بباقي العناصر رغم أن عدد الجزائريين الساكنة أكبر من باقي الجنسيات، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها عزوف الجزائري على الذهاب إلى المدارس، إضافة إلى عدم اهتمام إدارة الاحتلال بتعليم الجزائريين، وقد استمرت الظاهرة طيلة القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، حيث كان عدد المتمدرسين سنة 1908 يقدر بحوالي 33397 ولم يتضاعف إلاّ سنة 1930، ولم يتجاوز سنة 1914 5% من مجموع المتمدرسين حيث حدد بحوالي 47263 من مجموع 850000 في سن التمدرس، وفي 1929 بلغ حوالي 60644 من مجموع 900.000 طفل أي بنسبة 6%. وقد استقبل التعليم الثانوي 84 تلميذ قبل سنة 1900 و150 تلميذ قبل سنة 1914. أمّا في الجامعة فقد دخلها 34 تلميذا حاصلا على البكالوريا، وتخرج منها 12 طالبا حاصل على الليسانس[3].

وعلى هذا فإنّ السياسة الاستعمارية تعاملت مع التعليم في الجزائر بمنطق تجهيل الجزائريين، والاهتمام بتعليم الأوروبيين حتى يكرس لفلسفته المعروفة، فلسفة الغالب والمغلوب، وهذا ما أشار إليه المؤرخ **محمد العربي الزبيري** في كتاب "تاريخ الجزائر المعاصر" بقوله: "اعتمد الاحتلال عموما سياسة التجهيل، وكانت المرأة تعاني الجهل أكثر، لكونها ممنوعة من المجتمع في حد ذاته، وهذا التجهيل مخطط له، وقد أدى إلى صناعة مجتمع ساذج في أغلبيته"[4].

[1]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص270.

[2] - yvonne turin : affrontements culturels dans L'Algérie coloniales, écoles médecines religion, 1830-1880, 2eme Edition, entreprise Nationale du livre, Alger, 1983, p83.

[3]-AGeron : Histoire de L'Algérie contemporaine, p69

[4]- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص26.

بالمقابل اهتم المحتل اهتماما خاصا بتعليم الأوروبيين والفرنسيين خاصة، وقد وفر لأجل ذلك كل الوسائل بما فيها ميزانية تسمح بتعميم التعليم الذي يواكب التطور الحضاري، مع العلم أنّ مصاريف التعليم خاصة الثانوي كانت على حساب البلديات ما عدا ثانوية الجزائر وكوليج قسنطينة الذي تحول إلى ثانوية[1] ،علما أنّ المصاريف في الغالب تكون على نفقة البلديات وبالأخص منها البلديات المختلطة، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنّ الجزائري المسلم تنتزع منه مختلف الضرائب لتسدد بها النفقات بما فيها نفقات التعليم، والجدول التالي يوضح الوضع المالي للمؤسسات التعليمية العامة (التعليم الثانوي)[2].

عمالات	المؤسسات	المستخدمون Personnel	Subvention ou bourses			النفقات (Recettes) على العائلات	نفقات مختلفة Recette	مجموع المداخيل T.Resso-urce
			الدولة والحكومة العامة	من الولايات	من البلديات			
الجزائر	ثانوية الجزائر	79	192590.38	5.230	829	203.189.05	7.257.62	409.096.05
	كوليج مليانة	04	/	/	10.155	/	/	10.155
	البليدة	10	/	/	22.200	/	/	22.200
قسنطينة	قسنطينة	39	49.000	20.200	3100	45800	2250	147.350
	سكيكدة	13	/	/	27500	3300	/	30800
	عنابة	17	1200	/	25555	8170	/	34925
	سطيف	12	/	/	24250	2000	/	26250
وهران	وهران	25	/	5200	33995	12650	/	51845
	تلمسان	13	/	2200	25200	/	/	27400
	مستغانم	05	/	2200	13610	2100	/	17910
المجموع		217	242790 38.	35. 030	2133 94	277.20 9.05	95 0765	7779 3105

G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie ، p6

[1] - G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p61

[2]- G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie ، p6 أنظر **الملحق رقم 19** حول الضرائب ومساهمة البلديات المختلطة

.

كان اهتمام إدارة الاحتلال بالتعليم الفرنسي واضحا[1]. حيث انّ التعليم الابتدائي في المنتصف الأخير من القرن 19 يحتوي على 3 أصناف دروس الكبار، ومدارس ابتدائية موجهة للأطفال من 7 إلى 13 سنة، وقاعات الحجز (**asiles**) التي تستقبل أطفال أقل من 7 سنوات، هذه المؤسسات موضوعة تحت الرقابة المباشرة لمفتشي التعليم الابتدائي الذين كان عددهم إلى غاية 1873 لا يتجاوز مفتشا واحدا لكل ولاية، ثم ارتفع ابتداء من 30 سبتمبر 1873 إلى مفتشين لكل ولاية، يُعينُهم وزير التعليم العام[2]، وارتفع عدد المدارس الابتدائية سنة 1876 إلى 591 مدرسة منها 136 مدرسة لائكية[3] خاصة بالذكور و148 مدرسة مزدوجة (**Mixtes**)، و61 مدرسة خاصة بالبنات و15 مدرسة عامة خاصة بالذكور و 20 مدرسة عامة مزدوجة و95 مدرسة عامة خاصة بالبنات. أما المدارس العربية الفرنسية فقدرت بـ 13 مدرسة خاصة بالذكور و01 مدرسة خاصة بالبنات، وقد قدرت بذلك عدد المدارس العمومية بـ 489 مدرسة، بالإضافة ألى المدارس الحرة التي قُدر عددها بـ 102 مدرسة حرة وهي كالتالي : 29 مدرسة لائكية خاصة بالذكور و42 مدرسة لائكية خاصة بالبنات، و04 مدارس خاصة بالذكور و27 مدرسة خاصة بالبنات [4].

أما فيما يخص المتلقين فقد وزع 3301 تلميذ حسب المستوى التعليمي إلى 1495 في مدارس الابتدائية و370 في الاقسام الإعدادية(**classes élémentaire**) ، و400 تلميذ أقسام قواعد اللغة (**grammaire**)، و154 تلميذ أقسام عليا (**classes supérieures**)، و31 تلميذ في الفلسفة،و67رياضيات ، إضافة إلى 784 تلميذا في أقسام التعليم الخاص. أما تصنيف التلاميذ حسب الجنسيات فيظهر بالشكل التالي: 2268 فرنسي و518 أجنبي و303 يهود و213 مسلم ليتأكد مجموعهم وفق ما سبق بـ 3301 تلميذا[5] .

أما الكبار فكانوا يتلقون الدروس في الفترة المسائية من قبل معلمين لائكيين، هذه الدروس كان يقوم عليها 184 شخص ، كان ذلك خلال شتاء 1876، كما كان يتردد على هذه الدروس 4184 متلقي، وبمقارنة هذا العدد مع السنة الفائتة 1875 نلحظ زيادة قدّرت ب29 درس و808 متلقي[6]. وهذا ما يؤكد اهتمام إدارة الاحتلال بالتعليم الفرنسي في الجزائر وخاصة بالنسبة للأوروبيين، في حين يلاحظ استمرار سياسة التجهيل اتجاه الجزائريين وهذا طيلة القرن 19 وإلى غاية القرن 20.

---

[1] - B.O.A : 18 Janvier 1889, p205

[2]-G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p62

[3]- صدر مرسوم يقضي بإلغاء التعليم الديني بشقيه المسيحي والإسلامي، وقدم مهلة في ذلك إلى غاية جويلية 1914 كآخر أجل لتنفيذ القرار، وقد أرسل الحاكم العام " ليطو" 1911- 1918 مراسلة بتاريخ 27 أفريل 1913مذكرا بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن انظر حاجي: المرجع السابق، ص 269.

[4]-G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie,, p62.

[5]-ibid,, p58

[6]-ibid, p62

كانت المدارس الحرة مدارس لائكية خاصة بالذكور إضافة إلى المدارس العمومية ذات الطابع الديني (**Congréganiste**) منها 4 خاصة بالذكور و27 خاصة بالبنات، وتحدد بذلك المدارس الحرة ب 102 مدرسة.[1] وتوزع بذلك المدارس الحرة بالشكل التالي:[2]

- مؤسسة (S[T]. Français xavier) في الجزائر وعددها 8 مدارس.
- مؤسسة (S[T]- charles) في البليدة وعددها 87 مدرسة.
- مؤسسة (Sahut) في وهران وعددها 15 مدرسة.
- مؤسسة (Notre-dame à Oran) وعددها 137 مدرسة.

ووُزع التلاميذ في مجموع المؤسسات العمومية والحرة بالشكل التالي[3]:

الولاية	المؤسسة وعدد الطلبة
ولاية الجزائر	- ثانوية الجزائر 929 تلميذ. - كلية (collège) البليدة 237 تلميذ (فتح في 1886/01/01 - كلية المدية 160 تلميذ (فتحت في 1876). - كلية مليانة 111 تلميذ
وهران	- وهران 236 تلميذ - مستغانم 165 تلميذ - تلمسان 181 تلميذ
قسنطينة	- قسنطينة 393 تلميذ. - عنابة (Bône) 180 تلميذ. - سكيكدة (Philippeville) 169 تلميذ. - سطيف 218 تلميذ.

G.G.C.A, Etat actuel de L'Algérie, p57

وقد وصل مجموع التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات العمومية إلى 2979 تلميذ[4]. لكن يلاحظ أنّه رغم كل هذا الاهتمام الذي كانت إدارة الاحتلال توليه للتعليم إلاّ أنّ الميزة التي ميزته هو انعدام المساواة، وهذا ما توضحه الأرقام فمن بين 5 ملايين نسمة من المسلمين كان 41000 تلميذ فقط يزاول الدراسة مقابل 115000 تلميذ أوروبي من ضمن 800.000 نسمة، وهذا حسب إحصائيات 1919-1920. أمّا في الجامعة فكان 47 طالبا مسلما مقابل 1494 أوروبي، وبالمقابل أيضا أعلنت الحرب على التعليم العربي الحر منذ 1892[5]، في الوقت الذي كان فيه التعليم الفرنسي مشجعا ومدعما خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلها "**جول فيري**" (jules Ferry) على التعليم ابتداء من 1882.

---

[1]-ibid, p62.

[2]-.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p57 .

[3]- هذه المؤسسات تتشكل من ثانوية و10 كليات، و4 مؤسسات حرة.

[4]- G.G.C.A, Etat actuel de L'Algérie, p57 .

[5]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص667.

لقد كانت محاربة اللغة العربية من بين أهم الأسلحة التي أشهرت في وجه الجزائري المسلم بهدف ضرب مقوماته، حيث لجأت إدارة الاحتلال إلى محاربة اللغة العربية الفصحى واستبدالها باللغة العامية، وعملت لذلك على تكوين معلمين، وكان الهدف من ذلك تحقيق سياسة الإدماج، ففي 1865 أنشئت بالعاصمة مدرسة ترشيح المعلمين (**إيكول نورمال**) (L'école normale)، التي تستعمل فيها اللغتين العربية والفرنسية، وكان ½ تلاميذتها من المسلمين، غير أنّ الإقبال عليها كان ضعيفا بسبب تخوف الأولياء على أنبائهم من الاندماج[1]، ذلك أنّ خريج هذه المدرسة كان يعين مساعد معلم أهلي، ولا يملك حق الترسيم ولا الترقية إلّا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية[2].

وفي الثمن عشر من ديسمبر سنة 1873 قامت أكاديمية الجزائر بإعادة تنظيم التعليم بشقيه، المدارس العربية الفرنسية والمدارس العليا الإسلامية، وقد جاء في تقرير الأكاديمية ضرورة إعادة النظر في الحجم الساعي والمواد المدروسة، من بين ما اقترح كتعديلات تخصيص ساعتين لدراسة القرآن بدلا من ثلاثة ساعات، وساعة للعربية وخمسة ونصف لمواد أخرى (الفرنسية، الكتابة، الحساب، التاريخ، والجغرافيا) [3]. وهذه الإجراءات إنّما هي دليل على بقاء الاحتلال الفرنسي متخوفا من القرآن الكريم ورغبة منه المساس بهوية الجزائري المسلم من خلال الوقوف في وجه تعلمه بشكل عام وتعلم القرآن بشكل خاص، وقامت هذه الأكاديمية باستبدال تسمية كلمة المدارس العربية-الفرنسية بإسم المدارس المختلطة. نزولا عند رغبة المستوطنين، وجعل يوم الخميس بدل الجمعة كيوم عطلة[4].

وبناء على مرسوم 16 فيفري 1876 أعيد تنظيم المدارس العليا الإسلامية، كما حُدِّدت في 20 جويلية 1876 شروط الالتحاق بهذه المدارس، وقد التحق بهذه المدارس أواخر القرن 19 من التلاميذ 142 تلميذا[5] وزعوا بالشكل التالي:

- مدرسة (medraça) الجزائر 45 تلميذا.
- مدرسة (medraça) قسنطينة 37 تلميذا.
- مدرسة (medraça) تلمسان 60 تلميذا.

فبلغ المجموع الكلي بذلك 142 تلميذا، وكانت مصاريف هذه المدارس (**المدارس العليا**) على حساب ميزانية الجزائر من رصيد البلديات الأهلية التي ارتفعت قيمتها إلى 26700 فرنك[6]. مع العلم أنّ الميزانية المخصصة لتعليم المسلمين كانت محل صراع وجدال داخل البرلمان الفرنسي، حيث كان كثير من النواب

[1]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص634.

[2]- نفسه، ص635.

[3]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص261.

[4]- نفسه، ص262.

[5]-G.G.C.A. Etat actuel de L'lgérie, p56.

[6]-ibid, p57 .

خاصة نواب المستوطنين يعارضون وبشدة تخصيص أي ميزانية لتعليم الجزائريين. وكان المستوطنون ينددون بأيّ مشروع أو إصلاح يرمي إلى مجرد التفكير في تعليم الجزائريين (الأهالي) يحتجون في ذلك تارة بعدم قابلية العربي للتعلم وتارة بالخوف من بروز نخبة مثقفة تنافسهم وتقف في وجه تحقيق أهدافهم الاستعمارية الاستيطانية.

كان التعليم العالي يشمل تخصصات هي الطب والصيدلة ودراسات عليا في اللغة العربية، وقد بلغ سنة 1876 عدد طلبة المسجلون في كلية الطب والصيدلة 182، تمّ قبول 80 طالبا مهنم فقط، منهم 73 فرنسيا، 3يهود وأجنبي (01) واحد و3 مسلمين، وكانت الدراسات العليا في اللغة العربية تقدم في الجزائر وقسنطينة ووهران، كما كان عدد الطلبة الذين تابعوا هذه الدروس يتراوح بين 60 و65 طالب وذلك سنة 1876[1]. وكان عدد المعلمين في بوزريعة سنة 1914 لا يتجاوز 228 معلما ومنهم المسلمون الأهالي وكان عدد التلاميذ المسجلين بها حوالي 386 تلميذا، وقد تحصّل منهم حوالي 40 تلميذا على البكالوريا، وتخرج منهم 30 طالب بين طبيب ومحامي وأستاذ، وهم الذين شكلوا النخبة[2].

أما التعليم المهني (**professionnelle**) فكان يوفر مقاعد للأوروبيين أكثر من الجزائريين ، ففي 1914 مثلا لم يتخرج من المدرسة العليا للزراعة أي جزائري، في حين تخرج بعض السوريين، وقد تردد الحديث قبل الحرب العالمية الأولى بقليل عن إنشاء تعليم متخصص (مهني) للجزائريين المسلمي، ومن بين الجزائريين الذين تخرجوا من مدارس التعليم المتخصص منذ تأسيسها للسنة 1903 إلى غاية 1914 طالب واحد كمهندس زراعي وهو **قايد حمود** الذي تخرج سنة 1903 من بين 211 تلميذ[3].

عارض الكولون بشدة تعليم الجزائريين(الأهالي) ولم يقبلوا سوى بالتعليم المهني أو الزراعي رغم المساعي التي عرفت في المرحلة ما بين 1884-1908 من قبل "**جينيمار**" « **Jeanmaire** » رئيس الجامعة الذي ترك منصبه بعد تحويل المدارس إلى مدارس ثانوية والتي عرفت "**بالمدارس القصديرية**" « **écoles-gourbis** » التي فرضتها اللجنة المالية[4]، وهذا ما يؤكد دائما مساعي إدارة الاحتلال الرامية إلى تجهيل الجزائري المسلم، وكان طبعا بضغط من المستوطنين، وقد أكد هذا النائب **"ألبين روزي"** في قوله:" إنّه لمن مصلحتنا أن لا نسد منافذ التعليم والحضارة في وجه آلاف الأطفال الذين يتزايد عددهم بسرعة، وقد يتحولون إلى جماعات راكدة وجاهلة تستجيب لأي إثارة داخلية أو خارجية بفعل الجهل والأحكام المسبقة والخوف والبؤس. إنّ التعليم وحده الكفيل بتقريبهم منا ... فمن أسمى واجبات فرنسا قبل الأمم الأخرى أن تتبوأ مقام الصدارة في صحوة المسلمين[5]".

---

[1]-G.G.C.A. Etat actuel de L'Algérie, p56 .

[2]-Galissot : op.cit, p58.

[3]-Meynier : op.cit, p143.

[4]-AGeron :histoire de L'Algérie, p68 .

[5]- فريد حاجي: مرجع سابق، 266.

وكان بذلك **التعليم الأهلي** -كما يطلق عليه في قبة البرلمان الفرنسي- من بين أكثر المواضيع التي لقيت جدلا واسعا وحادا بين النواب، والذين انقسموا بين رافض لتعليم المسلمين رفضا كليا ومؤيد لكن بأخذ الوسائل الكفيلة تجعل الجزائري المسلم يحصل على التعليم الذي يجعله دائما في خدمة فرنسا مدافعا على مصالحها أكثر ربما من بني بلدتها، وكان الجزائري الذي يهاجر يصف التعليم في الجزائر بما يلي: " أمّا التعليم فلا يعطى لنا إلاّ بالمقدار الذي يجعلنا دائما في دائرة الخضوع والمذلة، لأنّ الفرنسيين يخشون إذا علمونا تعليما جدّيا أن نرفع رؤوسنا ونطالب بحقوقنا"[1].

بقي في الجزائر طول فترة الاحتلال وبالأخص خلال القرن 19 انفصام بين ما يتعلمه الطفل في المدرسة وما يكسبه من البيئة العائلية، وكان بذلك - حسب أبي القاسم سعد الله- التعاون بين المؤسستين –المدرسة والعائلة- مفقودا، فالتعليم كان يعطى بالفرنسية التي لم تكن اللّغة الأساسية للثقافة بالنسبة للجزائريين مع وجود خلاف في البيئة الاجتماعية بينهم وبين الأوروبيين[2].

وكان اختفاء المؤسسات التعليمية يعني اضطهاد اللغة العربية التي اعتبرت لغة أجنبية ميتة، وقد استبدلت باللغة الفرنسية، وأصبحت غير مؤهلة لتكون لغة حضارة[3]، وكان لذلك - ومنذ البداية- الأعيان المتمسكون بالتقاليد والحضارة العربية الإسلامية، يتوجسون خيفة من التعليم الذي أقصى تعليم القرآن واللغة العربية، وكانت النخبة الفرنسية أمثال "**جينيمار**" «**Jeanmaire**»ضد تعليم اللغة العربية على اعتقاد أن تعليمها لن يمكن من نسج روابط اجتماعية مشتركة، ولا خلق أحاسيس تضامنية بين الأوروبيين والجزائريين ،وحتى يتحقق ذلك (الربط بين المجتمعين) لا بد أن توجد وحدة في الفكر وفي التواصل.

كان التعليم المضيّق عليه يعطى في المساجد والزوايا، وكان الجزائريون يعتمدون على الأوقاف، هذه الأوقاف التي استولت عليها إدارة الاحتلال، وهذا ما أكده "**دو توكفيل**" في مقولته:" لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك، ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية، وهكذا تركنا المدارس تموت والندوات العلمية تندثر[4]". وهذا ما أكده **آجيرون** أيضا من خلال قوله :"في 1948 من بين الجزائريين كنّا نجد 15% فقط من الرجال و6% من النساء يستطيعون الكلام بالفرنسية، و6% رجال و2% نساء يستطيعون الكتابة بها، وبذلك فإنّه في القرن 19 لا يكاد يعثر على عالم جزائري حقيقي واحد لا بالعربية ولا بالفرنسية"[5].

استمرت الزوايا رغم الصعوبات والعراقيل في تأدية رسالتها التعليمية معتمدة في ذلك على ما بقي من الأوقاف أو مواردها من زيارات الإخوان والأنصار وكذا الزكاة، وكانت زوايا الريف أكثر عملا (طولقة، الهامل،

[1]- وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص171.

[2]- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص66.

[3]- نفسه، ص61.

[4]- سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص61.

[5]- نفسه، ص63 . مع الملاحظة أنّ أجيرون في كتاباته كثيرا ما كان يذكر أسماءً لجزائريين وأشاد بمكانتها العلمية منهم ابن أبي شنب وابن رحال وغيرهما.

قصر البخاري وغيرها)، وبالإضافة إلى ذلك استغل الجزائري المسلم أواخر القرن 19 فرصة منح الإدارة رخصا لبعض المدرسين لإعطاء دروس في الفقه والتوحيد والنحو بمساجد معينة – من دون الاستشهاد بالآيات والأحاديث الخاصة بالجهاد- لنشر التعليم[1]، أو لتقديم ما أمكن من فرص التعليم حفاظا على المقومات الشخصية للجزائري وفي مقدمتها اللغة العربية التي استهدفتها إدارة الاحتلال منذ الوهلة الأولى. و لذلك اهتم الجزائري المسلم بفتح المدارس الخاصة لتعليم اللغة العربية، خاصة بعد صدور القوانين التي تجعل منها لغة أجنبية وتمنعها بذلك في المدارس[2]، ومع بداية القرن العشرين اهتم الشبان الجزائريون (**Jeunes Algériens**) بالتعليم، وكان الأستاذ **"بن علي فكار ben Ali Fekkar "** الناطق الرسمي لهم حائزا على دكتوراه في الحقوق، وهو ينتمي لأسرة كبيرة وعريقة ومثقفة (Lettrés)، وكان يعتبر شرف مدينة تلمسان[3].

والملاحظ أن ما يذكره **(René Galissot)** يتناقض تماما مع ما كان يُطرح في غرفة النواب من قبل النواب المعارضين لتعليم الجزائريين(الأهالي)، ويقفون في وجه أي إصلاح يرتبط بتعليمهم، وبذلك يعارضون صرف أي ميزانية لأجل ذلك بحجة أنّ العرب جنس غير قابل للتعلم « Les arabes sont une race inéducable » في حين يأتي ذكر عائلات مثقفة أمثال "**ألفكون**" و"**بن أبي شنب**"[4] و"**بن علي فكار**" وغيرهم على لسان مؤرخيهم أمثال (**Galissot**) و(**AGeron**) و (**meynier**) و(**Stora**) وغيرهم.

حاول هؤلاء الشبان الجزائريون مسايرة الحداثة في التعليم، وقد شجعوا لذلك جلسات القراءة التي أخذت في الاتساع متأثرة بالنموذج التونسي المتمثل في "**مدرسة الخلدونية**" التي كانت تجمع قدامى التلاميذ، والتي تختص بدراسة اللغة العربية (المدرسة الثانوية للغة العربية) والمدرسة "**الصديقية**" وللجامعة الإسلامية الزيتونة، فكان **نادي صالح باي** سنة 1910 يضم أزيد من 700 مسجل بالإضافة إلى عدد المسجلين في نوادي أخرى في كل من تلمسان ومعسكر وخنشلة ومنطقة زواوة[5] وغيرها.

صنفت طرق التعليم في الجزائر على أنهّا ليست نافعة بل مضرة جدا، لأنّ أكثر المدارس المنتظمة فرنسية، وقد حذرت جريدة "**المؤيد**" من جهود المبشرين وقالت :" إنّ أول شيء شرعوا فيه بعد الاحتلال هو تشييد الكنائس ووضع النفوذ التام بأيدي الكهنوت والقساوسة[...] وإنّ تلك المدارس إنّما لها غاية واحدة هي استمالة العرب لصدّهم عن دينهم والإقبال على اعتناق المذهب الكاثوليكي..."[6]. وينطبق هذا ما جاء على لسان أحد أعيان الجزائر في خطاب وجه لأحد نواب فرنسا جاء فيه:" إنّ مدارسكم هي كنائس دينية، ففي

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سابق، ص636.

[2]- نفسه، ص684.

[3]- Galissot : op.cit, p56

[4]- ولد سنة 1869 بالمدية تحصل على الدكتوراه من السوربون ثم اشتغل استاذ الأدب اعربي بكلية الجزائر، كان من تلامذة روني باسيي المقربين، حضر عدة مؤتمرات دولية للمستشرقين، وكان عضو بالمجمع العلمي العربي بدمشق توفي سنة 1929. سعدالله: أبحاث، ج4، ص45.

[5]- Ibid, p58 .

[6]- وليد مولود الجراي: **جريدة المؤيد**، ص169.

مدارسنا نعلم القرآن الشريف وفي مدارسكم يتعلمون ديانة الرومي، فنخشى -والحالة هذه ولنا الحق في ذلك- أن تنصّروا أبناءنا"[1].

وإنّه في الوقت الذي كانت فيه إدارة الاحتلال تسعى إلى مسخ هوية الجزائري المسلم من خلال التعليم بقي المسلمون في الواقع يمارسون التعليم والتلقين والاستمساك بالطرقية إرضاء حاجاتهم الدينية والاجتماعية، ومن هنا كان الأوروبيون ينظرون إلى الطرق الصوفية على الخصوص بأنّها "**جمعيات سرية**" ذات أهداف سياسية[2]، لما تقدمه من خدمات تعليمية والاستمساك بالقيم الدينية.

كان التعليم إذن من بين أهمّ ما انشغل به المحتل، وقد خصص لأجله إمكانيات ضخمة، لكن رغم ذلك الكثير من المنظرين والمفكرين والنواب الفرنسيين اعترفوا بفشل فرنسا في تحقيق أهدافها التعليمية في الجزائر، خاصة ما تعلق بالمسلمين، وقد تعرضت السياسة التعليمية إلى عدة انتقادات سواء فيما تعلق بسيرورتها أو ما تعلق بالغايات والنتائج، فقد حمّل "**بيير فانسون**"[3] الحكومات الفرنسية مسؤولية إخفاق السياسة التعليمية، وأرجع أسباب ذلك إلى وجود تعليم في جزائر ما قبل الغزو شبيه بتعليم القرون الوسطى، وكذا إلى قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم[4].

وقد ذكرت التقارير التي رفعت إلى الحكومة الفرنسية أسبابا أخرى تمثلت خاصة في غياب الحماس لدى بعض القيميين على التعليم، وانعدام البيداغوجية في دفع التلاميذ للإقبال على هذه المدارس[5]. ففي **1873/11/29** قام الحاكم العام "**شانزي**"[6] بإلغاء تسع (09) مدارس عربية فرنسية في الجزائر (المقاطعة)، محتجا في ذلك بالنتائج الهزيلة، وقلة الطلبة وعلى أنّها تستنزف مصاريف لا طائل من ورائها[7]. غير أنّ هذه الحجج تبدو واهية فالمنطق يقول بضرورة القيام بإصلاحات لرفع المستوى واستقطاب التلاميذ، وكذا ترشيد النفقات لا غلق المدارس ومنع التلاميذ من التعليم. وهذا دليل على أنّ النوايا الحقيقية إنمّا هي الاستمرار في ترسيخ سياسة التجهيل التي ظل المستوطنون يحاربون لأجلها طيلة فترة الحكم العسكري.

ومع مجيء النظام المدني أصبحت سلطتهم تخول لهم الوقوف في وجه كل ما قد يساهم في رفع مستوى الجزائري المسلم، خاصة التعليم رغم أنّه غير مرغوب فيه عند غالبية الجزائريين، فالسياسة

---

[1]- نفسه ص 170.

[2]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية**، ص92.

[3]- هو أحد المهتمين بالتعليم الفرنسي في المستوطنات ومنها الجزائر.

[4]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص270.

[5]- نفسه، ص260.

[6]- هو ألفريد شانزي:حاكم عام فرنسي فيما بين 1873-1879.

[7]- نفس المرجع السابق، ص261.

التعليمية في الجزائر فشلت بما فيها منطقة زواوة[1]، نظرا للمعارضة الأوروبية القوية (المستوطنين) من جهة ورفض الجزائريين أنفسهم من جهة أخرى[2].

كان رفض المستوطنين الدائم للتعليم الخاص بالجزائري على اعتبار أن هذا سيمكن الجزائريين من مشاركتهم في النفوذ والسيطرة، في حين كان رفض الجزائريين للتعليم إيمانا منهم بسوء نية فرنسا في سعيها لفتح مجال التعليم لهم، إذ أنّهم كانوا يخشون سياسة الاندماج وبذلك تمسيح الأبناء. هذه المخاوف طبعا لم تأت من العدم فالكثير من المظاهر تؤكد ذلك، فقانون **السينانوس كونسلت** مثلا لسنة 1863 وسنة 1865 معروف أنّه فتح المجال للتجنس أمام فئة من الجزائريين، ولكنه يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية على عكس اليهود. وخلال إصلاحات 1919 - التي كانت إحدى نتائج نشاط الحركة الوطنية الجزائرية التي قادها الشبان الجزائريون مع مطلع القرن العشرين وعلى رأسهم رائد الوطنية "**الأمير خالد**"- كان من بين ما اشترط على الجزائري "**رفض مبدأ تعدد الزوجات**" « **polygammé** » وغيرها من المظاهر التي جعلت الجزائري المسلم دائم الشكّ في نية فرنسا من سياستها التعليمية.

وعموما فإنّ الجزائري عارض التعليم الفرنسي من منطلق رفض الاحتلال إجمالا، وبالنسبة له فإنّ الاحتلال الفرنسي سرطن الثقافة الجزائرية بالمفاهيم والمصطلحات الفرنسية، والمعروف طبعا أن الثقافة هي ذلك الكل المتكامل والمعقد من العادات والتقاليد والأعراف والعلوم والفنون[3] التي تميز كل مجتمع عن الآخر، وبذلك فإنّ الجزائري المسلم حاول بكل ما لديه من قدرات الحفاظ على هذه الخصوصيات التي تميزه عن الفرنسي، وهذا ما لخصه "**بيير فانسون**" في انتقاده للسياسة التعليمية قائلا:" أخطأنا في عملية الغزو الفكري بسبب اعتمادنا سبيلا خاطئا، إننا لم نأخذ في الحسبان ذهنية الأهالي، حاجاتهم، وشروط الوسط الذي يعيشون فيه"، ويؤكد أيضا :" لقد منحنا رعايانا ذهنيتنا، ووهبنا لهم رغباتنا في التقدم، وإرادتنا في الدفع بهم إلى مستوى موروثنا الفكري والأخلاقي الذي تركه أسلافنا، والسير بهم بخطى جديدة على طريق الحضارة"[4].

كما أرجع مقرر لجنة التعليم العمومي لدى اللجان المالية "**جولي**" سبب إخفاق السياسة التعليمية بقوله:"لا ينبغي أن نتجاهل أنّ الأهالي لم ينسوا أبدا أن آبائهم هم أسياد هذه الأرض، يعلمون أن هناك غزاة تعاقبوا، رومان، بيزنطيين، أتراك[...]لكن لم يكتب لهم الاستقرار النهائي، لذا فأملهم أن يروا الفرنسيين يلقون المصير نفسه، يخضعون لقوة السلاح لكنهم مستعدون للانتفاض، ذلك هو حال النوميديين والبربر".

---

[1]- ركزت إدارة الاحتلال على التعليم في منطقة القبائل بالاتفاق مع الكنيسة الكاثوليكية، وقد لعب "جول فيري" دورا أساسيا في ذلك من خلال محاولته إصلاح التعليم والتركيز على منطقة القبائل حيث أسس 7 مدارس لتعليم المسلمين مع تطبيق سياسة إجبارية تعليم الأطفال وقد أطلق على هذه المدارس اسم "بناتي" « mes filles ».

[2]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص186.

[3]- عادل فهمي: مرجع سابق، ص285.

[4]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص272

ولذا طرح "**جولي**" عدة تساؤلات عن واقع الجزائري المسلم، وحاول الإجابة عليها قائلا: "هل تغيروا؟ ليس بعد، هل سيتغيرون؟ قد يكون لكن في أي اتجاه؟ هل في اتجاه التوحد مع فرنسا أم فيما بينهم لا أحد يملك الإجابة"[1]. وقد لخّص "**بيير فانسون**" إخفاق السياسة التعليمية في الجزائر في عوامل هي:

- تنافس الناشطين في ميدان الفعل التعليمي (مدنيين، عسكريين، رجال دين) من دون وجود جهاز مركزي فعال يأخذ بزمام المبادرة، بحيث يجمع الإرادات الحسنة وينشر الطرائق الجيدة، ويشجع عملية تكوين المدرسين.

- تمسك المستوطنين بفكرة عدم إيلاء الاهتمام بالعرب غير القضاء عليهم أو على الأقل إبعادهم إلى الصحراء[2].

- عدم مسايرة التعليم للحياة العلمية.

- إحساس قادة الأهالي بعدم جدوى هذا التعليم كونه مؤسس منهجيا على التربية الأمومية[3] المنتهية في فرنسا[4].

وهذا ما كانت تؤكده أغلب التقارير التي ترفع فيما يخص وضع التعليم بالجزائر، والتي جاء في أحدها ما يلي: "لا تزال المدارس الإسلامية يتردد عليها التلاميذ خلافا للمدارس العربية الفرنسية، إنّي أتأسف لهذا الوضع كما أنّني مرغم على ربط هذه النتيجة بقلة الحماس لدى مدير مدرسة مستغانم السيد "**ل. ماشويل**" في جلب التلاميذ المسلمين"[5].

المؤكد أنّ الاحتلال الفرنسي لم يتخذ موقفا واضحا اتجاه تعليم الجزائريين ، وقد انقسمت المواقف بين مؤيد مع التحفظ ومعارض نسبيا ومعارض تماما، وهذا ما جعل موقف إدارة الاحتلال فيما يخص التعليم غير واضح، واستمر التخوف من مدرسة الأهالي منذ القرن 19، وقد أشارت المادة 50 من مرسوم مارس 1892 إلى هذا التخوف من خلال ما جاء فيه ومنه : " إنّ فتح المدارس الخاصة لا يكون إلاّ بموجب ترخيص من الحاكم العام، وتكون تحت رقابة تنظيمية للسلطات المدرسية، ورقابة الحاكم العام الذي بإمكانه غلقها لمصلحة النظام العام"،وجاء أيضا في المادة 51 :" أن تخضع المدارس الخاصة الإسلامية المعروفة بالمدارس القرآنية (مسيد، زاوية، مدرسة) للرقابة ولتفتيش السلطات المذكورة"[6].

---

[1]- نفسه، ص274.

[2]- والحقيقة أن فكرة إبعاد الجزائريين المسلمين وطردهم إلى الصحراء كانت فكرة الكنيسة وبالأخص الكاردينال لافيجري الذي كان يرى بأن المسلم إما أن يتمسح ويقبل بفرنسا أو يطرد إلى الصحراء.

[3]- الأطفال يخاطبون بالعربية أو البربرية من أمهاتهم.

[4]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص271.

[5]- نفسه، ص260.

[6]- نفسه، ص269.

وقد ظهرت مساعي بعض الحكام العامين لغلق المدارس والمعاهد قبل 1892 ففي 1871 تمّ إلغاء المعاهد التعليمية وتقليص عدد المدارس الابتدائية[1] المخصصة للجزائريين، وفي 1871/02/03 أقدم "**دوغيدون**" على إلغاء المدارس العربية الفرنسية ومنها المتواجدة في مدينة مليانة، وطالب بتحويل أجهزتها إلى المدارس المزمع إقامتها في بلاد زواوة، وكان منها مدرسة "**ابن لعسل**" في غليزان وقد أشارت التقارير عن استقبالها لـ 35 تلميذا منذ أن نشأت سنة 1867 وأغلبيتهم من أبناء وأحفاد القياد (مرادفه الخليفة بتونس آنذاك)[2].

استمرت سياسة التجهيل طيلة القرن 19، وفي 1892 كان واقع تعليم الجزائريين من بين أهم المسائل التي طرحها "**جول فيري**" والتي نالت حيزا كبيرا من النقاش داخل البرلمان الفرنسي، ومع مطلع القرن 20 شهد التعليم انطلاقة متواضعة وفي حدود ضيقة جغرافيا وبشريا[3]. وخلال الفترة الممتدة بين 1890-1900 كانت هناك محاولات لنشر التعليم في أواسط الأهالي، تجلى ذلك في إعداد منظومة تربوية تعليمية تتماشى وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الجزائري مستقبلا[4].

وبقي التعليم -الحافظ للشخصية الوطنية- محصورا في الزوايا التي تخرج منها العديد من قادة المقاومات، وكان يشمل تعليم العلوم الدينية واللغة العربية والتاريخ الإسلامي والمنطق والتصوف، وقد تعرضت العديد من الزوايا إلى التهديم وتهجير معلميها وطلابها على اعتبار أنّها سبب المقاومات[5]. مع العلم أنّ البرامج التعليمية الفرنسية في الجزائر لم تركز على جغرافية الوطن ولا تاريخه، وإنّما تم توجيه هاتين المادتين بحسب الأغراض الاستعمارية، حيث لا يجد المتعلم في كتاب الجغرافيا حدود بلاده الحقيقية، ولا حديث عن تاريخه بما فيه من انتصارات وانتكاسات[6]، إضافة إلى منعه دراسة القرآن والتدبر فيه، وبذلك يبعد الجزائري عن كل ما يمكن أن يربطه بهويته وأصوله من لغة ودين وجغرافيا وتاريخ.

أحكم المستشرقون منذ 1892 سيطرتهم على إدارة المدارس الفرنكو- إسلامية، وقد ضاعفوا جهودهم لأجل فرنسة هذه المدارس، وفي 1895 أنشأ هؤلاء قسم عال في مدرسة العاصمة يواصل فيه الطلبة المتفوقون الراغبون في الدراسة العليا[7]. وكان يعلم في المدارس الفرنكو-إسلامية مدرسون جزائريون أمثال **المجاوي**[8] **وابن سماية**[1]، ويديرها طبعا مستشرقون بارزون أمثال "**رونيه باسيه**"[2]. وقد يكون لهؤلاء

---

[1]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص634.

[2]- فريد حاجي: نفس المرجع ، ص261.

[3]- عثمان سعدي: نفس مرجع ، ص634.

[4]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص262

[5]- عثمان سعدي: نفس المرجع السابق، ص635.

[6]- فريد حاجي: نفس المرجع السابق، ص266.

[7]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص633.

[8]- عبدالقادر المجاوي أحد رموز الإصلاح بالجزائر، ولد بتلمسان سنة 1848 وتوفي بقسنطينة سنة 1914، عمل كأستاذ للعربية والشريعة الإسلامية بالمدرسة العربية الفرنسية، بالعاصمة وقسنطينة، ساهم في النهضة الجزائرية، بكتبه ومنها إرشاد المتعلمين ومحاضراته ونشاطه الصحفي. راجع سعدالله: الحركة الوطنية، ج2 ص 148.

المدرسين قسم خاص لتعليم الجزائريين ببرامج خاصة وتوقيت زمني محدد أقل من الذي يقضيه الفرنسي، كان ذلك بمدرسة ترشيح المعلمين التي أنشأت فيها سنة 1882، وقد انتقلت هذه المدرسة سنة 1886 إلى حي بوزريعة ولمدة ربع قرن كان "**جان بيير**" مديرا لها، وكانت لغة تعليم الجزائري هي الدارجة(العامية) [3]. وقد تواصل الاهتمام باللغة العربية (الدارجة) أو العامية وبالعادات فيما بين 1900-1930 حيث اهتم "**جوزيف ديسبارمي**" (**Joseph Desparmet**)[4] بتعليم اللغة العربية من خلال نشر مقرر مدرسي يتضمن اللغة والعادات المحلية في البليدة، إضافة إلى وضعه لمخطط اقتصادي واجتماعي وبشري (**Ethnographie**) لمنطقة المتيجة[5].

اعتمد الاستعمار الفرنسي نفس الأسلوب في التعامل مع الثوابت كاللغة والموروث الحضاري كالعادات والتقاليد في كامل مستعمراته في شمال إفريقيا، حيث نجد في المغرب الأقصى "**لويس برينو**" (**Louis Brunot**) 1882-1965، وهو مفتش عام لمكاتب تعليم الأهالي في المغرب الأقصى في الفترة ما بين 1920 و1939 ينتهج نفس النموذج الذي طبقه (**Joseph Desparmet**) في مدينة البليدة ومنطقة المتيجة حيث جعل من مدينة الرباط المغربية عينة لدراسة إثنية (اللهجة والعادات)[6]. وكانت منطقة زواوة إحدى أهمّ المناطق التي ركز عليها الاستعمار، وكان التعليم فيها يركز خاصة على التشكيك بعروبة الجزائريين وإسلامهم وترسيخ الشعور والأفكار الفرنسية لتسهيل عملية إدماجهم[7]، لذا كانت اللغة العربية في المدرسة الابتدائية العليا التي أنشأت في 1885 بمنطقة زواوة تعتبر بذلك لغة أجنبية وتحتل نفس المكانة التي تحتلها اللغة الانجليزية[8].

وكان التعليم في منطقة زواوة يتوج بتسليم شهادة أهلية اللغة البربرية التي تستوجب الحصول على علاوة سنوية تقدر ب 300 فرنك، وهذا بمقتضى قرار 24 جويلية 1885[9]. كما تم استحداث شهادة إتقان اللهجات البربرية بحيث أنّ الذي يتحصل عليها يحصل على علاوة بقيمة 500 فرنك، وقد وضعت إدارة الاحتلال علاوات خاصة للموظفين الفرنسيين لتعلم البربرية سنة 1882، وفي 1885 أنشأت في مدرسة الآداب

---

[1]- أستاذ بالمدرسة العربية الفرنسية بالجزائر العاصمة، كان أحد الدعاة البارزين للجامعة الإسلامية، عارض وبشدة التجنيد الإجباري، سعدالله: المرجع السابق، ص 150.

[2]- ولد سنة 1855، درس في مدرسة اللغات الشرقية بين 1873-1880 جاء إلى الجزائر سنة 1880، وأصبح مديرا لمدرسة الآداب العليا ثم عميدا لكلية الآداب إلى وفاته سنة 1924. كوذن حلقات دراسية في البربرية والأدب العربي، وفي بعض اللهجات الإفريقية كالهوسة، تمنكن من الولوج إلى المكتبات الخاصة اوالعامة بالمغرب العربي كله، وتسجيل مخطوطاتها في فهارس، عقد سنة 1905 مؤتمر المستشرقين الرابع عشر. سعدالله: أبحاث وآراء، ج4، ص40. و عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 651.

[3]- نفسه، ص634.

[4]- ولد سنة 1863 وتوفي في 1942

[5]- Dominique Aron : op.cit, p132

[6]- Ibid ; p132

[7]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص184.

[8]- نفسه، ص183.

[9]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص77.

قسما للهجات البربرية أسندت لأحد الأعيان الموالين لفرنسا وهو "**سي الهاشمي بن سي لونيس**" الذي كان يتولى منصب نائب قاضي لدى محكمة بجاية[1].

حاول الفرنسيون غزو المنطقة فكريا، واشتد نشاطهم حول هذه المنطقة دون غيرها حتى أنّ حوالي 89% من المدرسين الجزائريين من أصل منطقة زواوة، وحوالي 471 من مجموع 526 من أصل منطقتين من بلاد زواوة هما تيزي وزو (405) وبجاية (66)[2]، وهذا ما تؤكده هذه الرسالة التي وجهها المقدم الإداري لدائرة تيزي وزو للحاكم العام سنة 1873 يقول فيها:" ... لتعليم هذا الشعب البربري يجب إلغاء الوسيط العربي[...] لأنّه كان حتى الآن يضر أكثر ممّا يفيد، أو بكلمة واحدة يجب أن نكلمه بلغته أو نعلمه لغتنا[...] وأقصد اللغة الفرنسية، لأنّني أعتبرها سهلة التطبيق، أمّا فيما يخص الزوايا فيجب إسقاطها نهائيا، وبجميع الوسائل من منطقة زواوة لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسية"[3].

لذلك كانت بعض المدارس في منطقة زواوة مثل مدرسة (**ثوريث ميمون**) تسمح بوصول التلاميذ للحصول على شهادة التعليم الابتدائي (certificat d'études)، وكان من حظ بعض الأسر الوصول إلى مستوى التعليم المتوسط ،(brevet)، ورغم ذلك فإنّ جماعة المثقفين (المتعلمين) في منطقة زواوة كانت قليلة جدا، مكونة خاصة من أبناء البورجوازية الصغيرة الذين كان بإمكانهم الالتحاق ببعض المدارس الفرنسية التي كانت تابعة للأستاذ (**Verdy**)، والذي اشتهر بعمله الخاص بقرية "**ثوريرث ميمون**"(taourirt mimoun)[4] ،وقد أرسلت فيما بين 1883-1906 مدرسة "**ثاوريرث ميمون**" (taourirt Mimoun) إلى صف المعلمين ببوزريعة لوحدها 56 تلميذا مدرسا، و4 طلاب إلى المدرسة الإسلامية بالجزائر العاصمة، وجاء في تقرير لمديرية التربية في 31 ديسمبر 1909 أنّ مجموع التلاميذ في منطقة زواوة المستفيدين من التعليم الفرنسي بلغ حوالي 13501 تلميذا من مجموع 440 ألف نسمة، واصل منهم 252 تلميذ تعليم ما بعد الشهادة الابتدائية، و بقي 8402 تلميذا بمناطقهم (يشتغلون مع آباءهم)، و1727 أصبح حرفيا، و1670 توجه إلى الأعمال التجارية، ومن هذا العدد التحقت ما نسبته 4 % بالوظائف الإدارية[5].

وقد شُرِع في تدريس اللهجة البربرية في معهد الدراسات الشرقية بباريس سنة 1913، وأوّل من درسها "**إدمون ديستان**" واستمر في تدريسها إلى غاية تقاعده، ثم خلفه أساتذة مستشرقون أمثال "**أندري باسي**" (A.Basset) وهو ابن "**روني باسي**" (rené basset) [6]، وكل هذا طبعا يؤكد اهتمام سلطات الاحتلال الفرنسي بالتعليم في منطقة زواوة معتمدة في ذلك على عناصر تجعل سكانها يحقدون على ثوابت الأمة الجزائرية من دين ولغة، ويشككون بذلك في هويتهم، ويحاولون تأكيد أسطورة أن (البربري) من أصل أوروبي، والهدف من

[1]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص309.

[2]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص185.

[3]- نفسه، ص182.

[4]- Galissot, op.cit, p56.

[5]- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص185.

[6]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص35.

كل هذا طبعا هو تكريس سياسة "فرق تسد" وقد بقيت الدراسات الخاصة بتاريخ إفريقيا الشمالية - التي تمّ التركيز فيها على ما يطلق عليه "العرق البربري"- مستمرة حتى بعد استقلال هذه الدول (تونس، الجزائر، المغرب) من الهيمنة الفرنسية.

ولم تكن هذه الدراسات التي كان مقرها باريس طبعا تهدف إلى خدمة هذا العرق، إنمّا لتهيئة فئة منه للتعاون مع المستعمر، وتسهيل مصالحه والحفاظ على امتيازاته، وإبقاء هذه المنطقة دائما تابعة لما يعرف "**بالوطن الأم**"، وإذا كان مفهوم الإدماج والسياسة العامة الموجهة للمستعمرة قد اختلف في تطبيقهما[1] بين النواب في باريس والمستوطنون في الجزائر، فإنّ السياسة التعليمية في منطقة زواوة قد جمعت الكثير منهم، لأنّ الهدف كان خدمة مصالحهم.

لجأ المحتل إلى إنشاء وترقية الأفكار الجديدة عن ممتلكات ما وراء البحار عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات والجمعيات، ومن بين هذه المؤسسات "**الرابطة الفرنسية**" عام 1883. و"**المعاهد الاستعمارية**"، والمجلس الأعلى للمستعمرات سنة 1883، وكتابة الدولة لشؤون المستعمرات التي تحولت إلى وزارة كاملة سنة 1894، وأنشأت في 1889 "**المدرسة الاستعمارية**" لإعداد موظفين قادرين على تسيير شؤون المستعمرات، كما تمّ إنشاء "**المدرسة الحرة للعلوم السياسية**" تكوّن مترشحين لمزاولة مسارهم المهني في الوظيفة الاستعمارية[2]. وفي سنة 1890 تأسست "**لجنة إفريقيا الفرنسية**"، وفي 1893 "**الاتحاد الاستعماري الفرنسي**"،وكانت تصدر له نشرية خاصة هي (**Quinzaine coloniale**)، وفي 1922 تمّ إنشاء "**أكاديمية العلوم الاستعمارية**"، وكانت بمثابة الرأس المدبر في كل ما يتعلق بتسطير السياسة الاستعمارية[3].

كانت هذه المؤسسات آليات جديدة لصناعة القرار في المستعمرات، وكان لها بصماتها في التوجه الجديد الخاص بالسياسة التعليمية في الجزائر. كما أصبحت مرسيليا عاصمة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية حيث كانت تحتوي على هيئة بحث (**organisme de recherche**) وتعليم، وإشهار (**propagande**) استعمارية، وكانت مهمته دراسة ونشر الأعمال من أجل المصلحة الصناعية والتجارية في مرسيليا[4].

كانت هذه الظروف مجتمعة من "**سياسة تجهيل**" وفرض "**التعليم الفرنسي**" والاستيلاء على الأوقاف وتوجيه إمكانيات الجزائر لخدمة فرنسا سببا في تراجع مستوى التعليم في أوساط المسلمين وتأخر تأثرهم بالنهضة، والذي ظهر خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبدة للجزائر سنة 1903، ولم يقتنع الشباب الجزائري بضرورة التعلم إلّا بعد الحرب العالمية الأولى (1914)، وأصبح بذلك التعليم أحد أهم مطالب المسلمين، وابتداء من 1920 أصبح بعض الجزائريين يتوجهون إلى فرنسا من أجل مواصلة التعليم. وكانوا قبل ذلك

[1]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص180.

[2]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص259.

[3]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص260.

[4]- Laurent Morando : Les instituts coloniaux et L'Afrique, Ambitions nationales, réussites locales :1893-1940 ;Ed , Karthala, paris, 2007, p45

يتوجهون إلى المغرب وتونس ومصر من أجل الحصول على التعليم العربي الإسلامي، وكانت جامعة الأزهر أكثر ما يستقطبهم، وقد توّج هذا الحراك بشروع الشيخ عبد الحميد ابن باديس[1] في حركة الإصلاحية ابتداءً من 1924[2]، وسيلعب الجزائريون الذين حصلوا على بعض التعليم العربي دورا مهما في المستقبل، حينما آمن البعض بالاتجاه الوطني كما صار البعض مصلحا معتدلا، لكن كان الجميع يؤمن بضرورة تحسين أوضاع مواطنيهم.

3- واقع الصحة

لم تكن الصحة بالنسبة للجزائريين أفضل حالا من التعليم والقضاء وغيرها من العناصر المتعلقة بواقعه الاجتماعي، فقد رسم الاحتلال وجوده في الجزائر بالنسبة للمسلمين بمظاهر اجتماعية مأساوية تمثل خاصة في المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة الكثير منهم، وبذلك فإنّ واقع الصحة بالنسبة للجزائري المسلم كان واقعا متدهورا وسيئا للغاية رغم ما كانت إدارة الاحتلال توفره من مؤسسات استشفائية. لقد كان في الجزائر مع نهاية سنة 1876 ست عشرة (16) مؤسسة استشفائية. وكانت موزعة بالشكل التالي:

1- ولاية الجزائر: 4 مستشفيات (**مصطفى، دويرة، منير فيل**)[3]، ومرينغو (Marengo)[4]، إضافة إلى بيت (**Asile**) للمسنين في دويرة.

2- ولاية وهران: أربع مستشفيات وهي: وهران، غيليزان،(Relizane)، معسكر (ST-Denis- du- Sig)، عين تيموشنت (Ain –Temouchent).

3- ولاية قسنطينة: 7 مستشفيات: قسنطينة (Canstantine)، سكيكدة (Philippe ville)، عنابة (Bone)، بجاية (Bougie)، عزابة (Jemmapes)[5]، سوق أهراس (Souk- haras)، وادي العثمانية (Oued- Atmenia) بميلة، الحروش (El-Arrouch) الذي أغلق في 01 جويلية سنة 1876، والملاحظ أن أغلبية هذه المستشفيات تستقبل مرضى عسكريين، وقد تمّ تسجيل 20.005 مريض، وذلك إلى غاية 01 جانفي 1876 منهم 19503 مدني و502 عسكري[6] والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول للمرضى المدنيين والعسكريين عولجوا في المستشفيات[7]:

---

[1]- AGeron : histoire de L'Algérie, p69.

[2]- سعد الله: **الحركة الوطنية** ج2، ص79.

[3]- كان قبل الاحتلال يعرف ببني عيشة béni aicha، وحاليا ثنية ولاية بومرداس.

[4]- مدينة حجوط وهي حاليا تابعة لمدينة تيبازة، سميت نسبة إلى معركة خاضها نابليون بونابرت في إيطاليا .

[5]- نسبة لمعركة وقعت بين فرنسا والنمسا في بلجيكا.

[6]-G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p44

[7]èlbid, p45

Departement (العمالات)	عدد المرضى				
	الباقون إلى 1876/01/01	المستقبلون Entrées	المغادرون Sorties	الموتى Morts	الباقون إلى 1876/12/31
Malades Civils Alger . ..... Oran..... Constantines	876 48 306	7421 6033 4459	6808 5672 4152	668 389 357	821 381 256
Total des malades civils	1590	17913	16632	1414	1458
Malades Militaires . Alger Oran constantine	34 2 1	336 86 43	342 85 40	8 1 4	20 1 //
- total des malades Militaires	37	465	467	13	21
- total des malades civils	1590	17913	166 32	1414	1458
- total Génaral	1627	18378	17099	1427	1479

G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p44

بلغ عدد المرضى الإجمالي في المستشفيات سنة 1875، 73276 وعدد الموتى ارتفع إلى 3407، في حين تراجع عدد المرضى سنة 1876 بـ 6446 والموتى ب 162 شخص، وقد دلّ هذا بالنسبة لإدارة الاحتلال على تحسن الظروف الصحية، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار التزايد المستمر لعدد السكان[1]، غير أنّ الواقع الصحي للجزائريين لم يكن يشهد هذا التحسن، والدليل على ذلك الارتفاع الكبير لعدد الوفيات طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الطبية منها ما قاله الدكتور "**باڤي Pavé**" مفسرا سبب ارتفاع عدد الوفيات في صفوف الجزائريين على أنّه:" ليس التيفوس الذي أهلك العرب، ولكن أمراض مترتبة على الجوع"[2]. وما قاله الدكتور "**فيتال**"[3] في عدد من رسائله منها قوله: " إنّه لم يتبق إلّا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض، والأهالي يموتون بالجملة في السمندو والعلمة وعدة

[1]-G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p46

[2]- Annie Rey: **Le Royaume Arabe**, p452.

[3]- هو الدكتور فيتال عمل جراحا عسكريا فرنسيا ، ولد في 1810 مارس مهنته بالجزائر من 1837 إلى 1874 تقابل مع عربان سنة 1837 عندما قدم هذا الأخير إلى قسنطينة كمترجم للدوق دومال، وأصبحا منذ ذلك التاريخ صديقين. راجع سعدالله: الحركة الوطنية، ج2، ص 71.

جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس بسبب المجاعة"[1]. وما ذكره أيضا د:"**بيريي Prier** ": "منهكون جوعا، مصابون بنحافة، وبتخلف عميق جدا[2]".

وحسب التقارير كان من بين من يدخل المستشفيات العدد القليل من الجزائريين - إذا ما قارنا عدد الجزائريين بعدد الأوروبيين- ففي سنة 1876 تذكر الإحصاءات رقم 2413 مريضا مسلما فقط ممن دخلوا المستشفيات، والجدول التالي يوضح ذلك[3].

الجنسية	العمالات			المجموع	المجموع
	الجزائر	وهران	قسنطينة		
- فرنسيون	3188	1613	2984	7785	* الجزائر
- يهود	67	29	47	143	4647
- إسبان	404	857	327	1588	* وهران
- إيطاليون	136	174	1297	1607	3622
- نمساويون	5	5	14	24	* قسنطينة
- بلجيكيون	14	38	25	77	7014
- مالطيون	27	9	552	588	* المجموع
- ألمان	110	271	406	787	العام
- مسلمون	668	497	1248	2413	15313
- آخرون	28	159	114	301	

جدول خاص بالمرضى المدنيين الذين دخلوا المستشفيات سنة 1876 G.G.CA :Etat actuel de L'Algérie, p188.

والملاحظ طبعا من خلال الجدول أنّ عدد الجزائريين الذين ارتادوا المستشفيات قليل جدا مقارنة بعددهم الإجمالي الذي كان يقارب 4 م/ن سنة 1872، ويمكننا تفسير ذلك بعدم اهتمام سلطات الاحتلال بصحة الجزائري المسلم، وكيف تهتمّ بذلك وهي التي تصنع أسباب هذا التدهور من خلال مختلف السياسات التي اعتمدها في الجزائر من نزع للملكية وتهجير وتفقير وغيرها. ويمكننا أن نفسر هذا بعزوف الجزائريين عن دخول مستشفيات إدارة الاحتلال شأن ذلك شأن عزوفهم عن كل ما يربطهم بالاحتلال.

وكان "**هانتو**" قد عبر عن حيرته من عزوف سكان منطقة زواوة عن التطعيم وعن المستشفيات بشكل عام بقوله: "من الصعب تفسير الأسباب التي تجعل هؤلاء يكرهون التطعيم، فهم يتفادون الحديث عن ذلك، ويقال أن الندب الذي يتركه التطعيم على أيدي أبنائهم يظل علامة عبودية أو خضوع لفرنسا، كما يقال أن التطعيم يسبب العقم للنساء وعجز الأبناء عن الإنجاب، وهم يخافونه مثلما يخافون كل شيء يجهلونه أو

[1]- يحي بوعزيز: "**المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها**"، مجلة الأصالة، ع33، (السنة الخامسة، ماي 1976)، ص10.

[2]- Annie Rey : Op.cit, p450

[3]- G.G.CA :Etat actuel de L'Algérie, p188.

يخرج عن نطاق تقاليدهم"[1]. كما ذكر أيضا أنّ عدد الجزائريين(الأهالي) الذين يدخلون المستشفيات في منطقة زواوة -وهي عينة من الجزائر- قليل مقارنة بالعدد الكبير ممن تحتاج أمراضهم لعلاج طويل، فمن ضمن 10 مرضى الذين يسمح بقبولهم في المستشفى اثنان منهم فقط يبقيان ولا يطلبان المغادرة[2].

وقد أشار **هانوتو** إلى أمراض تصيب الجزائريين وتحتاج إلى علاج طويل دون أن يذكر هذه الأمراض، مع العلم أنّ الكثير من التقارير الطبية التي كانت ترفع عن الوضع الصحي في الجزائر كانت تشير إلى أمراض أسبابها المجاعة وكذا الأوبئة، هذه الأوبئة التي يضطر الاحتلال إلى مواجهتها خوفا من العدوى التي قد تصيب المستوطنين، وبالمقابل كان الجزائريون المسلمون يعتبرون ما يجدونه من أسباب الراحة (دفء، أكل، نوم، لباس) في المستشفيات عذاب جراء تغيّر عاداتهم، فهم لا يفهمون اللغة، ولا يستسيغون الغذاء إذ القرآن يحرم أكل لحم الحيوان غير المذبوح، وفي كل صحن يقدم لهم هو بالنسبة لهم غذاء محرما ما عدا الخبز[3].

وفي أثناء حديثه عن اللغة وعن كونها سببا من أسباب عدم بقاء الجزائريين في المستشفيات على اعتبار أنّهم لا يفهمون اللغة الفرنسية، أشار **هانتو** إلى منطقة زواوة وإلى كون ساكنتها لا يفهم اللغة العربية، وهو بذلك يكرس لسياسة كانت دافعا لاهتمامه واهتمام غيره من الباحثين بمنطقة زواوة ألا وهي سياسة التفرقة بين الجنسين العربي والبربري، وزرع الفتنة والتشكيك في هوية هذا الجزائري المسلم.

ومن ناحية أخرى نجده يقع في تناقض واضح من خلال إشارته إلى أنّ المريض الموجود في المستشفى لا يقبل البقاء فيه، وإذا بقي فهو يرفض الطعام على اعتبار أن هذا الطعام حرام لأنّه لم يخضع للذبح على الطريقة الإسلامية، والسؤال الذي يطرح هنا هو: أيعقل أن يعادي الزواوي لغة نزل بها القرآن الذي يمجده ويخضع إلى أوامره ونواهيه، ولحل مشكل عزوف الجزائري عن الدخول والبقاء في المستشفيات اقترح **هانتو** ضرورة إيجاد مستشفيات خاصة بهم للاستفادة من إحسان فرنسا[4].

صنف الجزائريون المُسعَفُون خلال سنوات 1875-1876 من خلال هيئة الإغاثة الدائمة كما يلي[5]:

الفئة	العدد

[1]- هانوتو و لوترنو: **منطقة القبائل والأعراف القبائلية**، تر مخلوف عبد الحميد، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص569.

[2]- نفسه، ص603.

[3]- هانتو: مرجع سابق، ص603

[4]- هانتو: مرجع سابق، ص603. أشار هانونتو إلى أن التعليم العمومي بقي حكرا على المرابطين، وكان سكان منطقة القبائل حريصون على أن تكون مدارسهم ذائعة الصيت مزدهرة، لأن ذلك يدخل في إطار العبادة من وجهة نظرهم، وكانت المواد المدروسة في هذه المدارس هي مواد التعليم الإسلامي وكل المواد تتم باللغة العربية وطبقا للمنهج الإسلامي، أما اللغة القبائلية فهي محتقرة ومقصية من البرنامج التعليمي. نفسه، ص 108.

[5]-G .G.C.A Etat actuel de L'Algérie, p51

عزاب	42 شخص
أزواج	754 .
الأرامل من الرجال	63
الأرامل من النساء	1054
ذكور	717
إناث	814
المجموع	3444

وهناك مسعفون بشكل آخر جاء إحصاؤهم كما يلي.

الفئة	العدد
المعنيون بالإسعافات الخاصة وأصحاب الحوادث	767 شخص
المزودون بالأدوية بالمكتب الرئيسي	502 .
خارج المكتب أو في البيت	601
عجزة ومعوقون لهم الحق في المأوى	48 شخص
أطفال لهم الحق في المراكز	184 طفل
- فتيات مثقفات أو عاملات	95 فتاة
معوزون مقيمون في مأوى ouali dada(والي دادة)	عدد غير محدد
مجموع المسعفين حسب إحصائيات الإدارة	5663

G .G.C.A Etat actuel de L'Algérie, P51

بلغ عدد مكاتب الإحسان 22 مكتبا خاصا بإدارة الاحتلال، وهي مكاتب لا تستقبل المسلمين منها 09مكتبا في الجزائر و07في وهران، و06 في قسنطينة، وقد تمّ تقديم مساعدات لـ 15435 شخص، وذلك سنة 1876 منهم 4007 فرنسي و5636 ألماني و10 بولونيين و861 مالطي و24 سويسري و407 من جنسيات أخرى و1426 يهودي و1262 مسلما، علما أنّ المسلمين خصص لهم مكتب واحد فقط في الجزائر العاصمة خارج 22 مكتبا المخصصة لغير المسلمين[1]، والملاحظ من هذه الأرقام أنّ عدد المسعفين من المسلمين قليل جدا إذا ما قورنوا بأعداد المسعفين الآخرين مثلا اليهود الذين وصل عددهم إلى 1426 مقابل 1262مسلما، أو الفرنسيين الذين بلغ عددهم 4007 شخص، رغم أنّ الجزائري المسلم كان يعاني من ظروف لا يمكن أبدا أن تقارن مع غيره ويكفي كمثال لذلك "**قانون الأهالي**" (Code de L'indigénat)، بالإضافة إلى مقارنتهم بعدد الجزائريين الذي بلغ 4 مليون في السبعينات من القرن 19.

-[1]- G .G.C.A Etat actuel de L'Algérie, p49.

كان مكتب الإغاثة الخاص بالجزائريين والمتواجد في الجزائر العاصمة مكلف بعدة مؤسسات في شكل ملحقات وهي موزعة كما يلي:

- دار للعجزة وذوي الأمراض المزمنة من الجنسين.

- منح موجهة لتعليم أطفال المسلمين الفقراء الصناعة (دون ذكر قيمة المنحة).

- حجرات عمل أو مشاغل للفتيات والعاملات المسلمات يهدف إلى تعويدهن على كسب قوتهن بالعمل.

- قاعة مخصصة كمركز للأطفال الفقراء بين 4-5 سنوات.

- دار للأيتام خاص بأطفال المسلمين اليتامى والأطفال المشردين **(abandonnés)**[1] وقد لعب **الكاردينال لافيجري**[2] دورا مهما في جمع هؤلاء اليتامى في مراكز، حيث سعي إلى تمسيحهم مستغلا في ذلك ظروف الجزائريين ونكباتهم بما فيها خاصة المجاعات ومنها مجاعات 1867-1868.

إنّ هذه المراكز التي خصصت لإسعاف فئة من الجزائريين كانت في الحقيقة ترمي إلى أهداف أقل ما نقول عليها بعيدة عن الدوافع الإنسانية العادية، خاصة وأنّ الواقع يثبت بأنّه يكاد كل الجزائريين - خاصة خلال القرن 19-في حاجة إلى إغاثة، في حين نجد أنّ أغلبية هذه المراكز خصصت للأوروبيين وهم قلة، وخصص للعدد الكبير من الجزائريين مركزا واحدا في الجزائر فقط دون غيرها من العمالات. وقد أشارت الإحصاءات إلى إسعاف 5663 شخص سنة 1876، دون أن ننسى طبعا الهدف الرئيسي لهذا المركز والمتمثل في سعي الكنيسة لاستغلال ضعف الجزائري المسلم لتمسيحه، وكانت الجوائح التي تصيب الجزائريين فرصة لهؤلاء المبشرين، ومصائب قوم عند قوم فوائد.

4- الجوائح وأثارها على الجزائريين (الأهالي)

كان الفقر السمة التي ارتسمت به ملامح المجتمع الجزائري طيلة الوجود الاستعماري غير أنّ القرن 19 يسمى حسب الكثير من المؤرخين بعصر الجوائح والآفات. لقد كان المجتمع الجزائري يعاني الفقر وفقدان الثروات بما فيها الثروة الحيوانية التي كانت أهم مصادر عيشه، وكذا الافتقار للأراضي بعد استيلاء

---

[1]- G .G.C.A Etat actuel de L'Algérie, p50

[2]- فيما بين 1890- 1892 قام الكاردينال لافيجري بتنظيم أحيائه للمرة الثالثة في مدينة بسكرة، واقترب من السكان وأراد أن يكمل بقية حياته، وهو يعرف أن الوقت أصبح أكثر قيمة، مع ضعف صحته، ويريد أن يطمئن على من يعوضه لذلك عين على رأس الدير أو الكنيسة رجل ثقة وهو السيد" لافينياك" (Lavinihac) وقام بشراء قطعة أرض عليها بناية بسيطة في بسكرة، وفكر في تكوين مستشفى وبيت ل (إخوان الصحراء) (Frères du Sahara) والتي أصبحت بسرعة (Frère armés du Sahara)، أنظر:

Jean- charles Humbert : La Découverte du Sahara en 1900, Ed, L'harmattan, paris, 1996, p167.

المستوطنين على أجودها في المناطق الشمالية، وكان الوضع أكثر تدهورا في الهضاب والجبال بسبب قلة المنتوج ورداءته[1].

وقد عبّر على ما يعانيه الجزائري السيد **غورجيو** (**Gourgeot**) وهو مترجم الإدارة العسكرية بقوله: " إنّنا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعة التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الأسر من أقصى الجزائر إلى أقصاها"[2]، وهو نفس ما عبّر عنه الأديب الفرنسي الرومانسي "**فيكتور هيقو**" في قصيدة عنونها بالبؤس[3]، وجاء في جريدة "**إلستراسيون**" عن البؤس في الجزائر - طبعا في صفوف الجزائريين - ما مفاده: " إنّ ذكر هذه الحالات من البؤس شيء شنيع جدا يمنعنا من أن نلح على هذا الموضوع، والجثث التي تتواجد يوميا في الطرق وبين أشجار الغابات وفي الشوارع، إنّ تلك الجثث الهزيلة النحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أجبر عربنا عليه "[4].

وجاء في تقرير اللجنة الزراعية التي أرسلت إلى الجزائر سنة 1868 ما يلي: " إنّ المساعد المدني (المتصرف) بواد الحمام يخبر بأنّ الفقر قد أصاب عرب هذه القرية منذ الانتفاضة الأخيرة 1864[5]، وحينما قامت المكاتب العربية بمصادرة الدواب، أخذنا كل ما وجدناه، وقد مات العدد الأكبر من هذه الحيوانات بسبب الأتعاب التي أجبرناها على تحملها، ولم يستطع معظم أصحابها أن يتحملوا الأسفار، فتوقفوا في الصحراء، ثم سرعان ما توفيت نساؤهم وأطفالهم إذ بقوا بدون أسباب المعيشة، والعدد القليل من العرب والحيوانات الذي استطاع أن يلتحق بقبيلته وجد الغلات قد أتلفها الجراد ووقع في فقر شنيع"[6].

ولأجل معرفة أسباب الوضع الذي آل إليه المسلمون الجزائريون يجب العودة إلى سياسات الاحتلال منذ بداياتها، فقد عرفت سنوات 1830، حوالي 184 سلسلة من الأمراض كالحمى والطاعون، وقد اتبع "**بوجو**" (Bugeaud) منذ 1840 سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزائي، وقد أصدر في 12 أفريل 1841 قرار ينص على أن كل فرنسي يملك بين 1200 و1500 فرنك يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار[7].

فكانت هذه الإجراءات وغيرها سببا من أسباب كوارث الجزائريين، وكان العهد الإمبراطوري بالنسبة للمسلمين عصر الأوبئة، وقد عرف بالمجاعات والأزمات الاقتصادية، وكذا غزو الجراد الذي كان أشد الأوبئة وطأة على الجزائريين[8]، وهذا ما عبر عنه **دوتوكفيل** في تقريره للجنة البرلمانية والذي جاء فيه: " إنّنا حولنا

---

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص210.

[2]- نفسه، ص202.

[3]- قصيدة عبر فيها الأديب الفرنسي عن حالة الرعية الفرنسية في المستعمرات، أنظر **الملحق (رقم 07).**

[4]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص194.

[5]- يقصد بذلك مقاومة أولاد سيدي الشيخ.

[6]- الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 198.

[7]- حياة قنون: مرجع سابق، ص150.

[8] - AGeron : Histoire de L'Algérie, p25

المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضوية وأكثر جهلا ممّا كان عليه قبل أن يعرفنا"[1]. لذلك لم تكن الكوارث الطبيعية والأوبئة مثل الكوليرا والتيفوس العوامل الأساسية لكثرة الوفيات، إنمّا هناك عوامل سبقت ذلك أهمها الفقر المدقع، وتدهور الظروف الصحية.

وقد كان نتيجة هذه الكوارث والظروف الاقتصادية والسياسية على المجتمع الجزائري نهاية المجتمع التقليدي، ودلّت على ذلك الهجرات الكبيرة للجائعين إلى المدن الكبرى[2]. وقد عبرت عن هذا الواقع جريدة المؤيد بما يلي: "الفقر المدقع الضارب أطنابه في الجزائر يشبه في انتشاره الطاعون في بومباي الهندية، وأسباب الفقر الضرائب الباهظة التي تفرض على المواطن، والتي لم تشمل المستوطنين، وقد رافق هذا التدهور الاقتصادي الإخلال بالأمن العام في البلاد"[3].

وممّا زاد من وضع الجزائريين سوء استغلال اليهود لظروفهم، وقد عبرت عن ذلك جريدة "**المؤيد**" في أحد مقالاتها: "الفقر طغى على الجزائريين، واليهود بغوا فيهم، أما الأولى فلكون سائر مواد الرزق قد سدت في وجوههم حتى صاروا يتضوّرون جوعا، ويكادون يهلكون عريا، ويموتون من عدم توفر المساكن الصحية"[4]. وقد صرح الجنرال "**مونتودون**" (Montaudon) في بلاغ للحاكم العام "**شانزي**" **chamzy** في 1878: " الأهالي يدفعون فوائد (ربا) لليهود أربعة أضعاف ما يدفعونه في شكل ضرائب لفرنسا"، ثمّ يصف له بؤس الجزائريين مقابل الثراء الفاحش للمرابين اليهود[5]. ولم يكن الجنرال من خلال بلاغه هذا يشفق على الجزائريين ، إنما كان يحذر من خطر اليهود على مستقبل فرنسا المسيحية في الجزائر، هذا الخطر الذي سرعان ما سينفجر أواخر القرن 19 في شكل أزمة عرفت بأزمة معاداة السامية سنة 1897.

حسب **أجيرون** سلسلة الكوارث التي اجتاحت الجزائر كان لا بد لإدارة الاحتلال إعادة النظر في كل ما أنجز منذ 20 سنة، ومن بين هذه الكوارث اجتياح الجراد سنة 1866 والجفاف والمجاعات الرهيبة في 1867 و1868، والتي انتهت بهلاك عدد كبير من الجزائريين جراء الجوع والأوبئة (**التيفوس، كوليرا**)[6]، ويلاحظ فارق كبير في تحديد عدد الضحايا بين النتائج الرسمية وملاحظات أغلب المقاطعات الإدارية، فمجاعات 1867-1868 اختلفت الإحصاءات التي نشرت فيما يتعلق بها، فبعد صمت كبير نشرت سلطات الاحتلال سنة 1868 وبعد إنكار للمجاعات على وفاة 217000 شخص بسبب الكوليرا، وبعد عقدين ارتفع العدد إلى 500.000

[1]- سعدي بزيان: مرجع سابق، ص24.

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص198.

[3]- وليد مولود الجراي: المرجع السابق، ص175.

[4]- نفسه ، ص176.

[5]- AGeron : **Les Algerien Musulman**, p384.

[6]- AGeron **:Histoire de L'Algérie**, p35

وفاة[1] وقد أشار البعض إلى 300.000 ومن بينهم "**أجيرون**"وهناك من أشار إلى 600.000 وفاة، واعتبرت لذلك سنوات 1867-1869سنوات عويصة بسبب الأوبئة والأمراض والمجاعات التي أصابت الجزائريين[2].

وعموما فقد حصدت الأوبئة أعلى نسبة من الضحايا في المناطق التي كانت المقاومة وأعمال الانتقام قد خربتها، ففي 1865-1867 كان هناك القحط وفي 1864-1866 **غزو الجراد** وفي 1865-1867 **وباء الكوليرا** وفي 1872 **وباء الجدري**[3] واستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20. وكانت الضحايا بالآلاف وأنّ الإدارة لم تتوصل إلى الدّقة في إحصاء ذلك ، وقد فسر ذلك بعدم وجود اتصال بين السكان والجهات الإدارية وكذا الصحف.

غير أننّا نستطيع أن نفسر التضارب في الأرقام بسعي إدارة الاحتلال إلى إخفاء الأرقام الحقيقية من جهة وحتى بعدم الاكتراث لما يحدث للجزائريين من جهة أخرى، والانشغال بمصلحة المستوطنين وكيفية حمايتهم والحفاظ عليهم خاصة من العدوى، وحالة اللاستقرار التي عرفتها فرنسا داخليا في هذه الفترة، وقد زعزع التحول الاجتماعي قبائل برمتها، وكانت البليدة والمدية آخر نقطتين كان يبلغهما الجوعى[4]. حيث كانت إدارة الاحتلال توقف هؤلاء في محتشدات خوفا من زحفهم نحو مناطق إقامة المستوطنين، وقد عبّر أحدهم عن ذلك بما يلي: " أكثر من وباء، إنّه موت مجتمع"[5].

كانت نسبة نمو السكان حسب الإحصاءات الرسمية بين 1856-1861 حوالي 3.5% بمعنى أنّه من المفروض أن يكون عدد الجزائريين سنة 1872 حوالي 4 مليون نسمة، غير أنّ العدد خلال هذه السنة لم يتجاوز 3 مليون نسمة (2.125.000 ن)[6]، وكانت أسباب هذه الكارثة الديموغرافية حسب "**جيلالي صاري**" تعود إلى عدة عوامل منها الجفاف وغزو الجراد[7]، ورغم أنّ الكثير من المؤرخين الفرنسيين أمثال **"شارل أندري جوليان" وغزافي ياكونو**" و"**أندري نوشي**" قد أرجعوا أسباب هذه الجوائح والكوارث إلى عوامل طبيعية واقتصادية، مع العلم أنّ المستوطنين لم يتضرروا منها، مّما يفند هذا المسعى وهذا الطرح الذي يفسر أسباب هذه الكوارث.

أظهرت مراسلات ضباط الجيش أنّ من بين أهم أسباب الاستنزاف الديموغرافي كان تلك المجازر الرهيبة التي ارتكبت في حق الجزائريين طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، كمجازر أولاد رياح من قبل **بيليسي**، ومذابح بني مادون بالتنس من طرف "**سانت آرنو**" (St Arnaud)، وقد عبر هذا الأخير عن عملياته في

---

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص195

[2]- Galissot : op.cit, p40

[3]- الطاهر بن خرف الله: **"التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" الريف الجزائري 1830-1962**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد، العدد2، السنة 2، الجزائر، 1995، ص146.

[4]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص199.

[5]- نفسه: ص199.

[6]- الطاهر بن خرف الله: مرجع سابق، ص147.

[7]- جيلالي صاري: نفس مرجع ، ص192.

بني مناصر بقوله: "إنّنا ندمر، إنّنا نحرق، وننهب، إنّنا نهدم الديار والأشجار"، وقال كذلك "إننّا لا نطلق إلّا قليلا من الطلقات النارية، إنّنا نحرق جميع الدواوير وجميع المدن وجميع الأكواخ[1]. وبذلك فإنّ أكثر الضحايا كان سببها المجازر، ولم يكن الفقر والنكبات فقط، وقد أكّد أخيرا أنّ الفقر لم يكن أصلا مشكلا بالنسبة للجزائري المسلم، والغنى لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي بقوله:" في بلاد الإسلام وفي هذه الجزائر الفقيرة، الفقر لم يكن عيبا، والغنى **(Richesse)** لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي"[2].

وكانت أكثر الأوبئة انتشارا وسببا في هلاك عدد كبير من الجزائريين وباء الكوليرا، وكانت المراكز الصحية والثكنات والسجون بؤرا للعدوى، وكانت نسبة الوفيات جراء وباء الكوليرا تصل إلى 50 وأزيد من 70%[3]. كما أثرت الاضطرابات والتقلبات والثورات على الاقتصاد المعيشي في الأرياف والمدن، وكان ذلك سببا في ارتفاع نسبة الهجرة[4].

وبقي بذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي متراجعا ومتدهورا، مثلما تميّز بالنقص في الإنتاج وبأزمات حادة مثل أزمة 1877 التي وصفت بالكارثة، خاصة في مناطق الجفاف[5]، وتراجعت القدرة الشرائية وصار المستوى المعيشي متدهورا جدا حيث كانت أسعار الخبز تشهد ارتفاعا نتيجة نقص المادة الأولية كالدقيق وارتفاع أسعاره في المطاحن، وقد حُرِم عدد كبير من الجزائريين من مادة الخبز سنة 1920[6]. وتفاقم الوضع فبلغ دخل 6 مليون فلاح جزائري مسلم حوالي 16 ألف فرنك، بينما كان دخل 22 ألف مستوطن يصل إلى حوالي 9 مليون فرنك، وهذا ما يؤكد العوز الذي أصاب الجزائري المسلم دون غيره. كما أدى عدم وجود صناعة متطورة إلى تضخم نسبة البطالة، وقد ازداد الوضع تأزما باحتكار الأوروبيين لجميع القطاعات وهيمنتهم على أخصب الأراضي التي استعملت فيها الآلة[7]. وعرفت زراعة الكروم وصناعة الخمور انتعاشا كبيرا وتشجيعا واضحا خاصة في الفترة الممتدة من 1897-1898 وإلى غاية 1900، وكان ذلك سببا آخر لانتشار المجاعة في الريف بما فيها الريف الوهراني، ونتج عن ذلك كله تفشي ظاهرة الهجرة[8].

أشار المؤرخون أيضا إلى تدني أسعار الحبوب في الفترة الممتدة بين 1890-1895، وشهدت عمالة وهران بين 1893-1894 جفافا انعكس على سنة 1898، حيث انخفض الإنتاج وتدهورت الأسعار، وانتشرت المجاعة وسط الجزائريين (الأهالي)[9]. وصار الجزائري غير قادر على توفير حاجياته لوقت المصغبة في المطامر

[1]- جيلالي صاري: نفس مرجع ، ص190.

[2]- AGeron : Les Algériens Musulmans, p392.

[3]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص191.

[4]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص188.

[5]- نفسه، ص200.

[6]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص61.

5- نفسه، ص39.

[8]- Genvieve : op.cit, p12

[9]- ibid, p11

مثلما كان يفعل سابقا، كما بقي الجزائري المسلم رغم الظروف التي يعانيها يواجه موظفي الضرائب وربا اليهود، حتى أصبح السكان يبيعون برانسيهم وخيمهم[1].

ازداد الوضع سوءً جراء انتشار البطالة، ولم يكن لهؤلاء الحق في أي مساعدة، والمحظوظ من الجزائريين يشتغل بأجر زهيد جدا لا يتجاوز في أحسن الظروفة 05 فرنك وهذا العمل غير مضمون، وكانت هذه الظروف سببا في تحرك بعض الشخصيات لتكوين لجان نجدة الجياع، فقد كونت صحيفة الإقدام (اللجنة الجزائرية لنجدة الأهالي) وجمعت مبالغ هامة وزعتها على الفلاحين الذين تأثروا جراء المجاعة، وفي 1921 أسّس **المعلم إبراهيم قندوز** لجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر، وفي 1925 كلف **الأمير خالد** صديقه الفرنسي التقدمي "**سبيلمان**" (Victor Speilman) بإحياء هذه اللجنة من جديد[2].

يعد شتاء 1908-1909 الذي سبق الحرب العالمية الأولى تاريخ جوائح أصابت الجزائر، وذلك بسبب سوء الإنتاج وهجوم الجراد وارتفاع أسعار الحبوب، والتي وصلت إلى أسعار خيالية حالت دون تمكّن الفرد الجزائري من اقتناء الحبوب[3]، وقد أدى تذبذب الإنتاج وتراجع إنتاج الحبوب إلى ظهور المجاعات في 1905، 1908، 1909، 1912، وكانت أكثر المناطق تضررا المناطق الفقيرة في الشرق الجزائري[4]، وقد شابهت مجاعة 1909 في شرق وجنوب شرق قسنطينة تلك المجاعة التي وقعت سنة 1867، حيث أنّ السكان أصبحوا يتواجدون بأعداد هائلة عند مداخل المدن، يعانون الجوع والكثير منهم سقطوا ووجدوا أمواتا في الطرقات، وعاد التيفوس للظهور من جديد، وعادت المجاعات بقوة خلال سنوات 1912-1913، بحيث أنّ الفلاحين الذين باعوا الشعير ب 10 فرنك سيشترونه ب50 فرنك في الشتاء[5].

كان تفسير هذه المجاعات دائما هو تذبذب المناخ الذي كان أكثر من الواقع الاقتصادي، وحسب **آجيرون** فإنّ سنوات 1893، 1897، 1920 ستشهد فيها الجزائر سلسلة مجاعات اتبعت بأوبئة قاتلة خاصة منها الكوليرا والتيفوس، وكانت هذه الأزمات تولد لاإستقرار الأمني[6]، غير أنّ إدارة الاحتلال كانت تنفي ذلك وتحاول إخفاء الحقائق، والملاحظ أنّ تفسير أسباب المجاعات وإرجاعها إلى الظروف المناخية من قبل الكثير من المؤرخين بما فيهم "**آجيرون**" يدفعنا إلى التساؤل أليست هذه الظروف هي نفسها التي تأقلم معها الجزائري قبل الاحتلال؟ وكانت الجزائر تعيل فرنسا بحبوبها خاصة وقت الأزمات كمرحلة الثورة الفرنسية 1789؟ لذلك فإنّ الظروف الطبيعية لا يمكن أن تكون لوحدها سببا في الجوائح التي أصابت الجزائريين وأودت بالآلاف منهم، إنمّا اجتمعت على الجزائري ظروف وأسباب أخرى أكثر وطأة وبالأخص منها نزع الملكية،

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص197.

[2]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص671.

[3]- Meynier : op.cit, p146

[4]- Meynier : op.cit, p145

[5]-ibid, p146.

[6]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p58

ومنع الرعي، وتدهور الظروف الصحية وغيرها،ولا يمكن طبعا لإدارة الاحتلال أن تصرح بهذه الأسباب، وهي التي تزعم جلب الحضارة والتمدن للجزائري.

الفصل الرابع:

مسائل الغابات والهجرة والتجنيد الإجباري

1- حرائق الغابات وتأثيرها على واقع الجزائريين (الأهالي)

2- هجرة الجزائريين

3- التجنيد الإجباري

1- حرائق الغابات وتأثيرها على واقع الجزائريين (الأهالي)

تعتبر الغابة بالنسبة للجزائري مصدرا ثمينا لمداخيله، فهي توفر المادة الأولية للبناء (أسقف المساكن والأكواخ والتدفئة) وصنع العربات وإنتاج الفحم، وهي كذلك مراعي للأنعام، لذلك كان إتلافها يحدث خللا كبيرا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للجزائري المسلم.

أصبحت الغابات وقوانينها بعد الاحتلال وسيلة من وسائل القمع بعدما كانت وسيلة رفاهية للجزائري قبل الاحتلال، فقد وسع قانون 17 جويلية 1874 المعروف بقانون الغابات السياسة القمعية (مصادرة الممتلكات، الغرامات، العقوبات الجماعية...الخ)، وقد ارتفع رغم ذلك عدد الحرائق منذ صدوره بما فيه سنوات 1876-1877[1]. وقد نصّ قانون الغابات على أنّ الدولة تملك جميع الغابات الجزائرية مع إمكان الاحتفاظ بحقوق الاستعمال وقانون الغابات الفرنسي[2] عندما طبق ألحق ضررا كبيرا بالسكان[3]، ويعدّ هذا القانون الذي صودق عليه أشهرا قليلة بعد قانون **وراني** 1873 من الأدوات التي سخرت لتفكيك ملكية الجزائريين، والسيطرة على سكان المناطق الجبلية الذين كانوا يلعبون دورا أساسيا في حركات المقاومة[4].

وقد استعملت إدارة الاحتلال هذا القانون (قانون الغابات) للوقوف في وجه الفلاحين والرعاة الجزائريين من خلال السيطرة على أحد أهمّ مصادر رزقهم[5]، خاصة بالنسبة لسكان المناطق الجبلية الذين كانوا يطردون بعد التحقيق اعتمادا على محاضر قضائية، علما أنّ عمليات التحقيق لم تكن دائما صحيحة مع كثرة الانتهاكات[6]. وقد عبّر عن ذلك « **F.Cambon** » في (**Carnet d'un colon**) قائلا:" الثلج يخيف ولكن مرغوب فيه، لكن ما يخشاه أكثر السكان (الأهالي) هو قانون الغابات"[7].

لقد كان قانون الغابات يفرض على الفلاح الذي يعجز عن تسديد ضريبته ببيع قطيعه، وإذا لم يسدد المبلغ توضع زوجته في السجن وتبقى حتى يتم تسديد ما عليه، لذلك كان النظام الغابي سببا في النزاعات

---

[1]- بوعلام بلقاسمي: **مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف II ق19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص33.

[2]- قانون الغابات الفرنسي لعام 1827 لم يكن يتناسب والغابات الجزائرية وأدغالها التي كانت مراعي، وهذا القانون كان خاص بالغابات المهجورة في فرنسا. راجع B.O.A : 06 Janvier 1882, pp 36-37.

[3]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص41.

[4]- سعيد بن عبد الله: مرجع سابق، ص172.

[5]- B.L.R.F n° 37476, 1900,p480.

[6]- نفسه، ص171.

[7] - - F.Cambon : op.cit, p149

المستمرة بين السكان وإدارة الاحتلال، وقد دوّن ذلك في الآلاف من العرائض الموجودة بالأرشيف بما فيها الحجز الخاص بحرائق 1881[1]. وكانت منطقة زواوة إحدى المناطق التي تضررت من هذا القانون واستمر هذا الضرر إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954، حيث كان اقتلاع أشجار الزيتون أو حرقها إحدى وسائل العقاب الذي يلقاه سكان المنطقة.

استفاد غلاة المستوطنين بموجب قانون الغابات من امتيازات ضخمة وخاصة في عهد نابليون الثالث، وكان عددهم حوالي 34 يمثلهم **دوقا البوفير ومونتيبلو**، وقد استغل هؤلاء 202000هـ من الغابات منها 147793هـ في القطاع القسنطيني، وكان هؤلاء يطالبون بمزيد من العقوبات على الجزائريين بهدف الحصول على امتيازات أكثر وبأقل تكلفة، وقد استفاد أصحاب الامتيازات بين 1863-1870 على حوالي 86012 واشترى الباقي ب60 فرنكا تدفع على سنة، ويبدأ الدفع بعد عشر سنوات من تاريخ شراء هذه المساحات، وقد قدر المبلغ السنوي بفرنكين أثناء السنوات العشر الأولى و4 فرنك خلال العشر الأخيرة، وقد صرح مجلس الحكومة سنة 1871 بأنّ الدولة تخلّت عن هذه الأملاك بثمن يتراوح بين 100 و300 جزء من مدخولها الإجمالي[2].

يؤكد هذا أنّ هؤلاء المستفيدين من غلاة المستوطنين قد تحصلوا على هذه الثروات بسعر التراب، واستغلوها لمصالحهم الشخصية وقد ربحوا منها أيمّا ربح[3]، في حين لوحق الجزائري في لقمة عيشه التي كان يحصل عليها من الغابات، ويتعرض للعقاب إذا ما حاول استغلال الغابات في الاستفادة من الحطب للتدفئة أو للرعي، وهذا ما كان يؤكده الجزائري من خلال تعبيره على الواقع الذي يواجهه جراء قانون الغابات وممارسات إدارة الاحتلال ضده من خلال العقوبات التي تفرض عليه، يظهر ذلك من خلال تصريح أحد سكان بلدية عزابة وهو يخاطب غلاة المستوطنين قائلا:" إذا كنت تدعي أيتّها الشركات البريئة بأنّ العرب يتسببون برعي غنمهم في خسائر كبيرة للغابات، فاشرحي لنا إذن لماذا تكري هذه الغابات وبأثمان باهضة إلى الرحالة وإلى آخرين من مربي الماشية"، "إذا كانت جريمة لأحد فهي جريمة للآخر لا سيما بعد الحرائق..."[4].

كان استغلال الغابات من قبل غلاة المستوطنين استغلالا غير عقلاني ممّا أدى إلى تدهور الغابات(عملية تلقيح أشجار الغابات) في العديد من المقاطعات الغابية، علما أنّ المناطق المبرعمة المحروقة ينعدم فيها التجديد الطبيعي (التلقيح)، لأنّ غابة مبرعمة إذا أحرقت لا يتبعها تجديد طبيعي، وقد أشار مسؤول مصلحة القطاع المحلي بأنّ التبرعم في الجزائر يؤدي في المدى القريب بسبب نقائصه وأخطار الحرائق إلى انعدام غابة الصنوبر الحلبي[5]. ولا يمكن أن يكترث أصحاب الامتيازات من المستوطنين لما يحدث لهذه الغابات لأنّهم أولا لا يدفعون مقابل ما يحصلون عليه من إقطاعات إلاّ مبالغ تافهة، وقد لا يدفعون شيئا. كما أنّ الحرائق التي تصيب هذه الغابات تعود عليهم بالفائدة، وكانت غابات البلوط والفلين تحت سيطرتهم،

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص148.

[2] -B.L.R.F, n° 37475 , 1900,p 480.

[3] - B.O.A , 08 mars, 1876, pp 35-36.

[4]- الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص151.

[5]- نفسه، ص155.

فكانت بذلك الغنائم كبيرة جدا وتقسّم بينهم وبين الدولة، إضافة إلى ما يعطى للحراس خواصا كانوا أم رسميين، وكان طبعا النصيب الأكبر من هذه الغنائم يعود إلى أصحاب الامتيازات[1]، وقد لوحظ اختلاس المغارم من قبل الحراس، ومن أمثلة هذه التجاوزات ما سجل سنة 1880 حيث جمعت أموال غرامة جماعية وقسمت كما يلي:

- شركة **أستاي** (Estaye) 3817140 فرنك.

- شركة **دوترايش** (Dutreich) 1650270 فرنك.

- السيد **سامسون** (Samson) حارس غابي لشركة **أستاي** 2000 فرنك.

- السيد فابر (Fabre) من شركة **أستاي** 2000 فرنك.

وقد صرح أحد النواب في هذا الشأن قائلا:" عوض استغلالهم الغابة فإنّهم يجدون من الأفيد استغلال الأهالي"[2]، فالغرامات التي كانت تفرض على الجزائريين لم تكن متكافئة مع الخسائر، وكان منها ما يستلمه الحراس دون التصريح بها إلى المسؤولين، هؤلاء الحراس كانوا يجلبون من فرنسا ويختارهم أصحاب الإقطاعات[3]، وقد وصف النائب "**بيردو**" هؤلاء قائلا: " إنّ أي حارس غير مرغوب فيه بفرنسا -بسبب تهاونه أو ارتكابه زلات لا تستحق الطرد- يكون له الحظ بأن يُبعث إلى الجزائر"[4] ، وهذا التصريح لـ"**بيردو**" قد يفسر لنا سببا من أسباب إصابة الغابات الجزائرية بالحرائق المتكررة، ثم يتهم الجزائري المسلم بإضرامها.

كانت العقوبات الجماعية تسجل في المحاضر القضائية، واستمر هذا الإجراء من 1831 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1914، وكان السكان الذين يعيشون بالقرب من الغابات يدفعون ثمن أي ضرر يلحق بالغابات. وكانت هذه الغرامات لا تتناسب مع قدرتهم[5]، وفي كل المناطق الصالحة للزراعة كانت العلاقة بين الإدارة المكلفة بتسيير شؤون الغابات والفلاحين الفقراء الذين يعانون من لقمة العيش متوترة[6]. وحسب **الجيلالي صاري** فإنّ الحرائق كانت تحدث بانتظام كل عشر (10) سنوات، وربما كانت المدة أقصر[7]، هذا ما قد يدفع للتساؤل كيف يمكن أن يقوم السكان بذلك وهم يعرفون العواقب، وربما أحسن تعبير لهذه العواقب ما جاء على لسان (**F.Cambon**) في (**Carnet d'un colon**) قائلا: "الحيوانات والنباتات يشكلان توازنا بيئيا حيويا، غير أنّ العربي وجد أنّ الطريق إلى الغابة قد منع عن حيواناته، وبذلك فإنّ قطيعه يموت، والحشائش التي نمت قد

[1] -B.L.R.F , n° 38004 , 1900,p 1611.

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص160.

[3]- كان عدد الحراس سنة 1890 حوالي 758 حارسا، ضابطا، و137 عريف و556 حارس بسيط.

[4]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص159.

[5]- سعيد بن عبد الله: مرجع سابق، ص175.

[6]- نفسه، ص180.

[7]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص152.

يبست (Séché) في حين الحرائق قد التهمت كل شيء"[1]. وعلى ذكر الحرائق فإنها خلال سنوات 1875-1876 قد توسعت بالشكل التالي:

العمالة	المساحة
الجزائر	129796هـ
وهران	365588240 هـ
قسنطينة	173155368 هـ
المجموع	551523208 هـ

وارتفعت قيمة خسائر هذه الغابات من الخشب والحلفا كالتالي:

العمالة	قيمة الخسائر
الجزائر	17137 فرنك
وهران	114682 فرنك
قسنطينة	310062 فرنك
المجموع:	441881 فرنك

وقد بلغت قيمة الغرامات التي فرضت على السكان تطبيقا لقانون 17 جويلية 1874 الذي سن العقاب الجماعي 156.318.64 فرنك وقد وزعت هذه الغرامات[2] بالشكل التالي:

العمالة	عدد المحوم عليهم	قيمة الغرامة
الجزائر	(7 محكومين)	13.717.62 فرنك
وهران	(13 محكوم)	50.063.30 فرنك
قسنطينة	(22 محكوم)	92.537.72 فرنك
المجموع	42 محكوم عليهم	156.318.64 فرنك

G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p167.

ومع مجيئ الجنرال (شانزي)- الذي انشغل منذ قدومه بالحرص على الأمن وتقليص الجرائم والمخالفات – (وفق ما جاء في المصدر) التي يرتكبها الجزائريون المسلمون(الأهالي)، لذلك كان أول إجراء له هو

[1]- F.Cambon : op.cit, p102.

[2]- G.G.C.A : Etat actuel de L'Algérie, p167.

إصدار مرسوم 28 جوان 1873 الذي أحيا به قرار 24 جويلية 1861 والذي يفرض غرامة جماعية توازي أربع (04) مرات قيمة الزكاة في حق كل متهم بإضرام النار أو تركها دون الإخبار عنها[1].

والملاحظ أنّ هذه الحرائق حدثت في فترة ازداد فيها النشاط الاستيطاني ونزع الملكية بشكل ملفت للانتباه، وهي المرحلة التي أعقبت مقاومة 1871، وكذا هجرة الفرنسيين من منطقتي الألزاس واللورين بعد الهزيمة الشنعاء التي تكبدتها فرنسا في حربها مع بروسيا، والتي شارك الجزائري المسلم فيها دفاعا على العلم الفرنسي مثبتا شجاعة لا نضير لها، وقد أشاد بذلك نواب البرلمان دون أن يقدموا لهم أي مقابل بعد أن شاركوا في أعنف المعارك في "ويسمبورغ" **(Wissembourg)**، وورث **(Woerth)** وريشوفن **(Reichshoffen)** ضمن فرق الرماة المهرة، والذين هلك معظمهم[2]. وقد نوه **Le conte de Bastard** بمآثر الجنود القناصة الجزائريين التي قال عنها بأنّها لا تقتني بالمال من خلال تصريحه:" بل بأداء التحية لهم حين نمر قرب أحدهم في ميدان المعركة..."[3].

وعلى العموم انتهت التحقيقات الخاصة بحرائق الغابات لسنوات **1875، 1876، 1877** إلى تحديد جملة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- ممارسات العمال الإسبان المكلفين باستغلال حقول الحلفاء قرب الغابات.

- استعمال الأوروبيين (مربو النحل) النيران لإنتاج وتحصيل العسل.

- العوامل الطبيعية من حرارة وجفاف.

- الشرارات التي يحدثها مرور القطار بالقرب من الغابات خاصة في فصل الصيف[4] ومواسم الجفاف.

لم تغير نتائج هذه التحقيقات من واقع الجزائري المسلم، بل ازدادت أوضاعه سوءً جراء الاستمرار في تطبيق قانون الغابات، وما يلحق به من نصوص ركزت على مبدأ المسؤولية الجماعية والذي يتضمن ما يلي:

- المنع من البقاء في الغابة أو في معابرها لمدة ست سنوات متتالية.

- البقاء فيها لأجل الحراسة.

- المساهمة في إخماد النيران.

- حراسة الغابات خلال شهور الصيف دون أجر أو تعويض[1] بحيث كان على السكان واجب الإسراع لوقف الحرائق، ووضع حدّ لتوسعه على مدى أربعة كيلومترات حول مخيمهم.

---

[1] - L , Rinn : op-cit, p82 .

[2] - Annie-Rey : op.cit, p698.

[3] - آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص784.

[4] - بوعلام بلقاسمي: المرجع السابق، ص34.

ويشير **الجيلالي صاري** إلى أنّ 23% من أسباب حرائق الغابات متعمّدة إمّا للمنفعة أو أنّها عدوانية، وهذا طيلة 1886-1915، وكانت النيران تصيب غابات المناطق التلية (المطلة على البحر المتوسط) والتي تتميز بكثافتها، وهذا ما لاحظه الفرنسيون أثناء بداية الغزو، حيث تعجبوا من كثرة الغابات وكثافتها، مما يجعل التوغل فيها صعب، ومن أمثلتها غابة ثنية الحد التي كانت محفوظة بدون قوانين قمعية[2].

كان المستوطنون عند كل حريق يوجهون أصابع الاتهام مباشرة إلى الجزائريين وإلى الإدارة تحميلا لها للمسؤولية، ويكون رد فعلهم عنيفا، وهذا ما تؤكده جريدة "**الأخبار** لـ 14 سبتمبر 1913" من خلال ما نشرته: "السباحون في (**شنوة بلاج**) (**Chenoua plage**) تمرنوا على إطلاق النار على الأهالي الذين يُلمحون بالقرب من موطن الحرائق[3]". رغم أنّ هذه الأصابع توجه إليهم أكثر من غيرهم، بحيث لم يكن هؤلاء المستوطنون ليترددوا في حرق الغابات بهدف إجبار السكان على مغادرة أراضيهم[4]، وهذا تطبيقا لقانون 1885 الذي فرض عدة عقوبات على الجزائريين، منها إزالة الأراضي المحيطة بالغابات، والترحيل غير المباشر لأسر برمتها مما يمس مباشرة بالاقتصاد المعاشي الضعيف لسكان الغابات- مع العلم أنّ الرعي منع لمدة 6 سنوات متتالية[5]-.

أمّا عن أسباب حرائق الغابات فكانت تتمثل في الغالب في ارتفاع درجة الحرارة والرياح وأهمها الرياح الجنوبية الشرقية (**السيروكو**)، إضافة إلى نوعية الغابات التي تحوي بالأخص أشجار الصنوبر الحلبي والبلوط والفلين، مع وجود الأشجار اليابسة السريعة الاشتعال، وكذا طريقة الاعتناء بالغابات. وكانت أكثر الحرائق تصيب خاصة السلسلة الجبلية بالشاطئ الشرقي ومنطقة وادي "**الرجم**" في الونشريس الغربي[6].

كانت إدارة الاحتلال تغتنم فرصة الحريق لتنزل العقوبات على الجزائريين ، وكانت هذه العقوبات إمّا غرامات باهضة أو السجن، ومن الجنح التي كان يعاقب عليها الشخص جنحة الرعي وغرامتها تتجاوز ثمن قيمة خروف، وكانت جنحة الحرث المحددة بـ200 فرنك للهكتار الواحد، وفي حالة تكرار الجنحة يتعرض المعني إلى أقصى عقوبة مع الحكم بالسجن لمدة 8 أيام أو أكثر[7].

وكان يساعد حراس الغابة 3 أو 4 أشخاص -لا ضمير لهم- منهم إثنان تكمن مهمتهم في تسلية الرعاة الصغار ، ويلجأ مساعدون آخرون إلى دفع القطيع نحو الغابة، وبعد هذا كمين ينصب لهؤلاء الرعاة، وبعد مشاهدة الخسائر التي سينعتونها بـ" الهامة جدا" يعرضون الاتفاق على الفلاح، ويكون هذا الاتفاق مرفق بتهديد[8] ما نصه: "دخل قطيعك المتكون من 100 عنزة الغابة وإذا واصل المحْضَر سيره فستحاكم بغرامة

---

[1]- سعيد بن عبد الله: **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، الجزء 1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص173.

[2]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص164.

[3]- Menyier : op.cit :p138

[4]- سعيد بن عبد الله: مرجع سابق، ص173.

[5]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص147.

[6]- نفسه، ص153.

[7]- سعيد بن عبد الله: نفس المرجع السابق، ص173.

[8]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص159.

قدرها 400 فرنك يضاف إليها 400 فرنك بموجب التعويض والفوائد، ويصير المبلغ الإجمالي 800 فرنك" ، وبعد المساومات يحدد المبلغ الذي يتراوح بين 200 و300 فرنك، ويتحتم على الراعي دفعها[1].

وقعت سنة 1881[2] أكبر الحرائق، حيث تمّ حرق 155.000 هكتار في القطاع القسنطيني لوحده، وفرضت على الجزائريين جراء ذلك غرامات بقيمة 4000.000 فرنك (313.875 غرامات جماعية 848.000 مبالغ الإيجار المطالبة من طرف أملاك الدولة)[3]، وقد أدت هذه الحرائق إلى صدور عقوبات دون تحقيق، شملت 53 قبيلة[4]. وارتفعت قيمة الضرائب منذ 1904 إلى سنة 1914 من 215000 فرنك إلى أزيد من ½ مليون فرنك. وقد تزامنت هذه الحرائق مع تسريع آلية الاستيطان الحر، ونزع الملكية وكان من الملكيات المستهدفة هذه الغابة التي كانت بالنسبة للفلاح الجزائري مصدرا ثمين للمداخيل، فهي توفر له المادة الأولية لبناء كوخه (gourbi) وصنع العربات، واستخراج الفحم، مثلما هي مراعي اساسية لأغنامه[5].

تضاعفت الحرائق خلال صائفة 1913، خاصة في القطاع الوهراني والقسنطيني[6] ، بالرغم من أنّ مصالح الغابات منعت الجزائريين من استغلال الغابات، وهو ما أوردته جريدة (**Le temps**) في 1913/09/09 والتي جاء فيها :"حيث منع من استغلال الخشب ومن صنع الفحم منه"[7]، واستمرت الحرائق طيلة أواخر القرن 19 وخلال القرن العشرين، وغالبا ما كانت تحدث كل 10 سنوات، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	المساحات المحروقة
1881	50.000هـ
1892	37.274 هـ
1902	48.656 هـ
1913	38.637 هـ

[1]- نفسه، ص160.

[2]- شهدت هذه السنة عدة أحداث منها فرض الحماية على تونس، وانتفاضات في مصر، ومقاومة الشيخ بوعمامة، وصدور قانون الأهالي الذي ألحق بقانون الحالة المدنية في 1882.

[3]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص149.

[4]- بوعلام بلقاسمي: مرجع سابق، ص149.

[5]-Menyier : op.cit, p138,

[6]-Ibid : p138

[7]-ibid, p131

1919	29.782 هـ

جدول خاص بالحرائق التي مسّت الغابات جيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص153.

يظهر من خلال الجدول أنّ هذه الحرائق كانت تحدث من فترة إلى أخرى، وهي تستغرق في الغالب مدة 10 سنوات بين الحريق والآخر، بحيث نلاحظ من خلال الجدول أنّ الحرائق خلال القرن 19 كانت أكثر ضراوة ويبدو ذلك واضحا من خلال المساحات المتلفة خلال سنة 1881 وقبلها خلال سنوات 1875، 1876، 1877، علما أنّ هذه الحرائق التي يستفيد منها المستوطن كانت تتزامن مع تصاعد وتيرة الاستيطان ونزع الملكية خاصة خلال السبعينات والثمانينات من القرن 19، وكانت هذه الحرائق عاملا من عوامل صنع مأساة الجزائري المسلم كغيرها من العوامل (الضرائب، التهجير، التجويع...الخ).

2- هجرة الجزائريين:

الهجرة رد من ردود أفعال الجزائريين اتجاه السياسة الاستعمارية، وقد ظهرت منذ المراحل الأولى للاحتلال، وتطورت تبعا لعدة تحولات مست المجتمع الجزائري كاشتداد أدوات القمع الاستعمارية، وتوفر الفرص وتعدد الأسباب وتنوع ديار الهجرة بين العالم العربي الإسلامي (المغرب، تونس، سوريا...) وأوروبا (فرنسا)، لذلك فإنّ المتتبع لمسار الهجرة سيلاحظ الاختلاف بين الهجرة خلال القرن 19 والهجرة خلال القرن العشرين.

كانت السياسة الاستعمارية بشكل عام أهم أسباب هجرة الجزائريين ومن مختلف الفئات الاجتماعية، الرافضة للوجود الفرنسي وغير القادرة على المقاومة، بالرغم من أنّ الهجرة في الواقع هي أسلوب من أساليب المقاومة، لذلك كانت إدارة الاحتلال تقف في وجه هذا الأسلوب، وتتصدى له بمختلف الوسائل بما فيها غلق أبواب الهجرة.

كانت الهجرة لدوافع دينية تهدف إلى الذود عن العقيدة، وكانت سلاحا سياسيا في يد الجزائريين ، وحجتهم الأخيرة التي بقيت بعد حرمانهم من الوسائل المشروعة لإسماع صوتهم[1]. وكان تدهور الوضع الاقتصادي دافعا لظهور الهجرة التي يقوم بها الجائعون[2]، الذين اضطروا إلى مغادرة الدّوار طلبا لظروف أحسن في المدن الكبرى، ويظهر حجم هذه الظاهرة في تباين النسبة بين أهل الريف والحضر، حيث كانت 14 مرة أكثر للريفيين عن الحضر سنة 1886 و11 مرة أكثر سنة 1911[3].

---

[1]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص367.

[2]- هذا ما حدث خلال فترة المجاعات الكبرى للقرن 19 وخاصة منها مجاعات 1867، 1868 التي دفعت بعدد من الجزائريين الجائعين إلى النزوح من الأرياف نحو المدن التي أحكمت إدارة الاحتلال غلقها في وجوههم خوفا من إصابة المستوطنين بالأوبئة.

[3]- أهم هجرة سنة 1911 كانت هجرة تلمسان، وكانت الهجرة إلى فرنسا لدواعي اقتصادية قام بها شباب وأرباب عائلات لإعانة ذويهم وفي نياتهم العودة إلى بلادهم: أنظر نادية طرشون: **هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية**، مجلة الدراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد 13، السنة 1433هـ/ 2011م، ص176.

و7 مرات أكثر سنة 1931. واستمرت على هذا الشكل (ارتفاع نسبة هجرة الريفيين مقارنة بالحضر)[1]، وغالبا ما كانت هذه الهجرة جماعية، ومنها على سبيل المثال هجرة مدينة مجانه (برج برعريرج)، وهجرة مدينة تلمسان سنة 1911[2]، وقد هاجر من مدينة تلمسان (نزوح تلمسان) فيما بين 1910- 1911 حوالي 526 شخص من بلديات سبدو والرمشي وندرومة[3]، وقد تميّزت بكثافتها، ممّا دفع بالصحف الفرنسية إلى وصفها بـ "**الهلع الحقيقي والوباء المعنوي**"[4]، وهذا ما أكدته صحيفة « **L'Echo d'Oran** » التي أشارت إلى ما يلي: " إنّ الهجرة اشتدت خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر وأوائل أكتوبر، وكانت موافقة للنصف الثاني من شهر رمضان"[5]. كما نشرت صحيفة الإسلام قائلة: "إنّ حركة هجرة الجزائريين إلى سورية ليست وليدة اليوم، فهي تعود إلى سنوات عديدة، ولكنها اشتدت منذ سنتين خصوصا في مناطق الهضاب العليا،حيث أخذت آلاف العائلات في التخلص من أراضيها واختارت طريق المنفى، وقد شكل هذا الهروب الجماعي ظاهرة ووباء صار يهدد البلاد بالإخلاء التام"، وأكدت أنّ هذا الخروج الجماعي هو في صالح جماعة من الوسطاء ومصاصي الدماء الذين يشجعون الناس على الهجرة[6].

وقدم "**وليام مارسي**" - وهو أستاذ اللغة العربية في تلمسان والذي كانت تربطه بأهلها أواصر جيدة- شرحا لهجرة التلمسانيين قائلا: "لا يمكن إلاّ أن أقول أنّ السلطات الفرنسية المحلية - إمّا عن عدم اكتراث أو قلة فضول أو غياب تعاطف - لم تكن على بصيرة أبدا، وفوجئت في نهاية المطاف باندلاع الألم الذي ظل مكبوتا في الصدور"، وأشار أيضا "لم تحسن إدارة الأمور لأنّها لم تقدر، ولم تتوقع حدوثها أبدا، ويمكن أن يضاف إلى ذلك كله أنّها لم تتوقع أي شيء، لأنّها لم ترغب في أي شيء"، وقام مدير الشؤون الأهلية "**لوسياني**" [7](**Luiciani**) بحذف هذه الخلاصة، إلاّ أنّ "**آبل فيري**" (**Abel Ferry**) قام بقراءتها في غرفة النواب[8].

وبالرغم من أنّ هذا الخطاب لقي الترحيب والتهليل في البرلمان إلاّ أنّ واقع الجزائري لم يشهد أيّ تحول، وبقيت المعاناة والمأساة تصنع حياته، وكثيرا ما اتهمت الإدارة بمساهمتها في تشجيع هجرة الجزائريين، فقد ذكرت صحيفة "**الحق الوهراني**" على سبيل المثال ما يلي:" إنّ نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة، وأن المنادي العمومي كان يعلن أنّ الكل يستطيع أن يسافر شرط أن يكون قد أدى ما عليه من

---

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص212.

[2]- Menyier : op.cit, p156.

[3]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص368.

[4]- نادية طرشون: مرجع سابق، ص176.

[5]- نفسه، ص178.

[6]- نفسه، ص 180.

[7]- دومينيك لويسياني مستشرق نشر عدة نصوص بربرية مترجمة الى الفرنسية مستعينا بالشيخ محمدالسعيد بن زكري أحد علماء منطقة زواوة، وعن طريقه نشر لويسياني بعض النصوص للشيخين اسماعيل أزاكيو ومحمد بن محمد (سي محند)، كما نشر نص كتاب بالبربرية في الفقه ألفه أحد فقهاء السوس بالمغرب، وهو محمد بن علي بن ابراهيم عنوانه(الحوض) وهو كتاب فقه ألفه السوسي بالبربرية وبحروف عربية. تضمن جزءه الأول 960 بيت. سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص35 وأبحاث وآراء، ج4، ص 207.

[8]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص369.

ضرائب"[1]. كما أنّ الكثير من العائلات تحصلت على جوازات سفر ممضاة من عامل عمالة الجزائر وذلك سنة 1892، وهو نفسه الذي كان سنة 1888 قد نبذ وبشدة تواطؤ الإدارة في قضية هجرة الأهالي[2]، كان المشرق العربي في الغالب[3] وجهتهم المفضلة حفاظا على انتمائهم العربي الإسلامي.

وقد دفع مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية منذ عامي 1907- 1908 بعدد من المسلمين الأتقياء إلى المغادرة للتملص من التجنيد[4] الذي اعتبر القطرة التي أفاضت الكيل، وهذا ما جاء في صحيفة **L'écho d'oran)** بقولها: "إنّ التجنيد لم يكن السبب الوحيد للهجرة مثلما ادعى بعض الأوروبيين، بل الأسباب عديدة ومختلفة، وهي ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيشها الجزائري المسلم، وما قضية التجنيد إلاّ القطرة التي طفح بها الكيل"، وهذا بعد إجرائها لتحقيق أظهر أنّ 1200 شخص من ضمن 25000 من مسلمي مدينة تلمسان هاجروا[5]، وقد أرجع الحاكم العام "**شارل ليتو**" **(Lutaud)** 1911- 1918 سبب هجرة أهل تلمسان إلى عمليات الإثارة القادمة من الخارج[6].

وأشارت لجنة « **Barbedette** »[7] أنّ الهجرة شجع عليها قدوم بعض الشخصيات المشرقية، ومن هؤلاء "**محمد فريد بك**" عضو الحزب الوطني المصري في 1903- 1904، والتي كتب عنها في **جريدة اللواء**، إضافة إلى الرسائل التي كانت تصل الأهالي من المهاجرين إلى الشام، وإطلاعهم على الصحف العثمانية والمصرية التي كانت تدخل الجزائر خفية رغم المنع[8].

وقد وقفت لجنة « **Barbedette** » على كل مشاكل سكان تلمسان[9] خاصة والجزائر عامة. ولم يكن بذلك الجزائري يشكو من التجنيد الإجباري فحسب، بل كانت المطالب كثيرة ومتنوعة، وقد أبدت اللجنة تأييدها لكثير منها، وقالت بحق الأهالي في التمتع بحياة كريمة، وطالبت الإدارة بالاستعجال بإدخال إصلاحات على بعض القوانين التي تنظم حياة المسلمين كقانون الغابات، نزع الملكية، قانون الضرائب، التمثيل النيابي، وكذا قانون الأهالي[10]، غير أنّ هذه المسائل تخضع لتشريعات برلمانية، ولا تستطيع الإدارة البث في قضايا شرع

---

[1]- نادية طرشون: مرجع سابق، ص179.

[2]- عمار هلال: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص51.

[3]-Augustin Berque : Ecrits sur L'Algerie, Ed sud, Paris, 1986, p77

[4]- آجيرون: **تارخ الجزائر**، ص367.

[5]- آجيرون: **تارخ الجزائر**، ص368، أنظر أيضا، نادية طرشون، مرجع سابق، ص178.

[6]- آجيرون: نفس المرجع ، ص369.

[7]- تكونت سنة 1911 بطلب من المجلس البلدي إلى الحكومة الفرنسية وقد بادر الحاكم العام "شارل ليتو" بتعيين لجنة وضع على رأسها السيد "باربيدات" وهو مندوب مالي للتحقيق في أمر هجرة تلمسان، أنظر نادية طرشون، مرجع سابق، ص181.

[8]- نفسه، ص183.

[9]- اعتبر الفرنسيون مدينة تلمسان مدينة متميزة عن باقي مدن الجزائر، وهي حسبهم الوحيدة التي تحمل صفة الأصالة ف "وليام مارسييه" وهو مدير مدرسة في تلمسان يقول: "عرفت في تلمسان مجتمعا يعمل ليعيش، وهو المجتمع الأكثر أصالة في الجزائر كلها وهو شديد التدين والمحافظة". طرشون، مرجع سابق، ص182.

[10]- نفسه، ص183.

لها البرلمان قوانين وسن لها تشريعات تسيرها، وهذا ما يوضح عدم جدية مثل هذه المساعي وتعطينا دائما تصور على أنها مجرد سياسة ترمي إلى ذر الرماد على الأعين.

أشارت إلى ذلك صحيفة الراشدي التي جاء فيها: [...] عندما نتكلم عن مطالب الأهالي يقولون إنّ ممثلي الأهالي في مختلف الجمعيات لا يذكرون ذلك[...] ولكن هل للأهالي حقا ممثلون؟ وهل ننسى الضغط الإداري مع كل حملة انتخابات؟ وهل هناك من مثقفين يرشحون أنفسهم؟ طبعا لا ... لأنّهم متأكدون مسبقا من الفشل، فهم غير مرغوب فيهم في المجالس. أمّا في الجمعيات العمومية فالمرشحون هم عموما من القياد[1].

وكانت الكثير من الصحف تركز على ضرورة القيام بإصلاحات مستعجلة وشاملة فقد جاء في صحيفة "**الإسلام**" مايلي:" إنّ التحقيقات التي أجرتها السلطات قد أبانت عن العديد من الحقائق يتوجب التمعن فيها، مثلما يجب الشروع في عمليات إصلاح عميقة وشاملة في طريقة وأسلوب تسيير شؤون الأهالي، وإحداث تغييرات جذرية في النظام الضريبي والاقتصادي عامة وحتى السياسي"[2]، خاصة بعد أن أحصت الإدارة عدد العائلات التي هاجرت من 1910 إلى 1912 بوحدّد بحوالي 794 عائلة أي بتقدير حوالي 4000 شخص، وكان من ضمنهم أعيان وأفراد من عائلات ثرية[3]. وقد وصفتها صحيفة **الأخبار** بـ :"هجرة سكان المدن المرتاحين ماديا" وفندت ادعاء ربط الهجرة بالخدمة العسكرية موضحة:"إنّ هذه الحجة قد قدمت من طرف المستوطنين المعارضين للخدمة العسكرية وهم أيضا المستفيدون من هجرة الأهالي"[4]، خاصة وأنّ الإدارة تعتبر كل ملكية يغيب عنها صاحبها لمدة 3 أشهر محجور عليها، وبذلك تستولي عليها الإدارة، وبعد ذلك تسلّم للمستوطن.

كانت بهذا هجرة الجزائري تخدم مباشرة مصلحة المستوطن، ومن أشهر العائلات الثرية التي غادرت مدينة تلمسان، عائلة **مفتي تلمساني سي لخضر** أو قائد منطقة **أولاد الشولي (بلدية سبدو المختلطة)** الذي كان موظفا ذا مكانة رفيعة وصاحب أملاك، وقد هاجر فجأة مع نهاية 1910 مصطحبا معه 27 شخصا من أهله وأقاربه[5]، إضافة إلى **"مزيان بن منور"** وآخرون الذين انتقلوا إلى المغرب الأقصى (طنجة) وأبحروا منها نحو دمشق[6]، ومن بين الشخصيات البارزة التي فضلت الهجرة **"محمد بن شطة"** الذي هاجر أواخر القرن 19 من الأغواط إلى تونس، وبعد سقوطها في الحماية توجه برفقة عائلته إلى دمشق حيث كان يمثل الجزائريين في "اللجنة الدمشقية للتجمع الأخوي الجزائري- التونسي" والتي شكلتها الحكومة العثمانية، وقد

[1]- طرشون: مرجع سابق، ص181.

[2]- طرشون: المرجع السابق ، ص180.

[3]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص369.

[4]- طرشون: نفس المرجع، ص179.

[5]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص370.

[6]- طرشون: مرجع سابق، ص177.

تولى رئاسة تحرير جريدة "**المهاجر**" الصادرة بدمشق بين 1912- 1914 والناطقة بلسان المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام[1].

كان تأخر التعمير سببا من أسباب هجرة الجزائريين، ففي 1856 كانت نسبة الجزائريين الذين يقطنون المدن لا تتجاوز 6.9%، وفي 1906 لم يكن يتجاوز 7.6%. وفي 1931 لم يتجاوز 10.8%. وقد ظهرت الهجرة إلى فرنسا منذ حوالي 1910، وكان سببها الرئيسي الفقر المدقع، وقد بلغ عدد المهاجرين إلى فرنسا سنة 1923 حوالي 9200 شخص[2]، وهذا رغم ما كان يعانيه الجزائري من ويلات الاستعمار التي لاحقته هناك.

ازدادت السيطرة الاستعمارية، وكذا الصراع العالمي الذي أقحمت فيه الجزائر مباشرة طيلة الفترة الممتدة من 1871 إلى 1919[3] ،وازدادت خلالها هيمنة وسلطة المستوطنين، وكذا تسلطهم على الجزائريين رغم ما أظهره هؤلاء من تضحيات خدمت مباشرة مصالح المستوطنين الذين دفعهم جشعهم إلى تجاهل أبسط حقوق الجزائري المسلم، هذا الأخير الذي وجد في الهجرة أسلوبا للتعبير عن رفضه لهذه السياسة، فكان الربع الأول من القرن 20 مرحلة الهجرات الجماعية في الجزائر بما فيها هجرة الشخصيات البارزة، وقد هاجر حوالي 200 شخص إلى بلاد الإسلام حيث تركيا وسوريا[4]، ومن بين هؤلاء كان المعلمون الذين لم تتمكن السياسة الاستعمارية - التي أصبح يديرها المستوطنون- من توفير وظائف لخريجها، رغم قلة عددهم خاصة أمام موقف هؤلاء الأوروبيون المتصلب والرافض لكل مسّ وانتقاص لسيادتهم[5]. فهم لا يتصورون أبدا منافسة الجزائري المسلم لهم، حتى وإن أبدى حسن النية اتجاههم، وهم ينظرون إليه كيد عاملة رخيصة موجودة لتشتغل في قضاء مصالحهم فقط.

كانت بلاد المهجر ملاذا للجزائري للتخلص من قهر واستغلال المستوطن وللبحث عن بيئة توفر له الاستقرار والأمن ولقمة العيش التي صار غير قادر على توفيرها لنفسه في بلاده. وكان أكثر المهاجرين -وخاصة إلى فرنسا عشية الحرب العالمية الأولى- من منطقة زواوة، بمقابل التوسع الاستيطاني ظهرت الهجرة إلى الخارج والتي بدأت سنة 1912، وكانت الخدمة العسكرية الإجبارية إحدى أسبابها بالإضافة إلى العامل الاقتصادي.

وقبل ذلك كانت أولى مناطق الهجرة مباشرة بعد احتلال مدينة فاس المغربية، ثم تونس وسوريا، وأكثر من هاجر هم أعيان مدينة بسكرة وتلمسان[6] ففي 1888 هاجر ما يقرب 178 أسرة و347 فردا متأثرين بحركة الجامعة الإسلامية، وفي 1898 توجهت الهجرة نحو سوريا بسبب الدعاية التي قام بعض الوكالاء الأوروبيين لإغراء المسلمين على بيع أراضيهم والهجرة، وكذا الدعاية التي قامت بها تركيا وإرسالها سفينتين

[1]- طرشون: مرجع سابق، ص179.

[2]- -AGeron : Histoire de L'Algérie, p60.

[3]- - Stora : op.cit, p24.

[4]- -Stora : op.cit, p43,

[5]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص184.

[6]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص36.

لحمل المهاجرين إلى سوريا[1]. وكانت هذه الهجرة إلى العالم الإسلامي تهدف إلى مغادرة المناطق المحتلة والالتحاق بديار الإسلام التي كانت مستقلة لمواصلة المقاومة عوض الخضوع لقوانين الكافر، خاصة بعد فقدان الأملاك والمراتب الاجتماعية.

وأثارت موجة الهجرة ونزوح التلمسانيين سنة 1910 انتباه الكثيرين، كما كانت هجرة سطيف وبرج بوعريرج (مجانة) نحو سوريا، مما دفع بالإدارة إلى التحقيق في أسباب الظاهرة. وقد عرضت أسبابا كثيرة مثل تعسف القواد واغتصاب الأراضي بانتزاعها أو مصادرتها وبيعها للمستوطنين، كما أشارت إلى الدعاية المناهضة للفرنسيين بما فيها الدعاية التركية، وكذا الرغبة في التخلص من قانون الأنديجينا ومن عبء الضرائب وشدة وصرامة قانون الغابات[2]، غير أنّ هذه الملاحظات وهذه التقارير لم تكن لتغير من واقع الجزائريين الذي ترسمه المآسي والآلام شيئا، ولم يكن هذا الواقع يحرك البرلمان الذي أصبح أداة تتحكم فيها فئة من النواب الخاضعة لإرادة المستوطنين ولسيطرة اليهود.

عبرت **جريدة المؤيد** عن ظاهرة الهجرة في الجزائر بما يلي:" إنّ الجزائريين يرحلون هربا عن طريق الصحراء إلى غدامس ومنها إلى مصر وسوريا، إضافة إلى هجرة كبيرة إلى مراكش، وقد بلغنا أنّ 3000 من الجزائر هاجروا، وهذا هو العدد الحقيقي لا كما قدره الحاكم العام في **جريدة المبشر** بـ 800"[3]. وقد أخذت الهجرة نحو فرنسا في الارتفاع بعد أن ظهرت حوالي 1910 كعامل قوة لمجابهة الفقر وتحسين الظروف المعيشية.

وزادت الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 في تشجيع الهجرة خاصة بعد إلغاء تأشيرة السفر سنة 1919، وقد بلغ عدد المهاجرين سنة 1923 حوالي 92000 شخص، واكتشف الفلاحون الجزائريون فرنسا وأوروبا، فكان بذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري تحول نهائي[4]. فكان الجزائري ابتداءً من 1912 يهاجر إلى دار الاستعمار حيث يبحث عن الشغل ليعيل نفسه وأسرته في الجزائر، وبقيت وجهة الجزائري في الهجرة إلى فرنسا حتى ما بعد الاستقلال، وساعده في ذلك عامل اللغة.

3- التجنيد الإجباري:

يعدّ التجنيد الإجباري من القضايا التي شغلت بال الجزائري المسلم وأرعبته، وكان الجزائري خلال القرن 19 يتطوع في الجيش الفرنسي خاصة أبناء قبائل المخزن، وقد بلغ عدد المتطوعين سنة 1886 حوالي 11500 متطوع قُسّم هؤلاء المتطوعون إلى نوعين الرماة وهم عبارة عن مشاة والصبايحية وهو فرسان[5]، غير

[1]- نفسه، ص37.

[2]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص50.

[3]- وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص174.

[4]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p60.

[5]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص644.

أنّ هذا العدد إذا ما قورن بعدد الجزائريين فإنّنا نلاحظ أنه قليل، كما أنّه قليل مقارنة بعدد عناصر الجيش الفرنسي.

أحدث قانون التجنيد الإجباري الذي صدر سنة 1912 ضجة كبرى، لتمييزه بين المجند الجزائري والمجند الفرنسي، حيث نص على تجنيد الشاب الجزائري المسلم 3 سنوات، في حين أنّ المجند الفرنسي يكتفي بسنتين، وقد قوبل هذا القانون بالرفض، ودفع بالكثير من الجزائريين إلى الهروب والهجرة[1] ،وكان بذلك قانون التجنيد الإجباري سببا من أسباب ظهور الهجرات الكبيرة مثل هجرة تلمسان.

شارك الآلاف من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى تحت العلم الفرنسي، ففيما بين 1914-1918 دخل إلى فرنسا حوالي 200.000 جزائري، وهذا خاصة بعد إعلان **وزير التسليح** (**Ministre de L'armement**) سنة 1916 على فتح أبواب التوظيف في فرنسا أمام المستعمرات وبالأخص الجزائر. وبذلك فإنّ الكثير من العائلات الجزائرية المعوزة كانت تعيش بما يرسله المجنّدون والعمال الذين هاجروا إلى فرنسا[2].

أصدرت الحكومة الفرنسية قانون التجنيد في 03 فيفري 1912 بعد أن استكملت استقرارها في المغرب الأقصى، وكان رد فعل السكان على ذلك أشد مما كان يتصور[3]، وعلى ذلك شرعت إدارة الاحتلال في جمع الشباب الجزائري المسلم الذي يجهل ما يحدث في أوروبا، ولا يعرف لماذا يؤخذ قصرا إلى فرنسا ما عدا معرفته السطحية بحدوث حرب بين الأوروبيين أنفسهم، وهو سيدافع على الكافر الذي اعتدى على وطنه، وقد تمّ لذلك اختطاف أزيد من 250.000 شاب، انتزعوا من الوسط العائلي والاجتماعي، للعيش جماعيا مع أشخاص آخرين لا يعرفونهم، وثلثهم ماتوا وهم في ريعان شبابهم[4] ، والكثير منهم لا يعرف أهلهم عن أخبارهم شيئا وإلى يومنا هذا جوبه قانون التجنيد بالرفض طبعا، وهذا ما أكده حاكم عمالة وهران بقوله:" إنّ المسلمين لا يخشون القول بأنهم يحبّذون المغادرة على أن يكونوا جنودا بالقوة"[5]. فرغم القمع والإرهاب ومختلف الوسائل الدنيئة التي اعتمدت للوصول إلى الشاب وتجنيده بالقوة فإنّه من مجموع 3655 مجند نودوا في نهاية 1917 نجد حوالي 2289 لم يلتحقوا بالجيش الفرنسي[6]، حيث رفض أرباب العائلات تسليم أبنائهم للجيش الفرنسي. وحسب "**آجيرون**" فإنّهم كانوا يعبرون عن ذلك بـ "رفض تسليم أبنائهم إلى الرومي"، لذلك -وحسب ما ذكر "آجيرون" في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصرة"- فإنّ الشيوخ أصحاب العمائم كونوا وفدا

---

[1]- Galissot : op.cit, p58.

[2] - Ibid, p62,63

[3]- آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص367.

[4] - Galissot : op.cit, p63.

[5]- آجيرون: مرجع سابق، ص367.

[6]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص40.

انتقل إلى باريس للمطالبة بسحب المرسوم أو الإذن لهم بالهجرة إلى أرض الإسلام، وأمّا في ندرومة بتلمسان فوقعت مشادات بسبب التجنيد في 23 ماي 1912[1].

أبدى الجزائريون رفضهم لقانون التجنيد الإجباري منذ 1908، وقد ظهر ذلك في عدة أشكال ومن بينها العرائض، عريضة سكان مدينة المدية سنة 1911. وقد أوفد الشبان من جهتهم بعثة قادها **أحمد بوضربة** (المتجنس) إلى باريس، قامت هذه البعثة بتسليم عريضة ضد الخدمة العسكرية، وصرحت أنّها توافق على المبدأ بشرط حصول السكان المسلمين على مجموع الحقوق المدنية[2]، وقد رد عليهم كليمونصو (**Clemenceau**)أنّه مستعد لدراسة كل توسيع معقول لهذه الحقوق[3]. وفي تقرير 02 جوان 1912 إقترح[4](**A.Messimy**) فى سبيل دفع مقابل عن التجنيد تخفيفا في نظام الغابات، وإلغاء أعمال السخرة، والمساواة الجبائية، وإصلاح البلديات ذات التسيير الكامل، مع منح تمثيل أكثر جدية[5].

والسؤال الذي يطرح هنا حول إصلاح البلديات ذات التسيير الكامل ما لذي سيستفيد منه الجزائري المسلم إذا كانت هذه البلديات أصلا خاصة بالمستوطنين ولا يقطنها الجزائريون المسلمون، ثم إنّ هذا العرض أهمل أهم ما كان يعاني منه الجزائري المسلم، ألا وهو قانون الأهالي الذي كان من بين أهم المطالب التي ركز عليها الجزائريون، بما فيهم جماعة المحافظين، التي يعرفها الأروبيون بأصحاب العمائم وكذا جماعة النخبة[6] وقد ركزت مطالب هؤلاء على ما يلي:

- تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.
- الدعوة إلى التجنيد في سن 21 سنة عوض 18 سنة لأن المجنّد في هذا السن (18 سنة) غير مهيئ بدنيا.
- إلغاء المنحة التي تجعل الجزائريين مرتزقة.
- المطالبة بحق الجزائري في تمثيل نيابي جدي في المجالس في الجزائر وفرنسا.
- التوزيع العادل للضرائب.
- التوزيع العادل للثروة بين سكان الجزائر.

والملاحظ أنّ العرائض التي قدمها الجزائريون -والخاصة بالتجنيد الإجباري- كانت في الغالب متشابهة، وقد تضمنت مطالب تكاد تكون نفسها، رغم الاختلاف الذي ميّز أصحابها من حيث التوجه بين محافظين يعرفون لدى المحتل بأصحاب العمائم، ونخبة مثقفة ثقافة غربية. كما أنّ هذه العرائض والشكاوى لم

---

[1]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ص367.

[2]- أنظر الملحق الخاص بمطالب النخبة المفرنسة حول التجنيد **الملحق (رقم 08)**

[3]- آجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ص377.

[4]- نائب برلماني من أشهر مقرري ميزانية المستعمرات، وله نفوذه القوي في البرلمان، وقد تقلد منصب الوزارة، راجع أجيرون: نفس المرجع، ج2، ص 391.

[5]- نفسه، ص395.

[6]- Mahfoud smati : Les jeunes Algériens, correspondances et Rapports 1837-1918, Ed thala, Alger , 2011,p247.

تقتصر في طرح مآسي الجزائريين على عرض مشكل التجنيد الإجباري فحسب، إنّما تعرضت لكل ما كان يعانيه الجزائري بما في ذلك قانون الأهالي، الضرائب، القضاء والحقوق السياسية وغيرها.

رغم كل المساعي التي قام الجزائريون لدى الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي إلاّ أنّ قانون التجنيد الإجباري طبق كما هو، ولم تجد العرائض والشكاوى أذانا صاغية لدى حكومة الميتربول، ولدى برلمانها الذي شرّع لهذا القانون الذي يبين على عنصرية وظلم وتعسف لا نظير له، وهذا ما سيدفع بالجزائريين إلى إعلان المقاومة مرة أخرى وبأشكال مختلفة، منها السليمة، وأهمها الفرار من الخدمة العسكرية، ففي الشرق الجزائري مثلا فرّ المئات من المجندين، وشكلوا مجموعات مسلحة واندلعت المقاومة في بلديات بريكة، وبلزمة والأوراس وخنشلة، وتمّت مهاجمة المزارع وإحراقها، وقطع أسلاك التلغراف، وكما تمّت مهاجمة برج **(ماكماهون)** وقتل نائب العامل المتصرف المدني وأحرق البرج. ثم هاجم المقاومون القافلة التي جاءت لنجدة الكولون بين باتنة و **(ماكماهون)** وقد جهزت الإدارة لقمع الثورة 6124 جندي و106 ضابط، وقد واجهت إدارة الاحتلال المقاومة بقمع رهيب[1].

جهزت السلطات الفرنسية في جانفي 1917 حوالي 13892 جندي و217 ضابط، وقد جالت الفرق العسكرية فيما بين ديسمبر 1916 وأفريل 1917 جبال متليلي والشرشار والنمامشة والحضنة والأوراس، وتمّ قصف جبال الأوراس بطائرات "**فرمان**" واستولت الفرق على 13597 قطعة بين بندقيات ومسدسات قديمة، وسلبوا 7929 خروف و14511 عنزة و266 ثور، وأحرقت الجنود السنيغالية مشاتي الجزائريين وهتكوا أعراضهم، وقد وصف ضابط فرنسي ما قام به أحد الفيالق قائلا:" لقد نظمنا فرقا وأحرقنا القرى دونما أي سبب، كنا نحرق المشاتي بينما كنا نعلم أن أبناء سكانها كانوا في جبهة القتال، ولقد سمعت بنفسي بعض الأباء العرب يقولون لنا وهم يبكون: " إنّه لمن المؤسف أن تحرقوا منازلنا بينما يقتل أبناؤنا في سبيل فرنسا"[2] إضافة إلى كون هذا الجندي الجزائري رغم كل ما يقدمه من تضحيات وما يثبته من شجاعة وقوة لا يتجاوز رتبة ملازم، وإذا تجنس لا يتجاوز رتيبة نقيب[3] وهكذا كان جزاء الجزائري كجزاء السنمار.

ولعل مثل هذه التصرفات الصادرة عن إدارة الاحتلال هي التي ستفتح المجال أمام الدعاية العثمانية الألمانية ضد التجنيد، خاصة وأنّ ألمانيا والدولة العثمانية كانتا قد أعلنتا أن هدفها هو مساعدة شعوب شمال إفريقيا على تحرير بلدانهم من الاستعمار الفرنسي، وكان لذلك الجزائريون ينظرون إلى الحرب كفرصة قد تخلصهم من الاستعمار في حال انتصر الألمان والعثمانيون على فرنسا وحلفائها، وهذا ما أكده الكاتب الفرنسي « **Desparmet** » سنة 1915 في قوله حول الدعاية الألمانية:" إنّ ألمنة الجزائر قد بدأ خلال الخمس عشر سنة الماضية"، وهو ما أكده (**Augustin Bernard**) من خلال إشارته إلى دور الجواسيس الألمان الذين حاولوا إظهار ألمانيا بمظهر حسن، وربطوا علاقات جيدة مع الأهالي، وحاولوا تحريضهم على الثورة ضد فرنسا.

---

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص39.

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص40.

[3]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص666.

وقد أكدت **جريدة الأخبار** منذ 1909 اهتمام الصحف الألمانية بقضية تجنيد الشباب الجزائري، خاصة منها صحيفة **"ستراسبورغ بوست" (Strassburg post)** [1]، وأكد المستشرق الألماني **"بيكر"** في كتابه **(ألمانيا والإسلام) (Deutschland and derislam)** الذي ألفه سنة 1914 على أنّ الإسلام رهان هام من رهانات ألمانيا في الحرب، فهي تعتبر نفسها صديقة حميمة للإسلام بحكم تحالف الدولة العثمانية معها. وذكر أنّ الجزائريين يشكلون خطرا حقيقيا على فرنسا، بدليل بقائهم رافضين لحكمها. وكانت الدعاية العثمانية-الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى تنشط على مستوى أوروبا بفضل مهاجرين مغاربة هاجروا إلى المشرق، أمثال **علي باش حامبة، ومحمد باش حامبة**، والشيخ **المكي بن عزوز، وإسماعيل الصفائحي**[2] وغيرهم. وكان التجنيد الإجباري سيما بعد 1908 محل اهتمام هؤلاء المهاجرين، مثلما كان سببا من أسباب هجرة الجزائري وفراره.

كانت الشخصيات التي هاجرت من المغرب العربي بما فيها الجزائرية تنشط رفقة شخصيات عثمانية أمثال الأمير **شكيب أرسلان، سليمان الباروني، عبد العزيز جاويش**، وقد كتب **علي باش حامبة** في الجرائد ينتقد فيها الاستعمار الفرنسي ويدعو سكان المغرب العربي للثورة، وقد أنشأ هؤلاء المغاربة في برلين لجنة استقلال الجزائر وتونس في جانفي 1916 برئاسة الشيخين **صالح الشريف وإسماعيل الصفائحي**، وكانت مهمة هذه اللجنة تحرير المنشورات والكتيبات الدعائية بالعربية والألمانية والفرنسية لصالح قضايا المغرب العربي والعالم الإسلامي، وانتقاد الاستعمار الفرنسي الذي اعتبروه أسوء المضطهدين للشعوب[3]. وكان التجنيد الإجباري من بين أهم القضايا التي أسالت حبر هؤلاء.

ظهر تأييد الجزائريين للعثمانيين والألمان نكاية في الفرنسا، وكثيرا ما كان هذا التأييد يظهر خاصة في الشعر الشعبي، ومن أمثلته ما جاء في قصيدة **"الحاج غيوم"**[4] والتي تبتدئ بتهديد الفرنسيين بقرب نهاية حكمهم في الجزائر وذلك على يد الألمان، الذين سيعيدونها إلى أهلها، ومما جاء فيها ما يلي:

يالفرنسيين واش في بالك — الجزائر ماشي ديالك
يجي لالمان يديهالك — لا بد ترجع كيف زمان
أي أي كي نعمل له — الحاج غيوم يطلع سعده

ثم تصف القصيدة القهر الاستعماري في إجبار الشباب الجزائري على التجند فيقول.

يارب واش هذا الغبينا — نحونا من عند والدينا
كنا ناكلوا كوارع وتكفينا — دابا ناكلوا صوبة في القاميلا
كيف أركبنا في الماشينا — كيف الغنم يحسبو فينا
كان أوليدي في الطرانشي — والمكحلة في يده
حكماته رصاصة في جبينه — أو خلات له لدمه سواقي[5]

---

[1]- ناصر بلحاج: **دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر، والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، غرداية، ع3، 2008، ص2.

[2]- ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص4.

[3]- ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص4.

[4]- هي مقطوعة من الشعر الشعبي الملحون اتخذت هذا العنوان الذي لم نجد له تفسير ليظل السؤال مطروحا عن شخصية الحاج غيوم شأن الغالب من الشعر.

[5]- ناصر بلحاج: مرجع سابق، ص ص 7. 8

وقد بينت الإحصاءات أنّ عددا كبيرا من الجزائريين جُنّد لهذه الحرب بما فيهم العمال، وقد وقع عدد كبير منهم قتلى، وهذه الجداول توضح عدد المجندين في سنوات 1914-1915-1916:

الدفعة	المجندون إجباريا		المنظمون إداريا	المجموع
	العدد المطلوب	المجندون		
1914	2500	2500	16604	19104
1915	2500	2500	12052	14552
1916	5200	4800	12608	17405
مجموع عدد الجزائريين المشاركين في الحرب بصيغتي التجنيد الإجباري والانضمام الإداري				51064

وكانت الإحصاءات العامة لمشاركة الجزائريين كما يلي:

الإحصاءات العامة لمشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى	
الجنود	177800
العمال	75800
المجموع	253600

ناصر بلحاج: دور الدعاية الألمانية، ص16.

وبلغ عدد الضحايا في هذه الحرب حدود 56000 قتيل و82000 من الجرحى.

وهكذا كان قانون التجنيد الإجباري سببا آخر في مأساة الجزائريين ، لكنه من جهة أخرى ساهم في بعث الوعي فيهم وفي جمع كلمتهم، وتأكد لهم بأنّ الاستعمار الفرنسي يتعامل معهم بمنطق واحد، وهو الدفاع على مصالحه المادية والمعنوية، وأنّ الجزائري المسلم ما هو إلاّ وسيلة من وسائله المستعملة في قضاء حوائجه، فلا الحكومة ولا النواب ولا البرلمان يسعى لتغيير واقع قد يمس بمصلحة فرنسا في نظرهم، وهي في الواقع مصلحة المستوطنين.

الباب الثاني:

الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري

الفصل الأول: الزراعة وتربية المواشي

الفصل الثاني: الصناعة والمواصلات والتجارة

الفصل الثالث: المسألة المالية وأثرها على الواقع الجزائري

الفصل الأول:

الزراعة وتربية المواشي

أولا: الزراعة

1- النشاط الزراعي

2- المنتوج الزراعي وتنوعه

ثانيا: تربية المواشي

أولا: الزراعة:

1: النشاط الزراعي:

تميّزت الزراعة الاستعمارية بامتدادها عبر مرحلتين، مرحلة ما قبل 1880 التي تميزت حسب المحللين بالإخفقات الخطيرة والنكبات المتتالية والترديات، ومرحلة ما بعد 1880 التي تعرف بمرحلة الازدهار والانتعاش بسبب انتشار زراعة الكروم والتي يطلق عليها "**معجزة الكروم**"، غير أنّ هذه الزراعة – زراعة الكروم- أحدثت اختلالا كبيرا في التوازن الزراعي[1] وأكثر من تأثر بالاختلال الفلاح الجزائري المسلم، الذي كان اهتمامه ينصب في الغالب على زراعة الحبوب التي تعتبر الغذاء الاساسي له.

عرف الوضع الفلاحي بالجزائر أخطر أزمة فيما بين 1865-1867 وكانت أشدّ وطأة من تلك التي أصابت المغرب وتونس في نفس المرحلة، فقد توالت عليها ثلاث (3)سنوات من الجفاف (1865-1867) وهجوم الجراد (1867،1866،1864) وانتشار الأوبئة التي أدت إلى إتلاف 2/1 المواشي، وتسببت في مجاعة رهيبة[2]، واستمرت الأوبئة مثل التيفوس والكوليرا وغيرها الى غاية 1872، ونتج عن ذلك ضعف في المداخيل المالية وانتشار الفقر المدقع[3].

وكانت سنوات 1874-1876 بعد ذلك جيدة (منتجة) غير أنّ هذه الوضعية سرعان ما تتحول لتعرف الجزائر مرّة أخرى الجفاف وهجوم الجراد، وهذا ما أثر على السنة الزراعية 1876-1877 ، خاصة في المناطق الأكثر جفافا، حيث كان الانتاج منعدما في حين كان في المناطق المروية –الخاصة بالمستوطنين- ضئيلا[4]، وقد انعكس هذا الوضع سلبا خاصة على الفلاح البسيط الذي حاصرته إدارة الاحتلال في المناطق الجرداء والأراضي البور التي سيكون الانتاج فيها حتما منعدما، وهذا ما يفسّر إصابة الجزائري بالمجاعات التي أصبحت تلازمه في كثير من الأحيان، ورغم تعوده على المناخ المتذبذب الذي تغلب عليه فترات الجفاف، والذي تربى عليه ونشأ في كنفه.

وقد كان الجزائري قبل الاحتلال يلجأ إلى اتخاذ التدابير والاحتياطات الكفيلة بتمكينه من الادخار لمثل هذه السنوات التي تعرف بسنوات الجفاف والمصغبة، وذلك باللّجوء الى تجفيف الكثير من المنتجات الزراعية كالعنب، التين، الطماطم والفلفل وغيرها، وتخزين الحبوب في مطامير لا تفتح إلاّ وقت الحاجة، وهذه التدابير أصبح ليس في مقدوره اتخاذها بعد أن استولت إدارة الاحتلال على أراضيه ودمرت مطاميره (silos)[5]، وتمت تجزئة ممتلكات الجزائريين إلى قطع صغيرة، وهذا ما كان يجعلها شبه منعدمة عند القيام

---

[1] الجيلالي صاري: مرجع سابق ص 167

[2] لخص الشاعر و الاديب الفرنسي " فيكتور هيغو" هذه المجاعة في قصيدة بعنوان " misére" انظر **ملحق (رقم 07)**

[3] AGeron : les algeriens musulmans, t1,P375 .

[4] - Ibid ,p378

[5] كانت ادارة الاحتلال تفسر أسباب المجاعات وما يلحقها بجهل الجزائري لتقنيات الزراعة الحديثة وهذا ما قدم كتفسير لمجاعة 1867-1868 من قبل لجنة التحقيق الزراعية لوهون 1868 وراندون 1869 التي ركزت على التحقيق في المناطق المدنية –

بعمليات الإحصاء، فكانت بذلك البورجوازية الزراعية غير معروفة، ففي القطاع القسنطيني، ومنطقة الشلف الممتلكات الكبيرة لم تصل إليها الارستقراطية التقليدية.

كانت ملكيات الجزائريين في عام 1900 صغيرة جدا، ففي القطاع القسنطيني مثلا 55% من الملاك يمتلكون أقل من 10هـ، مع العلم أن 10% من الفلاحيين (الأهالي) في عموم البلاد تكوّن فيما بين الحربيين، وقد ظهرت ملكيات الجزائريين سنة 1930 بالشكل التالي: 1.13% يمتلكون 198هـ ويشغلون بذلك 21% من الأراضي، و6% يمتلكون 43.1 هـ أي 21 % من الأراضي، و23 % يمتلكون 18.8هـ أي 35% من مجمل الأراضي. وعموما فإنّ 70% من الجزائريين (434537 شخص) -حسب"**أجيرون**"- يمتلكون 4هـ[1]، وبذلك فإنّ أغلبية الفلاحين الجزائريين لا يمتلكون أراضي، في حين شكّلت الأقلية من المستوطنين طبقة من كبار الملاك، علما أنّ (ثلث) 3/1 سكان الريف أصبحوا بدون أراضي[2].

كان هذا بالرغم من أنّ المستوطنين لم يستقروا في الأراضي بشكل نهائي، ذلك لأنهم كانوا يعتبرون الزراعة شركة وليست طريقة حياة، وكان القمح الى غاية 1880 الزراعة الوحيدة التي تجعل صغار المستوطنين الذين ليست لديهم مداخيل من الاستيطان والاستقرار في الجزائر[3]، في حين كان كبار الملاك من المستوطنين يحتكرون الزراعة مّما أثر على الفلاح الجزائري المسلم الأجير الذي كان غير قادر على مواجهة هذا الاحتكار والتطور[4]. وقد شهدت المرحلة الممتدة من 1877-1878 ارتفاع سعر الأراضي والذي تزامن مع تطور بعض الزراعات مثل قطف الحلفاء والتبغ والكروم[5]، وقد أسفرت الملكية الكبيرة عن الاهتمام أكثر بالزراعات السنوية، مع سوء استخدام الأتربة وتوسع مساحة الاراضي البور، وقد نتج عن ذلك قلّة التشغيل والبطالة[6].

شكل الفرنسيون طيلة القرن 19 معظم الملكين الزراعيين، وقد استمرت الظاهرة الى غاية القرن 20 ، ويظهر هذا التفوق إذا نظرنا الى المساحات المملوكة[7]، بحيث أشارت الإحصاءات فيما بين 1900-1914 أنّ نسبة المالكين للأراضي من أصل فرنسي كانت حوالي 64% سنة 1901 و60% سنة 1906 ويأتي بعدهم الاسبان [8]. وقد مكّنت التسهيلات التي منحت للمستوطنين -بما فيها القروض- من استرجاع الأراضي التي

المستوطنين- وتجاهلت المناطق العسكرية حيث المجاعة و الفقر – المسلمين- وبذلك فإن تحليل المجاعة وتحديد اسبابها عبر عنه بمنطق الكولون للمزيد انظر:

Rey,**le royaume arabe**,P659. Et Yacono**: histoire de l'Algerie** pp161,177

[1] - AGeron :Histoire de L'Algerie ,P59

[2] جيلالي صاري: مرجع سابق ، ص 204 .

[3] -AGeron :Op.Cit ,P50

[4] جيلالي صاري: نفس المرجع ، ص207.

[5] - AGeron : les Algerien Musulmans,T1,P377

[6] جيلالي صاري: المرجع السابق، ص207.

[7] - راجع الجدول الذي يمثل المناطق والمزارع التي أنشئت أو تمّ توسيعها فيما بين سنتي 1871 و1876

[8] بختاوي : مرجع سابق ، ص200

بيعت للجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى، لذلك ظهر جليا التفاوت في حجم الأراضي المستغلة بين الأوروبين والجزائريين فيما بين 1916-1920[1].

ربط الاستعمار الفرنسي مصيره الاقتصادي بالزراعة -وذلك إلى غاية 1914- إلى درجة أنّ مصطلح مستوطنين أصبح بالنسبة للأوربيين في الجزائر معناه " **المزارع الوحيد**" (le seul agriculteur). وكان **بيجو Général Bugeaud** قد لخص أهمية الزراعة بالنسبة للأوربي في الجزائر في مقولته التي جاء فيها:

« Il n'ya a saisir en Afrique qu'un intérêt , l'intérêt agricole.... Eh bien , je n'ai pu découvrir d'autre moyen de soumettre le pays que de saisir cet intérêt "[2]

كانت الزراعة أهمّ نشاط اقتصادي اعتنت به سلطات الاحتلال ممّا جعلها تركّز على توسيع المساحات الخاصة بالمستوطنات والتي رُكّز فيها على زراعة الحبوب في البداية ثم الكروم، مركزة على الوسائل الحديثة، ممّا أدى إلى تقليص اليد العاملة، ففي منطقة سرسو مثلا تراوحت مساحات المستوطنات بين 50هـ-70هـ، تولّدت عنها ممتلكات غطّت ما بين 4000-5000 هكتار[3]. وقد تمركز الفرنسيون حول مدينة تلمسان بمنطقة (**Négrier**) (**شتوان** حاليا) والبرية والمنصورة والصفصاف، وقد بلغ عدد الملكيات الأوربية في منطقة "**الحناية**" سنة 1905 حوالي 98 ملكية، 76 منها خاصة بالفرنسيين و19 للأجانب و3 للمتجنسين[4]، وأكثر من نافس الفرنسين من الأجانب كان الإسبان، وخاصة في المناطق التي تنتشر فيها زراعة الزيتون والحمضيات والكروم والزراعات المبكرة، وذلك في الغرب الجزائري بالمحمدية، غيليزان ،سيق، المالح. وكانت منطقة " la **ferriere**" (**شعبة اللّحم** حاليا) تمتاز بزراعة الكروم، وقد بلغت مساحتها سنة 1901 حوالي 1458هـ، وكان معظم ملاكها فرنسيون، وقد بلغ عددهم 524، في حين كان عدد الملاك الأجانب بما فيهم الاسبان لا يتعدى 199 مالكا، و هذا شأن المنطقة "Eugène Etienne" (**الحناية** حاليا)[5].

وقد اعتبرت مدينة وهران منذ 1870 مدينة اقتصادية تستغل لتطوير المستعمرة، وذلك عن طريق استغلال ميناءها الذي كان يحتل المرتبة الثانية في نقل المنتوجات الزراعية نحو فرنسا[6]، كانت الأراضي الزراعية رغم الاهتمام الذي كانت توليه لها ادارة الاحتلال -بحكم أنّها مورد أساسي للاقتصاد الفرنسي- معرضة للكثير من المخاطر بما فيها الرياح الحارة (**السيروكو**) والجفاف والجراد، وعلى هذا فإنّ الانتاج غير مستقر بل متذبذب بحكم تذبذب المناخ، ولم تكن الزراعة الجزائرية تعتمد الوسائل الحديثة بما فيها بالأخص الاسمدة الآزوتية التي تعدّ أساسية لزراعة الحبوب[7]، غير أنّ الملاحظ أن الاهتمام بزراعة الحبوب أخذ في التراجع خاصة بعد 1880، بحيث عوّض بالكروم وهذا ما أثر سلبا على الجزائري المسلم الذي تعدّ

[1] بختاوي : مرجع سابق ، ، ص167.

[2] - Stora : op.cit ,P25

[3] -AGeron : histoire de l'algerie ,P52

[4] بختاوي:مرجع سابق،ص201

[5] نفسه،ص200

[6] - Geneviéve:OP.Cit,P11

[7] - AGeron:les Algériens Musulmans , T1, P367

الحبوب غذاءً أساسيا له ، وقد اعتبرت سنة 1881 سنة بؤس ونحس بالنسبة للجزائري المسلم بحيث اصابها الجفاف ، ووقعت فيها حرائق الغابات التي أدّت الى هلاك (العُشْر) 10/1 من رؤوس الأغنام. وقد أثر ذلك في إنتاج الحبوب بحيث انخفض الى 7.549.896 قنطار بعد ما كان سنة 1880 يقدر حوالي 12.634.364 قنطار، فكانت بذلك سنة 1881 سنة عصيبة جدا على الجزائريين، خاصة الغرب منها، وبالأخص مقاطعة وهران التي كانت الاكثر تضررا من الجفاف، حتى أصبح العشور يقدر ب 540.00 فرنك بعدما كان يقدر ب 2 مليون فرنك في المتوسط، وانخفضت رؤوس الاغنام من 9.699.000 رأس سنة 1876 إلى 5.200.000 رأس سنة 1882[1].

وأمام كل هذه الظروف لا تتحرك الحكومات الفرنسية ولا البرلمان الفرنسي للنظر فيما يصيب الجزائريين من مصائب وكوارث، وهذا ما عبّر عليه (**ليروي دي بوليو**) في جلسة البرلمان سنة 1898[2]خاصة وأنّ ما كان يصيب الجزائري المسلم لا يلحق أبدا بالمستوطن رغم أنّ الظروف التي تؤدي الى الجفاف وهجوم الجراد وحرائق الغابات هي نفسها، واكثر من ذلك فإنّ هذه الكوارث تزيد من معاناة الجزائري المسلم، بحيث أنّ الجفاف يهدّده في لقمة العيش، وهجوم الجراد يؤدي إلى فرض السخرة عليه، وحرائق الغابات تفرض عليه العقاب الجماعي الذي يؤدي الى طرده من أرضه، ونزع ممتلكاته وتغريمه ، وكل هذه الاجراءات التي تطبق في حقه صادرة كقوانين وتشريعات من البرلمان الفرنسي.

عملت إدارة الاحتلال خلال القرن 19 على إفقار الفلاحين الجزائريين بتجريدهم من أرضيهم، وتحويل الانتاج الفلاحي نحو الأوربيين، وبحلول القرن 20 صار غالبية القمح اللين ونصف القمح الصلب ينتجه المستوطنون الأوروبيون هذا بالإضافة إلى احتكارهم العديد من المنتوجات الزراعية بما فيها الكروم والحمضيات[3]. أصبح بذلك الجزائري -الذي كان في وقت مضى يصدّر منتوجه من الحبوب إلى أوروبا بما فيها خاصة فرنسا- لا يستطيع أن ينتج ما يسدّ به رمقه[4]، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن الإنتاج الجزائري من القمح الصلب قد انخفض من 83 % الى 81%، وانخفض انتاج القمح اللين من 11.20% الى 9.82 %، وهذا فيما بين 1867-1871، بينما ارتفع إنتاج المستوطنين -وفي نفس الفترة- من 17% الى 19% بالنسبة للقمح الصلب، ومن 88.8% الى 90.18% بالنسبة للقمح اللين[5]، والجدول التالي يوضح تباين الانتاج الأوروبي والجزائري خلال سنوات 1875 – 1876 من الحبوب.

[1] -AGeron:les Algériens Musulmans ,, P381

[2] -J.D , 110éme année , séance 28 Janvier 1898, p 27.

[3] عثمان سعدي: مرجع سابق ، ص 664

[4] كانت ذريعة فرنسا لاحتلال الجزائر قضية المروحة سبب تماطل فرنسا عن تسديد ديونها للجزائر المتمثلة في الحبوب.

[5] الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق ، ص146

انتاج الهكتار Rendement a l'hectare des cultures		
نوع المنتوج	الجزائريون	الأوروبيون
القمح اللين(blé tendre)	6.28 قنطار	9.12 ق
قمح صلب(blé dur)	4.86 ق	6.83 ق
الشليم(الجاودار) (seigle)	5.5. ق	8.94 ق
الشعير(orge)	6.53 ق	9.34 ق
الشوفان(avoine)	6.53 ق	11.83 ق
الذرة(maïs)	7.40 ق	9.91 ق
البشنة(bechna)	7.67 ق	15.04 ق
الفول(fèves)	6.68 ق	9.49 ق

كمية انتاج الحبوب بالنسبة للاوروبيين والجزائريين خلال سنوات 1875-1876[1]

والملاحظ من خلال هذه الأرقام أن الانتاج متقارب إلى حدّما بين ما ينتجه الجزائري المسلم وما ينتجه الاوروبي، وقد نُرجع ذلك إلى اهتمام الجزائري المسلم الخاص بالحبوب، وتأقلمه رغم كل الظروف مع البيئة، مع العلم أن الامكانيات المتوفرة للأوروبي غير متكافئة مع ما هو متوفر للجزائري المسلم، على اعتبار عدد الفلاحيين ونوعية الامكانيات والجدول التالي يوضح توزيع الآلات الزراعية بين الاوروبين والجزائريين.

التعيين	عدد الالات	قيمتها
الاوروبين	62.958	9.927.405
الجزائريين	214.342	2.874.843
المجموع	277.300	12.802.248

عدد الالات الزراعية و قيمتها بالنسبة للاوروبي و الجزائري المسلم[2]

الملاحظ من الجدول طبعا أنّ عدد الآلات لدى الجزائريين أكثر منها عند الأوروبين، غير أنّ قيمة آلات الأوربين أكبر بكثير من قيمة آلات الجزائريين، بحيث أنّ قيمة الآلات التي يستفيد منها الاوربيين تقدر ب 9.927.405 فرنك في حين تقدر قيمة آلات الجزائريين ب 2.874.843 فرنك، وهذا ما يوضح أن نوعية الآلات

[1] - G.G.C.A:Etat actuel de l'algerie,P97

[2] -G.G. C. A: Etat actuel,P93

التي يستخدمها الطرفان لم تكن نفسها[1] والجدول التالي يبين لنا نوع الآلات المستخدمة بالنسبة لسنوات 1875-1876.[2]

الالات	الاوربيين	الجزائريين المسلميين	المجموع
المحراث(charrues)	25.247	211.478	236.725
المشط (herses)	16.408	1430	17.838
عربات chariot	15.762	634	16.396
حاصدات (faucheuses)	547	4	551
دراساتmachine a battre	612	4	616
مغربلات او نسافات (tarres)	3.086	60	3146
كاشطات(égrappoirs)	719	479	1198
الات التقشير (égreneuses)	577	253	830
المجموع	62.958	214.342	277.300

GG.C.A:Etat actuel de l'algerie ,P94

طبعا إذا لاحظنا الاعداد فإننا سنقف عند عدد الآلات التي يستعملها الجزائريون الأكبر بكثير ممّا يستعمله الاوربيون، غير أنّ هذه الآلات بدائية تقليدية لا يمكن أن تقارن أبدا بنوع الآلات التي يستعملها الاوروبي، والدليل على ذلك الذي الجدول السابق ورد فيه ارتفاع قيمة الآلات التي يستخدمها الاوروبي (9.927.405ف) مقارنة بتلك التي يستخدمها المسلم (2.874.843 ف).[3]

ويدل الاختلاف بين الانتاج الاوروبي والاسلامي عموما على وجود زراعتين، زراعة ذات صلة مع الاقتصاد الحديث وأخرى بالاقتصاد التقليدي[4]، وقد تركزت الزراعة الحديثة في المنطقة التلّية التي كانت تستحوذ على أجود الاراضي، واكثرها مساحة بنسبة 98% والتي انتزعت من أصحابها الجزائرين[5]، والشكل التالي يوضح نسبة الاراضي التي كانت تقوم فيها الزراعة الحديثة بالنسبة للمساحة الإجمالية للأراضي.

والملاحظ أنّ ما يبقى للجزائريين لا تتعدى 2%، والتي في أغلبها عبارة عن أراضي بور واحراش ومناطق جبلية، وهذه المناطق الجبلية استغلت ادارة الاحتلال جزءً كبير منها في غرس الاشجار بمختلف أنواعها، والتي

[1] قيمة الالات التي يستخدمها الجزائري المسلم لا تتعدى 4/1 قيمة الالات التي يستخدمها الاوروبي (2.874.843 ف للجزائري المسلم مقابل 9.927.405 ف بالنسبة للاوروبي)

[2]- GG.C.A:Etat actuel de l'algerie ,P94

[3]- أنظر صور بعض الوسائل والآلات التي كان يستعملها المستوطنون (الكولون) في القطاع الزراعي **الملحق رقم 05.**

[4]- P.Boyer: conservateur régional des archives départementales Algeriennes, l'evolution de l'Algerie médiane d'Amerique(ancien département d'Alger) de 1830 à1956, librerie d'Amerique et d'orient , Adrien_Maisomeuve,Paris,1960,P316

[5] - Stora: OP,Cit,P27

كان يقوم عليها الجيش. وقد بلغ عدد الاشجار التي غرست برعاية من الجيش سنوات 1875-1876 حوالي 36920 موزعة كما يوضحه الجدول.

التعيين	مغروسات الاوروبيين	مغروسات الجزائريين	مغروسات اليهود
الجزائر	7166	2600	13308
وهران	1740	2480	2578
قسنطينة	2725	3658	665
المجموع	11631	8738	16551

وقد تمّ غرسها على مساحة قدرت ب27 هكتار، منها 19 هكتار في عمالة الجزائر، 5 هكتار في عمالة وهران و3 هكتار في قسنطينة [1] ولم تتجاوز تكلفتها 42000 فرنك[2]، وكانت ادارة الاحتلال تستغل اليد العاملة الجزائرية في عملية التشجير التي كانت تعرفها العديد من البلديات الأهلية، ومن أمثلة ذلك بلدية " **بوغار**" بالمدية التي تحصلت على شهادة شرفية في المسابقة الزراعية التي نضمت في مدينة عنابة سنة 1890 [3]، وهذه الشهادة تفند مزاعم المستوطنين وكذا ادارة الاحتلال من أنّ أسباب المجاعات التي كانت تصيب الجزائريين هي سوء تعاملهم مع الارض، والذي أيدته لجان البرلمانية منها لجنتي "**لوهون**" و"**راندون**" خلال مجاعات 1869،1868،1867 والتي أدّت إلى هلاك عدد كبير من الجزائريين.

كان التضييق على الفلاحين والاستغلال المفرط للأرض من أسباب تراجع المحاصيل، وتراجع تربية المواشي وتعرض الأراضي للانجراف بسبب اقتلاع أشجار الغابات بطريقة عشوائية، وكل هذا عرّض الأسر الجزائرية المسلمة للفقر[4]، بحيث لم تكن الغلاّت تزيد عن 4 ق/هـ في غالب الأحيان بالنسبة للقمح، وهي تتراوح بين 5و 6 ق/هـ بالنسبة للشعير، وهذه الكميات لا تسد حاجيات السّكان، فيضطر هؤلاء إلى الاقتيات من النباتات الطبيعية[5] وقد تراجع عدد المواشي، وظهر ذلك بوضوح في تراجع تصدير المواشي خلال سنوات 1893-1895 بحيث تراجعت نسبتها بـ 30% و 34% مقارنة بسنة 1892، وهذا في الوقت الذي عرفت فيه الكروم انتعاشا واضحا[6]، واستمرت هذه الظاهرة طيلة القرن 19، بل امتدت إلى القرن 20 والجدول التالي يوضح ذلك.

---

[1] - GGCA:Etat actuel de l'Algerie ,P198

[2] في الفترة ما بين 1867-1875 تم غرس 261.606 شجرة وقد بلغ عدد المغروسات التي قام الجيش بغرسها 300.000 شجرة من مختلف الانواع في الفترة الممتدة من 1867 الى 1876

[3]- GGCA:Resumé des traveaux ,P62

[4] جيلالي صاري : مرجع سابق ،ص 204

[5] نفسه:ص201

[6] -Genvieve:OP.Cit,P12

جدول تطور انتاج الحبوب و المواشي 1875-1953 في الجزائر بالنسبة للجزائريين[1].

السنة	الحبوب المتوفرة للشخص (قنطار)	عدد رؤوس	الاغنام ل1000	شخص
1875	5	الثيرانbovins	الخرفانovins	المعزcaprius
		--------	---------	--------
1911	4-3	200	1533	694
1953	اقل من 2	92	631	338

يظهر بوضوح التراجع الرهيب في انتاج الحبوب والمواشي ممّا انعكس سلبا على واقع الجزائري المسلم الاقتصادي[2] والاجتماعي وقد أخذت الطبقة الفلاحية في التقلص ابتداءً من 1875، نتيجة ظهور مراكز فلاحية جديدة، إضافة الى توسع النشاط الاقتصادي في المستوطنات[3] وقد توسعت الأراضي الريفية الاوروبية التي انتزعت طبعا من الجزائريين سنة1876 بحوالي 986654هـ و كانت موزعة بالشكل التالي.

العمالة	المساحة بالهكتار
عمالة الجزائر	250.150هـ
عمالة قسنطينة	439.570 هـ
عمالة وهران	294.944 هـ
مجموع:	984.654 هـ

ذكر " P,Boyer" في كتابه " conservation regional" أنّ المستوطنين الأوائل كانوا يمتلكون تقنيات متطورة مقارنة بالجزائرين(الاهالي)[4]، دون أن يشير إلى الظروف التي أصبح عليها الجزائري المسلم، خاصة بعدما انتزعت منه الأرض واثقل بالضرائب، ومنع من الامكانيات المادية التي وفرت للمستوطنين، ورغم ذلك فإنّ هذا المستوطن في كثير من الأحيان كان يترك الأرض التي سلمت له مجانا ويؤجرها للجزائري أو يبيعها له،

[1] جيلالي صاري:مرجع سابق ، ص204

[2] - J.D , séance 28 Janvier 1898, p 27.

[3] - Genvieve:OP.Cit,,P92

[4] - P,Boyer : OP.Cit,P312

وهذا ما أدى إلى تراجع الاستغلال المتطور - المكننة- لصالح الطريقة التقليدية في الزراعة عن طريق تأجير الأرض للخماس[1] وفق ما جاء في كتاب (**P.Boyer**)، وبذلك وقع في التناقض؟ فإذا كان المستوطن يمتلك تقنيات متطورة على حدّ ذكره فما الذي يدفعه إلى التخلي عن الأرض ليخدمها الجزائري المسلم الذي يستعمل الوسائل التقليدية البسيطة، وهذا ما أكّده " **آجيرون**" (**AGeron**) في كتابه " **les Algeriens Musulmans**" على أنّ العتاد الفلاحي لم يتطور بشكل سريع من 1871 إلى 1891، وقد انخفضت العربات من 214.883 سنة 1865 الى 195.695 بين 1891-1892، وخلال 20 سنة ارتفع المحراث الذي تجرّه الحيوانات من 4 الى 16 محراث فقط[2]، ومن بين التناقضات التي وقع فيها (**Boyer**) إشارته الى أنّ ادارة الاحتلال فكرت في جلب اليد العاملة لتشغيلها في الزراعة بما فيهم الزنوج والهنود والصينين وذلك منذ عهد الامبراطورية، وأنه تمّ استقدام فلاحين (**ouvriers agricoles**) من فرنسا إلى الجزائر من أجل الحصاد وذلك سنة 1858[3]، وقد أشار "**آجيرون**" إلى أنّه لم يسّجل أي تطور لوسائل الانتاج الفلاحي في ظل حكم الامبراطورية II [4]، علمًا أنّ الجزائري كان يؤخذ إلى فرنسا مواسم الحصاد، وكذا مواسم تلقيم الأشجار وزبرها ولجني بعض الثمار مثل البازلاء اثناء فترة الاحتلال وحتى بعد الاستقلال.

كان لتطور زراعة الكروم في الجزائر تأثير واضح، حيث أنها رفعت من قيمة بعض الأراضي في المنطقة التلية و التي كانت في السابق شبه جرداء، وتمّ تحويل طبيعة المنطقة الزراعية بوضع طابع الزراعة الأحادية وأبرز مثال لذلك القطاع الوهراني، كما تمّ توسيع هذه الزراعة على حساب زراعة الحبوب بنوعيها التقليدية والحديثة، وعلى حساب غرس الاشجار في المناطق التلية والمنحدرات، وقد ادى ذلك الى تقليص مساحة الزراعات المعاشية وكلأ الحيوانات (العلف) والتضييق على زراعة البقوليات في المتيجة والصومام والشلف وغيرها[5]، وهذا كلّه سيؤثر حتما على مستوى معيشة الجزائري المسلم. والغريب في كل ذلك أننّا لم نجد أي إجراء أو نص قانوني يقف في وجه مثل هذه السياسات التي كانت تنتهجها الحكومات العامة في الجزائر بإيجاز من المستوطنين، رغم ما كان يسجّل من مجاعات وأوبئة طيلة القرن 19 وخلال القرن 20.

سعت ادارة الاحتلال لتقديم كل التسهيلات والإمكانيات لأجل تطوير الزراعة الأوروبية، لذلك من 1895 إلى 1912 تضاعف استهلاك الأسمدة الكيماوية مع إدخال أنواع متطورة من الحبوب في الزراعة، كما تطور استعمال المكننة بشكل سريع، وكان أشهر تاجر في الآلات الزراعية "**لويس بييار**"(**Louis Billiard**)[6] رئيس

---

[1] أنظر صور بعض الآلات التي كان يستعملها المستوطنون في القطاع الزراعي **الملحق رقم 05 .** P.Boyer :OP.Cit,P313

[2] - AGeron: les Algeriens Musulmans , T1,P390

[3] - .Boyer: op.cit,,P314

[4] - AGeron: les Algériens Musulmans, T1,P390

[5] جيلالي صاري : مرجع سابق،ص 172

[6] ولد في 4 فيفري 1862 بالجزائر ، كان والده Julien Billiard صاحب شركة خردوات (quincaillerie) وبيع وصناعة العتاد الفلاحي تولى ادارة الشركة العائلية سنة 1888، وسع نشاطه إلى عنابة وسطيف، قسنطينة، وانتخب عضوا في الغرفة التجارية بالجزائر في 13 ديسمبر 1898 ، ثم نائبا لرئيس الغرفة في 6 فيفري 1903، ورئيسا لها في 8 جوان 1910، الف كتاب "les portes et la navigation de l'Algérie" انظر, revue parcours n° 10 décembre 1988 .

الغرفة التجارية للجزائر، كما تمّ -ولنفس الهدف وهو تطوير الزراعة الأوربية وضع مركز "باستور[1] " "l'institut pasteur" سنة 1913 مصل ولقاح للحيوانات، وفي 1914 قامت المصالح الزراعية **les services de l'agriculture**) بإنشاء محطتين للتجارب وثلاث مدارس فلاحية[2].

2- المنتوج الزراعي وتنوعه:

كانت الأراضي الخصبة مستهدفة من قبل إدارة الاحتلال منذ الوهلة الأولى، وقد أريد من خلالها حل مشاكل فرنسا الغذائية بتوسيع أنواع مختلفة من الزراعات على حساب الجزائريين، لذلك لوحظ سعي الاحتلال إلى إجراء تجارب على كثير من المنتجات، وهذا بعد إنشاء حديقة التجارب وازداد الاهتمام بالزراعة بعد أن تيقنت سلطات الاحتلال بأن التربة الجزائرية قادرة على أن تمنحهم منتجات متنوعة وبكميات هائلة، خاصة الحبوب بأنواعها والكروم وغيرها، ولم تكتف بالسهول الشمالية التلية وخاصة منها سهل المتيجة، وإنّما وسعت زراعتها على كامل التراب الوطني، وأصبحت بالإضافة إلى السهول الشمالية كسهل المتيجة وبومرداس وتيبازة وغيرها، الهضاب العليا الغربية منها والشرقية، وكذا السهوب التي أصبحت مناطق استثمارية كبرى للتوسع الاقتصادي الأوروبي خاصة بعد النصف الثاني من القرن 19، بحيث ستدخل المناطق السهبية في الشبكات التجارية بين القارات، وقد شرع في استغلال هذه المساحات مع بداية فترة التعمير الثانية و التي وجهت نحو الجنوب مع أواخر القرن 19، وكانت الحلفاء من بين أكثر المواد الاولية التي استهدفت في هذه المناطق لما كانت تشهده اوربا من تطور و توسع في صناعة الورق[3]. وقد ركز الاحتلال على عدة أنواع من المزروعات بما فيها خاصة التجارية.

تراجعت المزروعات في المناطق التلية من 1900 الى 1914 في حين ارتفعت في السهول المرتفعة، وذلك بعد تعويضها بزراعة الكروم[4]، وتعدّ سهول منطقة سيدي بلعباس من بين أهم السهول المرتفعة التي اهتم بها الاحتلال في انتاج الحبوب بمختلف أنواعها إضافة إلى الكروم وتربية المواشي[5].

خصص الاحتلال 2/1 مليون هكتار من أجود الاراضي لغرس الكروم على حساب الحبوب، وقد اهتم المستوطنون بالحمضيات التي كانت تدرّ عليهم من الربح اضعاف القمح و الشعير ، و كانت تحتل – الحمضيات- المرتبة الثانية في التصدير بعد الخمور[6]، وقد حاولت المكاتب العربية أنّ تفرض تحديث أساليب

اعلنت "l'écho d'Alger" عن وفاته انظر l'écho d'Alger ,M. Louis Milliard président de la chambre de commerce d'Alger est mort hier ,l'écho d'Alger 28 février 1936.

[1] تأسس سنة 1894 من قبل الطبيب Jean Baptiste Paulin trolard و h.Soulie وكان هدفه في البداية هو ضمان معالجة الأشخاص الذين يتعرضون للدغات.

[2] - Meynier: Op.Cit ,P120

[3] الجيلالي صاري: مرجع سابق ، ص 161

[4] - Meynier:OP.Cit,P145

[5] - Stora:OP.Cit,P145

[6] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص18

النشاط الزراعي خاصة المتعلقة بالزراعات التجارية[1]، لكن رغم النجاح المحلي لبعض الزراعات إلا أنّ البعض الآخر لم يعط نتائج مهمة مثل زراعة التبغ والقطن[2]، وعموما تمثلت أهم المزروعات فيما يلي:

- **الكروم:** كان لانهيار إنتاج الخمور في فرنسا نتيجة اللإصابة بالفيلوكسيرا (phyloscéra) دفعا للتحول عن الاهتمام بزراعة الحبوب في الجزائر والتي ستعرف انهيارا بعد 1890، وقد استغل صغار الكولون ذلك للحصول على قروض، وعلى إثره توسعت هذه الزراعة لتشمل كامل المناطق التلية، وبذلك ارتفعت مساحتها من 15000هـ سنة 1878 إلى 110000هـ سنة 1890[3]، وكانت زراعة الكروم من بين العوامل التي ساهمت في تشجيع التعمير ممّا يؤدي الى المزيد من التأزم في واقع الجزائريين[4]. وقد شهدت على العكس من ذلك تطورا كبير بالنسبة للأوروبيين، وكانت لذلك بحاجة مستمرة لليد العاملة، حيث أصبحت اليد العاملة الاسبانية رغم كثرتها لا تسد الحاجة[5]. فقد جعلت هذه الزراعة المراكز الاستطانية تشهد حركة وحيوية كبيرة، في الوقت الذي كانت فيه زراعة الحبوب تسمح لصغار المستوطنين من الاقامة في هذه المراكز فحسب وازدادت هذه الحركة نتيجة اتساع نطاق زراعته حيث بلغت سنة 1903 حوالي 167.000 في حين كانت سنة 1878 حوالي 15.000هـ[6].

حاولت المكاتب العربية إدخال زراعة الكروم فيما بين 1864-1870، غير أنّها لم تعرف تطورا كبيرا[7]. وفيما بين 1871-1875 توقفت فجأة، وقد رجع ذلك إلى اقتناء العنب من الخواص[8]، ممّا يجعلها أكثر تكلفة، غير أنّ السبب هو كون الجزائري لا يميل إلى هذه الزراعة ويهتم أكثر بزراعة الحبوب، إضافة إلى كونه يخشى أن يكون سببا في تجاوز الشريعة الإسلامية التي تحرم صنع الخمر والأوروبي يشجع زراعة الكروم بهدف تحويله الى خمور، وقد أدخلها المستوطنون في عهد الجمهورية لتحل محل زراعة الحبوب والبقول، وسعى هؤلاء لجعل الجزائر متميزة في هذا الشأن عن فرنسا[9]، خاصة وأنّ هذه الزراعة حلّت مشكل الكثير من المزارعين الاوربيين الصغار الذين وفرت لهم ظروف عيش أفضل وخاصة منهم المزارعين الاسبان الذين تعودوا على الزراعات المروية[10].

---

[1] من بين هذه الزراعات " ابرة الراعي" géranium rosat التي ادخلت إلى الجزائر عن طريق المستوطنين وقد عرفت انتشار في منطقة الشراقة (cheraga) بالعاصمة. انظر: Boyer :OP,Cit,P319

[2] - AGeron: **les algériens musulmans** ,T1,P368

[3] - **AGéron: Histoire de l'Algérie ,p50**

[4] الجيلالي صاري: المرجع سابق ، ص170

[5] - Ageron:**les Algériens Musulmans**, T1,P378

[6] - Stora:OP.Cit,P33

[7] -B.O.A, séance 22 mars , 1889,p 278.

[8] - Ageron:**les Algériens Musulmans** ,T1,P378

[9] عثمان سعدي: المرجع سابق، ص 619

[10] - Boyer:OP.Cit,P315

ساهمت زراعة الكروم في ابقاء التعمير منتعشا، وفي تثبيت العناصر الاوروبية في الارياف، هذه العناصر التي تضاعف عددها حيث ارتفعت من 344000ن سنة 1876 إلى 781000ن سنة 1912، وكان نطاقها خاصة في الغرب الجزائري في وهران ومستغانم وتيموشنت[1]، وقد استفاد الاوربيون من هذه الزراعة أيّما فائدة، فالكثير من المستوطنات وبعض المدن بنيت من مداخيل إنتاج الخمور، ورغم الازمات المتكررة[2] إلا أنّ زراعة الكروم بقيت ثابتة، واستمرت في الاتساع خاصة فيما بين 1907-1914[3]، كان الجزائري المسلم يستغل الكروم من أجل استهلاكها عنبا (عنب المائدة)، أو تجفيفها وتحويلها إلى زبيب يتم ادخاره ، وقد انتجت أولى الخمور منها في منطقتي الدّرارية والمدية[4]، ولعلّ هذا ما سيدفع بالجزائري المسلم للامتناع عن زراعتها[5].

عرفت المساحات المزروعة من الكروم اتساعا واضحا، بحيث انتقلت من 3572ه سنة 1871 الى 7862ه في 1875، ثمّ تراجعت إلى 3854ه في 1876، ثم الى 2214ه في 1878 و2904 في 1881، وانتقلت بين 1881-1890 إلى 6401هل، وكان انتاج الجزائري المسلم 9650ه سنة 1890، بعدما كان 2336هل سنة 1881 من الخمر، بينما كان انتاج الأوروبين 286213 هل سنة 1881 مقابل 3322000 هل سنة 1890[6]، هذا طبعا على حساب زراعة الحبوب التي اخذت مساحتها في التقلص. وارتفعت المساحة المزروعة بالكروم فيما بين 1875-1876 الى 16723ه ووزعت إلى زراعة اوربية 12869ه وزراعة خاصة بالجزائريين 3854ه، وكانت موزعة على العملات الثلاث بالشكل التالي:

التعيين	أوربيين	جزائريين مسلمين
الجزائر	5119 ه	3274 ه
وهران	5498 ه	383 ه
قسنطينة	2252 ه	197 ه

G.G.C.A:Etat actuel,P97

كانت المساحة المخصصة للكروم سنة 1846 حوالي 379ه منها 65 في الجزائر و215 ه في المناطق الساحل، وارتفعت الى 2025 ه منها 300ه في المدية، 240ه في مليانة و800 ه في الساحل، وفي المتيجة 400

[1] الجيلالي صاري: المرجع سابق، ص 171

[2] - B.O.A, séance 10 Mai, 1889 ;p 523.

[3] - Agéron: histoire de l'algerie,P50

[4] - Boyer:OP.Cit,P320

[5] العنب عند المسلمين من المزروعات ذات الشهرة لاستهلاكه الواسع في شكله كفاكهة موسيمية او مجففا يستعمل اوقات الحاجة مثله مثل الكثير من المزروعات كالتين مثلا، لكن هذه الزراعة لا ترقى لمنافسة الحبوب وهي الغذاء الاساسي لسكان المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا والزبيب من المنتوجات التي يعشر بها.

[6]- Agéron: les Algériens Musulmans, T1,P378

هـ. وفي1878 أصبحت المساحة الاجمالية للكروم تقدر بـ 5637 هـ في الوسط[1].وقد جاء في جريدة الاخبار في 25 ماي 1913 :" الكروم تدخل 3/4 وحتى 4/1 من المداخيل"، فهي تحتلّ مساحة شاسعة وتعرف اتساعا مستمر، وهي بذلك تشبه القطن في مصر، وقد توسعت هذه الزراعة عند المستوطنين فيما بين 1910-1914 بحوالي 15%[2].

لقد أصبحت زراعة الكروم ابتداءً من 1878 تشهد تطورا كبيرا ممّا جعلها تحتل المرتبة الأولى للثروات الزراعية في الجزائر، وكانت المنطقة الوسطى(الجزائر) منذ 1888 تستحوذ على 34614 هـ من زراعة الكروم اي نسبة 33 % من مجموع المساحة المخصصة لهذه الزراعة. وفي 1897 ارتفع العدد الى 48937هـ أي 38 %، وفي 1914 أصبح العدد 76661هـ اي 43% و3/2 المساحة للمتيجة والساحل (سطاولي، شراقة)، واصبحت المساحة المخصصة للكروم سنة 1930 في الجزائر الوسط لوحدها 95811هـ من مجموع 271000 هـ، في حين كانت وهران تستحوذ على 115000 هـ[3].

كان انتاج الخمور يمثل 40% من موارد التجارة الخارجية، وكان الانتاج الاجمالي يتراوح بين 100 و150 فرنك للهكتار مقابل 20 الى 25 فرنك للهكتار من الحبوب[4]، وكانت بذلك حظوظ الربح معتبرة، ففي مدينة بوفاريك مزرعة من 413هـ كانت عائداتها سنويا 810.000 فرنك، وقد فرضت عليها ضريبة سنة 1912 بقيمة 3706 فرنك، وهذا هو حال كل االمزارع في الجزائر، بحيث أنّ المزارع الذي كان يدفع 52.5 فرنك أصبح يدفع 22110 فرنك[5]. وقد اشتهرت مدينة وهران واحتلت المرتبة الرابعة عالميا في انتاج الخمور، مثلما اشتهرت في انتاجه مدن معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم، اضافة الى وهران، وكانت هذه المدن تنتج 15 مليون هيكتوليتر من الخمر المشبع بالكحول بالإضافة إلى حوالي3 مليون قنطار من الحمضيات[6]، وهذا ما جعل مدن الغرب الجزائري تحظى بعناية خاصة من قبل الحكومات الفرنسية المتتالية.

- **الحبوب:** تعدّ الحبوب من بين أهم المزروعات التي اهتم بها الجزائري منذ القدم، حتى أنّها سميت بالمطمورة كدليل على غزارة إنتاجها وكانت فرنسا إحدى دول العالم عامة وأوربا خاصة المستفيدة من الحبوب الجزائرية قبل الاحتلال، وكانت هذه الحبوب سبب نزاعاتها الديبلوماسية وآخرها قضية المروحة التي اتخذتها فرنسا ذريعة لحصار الجزائر سنة 1827، ثم غزوها واحتلالها سنة 1830، وبذلك أصبحت هذه الثروة بين يديها تستغل بالطريقة التي تخدم بها الاقتصاد الفرنسي. وقد عرف انتاج الحبوب عدّة تحولات ارتبطت تارة بالظروف الطبيعية وأخرى بالسياسة الفرنسية التي استهدفت منذ البداية سياسة نزع الاراضي من أصحابها الأصليين وتسليمها للأوربيين الذين لا تربطهم بها علاقة تجعلهم يستخدمونها بنفس الطريقة

[1] - Boyer:OP.Cit,P320

[2] - Meynier: OP.Cit,P130

[3] - Boyer: OP.Cit ,P320

[4] الجيلالي صاري: المرجع السابق،ص 171

[5] - Meynier:OP.Cit,P118

[6] - Stora: OP.Cit,P61

التي كان يخدمها به الجزائري المسلم رغم ما توفره له الادارة من امكانيات بما فيها الارض مجانا، كالأسمدة والآلات والمياه وغيرها. وقد أثر ذلك سلبا على المنتوج خاصة في الفترات الاولى من الاحتلال، لكن سرعان ما ظهر اهتمام الاوروبي بزراعة الحبوب ابتداءً من فترة الستينات والسبعينات من القرن 19، واستمر الى القرن العشرين، حيث أصبح كبار المستوطنين يحتكرون انتاجه وتجارته، وكان كبار الملاك يديمون زراعة الحبوب ويقرنونها بتربية المواشي، ويركزون عليها دون التنويع في المزروعات[1]، وهذا خاصة قبل 1881 اي قبل التوجه والاهتمام بزراعة الكروم.

وفي الوقت الذي كانت فيه زراعة الكروم تشهد اتساعا كبيرا، كانت زراعة الحبوب تعرف تطورا خاصة بعد إدخال تقنيات الزراعة الجافة (Dry-Farming) وقد امتدت زراعة الحبوب لتشمل عدة مناطق بما فيها الجنوب نحو سهل سرسو[2]، وسيدفع هذا الانتعاش بزراعة الحبوب إلى التطور[3]. غير أنّه في الوقت الذي كانت زراعة الحبوب - التي يقوم عليها الاوروبي- تشهد تطورا في أغلب الأحيان -ورغم الظروف الطبيعية التي اعتبرها الاوربي عائقا كبيرا في وجه تطور الزراعة في الجزائر- فإن زراعة الحبوب التي كان يقوم عليها الجزائري المسلم في المناطق الجرداء والاراضي البور وبالإمكانيات شبه المنعدمة كانت في تراجع مستمر، ممّا كان أدى إلى ظهور مجاعات متكررة طيلة النصف الأول من القرن 19 وخلال القرن العشرين. والجدول التالي يوضح تطور انتاج الحبوب (القمح الصلب والشعير) بالنسبة للجزائريين فيما بين 1872-1890.

السنة	قمح صلب	انتاج الهكتار	الشعير	انتاج الهكتار
1872	3.277.174	4.8	5.549.919	7.3
1873	3.731.317	4.9	5.589.630	5.6
1874	4.824.948	4.7	7.310.827	5.8
1875	4.664159	4.5	9.903.398	7.7
1876	5.147.103	4.8	8.964.345	6.5
1877	2.427.643	2.1	4.501.615	3.4
1878	3.332.945	3.4	5.156.532	4.3
1879	3.688.421	3.5	6.626.787	5.1
1880	4.507.786	4.3	7.142.909	5.4

[1] جيلالي صاري: المرجع السابق،ص 207

[2] من اكبر سهول الجزائر، يقع في مدينةتيارت (تيهرت) عاصمة الرستميين ينبع منها نهر مينا اكبر الانهار الجزائرية ، الذي يصب في شلف

[3] - Agéron:histoire de l'Algerie ,P50

1881	3.026.321	2.9	3.996.975	2.9
1882	4.149.330	4.4	6.694.702	4.0
1883	4.398.513	4.4	6.495.574	4.9
1884	5.689.416	5.6	9.684.967	7.1
1885	4.714.881	--	8.130.261	--
1886	4.621.673	4.9	8.442.860	6.4
1887	3.952.759	--	7.223.932	--
1888	3.305.528	3.6	6.084.503	4.6
1889	3.105.269	--	7.225.685	--
1890	5.279.542	5.4	8.807.748	6.7

جدول انتاج القمح الصلب و الشعير الخاص بالجزائرين (الاهالي)

وقدر خلال هذه الفترة متوسط الانتاج كمايلي: **Agéron:les Algériens Musulmans, P379**

السنة ومتوسط نوع المنتوج	متوسط انتاج القمح الصلب	متوسط انتاج الشعير
1875-1872	4.124.399 ق	7.124.693 ق
1880-1876	3.820.779 ق	6.478.437 ق
1885-1881	4.595.692 ق	7.000.495 ق
1890-1886	4.052.954 ق	7.556.945 ق

جدول متوسط انتاج الحبوب (القمح الصلب و الشعير) خاص بالجزائرين (الاهالي)

نلاحظ من خلال الجدولين تذبذب انتاج الحبوب من سنة الى اخرى مع ارتفاع نسبي في منتوج الشعير مقارنة بالقمح و يعود ذلك طبعا لعدة اسباب منها الظروف الطبيعية التي تجعل الجزائري يركز على زراعة الشعير على اعتبار انه لا يحتاج الى المياه بالقدر الذي يحتاجه القمح اضافة الى استعماله كلأ للحيونات، ضف الى كونه أوسع استهلاكا بالنسبة للجزائري المسلم عن القمح ذلك لأن الشعير يساعده على البقاء مدة أطول دون استهلاك الطعام خاصة، وانه يقوم باستهلاكه مع الماء.

اعتبر الكثير من المؤرخين خاصة منهم الفرنسين أن زراعة الحبوب في الجزائر تخضع للمؤثرات المناخية وبذلك فإنّ سرّ تدني منتوج الحبوب بالنسبة للجزائريين سببه المناخ، وبذلك فإنّ ما كان يصيب الجزائريين من جوائح بما فيها المجاعات وهجوم الجراد والأوبئة سببها العوامل المناخية، وقد ذكر " **Gilbert**

Meynier" -مثلا- أنّ زراعة الحبوب في الجزائر تبقى مرهونة بالتقلابات المناخية[1]، ولا شكّ أن طبيعة الاقليم المناخي يؤثر على نشاط الإنسان، لكن الشيء الذي يثير فضولنا هو أن الجزائري قبل الاحتلال وفي نفس الظروف كان إنتاجه وفيرا إلى حدّ التصدير، ولم يكن يعرف المجاعات، وعلى العكس من ذلك أيضا نجده -في غالب الأحيان- يعيش الرخاء خلافا لما كان يحدث في فرنسا، حتى أنّ مرحلة الثورة الفرنسية 1789 والثورات الأخرى التي عرفتها -ومنها ثورات 1830 و1848- طُبعت بما يعرف بالثالوث الاسود "**الفقر المجاعة و الأوبئة**" بما فيها الطاعون الذي عرف في فرنسا بالطاعون الأسود "**la peste noire**"، وحينما كانت تستعين بالجزائر لتزويدها بالحبوب والعجيب ان هذه الظروف لا تؤثر في الزراعة الاوربية وإن أثّرت فهي لا تصل إلى حدّ ظهور المجاعات في صفوفهم، ولإظهار التباين بين انتاج الأوربيين والجزائريين فيما يخص الحبوب نستعرض هذا الجدول الذي يعطنا عينة عن هذا الانتاج خلال سنوات 1875-1876.

التعيين	المساحة المزروعة		المجموع	الكمية المنتجة Récoltées		المجموع
	الاوربيون	الجزائريون الأهالي		الاوربيون	الجزائريون الأهالي	
قمح لين (blé tendre)	88.045.15	33.449.95	121.495.10	803.056.95	210.255.95	1.013.312.90
قمح صلب (ble dur)	140.663.66	1.059.014.35	1.199.678.01	961.420.65	5.147.103.26	6.108.523.91
الشليم (اللودار)(seiglé)	1.327.05	892.00	2.219.05	11.862.62	4.901.00	16.763.62
الشعير(orge)	1.1.865.10	1.371.463.80	1.473.328.90	951.511.05	8.964.345.21	9.915.856.26
الشوفان (avoine)	25.22360	3.655.50	28.879.10	298.416.70	27.062.00	325.478.70
الذرة(maiis)	5.166.96	15.446.50	20.613.46	51.229.74	76.481.30	127.711.04
فول(feves)	7.187.80	54.561.07	61.748.87	68.273.90	364.782.08	433.055.98
بشنة(bechna)	8.145.45	33.409.25	41.554.70	122.560.71	256.450.42	379.012.13
المجموع	377.624.77	2.572.892.77	2.949.517.19	3.268.33.32	15.051.381.22	18.319.714.54

G.G.C.A : etat actuel de l'algerie.P96

والجدول الموالي يوضح الفارق بين إنتاج الأوربيين والجزائريين (الاهالي) في الهكتار الواحد لسنة 1876.

[1] -Meynier: OP.Cit,P145

G.G.C.A : etat actuel de l'algerie.P97

نوع الانتاج وكميته في الهكتار	انتاج الهكتار الواحد من الحبوب (rendement de l'hectare des cultures)	
	الجزائريون المسلمون (اهالي)	الاوربيون
قمح لين (blé tendre)	6.28 ق	9.12 ق
قمح صلب (blé dur)	4.86 ق	6.83 ق
شليم (seiglé)	5.50 ق	8.94 ق
شعير(orge)	6.53 ق	9.34 ق
شوفان (avoine)	7.40 ق	11.83 ق
ذرة (maiis)	4.95 ق	9.91 ق
فول (feves)	6.68 ق	9.49 ق
بشنة(bechna)	7.67 ق	15.04 ق

استقرت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بالنسبة للجزائريين في المدة الممتدة من 1872-1896 في الوقت الذي كانت المساحات الزراعية الخاصة بالأوربين تشهد تزايدا مستمرا، مع العلم ان اغلب المساحات التي تتم فيها زراعة الجزائريين عبارة عن اراضي بور و احراش و مناطق جبلية وغيرها من الاراضي التي لا تتميز بالجودة على عكس الاراضي المخصصة للأوربيين التي تصنف كأجود انواع الاراضي الجزائرية رغم ضيق مساحتها و الجدول التالي يوضح مساحة الاراضي الخاصة بالجزائريين المخصصة لزراعة الحبوب مع كمية الانتاج.

Ageron:les Algériens Musulmans ,T1,P380

السنة	المساحة بالهكتار	الكمية بالقنطار	منتوج الفرد
1872	1.572.660	9.961.906	4.6 ق
1874	2.432.906	13.141.557	--
1876	2.571.892	15.051.381	6.1 ق
1878	2.314.594	9.070.271	--
1880	2.505.413	12.634.364	--
1884	2.522.579	16.341.837	--

1886	2.399.594	13.846.151	4.2 ق
1888	2.381.978	10.224.306	--
1890	2.442.678	14.969.380	--
1892	2.426.586	11.827.307	3.3 ق
1894	2.389.364	15.889.487	--
1896	2.328.690	10.840.693	2.8 ق

يلاحظ من الجدول تعرض المساحات المخصصة لزراعة الحبوب إلى التقلص حيث كانت سنة 1876 تقدر بحوالي 2.571.892 هـ، ثمّ انخفضت سنة 1878 فصارت تقدر بحوالي 2.314.594 هـ وأصبحت سنة 1894 تقدر بحوالي 2.389.364 هـ وفي سنة 1896 بحوالي 2.328.690 هـ.

وأصبح المستوطنون خلال العشر سنوات التي سبقت الحرب العلمية الأولى يهتمون بزراعة القمح بنوعية الصلب والليّن في مساحات متساوية تقدر بحوالي 30% للنوعين، وباقي المساحة موزعة بين الشعير وغيره من الحبوب، وكان الانتاج يصل إلى أزيد من 4/3 من القمح اللين وأقل من 3/1 من القمح الصلب[1]. والواضح أنّ المستوطنيين يركزون على زراعة القمح اللين أكثر من القمح الصلب، وقد تراجع انتاج الحبوب بشكل واضح مع بداية القرن العشرين (20) بحيث انخفض الانتاج سنة 1901 إلى 385ق ثمّ سنة 1906 إلى 343 ق ووصل سنة 1911 الى 324ق، وتراجعت الكمية المخصصة للفرد إلى 2.2 سنة 1912[2]،وكان انخفاض الانتاج يتبع بارتفاع الأسعار مّما يؤثر على الجزائريين، بحيث يصبح هؤلاء غير قادرين على اقتناء الحبوب، خاصة خلال سنوات الجفاف التي تؤدي الى ندرة أو انعدام المنتوج لدى الفلاح الجزائري، فيضطر إلى الاستعانة بالقمح من الأسواق التي يحتكرها كبار المستوطنين[3]. وقد عرفت أسعار القمح الصلب استقرارا من 1871 الى 1882 عند 25-26 فرنك للقنطار والشعير عند 16-18 فرنك، وقد انخفضت هذه الأسعار بعد 1882 إلى 19-20 فرنك بالنسبة للقمح و12-13 فرنك بالنسبة للشعير[4]. والجدول التالي يوضح تطور أسعار الحبوب[5]

[1]-Meynier: OP.Cit,P127

[2] - Ibid,P145

[3] كان الجزائري الذي لا يستطيع اقتناء الحبوب معرض للمجاعة والاوبئة، لذلك كان أغلب الجزائريين يلجؤون الى استهلاك الاعشاب التي تطبخ في الماء، مع قليل من الملح و الزيت والحمص ان وجد، وهذا ما أشار اليه متصرف بلدية " الرمشي" في قوله : إن حياتهم كلها خشونة وبساطة واغلبية السكان يعيشون بالماء وخبز الشعير بالنسبة لمعظمهم فإن الكسكس واللحم من أطعمة الأعياد. أنظر الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص .

[4]- Ageron:les Algériens Musulmans, T1,P382

[5] - Ibid,P382

السنوات / المنتوج	1871	1873	1875	1877	1879
قمح	25.37 ف	27.60 ف	23.25 ف	28.35 ف	28.31
شعير	15.91 ف	16.70 ف	14.68 ف	15.18 ف	18.65

إنّ هذه الأسعار كانت بالنسبة للجزائريين خيالية فهي لا تتماشى ومداخيله التي لا تتجاوز 3 فرنك كأقصى ما يحصل عليه كأجرة، وبذلك فإنّه حتى عند انخفاض هذه الاسعار فإنّ أغلبية الجزائريين لا يستطعون اقتناء الحبوب، ويتعرضون بذلك إلى الاصابة بالمجاعة[1]، وذكر "لوي رين" "**Louis Rinn**" في كتابه "Regime **Pénales**" ما نصه :"إن الفقر دفع بالجزائريين إلى ترك قراهم، وهكذا أخذت الجرائم وتجاوز القانون العام تتضاعف ممّا أدى إلى امتلاء السجون، وقد تدهورت الاوضاع الصحية للسكان"[2]. وذكرت" **آني راي" (Annie Rey)** في كتاب " **le royaume arabe**" بانّ السجون امتلأت على آخرها، فمؤبد عين الباي بقسنطينة الذي بني لإيواء 240 سجين اصبح يجمع 1000 سجين، و السجن المدني في قسنطينة الذي صمم ليأوي 200 سجين أصبح يأوي 800 سجين[3]. وهكذا صارت قدرة الاستيعاب بالسجون فوق الطاقة.

- **التبغ:** اعتبرت زراعة التبغ إحدى ثروات الجزائر المهمة بالنسبة الاحتلال، وقد أدخلت ضمن المزروعات الجزائرية منذ 1843، وأخذت في التطور منذ 1858، وكانت تستغل من قبل 8000 جزائري مسلم و2000 أوربي[4]. ومعلوم أنّ زراعة التبغ في الجزائر قد عرفت قبل الاحتلال 1830، ويعد سهل المتيحة من أهم مناطق انتاجه وبالأخص مدينة الشبلي التي تنتج أجود أنواع التبغ الجزائري[5].

عرفت زراعة التبغ تطور واضحا فيما بين 1875-1876 حتى اعتقد أنّ هذه الزراعة ستصبح زراعة المستعمرة "**plante de colonisation**"، وكان 5/2 الانتاج من الجزائريين، غير أنّه ابتداءً من 1880 أصبح إنتاج الجزائريين لا يتجاوز 25000 قنطارا إلّا نادرا[6]، على الرغم من أنّه كان أكثر جودة من المنتوج الأوربي[7] الذي يخصص مساحات من الأراضي أكثر شاسعة، لكنّه لا يعتني بالمنتوج[8]، وقد عرف انتاج التبغ تراجعا ابتداءً

[1] كان الجزائري الذي يعاني المجاعة يتعمد ارتكاب المخالفات التي يعاقب عليها القانون لأجل الحصول على عقوبة السجن، اين سيجد لقمة العيش مما دفع سلطات اللاحتلال الى مراجعة قانون العقوبات بعد مجاعة 1867 نتيجة اكتظاظ السجون، وقد اخضعت مباشرة للقادة العسكريين للبث فيها، خاصة المتعلقة بقضايا قد يرتكبها الجزائري متعمدا رغبة منه دخول السجن .انظر،

Rinn: Régime pénal de l'Indigenaten Algerie, P57

[2]- Ibid,P56

[3]- Annie-Rey : OP.Cit,P447

[4] - Agéron: les algériens musulmans, T1,P378

[5]- Boyer: OP.Cit,P318

[6] - Ageron: les algériens des musulmans, T1,P378

[7] الجزائر بحسب " اجيرون" يجني التبغ بعناية كبيرة بحيث يقطف الأوراق، ورقة ورقة مستعملا اليد في حين كان الأوربي يقطع الأغصان ويجمع المنتوج دفعة واحدة.

[8] -Agéron:OP.CiT, P378

من 1879 حيث تدهور إلى 1.384.802 كلغ مقارنة بسنة 1876 حيث بلغ الانتاج 5.105.929كغ(اوربي وجزائري)، والجدول التالي يفصل انتاج التبغ لسنة 1876 مع تحديد كمية انتاج الاوربي والجزائري المسلم.

الإنتاج / العمالات	الإنتاج الاوربي			الانتاج الجزائري _ الاهالي		
	عدد المزارعين	المساحة المزروعة	الكمية المنتجة	عدد المزارعين	المساحة المزروعة	الكمية المنتجة
عمالة الجزائر	1243	2333	2.544.431	3310	2209	1.509.387
عمالة وهران	19	31	31725	76	48	18500
عمالة قسنطينة	673	356	474520	4758	2164	527356
المجموع	1935	2720	3050676	8144	4421	2055253

G.G.C.A: état actuel de l'algerie,P99

بلغ عدد مزارعي مادة التبغ من الأوربيين سنة 1876(ارتفاع كبيرا جدا في الانتاج) 1935مزارعا، وكانت زراعتهم تغطي2720 هـ، وقد بلغ انتاجهم 3.050.676 كلغ من التبغ في شكل ورق، وكان عدد المزارعين من الجزائريين (الاهالي) أكبر بكثير من الأوربيين إذ قدر بـ 8144 مزارعا على مساحة 4421هـ، وقد بلغت كمية الانتاج 2.055.253 كلغ من التبغ في شكل ورق صافي.

تظهر أرقام الجدول أنّ انتاج الأوربي أكثر من الجزائري، رغم أنّ عدد المزارعين الجزائريين (8144) وكذا المساحة أكثر من عدد المزارعين الاوروبين (1935) وكذا المساحة(2720هـ)، وبذلك فإنّ الفارق كانت تصنعه الظروف والإمكانيات المتوفرة للمستوطنين مقارنة بالجزائري المسلم بما فيها التربة الجيدة والآلات والأسمدة وغيرها من الامكانيات التي تجعل الانتاج الاوروبي -وفي كل أنواع المنتجات غالبا- أكثر من المنتوج الأهالي الجزائريين، إضافة إلى ما أشار اليه "**آجيرون**" وهو كون المنتوج الجزائري من التبغ اكثر جودة من المنتوج الأوربي، هذا الأخير الذي يقطف الأوراق مع الاغصان، وبذلك عندما يحوّل إلى تبغ تكون الكمية اكبر.

- **الزيتون:** تراجع انتاج الزيتون من 96542 طن سنة 1876 إلى 53000 طن سنة 1877، وبذلك تراجع انتاج زيت الزيتون من 282.969 هكل سنة 1876 إلى160.000 هكل سنة 1877 والجدول التالي يوضح ذلك[1]:

[1]- G.G.C.A:etat actuel de l'algerie,P100

كميات الإنتاج والعمالات	انتاج الجزائريين		انتاج الأوروبيين	
	كمية الزيتون المحصلة	كمية الزيت المنتجة	كمية الزيتون المحصلة	كمية الزيت المنتجة
عمالة الجزائر	36.254.481	101.063 هكل	3.362.218 كغ	7591 هكل
عمالة وهران	1.279.190	2739 هكل	520.145 كغ	675 هكل
عمالة قسنطينة	47.665.352	149.005 هكل	7.461.432 كغ	21.897 هكل
المجموع	85.199.023	252.807	11.343.795	30.163 هكل

Ageron: les algériens musulmans, T1,P379

جمع الأوربيون 11.343.795 كغ من الزيتون سنة 1876، وقد سجّل هذا الرقم ارتفاعا بقيمة 2.682.784 كغ مقارنة مع سنة1875، وبلغت بذلك كمية زيت الزيتون المنتجة 30.163 هكل، وجمع الجزائريون المسلمون في نفس السنة 85.199.023 كغ من الزيتون، وتمّ انتاج 252707 هكل من الزيت، وسجلت بذلك زيادة بقيمة 259.711 كغ من الزيتون مقارنة بسنة 1875[1]. وكانت كمية زيت الزيتون موجهة في الغالب للاستهلاك المحلي، غير أنّ فئة من البورجوازين المحليين كونت ثروة من خلال المتاجرة بها، كان منهم على سبيل المثال عائلة تامزالي (**Tamzali**) من سيدي عيش، وعائلة مزيان (**Meziane**) من تيزي وزو، وعائلة بن خلفات (**ben kalfat**) من تلمسان[2].

- **الحلفاء:** تعد منطقة الجنوب الوهراني أكثر المناطق انتشارا للحلفاء في كل من سبدو، والطاية والسعيدة وفرندة [3]، ولاستغلال هذه الثروة كمادة اولية والتي كانت فرنسا في أمس الحاجة إليها لتطوير صناعة الورق وصناعات أخرى فرض على سلطات الاحتلال إنشاء خطوط سكة حديد[4] تهدف إلى الربط بين عدة مناطق في الجنوب (الجلفة، الاغواط، بوسعادة ، سعيدة... الخ) بالشمال.

ومعلوم أنّ الاهتمام بجمع الحلفاء بشكل واسع وكبير قد أخذ اهتمام السلطات الاستعمارية منذ حوالي 1871، وأصبح -من جهة أخرى- مصدرا لثراء القبائل الوهرانية، ولكن إلى غاية 1879 كان محتكرا من قبل الإسبان في سيدي بلعباس على سبيل المثال، ولأهمية هذه الثروة تمّ إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنظم استغلال الحلفاء - وهذا بعد 1879- . ومنها أن فُرِض على المستغلين لهذه الثروة ضرورة نزعها باستعمال اليد ليتم وزنها بعد ذلك، وهذا تفاديا لما كان يعرف من القلع العشوائي لها، غير أنّ هذه القوانين لم تغير أي شيء من طرق استغلال الحلفاء، والتي اعتمدت في نطاق واسع من الاراضي المؤجرة، والتي بلغت

[1] - G.G.C.A:etat actuel de l'algerie.P99

[2] - Meynier:OP.Cit,P144

[3] جيلالي صاري: مرجع سابق،ص162

[4] كان هذا المشروع أحد أسباب قيام ثورة الشيخ بوعمامة في افريل 1881 ناقما من استغلال المستوطنين لمساحات شاسعة من الاراضي حيث تقتلع الحلفاء ، واستقدام عمال من اصل اسباني لهذا الغرض: انظر عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع** ،ص356

مساحتها بين مليون ومليون وثلاث مئة ألف هكتار. لقد كان سعر القنطار من الحلفاء يتراوح بين 1 فرنك و1.25 فرنك، وكان بعض العمال يصلون إلى جمع ما بين 3 و 4 قناطير من الحلفاء يوميا، وكانت عائلات بكاملها تشتغل فيها[1]، وهذا ما ميّز الكثير من الزراعات حيث تشتغل فيها العائلة بكاملها من أجل سدّ حاجياتهم ولو نسبيا، ومن أمثلة هذه المنتوجات كان القطن، التبغ والياسمين وغيرها.

- **القطن:** اختفى آخر حقول انتاج القطن في الجزائر سنة 1890 ذلك لأن هذه الزراعة لم يكن لها اهتمام في الجزائر، ورغم ذلك حاول بعض المستوطنيين تنشيط هذه الزراعة، وقد ظهرت محاولة في 1904-1910، حيث تمكن المزارعون في المدينة سكيكدة (**Orleans ville**) من تحقيق انتاج سنوي ب 160ق، ومنطقة البليدة ب 409 ق، وبلغ الانتاج أعلى مستوياته في واد الشلف حيث زرع على مساحة 1200هـ، و كان يشتغل فيه 120 مزارع، وقد وصل انتاجه فيما بين 1921-1928 حوالي 5000ق[2]. وعموما فإنّ زراعة القطن في عمالة الجزائر وقسنطينة كانت مهملة تماما، وفي عمالة وهران لم يكن يوجد سوى 86 مزارع أوروبي يستغل هؤلاء 294 هـ[3].

- **الكتان:** لم تصل زراعة الكتان في الجزائر إلى المستوى المطلوب عند ظهورها، وذلك بسبب قلّة المصانع المحولة لهذه المادة، ولكن سرعان ما ستتغيّر هذه الوضعية بعد دخول عدد من الصناعيين إلى الجزائر، سعيا وراء توفير المادة الاولية لهذه الصناعة في فرنسا. فخلال سنة 1876 اشتغل في زراعة الكتان 1024 مزارع أوربي و153 مزارع جزائري (أهالي) في منطقة ريغة -مع العلم أن هناك نوعين من الكتان المحلي منه بالإضافة الى آخر يعرف بكتان إيطاليا- وكانت المساحة المزروعة من قبل الأوربيين تقدر بـ 5304 هـ في حين قدرت المساحة المزروعة من قبل الجزائريين بـ 251 هـ فقط[4]، وكانت عمالة الجزائر اكثر المناطق التي تنتشر فيها هذه الزراعة التي تحول الى عدة مواد منها القش – المستعمل لأفرشة البيت - وحبوب الكتان وخيوط الكتان والجدول التالي يوضح المنتوج والمساحة المزروعة.

المساحة والمنتوج الكتان		المساحة المزوعة	المنتوج		
			القش	حبوب الكتان	خيوط الكتان
الزراعة الاوروبية	– كتان ريغة	2450	341700	1.921.708	--
	– كتان ايطاليا	2854	1.291.050	1.570.007	14.825
	المجموع	5304	1.632.750	3.491.715	14.825
زراعة الاهالي	– كتان ريغة	87	410	77.109	148
	–كتان ايطاليا	164	104.400	107.002	1.200
	المجموع	251	104.810	184.111	1.348

G.G.C.A: état actuel de l'algerie,P99

[1]- Agéron: les algériens musulmans, T1,P377

[2]- Boyer: OP.Cit,P319

[3]-

[4]- Ibid,,P102

وعلى العموم أصبحت المواد الغابية **(produits forestiers)** عشية الحرب العالمية الأولى تدرّ أرباحا طائلة، وقد وصل المنتوج ذروته في 1912 وهي سنة الارتفاع الكبير لانتاج الكتان، حيث ارتفعت قيمته ب 30% من 1911 الى 1912[1].

ثانيا - تربية المواشي: تقلصت المراعي بفعل توسع المستوطنات وغلق طرق الغابات، وهذا ما أثر سلبا على الرعي والترحال، وبذلك على عدد المواشي الذي بدا يأخذ منحناه التراجع، وصارت الجزائر مهددة بفقدها لقب " **بلد الخروف**"، حيث كان عدد المواشي سنة 1865 حوالي 8 مليون رأس، وانخفض إلى حوالي 7,7م رأس سنة 1885، ثم أصبح سنة 1900 حوالي 6,03 م رأس، وبذلك فإنّ الجزائري الذي كان يملك 3 خرفان سنة 1887 أصبح سنة 1900 لا يملك سوى خروفا ونصف خروف فقط، وهو تراجع رهيب برز من جراء السياسة الاستعمارية.

أما فيما يخص الابقار فقد اصبح عددها سنة 1900 حوالي 846.000 رأس بعدما كان سنة 1867 (سنة المجاعات) 1.071.000 رأس، وبعد أن كان كل 5 جزائرين يمتلكون ثوران سنة 1867 أصبحوا لا يمتلكون إلّا ثورا واحدا[2]. وهذا ما أكدته صحيفة "**progress d'orleansville**" في محاولة لها لتفسير حرائق الغابات مع القاء المسؤولية على الجزائريين في عدد 11 سبتمبر 1913 معبرة بما يلي:

"ces bêtes... ont besoin de paturage .Or, l'indigéne n'en a plus, la colonisation et l'etat dominal ou forestier ont tout pris le moyen d'en créer , vous le devinez: puisque l'administration ne veut pas leur en donner, c'est de détruire par le feu la ..."[3]

كانت الكثير من القبائل الداخلية تلجأ إلى بيع المواشي بأسعار منخفضة جدا لسكان السواحل أوللتجار الذين يقومون بنشاط واسع في التصدير وذلك فيما بين سنوات 1878-1879، وهذا طبعا نتيجة انعدام المراعي وكذا هلاك المواشي[4]. وقد لجأ بعض الرعاة الى اكتراء مراعي، ففي مدينة خنشلة مثلا كان الرعاة يكترون مناطق للرعي بسعر يتراوح بين 5و6 فرنك للهكتار، أومقابل دفع رؤوس اغنام لصاحب الأرض، وتكون إما خرفانا أو جمالا يستعملها صاحب الأرض لنقل منتوجه، وقد أشار التقرير الرسمي لسنة 1914 أنهّ من 1860 الى 1910 تراجع عدد رؤوس الأغنام من 2.35 الى 1.83، وحسب " **آجيرون**" هذا التراجع كان أكبر حيث سجل فيما بين 1885-1889 عدد الرؤوس في حدود 2.85 في حين لم يتعدى 1.65 فيما بين 1910-1914[5].

لقد انخفضت المواشي التي كان يملكها الجزائريون (الاهالي) في الوطن الجزائري ككل من 10.424.159م رأس سنة 1888 إلى8.578.590م رأس سنة 1890، وفقد الجزائريون في القطاع القسنطيني لوحده

[1] - Meynier : OP.Cit,P149

[2] -Ageron:histoire de l'algerie,P56

[3] - Meynier: OP.Cit.P138

[4] - Ageron:les Algériens musulmans , T1,P379

[5] - Meynier:OP.Cit,P140

1.131.290 رأس، في حين لوحظ ارتفاع لعدد المواشي في فترة السبعينات من القرن 19، والجدول[1] التالي يوضح ذلك:

نوع الماشية	اوروبيون	جزائريون (اهالي)	المجموع
احصنة(chevaline)	16.898	142.160	159.058
بغال(mulassière)	13.102	124.265	137.367
حمير(asine)	6418	169.360	175.778
جمال(chameaux)	29	185.814	185.843
ابقار(bovine)	122.882	1.036.801	1.159.683
خرفان(ovine)	173.036	9.305.217	9.478.253
معز(caprine)	54.954	3.598.593	3.653.547
خنزير(porcine)	56.611	964	57.575
المجموع	443.930	14.563.174	15.007.104

جدول تطور مجمل المواشي سنة 1876 Ageron:les Algériens musulmans, T1 ,P383

إنّ المواشي التي تعرف ارتفاعا سنة 1876(خرفان 9.305.217 رأس – أبقار 1.036.801 رأس) تصل الى مليون رأس سنة 1880 ستستقر عند 900.000 رأس منذ سنة 1900، ولا يملكها في الغالب إلّا كبار الفلاحين[2]. وابتداءً من سنة 1910 ستشهد تربية المواشي ارتفاعا محسوسا بحيث سيتراوح عددها بين 8 و 9 مليون رأس، غير أنّها سرعان ما ستتراجع مع بداية الحرب العالمية الاولى، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها الجفاف والتوسع الكبير للنشاط الاستيطاني، وكذا تراجع المراعي، فقد بلغ عدد رؤوس الاغنام مثلا في منطقة **سرسو** (تيارت) فيما بين 1898-1914 حوالي 193000 رأس ليتراجع آخر الفترة إلى 62.000 رأس، وقد سجل بذلك ما نسبته 67% في سلّم التراجع، وأمّا في مدينة تيارت من 1881 إلى 1911 سجل تراجع بنسبة 23% وذلك من 102.000 رأس الى 78.000 رأس، كان هذا في منطقة تعرف بتربية المواشي بشكل كبير جدا. وفي مدينة **الأربعاء** (**larbaa**) في البليدة تراجع عدد الاغنام بنسبة 70 % فيما بين1906-1913[3]، وبهذا فإنّ تربية المواشي لم تعرف الاستقرار وكانت تتحكم فيها عدة عوامل، غير أنّ العامل البشري (الاستيطان، الحرائق، منع الرعي) كان أهمّ أسباب هذا التراجع في تربية المواشي بالجزائر.

ثالثا- مساهمة المستوطنين والجزائريين (الأهالي) في النشاط الزراعي:

1- مساهمة المستوطنين في النشاط الزراعي :

أكدت الإحصاءات أنّ أخصب الأراضي تركزت لدى الأقليات الاوروبية التي هيمنت على 5/4 من المزارع أي بنسبة 81.3 %، وبذلك فإنّ 30.5% من الاوروبيين كانت تحت أيديهم 5.9 مليون هكتار من أخصب

1 G.G.C.A: état actuel de l'Algerie,P95

2 Meynier: OP.Cit,P141

3 Ibid:P140

الاراضي. وقد صنف هؤلاء إلى صنف متوسط يمتلك ما بين 10 و50 هـ، وصنف من كبار الملاك يمتلك أكثر من 50هـ، وكانت مداخيل الصنف المتوسط كبيرة، وهي تزداد كلما استعملت وسائل متطورة، في حين كان الانتاج بالنسبة للملاك الكبار مرتبط بتوفر الأمن والاستقرار[1]. ويذكر " **الجيلالي صاري**" كمساهم في كتاب " **المقاومة السياسية**" أنّ المستوطنين استقروا في الأراضي التي سلّمت لهم بفضل مساعدة الفلاحين الجزائريين وبمشقة في الأراضي المحتلة، وكان عدم انتظام تساقط الأمطار ومقتضيات زراعة الحبوب الجافة من بين اسباب ذلك حيث لم يتمكن المستوطنون استغلال الأراضي بسهولة[2].

تمّ توجيه المستوطنين منذ البداية نحو الزراعة المربحة، وهي الزراعة التجارية ومنها التبغ والكتان والقطن، إضافة إلى الكروم، كما تحولت جريدة "**le moniteur algerien**" [3] إلى الجريدة الرسمية للمستعمرة وبمثابة سجل زراعي تنشر فيها مقالات تقنية ونصائح تطبيقية[4] في المجال الاقتصادي ومجالات اخرى. وممّا يلاحظ أنّ الزراعة الاوروبية أخذت تتوسع مع مرور الزمن إلى مساحات زراعية مهمّة من أراضي المسلمين[5]، وقد أثر بذلك النشاط الاستيطاني على الإنتاج الزراعي الذي أصبح يخدم الأقلية الأوروبية، وقد ركز في البداية عن زراعة الحبوب التي شكلت 3/2 الاراضي المزروعة سنة 1910 وخاصة في المناطق الداخلية من الأطلس التلي وفي الهضاب العليا[6].

وقد أسفرت الملكية الكبيرة على شبه تفرد بالزراعات السنوية مع سوء استخدام الأتربة اتساع نطاق الاراضي البور[7]. وعموما حسب" **Boyer**" فإنّ الزراعة الأوروبية كانت تتوزع على مساحة 539.00 هـ خلال القرن 20 بالشكل التالي.

المنتوج	المساحة المخصصة
حبوب	154000هـ
حبوب جافة	15000هـ

[1] جيلالي صاري: المرجع السابق ، ص 206.

[2] نفسه ، ص169.

[3] ظهر في جانفي 1832 على يد البارون "بيشون" (le baron pichon) و هو عبارة عن جريدة رسمية و صفحات اشهارية ، ادارية ، قضائية و اقتصادية . ظهر اول عدد منه في 27 جانفي 1832 في اربع صفحات بالفرنسية و العربية في 3 صفحات اولى وبالفرنسية فقط في الصفحة الرابعة ، ترأس هذه الجريدة Adrien berbruger من 1835 الى 1837 . في 19 جوان 1832 يظهر مرفقا بالعنوان العربي اسفل الفرنسي " ورقة طبور الجزائر" يختفي سنة 1971 ليعوض با "**الجريدة الرسمية الجزائرية** " انظر

centre de documentation , historique sur l'algerie, CDHA; archives algerie ; "histoire de la presse en Algérie ; extrait du mémoire vive: N° 42 www.Cdha.fr

[4] - Boyer:OP.Cit;P314

[5] - Ibid;P317

[6] - Meynier: OP.Cit;P127

[7] جيلالي صاري: المرجع السابق ، ص 207

أعلاف	26000هـ
زراعات صناعية	6000هـ
البستنة	10.000هـ
الكروم	102.000هـ
الفواكه	19.000هـ

Boyer: OP.Cit;P316

وكانت ملكية الاوروبيين للأراضي والغابات تظهر بالشكل التالي[1].

السنة	المساحة (هكتار)
1850	115.000
1870	765.000
1880	1.245.000
1890	1.635.000
1900	1.912.000
1920	2.981.000
1940	3.045.000
1954	3.028.000

مجموع الأراضي التي أصبحت في حوزة المستوطنين وتقدر من خلال إحصائيات الجدول بـ 14.611.115هـ، ورغم ذلك فإنّ انتاج الحبوب في الغالب لا يتجاوز 40% من المنتوج الجزائري، رغم ما يتوفر لهم من امكانيات، فقد تم تقييم الأدوات التي يستعملها الفلاح الأوربي فإنّ الأقلية الأوروبية تجوز 80% من الأدوات الزراعية، كما أنّهم لوحدهم يستعملون الاسمدة مثلما كانوا سنة 1914 يستفيدون من 6 سدود في سقي 26000هـ من الأراضي، وهم بذلك مجهزون 12 مرة أفضل من الجزائريين ، وهذا ما جعل بعض المناطق في عين تيموشنت - مثلا - يصل الانتاج فيها 30ق في الهكتار الواحد[2]، وهكذا سيطر المستوطنون على العديد من المنتجات في السوق الجزائرية، وعلى سبيل المثال -لا الحصر – تنامي منتوج البطاطا التي تضاعف

[1] - Stora: OP .Cit.P48

[2] -Meynier:OP.Cit;P128

تصديرها من 1906 إلى 1912 ثلاث مرات[1]، بل تطور النشاط الزراعي وارتبط بشركات كبرى وأسماء شخصيات كبرى، وصارت بذلك المستوطنة شركة لإطارات كبرى، وكان قد رسم هذا المصير مهندسو سياسة الامبراطوريةII وعلى رأسهم نابليون الثالث الذي منح مساحات واسعة من الأراضي الجزائرية لرأسماليين كبار من جنسيات أوروبية مختلفة[2]، ومثال ذلك أن اشترت الشركة اليونانية لشمال افريقيا سنة 1898 على التوالي 5 مزارع على ساحل منطقة زواوة بالإضافة إلى مزرعيتن في عنابة وفي 1889، كما تمّ تكوين شركة الحراش التي تربّعت على مساحة 460هـ، وفي 1905 تحولت شركة المزارع الفرنسية إلى شركات مجهولة وشرعت في شراء 6000هـ من مدينة عنابة، وفي 1906 تمّ تكوين الشركة الجزائرية [3] لنفس الأغراض والسياسات.

ولتدعيم هذه الشركات بدأ الاهتمام ابتداءً من 1914 بتكوين مزارعين من خلال مركز التكوين الزراعي في الحراش (**maison carée**)، إضافة الى حديقة التجارب الحامة الموجودة سابقا والمدرسة الزراعية في مدينة سكيكدة**Philippe ville)** ، وكانت مهمة هذه المدارس تكوين المستوطنين ليصبحوا شبيهين بالفلاح الأمريكي وليس كالمزارع الفرنسي[4].

كان عدد الملاك الأوروبيين إلى غاية 1930 لا يتجاوز 26153 مالك يمتلكون لوحدهم 2.345.667 هـ [5] من الاراضي الصالحة للزراعة وابتداءً من 1910 برزت اسماء عائلات من المستوطنين تمتلك ثروات شاسعة ومن امثاتها عائلة " **جرمان** "[6] التي كونت مجموعة من الكروم بمساحة تقدر بحوالي 1200هـ في كل من منطقة لربعاء، بورقيقة وموزاية [7] وكذا شخصية " **ميشال لويس بيليجري**"[8] (**Michel louis pélegri**) رئيس بلدية سيدي موسى الذي كان يمتلك سنة 1914 حوالي 3513 هـ في كل من لربعا وسيدي موسى وفي فوندوك

---

[1] - Ibid;P130

[2] -Ageron:histoire de l'algerie;P52

[3]- Meynier: OP.Cit;P126

[4] - Ibid;P120

[5]- Ageron: Op.Cit.P52

[6] -مازالت بعض الاحواش في ولاية البليدة مثل مدينة موزاية وغيرها تحمل اسم " حوش جرمان" نسبة لهذه العائلة التي استحوذت على مساحات كبيرة من الأراضي.

[7]- Meynier: OP .Cit,P126

[8] - من مواليد 4 جويلية 1838 في اسبانيا، هاجر والده إلىالجزائر مع عائلته في 1846 واستقر بمنطقة درارية، نال درجة التفوق في المسابقة الزراعية بالبليدة سنة 1874 ثم في الجزائر سنة 1876، اهتمّ بشراء الأراضي وزراعة الكروم، وأخذ في توسعتها سنة بعد أخرى، وخلال 10 سنوات تمكن من الاستحواذ على 800 هكتار من الأراضي المخصصة لزراعة الكروم، وكان أول من أنشأ مخازن(caves) لتخزين الخمور، وفيما بين 1894-1896 تحصلت خموره على ميداليات ذهبية وأخرى فضية، وعين رئيسا لبدية سيدي موسى سنة 1892 بعد أن تجنّس بالجنسية الفرنسية عملا بقانون سنة 1898، كان عضوا في الشركة الزراعية الجزائرية ونال الوسام الشرفي للنشاط الزراعي في 16 جويليا 1892 وفي 9 فيفري 1902 بعد تمنكنة من الاستيلاء على أراضي بوقندورة التي قيّمت بـ 520 ألف فرنك، وكانت في وقت مضى ملكا لنابليون الثالث، أصبح إمبراطور الكروم بالجزائر، مات حرقا في 20 نوفمبر 1917.

www.memoire afriquedunord.net Le 28/ février/ 2017.8.00h.

(Fondouk)– خميس الخنشلة - وقد استفاد المستوطنون من ثروات الجزائر وصنعوا بها رؤوس اموال طائلة على حساب الجزائريين الذين كانوا يحصلون على لقمة العيش بمشقة كبيرة، وفي كثير من الأحيان يذهبون ضحايا مجاعة.

2- مساهمة الجزائريين (الأهالي) في النشاط الزراعي:

الزراعة الجزائرية (الاهالي) زراعة معاشية ضعيفة الانتاج[1] وهذا ما أشار اليه" **اوجين فرومونتان** (**Eugene Fromentin**)[2] وهو يصف الواقع الزراعي بقوله : لم يكن الفلاح الأهلي قادرا على بيع منتوجه في القديم، هذا المنتوج الذي كانت تملأ به المطامير كان يستعمل للسنوات العجاف، وأمّا حاليا - فعندما تكون السنة منتجة- فإنّ المنتوج يباع كاملا، وتستعمل نقوده في قضاء الحاجيات الاستهلاكية[3]. ولكن عادة خزن الحبوب تدهورت -وهي التي كانت تساعد الفلاحين في المواسم غير المنتجة- كما كان يستفاد من هذه العادة في مواجهة الوضع الاقتصادي الإقطاعي الرأسمالي الذي لا يوفر له ضمانات العيش المستقر[4].

كانت الأغلبية الجزائرية (الأهالي) خلال القرن 20 تزرع بين 1-50 هكتار في حين كان 1387 مستوطن يمتلك أكثر من 100 هكتار، في حين كان 4062 مستوطنا يمتلك أقل من 10هـ، وهذه الملكيات تتوزع في الغالب في الأراضي الخصبة من الساحل والمتيجة[5] وأغلبية الزراعات الجزائرية معاشية كانت تشهد ركودا وتراجعا [6]، مثلما كانت زراعة الحبوب تخضع للطرق التقليدية، ولم يكن انتاجها كافيا بحيث لا يتجاوز 10 قنطار في الهكتار الواحد [7]، وكانت تعرف تراجعا مستمرا بحيث كان انتاج الفلاح الجزائري المسلم من القمح سنة 1860 بنسبة 80 %، وفي 1900 تراجع الى 72% و ازداد التراجع سنة 1938 الى ما نسبته 44%، كما بقيت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب (قمح صلب، شعير، قمح لين) نفسها مع تقلص طفيف فيما بين

---

[1] -Ageron:histoire de l'Algérie, P56

[2]- اديب فرنسي ولد في 24 اكتوبر 1820 ، و توفي في 27 اوت 1876 ، ترك عدة لوحات ، و عدة مؤلفات منها " UN ÉTÉ DANS LE SAHARA" (1857) و (1858) " une année dans le sahel" زار الجزائر سنة 1846 و نزل بمدينة البليدة وقد اعجب ايما إعجاب بالحرارة والالوان فيها بعد عودته الى فرنسا سنة 1847 ، عرض 3 لوحات فنية هي (les gorges de la chiffa) , (une mosquée prés d'alger) , une ferme aux environs de la rochelle) ، وفي سنة 1850 عرض 11 لوحة خاصة بسفره الى مدينة بسكرة ، وفي 1852 عاد الى الجزائر برفقة زوجته و توجه نحو مدينة الاغواط ، ثم زار مصر سنة 1869 لافتتاح قناة السويس وقد رسم حينها عدة لوحات ، انظر موقع

www. Espace français.Com , site crée et edite par hadyc . skayem

[3] - Ageron: les algériens musulmans , T1,P315

[4] - الطاهر بن خرف الله : مرجع سابق، ص 154

[5] - Boyer : OP.Cit;P315

[6] -Meynier: OP.Cit ,P144

[7] -Boyer:OP.Cit ,P313

1903-1873، ثم تقلصت أكثر فيما بين 1906-1921[1]، وهذا بسبب زيادة وتيرة النشاط الاستيطاني والجدول التالي يوضح لنا نسبة المساحات المزروعة ونسبة الانتاج من القمح الصلب والشعير.

	المساحة المزروعة	1909-1905	1914-1910
نوع المنتوج	المساحة المزروعة %	% 81	%77.7
قمح صلب (blé dur)	كمية الانتاج %	% 77.4	% 69.8
	المساحة المزروعة %	%87.4	% 85.5
الشعير (orge)	كمية الإنتاج %	% 83.9	% 81.2

Meynier: OP.Cit,P144

وكانت الزراعة الجزائرية الأهلية الممتدة على مساحة 2.105.000 هـ موزعة بالشكل التالي:

النوع	الحبوب	حبوب جافة	الاعلاف	زراعات صناعية	البستنة	كروم	الفواكه
المساحة/هـ	720.000 هـ	40.000 هـ	11.000 هـ	10.000 هـ	15.000 هـ	4000هـ	65.000 هـ

Boyer: OP.Cit,P316

كانت هذه الزراعات مصدر عيش الجزائريين الوحيد، وكانت بذلك الأرض عاملا أساسيا يوفر لقمة العيش، وبذلك كلما تقلصت بسبب التوسع الاستيطاني تقلّصت معها فرص توفير لقمة عيشه في ظل عدم توفر أي دعم من قبل الحكومة الفرنسية للفلاح الجزائري البسيط - في سنوات الشدة على الاقل- وهذا عكس الفلاح الأوربي، ففي منطقة زواوة الكبرى مثلا كانت الكروم وأشجار الزيتون توفر لقمة العيش -تقليديا في المنطقة- وكانت المساحات المحيطة بالأشجار تستغل في زراعة الحبوب والخضر وحتى التبغ. وفي زواوة الصغرى كانت الغابات وتربية الحيوانات المصدر الرئيسي للعيش[2]، لذلك كان قانون الغابات ذا وقع خاص على ساكنة المنطقة، فقد كانت المواشي أكثر عرضة للخطر بسبب سياسة نزع الملكية والضرائب الثقيلة التي كانت تفرض على أصحاب المواشي، خاصة في القطاع القسنطيني وذلك منذ 1858[3]، إضافة –طبعا- إلى قانون الغابات المجحف.

رغم كل هذه الظروف التي كان يعانيها الفلاح الجزائري المسلم فإنّهم -وحسب بعض خبراء الزراعة (agronomes) أمثال "**ريفيير**" (riviere)[4] و"**ليك**" (Lecq)[5] - كانوا ينتجون اكبر كمية من القمح والشعير ، إلّا أنّ زراعتهم طبعا كانت تشهد ركودا[6] رغم ما طرأ عليها من تحولات بفعل الاحتكاك بالاوروبين وكذا دخول

[1]- Ageron: histoire de l'algerie, P57

[2] - Stora:OP.Cit,P59

[3] - Ageron: les algériens musulmans . T1, P368

[4] هو Gustave Rivière: 1850-1931 ، مهندس زراعي كولونيالي، انظر الموقع : www.journalsoprnededition.org

[5] - Hippolyte Lecq : 1850-1922 ، مهندس زراعي كولونيالي يدافع عن علم الفلاحة بشمال إفريقيا ، انظر الموقع : www.journalsoprnededition.org

[6] - Meynier: OP.Cit,P144

اقتصاد المنفعة والسوق الى الجزائر، وظهور بعض محاولات تطوير أساليب الزراعة قبل 1870 بتكوين المدارس الزراعية (**fermes-écoles**) في "**عين ارنات**" (**ain- ouarnat**) بقسنطينة سنة 1865 وأخرى في الجزائر العاصمة في نفس السنة[1]. ومن ناحية أخرى قام بعض القادة العسكريين – على رأسهم لباسييت (**lapasset**)- بمحاولة اعادة بناء المؤسسة التقليدية من خلال تكوين مطامير مخصصة للفقراء التي عادت إلى ظهور منذ سنة 1874 في ناحية " **باليسترو**" (Palestro)، وفي 1875 في مليانة وفي 1876 في الشلف [2] Orléans ville). وحسب **آجيرون**" فإنّ آلات الدرس خلال 20 سنة ارتفعت لدى الجزائريين (الأهالي) من 3 إلى 10، وعدد قليل جدا من المسلمين كان يستعمل العربات الفرنسية(**Charrues**) مع تسجيل ارتفاع في عدد السكان مقابل تقلص في مساحة الاراضي الزراعية، ويعدّ هذا مؤشرا لتدهور الوضع الاقتصادي للجزائريين(الاهالي)[3]. ونسجل هنا تناقضا فيما ذكره **آجيرون** -وفي نفس الصفحة من كتابه **(les algériens musulmans T1)**- إذ كيف يمكننا الحديث عن تحسن الظروف المعيشية للجزائري المسلم والذي يظهر حسب الكاتب في اللباس والهيئة، ثم نعود ونقول أنّ الاراضي كانت تتقلص والنمو الديموغرافي سريع، وهو مؤشر للواقع الاقتصادي المتدهور للجزائري المسلم.

إنّ النشاط الزراعي في الجزائر طيلة فترة الاحتلال ميّزه الاختلاف والتبيان الواضح بين الزراعة الأوروبية التي تحظى بمختلف التحفيزات من خلال ما يوفر لها من إمكانيات مادية ومعنوية وعلى العكس من ذلك الزراعة الجزائرية التي تواجهها عراقيل وتثبيطات تنعكس سلبا على سيرتها وتطورها، ورغم ذلك نجد من حين لآخر علامة تثبت أنّ الجزائري لم يكن عاجزا على إحداث القفزة سواء في الزراعة أو غيرها. وإنّما العراقيل التي توضع في طريقه هي التي تقف في وجه تطور انتاجه وتحسن ظروفه، ونذكر هنا مثالا عن البلدية الأهلية للجلفة التي تحصلت خلال المسابقة الزراعية بمدينة عنابة على شهادة شرفية سنة 1890[4].

[1] - Ageron: les algériens musulmans , T1 ,P368

[2] - Ibid,p371

[3] - Ibid;P390

[4] - G.G.C.A : Résumé des traveaus , P 63

الفصل الثاني:

الصناعة والمواصلات والتجارة

أ- الصناعة.

ب- المشارع الاقتصادية المنجزة

ج- المواصلات والتجارة.

1- المواصلات

2- التجارة

أولا: الصناعة

الصناعة بالمفهوم الحقيقي لم توجد في الجزائر وهذا إلى غاية 1876، لذلك كان حجم الواردات مرتفع جدا وقد بلغ سنة 1879 قيمة 6800000 فرنك[1]، وقد حالت -حسب بعض المؤرخين- رغبة الأوربيين في الاستيطان واستغلال الأرض دون الخوض في الاستثمار، بحيث نادرا ما اندفع المستوطنون للاستثمار في الصناعة، والذين اهتموا بهذا المجال كانوا قلّة من كبار المستوطنين أصحاب الأموال، وقد ركز هؤلاء على التحويل دون التصنيع، فكانت بذلك الجزائر بلد صناعي ضعيف، وكان من بين المستثمرين فيه "**بورجو**" (**Borgeaud**) من الجزائر، و"**جول ناربون**" (**Jules Narbonne**) من حسين داي، وأسرة **Altairac** في(**maison (carrée**) (الحراش) و**Ruisseau** (العناصر)[2]. ولم يوجد في الجزائر صناعات مهمّة، بحيث أنّ القليل من المؤسسات الخاصة بالحديد والميكانيك كانت موزعة على مستوى ضيق عند بعض العائلات، وكان أهمها مؤسسة "**بيار**" (**billiard**) في الجزائر العاصمة[3].

ساهم استغلال السهوب في تعمير وتوسيع الوجود الاستعماري إلى غاية الصحراء، وتمكنت بذلك الشركات الرأسمالية مثل **شركة وادي ريغ** من توسيع نشاطها الاستثماري حيث اشترت بالمزاد 3 واحات سنة 1878، وسيطرت **شركة باتنة** على 3 واحات سنة 1882[4]، وقد واجه هذا النشاط في الجنوب الغربي مقاومة الشيخ بوعمامة[5]، واستأنفت **الشركة الفرنسية الجزائرية** نشاطها بسرعة بعد القضاء على هذه المقاومة[6].

لجأ سكان الجنوب -حفاظا على الممتلكات من استيلاء إدارة الاحتلال عليها- إلى التحبيس الذي يعتبر الوسيلة الشرعية للحفاظ على الملك وعلى المكانة الاجتماعية، وقد شمل العقارات بأنواعها أرض، دكان، دار، غلة، حقل، مجموعة من النخيل والأشجار[7]. وتمّ ضمّ أملاك الأحباس للدومان سنة1881، كما تمّ بيع الكثير منها في المزاد العلني، وقد وضعت الأحباس الخاصة تحت إدارة محلية في يد الوكيل ومجموعة من

---

[1] -G.G.C.A : Etat actuel de l'Algérie, P 131.

[2] -Meynier: OP, Cit, P 151

[3] - Ibid, p 152

[4] جيلالي صاري: مرجع سابق، ص 166.

[5] هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن محمد بن ابراهيم بن التاج المشهور بأبي عمامة، سليل عائلة أولاد الحرمة التي تنحدر من اولاد سيدي التاج الابن الثالث عشر للجد الاول سيدي الشيخ، انحاز هذا الفرع الى التراب المغربي بمقتضى معاهدة لالا مغنية 18 مارس 1845 فاطلق عليهم أولا سيدي الشيخ الغرابة، ولد بوعمامة في 1838 أو 1840بفغيغ في قصر الحمام الفوقاني، والتي غادرها في 1875 ليستقر بمقرار التحتاني حيث أسس زاويته، قاد ثوة أولاد سيدي الشيخ من 1881 إلى 1908 راجع سعدالله: الحركة الوطنية، ج1، ص 67.

[6] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 165.

[7] نفطي وافية: **الحياة الاجتماعية والثقافية في منطقة بسكرة من خلال وثائق الاوقاف (الاحباس) 1830-1930** , مذكرة الدراسات المعمقة، اشراف عبد الجليل التميمي، جامعة الاداب والفنون والعلوم الانسانية 1996/1995، ص 49.

شيوخ القرى، وعرف الوكيل بـ "وكيل الاحباس"[1] شمل التحبيس مدة طويلة من السنوات مثلما شمل جميع الواحات، ففي مدينة بسكرة مثلا نجد عقود حبس تكون في نفس السنة في واحات مختلفة، ومن أمثلة ذلك حبس السيد **ابراهيم بن حاج الدريدي بن السبتي** جميع أملاكه في 22 مارس 1914، وحبس **سي محمد منصر بن سي محمد بن العابد النصري** أملاكه في 21 فيفري 1914 وحبس **سي عزيز بن الحاج أحمد الاخضري** أملاكه في 30 مارس 1914[2].

اتخذت فرنسا تدابير مختلفة لأجل تطوير اقتصادها معتمدة على مستعمرة الجزائر، والتي راهنت عليها منذ البداية، وقد أوجدت مصادر جديدة لدفع اقتصادها مثل استغلال الحلفاء والمناجم هذه الأخيرة التي اعتبرت اكتشافا لا يقدر بثمن، وتمّ التركيز على الحفاظ على الغابات وثرواتها، فكانت القوانين المتعلقة بها مشدّدة على الجزائريين، وتشجيع تربية الخنازير، وإدخال منتوجات جديدة لم يكن الجزائري يعرفها مثل القطن والبطاطا والتبغ وغيرها، كما تمّ تطوير إنتاج الخمور والزيتون والتبن[3]، ولأجل توفير احتياجات الصناعة تمّ إيجاد عدة مراكز ومصانع جديدة، كما تمّ مضاعفة الآلات وتجديدها[4]، إضافة إلى منتوجات أخرى يهيمن على إنتاجها وتسويقها الأوروبيون وتتحكم فيها السوق الفرنسية والأوربية، شأن الثروة الغابية، التي ستشهد استغلال مكثفا جدا قبل الحرب العالمية الأولى[5].

كان الشغل ضالة الجزائري المسلم، فالمحظوظ هو من يجد منصب شغل ولو بأجرة لا تتكافأ مع الجهد المبذول، وكان 20% من العمال يشتغلون في المعامل (**atelier**) لمواد البناء والتجهيز والميكانيك والمواد الكيميائية، والصابون، والنسيج، وصناعة الأحذية، وكل هذه المراكز الإنتاجية لا تسدّ حاجيات المستهلك، وهي لا تغطي سوى 1/2 الإنتاج[6]، وكان لتطور عالم الشغل تأثير في القوانين، حيث فرضت ظاهرة تنوع الصناعات بما فيها التعليب والأقمشة والسكك الحديدية وغيرها عددا متزايدا من قوانين العمل التي تطبق في فرنسا، وفي 1892-1893 أعلن أنّ القوانين المتعلقة بساعات العمل وأمن الأفراد غير قابلة للتطبيق في الجزائر[7]، طبعا ويقصد بذلك العامل الجزائري المسلم الأجير دون الأوروبي، هذا يُعدّ قمة الظلم والإجحاف من البرلمان الفرنسي الذي يفترض أنّه يمثل دولة القانون، وقد عبّر عن هذا الإهمال لشؤون المسلمين الجزائريين النائب (ليروي دو بوليو) قائلا:" نحن نهمل دائما مصالح الأهالي، وليس لدينا أي اهتمام بشؤونهم.."[8]

---

[1] نفطي وافية : المرجع السابق، ص 48

[2] نفسه ، ص، 51.

[3]-AGeron : Histoire de l'algerie, P 27.

[4]- G.G.C.A : Etat actuel de L'algerie, P109

[5] - Meynier : OP, Cit, P149

[6]- Ibid, P 152

[7] الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص 161.

[8] -J.D : séance 28 janvier 1898 .

كانت المواد المنجمية (**Mines**) والفوسفاتية أكثر المراكز الصناعية أهمية، وكان يهيمن على رؤوس أموالها فرنسيون، وكانت أكبر الشركات الخاصة بالتحويل تتواجد في مراكز التبغ والكبريت، وأكبر مصانع الكبريت التي بلغ عددها ثلاث مصانع، والتي كانت تجمع 850 عامل، بالإضافة إلى مصانع التبغ وعددها حوالي 24 تجمع 4500 عامل أكبرها معمل (**Bastos**)[1]. وقد تمثلت أهم المنتوجات الصناعية خاصة في الصناعات الزراعية والمنجمية وصناعات أخرى متنوعة لكنها غير متطورة.

1. الصناعات الزراعية:

تعتبر صناعة الخمور أهمّ هذه الصناعات، وقد أنتج الأوروبيون 221.436 هكتولتر من الخمر الأبيض والأحمر سنة 1876، وكان الأنتاج في السنة التي سبقت (1875) يقدر ب 196.312هكتولتر، وقد خصصت لزراعة الكروم مساحة 12182 هكتار[2]، وقد زودت الجزائر السوق الفرنسية من 1900 إلى1904 حوالي 4750000 هكتولتر، ومن 1904-1906 ارتفعت نسبة صادرات الجزائر من الخمور بحدود 5 ملايين هكتولتر، وقد حققت صادرات الخمور خلال سنتي 1902-1903 حوالي 191 مليون فرنك، غير أنّ هذا الإنتاج سرعان ما سينخفض مع ظهور أزمة حادّة سنة 1907، جعلت بعض المستوطنين يعتبرون الجزائر أرض أوهام وأحلام خاطئة[3]، غير أن الوضع لن يدوم، إذ سرعان ما سيعرف إنتاج الخمور انتعاشا بين سنتي 1908-1909 حيث وصل الإنتاج إلى 6 ملايين هكتولتر، ثمّ وصلت إلى 7 ملايين هكتولتر بين سنتي 1910-1912، حتى بلغت المداخيل حوالي 237 مليون مابين 1907 و1909 و592 بين 1910 و 1912[4].

أمّا فيما يخص عدد المزارعين فقد أخذ في التراجع خاصة اليد العاملة الجزائرية المسلمة التي يحرم عليها إنتاج الخمور، وبذلك فهم لا يهتمون كثيرا بزراعة الكروم، ويشاركون بنسبة 12% من عنب المائدة[5]. وقد انخفض عدد المزارعين المهتمين بالكروم من 1905 إلى 1908 من 16000 إلى 13500، وفي سنة 1913 انخفض ليصل إلى 11500[6]. ورغم هذا التراجع إلاّ أنّ هذه الصناعة بقيت دائما تحتل الصدارة منذ سنة 1881، وبمعدل صادرات الخمور يحتل 1/3 من قيمة الصادرات، لذلك اعتبر (**Louis Bertrand**) الجزائر "**بنهر خمر حقيقي**".

أما إنتاج الزيت الزيتون فكان ينتشر بشكل واسع في ولايتي قسنطينة والجزائر أكثر منه في ولايات أخرى بما فيها ولاية وهران[7]، وقد بلغ إنتاج زيت الزيتون سنوات 1875- 1876، 30.163 هكتولتر بالنسبة

---

[1]- Meynier : OP, Cit, P 152

[2]-G.G.C. A : Etat actuel de l'algerie, P 98.

[3] أجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص 183

[4] نفسه ، ص 184.

[5]-Boyer : OP, Cit, P 321.

[6] أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص 185.

[7] - G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 100

للأوروبيين، في حين وصل إنتاج الجزائريين إلى 59.805 هكتولتر[1]، وكانت صادرات زيت الزيتون الجزائري ضعيفة، وسبب ذلك هو المذاق الذي يعاب عليه تميزه بالحموضة والمرارة، ورغم منافسة المنتوج التونسي والاسباني فإنّ زيت الزيتون ستشهد تطورا عشية الحرب العالمية الأولى بعد توجه أنظار المضاربين والمستوطنين إلى الزيتون[2].

أمّا المادة الصناعية الأخرى المتمثلة في القطن فقد بلغ إنتاجه سنة 1907 حوالي 200000 قنطار، ثمّ أخذ في التراجع إلى أن بلغ 150000 قنطار عشية الحرب العالمية الأولى[3]، علما أنّ هذا المنتوج لم يلق اهتمام كبيرا، وكان لا يزرع تماما في عمالتي الجزائر وقسنطينة خلال القرن 19، أمّا في عمالة وهران فإنّ عدد الفلاحين المهتمّين بهذه الزراعة كان لا يتجاوز 86 فلاح أوروبي[4].

ولم تكن الصناعة القطنية ولا الجلود ترقى إلى مستوى الصناعة المنتجة والمربحة، وكانت صناعة الألبسة في الجزائر شبه منعدمة، حيث لا يوجد في الجزائر ككل سوى مصنعين فقط للصناعة القطنية، تشغل 90 عاملا، أمّا في تلمسان فيوجد معمل واحد للقطن، بالإضافة إلى ثلاثة معامل لصناعة السّجاد (Tapis)، تشغل هذه المعامل 300 شخص، في حين يشتغل المصنع الوحيد للأحذية في تلمسان 80 عامل، وينتج 100000 زوج حذاء فقط[5]. أمّا فيما يخص الثروة الغابية فكانت يستفيد منها 90 مستغلا من الخواص مجانا، وكان هؤلاء يستخرجون المطاط ومادة صنع الغليون ومادة العلك والقشرة الخشبية للشجر التي تتعدد استعمالاتها مجال الدباغة[6].

بالإضافة إلى هذه الصناعات، أوجدت فرنسا صناعات أخرى منها صناعة الورق، الذي تستغلّ فيه مادة الحلفاء كمادة أولية، ولأجل ذلك قامت شركات أوروبية بتأجير مساحات شاسعة، وكانت قبل 1880 تعتمد على ما يجمعه الأفراد من هذا المحصول مقابل فرنك (1ف) إلى فرنك ونصف (1.5ف) للقنطار[7]، وكان الورق في السابق يصنع من الخرق الرثة والتبن، إلاّ أنّ الورق المصنوع منه يفتقد إلى الجودة[8].

تمّ الاهتمام بصناعة الحرير منذ 1875، حيث شُرع في العناية بتربية دودة القزّ بعد تدهور هذه الصناعة في فرنسا وايطاليا، وهذا بسبب الأمراض التي أصابتها، وقد أعلن الحاكم العام (**ألفريد شانزي**) في

[1]- G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 99

[2]- Meynier : OP, Cit, P 130

[3]-Ibid : P 149

[4]- G.G.C. A : Etat actuel de l'algerie, P 99

[5]- Meynier : OP, Cit, P152

[6]- Ibid : P149

[7] أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص 339.

[8] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 161.

2 مارس 1876 تقديم منح لكل من يهتم بهذه الصناعة[1]، مع الملاحظة أنّ الجزائري المسلم لم يكن ليهتم بتربية دودة القز خلال الفترة 1875-1876[2].

2. الصناعات المنجمية:

انصب الاهتمام بالصناعة المنجمية منذ عهد الإمبراطورية الثانية، وقد عرفت بذلك طيلة فترة الستينات والسبعينات من القرن 19 تطورا واضحا من حيث الكمية المستخرجة، وعدد العمال المشغلين، وقيمة هذه المستخرجات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

التعيين	1862	1872	1876
الكمية المستخرجة	202.268 ق	3.749.506 ق	5.857.325 ق
قيمة هذه الكمية	463.483 فرنك	4.586.980 ف	6.579.861 ف
عدد العمال المشغلين	233	1688	3618

G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 107

والملاحظ من خلال الجدول تضاعف الإنتاج وعدد العمال خلال مدة 14 سنة. ولقد بقي الاعتماد على الفحم لمدة طويلة ، وكان فحم الغابات الأكثر استعمالا، في وقت كانت الغابات نادرة جدا[3]، وقد يعود ذلك إلى كثرة الحرائق، بما فيها حرائق 1881 التي كانت رهيبة على حد وصف الوثائق لها[4]، وكانت غابات منطقة زواوة لوحدها تتميز بالكثافة، وهذا ما جعل السلطات تلجأ إلى الاستيراد لمدة قرن من الزمن[5].

كان الجزء القليل من الفوسفات المستخرج يحول إلى فوسفات مصنّع في ثلاث مصانع، عنابة، الحراش (**Maison-carrée**)، ووهران، وكانت الكمية التي تستهلك من الفوسفات في الجزائر تصل الى 55000 طن، نصفها ينتج في الجزائر والنصف الأخر يستورد[6]. كما يتم استيراد 2.5 مليون من سولفات الحديد (**Sulfate de cuivre**)، ورغم توفر مادة الملح بكميات هائلة (لكثرة السبخات) لم يوجد سوى معمل واحد صغير لصناعة حامض الملح (**cristaux**)، والذي كان يشغل 14 عاملا، ينتجون حوالي 1500 طن من حامض الملح،

---

[1] -G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 100

[2] -Ibid : P 102.

[3] -Boyer : OP, Cit, P 309.

[4] - اندلعت شهر أوت، وتعد أخطر الحرائق التي عرفتها غابات الجزائر، احترقت 169.000 هكتار، وقدرت الخسائر بين 9 و10 مليون فرنك، رغم تعدد التخمينات الخاصة بهذا الحريق (الحرارة المرتفعة، التهاون، ادارة الانتفاضة، أو رغبة الشركات صاحبة الامتياز الانتقام) فإن العقاب مسّ الجزائريين المسلمين فقط، وقد شمل 99 مجموعة، سلطت عليهم 53 غرامة جماعية، و46 حجز جماعي، ويبدو أن الهدف من العقاب هو التعويضات، أنظر أجيرون، المرجع السابق، ص 332.

[5] -Boyer : OP, Cit, P 309.

[6] -Ch.C , 1900, p167.

ومواد التنظيف، ويتم استيراد 4500طن، وينتج السولفات وحمض السولفيك (**acide sulfurique**) **وحمض الكلوريدريك** (**acide chlorhdrique**) في الجزائر ووهران والبليدة، ورغم ذلك يتمّ استيراد 10.000 طن من الأسمدة الكيميائية من فرنسا، والمواد الكيميائية أخرى من دول أجنبية[1].

وكانت صناعة الآجر والأنابيب (**briqueteries et tuileries**) وكذا الإسمنت تحقق الاكتفاء الذاتي، وكانت معامل الأجر تقدر ب 40 معملا توظف 1400 عاملا، في حين كانت وحدات الإسمنت تقدر ب 25 وحدة وتوظف 900 عامل[2]. وإضافة إلى كل هذه الصناعات كانت بعض الصناعات الأخرى تعرف تطور ومنها الزجاج، ومواد الخشب والآلات الميكانيكية والصابون[3]، وقد وجد ثلاث معامل لصناعة الصابون توظف 40 عاملا، وإنتاجها أقل أهمية بمعدل 14 مرة مقارنة لما يستورد من مادة الصابون[4].

كانت أغلب المؤسسات الصناعية لا تدفع الضرائب بقدر مداخيلها، فنجد مثلا أنّ 90 منتجا من مجموعة **لياج** (**Chêne-liège**) تجاوزت أرباحها 6 مليون فرنك سنة 1912، ولم يدفع هؤلاء للخزينة سوى 3861 فرنك، رغم أن مصاريفهم قليلة جدا[5]، والمعروف طبعا أنّ خزينة الحكومة كان يملؤها الجزائريون المسلمون من خلال مختلف الضرائب التي تفرض عليهم.

3. استغلال الثروات الطبيعية:

ازداد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية تبعا لتطور الاقتصاد الاستعماري الفرنسي[6]، ففي منطقة السهوب مثلا ازداد هذا الاستغلال بعد القضاء على المقاومات الشعبية، وخاصة مقاومة اولاد سيدي الشيخ[7]، وبالأخص منها مقاومة بوعمامة، هذه المقاومة التي عرقلت الكثير من المشاريع الاستعمارية، بما فيها مشروع السكة الحديدية.

كما أثرت قوانين استغلال الثروات الطبيعية تأثيرا بالغا على السكان، بالرغم من أنّ قانون 1851 اعترف بحقوقهم وأعرافهم التقليدية، وأكّدها **القانون المشيخي** لسنة 1863، والتي أشار أحد نبودها إلى بعض الحقوق، وممّا جاء في مضمونه:" حرية المرعى وحق الانتفاع بالماء والصيد والزراعة" وفي بند آخر جاء مايلي: "حق المرعى والقطع، واستغلال واقتطاع الضروري لسد حاجاتهم وحاجات حيواناتهم"[8].

---

[1] -Meynier : OP, Cit, P 152

[2] -Ibid, P 153

[3] -G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 133

[4] -Meynier : OP, Cit, P152

[5] -Ibid, P 149

[6] B.L.R.F :n° 37229,1900,p47.

[7] - جيلالي صاري: المرجع السابق، ص 166.

[8] - نفسه، ص 164.

غير أنّ هذه الإجراءات كانت حبرا على ورق وذرا للرماد في الأعين، فالواقع أثبت أنّ الجزائري المسلم منع من أبسط حقوقه، وتعرض لأبشع أنواع الاستغلال المادي والمعنوي، وهو مع كل هذا لا يستطيع الاعتراض بأية صفة للعراقيل التي تواجهه بما فيها تلك التي تفرضها الشركات المستغلة للثروات الطبيعية، خاصة وأن المعاهدات كانت تنصّ على أنّها غير مسؤولة عن الخسائر التي تنجم عن سوء استغلال الثروة، وهذا ما تعرضت له مناطق الجنوب حيث قامت الشركات الأوروبية -بما فيها خاصة شركات استغلال الحلفاء- باستنزاف واضح للثروات الطبيعية، ممّا سيحدث اختلالا كبيرا في التوازن البيئي، وقد انطلق استغلال هذه المناطق بما فيها منطقة السعيدة منذ 1867، ومنطقة الحجر جنوبا في 1872 ثم الجهات الغربية، سبدو (تلمسان) ورأس الماء (سيدي بلعباس) وذلك سنة 1875[1].

تمّ استخراج 585.732 طن من المنتوجات المنجمية سنة 1876 من مختلف المناجم[2]، والملاحظ تنوع المواد الأولية المنجمية الموزعة على مستوى مختلف الولايات بما فيها الحديد، الزنك، الرصاص، النحاس وغيرها[3]، ولأجل استغلال هذه الثروات منحت عدة رخص للتنقيب عن المعادن في مختلف الولايات[4]، وكان الحديد من أهمّ المعادن المستخرجة، كما اعتبر منجم Mokta –El- Hadid أهمّ مناجم الجزائر فقد وفّر هذا المنجم سنة 1876 كمية إنتاج قدرت ب 358.335 طن للتجارة الخارجية، وقد تراجعت مقارنة مع سنة 1875 بمقدار 47.745 طن [5]. وكانت هذه المناجم محلّ عناية من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، ظهر ذلك من خلال متابعة النواب لمسار الإنتاج فيها، ففي 1867 صرّح **Jules Duval** منبها إلى هذه الأهمية بقوله:

« Dans l'ordre d'importance, les minerais de ferrimagnétique de Mokta-El-Hadid prés de bon exploités par la compagnie Talabot, tiennent le premier rang : 190 ouvriers dont 100 indignées par an »[6].produisent de 600 à 700 tonnes de minerai par jour, 200.000 tonnes

وذكر **Paul leroy-Beaulieu** بدوره :

« ... une industrie primitive qui, dés maintenant, a atteint de l'autre coté de la méditerranée certain degré de prospérité : c'est celle de l'extraction des minerais, on peut presque dire que d'un bout à l'autre, l'Algérie est un gisement de fer , tellement ce minerai y est commun, le cuivre, le plomb et le zinc s'y rencontrent aussi, mais ils y sont, jusqu'ici moins exploites, l'extraction n'eu a encore qu'une mince

[1] الجيلالي صاري: المرجع السابق 163.

[2]- G.G.C.A ; Etat actuel de l'algerie, P 105

[3] أنظر **الملحق (رقم 09)** الموارد المنجمية، Ibid : P 104

[4] أنظر **الملحق (رقم 10)** رخص التنقيب عن المناجم Ibid ; P 106,

[5] Ibid ; P 135

[6]- Journal des débats, 4 septembre 1867.

importance, la splendide mine de Mokta – El – Hadid au contraire, qui fournit chaque année 440.000 Tonnes de minerai de fer d'une qualité exceptionnelle[1]**. »**

كان إنتاج الحديد يشهد في غالب الأحيان تطورا، وهذا بشهادة البرلمان الفرنسي، والجدول التالي يوضح ذلك[2]:

النسبة	مناجم عنابة		مناجم بني صاف	
	الإنتاج بالطن	التسويق بالطن	الإنتاج بالطن	التسويق بالطن
1899	98.134	155.605	372.152	395.349
1900	86.211	125.498	428.273	392.895
1901	83.485	83.144	380.578	416.445
1902	97.552	55.472	374.452	394.256
1903	92.19	67.999	390.814	390.823

تطور انتاج الحديد Le capitaliste 15 septembre 1904

بلغ الإنتاج سنة 1909 كمية 404.713 طن، وسنة 1910 بلغ 420.498 طن[3]، ووصل سنة 1912 إلى 426.992 طن، وسنة 1913 بلغ 475.068 طن[4]، وفي سنة 1914 انخفض الإنتاج إلى 353.694 ليستمر في الانخفاض سنة 1915 إلى 291.772 طن[5].

كانت الحلفاء من بين أهمّ المنتوجات التي استغلت استغلالا وحشيا، وكان في البداية من طرف الأسبان، وقد أدى توسع الورشات إلى استخدام الفلاحين، وخاصة بعد فتح سكة حديد أرزيو- سعيدة سنة 1879، وهذا ممّا أدى إلى تكثيف الإنتاج[6]، وقد أدى هذا الاستغلال إلى نفاذ مادة الحلفاء وذلك سنة 1886[1]،

[1]- Journal des débats, séance, 22 décembre 1875

[2]- Le capitaliste ; Journale de la banque parisienne ; administration et rédaction 6 square de l'opéra, directeur rédacteur en chéf ; paul Mauchez ; 27e anneé 37 ; Paris, 15 septembre 1904

[3] - L'echo des mines et de la métallurgie : Revue, Hebdomadaire, publiée par un comité d'ingérieurs ; sous la direction de M, Robert Pitaval, ingenieur civil des mines : N° 2207 ; administration et redaction, 68, Rue de la chaussée d'autin ; paris ; jeudi ; 4 Mai 1911.

[4] - L'écho des mines : 41e année : N°2469 ; jeudi 18 Mai 1914.

[5]- Les annales coloniales : journal semi-quotidien, 17eme année, N°20 ; Directeurs ; Marcel Ruedel et L-G, thébault, Redaction, et administration, 34, rue du mont- thabor : paris, samedi 3 mai 1916.

[6] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 163.

ممّا أثّر تأثير سلبيا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي وحتى البيئي بالنسبة للجزائري المسلم، فالمستوطنون استولوا على كل الثروات وأخذوا في استنزافها خدمة لمصالحهم دون مراعاة أية ضوابط، وهذا ما أكدته جريدة « **les annales coloniales** » في ما نشرته:"لا أحد ينكر أنّ أغلبية الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) هي بين أيدي الكولون، الذين لم يسددوا بعد تكاليفها –الثروات- ومصدر قروضهم هو فرنسا"[2].

مكنت العديد من المعاهدات المستثمرين من استغلال الحلفاء واستغلال كل الوسائل لذلك، فمن خلال معاهدة 20 ديسمبر 1873 التي عدلتها معاهدة أخرى في 16 مارس 1874 تحصّلت الشركة الفرنسية الجزائرية حق منح استغلال الحلفاء على مساحة 300.000هـ في مقاطعة **معسكر (جنوب سعيدة)**، على أن تلتزم الشركة مقابل ذلك بإنجاز الخط الحديدي في مدة 6 سنوات، والذي يقطع مسافة 200 كم، ومُنح لهذه الشركة امتياز استغلال الموارد الطبيعية الأخرى بما فيها حطب الغابة، والذي سيستغل بدوره على امتداد السكة الحديدية، التي تمّ انجازها سنة 1879، حيث بلغت مدينة سعيدة على مساحة 67كم[3]. وهكذا منع البرلمان الفرنسي الجزائري المسلم من كل مصدر عيش، في حين فتح المجال واسعا أمام غلاة المستوطنين لنهب ثروات الجزائر، دون أن يقدموا مقابلا لذلك.

لم يكتف الاحتلال طبعا باستغلال ثروات البر الجزائري بل تعدّاها إلى البحر، فبالإضافة إلى الثروة السمكية والإسفنج الطبيعي، اهتم أكثر بثروة طبيعية كان قد وجه أنظاره صوبها قبل الاحتلال، وكانت من امتيازات حصلت عليها فرنسا قبل الاحتلال وهو صيد المرجان[4]، الذي بلغت كميته (المستخرجة) سنة 1876 ما يصل إلى 34.785كغ، وقد قيم بـ 1.043.550فرنك، وبلغت كمية الإنتاج سنة 1876 وزن 33.028كغ بقيمة 990.840 فرنك[5].

نلاحظ من كل هذا كيف استغلت الجزائر خلال فترة الحكم المدني لخدمة طرف واحد متميّز وهو المستوطن وهذا على حساب طرف آخر وهو الجزائري المسلم، الذي حورب في لقمة عيشه التي كان يساوم فيها بكل الأساليب طيلة فترة الحكم المدني والفترة التي سبقتها، فقد انتزعت منه الأرض، واستبدلت الزراعة التي كان يمارسها وهي الحبوب بزراعات أخرى وفي مقدمتها الكروم، وبعد أن كانت الجزائر تصدر الحبوب

---

[1] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 164

[2] - Les annales coloniales : 3 Mai 1916

[3] - الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 163.

[4] -شرع في صيد المرجان بجدية منذ 1876، بمتوسط 225 سفينة، 164 فرنسية و61 أجنبية: أنظر: G.G.A : état actuel, 137

[5] - Ibid, P137.

أصبحت في ظل الحكم الفرنسي بلدا مستوردا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة يتمّ الاستيراد منها، وأهم منتوج كان يستورد من هذه الدولة هو الحبوب[1].

4. مصير الصناعة المحلية التقليدية:

اندثرت أغلب الصناعات التقليدية منذ 1870، ولم يبق إلاّ الشيء القليل منها في بعض المدن القديمة مثل تلمسان وقسنطينة[2]، وبعض المداشر في منطقة زواوة، وقد تلاشت معها أغلبية المجمعات السكانية الريفية التقليدية، التي لم يبق فيها سوى بعض الصناعات العائلية التي لا ترقى إلى أن تكون نشاطا اقتصاديا، وكانت فيه المرأة[3] المنتج الوحيد فيها[4].

لقد كانت الصناعات التي أدخلت إلى الجزائر عن طريق المستوطنين سببا في احتضار الصناعة التقليدية، وهذا ما جعل المدن الجزائرية كمركز للمستعمرة[5]. وقد عرفت فترة 1889-1890 تدهور ما تبقى من الصناعة التقليدية في المدن الجزائرية العريقة، مثل ندرومة وتلمسان وقسنطينة، وأشار الصحفي "**بول بورد**" (**Paul Bourde**)[6] إلى هذا التراجع من خلال ذكره تدني إنتاج الحذاء التقليدي (**Babouchiers**) في مدينة قسنطينة[7].

تأثرت مدينة تلمسان بشدة الاحتلال الاقتصادي، وقد كانت تحويل تجارتها إلى وهران[8]، وكذا منافسة الصناعة الأوروبية سببا في إفلاس الكثير من التلمسانيين[9]، لذلك كانت مدينة تلمسان سباقة في كتابة العرائض، وتبليغ الشكاوى إلى الجهات المعنية في فرنسا بما فيها الحكومة والبرلمان، غير أنّ هذه الشكاوى التي ارتبطت بالشأن الاجتماعي والاقتصادي للجزائري المسلم لم تكن لتجد صدى لدى المكلفين بتسيير شؤون مستوطنة الجزائر. وقد شملت هذه العرائض والشكاوى شأن التعليم، والقضاء، والضرائب، والتجنيس،

---

[1] -بلغت قيمة الواردات من الولايات المتحدة الامريكية سنة 1912 قيمة 1.983.000فرنك، وارتفعت سنة 1913 الى 12.984.000 فرنك أهمها الحبوب، أنظر، les annales coloniales : 3 mai 1916

[2]- Ageron : Histoire de l'algerie, P 55.

[3] في منطقة القبائل الكثير من النساء تحملن مسؤولية الاسرة بكاملها، بعد هجرة الزوج، لذلك كانت تقوم بالاضافة الى دورها كربة بيت باعالة أسرتها عن طريق القيام بعدة نشاطات أهمها الحياكة.

[4] - Ageron : les Algeriens Musulmans T1, P 374.

[5]-Meynier : OP, cit, P 163.

[6] -صحفي فرنسي في صحيفة (moniteur universel)، كان ضمن المشاركين في القافلة البرلمانية الوافدة على الجزائر في 22 سبتمبر 1879. أنظر Paul Bourd ; Atraver L'algerie, souvenires de l'excursion parlementaire, septembre, octobre 1879, Ed,G, charpentier : Paris ; 1880 ; P01.

[7]- Ageron : les Algeriens Musulmans T1, P 388.

[8] أصبحت وهران أحد أكبر المراكز التجارية الاقتصادية خلال فترة الاحتلال حتى ان أغلبية الرحالة الذين توافدوا على الجزائر ذكروا ذلك كميزة خصت بها مدينة وهران، وقد ذكرها محمد فريد أثناء زيارته سنة 1901 بالمدينة العصرية التي تشبه المدن الاوروبية.

[9] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 50.

وكذا قانون التجنيد الإجباري الذي وضعت فيه مدينة تلمسان بصمة خاصة بتسجيلها أكبر الهجرات التي حدثت في الجزائر، والتي حركت البرلمان الفرنسي، ودفعت بالحاكم العام "**ليتو**" (**Lutaud**) إلى إنشاء لجنة تحقيق في شأنها[1]، كما جعلت الصحافة بمختلف توجهاتها تسيل حبرا غزيرا في شأنها، مثل "**صدى وهران**"، (**L'echo d'oran**) والأخبار و"**الراشدي**" و"**الإسلام**" و"**الحق الوهراني**" وغيرها.

ضاعت إذن الصناعة التقليدية الحرفية في كثير من مدن الجزائر، وقد افتقدت معها **الارستوقراطية التقليدية**، التي ستعيد تشكيلها طبقة من الملاك الجدد فيما بعد، وخاصة في منطقة شلف[2]. أمّا الصناعة التقليدية في الريف فكانت إلى حد ما بعيدة عن المنافسة، لذلك استمرت نسبيا مقارنة بالمدن الكبرى وخاصة في منطقة زواوة والأوراس حيث صناعة الفضة[3] والنسيج والفخار، وغيرها من الصناعات[4]. ونتيجة هذه الظروف أصبح محترفوا الصناعة التقليدية ليس أمامهم سوى الشكوى، أو الوقوف على أطلال مرحلة الرخاء والبحبوحة التي كانوا عليها قبل الاحتلال[5].

إنّ التدهور الذي أصاب الصناعة التقليدية مسّ عدّة حرف، فالصناعة النسيجية أخذت في التقلص نتيجة عدة عوامل وفي مقدمتها نزع الملكية وتراجع الزراعة، وكذا الارتفاع الكبير لاستئجار المحلات الذي أصبح أكثر من الضعف، وهذا ما انعكس سلبا على التشغيل، ففي 1914 أصبح النسيج التلمساني لا يشغل سوى 200 شخص[6]. وهكذا تدهورت الصناعة النسيجية في كامل المدن الجزائرية العريقة بما فيها تلمسان، المدية، البليدة، مازونة، ندرومة، معسكر، مستغانم، وغيرها، ومع ذلك حافظ البعض منها وبصعوبة على صناعة **البرنوس والحايك**[7] باعتبارها ألبسة أساسية للجزائري، والتي تميزه دوما عن المستوطن الأوروبي.

أصبحت مدينة تلمسان تستورد مادة الكتان من فرنسا، وقد بلغت تكلفة الاستيراد سنة 1912 حوالي 600.000 فرنك، ومع العلم أنّه قبل 20 سنة كانت لا تستورد هذه المادة، وانعكس ذلك سلبا على الإنتاج وعلى الاستهلاك حيث تراجع استهلاك القماش التلمساني، وتحول الجزائري إلى شراء المنتوج الفرنسي المقلّد والأقل جودة، **فالشملة** (**chamla**) الكثيرة الاستعمال تكلف المصنوعة من الكتان 10 فرنك (تلمسانية) في حين تكلف القطنية (الفرنسية) ما بين 1.50 و 1.75 فرنك، وقد عرفت أسعار مادة الكتان تزايدا مستمرا -

[1] - سبق الإشارة إلى هذه اللجنة عند الحديث عن التجنيد الإجباري في الفصل الماضي.

[2]- Ageron :Histoire de l' Algerie P 59.

[3]- Meynier : OP, cit, P 155.

[4] بقاء بعض الصناعات التقليدية في الريف خاصة، وبعض المدن هو الذي سيحافظ على القليل من الصناعة التقليدية في الجزائر التي اذا ما قورنت مع الدول المجاورة، المغرب الاقصى مثلا، تكاد تكون منعدمة، ويعود ذلك طبعا الى السياسة الفرنسية في الجزائر التي كانت ترمي كهدف استراتيجي الى مسخ الهوية الجزائرية.

[5]- Meynier : OP, cit, P 156.

[6] - Ibid, P 153.

[7]- Ibid, P 154.

من 40 فرنك إلى 60 فرنك سنة 1889، ومن 90 إلى 140 فرنك سنة 1909- وهذا بسبب قلة الإنتاج، وبذلك ندرة الكتان المصدر إلى فرنسا[1]، حيث يحوّل إلى منتوجات صناعية متنوعة[2].

كما تراجع سوق الجلود نتيجة سياسة التفقير، وكذا سياسة استيراد الجلود، إضافة إلى المنافسة الأوروبية[3]. ففي مدينة قسنطينة كان هناك 44 معملا في 1881 تشغل 220 عامل، وفي 1924 أصبح عدد المعامل لا تتجاوز 11 معملا تشغل في مجملها 38 عاملا، وكان في نفس مدينة 4000 **إسكافي** (**Cordonniers**) سنة 1881، وقد تراجع العدد سنة 1924 إلى 1500 اسكافي. أمّا في مدينة تلمسان -التي كانت تشتهر بصناعة الجلود قبل الاحتلال- فقد تراجعت مداخيل وأجرة الإسكافي إلى نصف ما كان له من قبل، في الوقت الذي كان يتمّ فيه استيراد 500.000 حذاء سنويا من فرنسا[4].

كما عرف السّجاد الجزائري التقليدي نفس مصير الجلود، حيث أصبح هذا السّجاد غير مرغوب فيه من قبل الأوروبيين الذي يفضلون السّجاد الفارسي، ولتشجيع صناعة السّجاد تمّ فتح مدارس متخصصة في صناعة السّجاد، وإيجاد معامل تشتغل فيها الفتيات الجزائريات في كل من مدينة لجزائر، وهران، قسنطينة، تلمسان، وكانت تديرها أوربيات، وقد ساهم السّجاد الفرنسي الدخيل في الطمس الكلي لصناعة السجاد الجزائري، حيث أصبح السّجاد الفرنسي يلقى رواجا واسعا لدى أوروبي الجزائر وعند **البورجوازية المفرنسة**، وهذا ما وقف عليه الكثير من الشخصيات أمثال **البرجوازي التلمساني "بن علي فكار"** (**Ben Ali Fekkar**) والمنظر السياسي الفرنسي "**ليوتي**" (**Lyautey**) والبرجوازي "**ريمون أينارد**" (**Raymond aynard**) وقد وصف **بن علي فكار** هذا الوضع بقوله:

« Les beaux tapis, les magnifiques harnachements, les riches burnous, les ceintures brodées sont chassés par la vulgaire moquette et les cotonnades plus ou moins bariolées ».

وعبر عن ذلك "**ريمون أينارد** "بقوله غير أنه في كل مكان الكتان الجزائري الجميل يتجول به اليهود وهو متسخ مليء بملونات **الانيلين** (**Aniline**).[5]

ولابد أن نشير هنا إلى دور اليهود في مأساة الجزائريين المسلمين، خاصة بعدما امتلكوا الجنسية الفرنسية بمقتضى **قانون كريميو** 1870، وهذا من خلال مختلف ممارستهم التي سعوا من خلالها إلى جمع المزيد من الثروات، وإذلال الجزائري المسلم، ومن هذه الممارسات طبعا كانت الربا، واحتكار كثير من التجارات. فصار لا الاقتصاد الجزائري التقليدي يعيل سوى ما يقارب 5% من سكان المدن، وكانت الصناعات

---

[1]- Meynier ; OP. cit, P 153.

[2] أنظر **الملحق (رقم 11)** أهم المنتوجات المستوردة

[3]- Meynier ; OP. cit, P 155.

[4]- Ibid ; P 154.

[5]- Meynier ; OP. cit, P 154.

التقليدية تشمل خاصة صناعة البرنوس والزرابي (السجاد) والجلود والفخار[1]، إضافة إلى الفضة في منطقة زواوة والأوراس.

هكذا تدهورت المؤسسات الحرفية نتيجة نهوض الصناعة الأوروبية وتوسع التجارة، وازداد بذلك عدد العمال المأجورين الذين كانوا يخدمون الاحتلال (توفير اليد العاملة الرخيصة)، وبذلك فإنّ الكثير من حرفي الجلود والنحاس وعمال الخشب والنسيج اختفوا كمنتجين أحرار[2]، وبقيت آثار ذلك إلى ما بعد الاستقلال على عكس الدول المجاورة تونس والمغرب الأقصى حيث بقيت الصناعة الحرفية التقليدية مزدهرة، وخاصة في المغرب الأقصى، وأصبحت بذلك من أهم عوامل تنشيط الاقتصاد وتوفير العملة الصعبة. لقد كان الإنتاج المفروض من فرنسا - الذي كانت الجزائر سوقا حرة له- سببا أساسيا في القضاء على الصناعة التقليدية الجزائرية، وأبرز مثال لذلك الصناعة النسيجية في مدينة تلمسان[3]، وصار الحرفيون في الجزائر نتيجة ذلك نادرين متأثرين بالعصرنة (Mode) الأوروبية[4] التي غيّرت الكثير من التقنيات، واستبدلت الكثير من المواد الطبيعية بالمواد الكيميائية مثل الملونات الكيميائية التي أصبحت تدخل في صناعة النسيج والجلود وغيرها.

ثانيا: المشاريع الاقتصادية المنجزة:

كانت الجزائر حسب ما صرّح به (**P. Boyer**) سنة 1830 تفتقر إلى الوسائل المادية (الأموال)، ولا تتوفر على أيّة تجهيزات، فلم يكن فيها لا طرقات ولا موانئ مجهزة ولا مصادر طاقة ولا مؤسسات بنكية[5]، هذا الحديث يصبّ في صميم مزاعم الاحتلال بأنّ الجزائر لم تؤسس دولة قبل الاحتلال، وهي بذلك تؤسس لأحقيتها فيها بكونها صاحبة مشروع حضاري لا غير.

شرعت إدارة الاحتلال منذ أواخر القرن 19 في انجاز مشاريع لخدمة اقتصادها، ولتحقيق رفاهية المستوطنين، وهذا بعد أن تمّ القضاء على أغلب المقاومات المسلحة. وفي مطلع القرن 20 وعلى اعتبار النشاط الاستيطاني متقدم بما فيه الكفاية، والجزائر مضمونة بصفة نهائية، أصبحت فكرة تهيئة المدن من بين الانشغالات الأساسية[6] للجمهورية الفرنسية، وكذا نواب برلمان- وخاصة منهم نواب المستوطنين- الذين يسعون للحصول على مشاريع استثمارية وعلى قروض بنكية لصالحهم في مستوطنة الجزائر.

كانت هذه المشاريع تلقى في الغالب معارضة وحتى مقاومة من الجزائريين، وقد ظهرت على شكل مقاومات شعبية مسلحة منها مقاومة **الحاج المقراني والشيخ الحداد** سنة 1871، وهي المعروفة بمقاومة

---

[1]- Ageron : les Algériens Musulmans T1, P 374.

[2] الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص 161.

[3]- Meynier ; OP. cit, P 153.

[4]- Ibid ; P 154.

[5]- Boyer : OP, Cit, P 297.

[6] سعيد علمي: **الاستعمار والعمران** ،ج1، ص249. أنظر **الملحق رقم 20** الذي يبين النفقات المخصصة للاستيطان 1871-1895

الزواوة، ومقاومة الشيخ **بوعمامة** 1881 ومقاومة الأوراس 1916، ومقاومة سلمية تمثلت في تلك العرائض والشكاوى التي كان يرسلها الجزائريون إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي، ومثلما برزت مقاومة النخبة ابتدءً من مطلع القرن العشرين اتجاه مختلف المشاريع الفرنسية، وكان قانون التجنيد الإجباري من ضمنها قد وجد معارضة شديدة من الجزائريين. وعلى عكس الجزائر عرفت الأشغال المختلفة، السكك الحديدة، الطرقات، تحسين الموانئ والمنشآت المائية وغيرها تطورا معتبرا في تونس بعد مرور بضع سنوات فقط على إبرام معاهدة **باردو** (**قصر السعيد**) 12 ماي 1881، وقد خالف الهدوء السائد هناك الوضع في الجزائر[1] الذي ميزته المقاومة بمختلف أشكالها، وقد شابه وضع المغرب الأقصى وضع تونس من حيث انجاز المشاريع في جو من الهدوء والاستكانة.

كانت أغلبية المشاريع في الجزائر تخدم المستوطنين، وكانت تنجز على حساب البلديات الأهلية، ففي مدينة الجلفة مثلا تمّ إنشاء عدة مشاريع على نفقات البلدية الأهلية، ومنها:

- مدرسة في منطقة "**شارف**" (**Charef**) التي تستوعب 60 تلميذا، وقد كلفت 3000 فرنك.
- قصر **زنينة**: وهو عبارة عن حي جديد يتكون من 19 بيت بلغت نفقاته 800 فرنك.
- قصر **عين معبد** الذي بني سنة 1888 ثم تطور ووسع سنة 1890[2].

أما بالنسبة للصحراء فقد ساد الاعتقاد ولفترة طويلة من القرن 19 بأنّها عقيمة اقتصاديا، وبذلك استبعدت من المشاريع الكبرى، وكان الاهتمام منصبا على المنطقة التلية سواء من قبل الحكومة الفرنسية أومن المستوطنين فعلى حد سواء[3]، ولكن ابتدءً من ثمانيات القرن 19 بدأ الانتباه إلى الجنوب والاهتمام به، وذلك لعدة أسباب منها ما هو سياسي، ويتمثل في أهداف فرنسا التوسعية في الجنوب رغبة منها في الوصول إلى بلاد السودان وكذا المغرب الأقصى، ومنها ما هو اقتصادي والذي يتمثل في استغلال الثروات الطبيعية وفي مقدمتها مادة الحلفاء التي أصبحت مطلوبة في السوق الفرنسية والأوروبية، وكان هذا الاهتمام من بين الدوافع للشروع في التنقيب على المياه بالجنوب وبالتحديد في مركز ورقلة، وقد تطورت الأشغال به خلال الفترة 1887-1890[4].

كانت الإدارة تستعين في انجاز المشاريع وخاصة في الجنوب بالجيش، وهذا ما أكده سجل "**مختصر الأشغال**" (**Résumé des travaux**) والذي جاء فيه: " إنّ العمال الذي شُغِّلوا في الورشات بكل أنواعها سنة 1889-1890 في بوغار والجلفة وبوسعادة وسيدي عيسى، والاغواط، وورقلة، ومنهم مسؤول الورشة، والعمال الفنيين، والعمال اليوميين قد اختيروا كلهم من الكتيبة 2 لجيش إفريقيا، ودفعت أجورهم من

[1] سعيد علمي : المرجع السابق، ص 237.

[2] -G.G.C.A : Résumé des travaux, P 74.

[3] -Louis blin : L'algerie, Du Sahara au sahel , P 72

[4] -G.G.C.A : Résumé des travaux, P 21.

مداخيل البلديات الأهلية"[1]. وقد كانت النفقات الخاصة بالجيش جزء منها على حساب البلديات الأهلية، فالاعتناء بالعمارة العسكرية، وإصلاح سكن الضابط العسكري كانت على حسابها، وقد بلغت هذه النفقات مثلا في مدينة غرداية 1889 قيمة 400 فرنك، إضافة إلى مشروع بناء مدرسة عربية فرنسية في مدينة سيدي عيسى (المسيلة)[2].

دعمت فرنسا مشاريعها في الجزائر بتكوين شبكة من الطرقات، ومن السكك الحديدية، وكذا بناء السدود، وتجفيف المستنقعات خاصة في منطقة المتيجة، وقد انطلقت مشاريع السكة الحديدية منذ 1857[3]. وستساهم السكة الحديدية في تطوير استغلال الثروات على مستوى كامل الجزائر استغلال أمثلا، وفي حالة ظهور مقاومة (تمرد) insurrection، أو هجوم على الحدود ستسهل نقل الجيوش في ساعات إلى المناطق المهددة، هذا بالإضافة إلى نقل الآلات اللازمة من والى هذه المناطق[4]، لذلك منذ البداية فكرت إدارة الاحتلال في مدّ خطوط السكة الحديدية، فبعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بـ 10 سنوات أي حوالي 1844 بدأ التفكير جدّيا في المشروع الذي سيعرف الانطلاقة الفعلية بعد توقيع الإمبراطورية لمرسوم انطلاق خطوط السكة الحديدية الجزائرية في 8 أفريل 1857، وفي 1858 انطلقت أشغال سكة حديد الجزائر- البليدة[5]، وقد تمّ إنشاء محطة **قطار الجزائر** (**d'Alger Gare**) بالقرب من الميناء منذ 1865، هذه المحطة التي كانت محل اهتمام كبير من قبل السلطات، غير أنّها لم تحقق الأهداف التي رسمتها هذه السلطات، وذلك بسبب منافستها من مشاريع أخرى خاصة مشروع قناة السويس الذي كان يشهد آخر مراحله، وكذا تطور زراعة الكروم التي ستُسلّط الأضواء عليها أكثر من غيرها من المشاريع[6].

وبعد الحرب الفرنسية البروسية 1870-1871 انطلقت أغلبية الدول الأوروبية في تكثيف مشاريعها الخاصة بتوسيع السكك الحديدية وانجاز الترمواي، واستعمال قوارب من حديد في البحرية وغيرها من المشاريع التي تدفع إلى مضاعفة إنتاج الحديد، فأصبحت بذلك الحاجة إلى السكة الحديدية في الجزائر أكثر ممّا كانت عليه سابقا[7]، وازدادت الحاجة إليها والى ضرورة توسعتها وتطويرها بعد ظهور حمى الحلفاء في وهران بين 1873-1876 التي ستدفع إلى إنشاء عدة خطوط للسكة الحديدية، بما فيها سكة أرزيو- سعيدة، وسكة مستغانم- تيارت وسكة **أفرفيل** (**Affreville**) (**خميس مليانة**)- **عين وسارة**[8].

---

[1] -G.G.C.A : Résumé des travaux, P 22.

[2] -Ibid ; P 80.

[3] -Ageron : OP, Cit ; P 26.

[4] -G.G.C.A ; Etat actuel de l'algerie, P 127.

[5] - Boyer ; OP, cit,P 301.

[6] - Ibid ; P 306.

[7] - G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P 109.

[8] - Ageron : **les Algeriens Musulmans**, T1, P 377.

كانت مشاريع السّكة الحديدية تتمّ عن طريق المناقصات، وقد تحصل مثلا على مناقصة سكة حديد مستغانم-تيارت السيد "**Boyer**" من دون فوائد، على أن يحظى بامتياز استغلال الحلفاء في الهضاب العليا جنوب تيارت، وقد تطور هذا الخط مشروع انجاز السكة الحديدية، وساهم المرسوم الخاص به إلى تطوير دراسة على مستوى مجلس الدولة، مع العلم أنّ هذا الخط يمتد على مسافة 175كم[1]، أمّا خط أرزيو-سعيدة فقد تكفلّت به الشركة الفرنسية الجزائرية بمقتضى مرسوم 29 أفريل 1874 ودائما من دون فوائد، وبامتياز استغلال الحلفاء في الهضاب العليا، وقد عدّل هذا المرسوم بمرسوم 22 مارس 1877، وهذا الخط يقطع مسافة 170كم[2].

ظهرت فكرة إنشاء خط سكة حديد الجنوب سنة 1875، التي امتدت الى "عين الصفراء" سنة 1887 والى بسكرة سنة 1888[3]، وقد تعرقل المشروع بسبب اشتداد المقاومة. وكانت مادة الحلفاء أحد أهم العوامل التي دفعت إلى الاهتمام بالسكة الحديدية في الهضاب والجنوب الجزائري[4]، وتواصل الاهتمام بالجنوب مع اكتشاف ثروات أخرى بما فيها الحديد والزنك والرصاص وغيرها، لذلك بعدما كان الجنوب يعتبر بالنسبة لفرنسا عقيما اقتصاديا، ولا توليه أي اهتمام ولا تخصص له أية ميزانية، أصبح محلّ اهتمام وعناية، لذلك فإنّ قانون 1903 قد خصص لمنطقة الجنوب الميزانية منفصلة جهزت من الحكومة العامة على أن يصادق عليها بقرار رسمي وزير المالية[5].

بلغ مجموع طرق المواصلات في الجزائر منذ 1876 خمس (5) طرق وطنية، وتمثلت هذه الطرق في:

طريق (**الجزائر – الاغواط**) ، وطريق (**مرسى الكبير – تلمسان**). وطريق (**الجزائر – وهران**) وطريق (**الجزائر – قسنطينة**). إضافة إلى عشرين (20) طريقا فرعيا، تتصل بالهضاب الوطنية وكذا 50 مسلك[6]، وقد تكفل الجيش في غالب الأحيان بمشاريع مدّ الطرقات معتمدا على المخططات التي رسمها الأتراك، والتي تمثلت في الطرق التي تربط بين البيالك وهي **الجزائر – وهران والجزائر- قسنطينة، والجزائر- المدية**[7]، وهي

[1]- G.G.C ;A : Etat actuel de l'agerie, P 126.

[2]- Ibid ; P125.

[3]- Stora ; OP, cit, P 68.

[4]-G.G.C ;A : Etat actuel de l'agerie, P 129.

[5]- Jaques Bouversse : un **parlement colonial, les délégations financiers algeriennes (1898-1945),** l'institution et les hommes, publication de l'universités de Rouen et du Have, Paris, 2008, P 19.

[6]- G.G.C.A : Etat actuel de l'agerie, P 110.

[7]-Boyer : OP, cit, P 297.

المراكز الاقتصادية الكبرى في الجزائر في العهد العثماني[1]. وقد بلغ طول الطرقات التي اجزت في الجزائر كما يلي:

- الطرق الوطنية (**Routes Nationales**) بلغت سنة 1881 حوالي 1559كم وارتفعت سنة 1956 الى حوالي 2812كم.
- الطرق الولائية (**Chemins départementaux**) وصلت سنة 1881 حوالي 1955كم وارتفعت سنة 1956 إلى حوالي 3509 كم.
- الطرق الفرعية (**Chemins vicinaux**) وصلت سنة 1881 الى حوالي 699كم وسنة 1956 بلغت حوالي 3761كم[2].

مع العلم أن الطرق التي أنجزت سنة 1881 كانت مجهزة بالحجارة، وذلك لأنّها كانت مخصّصة لجر العربات وركض الأحصنة، كما أنّ هذه الفترة لم تشهد بعد التقنيات الخاصة بتعبيد الطرقات وتزفيتها. مع العلم أنّ الطرقات التي تمّ انجازها طيلة فترة الاحتلال وخاصة خلال القرن 19، اعتمد فيها على اليد العاملة الجزائرية (الاهالي)[3]. كما اعتمد على ميزانية البلديات الاهلية. وكانت هذه الاشغال جد شاقة، وكان الجزائري يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها الحيوان الذي استعمل في الكثير من هذه المشاريع، ومن أمثلة هذه الطرقات الشاقّة ما أنجز في الجنوب، ومنها أشغال انجاز طريق غرداية ورقلة على مسافة 189كم مع بناء **حائط للحماية (Mur de protection)**، إضافة إلى إنجاز اصلاحات متنوعة إلى غاية منطقة "**نوميرات**" على مسافة 28كم، وقد أنجز بيد عاملة متكونة من عمال عسكريين وجزائريين مسلمين (أهالي). علما أنّ التقارير أشارت الى أنّ مستحقات العسكريين – كما سلف الإشارة إليها- كانت على عاتق البلديات الأهلية، ولم تذكر دفع الأجرة للجزائريين(الاهالي)[4]. وقد يكون الجزائري يشتغل بدون مقابل مؤديا بذلك أعمال السّخرة التي كثيرا ما كان الجزائري يستغل بها .

من المشاريع الخاصة بالطرقات في الجنوب طريق غرداية ورقلة سنة 1889 الذي يربط بين زلفانة وورقلة (**Zelfana et ouargla**) والذي يقطع مسافة 130كم، وقد اعتمد فيه على اليد العاملة الجزائرية (الأهلية) وكذا طريق غرداية بريان في المكان المسمى "**بوهراوة**" (**Bou-Harawa**) على مسافة 48 كم، والذي يقع

[1] وقع Boyer في تناقض فبعد أن أشار أن الطرقات لم توجد في الجزائر الا مع دخول الاحتلال سنة 1830، يعود الى الاشارة الى أن الطرق الجزائرية التي كانت في العهد العثماني اتخذت كقاعدة لإنجاز الطرقات. Ibid , p 297.

[2]- Boyer : OP, cit, P300 .

[3] عدم توفر الآلات الحديثة الخاصة بالاشغال العمومية مقارنة بالقرن 20.

[4]- G.G.A : Résumé des travaux, P 18.

على الضفة الشمالية لواد ميزاب، وهذا الطريق هو الآخر انجز بأيدي عسكرية وجزائرية (أهالي) وقد ذكر كذلك تسديد مستحقات العسكريين دون الجزائريين[1].

أمّا السدود فقد أنجزت كلّها بواسطة اليد العاملة الجزائرية دون أن يشار في أغلب الوثائق إلى الأجرة التي كانت تدفع له مقابل ما يقوم به من أعمال المتميّز بالمشقة. وكان من بين أهم السدود التي بنيت في الجنوب على يد الجزائريين(الأهالي)، **سد واد ملاح** (Oued-Melah) بقبيلة **أولاد غوبيني** في الجلفة، وقد أنجز سنة 1887 بهدف تكوين خزان اصطناعي موجه لتغذية المواشي، والتمكن من ري مساحات شاسعة من الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب، والتي قدرت ب 800 هكتار، وقد تعرض لعدّة ترميمات بسبب تضرره من الفياضانات[2] التي تحدث في المنطقة جراء الأمطار الفجائية الطوفانية.

ثالثا: المواصلات والتجارة.

عرفت التجارة والمواصلات تطورا كبيرا منذ أواخر القرن 19، وهذا بتشجيع من الجمهورية الفرنسية التي أرادت أن تدعم الإقتصاد الجزائر بتنشيط المبادلات التجارية وتوفير طرق مواصلات حديثة ومتطورة تستجيب لطبيعة المرحلة التي أخذ فيها الإقتصاد الفرنسي يعرف قفزة كبيرة، وكانت الجزائر إحدى أهم ركائزه، غير أنّ أكثر من إستفاد من هذا التطور الكبير والسريع في الواقع هم المستوطنون، وهذا ما كان يثير القلق في فرنسا، ويلهب البرلمان بنقاشاته التي تعبّر عن تخوفه من مصير الجزائر الفرنسية، ودفعت بكثير من النواب إلى توجيه أصابع الإهتمام إلى الإدارة وتدعو إلى التعجيل بالإصلاح، حتى أنّ البعض منهم أصبح يشك بأنّ الجزائر ستستمر فرنسية، ويتسأل "**هل ستحيا الجزائر**" (l'algerie vivra t'elle) وهذا شأن **موريس فيوليت** في الثلاثينيات من القرن 20، وقد ألحّ بذلك الكثير من نواب البرلمان الأحرار منهم خاصة بضرورة إعادة النظر في مسألة "**الجزائريين**" (الأهالي)، حيث صرح النائب **isaac** مثلا أنّه من الضروري أن تمنح نفس الحقوق والضمانات للجزائريين مثلهم مثل فرنسيو فرنسا.

« le monde colonial, n'est pas un monde à part : de nombreux services n'y different pas de ceux de la métropole: justice, cultes, instruction publique, les garauties offertes à la population indigéne sur ses différeutes questions doivent étre identiques à celles dont béuéficieut les frauçais de la metropole.[3] »

وذكر "**لبروي بوليو**" أنّ السلطة في باريس لم يكن لديها أية فكرة على ماتحتاجه الجزائر[4].

لقد شجع إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا في جانفي 1851، وكذا إنشاء البنك الجزائري في أوت 1851، وبورصة التجارة في أفريل 1852 على التطوير الإقتصادي للجزائر، وسمح ذلك

[1]- G.G.C.A : Résumé des travaux, P 19.

[2]- Ibid, P 47.

[3]- jacques bouversse : op .cit, p 40.

[4]- Ibid, p 34.

بإدخال عدة منتجات مثل القطن والتبغ والنباتات الزهرية، وكانت الحبوب المنتوج الأكثر تميزا، وهذا ما تفطن له المستوطنون فيما بعد، ووجهوا كامل إهتمامهم لهذا المنتوج الذي يعتبر أهمّ منتوجات المستعمرة[1]. لكن العسكريين كانوا دوما يشتكون من إستفادة المستوطنين بصفة غير عادلة من الإستيطان الذي مكنهم من تسويق منتجاتهم الزهيدة الثمن في فرنسا، ومن عدم الخضوع لسلطة العسكريين، في حين أنّ المستوطنيين قد إستفادوا من حماية العسكريين لهم ولتجارتهم[2].

إستفاد المستوطنون من كثير من القوانين التي جعلتهم يهيمنون على التجارة في الجزائر، ففي جويلية 1843 أصدر النظام الإمبراطوري قانونا جمركيا كان بمثابة الجدار الجمركي في الجزائر، بالنسبة للمنتوجات المستوردة من فرنسا والمواجهة للتصدير عبر الصحراء، حيث يمنع كل إستيراد من داخل الجزائر، وهذا حماية لمصالح المستوردين الأوروبيين، وقد ساهم هذا الإجراء في جعل التجارة الصحراوية الجزائرية نادرة[3]، والمعروف أنّ الصحراء كانت منذ القدم من أهم المراكز التجارية في الجزائر، وكانت القوافل التي تعبر هذا النطاق من أشهر القوافل.

كانت المدن الإدارية والإقتصادية تضم تجاراً فرنسيين وأجانب من مختلف الجنسيات، وقد وصل عدد المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر فيما بين 1870- 1900 حوالي 260.000 شخص، كما إرتفعت نسبة الأوربيين في المدن من 60% سنة 1872 إلى 63.6% سنة 1886 ثم 65.4% سنة 1906، وقد بلغت نسبتهم سنة 1926 حوالي 71.4%، وكانوا يهيمنون على التجارة المحلية والخارجية[4]، وكانت المنتوجات الزراعية أهمّ مكونات التجارة، ولم تظهر الزراعة الحديثة في الجزائر في البدايات الأولى للإحتلال، وبذلك كان ظهورها متأخرا وبطيئا، وهذا بعد شق الطرقات وإنشاء الموانئ، ممّا أدى إلى تطوير التجارة الداخلية والخارجية بشكل عام[5].

وكانت المبيعات الخاصة بالعقار من أكثر العمليات التجارية رواجا في المراحل الأولى من الإحتلال وإستمرت إلى غاية القرن العشرين، وكانت تتم بالتراضي أو عن طريق المزاد، وقد بلغت قيمة تلك المبيعلت 556، 1,096 فرنك في المزاد وذلك في العمالات الثلاث الجزائر، وهران، وقسنطينة والجدول التالي يوضح ذلك.

المساحة	المساحات الحضارية والريفية .lots urbaius et ruraux		
العمالة	العدد.	مساحة.	سعر البيع.
الجزائر	16	335,85,49	939,534

[1] - Agéron : histoire de l'algerie, p 26.

[2] - سعيد علمي: مرجع سابق، ج1، ص60.

[3] - louis blin : op. cit, p 71.

[4] -Ageron : histoire de l'algerie, p 52.

[5] - Ageron : les algeriens musulmans, t1, p 369.

وهران	02	76,65,78	3,365
قسنطينة	14	2,713,05,01	153,657,60
المجموع	32	3,125,56,28	1,096,556,60

جدول بيع العقار في المزاد سنة 1876 **G.G.C.A :état actuel de l'Algerie. P 163.**

أما مبيعات العقار التي تمت بالتراضي[1] وذلك سنة 1876 فقد وصل عددها 85,232 قطعة في كل من المدن والأرياف، وقدرت مساحتها بـ 23,508 هكتار، في حين بلغت تكلفتها 463,064 فرنك[2]. ومن المظاهر التي رسمت التجارة في الجزائر والتي اختص بها الجزائريون المسلمون التجارة المتجولة، حيث كان الشخص يحمل سلعة في يده أو على متن عربة تقليدية ويتجول بها في مناطق عدة من الجزائر[3]، وقد قلّص الحاكم العام **(لويس تيرمان)** (louis tirman) التراخيص الممنوحة للباعة المتجولين في أفريل 1881[4]، وكان أكثر التجار المتجولون من منطقة زواوة، هذه المنطقة التي كان سكانها يعيشون كغيرهم من سكان الجزائر فقرا مدقعا، حتى كان البلوط الغذاء الأساسي لهم[5].

إهتم "**شارل جونار**"[6] بعد تعيّينه حاكما عاما للجزائر للمرة الثانية سنة 1903 بالتجهيز الإقتصادي، وتوجت جهوده بفضل القفزة الإقتصادية لسنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى بتضاعف حجم التجارة

---

[1]- الواقع أن الكثير من المصادر تشير ولو بطريقة غير مباشرة إلى أن الجزائري كان يجبر على التخلي عن أرضه أو بيته إمّا عن طريق الرهن أو عن طريق بيع، وغالبا ما تكون قيمة العقار أضعاف ما يقدم له كمقابل.

[2] -G.G.C.A :état actuel de l'Algerie. P 163.

[3]- التجار المتجولون كانوا من بين الأوائل الذين هاجروا من الجزائر، حيث إستعلموا هذه الوسيلة، للفرار والهجرة خاصة إلى فرنسا وبالتحديد الجنوب منها، وكان التجار المتجوّلون والرعاة من بين من هاجر إليها، ومن أهم هذه المدن: (نيس Nice)، "منيوليبي" (Moutpellier)، تولوز (Toulouse)، مرسيليا (Marseille)، إضافة إلى منطقة (Pas-de-Calais).

[4]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية**، ص 73.

[5]- بقي البلوط مادة تعتمد في منطقة القبائل الكبرى، ويصنع منها عدة أطباق، كالكسكس والخبز، وما يعرف بالأمازيغية ثزميث والروينة في الغرب الجزائري وتعرف في تونس بالبسيسة.

[6]- **هو charles celestin august jounad :1885- 1927**، مختص في الحقوق، عينه "غامبيتا" **(leon gambitta)** بديوان الحاكم العام الجزائر سنة 1881، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، ثم عيّن وزيرا للأشغال العمومية في 1893، ثم إنتخب عضوا في مجلس الشيوخ في 1894، ثمّ حاكما عاما للجزائر سنة 1900. أصدر في أعقاب **ثورة عين بسام** المنشور الذي يحمل إسمه "**منشور جونار**" الذي قيد الحريات العامة، وأصدر سنة 1908 قرار يمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، عين سنة 1911 وزيرا للخارجية، وعين في 1915 ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر، عين مرة ثانية حاكما عاما للجزائر سنة 1918، وكان من مؤيدي إصلاحات 1919: أنظر، عدة بن داهة، : **الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962**، ج2، ص194- 195.

الخارجية من 666 مليون فرنك سنة 1899 إلى 1168 مليون فرنك سنة 1913[1]، وقد استغل المتحف التجاري - الذي وضعته الغرفة الإقتصادية كإمتداد لسيطرة المعرض الإستعماري بمارسيليا، والذي كان يلقى إهتماما واسعا من الزوار، وقد تحول فيما بعد إلى متحف للمستعمرات- في عرض منتوجات المستعمرات بما فيها منتوجات الجزائر، وحافظت هذه المؤسسة على مميزاتها إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، وقد وصفت هذه المؤسسة كما يلي.

« les produits de ce musée ne doiveut point étre cousidérés en eux- mémes et au point de vue purement scientifique, mais bien au point de vue commercial proprement dit, ce n'est point par exemple « du coton, du café »,de telle ou telle colonie qu'il doit contenir, mais les types de ce coton et de ce café, tels qu'ils se trouvent en provenance de ces colonies dans le commerce. [2]»

1- المواصلات:

تعدّ السكة الحديدية أهمّ وسيلة تعتمد في المواصلات البرية في المجال الإقتصادي، فهي تتكلف بنقل البضائع والمسافرين والجنود والعتاد الحربي. وكانت من بين الأهداف الأولى -المراد تحقيقها عند إنجازها- إستغلال الثروات بما فيها خاصة ثروات الجنوب كالحلفاء والحديد، إضافة إلى نقل الجنود لإخماد المقاومات عند ظهورها في أية منطقة من الجزائر.

عرفت السكة الحديدية تطورا ملحوظا منذ بداية إنجازها وإلى غاية 1900، فلم يكن يتوفر في الجزائر سوى قطار واحد، وبعد 8 سنوات من 1900 إلى 1908 توفر قطار ثاني ليلي، وفي 1912 تحصلت شركة خطوط الشرق على أجهزة الحديثة سمحت برفع السرعة من 31.5 كم/سا إلى 39 كم/سا، فإختصرت بذلك 12 ساعة من مسافة السفر، وتمّ في نفس العام إيجاد قطار مزدوج للمسافرين والبضائع يربط بين وهران والجزائر. ولكن خدمات القطار كانت ثقيلة وغير مريحة، والخطوط تتميز بمنعرجات كثيرة وطويلة، ومن أمثلتها الخط الرابط بين البويرة برج بوعريريج، إضافة إلى كثرة التأخرات التي تجعل المسافر من الجزائر إلى قسنطينة يقطع مسافة 529 كم خلال 15 ساعة، وهذا في أسرع قطار[3].

كانت السّكة الحديدية في الجزائر في خدمة المستوطنين - خاصة الغلاة منهم- وتختص بنقل المنتوجات الزراعية والمواد الأولية، وتستغل في نقل الواردات (مواد مصنعة) التي تستورد من فرنسا[4]، وأهم الخطوط التي أنجزت خط **عنابة- قالمة** الذي يقطع مسافة 90 كم، والذي إنطلق سنة 1877، وكان يربط

[1] Ageron : histoire de l'algerie. P 67.

[2]- laurent morando : les instituts coloniaux et l'afrique 1893-1940, ambitions nationales, réussites locales, ed, karthala, paris, 2007 , pp 45,46

[3] - Meynier : op.cit. p158.

[4] -Meynier : op.cit. p 160.

بين عنابة (bone) **وبوشقوف** (duvivier) منذ 1 أكتوبر 1876، ومن **بوشقوف** (duvivier)- قالمة (guelma) منذ 2 ماي 1877، وخط **قسنطينة- سطيف**، على مسافة 155 كم الذي إنطلقت أشغاله بموجب قانون 15 ديسمبر 1875،[1] وخط **بوشقوف- سوق أهراس** الذي يمتد إلى سيدي الحسني على الحدود التونسية، إضافة إلى قالمة- قسنطينة- سطيف مرورا بحمام المسخوطين. وهناك خطوط أخرى إنطلقت الأشغال فيها منذ 1876 ومنها **خط تليلات – سيدي بلعباس** (50 كم) **وخط الحراش (maison- carrée)- بني عيشة (بومرداس)** (48 كم). **وخط الحراش (maison- carrée)- العلمة**، كان المطلوب تشريع إنجازه **وخط وهران– عين تيموشنت** (73 كم)[2].

وهذه الخطوط تمثل خطوط داخلية تحقق مصالح محلية، أما الخطوط التي إرتبطت بالمصالح الإقتصادية قد مثلت في **خط عنابة- عين مقرة** (ain- mokra) (32 كم) وقد سلمت لشركة المناجم كرازة (karezas) والتي أصبحت (mokta el- haddid) وهو خاص ينقل الموارد المنجمية إلى عنابة. وخط **أرزيو- سعيدة** (170 كم) والذي سلّم للشركة الفرنسية الجزائرية بمقتضى قانون 19 أفريل 1874 من دون فوائد، مع إمتياز إستغلال الحلفاء بالهضاب العليا. **وخط مستغانم- تيارت** (175 كم). **وخط مليانة- عين السلطان** (adélia) (8 كم و600 متر)[3].

هذه المجموعة من الخطوط كانت تسهل إستغلال مختلف ثروات المستعمرة بشكل سريع، وتسهل عمليات التبادل[4]، ومن أهم الخطوط التي انجزت، **الخط الرابط بين البليدة بوغار** على إمتداد 449 كم، إضافة إلى إسترجاع الخطوط **وهران – بشار وسعيدة – مشرية** على مسافة 968 كم وذلك سنة 1913، وكذا خط الشرق الجزائري الذي تم شراءه سنة 1908، (شركة خطوط الشرق الجزائري) التي تمتد على مسافة 886 كم والتي تربط بين **الجزائر – قسنطينة**، عن طريق وادي الصومام (**بني منصور – بجاية**) والرابط بين **قسنطينة بسكرة**، والرابط بين **قسنطينة – خنشلة** عن طريق عين البيضاء.[5]

يعد خط سوق **أهراس – تبسة** من أهم الخطوط رغم ضيقه، وأمّا في الغرب الجزائري فتستغل عدة خطوط أهمها: **وهران – عين تيموشنت، وخط التليلات- تلمسان**، وخط **تلمسان – زوج أبغال** (الحدود المغربية) وتتوقف هذه الطريق في مغنية، كما يتقاطع هذا الخط في **طابيا** (tabia) ويمتد إلى **كرمبل** (crampel)[6] جنوب غرب **تلاغ** (telagh) بسيدي بلعباس[7].

---

[1] - G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 123.

[2] -ibid, pp 124, 125.

[3] - G.G.C.A : état actuel de l'algerie, pp 125, 126

[4] - Ibid : p127

[5] -Meynier : op. cit, p156

[6] - هي حاليا بلدية رجم دموش (redjem demouche) بولاية سيدي بلعباس، سميت (crample) نسبة إلى المستكشف الفرنسي "بول كرمبل" (paule crampel)، الذي سمي عليه الشارع بمدينة "تولوز" avenue crampel (toulouse) سنة 1894.

[7] -Meynier : op . cit,156

وصل طول السكك الحديدية في الجزائر سنة 1913 إلى 3315 كم، منها 60% خطوط عادية، أشهرها **الجزائر – وهران** (513كم) وخط **قسنطينة – سكيكدة** (philipville)، شركة **عنابة – قالمة** التي تمتلك أيضا جزء من النطاق التونسي تستغل في الجزائر 436 كم من الخطوط وهي **الخروب – دوفيفي** عن طريق قسنطينة وقالمة، **ودوفيفي- عنابة، ودوفيفي -غار الدماء** [1](ghardimaou) عن طريق سوق أهراس، وخط **سوق أهراس – تبسة**. وبدأ الإهتمام في تلك الأثناء بسكة حديد **بسكرة – توقرت** وهو مشروع يعود إلى سنة 1907 في ماي 1914[2]، ومع كل هذا فإنّ المقارنة بين القطار الفرنسي والقطار الجزائري غير ممكنة، فالقطار في الجزائر يقطع 5 مرات المسافة التي يقطعها القطار الفرنسي[3]، غير أنّ المميزات والخصائص التي تميز السكة الحديدية والقطار الفرنسي أفضل بكثير من القطار والسكة الحديدية في الجزائر، من حيث التهيئة، وشروط الراحة، وحجم الحمولة وغيرها، رغم أنّ هذه الوسيلة تعدّ أهم وسائل النقل خاصة بالنسبة للبضائع.

يعد النقل البحري من أهم الوسائل التي تعتمد في عمليات التبادل التجاري، وقد بلغت قيمة السلع المصدرة عبر مختلف الموانئ الجزائرية سنة 1876 ما قيمته 166.530.581 فرنك، وكانت قيمتها سنة 1875 قد بلغت 143.932.422 فرنك،[4] بفارق يقدر بـ 22.598.159 فرنك، واحتل ميناء الجزائر العاصمة المرتبة الرابعة من بين موانئ فرنسا بـ 500.000 مسافر، و10 مليون طن من البضائع، وهذا بالنسبة لأزيد من 7000 سفينة[5]، وإحتل المرتبة الخامسة بالنسبة لأوربا، وذلك في 22 فيفري 1914 بحمولة وصلت إلى 3،5 مليون/طن، وقد خصصت لتجهيزه من 1857 إلى 1912 حوالي 60 مليون فرنك[6].

2- التجارة:

تنوعت التجارة الجزائرية بين التجارة المحلية والخارجية، غير أنّ المستفيد من حركة تبادل السلع كان دائما المستوطن، أمّا الجزائري المسلم فكان يحظى بنسبة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة.

– التجارة المحلية:

تطور النشاط التجاري الداخلي بشكل كبير جدا غير أنّ المستفيد من هذه التجارة المحتكرين لها هم المسيحيون واليهود وقلة قليلة جدا من الجزائريين المسلمين، وهذا النشاط مردّه إلى الطلب الكبير[7] على بعض المنتوجات خاصة منها الزراعية، ولابد أن نشير هنا إلى خصوصية التجارة اليهودية وهي الربا، والذي

[1]- مدينة تونسية تابعة لجندوبة، تبعد عن جندوبة بـ 33 كم وعن تونس العاصمة بـ 194 كم.

[2] - Meynier : po. Cit, p156

[3] -Ibid ; p159

[4] - G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p133

[5] - Boyer : op. cit, p307

[6] - Meynier : op. cit, p161

[7] - Ageron : **les algeriens musulmans**, t1, p375

كثيرا ما عانى منه المسلم الذي تلاشت تجارته الخارجية المتنقلة منذ 1870، وبقيت بعض من المبادلات المحلية خاصة التي كان ينشط من خلالها كبار الرحالة في الجنوب، حيث إستمر تبادل منتجاتهم مع المواد المتوفرة في المناطق التلية في الشمال[1].

بدأت إدارة الإحتلال تبدي إهتماما بالتجارة في الجنوب منذ أواخر القرن 19، وبالتحديد إبتداءً من ثمانينات القرن 19، بعد توجه المستوطنين لإستغلال بعض الثروات في الجنوب وخاصة الحلفاء، وقد أرسلت لذلك بعثات تجارية إلى الجنوب من أجل ترويج المنتوجات الفرنسية، وكان المستوطنون ينظرون إلى التجارة في الصحراء بنظرة مخالفة للحكومة الفرنسية[2].

كانت مدن **عين تيموشنت** (**saint-denis-du-sig**)، **والمحمدية** (**perregaux**) في معسكر، وغليزان أسواقا مهمة جدا للخمور والحبوب والقطن[3]، إضافة إلى مناطق إنتاج الخمور أخرى في المتيجة، والشلف. وكان العقار أكثر ما يتمّ تبادله بين المستوطنين والجزائريين، وكان في المراحل الأولى يتمّ نقل العقار من الجزائري إلى المستوطن بأثمان بخصة، غير أنّه لوحظ مع قيام الحرب العالمية الأولى تغيّر الموازين، بحيث أصبح المستوطن هو الذي يبيع العقار للجزائري المسلم[4]، وخاصة في المرحلة الممتدة من 1914 إلى 1925 والجدول التالي يوضح عملية إنتقال الأراضي في الفترة الأخيرة

من الأوربي إلى الجزائري	من الجزائري إلى الأوربي
1914---------- 403 فرنك	1914----------154 فرنك
1920---------- 924 فرنك	1920----------690 فرنك
1925---------- 1687 فرنك	1925----------864 فرنك.

مليكة بختاوي، مرجع سابق، ص165.

واضح من خلال الجدول أنّه إبتداءً من 1914 الأراضي التي كانت تنتقل من الأوربي إلى الجزائري والتي تظهر من خلال قيمتها أكثر بكثير ممّا ينتقل من أراضي من الجزائري إلى الأوربي.

وهذا دليل على تشبّثه بالأرض ورغبة في إسترجاعها مهما كلف ذلك، مما سيؤدي بإدارة الإحتلال إلى التشديد في مسألة إنتقال الأراضي من الأوربي للجزائر، بإجراءات قانونية صارمة ومنها قانون 1920 الذي

[1] -Ibid: p376.

[2] -Louis blin : op. cit, p71

[3] - Stora : op. cit, p62

[4] - كان الجزائري المسلم حريصا على إسترجاع أراضيه أو إقتناء أرض أخرى وقد لوحظ هذا خاصة في منطقة القبائل، أين كان الأبناء يتركون الدشرة (القرية) ويتوجهون إلى المدن أو إلى فرنسا بحثا عن العمل، وكانت الأموال ترسل إلى الأب أو إلى الأخ الأكبر الذي يقوم على النفقة ويخصص جزء من المال لشراء الأرض.

يكرّس إنتقال الملكية من الجزائريين وليس العكس، وذلك نتيجة إتساع حركة البيع والشراء بين المستوطنين والجزائريين[1].

– التجارة الخارجية:

كانت المبادلات الخارجية من واردات وصادرات متنوعة، وهذا دليل على إزدياد إستغلال المستوطنين لإمكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية، من استغلال المعادن والثروات الزراعية والصيد البحري، ممّا جعل الجزائر دائما قبلة المستوطنين الذين أصبح عددهم سنة 1911 أكثر مما كان وقدر بحوالي 751.000 نسمة[2]، وقد أشارت أغلب الوثائق إلى أنّ قيمة الواردات كانت في تزايد مستمر، ويرجع البعض كذلك إلى عدم تشجيع فرنسا لسياسة التصنيع في الجزائر، حيث كانت الصناعات في الجزائر مجرد ملحقات بالمصانع الكبرى في فرنسا.

الواردات: حسب "**Meynier**" الجزائر كانت تعتمد إعتمادا شبه كلي على الإستيراد، خاصة من فرنسا[3]، وكان بالنسبة للبعض إعتراض الإستيراد كفيل بتحريك التصنيع في الجزائر[4]، وهذا ما لم تكن ترغب فيه الجهات التي كانت تستثمر في الجزائر، وتستغل ثرواتها الأولية في تصنيعها بفرنسا، ثم توريدها إلى الجزائر بأضعاف قيمتها.

تستورد الجزائر الأقمشة وخاصة منها الأقمشة القطنية[5]، والأقمشة المصنوعة من الكتان (lain)، وقد بلغت قيمتها 5.929.069 فرنك، هذا بالإضافة إلى الحرير وأنسجة القنب (**Tussu de chamvre**)التي أخذت في التراجع بـ1.701.000 فرنك، وهذه المنتوجات ينتجها الجزائريون المسلمون (الأهالي)، أمّا أهمّ الواردات الزراعية التي تستورد من فرنسا فتتمثّل في **اللحم المجفف**[6]، **الدهون، الأجبان** إضافة إلى الأسماك، الأرز، والفواكه الطازجة والجافة،إضافة إلى الخمور التي تصل مداخيلها إلى420.347 فرنك، وأكثرها يستورد من فرنسا، مع العلم أنّ الزراعة الكروم وإنتاجها كانت في الجزائر. أما المنتوجات المصنعة فتثمثل خاصة في مادة **الزفت** (**goudrons**)، **وكحول المثيليك، وحامض النيتريك**، وأكثر مادة مصنعة تستورد هي مادة **الفلين** (**liége**) وذلك بسبب كثرة الطلب عليه في السوق الأوربية، وهذا خاصة بعد اكتشاف خاصيتها العازلة[7].

---

[1] - نفسه، ص620.

[2] - عثمان سعدي: مرجع سابق، ص620.

[3] - هذا ما يفسر هجرة الجزائريين إلى فرنسا حيث فرنسا تتوفر فرص شغل، وذلك لوجود الشركات الأم بها.

[4] - أنظر **الملحق(رقم 12)** جدول خاص بواردات الجزائر Meynier : op. cit, p153.

[5] - كانت تنافس بها الكنان الذي كان يصنع في مدينة تلمسان بالجزائر، وقد أدت هذه المنافسة إلى القضاء على الصناعة التقليدية في المدن الجزائرية العريقة.

[6] -G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 132.

[7] -Meynier : op. cit :p 149.

الصادرات: تميزت الصادرات بالتنوع، وكان المستوطنون يتحكمون فيها، وأكثر ما كانت الجزائر تصدر المنتوجات الزراعية والموارد المنجمة التي تصدر خاما، وكانت الصادرات تتحكم فيها الظروف المحلية والدولية، ففي 1887-1888 مثلا سجّل خبراء الإقتصاد تراجع كبير في صارات الجزائر، بسبب إنخفاض الأسعار على المستوى العالمي وكذا قلة الإنتاج على المستوى المحلي، حيث عرف القطاع القسنطيني وضعا إقتصاديا كارثيا بعد هجوم الجراد، وخوفا من آثار المجاعة بادر الحاكم العام (**louis tirman**) بالدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والعاجلة في ماي 1888 من فرنسا[1].

كان إنتاج الفلاح هو المصدر الرئيسي للصادرات، وقد عرفت صادرات الحبوب في الجزائر تطورا منذ 1851 - وهو تاريخ إصدار قانون يسمح بالتبادل الحر للحبوب الجزائرية مع فرنسا- وقد بلغت قيمة صادراتها سنة 1851 حوالي 200.000 فرنك، وإرتفعت إلى 5 مليون فرنك سنة 1852، وإلى 10 مليون فرنك سنة 1853 ثمّ قفزت إلى 40 مليون فرنك سنة 1873، وكان هذا التطور طبعا على حساب الجزائريين، حيث كان توازنها الاقتصادي التقليدي مهددا، تضاف إليه طبعا الضرائب والربا[2] لتزيد من قهره واستغلاله.

عرفت الكثير من المواد تراجعا في التصدر وذلك في أواخر القرن 19 بما فيها سنوات 1875- 1876- 1878- 1879، تمثلت خاصة في الخضر، أوراق التبغ، وكذا التبغ المصنوع، وقد تراجعت قيمة الصادرات سنة 1876 بـ 1.788.782 فرنك[3]، وإنخفضت مداخيل تصدير الحبوب (القمح والشعر) إلى 22.230.000 فرنك بعدما كانت 44.968.000 فرنك، وعادت مبادلات الحبوب إلى الإنتعاش مع مطلع القرن 20، لتكون من بين المنتوجات التي تحظى بنصيب كبير من مبادلات الجزائر (الصادرات والواردات) والأرقام التالية توضح ذلك فيما يخص(قمح لين وشعير).

قمح لين (فرينة).	تصدير.	إستيراد.
1905 – 1901	1,119,000 ق	97000 ق
1910 – 1906	1,485,000 ق	97000 ق
1914 – 1911	1,524,000 ق	164000 ق

شعير.	تصدير.	إستراد.
1905 – 1901	8956000 ق.	113000 ق.
1910 – 1906	497000 ق.	67000 ق.
1914 – 1911	895000 ق.	5200 ق.

Meynier :op . cit ; P 145.

تعدّ الحلفاء من بين أهمّ المنتوجات تصديرا[4]، وكان الطلب على مادة الحلفاء من قبل فرنسا والدول الأجنبية كبيرا جدا، وقد بلغ قيمة ما صدر منها 8,814,230 فرنك سنة 1876 بزيادة قدرت بـ

[1] -Ageron : les Algeriens Musulmans t1,p 382.

[2] - الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 170.

[3] -G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 135.

[4] - كانت إسبانيا أول مصدر لها وقد عرف إنتاجها تراجعا من 90,000 طن بين 1868- 1872 إلى 45,000 طن سنة 1888 بنسبة 50%.

242,070 فرنك مقارنة بنسبة 1875، وكان استغلال هذه المادة محدودا في ولاية وهران، وأخذ في التوسع في الجزائر وقسنطينة[1]، ومن أسباب تراجع الإنتاج في وهران مقاومة **أولا سيدي الشيخ وبوعمامة** 1881، وكانت الحلفاء في الهضاب العليا تشكل 10/7 من المواد المصدرة، وهي متنوعة الصناعات (**سلل، قفف، زرابي، حقائب**) لكنها أكثر استعمالا كعجينة لصناعة الورق[2].

بلغت صادرات الحلفاء فيما بين 1873- 1876 ما بين 55- 60 طن، وذلك عن طريق وهران بقيمة 135,145 فرنك، ولم رتفعت الكمية إلى 80,000 طن ما بين 1880- 1881، وتراوحت ما بين 60,000 و90,000 طن من 1880 إلى 1890 وبشكل عام تمّ تصدير 592,596 طن من 1867 إلى 1879 و1,020,000 طن حتى سنة 1884 بقيمة قدرت بـ 127 مليون فرنك[3]، ولا شك أنّ هذا الإستنزاف سيؤثر سلبا على السكان الذين سيمنعون من مصادر رزقهم بما فيها طبعا الرعي، وهذا ما كان في الغالب سببا في المجاعات التي عرفتها الجزائر، والتي تعرض لها الجزائري المسلم دون الأوربي. وكانت فرنسا وبريطانيا أكثر الدول التي تصدر لها الحلفاء، وقد عرفت صادرات الحلفاء إلى بريطانيا خصيصا تزايدا مستمرا والجدول التالي يوضح ذلك[4].

السنة.	الكمية.	السنة.	الكمية.
1868	2762 طن.	1872	28680 طن.
1869	3487 طن.	1873	25500 طن.
1870	2950 طن.	1874	37516 طن.
1871	45371 طن.	1875	41350 طن.

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 142.

كما عرفت صادرات الحلفاء إلى بريطانيا سنة 1885 إرتفاعا كبيرا جدا حيث بلغت 200,000 طن من مجموع 225,000 طن للعالم[5]، كما إرتفعت مداخيل تصدير المواشي من 7,149,000 فرنك إلى 14,675,000 فرنك سنة 1878 وإرتفعت إلى 14,834,000 فرنك سنة 1879، وتمّ تصدير 733,000 رأس سنة 1878 و741,000 رأس سنة 1879 في حين كان سنة 1875 يقدر بحوالي 372,000 رأس، وبمقابل تطور تصدير المواشي كانت عملية تصدير الحبوب تعرف تراجعا إلى حدود النصف[6].

كانت الماشية في الماضي الوسيلة المعتمدة للمقاومة أثناء الفترات الصعبة، وقد أصبحت من المواد التي تباع بسهولة، ويلاحظ التصدير المكثف للغنم والبقر خلال سنوات 1874، 1875، 1876، وهي سنوات عجاف، وقد تمّ تصدير 143,996 بقرة فيما بين 1877- 1879[7]، والمستفيد من هذه العملية هم المستوطنون لأنّ المواشي في فترات الجفاف تشهد إنخفاضا رهيبا في أسعارها، ولأنّ المربي يفضل بيعها على أن يراها تهلك

[1] -G.G.C.A : état actuel de l'algerie. P134.

[2] -ibid ; P 142.

[3] Ageron : les algeriens musulmans. T1. P 377.

[4] -G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 142.

[5] - الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 162.

[6] -Ageron : les algeriens musulmans. T1.P 379.

[7] - الجيلالي صاري: المرجع السابق ، ص 201.

جوعا دون أن يستفيد منها. وقد كان تصدير الثروة الحيوانية يلقى إهتماما كبيرا، فقد بلغت سنة 1876 عدد 12325 ثور و387383 خروف وقدرت قيمة هذه الثروة بـ 2,260,059 فرنك (المواشي) من هذه القيمة 1,956,000 فرنك تعود للأبقار[1].كانت أهمّ الطرق التي توجه من خلالها الحيونات للتصدير هي الجزائر وهران، قسنطينة وسكيكدة، أمّا الحيونات العابرة طريق الجزائر- وهران فعددها سنة 1876 كان 29،777 رأس موزعة كالتالي[2]:

الحيوانات.	العدد (رأس).
أحصنة.	.2707
ثيران.	.1404
بقر وخنازير.	.2311
خرفان	.23355
المجموع.	.29777

وأمّا العابرة طريق سكيكدة - قسنطينة فقد بلغ عددها 30023 رأس موزعة كالتالي:

الحيوانات.	العدد (رأس).
أحصنة.	.206
ثيران.	.144
أبقار وخنازير.	.131
خرقان.	.29023
المجموع.	.30023

G.G.C.A : état actuel de l'algerie. P 123.

ويكون بذلك عدد ما يوجه عن طريق الجزائر وهران، سكيكدة وقسنطينة 59800 رأس من الحيونات. تصدر الجزائر بالإضافة إلى ما ذكر منتوجات أخرى مثل القطن والجلود، ومصدر أغلب المنتوج من الحيونات الجزائرية والتي تصدر في حالتها الخام وتقدر بحوالي 40%، توجه خاصة إلى ألمانيا[3]، إضافة إلى زيت الزيتون الذي يلقى منافسة كبيرة من المنتوج التونسي والإسباني، الذي يحظى بجودة عالية مقارنة بالمنتوج الجزائري[4] مّما يجعل الكمية المنتجة والمصدرة ضئيلة مقارنة مع كل من تونس وإسبانيا.

عرفت صادرات الموارد المنجمية هي الأخرى تطورا واضحا، بحيث أنّه فيما بين 1869- 1876 أي سبع سنوات تصديرا للموارد المنجمية إزداد بـ 1400 مرة بالنسبة للنحاس، وتضاعف مرات بالنسبة للحديد، والجدول التالي يوضح ذلك[5].

[1] -G.G.C.A : état actuel de l'algerie. P 134.

[2] - Ibid. P 134.

[3] - Meynier : op .cit , p 149.

[4] -ibid, p 130.

[5] -G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 108.

السنة.	الحديد fer	نحاس cuivre	رصاص plomb	المجموع.
1869	2,152,045	48 ق	28,270	2,180,363
1870	1,694,290	650	34,965	1,729,905
1871	1,723,326	11	26,108	1,749,445
1872	3,911,895	1108	35,135	3,948,138
1873	4,206,955	719	54,462	4,262,136
1874	4,602,728	4,928	30,497	4,638,153
1875	5,226,300	30,196	23,146	5,280,045
1876	4,568,124	63,724	16,146	4,647,994
المجموع.	28,085,663	101,384	249,132	28,436,179

(**القيمة بالقنطار**.G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 108)

يظهر جليا من خلال هذه الأرقام طريقة إستنزاف الثروات الطبيعية الجزائرية من قبل قلة من الأوربيين الذين يهيمنون على هذه الثروات، ويوجهونها لمصلحتهم الخاصة، دون أن يستفيد منها الجزائري المسلم شيئا.

وكان هذا الإستغلال من بين المسائل التي شغلت البرلمان الفرنسي وأخذت من نقاشاته، التي كثير ما عرضت من خلالها المخالفات التي كان يرتكبها غلاة المستوطنين، ومن أشهر ما طرح للنقاش في البرلمان وأصطلح عليه بفضائح الإدارة، كانت فضيحة "**فوسفات تبسة**" أو "**قضية فوسفات تبسة**" التي طرحها النائب "**سامراي**" (**Samary**) في 24 ديسمبر 1895، متهما فيها الأخوين "**بيرتانا**" (**Bertagna**) -مستشاري عمالة قسنطينة، ومن الشخصيات النافذة في مدينتي، بجاية وعنابة- بالإنتهازية، وحصولهما على إمتيازات إستغلال فوسفات تبسة من طرف عامل عمالة قسنطينة، وإعادة بيعها للشركة الإنجليزية (**Jacobsen**)[1] غير أنّ هذه النقاشات لم تغير شيئا، على العكس من ذلك إزداد نفوذ الأخوين[2]. وكانت الغرفة التجارية تؤكد على أنّ الجزائر تستطيع أن تكون ولمدّة من الزمن أهم مموّل لأوربا من مادة الفوسفات[1]

[1]- أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، 1871- 1979، تر حاج مسعود وأبا أكلي،ج1، دار الرائد للكتب، الجزائر،2007،ص855.
أنظر **الملحق رقم 17** الذي يبيّن إستغلال الثروات الطبيعية و(قضية فسفات تبسة).

[2]- أصل الأخوين"دومينيك" (Dominique) و"جيروم" (Jerome) (Bertagna) من مدينة نيس، دخلت عائلتهما الجزائر مع بداية الإحتلال، تمكن الأخوين من صنع ثروة كبيرة جدا في ظرف قياسي، هي الأكبر في مدينة عنابة، مما جعل منهما أكثر الشخصيات نفوذا في المنطقة. تقلّد الأخوان عدة مناصب منها منصب رئيس بلدية عنابة الذي تقلده (Jerome) سنة 1888، وكان لمرات عديدة رئيسا للمجلس العام، ومندوبا عن المجلس الأعلى للجزائر، عين عضوا في عدة لجان تحقيق منها لجنة تحقيق بسكرة- ورقلة سنة 1893، وعين إبتداءا من 1892 مديرا لنقابة المعمرين في سيبوس، والتي كانت تسعى إلى حل مشاكل الري في سهول عنابة.
أما (Dorninique) فقد إنتخب نائبا عن المجلس البلدي لعنابة منذ 1903، يعد وفاة أخيه في 24 أوت 1903، ثم نائب عن المجلس الأعلى في الجزائر وعين سنة 1909، رئيس بلدية "الذرعان". عين مستشارا عاما ونائبا في المجلس الأعلى في الجزائر، وبقي في منصبه إلى غاية وفاته في باريس شهر نوفمبر 1916 أنظر:

هذا ما يؤكد أنّ لجان التحقيق التي توافدت على الجزائر طيلة القرن 19، والإصلاحات التي ظهرت خلال القرن العشرين لم تغيّر من واقع الجزائر شيئا، خاصة ما تعلق بمسألة هيمنة المستوطنين وإنفرادهم بتسيير شؤون الجزائر، والتحكم في قرارات البرلمان بفرنسا، وتوجيهها لما يخدم مصالحهم، بما فيها لجنة مجلس الشيوخ المعروفة بلجنة 18، والتي كانت رد فعل للنقاشات البرلمانية التي دلّت على إستفاقة هذه المؤسسة التشريعية ولفت إنتباهها وإهتمامها بالوضع السائد في الجزائر، وبذلك إرسالها سنة 1891 لجنة تحقيق مكونة من 18 عضو يترأسها **"جول فيري"** (**jules ferry**)[2]، وإعتبر هذا الإجراء البرلماني منطلقا لبداية فترة، جديدة تتميز بالإهتمام بقضايا الجزائر[3] وأوضاع الجزائريين (الأهالي).

louis montoy :**la démocratie Algérienne de bone 1886- 1913** ; revue de l'occident musulmans et de la méditerranée ; centre national de la recherche scientifique et des universités d'aix- marseille ; aix-en-provence ; n°=26 ;2e semestre, paris ; 1978, pp 112-113.

[1] -Ch.C,1900,p167.

[2]- Jules cambon **: le gouvernement géuéral de l'Algerie (1891- 1897)** ; edouard champion, paris, 1918 ; p 9.

[3]- Henri Pensa : l'algerie , voiyage de la délégation . Ed. j.rothschild, paris ; 1894 ; p 23.

الفصل الثالث:

المسألة المالية وأثرها على الواقع الجزائري

1- البرلمان والميزانية الجزائرية.

2- القروض البنكية.

3- تعامل إدارة الاحتلال مع مستحقات الجزائريين (الأهالي)

4- الأزمات ا اقتصادية " الأسباب والآثار"

5- اليد العاملة

6- نمط عيش الجزائريين (الأهالي)

1- البرلمان والميزانية الجزائرية:

كانت الميزانية الجزائرية يسيرها المجلس المالي الذي هو عبارة عن هيئة لمناقشة شؤون الجزائر، وكان الحاكم العام يتكفل بإعداد مشروع الميزانية، ويقدم هذا المشروع إلى لجنة مختصة لدراسة مشروع الميزانية، وهذه اللجنة منبثقة عن المجلس المالي ومكونة من 11 شخصا منهم 3 جزائريين مخلصين لفرنسا، وبعد مناقشة المجلس المالي للميزانية، ترسل إلى المجلس الأعلى للحكومة لتناقش مرة أخرى، ودون أخذ أية مبادرة، ثم ترسل إلى باريس لإقرارها، بعد توصيات خاصة من وزير الداخلية[1]، وكان هذا دليل التبعية المطلقة لوزارة الداخلية بفرنسا.

نص قانون 19 ديسمبر 1900 على منح الجزائر الشخصية المدنية، وميزانية خاصة منفصلة على ميزانية فرنسا، وقد نص القانون على إنشاء وفود مالية، وإقامة مجلس إنتخابي يضم ممثلين مسلمين[2]، وقد أطلق على الممثلين المنتخبين العرب والقبائل(زواويين) "**بني وي- وي**" [3] « **beni oui- oui** ».

تحصلت الجزائر على الإستقلالية المالية بعد جهد كبير بذله النواب المستوطنون في البرلمان الفرنسي، وقد تحصل المستوطنون على عدة وعود، والتي توجت في الأخير بصدور قانون 1900 الذي يمنح الشخصية المدنية (**personnalité civile**) والميزانية الخاصة[4]، وقد ساهم الحاكم العام "**جونار**" « **Jonnart** » مساهمة فعالة في ذلك، إذا مكن المستوطنة من إبراز كيانها خاص بها، وهذا ما جعله يمتصّ الأزمة التي إندلعت بين المستوطنين المزارعين واليهود التجارة[5]، وذلك خلال السنوات 1897 و1898. وكان الخروج ممّا عرف "**بأزمة معاداة السامية**" بواسطة عاملين، الأول هو الدعم الذي قدمته الحكومة للمندوبيات المالية، والثاني عودة الخوف من العرب بعد **انتفاضة عين التركي** (marguritte) [6] بمليانة في 26 أفريل 1901[7].

أنشأت إدارة الإحتلال هياكل إقتصادية لتسهيل الإستثمار وتنشيط الإقتصاد وعلى رأس هذه الهياكل البنوك بما فيها بنك الجزائر الذي تأسس بموجب قانون 4 أوت 1851، وكانت أهمّ مهامه تمويل المشاريع الإقتصادية، وتسهيل العمليات المصرفية، والجهاز المصرفي كان فرعا تابعا للجهاز المصرفي الفرنسي الذي يتكفل بالإصدار النقدي والرقابة، وكانت هذه المصارف تهدف إلى توفير ظروف جيدة للإستعمار بالنسبة

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية،ج2، ص 86.

[2]- سعيد علمي: مرجع سابق، ص 239.

[3] -Galissot : op . cit, p 50.

[4] - Ageron : histoire de l'algerie, p 54.

[5]- عثمان سعدي: مرجع السابق، ص 619.

[6] - Galissot : op. cit, p 50.

[7]- أرجعت هذه المقاومة التي بدأ التحضير لها منذ 22 أفريل 1901 إلى السياسة الإستيطانية التي إنتهجتها إدارة الإحتلال في المنطقة التي حولت الجزائريين من ملاك إلى عمال لدى المعمرين، وهذا بعد أن رخصت لبيع الأراضي الفلاحية في المزاد العلني: أنظر: بكار محمد: **أحداث بلدية حمام ريغة بملبانة يوم 26 أفريل 1901 حسب تقارير الإدارة الإستعمارية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- جوان 2015، ص 58.

للمستوطن، وتسهيل ظروف عيشه، لذلك أنشأ الإحتلال وكالات تجارية وأشهرها "**القرض الليوني**" (**credit lyonnais**) الذي أنشأ في أكتوبر 1878 بمدينة ليون، وقد تمّ فتح فروع له سنة 1896 في كل من قسنطينة وسكيكدة وسيدي بلعباس وفي 1900 في عنابة، وفي 1913 في مستغانم، وبلغ عدد فروعه في 1914 سبعة فروع[1] إضافة إلى "**مؤسسة القرض المالي التعاضدي** الذي تأسس في 1880/10/30، يهدف إلى تقديم قروض للمستوطنين الأوربيين، ومنحهم قروضا على المدى الطويل من 10 إلى 30 سنة، مقابل فوائد تتراوح بين 5,5% و6%، وقد بلغ عدد مقراتها في الجزائر سنة 1908[2] 64 مقرا، كما تمّ بعد نقاش حاد في البرلمان إنشاء " **البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية**« **la banque indnstrielle de l'afrique du nord** » وذلك في 11 أوت 1919، وهو عبارة عن بنك تجاري يهتم بالبناء والعقارات، ومراقبة المؤسسات التجارية الصناعية والمالية.[3]

كانت المؤسسات التجارية والصناعية والمالية، تساهم في الرفع من ميزانية الدولة الفرنسية بالإضافة إلى مصادر الأخرى بما فيها الجباية (الضرائب) بمختلف أنواعها ومصادرها، والتي كان أغلبها يقع على كاهل الجزائريين(الأهالي). ومعلوم أنّ مداخيل الميزانية كانت تتكون من مساهمة مباشرة للمنتوجات المنجمية والضرائب السنوية، كانت خلال سنتي 1875 و1876 تظهر كما يلي[4]:

مساهمة المباشرة.	1875	1876
المنتوجات المنجمية.	122,105,12	4,311,49
الضرائب السنوية (التجار والصناعيين).	904,632,14	1,003,658,94

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 26

وقد بلغت مداخيل الخزينة من الجباية الخاصة بنقل الملكية سنة 1876 ما قيمته 7,899,241,16 فرنك، موزعة حسب العمالات الثلاث كما يلي[5]:

العمالة	القيمة المالية
الجزائر	2,759,750,28 فرنك
وهران	2,054.509,59 فرنك
قسنطينة	3,084,981,29 فرنك

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 160

تكلفت المؤسسات البنكية بإسترجاع الأراضي التي تمّ بيعها للجزائريين، وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية في شكل قروض طويلة (تتعدى السنة) ومتوسطة (تسعة أشهر)، والتي سمحت للمستوطنين

[1]- حمزة سايج: **إصلاح المظومة المصرفية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2008،ص 61.

[2]- عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول الملكية، ص 232.

[3] -l'houri addi : de l'Algérie précoloniale a l'algerie coloniale, écoomie et societé, entreprise national du livre, alger, 1985, p 131.

[4]- G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 26 . أنظر **الملحق رقم 19** حول الضرائب ومساهمة البلديات المختلطة

[5]- Ibid, p 160.

بإقامة تعاونيات إستهلالكية[1]، وقد قدرت المبالغ المعادلة لشراء ما تمّ حجز خلال سنتي 1875 و1876 بما يلي[2].

1875	1876
2,797,553,03	1,820,850,85

كما تعدّ الضرائب التي تفرض على الجزائريين من بين أهم مداخيل الميزانية، وتصنف هذه الضرائب ضمن الضرائب المباشرة، والجداول التالية توضح ذلك[3].

المشاركة العربية (الضرائب).	1875	1876
الحكور (hockor) .loyer de terre	502,066,38 فرنك.	491,801,45 فرنك.
العشور (achour) .impot sur les grains	3,009,357,54 فرنك.	2,929,711,84 فرنك.
الزكاة (zekkat) .impot sur les bestiaux	2,788,195,53 فرنك.	2,734,006,70 فرنك.
ضرائب Impot paye par les tribus du desert تدفعها القبائل الصحراوية.	" " "	" " "
لازمة (lezma) autre impot par les tribus de désert et de la kabylie.	793,592,23	860,396,03

G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 32.

وردت في الجدول ضريبة الزكاة[4] على أنّها ضريبة خاصة بالحيوانات في حين أنّ الضريبة خاصة بالشريعة الإسلامية تدفع على المحاصيل الزراعية وعلى الأموال وعلى العقارات، قال تعالى: "**خُذ من أموالِهم صَدقَة تطُّهرهم وتُزكِيهم بها وصلِّ عليهم، إنّ صَلَواتك سَكَنٌ لهم واللهُ سَميعٌ عليمٌ**"[5]. ومن الضرائب ما كان يعرف بالضرائب على الموارد الخاصة (**budget sur ressources spéciales**) وهي ممثلة في الجدول التالي[6]:

مداخيل الخاصة .ressources spéciales	1875	1876
مداخيل السنتيمات الإضافية المخصصة لدستور ملكية الأهالي 1873/07/26.	811,987,53 فرنك.	850,143,32 فرنك.
تعويض نفقات مراقبة السكة الحديدية الجزائرية.	22,230 فرنك.	/
10/1 مداخيل الضرائب العربية مخصصة للمسؤولين على جمعها.	1,573,182,90 فرنك.	1,555,983,03

[1]- خديجة بختاوي: مرجع السابق، ص 166.

[2] - G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 32.

[3]- أنظر **الملحق (رقم 13)** مداخيل الميزانية لسنتي 1875-1876. Ibid ; p 26

[4]- أبقت إدارة الاحتلال على الزكاة ولكنها اعتبرتها غير كافية، حيث صرّح النائب " sarda" أن ضريبة العشور يجب أن تتمثل بعشرة بالمائة، ولكنها كانت دائما أقل من ذلك. أنظر C.S.G : Séance 17 Octobre 1881,p 863.

[5]- سورة التوبة، الأية 103.

[6]- G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p 32.

مواد موجهة لمصالح العناية بالمستشفيات.	846,715,14 فرنك.	1,410,774,22

كما تساهم في الميزانية مداخيل أخرى، تصنف كمداخيل غير مباشرة والجدول التالي يوضح ذلك[1].

مساهمة غير مباشرة.	1875	1876
حق الترخيص لإنتاج وبيع المشروبات.	815,030 فرنك.	823,507 فرنك.
حق الترخيص لإنتاج وبيع التبغ.	65,353 فرنك.	67,925,20 فرنك.
إنتاج وبيع التبغ في المصانع الفرنسية.	247,393,26 فرنك.	263,420,72 فرنك.
رسوم إضافية لإنتاج التبغ.	2,596,21 فرنك.	8,639,28 فرنك.
منتوج بيع الكبريت (poudres à feu).	742,108 فرنك.	800,979,75 فرنك.
رسوم إضافية لإنتاج الكبريت.	4,996,40 فرنك.	6,593,20 فرنك.
حقوق ضمان لمواد الذهب والفضة.	145,345,79فرنك.	107,193,43 فرنك.
سعر العلامات الممنوحة للمقاونين (السيارات العامة.	70 فرنك	70 فرنك.

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 26.

تعدّ الضرائب العربية أهمّ مداخيل الميزانية، وكانت أكثر القضايا التي أثارت جدلا داخل البرلمان الفرنسي، وقسمت النّواب بين مطالب بالتخفيف منها ومن يطالب بإبقائها، كما كانت هذه الضرائب أكثر أسباب الشكاوى والعرائض التي أرسلها الجزائريون المسلمون إلى الجهات المسؤولة من حكومة عامة ورئاسة جمهورية وبرلمان، ولا تكاد شكوى أو عريضة ممّا قُدّم تخلو من الإشارة إلى ثقل هذه الضرائب، لكن دون جدوى لأنّ هذه الضرائب في الغالب تعرف زيادة، وكانت إدارة الإحتلال تتفنّن في وضعها، والجدول التالي يوضح لنا قيمة الضرائب التي فُرضت على الجزائريين خلال سنوات 1882، 1883، 1884، في العمالات الثلاث الجزائر، وهران وقسنطينة[2].

السنة.	الجزائر.	وهران.	قسنطينة.	المجموع.
1882	433 فرنك.	396 فرنك.	475 فرنك.	1304 فرنك.
1883	660 فرنك.	555 فرنك.	1815 فرنك.	3030 فرنك.
1884	741 فرنك.	372 فرنك.	2433 فرنك.	3546 فرنك.

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 32.

كانت الضرائب المفروضة على الجزائريين متعددة[3]، لكن دون أن يستفيدوا منها، وكان التمييز في الميزانية العامة واضحا بين الأوربيين والجزائريين(الأهالي)، وهو سلوك ثابت في الإدارة وفي جميع القطاعات بما فيها الوظيف العمومي، بما في ذلك سلك القضاء، حيث يبدأ راتب قاضي الصلح الأوربي الشهري بما مقداره

[1]- G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 26.

[2] -G.G.C.A : statistique génerale de l'algerie, années 1882 à 1884 : imprimerie de l'association ouvrier, fontana : alger, p 14.

[3]- كان الجزائري الذي يعجز عن أداء ما عليه من غرامة، يقصده المحصل برفقة فرقة من الدرك يحجز كل ما لديه من أشياء ذات قيمة، ثم يسوقه هو وزوجته تحت الحراسة إلى المركز الإداري لبيع كل ما لديه، فإذا غطى ثمنها يطلق سراحه مع زوجته، وإلا تحجز زوجته كرهينة إلى أن يستوفي ما عليه، أنظر: جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر**،ى ص 131.

بـ 225 فرنك ليصل عند نهاية الخدمة إلى 333 فرنك، في حين أنّ القاضي الجزائري(الأهالي) يبدأ بـ 83 فرنك ليصل في نهاية الخدمة إلى 125 فرنك[1].

كان الأوربيون لا يدفعون الضرائب، وهذه المسألة من القضايا التي أثارت النقاش البرلماني، فقد أثارها النائب "**بوليا**" (**pauliat**) في جلسته 26 فيفري 1891 أمام البرلمان حينما طرح إنشغالا للحاكم العام "**تيرمان**" حول الأسباب التي تجعل الفرنسيين والأجانب لا يدفعون الضرائب، حتى تلك التي يدفعها الفرنسيون في فرنسا[2]، رغم أنّ المستفيد من ثروات الجزائر هم المستوطنون، وهذا ما أكده النائب "**ديد**" (**dide**) في جلسة البرلمان لـ 26 فيفري 1891 وهو يلوم المستوطنين على عدم إستفادة فرنسا من الإستثمار، ردًّا على مداخلة النائب "**موغان**" [3]« maugain » معبرا بقوله: "إذا كانت رفاهية الجزائر لا يمكن أن توجد إلاّ في الإستيطان الصناعي والزراعي، لماذا لم نحصل على النتائج الإيجابية المرجوة"[4].

كانت بذلك الضرائب من بين أدوات القهر المستخدمة من الإدارة لنهب ممتلكات السكان وتفقيرهم وإذلالهم، وهذه الضرائب إنقسمت إلى نوعين، الضرائب التقليدية التي كانت تجنى من مختلف مناطق البلاد، وفي 1871 ألحقت بها عدة ضرائب تكميلية سميت "**السنتيمات الإضافية**" (**centimes additionnels**)[5]، وقد صدر في هذا الشأن في 27 أفريل 1876 وبناءً على مرسوم 24 نوفمبر 1871 قانون ينص على: "إدماج السنتيمات الإضافية إلى ضرائب الزكاة والعشور واللازمة[6]، وضريبة الرأس (**capitation**) المخصصة للبلديات الأهلية، قد حدّد لسنة 1876 بـ 18 سنتيم لكل فرنك من القيمة الكلية، وحددت الضرائب في نفس السنة بالنسبة للمواشي كما يلي: الجمال فرنك للرأس، الثيران 3 فرنك، الخرفان 3 فرنك و20 سنتيم، الماعز 3 فرنك و25 سنتيم"[7]. وقد وصفت **جريدة المنتخب** هذه الضريبة بالفضيحة، وجاء ذلك في مقال نشر في 29 أكتوبر 1882 بعنوان "**فضيحة الجزائر**" « **le scandale d'alger** » جاء فيه: "لم تكن السنتيمات الإضافية التي كان يدفعها الأهالي للخزينة تستعمل للعناية بالغابات فقط، لكنها تستعمل لدفع تكاليف تخطيط المناطق الإستيطانية ومناطق البنايات المعمارية (**lotissement**)، وكان القائمون على الرقابة (**comissaire** enquitére) عند الإنهاء من أشغالهم، قد يصرحون بأنّها غير صالحة، فيجبرون على إعادة دراستها والتصريح بصلاحيتها بعد تقاضيهم الأجرة"[8].

---

[1]- جمال قنان: **مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة** ، ص 53.

[2] -J.D : seance, 26 fevrier 1892, p 103.

[3]- نائب عن عمالة الجزائر 1881- 1885 ثم 1885- 1894 ينتمي للأغلبية الجمهورية النفعية.

(**majorité républicain opportuniste**).

[4] - J.O, sénat ; session ordinaire ; 27 février 1891.

[5] - B.O.A. 15 Janvier, 1889 ? P 106 جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ،ص 129.

[6] - B.O.A :7 Janvier 1889,p74.

[7] - B.O.G, arrété du 27 avril 1876, p 327.

[8]- جريدة المنتخب: العدد 28، س1، الأحد 29 أكتوبر 1882.

هكذا كانت هذه الضرائب تصبّ دائما في خدمة المستوطنين على حساب الجزائريين، وتستعمل في مختلف المشاريع التي تقام في الجزائر وحتى منها ما يستعمل في فرنسا.

كانت نفقات الميزانية في الجزائر موزعة على عشر (10) وزارات هي الداخلية، المالية، القضاء، التعليم العام والفنون الجميلة، التجارة، البريد والتيليغراف، الزراعة، الأشغال العمومية، الحرب، البحرية، وهذا ما صرّح به النائب "**بيردو**" (**burdeau**) سنة 1900[1]، وقد بلغت النفقات الخاصة بأشغال المستوطنات والتي ذكرنا أن جريدة المنتخب أشارت إلى إستعمال "السنتيمات الإضافية" في إنجازها، سنة 1876 قيمة 2,321,969,35 فرنك[2]، وكانت أشغال المستوطنات تنجز بالإعتماد على الميزانية التي تأتي من مداخيل البلديات الأهالية، وأحيانا بمساعدة الإعانات المالية التي تمنحها الحكومة العامة[3]، وهذا ما يؤكد أنّ الإستيطان كان ينجز على حساب الحرمان الذي يفرض على الجزائري المسلم، بحيث أنّ رفاهية المستوطن كانت على حساب شقاء الجزائري المسلم، وفي الوقت الذي كانت البلديات الأهلية تستنزف لصالح الإستيطان كانت البلديات الكاملة الصلاحية والمزدوجة تعرف في الغالب نوعا من الرخاء، والجدول التالي يوضح الوضعية المالية للبلديات الجزائرية كاملة الصلاحية والمزدوجة لسنة 1875.

العمالة.	العائدات (recettes).	المصاريف (dépenses).
الجزائر.	4,782,285 فرنك.	3,711,934 فرنك.
وهران.	2,947,645 فرنك.	2,366,264 فرنك.
قسنطينة.	4,693,883 فرنك.	3,811,651 فرنك.
المجموع.	12,423,813 فرنك.	9,889,849 فرنك.

والملاحظ أنّ الجدول لا يشير إلى الوضعية المالية للبلديات الأهلية (العسكرية)، وهي نفس الملاحظة التي تسجل على الميزانية الخاصة بالمصاريف غير العادية (extraordinaire) والجدول التالي يوضح ذلك.

العمالة.	العائدات (recettes).	المصاريف (dépenses).
الجزائر.	492,774 فرنك.	704,810 فرنك.
وهران.	1,180,349 فرنك.	758,566 فرنك.
قسنطينة.	2,431,611 فرنك.	1,101,993 فرنك.
المجموع.	4,104,734 فرنك.	2,565,369 فرنك.

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 36

توزعت نفقات الأشغال العمومية سنة 1876 - وهي المرحلة التي عرفت فيها نشاطا كبيرا- على عمالات البلاد حيث بلغت عمالة الجزائر 1,369,449,54 فرنك، وفي عمالة وهران بلغت 1,241,928,88 فرنك، وفي عمالة قسنطينة حددت بـ 2,153,141,80 فرنك بمجموع 7,082,290,84 والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] - jacques bouversse : op. cit, p 43.

[2] - G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 43.

[3] -G.G.C.A : résumé des l'algerie, p 71.

الأشغال.	الجزائر.	وهران.	قسنطينة.	المجموع.
طرق وجسور.	482,401,24 فرنك.	388,634,45 فرنك.	585,322,80 فرنك.	1,456,358,49 فرنك.
تجفيف وري.	311,762,.. فرنك.	185,000,45 فرنك.	"	496,762 فرنك.
موانئ،منارات فوانيس.	256,705,57 فرنك.	618,294,43 فرنك.	1,500,000 فرنك.	2,375,000 فرنك.
أشغال المستوطنات.	"	"	"	2,321,969,35 فرنك.
عمارات.	314,382,.. فرنك.	50,000 فرنك.	67,819,.. فرنك.	432,201,.. فرنك.
المجموع.	1,369,449,54 فرنك.	1,241,928,88 فرنك.	2,153,141,80 فرنك.	7,082,290,84 فرنك.

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 118

إرتفعت المصاريف سنة 1876 إلى 432,201 فرنك وزعت بالشكل التالي.

التعيين	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع	ملاحظة
الكنائس	150.000ف	50.000ف	50.000ف	250.000ف	من بينها 100.000فرنك خصصت لإنجاز لكنيسة "سانت أغستين"(st-augustin)[1]
المحكمة	132.8000ف	//	//	132.800ف	
بنايات متنوعة	31.582ف	//	17.819ف	49.401ف	
المجموع	314.382ف	50.000ف	67.819ف	432.201ف	

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p117

أنفقت حول الأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى سنة 1876 مصاريف قدرت 1.456.358 فرنك و49 سنتيم[2]، وتضاف إلى هذه النفقات نفقات أخرى تخصص من الميزانية في شكل إعانات مالية، منها على سبيل المثال الإعانة التي تقدم للمشاركة في المعرض الخاص بمنتوجاتها في باريس، والتي قدرت خلال سنتي 1875 المقدرة بـ .533 811.987 فرنك و1876بـ 850.143.32 فرنك كمثال[3]:

كانت أغلب النفقات على عاتق البلديات الأهلية، وذلك بإستغلال مختلف الضرائب، وقد عبرت المجلة الجزائرية التونسية في عددها الثالث عن وطأة النظام الضريبي على الجزائريين في مقال جاء فيه: "**لا يكفي تكاليفهم السابقة لتضيف لهم ضرائب أخرى، بما فيها السنتيمات الإضافية، إنّ مراقبة السّجلات ستسمح بملاحظة وجود بلديات دفعت من الضرائب 4 مرات قيمة ما أنفق، لا غرابة إذن أن نجد الأهالي فقراء، ولا يمكنهم تحسين أوضاعهم**"[4].

[1] - بنيت فوق هضبة بوخضرة المطلة على ميناء عنابة، مابين 1880-1900 جمعت بين الفن المعماري المغاربي والبيزنطي، إعتمد في بناءها على الموارد الجزائرية، خصصت له ميزانية منذ 1876.

[2] - G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p110

[3] - Ibid, p30

[4] Revue algerienne et tunisienne, 5eme anneé, 2e trimestre, n 03, avril 1892, p87

كانت النفقات العسكرية تكلف الميزانية مبالغ باهضة، لذلك كانت من بين القضايا التي تلقى تضاربا كبيرا في الآراء بين النواب، خاصة وأنها تكلف لوحدها بين 50 و54 مليون فرنك من النفقات، وهذا ما دفع بالنائب عن عمالة الجزائر "**موقان**" (**mauguin**) في جلسة البرلمان في 2 مارس 1891 إلى القول: "لست أدري إذا كان لابد أن أحيي والدي الذين جاءا بي إلى هذا البلد منذ 50 عاما، ذلك لأنّنا نحن الكولون بعد كل المجهودات التي بذلناها أصبحنا لا نلقى الشكر من الحكومة، إلى درجة أنّنا صرنا نشعر بأنّا مهملين، لقد أعلنت علينا الحرب (من طرف البرلمان) بسبب عدم الإعتراف بالمجهودات التي بذلناها من أجل تكوين دولة فرنسية، هذه الحرب أعلنت علينا لأنّنا لا ندفع الضرائب بالشكل الكافي، لنتباحث الآن في قضية تحميلنا مسؤولية إنفاق 50 مليون فرنك على الخدمات العسكرية في الجزائر، أظنّ أنّه لو لم توجد الجزائر فإن فرنسا رغم ذلك سيكون لها الفيلق 19، ويمكن أن يكون الفيلق 20، فهل هذا الجيش خاص بالجزائر فقط ؟ فالمعروف أنّ فرنسا إستعانت به كلما إحتاجت إليه في حروبها، في القرم وفي سوريا وفي المكسيك وإيطاليا والتونكين، فهو إذن في خدمة فرنسا، لكن رغم ذلك فإنّ نفقات الجيش تحتسب علينا، ولم تفعلوا ذلك مع باقي المستعمرات الأخرى ..."[1]. وقد كلفت الرسائل الخاصة، (البريد الخاص **dépêches privées**) لوحدها سنة 1876 مبالغ ضخمة، والجدول التالي يوضح عدد الرسائل الخاصة التي دخلت والتي خرجت الجزائر.

– من الجزائر.	529,270 فرنك
– من تونس.	1,657 فرنك
– من فرنسا.	44,911 فرنك
– من الخارج.	10,728 فرنك
– المجموع.	586,566 فرنك

G.G.C.A : état actuel de l'algerie, p 177

كانت كل هذه الأوضاع محل نقاش في البرلمان، فقد طرح "**لويس بوليا**" (**louis pauliat**) من خلال تقريره في فيفري 1891 تصورا لأسلوب معاملة الجزائريين(الأهالي) قائلا: "لنفترض أنّنا غيّرنا معاملتنا للمسلمين الذين هم تحت سلطتنا، حيث لا نتعرّض لمشاعرهم ولا لمصالحهم، ولا نرهقهم بالضرائب، وهذا بوضع مراسيم بسيطة على يد الحاكم العام، مع الملاحظة أنّ الرفع من قيمة الضرائب من صلاحيات البرلمان، أو على الأقل المجلس الأعلى، هذه الضرائب التي كانت سببا في الإستياء والثورة وكثرة الشكاوي في 1886، مع فقدان الأمل في اللّجان التي توافدت على الجزائر بما فيها "**القافلة البرلمانية**" « **la caravane parlementaire** » التي إستقبلت من قبل الأهالي بحفاوة سنة 1887، هذه القافلة التي كنا نعتمد على آراء نوابها بعد سفرهم. أيّها السادة من خلال ما لدينا من حقائق فإنّ سياسة خاصة بالمسلمين أصبحت تفرض نفسها،

[1]- j.D : séance, 2 mars 1891, p 125.

فإذا تمكن هؤلاء الأهالي من العيش الكريم في ظل حكمنا، فإنّ المغاربة (المغرب الأقصى) والليبيين والأهالي المصريين وكل مسلمي الصحراء والسودان وإفريقيا كاملة سيتمنون الحكم الفرنسي"[1].

2- القروض البنكية.

كان المستوطنون يتمتعون بالمزيد من الإمتيازات المالية - بما فيها تخفيض الضرائب- فهو يدفع ضرائب السكن (**taxe sur les loyers**)، غير أنّها أقلّ ممّا يدفعه الفرنسي في فرنسا، وبعض الضرائب كان لا يدفعها أصلا، بحيث أنّه لا يسدّد سوى ما تعلق بالمستحقات العقارية[2]، وكان الجزائري المسلم (الأهلي) يدفع الضرائب عوضا عن المستوطن.

تمّت المصادقة على قانون دفع المستحقات الخاصة بالممتلكات العقارية سنة 1912 من قبل مديرية المالية (D.F)، وقد أحدث هذا القانون فوضى كبيرة لدى المستوطنين بما فيهم الغلاة المعلنين رفضهم دفع هذه المستحقات على الرغم من أنّ القروض المسدّدة بالتقسيط المقدمة للأوربيين بما فيهم المزارعين كانت تجعلهم في أريحية تامّة، وهذا طبعا حسب الجزائريين حيث كان بنك الجزائر منذ القرن 19 يسلم قروضا لفئة قليلة جدا من الجزائريين المحظوظين، وكانت أكثر القروض التي سلمت منذ 1881 تجارية[3]، مع العلم أنّ الدائن (الهيئة) كان يسلم قرضا للجزائري بقيمة 100 فرنك لمدة 3 أشهر، والمدان (الجزائري) يسجل 150 إلى 200 فرنك، ويعاد تسجيل هذا المبلغ بفوائد خلال مدة تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر[4].

والملاحظ أنّ المصارف التي أسست في 1880 لأجل توفير القروض للمناطق الريفية – وقد كان نواب المجلس الأعلى يطالبون بدعم المستوطنين بقروض تمتد إلى ستين (60) سنة عوضا عن ثلاثين (30) سنة، وهذا من أجل تحسين ظروف عملهم-[5] إختفت بعد 1897 بسبب التسديد بالتقسيط، ما عدا في بعض المناطق المحظوظة مثل وهران، وتمّ تعويض هذه المؤسسات بالقرض الزراعي المشترك (mutuel) منذ 1901[6]، وكانت القروض التي تمنح للقلة المحظوظة من الجزائريين (الأهالي) مرهونة بالضمانات التي تقدم (وهي المنتوج الذي يحققه الجزائري في أغلب المناطق التلّية) وكانت مدة العقد تدوم سنة بعد توقيعه، وقد مثلت اليد العاملة الزراعية الجزائرية (الأهلية) سنة 1913 ما نسبته 6/5 من اليد العاملة الزراعية[7]. والخلاصة أنّه في

---

[1]- J.D ; séance ; 26 février 1891,p 96.

إن هذه العبارة التي أوردها السيناتور "بوليات" (pauliat) توحي إلى المشروع الإستعماري الفرنسي الكبير الذي أرادت تجسيده وهي لذلك في حاجة إلى ضمان إستقرار مستعمراتها خاصة الجزائر، وهذه الفكرة جسدها الحاكم العام الجديد "**جول كمبون**" (cambon) من خلال إستعماله لأساليب ديبلوماسية لوقف المقاومة في الجنوب بهدف فتح المجال للتوسع في الصحراء وصولا إلى السودان، ثم المغرب الأقصى فيما بعد، وذلك بمساعدة رجال الدين أمثال "**شارل دوفوكو**" (charles eugine de foucauld).

[2] - Meynier : op, cit, p118

[3] - Ibid, p118

[4] -Ageron : les algeriens musulmans, t1,p 372.

[5] - C.S.G : Séance 30 Octobre 1881, p 1294.

[6] -Meynier : op,cit, p119

[7] - Meynier : op,cit, p134

الحين الذي كانت فيه القروض البنكية تسلم للمستوطنين لأجل إنجاز مشاريع تعود بالفائدة عليهم وعلى فرنسا، كان الجزائري المسلم في الغالب يستعمل كأداة تستخلص منها الضرائب.

3- تعامل الإدارة مع مستحقات الجزائريين (الأهالي).

تعرض الجزائري المسلم لكل أنواع الإستغلال والقهر والإذلال، وعرف كل أساليب الضغط المادي والمعنوي، ولم يترك له الإحتلال أي سبيل يلجأ إليه، وأصبح أداة في حوزة المستوطن يوظفها لقضاء مصالحه دون مراعاة أدنى شروط الإنسانية التي تغنى بها الفرنسيون منذ 1789 منذ (الثورة الفرنسية)، فهذا "**جول فيري**" "**jules ferry**"[1] يعبر عن واجب فرنسا في نشر الحضارة قائلا

"Je répete qu'il ya pour les races superieures un droit, parce qu'il ya pour elle un devoire, qui est de civiliser les races inférieur ." :

وقد ردّ عليه النائب " جول ماين jules Maigne" بقوله

« Vous ozez dire cela dans un pays ou ont été prouclamés les droits de l'homme [2]:

يفهم من هذا الجدل الذي دار بين النائبين إعتبار فرنسا نشر ما يعرف عندهم بالحضارة واجب، وبذلك يحق لها إستعمال كل الوسائل وعلى رأسها القوة، وقد وضح "**جول فيري**" ذلك في مقولة أخرى جاء فيها : **« les races supérieures ont le droit de civiliser les barbares à coup de canon »**

ويؤكد ذلك في مقولة أخرى يظهر فيها العنصرية والإحتقار تجاه الأجناس الأخرى فيقول:

« la déclaration des droits de l'homme n'a pas été écrite pour les noires de l'afrique équatorial »[3]

كانت الجزائر أكثر مستعمرات فرنسا معاناة من العنصرية والاستغلال[4]، وظهر ذلك منذ بداية الاحتلال، حيث استهدف أول ما استهدف فيه تجريده مما يربطه بإنتماءه الحضاري فكانت الأرض إحدى الوسائل التي إستعملت لإخضاع الجزائري المسلم وترويضه من خلال إنتزاعها منه بإستعمال وسائل لا ترمز أبدا إلى الحضارة (**civilisation**) التي يرددها الفرنسي ويتباهى بصناعتها، حيث كان الجزائري المسلم يتعرض

[1] - ولد "jules françois caiolle ferry": في 5 أفريل 1832 بقرية صغيرة تدعى (vosges) في "ساند دي" "saint dié" بفرنسا، من عائلة بورجوازية، كان جده "فرنسوا جوزيف فيري" "françois joseph ferry" رئيس بلدية تساند دي من 1797-1814، وكان والده "إدوارد فيري" "Edouard ferry" محاميا، درس "جول فيري" في ثانوية الانداس، أصبح محاميا سنة 1854، ثم نائبا في 1869، ومحافظا لمنطقة " السين" سنة 1870، ثم نائبا سنة 1871، ثم سفيرا في أثينا سنة 1872، عين خلال سنوات 1879-1880-1882 وزيرا للتربية والفنون، عين رئيسا للحكومة لعهدتين 1881/1880 و 1883-1885، ترأس لجنة التحقيق البرلمانية ووضع جدول أعمالها سنة 1891: أنظر . Jules cambon : de gouvernement géneral de l'algerie(1891-1895) ,Ed ,Edouard champion,paris, 1918,p05

[2] - Manceron;Op.cit , p6 .

[3] - Ibid, p12.

[4] - J.D : Séance 28 Janvier 1898.

لسرقة أرضه بأساليب غريبة، ومنها إدعاء الفرنسيين- أهل الحضارة- بأنّه مادام الجزائريون غير مسجلين في الحالة المدنية فلا يحق لهم -وفقا للقانون المدني الفرنسي- الحصول على صكوك ملكية أراضيهم، والجزائر لم تعرف الحالة المدنية قبل دخول الفرنسيين، وقد تمّ تعيين خرجين من كليات الحقوق من الفرنسيين الذين يجهلون الشريعة الإسلامية واللغة التي سجلت بها الملكية في المحاكم الشرعية، وبذلك ضيعوا مصالح الجزائريين وسط تعقيدات إدارية[1]، لا يستطيع الجزائري لا فهمها- اللغة والإجراءات القانونية- ولا متابعتها لإسترجاع حقوقه المسلوبة.

كان الجزائري يلجأ حفاظا على ممتلكاته إلى الرّهن الذي إعتبر السبيل الوحيد المتاح للمسلمين، غير أنّه كثيرا ما يتعرض للخداع، حيث كانت قيمة العقار أكثر بكثير من القرض الممنوح له، وبعد 1892 صدر قانون يمنع الرهن[2]، وقد تحوّل الجزائري المسلم بسبب خضوعه للديون إلى خماس، وقد أشار إلى ذلك **أجيرون** بقوله: " كان العربي قديما فخورا صاحب عزّة، وقد فقد حاليا عزّته، فأصبح ينادي اليهودي بأبي، ويتوسل إليه ليسمعه، ولم يبق له سوى الهروب، إلى أن يأتي من ينقذه من هذا الوضع"[3]، وقد أكّدت مصلحة شؤون الأهالي سنة 1879 بأنّ الطبقة المتوسطة في زواوة تعاني من الرّبا، فهي مدانة إلى أقصى حدّ، والإنتاج الجيد والوفير لا يكون إلاّ مسكنا، وأن هذه الطبقة- المتوسطة- آيلة نحو الزوال، وكان ردّ الحاكم العام "**الفريد شانزي**" (**alfred chanzy**)[4] بأنّ الإدارة لا تملك أيّة وسيلة لأجل المقاومة، وعلى الطبقة الإرستوقراطية (الجزائرية) إنقاذ المجتمع العربي[5]، وقد وجّه **"شانزي"** إنتقادات للبرلمان، وإتهم غرفة النواب وحملها مسؤولية إهمال مصالح الجزائر[6].

إستمرت سياسة نزع الملكية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914، حيث قامت فرنسا سنة 1920 بإصدار قانون يكرّس نقل الملكية من الجزائريين، وهذا بعد أن تمكّنت بعض الأسر الجزائرية الفقيرة من إسترجاع جزء من الأراضي الزراعية الخصبة أثناء الحرب العالمية الأولى، معتمدين في ذلك على ما كان يرسله الأبناء المجندون في فرنسا، وقد إستعملوا هذه الأموال لشراء بعض الأراضي من مستوطنين الذين فضلوا بيعها والعودة إلى أوربا[7]، وهكذا مكّنت هذه المداخيل وغيرها من توفير العيش الكريم لنسبة صغيرة جدا من الجزائر بين المسلمين، ومن أمثلة ذلك بعض الأسر في المنطقة زواوة، وبعض الأسر من البدو الرحل في الصحراء.

---

[1]- عثمان السعدي: مرجع سابق، ص 619.

[2] -Ageron : les algeriens musulmans, t1, p386.

[3] - Ibid : p372.

[4]- هو antoine alfred eugène chanzy كان يلقب بـ"الجنرال الجمهوري"، عمل في الجزائر أكثر من 20 سنة، تولى رئاسة المكتب العربي في تلمسان، وعمل في قسنطينة مديرا للشؤون العربية، عيّن حاكما عاما للجزائر في 10جوان 1873، غادر الجزائر في 1879، وعين سفيرا لفرنسا في روسيا سنة 1879: أنظر أبو القاسم سعد الله، مرجع السابق ص 439.

[5] -Ageron : les Algeriens musulmans, t1, p384.

[6] -Journal solidarité, vendredi, 22 mars 1878.

[7]- خديجة بختاوي، مرجع السابق،ص 161.

في منطقة زواوة كان الأب - في الأسرة الكبيرة- مسؤول على النفقة وعلى توفير القوت لأفرادها، وتعدّ أسرة "أيت خلفون" -التي جعلها "**ما سكوراي**" "**Emile Masqueray**" كعينة لدراسته- والتي كانت تمتلك ½ هكتار من الأراضي بأنّها كانت تنفق حوالي 214 فرنك سنويا، فرغم أنّها كانت عائلة تعاني الفقر إلاّ أنّها مرتاحة من ناحية الضرائب، كما كانت عائلة "**تاقمونت أو كروش**" (tagmount ou kerrouch)، أنموذجا أخر في منطقة زواوة تمتلك هكتار ونصف من الأراضي وثوران، وتنفق 930 فرنك من أجل الأكل، وتقوم هذه العائلة - حسب **آجيرون**- بتخصيص مبلغ من المال لتزويج أبنائها[1]، غير أنه "**آجيرون**" إستبدل كلمة الزواج (mariage) بعبارة "لشراء إمرأة لإبنه" (**pour acheter une femme à son fils**)[2]. وتعدّ قبيلة "**لربعاء**" (**larbaa**) في الجنوب مثالا آخر للعائلات التي كانت قادرة على توفير العيش الكريم لأفرادها، إذ أنّها تمتلك 40 جملا و800 خروف و10 خيول، و100 عنزة، وتصل مداخيل هذه الأسرة 7977 فرنك لعشرة أفراد، ينفق منها 3543 فرنك على المأكل[3].

بالمقابل نجد أغلبية المجتمع الجزائري المسلم على العكس من هذا، فهي تعاني الحاجة والعوز ونصيبها المجاعات المتكررة، ولعل هذه المجاعات -ومنها مجاعات 1891-1892- هي التي ستدفع بإدارة الإحتلال إلى إيجاد هيئة مختصة بالتنبؤ والإحتياط لمثل هذه الكوارث المعروفة بـ **societés indigènes de prévoyance (s.i.p)**، وقد ظهرت هذه المؤسسة رسميا في 29 ماي 1884 كنتيجة للتدهور الإقتصادي الذي أصيب الجزائريين[4] ممّا أدى بهم إلى استهلاك حتى الأعشاب الضارة كغذاء[5]، والملفت للإنتباه هو أنّ هذه المؤسسات (s.i.p) -وخلال الفترة الممتدة من 1886 إلى 1890 والتي تعد عويصة جدا - كانت المبالغ التي تبقى في الصندوق دائما أزيد من 5/2 من المبلغ الإجمالي، وقد بلغت سنة 1890 أكثر من ذلك حوالي 7/4[6]. ويبدو أنّ معاملات هذه الشركات كانت ربوية، بل زادت من تفاقم وضع الجزائريين بدل من إسعافهم، لذلك كان الجزائريون لا يتعاملون معها إلاّ للضرورة القصوى، وقد عبّر الجزائري المسلم عن ذلك في شعره الملحون، والأبيات التالية التي رصدها الكتاب توضح ذلك.

Le meddah déplorait l'usure.

« nous somme perdus dans les dettes, c'est dieu qui la voulu.

- nous avons bon payer, boucher les ouvertures.

---

1 - Ageron : les Algériens Musulmans t1, p388.

- [2] إعتبر "**أجيرون**" المهر الذي يعطى للمرأة في الإسلام قيمة مالية يسددها أو يدفعها الرجل مقابل إمتلاكه للمرأة، وهي بذلك بمثابة السلعة التي تباع وتشترى، وهذا التعبير يُظهر نزعة عنصرية يراد منها تشويه كثير من المعتقدات الإسلامية، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الذي ينتهجه المستشرقون، في حين أنّ المهر في الإسلام هو تكريم للمرأة وعربون محبة ومودة، ودليل جدية.

- [3] Ageron : les Algeriens Musulmans, t1,p389.

- [4] Ibid : p384.

- [5] Joseph Le coq : les societés indigénes de prevoyance de secours et de préts mutuels, ED, a, pedone, 13, rue soufflot, paris, 1903, p5.

- [6] Ageron :les algeriens musulmans, t1, p385.

- les créances augementent sans cesse.

- chaque jour voit surgir un avertissement.

- l'orsque l'huissier arrive on croirait voir un aigle.

- ravir tout ce que l'on tient dans les mains et l'emporter avec lui.

- notre pérte c'est l'usure, c'est elle que perd le monde. »[1]

وقد أكّد ذلك "**joseph le coq**" في مؤلفه: « **les societés indigéues de prèvoyauce** »

ذاكرا أنّ القروض البنكية لم تكن تمنح للجزائري المسلم، وإنّما يهيمن عليها اليهود بنسب تتراوح ما بين 60 %إلى 80%، ففي بلاد زواوة مثلا الجار هو الذي يقرض جاره، ولذا كان على فرنسا التدخل لوضع حدّ لهذه الحالة التي آل إليها السكان، إذ أصبح من غير المعقول أن تبقى ساكتة على الوضع الذي تتسبب فيه المجاعات، وهذا لأجل أن لا تتكرر مأساة 1867[2] مرّة أخرى.

كان الجزائري المسلم يشغل كل أنواع الشغل الموسومة بالشاقّة، وكان دوامه يستمرّ لأزيد من 12 ساعة يوميا، ثم تفرض عليه السخرة ومنها الحراسة الليلية، وكل ذلك بأجرة لا تسدّ أبسط حاجياته، وكان هذا سببا في إصدار الحاكم العام "**جول كوميون**" [3]« **jules cambon** » 1891- 1897 لقرارات يدعو فيها إلى ضرورة الإستمرار في صرف أجور رجال الدين المسلمين، وهذا طبعا حفاظا على مصالح فرنسا، وقد قال في هذا الشأن: "يجب تهيئة الظروف لتنفيذ الأحكام التي ستتخذ احتياطا للمستقبل، ولا يجب الشروع في أيّ بناء إلى إشعار أخر"[4]. وكان "**جول كومبون**" خلال فترة حكمه يسعى إلى توفير الإستقرار في الجزائر بهدف توفير الظروف لتسهيل عملية التوسع نحو الجنوب حيث بلاد السودان ثم المغرب الأقصى، لذلك عندما تولى الحكومة العامة بالجزائر في أفريل 1891، طلب منه رئيس الجمهورية (**كارنو**) (**carnnot**): "إنني أطلب منك أن تبيّن للجزائريين (المسلمين) بأنّ فرنسا تحبهم"[5].

كانت أجرة الجزائري لا تتجاوز في الغالب 2 فرنك – بل هي تتراوح بين 1و 1.50 فرنك- وفي 1914، إرتفعت القيمة المالية التي تسدد بها أجور العمال في الزراعة إلى 45 مليون، وكانت تدفع 75 فرنك سنويا للعمال، بمعدل 1.50 فرنك في اليوم[6]، ووفي غالب الأحيان لا تسدد أجور العمال الجزائريين، وهو ما تمّ تسجيله مثلا فيما بين 1887-1888، حيث بلغت ساعات العمل 2660.894 يوم، وكانت هذه المستحقات

[1] -Ageron :les algeriens musulmans, t1,, p385.

[2] - Joseph le coq : op.cit, p6.

[3] - راجع تعريفه ص 43

[4] - فريد حاجي: مرجع سابق، ص269.

[5] - حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 168.

[6] -Meynier : op.cit, p135.

تسدد عن طريق وصل يسلم في أماكن تبعد عن مكان العامل بعشرات الكيلو مترات[1]، وكانت أجرة العامل تحدد في الغالب بـ 0.50 فرنك، وفي عهد الحاكم العام "**لويس تيرمان**" [2]« **louis tirman** » تمّ تعميم الأجر بـ 0.40 فرنك وهذا من خلال رسالتي 11 أفريل و17 ماي 1889.[3]

وصف "**أجيرون**" الجزائريين وصفا غريبا، قائلا : "عائلات الأهالي تستهلك أكثر التبغ، القهوة، والسكر مقارنة بما قبل الإحتلال، كان في السابق الأترك، والجنود فقط من يدخنون، وكانت القهوة تقدم في الخيام الكبيرة، وكان السّكر رمز الرفاهية، وهو مخصص للعائلات الغنية فقط. وأمّا المرأة فإنها قبل الإحتلال نادرا ما كانت ترتدي لباسا قطنيا، وكان لباسها دائما متسخا"[4]. وهذا كلام يتناقض في كثير من الأحيان مع كلام المؤرخ نفسه في مواطن أخرى، ففي صفحة 793 من نفس الكتاب "**الجزائريون المسلمون وفرنسا**" يذكر أنّ النائب "**ليروي بوليو**" طالب البرلمان بضرورة وضع حد للمظالم والتنكيل المتحكم في رقاب الأهالي، وفضح الإمتيازات الإنتخابية الممنوحة لفرنسيي الجزائر، وطالب منح المسلمين حقوقا سياسية[5]، وهذا ما يؤكد أنّ الجزائري كان مغيب الحقوق، تطبق عليه قوانين تعسفية، وهو بالنسبة للإدارة وسيلة من وسائل قضاء المصالح، وتصريح "**تيرمان**" يوثق ذلك حيث ذكر ما يلي: "إنّ المصلحة العليا تقتضي أن يحافظ المشروع الإستعماري على الأهالي، بإعتبارهم مصدر اليد العاملة الرخيصة"[6].

ومن جهة أخرى فإنّ هذه اليد العاملة الرخيصة هي التي ستدفع بالمستوطن لمعارضة قانون التجنيد الإجباري 3 فيفري 1914 خوفا من فقدانها إذا ما أخذت إلى ساحات القتال، وهذه اليد العاملة الرخيصة هي التي تشتغل في كثير من الحالات الحرجة كمقاومة الجراد الذي كان عملا إجباريا، وكثيرا ما يكون يدون مقابل، وهذا ما أكده السيناتور "**بوليا**" **(pauliat)** خلال مداخلاته في غرفة النواب في 26 فيفري 1891 بقوله: "في 1888سجل 800 ألف يوم عمل أداه الأهالي المساكين، لكنهم لم يستفيدوا مقابل ذلك، رغم أن الحكومة خصصت دعما بقيمة 5.5م فرنك، من أجل محاربة الجراد والتخفيف من الخسائر، وفي 1889 سجلنا 16 ألف يوم عمل دفعت للعرب هذه المرة الأجرة يعد أن تدخل الحاكم العام[7] بتقليصها إلى 40 سنتيم، في حين كان المفروض أن يتقاضى الأهالي 2 فرنك على الأقل"[8]. وأمام كل هذه الظروف لم

---

[1] -Ageron : les Algériens Musulmans, t1, p383.

[2] - louis tirman 1837- 1899 دكتور في الحقوق، تولى عدة وظائف إدارية، عين حاكما عاما للجزائر في 1881/11/26، شهد عهده زيادة لسلطة الكولون، وتوسع النشاط الإستيطاني، وقد كلفه ذلك معارضة شديدة داخل البرلمان، عرف عهده إصدار عدة قوانين منها قانون الأهالي، قانون الحالة المدنية، وقانون منح الجنسية الفرنسية تلقائيا للأوربيين المولودين في الجزائر، إزداد في عهده طلب الكولون بالميزانية الخاصة، إستقال من منصب الحاكم العام سنة 1891: أنظر: عدة بن داهة، : **الاستيطان والصراع**،ج2، ص491.

[3] -Ageron : les Algériens Musulmans, t1, p383.

[4] - Ibid : t1, p389.

[5] - Ibid : p793.

[6] - Ageron : les Algériens Musulmans, t1,: p791.

[7] - الحاكم العام هو "**لويس تيرمان**" (louis tirman)1881- 1891.

[8] - J.O.R.F : sénat, session 26 fevier 1891, p100.

نسجل أي تحرك للبرلمان الفرنسي. وهذا ما يؤكد أنّ لجان التحقيق التي توافدت على الجزائر طيلة القرن 19، والإصلاحات التي ظهرت خلال القرن العشرين لم تغيّر من واقع الجزائر شيئا، خاصة ما تعلق بمسألة هيمنة المستوطنين وإنفرادهم بتسيير شؤون الجزائر، والتحكم في قرارات البرلمان بفرنسا، وتوجيهها لما يخدم مصالحهم، بما فيها لجنة مجلس الشيوخ المعروفة بلجنة 18، والتي كانت رد فعل للنقاشات البرلمانية التي دلّت على إستفاقة هذه المؤسسة التشريعية ولفت إنتباهها وإهتمامها بالوضع السائد في الجزائر، وبذلك إرسالها سنة 1891 لجنة تحقيق مكونة من 18 عضو يترأسها **"جول فيري" (jules ferry)**[1]، وإعتبر هذا الإجراء البرلماني منطلقا لبداية فترة، جديدة تتميز بالإهتمام بقضايا الجزائر[2] وأوضاع الجزائريين(الأهالي).

4- الأزمات الإقتصادية، الأسباب والآثار

الأزمات الإقتصادية بالنسبة للمؤرخين ليست محور الإهتمام في حد ذاتها، ولكن ما يستدعي العناية هو انعكاسات هذه الأزمات على الواقع الإجتماعي[3]، خاصة على الجزائريين الذين كانوا في غالب الأحيان ضحية هذه الأزمات، وبحسب تقارير إدارة الإحتلال فإنّه إلى غاية 1876 تمكّن الجزائري من تفادي الأزمة الإقتصادية، رغم أنّه بعد الإنتعاش الإقتصادي الذي حدث بإسبانيا حدث توقف آني للإنتاج الجزائري، رغم تميّز المنتوج بجودة عالية، وهذا ما يجعله مطلوبا في الأسواق العالمية[4]، وأكثر المنتوجات التي عرفت تراجعا كبيرا في الإنتاج سنة 1876 هي زيت الزيتون والمنتوجات الخشبية، إضافة إلى الموارد المنجمية، مثل الرصاص والنحاس والحديد، وقد أدّى هذا إلى توقف الأشغال، كما أُرجع ذلك خاصة إلى أزمة الحديد[5].

لقد كان الجزائريون كثيرا ما يشتكون من الأزمات الإقتصادية، غير أن هذه الشكاوى تراجعت خلال سنوات الأزمة 1878 و1887 و1889، وذلك خلال فترة الحكم المدني، إذا ما قورنت بالشكاوى التي سجّلت خلال فترة الحكم العسكري (الإمبراطوري)[6]. وقد يعود ذلك إلى عدم تأثر المستوطنين، وعدم تركيز الصحافة على هذه الأزمات مثلما كان التركيز عليها خلال فترة الحكم العسكري بمباركة من المستوطنين، وخاصة منهم الغلاة الذين كانوا في صراع مع الجيش ورافضين في نفس الوقت للمكاتب العربية، في حين عرفت الأزمات التي حدثت خلال التسعينات من القرن 19 إشهارا واسعا، لأنّها مسّت شركات أوربية، وقد وصفت أزمة 1894 بالأسوء، وهذا ما أشارت إليه قوائم الإفلاس التي أعلنت عليها عمالة وهران فيما بين 1894-1898، حيث قدرت بـ 23 إفلاس (faillites)، وقد سجّلت سنة 1894 لوحدها ½ الإفلاس المسجل

---

[1]- Jules cambon : le gouvernement général de l'Algerie (1891- 1897) ; edouard champion, paris, 1918 ; p 9.

[2]- Henri Pensa : l'algerie ; ed, j, rothschild, paris ; 1894 ; p 23.

[3]- Ageron : les algeriens musulmans, t1, p383

[4]- G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p109

[5] G.G.C.A :état actuel de l'algerie, p135

[6] Ageron : les algeriens musulmans, t1, p383

خلال هذه المرحلة[1]، والملاحظ أنّ هذه الأزمة الإقتصادية تزامنت مع ما اصطلح عليه "**بأزمة معاداة السامية**".

كانت الأزمات الإقتصادية تنعكس سلبا على الجزائري المسلم، حيث ترتفع أسعار المواد الإستهلاكية وخاصة منها الحبوب، وبالخصوص بعدما أصبح الفلاح الجزائري (الأهلي) غير قادر على إدخار المنتوج مثلما كان يفعل قديما خلال السنوات العجاف[2]، وكان الجفاف والفقر اللذان أصابا الجزائر خلال سنوات 1877 و1878 سببا في بيع الجزائريين لمواشيهم بأثمان بخصة، وهذه المواشي تمّ تصديرها إلى مرسيليا[3].

إزداد الوضع سوءً نتيجة غلق الغابات التي كانت مساحات مخصصة للرعي في الصيف، بالإضافة إلى إستغلالها في بعض الزراعات، وهذا ما سيؤدي إلى حدوث إضطرابات (أزمات) في الإقتصاد التقليدي للسكان[4]، وكانت سنة 1869 مثالاً واضحا لذلك، حيث أصابت الجزائريين مجاعة رهيبة أدّت إلى هلاك الآلاف منهم ممّا دفع بالحكومة الفرنسية إلى إرسال لجان تحقيق، ومنها "**لجنة لوهون**" ولجنة "**راندون بييك**"[5]، وقد حملت لجنة **لوهون** مسؤولية المجاعة قبل كل شيء للسياسة التي إنتهجت، والخاصة بإنتزاع الأراضي الخصبة والسهلة الإستغلال، حيث لم يبقى للجزائريين (الأهالي) سوى الأراضي غير الصالحة للزراعة وغير المتوفرة على المياه[6]، رغم أنّ اللجنة لم تغامر الدخول إلى المناطق العسكرية، وتركز التحقيق في مناطق الحكم المدني فقط، وقد امتد التحقيق من 29 أفريل إلى 15 جويلية 1868، في حين أنّ لجنة "**راندون**" 5ماي 1869 انتقدت النظام العسكري، وطالبت بإحلال النظام المدني، وأقرت بأن يكون للمستوطنين حق إنتخاب نوابهم.

لقد إستمر تأثير الأزمات الإقتصادية وبالأخص على الجزائريين، ففي 1914 كان يجب دفع ثمانية أو عشرة قناطير من الحبوب لشراء خروف، وفيما بين 1930-1940 أصبح ثمن الخروف ضعف هذه الكمية، وكان يوم الشغل في هذه الفترة لا يكاد يكفي لإشتراء الخبز اليومي[7] للجزائري المسلم.

---

[1] - Genevieve dermenjian : op, cit ; p13

[2] -Ageron : les algeriens musulmans ; t1 ; p371

[3] Ibid ; p377

[4] Ageron : les algeriens musulmans, t1, p368

[5] - لجنتا التحقيق الزراعية، الكونت لوهون (1868) والمارشال راندون (1969) من بين أهم لجان التحقيق التي عرفتها الجزائر خلال فترة الحكم العسكري، تكونتا عقب المجاعة التي أصابت الجزائر منذ 1867.

[6] - Ageron : les algeriens musulmans, t1, p368

[7] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص165.

5- اليد العاملة:

إن تهديم البنية الإجتماعية والإقتصادية أعطى للأقلية الأوربية وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويد عاملة كثيرة ورخيصة، كان ذلك نتيجة إغتصاب الأراضي الريفية بصفة جماعية والذي إكتسى أشكالا متعددة، وباستعمل إجراءات تعسفية[1]، فأصبح بذلك الجزائري المسلم لا يمتلك أرضا، بل أجبر على البحث عن شغل حتى وإن كان في أرضه التي إستلبت منه.كان العمل الريفي المأجور يتألف من ثلاثة أنواع هي: عمال دائمون وموسميون وشبه دائمين.

- فالعمال الموسميون تتباين أجورهم بين 1.50 فرنك و1.75 فرنك للرجال، و ½ فرنك للنساء والأطفال.

- أما العمال الدائمون فيتقاضون 360 فرنك سنويا.

- وهناك الخماسون الذين هم فئة تتشكل من الرجال الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم وأصدقائهم، وهي طبقة ريفية هشة[2].

وقد كان الفقر والحاجة وضعف القدرة الشرائية سببا في هجرة الجزائريين من الريف إلى المدينة بحثا عن مصادر أخرى للعيش ،بما فيها العمل في المناجم[3]، وبذلك هاجر الجزائري الزراعة، وقد إنعكس ذلك على المجتمع حتى ما بعد الإستقلال. كما فضل بعض الجزائريين الهجرة إلى الخارج بما فيها فرنسا، حيث كانوا يجمعون مع عمال مستعمرات أخرى في خيم (tentes) بالقرب من باريس، هذه الخيم كانت مصنوعة من خشب، وقد إستمرت في إيوائها للمهاجرين إلى غاية 1921[4]، مماّ يعني ذلك أنّ المعاناة باتت تلاحق الجزائري حتى في المهجر وخاصة في فرنسا.

لم توظف المؤسسات الأوربية الأولى اليد العالمية الجزائرية (الأهالي) ما عدا بعض المؤسسات، ومنها 4 مؤسسات في قسنطينة التي كانت توظف الجزائريين بـ 2 فرنك لليوم، إضافة إلى بعض المناجم والغابات[5]، وكانت الوظائف الحكومية وظائف محترمة ومطلوبة، حيث كانت وظيفة خوجة في المكاتب العربية أو البلديات المختلطة مثلا توفر 600 فرنك سنويا في الفترة الممتدة ما بين 1878-1880، وكانت في سنة 1859 تقدر بـ 900 إلى 1200 فرنك سنويا[6].

كانت اليد العاملة تختلف من حيث العدد من عمالة لأخرى، حيث لم تكن عمالة وهران تشكو قلة اليد العاملة، وهذا بسبب توفر اليد العاملة الإسبانية والمغربية مقارنة بعمالة قسنطينة أين كان البحث

---

[1]- نفسه ، ص124.

[2]- الطاهر بن خرف الله: مرجع سابق، ص124.

[3]- Galissot : op, cit, p57

[4]- Ibid : p63

[5]- Ageron : les algeriens musulmans , t1, p374

[6]- Ageron : les algeriens musulmans, t1,: p391

عن اليد العاملة تستعمل لأجلها مختلف الوسائل، حتى أنّ 3/1 الأراضي مُنحت للجزائريين (الأهالي) للشغل بها بنظام الخماسة، أو عن طريق الإيجار، وذلك منذ 1880.

كان الوسط الجزائري يعرف قدوم عدد كبير من العمال خاصة منطقة زواوة، وكانت اليد العاملة القادمة من منطقة زواوة تتوافد في مواعيد محددة، وكان هؤلاء المزارعون يعرفون بصفاتهم، فهم يحملون جرة زيت، يرتدون مآزر من الجلد، ويضعون المنجل على الكتف، ولكن على رغم من رخصها إلاّ أنّ الأوربيين يفضلون اليد العاملة الإسبانية[1]، وهذا دليل على النزعة العنصرية للمستوطنين الذين كانوا ينظرون إلى الجزائري نظرة سخرية وإحتقار.

كان هؤلاء العمال القادمون من منطقة زواوة يشكلون عددا معتبرا في الجزائر العاصمة وفي وهران، وكان أغلبهم قصر (mineur)، وكانوا يتواجدون في أحياء خاصة بهم تكون قريبة من الموانئ[2] ، كان الكثير منهم يشتغل حمالا في هذه الموانئ، وكان العمال اليهود يستعملون في الترجمة، فهم يتكلمون الفرنسية والإسبانية واللإيطالية والعربية وفي بعض الأحيان الأمازيغية[3]، ممّا خول لهم هذه الرتبة والميزة، فهم الوسطاء على مرّ التاريخ في كل شيئ.

شكل الجزائريون سنة1913، حوالي 6/5 من اليد العاملة االزراعية، خاصة منها الموسمية (saisonniere) التي تضاف إلى اليد العاملة المؤقتة الإسبانية والمغربية[4]، وقد منحت السلطات الفرنسية للمستوطنين 687.000هـ، وإنتقلت على ذلك فيما بين 1880-1908 إلى أكثر من 450.000 هـ من الاراضي من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين في ظروف غير طبيعية[5]،وتحولت بذلك اليد العاملة إلى خدمة الأراضي لدى المستوطنين.

كما تعتبر المناجم والمحجرات (mins et carrieres) من أهمّ مراكز التشغيل في الجزائر، حيث تشغل 40% بمعدل 40.000 عامل اغلبها جزائريين أهالي، كما أنّ أغلب اليد العاملة الصناعية (40%) تشتغل في التبغ والكبريت في الجزائر، وهران، مستغانم، قسنطينة، عنابة وتيارت، مع الملاحظة كذلك أنّ أغلب اليد العاملة الأوربية تشتغل في الصناعات التحويلية[6].

كانت كثير من اليد العاملة الجزائرية تشتغل في أشغال أخرى شاقة، لا يقوم بها المستوطن، مثل الحراسة الليلية ومحاربة الجراد وغيرها، ففي 1881 كوّن مجموع العمال 1.600.000 يوم لمحاربة الجراد، وفي 1888 جمعوا 2.660.894 يوم، وإرتفع العدد سنة 1889 ليصبح 3.038.440 يوم شغل، وقد بلغ عدد

-[1] - Ibid , p387

-[2] - Galissot : op, cit , p57

-[3] - Ibid ; p57

-[4] - Meynier :op ; cit ; p134

[5] - رحيم محياوي: المرجع السابق، ص18.

-[6] - Meynier : op, cit, p152

الجزائريين الذين شُغلوا 66.900 جزائري لمدّة 5 أسابيع إجباريا، وقد تصل اليد العاملة إلى 129.965 خلال 3 أسابيع[1]، فهذه الأعداد الهائلة دليل على أنّ الجزائري كان يبحث عن أية وسيلة تضمن له ولعياله قوت اليوم.

وإبتداءً من سنة 1886 عاد الجراد - الذي تسبب في مجاعة 1867، وفي رداءة الإنتاج سنة 1877- ليضرب بقوة، ولذلك تمّ تعبئة اليد العاملة الجزائرية (الأهالي)، كما تقرر في 1887 إعفاء هؤلاء من الضرائب، ومنحهم راتبا يوميا يقدر بحوالي (0.40 فرنك)[2]، وفي سنة 1895 -**أي في عهد جول كمبون**- أدى هجوم الجراد إلى تعبئة الجزائريين الذين أظهروا ليونة كبيرة، وقد ذكر أحد الأعوان الإداريين بأنّه لأجل ذلك تمّ حجز النساء والفتيات والإحتفاظ بهم كرهائن[3]، ولا شك أن الليونة التي أظهروها كانت طبيعية لحجز عوائلهم وممتلكاتهم. ومعلوم أنّ قانون محاربة الجراد قد ظهر إبتداءً من 24 ديسمبر 1888، وإنّ صدور هذا القانون الإستعجالي أجبر الجزائريين على مقاومة الجراد، وهذا العمل الإجباري كثيرا ما كان بدون مقابل، وهذا ما أكده **السيناتور "بوليا"** (**pauliat**) خلال مداخلته في 26 فيفري 1891 حينما قال: "في 1888 سجّل 800 ألف يوم عمل أدّاه الأهالي المساكين، ولكنهم لم يستفيدوا مقابل ذلك، رغم أنّ الحكومة قد خصصت دعما بقيمة 5.5 م فرنك من أجل محاربة الجراد والتخفيف من الخسائر، وفي 1889 سجلنا 16 ألف يوم عمل دفعت للعرب هذه المرة الأجرة بعد أن تدخل الحاكم العام بتقليصها إلى 40 سنتيم، في حين كان المفروض أن يتقاضى الأهالي 2 فرنك على الأقل..."[4].

كانت اليد العاملة الجزائرية أرخص بكثير من الأوربية، حيث كانت تتقاضى 1.50 فرنك في الشتاء و1.75 فرنك في الصيف، في حين يتقاضى العامل الجزائري في الكروم 2 فرنك مقابل 4 فرنك إلى 4,5 فرنك بالنسبة للأوربي، بالإضافة إلى الطعام بالنسبة للأوربيين الذين يشتغلون في الحصاد[5]، كما كانت أجرة الفلاح الجزائري الدائم في المنطقة الخصبة أقل بكثير بالمقارنة مع مداخيله التي كان يجنيها من أرضه الصغيرة ومن تأجيره للأرض[6]، مع الإختلاف في الأجرة اليومية بين الجزائريين أنفسهم حيث كان "**العربي**" -على حد وصف الفرنسي- يتقاضى بين 1.25 فرنك و 1.50 فرنك في حين كان الزواوي يتقاضى بين 1.50 فرنك و 2 فرنك، وفي عمالة وهران حيث وفرة اليد العاملة كانت الأجرة 0.75 فرنك لنزع الأعشاب، وبين 1 فرنك و 1.50 فرنك بالنسبة للأشغال الأخرى، وكان المغاربة (المغرب الأقصى) يتقاضون بين 1.50 فرنك و2 فرنك، وفي بعض المناطق من وهران كان العامل يتقاضى ما بين 0.50 فرنك و 1.25 فرنك، أما الخدم (domestique) فكانت أجرتهم لا تتجاوز 4 إلى 5 فرنك شهريا. وفي بعض المناطق كان الراتب يصل إلى 30 فرنك شهريا دون إطعام،

-[1] Ageron : les algeriens musulmans , t1, p383

-[2] - Ibid p382

-[3] - Ibid ; p383

-[4] - J.o.r.f : sénat ; session 26 février 1891, p100

-[5] - Ageron : les algeriens musulmans, t1, p387

-[6] -Ageron : histoire de l'algerie, p58.

ففي عمالة قسنطينة كان المستوطنون يشتكون قلة اليد العاملة[1]، لذلك كانوا يدفعون للعامل 4 فرنك يوميا أو 25 إلى 30 فرنك شهريا، ويصل العامل من بلاد زواوة إلى 1 دور [2](**douro**).

كان الأوربي يتقاضى أجرة أكبر من الجزائري المسلم، إذ كان يحصل على 2.50ف و3ف إلى 4 ف يوميا، أي بمعدل 40 إلى 50 فرنك في الشهر إضافة إلى الطعام[3]، وقد أدخل نظام الأجير بعد 1880 في كامل الورشات (chantier)، وكانت الأجرة حسب الإحصاءات تتراوح بين 1.25 و3 فرنك، وأضعف أجرة كانت موجهة للجزائريين، الذين يشتغلون في ظروف جد صعبة[4]، لذلك فإنّ الكثير من الجزائريين يعزفون عن الشغل عند المستوطنين، وهذا ما دفعهم في عهد الحاكم العام "**شانزي**" إلى الإستعانة بكتائب عسكرية في مواسم الحصاد[5]، وقد إشتكى "**قايد** "(**caid** "**بني يني**" من عدم وجود يد عاملة على الرغم من إغرائهم إياهم بدفعه 18 دور كل أربعة أشهر إضافة إلى الطعام وبرنوس الذي يبلغ قيمة 200 فرنك، فقد أصبح الفقراء يفضلون الشغل في عمالة وهران مثلا في بيع المناديل وقطع المرجان، أين يحققون ربحا يتراوح بين 500 و2000 فرنك[6]، وهو حافز كبير مّما يجعله يهاجر من الريف إلى المدن الكبرى خاصة وهران والجزائر. أما الحديث عن التشغيل في الشركات فإنّ متوسط عدد العمال كان لا يتجاوز 33 عامل، وربما نصف أرباب العمل (**patrons**) يشتغلون دون عمال، و4/3 يعتمدون على عمال أوربيين[7].

6- نمط عيش الجزائريين (الأهالي):

كان تدني المستوى المعيشي يعود في الواقع إلى طبيعة النظام الإقتصادي الرأسمالي، إضافة إلى ما يتعرض إليه الجزائري من إبتزاز من بعض رؤساء القبائل (القياد)، وليس إلى ضياع أخصب الأراضي لفائدة المستوطنين وعدم إنتظام تساقط الأمطار فقط[8]. كما أنّ تراجع المستوى المعيشي كان ناتجا عن عدم إحترام تقاليد السكان خاصة في النشاط الزراعي، حيث كانت الأراضي الصالحة تقسم إلى أراضي مزروعة وأخرى بور[9]، وقد أدّت سياسة نزع الملكية إلى التأثير على الإقتصاد المعيشي، حيث أدى عقد "توران" (**l'act torrens**)[10] إلى إنهيار الجزائري المسلم في حين مكّن الأوربيين من التوصل بدقة إلى ما يمتلكه الجزائري، وإلى

---

[1]- عارض المستوطنون قضية التجنيد الإجباري منذ 1908 ، ومرّة أخرى في 3 فيفري 1914 خوفا من نقص اليد العاملة.

[2]- Ageron : les algeriens musulmans , t1, p374

[3]- _ Ibid . p374

[4]- Ibid . p377

[5]- Ibid . p387

[6]- Ibid ; p388

[7]- Meynier : op, cit , p151

[8]- جيلالي صاري: المرجع السابق، ص202.

[9]- نفسه، ص203.

[10]- قانون خاص بالتسجيل والتحويل للأراضي، إقترح من قبل النائب (robert torrens) يجبر صاحب الأرض على تسجيل العقار، ومعرفة الوضع القانوني لها، مع تحمل النفقات الخاصة بتسجيلها، وأول ما طبق هذا القانون كان في أستراليا وتون.

ما يمكن بيعه[1]، وبالرغم من أنّ الجزائري كان يحتفظ بحرص شديد على وثائق التسجيل العقاري، التي تمثل الدليل المادي لمتلكاتهم[2]، إلا أنّ إدارة الإحتلال إعتمدت كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للإستيلاء على ممتلكاته، وكان إعتماد المستوطنين على الزراعات الغربية والزراعات الإستوائية مثل التبغ والقطن وإهمال زراعة الحبوب سببا في تدهور الإقتصاد المعيشي للجزائري[3] وعاملا من عوامل ظهور المجاعات وإنتشار الأوبئة.

إستفادت المدن من الضرائب العربية، وأصبحت المعاملات في الريف نقدية، نتيجة تطور الإقتصاد النقدي والتعامل مع الأرض كبضاعة يتحكم فيها المستوطنون الذين هم في الغالب غائبين عن الأرض، وكانت أجور الفلاحين تسلم نقدا، وأصبح بذلك مصير الريف الجزائري مرتبطا بالمدينة[4]، وهذا ما لم يكن في السابق، حيث كان الريف له خصوصياته وكيانه الخاص، وقد أثر ذلك سلبا على الوضع الإقتصادي للريف والمدينة على حد سواء، فكان بذلك وقع الأزمات الإقتصادية شديدا بالأخص على المجتمع الجزائري المسلم الذي هو في الأصل مجتمع ريفي زراعي.

ظهر هذا التأثير في تكرر ظاهرة المجاعات والأزمات الإقتصادية، ومنها أزمة 1877 التي إمتدت إلى 1880 و1887، وقد أعلنت الصحافة في القطاع القسنطيني عن عودة مجاعة 1867-1868، ولجأ لذلك الجزائريون كالعادة إلى الإقتيات من الأعشاب البرية وجذور النباتات[5]، وقد إعترف الحاكم العام في 12 نوفمبر 1878 أمام المجلس الأعلى عن خطورة الأزمة التي أدت بقبائل التيطري والقبائل المحيطة ببرج بوعريريج والحضنة وضواحي باتنة وتبسة إلى إستنفاذ كل إمكانياتهم، رغم عدم وجود الأوبئة الكبيرة ممّا يؤكد خطورة المجاعة[6] فالجزائريون كانوا يموتون جوعا فقط. وهكذا تمّ تدمير المجتمع الجزائري من الداخل بإنتزاع الأراضي بالقوة، وفرض الضرائب بأنواعها المختلفة، وهذا ما أدّى إلى نقص الموارد المعاشية وهجرة الفرد الجزائري[7].

لقد كان المستوطنون قبل 1870 يستغلون الأراضي بأنفسهم دون الإستعانة بالخماس ولا بالشركاء، وكانت المساحات المستغلة ضيقة، لذلك كان نادرا ما يستعمل الخدم في الزراعة (domestique agricoles)، وإذا أستعملوا كانوا في الغالب أوربيين، وقد شرع في إستعمال الجزائريين كرعاة فيما بين 1848-1850 ، ثم بعد ذلك كحراس (gardiens) ثم كعمال، ومنهم من وضّف طول السنة في المزارع، وقد استعمل هؤلاء المزارعون ولمدة طويلة الوسائل التقليدية كالحصد بالمنجل[8]. ولجأ فيما بعد المستوطنون إلى إستئجار

---

[1]- G.G.C.A : direction des affaires indigénes. P8

[2]- Ibid ; p6

[3]- الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص167.

[4]- Meynier : op, cit, p162

[5]- Ageron : les algeriens musulmans, t1, p380

[6]- Ageron : les algeriens musulmans, t1, p381

[7]- Galissot : op, cit , p44

[8]- Ageron : les algeriens musulmans, p373

الأراضي والإعتماد على الخماسين، وقد صرح "**جونار" (jonnart)** سنة 1892 في هذا الشأن قائلا: "إنّ حقول القمح الجميلة هذه قد أُجّرت إلى الأهالي، وأراد الكولون أن يقيموا بهذه الأراضي لكنهم لم ينجحوا، إن العرب بفضل يدهم العاملة الرخيصة الثمن - ورغم نقص وسائلهم الزراعية- إستطاعوا وحدهم أن يستثمروا هذه المنطقة الواسعة، إنّ الزراعة العربية بعد فترة تقهقر قصيرة قد إنتصرت على الزراعة الفرنسية"[1].

بقي الفلاح الجزائري لمدة طويلة دون عمل قبل أن يُشغّل فيما يحوزه المستوطنون الأوربيون، وكان هؤلاء المستوطنين يفضلون اليد العاملة الأجنبية، ومع العلم أنّ الحصّادين بواسطة المنجل هم أوّل من شُغّل في عهد الإمبراطورية الثانية، وقد بدأوا كعمال موسميين **(saisouniers)**، وبقي الوضع هكذا إلى غاية 1903 حيث سمح له بتعويض الأجنبي، وأصبح البعض منهم عمالا دائمين **(permanents)** في الزراعة[2]، خصوصا حينما منحت سلطات الإحتلال سنة 1900 للمستوطنين ما مقداره 687.000 هكتار من الأراضي مجانا، ومن 1880 إلى 1908 إنتقلت حوالي 450.000 هـ من ملكية الجزائريين إلى حيازة المستوطنين في ظروف غامضة[3]، وعليه تحوّل الكثير من الجزائريين بعد فقدانهم لأراضيهم إلى الخدمة لدى المستوطنين.

كان سكان منطقة زواوة هم أوّل من تقدم للعمل في الحصاد وذلك في حدود 1862، كما ساهم المغاربة في عمليات الحصاد بشكل واسع جدا، بحكم أنهم كانوا يعرفون منذ القدم هذه العملية[4]. وقد إستفادت بعض الأسر في منطقة زواوة من الشغل لدى المستوطنين ومن هجرتهم إلى فرنسا، مما جعلهم يحظون بمستوى معيشي أفضل من غيرهم، ففي مدينة أزفون مثلا كانت عائلة من 14 شخص تعدّ من العائلات الغنية جدا، حيث تمتلك 46هـ من اللأراضي 6 ثيران، حماران، يعيشون على 12.650 فرنك منها 8.437 فرنك مخصصة للأكل فقط، وممّا زاد من رخاء هذه الأسرة مساهمة الأبناء في المداخيل التي كانت تسلم لربّ الأسرة ليتكفل بالنفقة[5]، وكان الشاب من منطقة زواوة يهاجر من بلدته ليشتغل أي شغل لإعالة أسرته، وكان بعض سكان منطقة زواوة يلجؤون إلى القرض، بحيث أنّ الفرد يقترض 100 فرنك، ويسدّد كل أسبوع بالدورو الذي يضاف إلى الفرنك ليصل إلى نسبة 20% في الأسبوع[6].

وقد أستُغِل سكان السهوب إستغلال لا نظير له خاصة في إقتلاع مادة الحلفاء[7]، كما إبتلعت زراعة الكروم اليد العاملة الجزائرية[8]، وحسب **أجيرون (ageron)** فإنّ 10% من المجتمع الزراعي تكوّن فيما بين الحربين، وأنّ ملكية الجزائريين سنة 1930 كانت موزعة بالشكل التالي 1.13% يمتلكون 198هـ ويشغلون

---

[1]- الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص169.

[2] -Ageron : histoire de l'algerie, p58 .

[3]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص151.

-[4] - Ageron : les algeriens musulmans, t1, p373

-[5] Ageron : les algeriens musulmans, t1, p388

-[6] Ibid ; p371

[7]- الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص165.

[8]- نفسه، ص173.

21% من المساحة، و 6% يمتلكون 43.1هـ ويشغلون 21% من المساحة، و23% يمتلكون 18.8هـ ويشغلون 35%، وعموما فإنّ 70% أي 434.537 شخص يمتلكون 4هـ في المتوسط[1]، وبقي عدد سكان الريف من الأوربيين مستقرا لم يشهد زيادة من 1906 إلى 1926 رغم إرتفاعها من 28.6% إلى 34.6% من مجموع السكان الأوربيين، وهذا ما سيدفع بإدارة الإحتلال سنة 1930 إلى التراجع عن الإستيطان الزراعي، وكان ¼ الملاك في الريف يمتلكون إستثمارات تزيد عن 100 هكتار، وقبل 1914 كان عدد الملاك لا يتجاوز 40% كان منهم 20% من بين سكان الريف[2].

إنّ الواقع الإقتصادي المدروس أكّد ميزة الإستغلال المفرط لإمكانيات الجزائر المادية والمعنوية في ظل صمت الحكومة الفرنسية والبرلمان، هذا الأخير الذي كان يشرّع لقوانين تمنح الشرعية لهذه التجاوزات التي يستغلها المستوطنون لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب الجزائريين الذين إزدادت أداة القهر والإستغلال المسلطة عليهم، والتي لم تشهد تراجعا ولا تحولا، رغم مساعي بعض البرلمانيين الذين كان أكبر همّهم الحفاظ على مستعمرة الجزائر الفرنسية، الأمر الذي يفرض عليهم محاولة تقديم بعض التنازلات من خلال دعوتهم للقيام بإصلاحات في الجزائر، بناءً على ما كان يصل من لجان التحقيق البرلمانية التي أرسلت إلى الجزائر لتقصى الحقائق، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تنجز، بل كانت في الواقع عبارة عن سياسة ذر الرماد في الأعين لا غير.

-[1] - Ageron : histoire de l'algerie, p59

-[2] Ageron : histoire de l'algerie, p51

الباب الثالث

البرلمان وواقع الجزائريين (الأهالي)

الفصل الأول : موقف البرلمان من العلاقة مع الجزائريين وسياسة الاستيطان

الفصل الثاني: مسائل الأحوال الشخصية والتعليم والإصلاح في البرلمان

الفصل الثالث: موقف النخب من الإصلاحات البرلمانية

الفصل الأول :

موقف البرلمان من العلاقة مع الجزائريين وسياسة الاستيطان

1- موقف البرلمان من تعامل الإدارة مع الجزائري (الأهلي)

2- البرلمان وسياسة نزع الملكية والاستيطان

3- موقف البرلمان من معاملة المستوطنين للجزائريين (الأهالي)

الحديث عن اهتمام البرلمان الفرنسي بقضايا الجزائر لا بد أن نميّز فيه بين مسألتين، الأولى هي كون البرلمان خلال السنوات الأولى للاحتلال كان منشغلا في مداولاته بطريقة تسيير المستعمرة وباقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وأسيا، لذلك كان طرح قضية الجزائريين (الأهالي) يدخل في هذا الإطار، أي أنّ البرلمان في الواقع لم يكن منشغلا ولا مهتما بما كان يحدث من إبادة واستغلال للجزائريين، وإنّما كان مهتما بالبحث عن الطرق التي تمكّنه من إحكام السيطرة عليهم أمّا الثانية فتظهر مع اواخر القرن 19، حيث كان اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائر من خلال مسائل جديدة فرضتها مستجدات المرحلة، وهذا ما أكده "**بول ليروي بوليو**" « **Paul Leroy Bealieu** » سنة 1897 من خلال قوله: "إنّ الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير للسكان الأهليين في الجزائر[1]، وإن أكّدنا على هذه الارقام، فلأنّها هي التي يجب علينا أن تملي علينا أسلوب ادارتنا. إنّه من الواجب علينا أن نستميل العرب قبل فوات الاوان"[2].

ازدادت سيطرة المستوطنين وسطوتهم في الجزائر، بحيث أصبح لديهم ستة (06) نواب في البرلمان وثلاثة (03) في غرفة الشيوخ[3] بعدما كان تمثيلهم في عهد الجمهورية الثانية وبحلول الامبراطوية II قد تلاشى[4]، فأصبح بذلك هؤلاء النواب هم المؤهلون لتحديد نوع النظام الجديد الذي يليق بالجزائر، وبما أنّهم من دعاة تشكيل حكومة عامة تابعة لفرنسا، فقد كرّسوا جهودهم منذ ذلك الحين لتحويل أهم السّلطات إلى اختصاص البرلمان[5]، وبذلك ازدادت سلطتهم وتوسع نفوذهم خاصة بعد سنة 1872، حيث مُنِحوا مهمة إعداد تقارير الميزانية ومناقشة مشاريع القوانين مثل مشروع **"وارنيي"** « **Warnier**»، وتمكن هؤلاء من تغليب وجهات نظرهم[6] نتيجة الضغط الذي كانوا يمارسونه في البرلمان، وكان المستوطنون في الجزائر يعملون باستمرار لأجل إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم، وذلك بمساعدة ممثليهم في البرلمان، الذين يقفون في وجه كل قانون قد ينصف الجزائريين، بما فيها وقوفهم في وجه حصول المسلمين على ممثلين في المجالس وبالأخص في البرلمان.

بدأ الرأي العام الفرنسي يظهر القلق بخصوص الحالة في الجزائر مع مطلع القرن 20، وازداد هذا القلق مع تضافر عناصر خارجية ومن بينها ضغط الجامعة الإسلامية، وظهور النشاط الالماني في الشرق الأدنى والمغرب الأقصى والحرب العثمانية الإيطالية، وكذا الاضطرابات في تونس[7]. وهذا ما أشار اليه النائب **"البين روزي"** « **Albine Rozet** » من خلال قوله: "إنّ أسلافنا من القرن 18 وجدوا فعلا الصيغ التي كانت تنطبق على الانسانية جمعاء، وكانت الفكرة آنذاك قد بلغت باريس بأنّ على فرنسا أن تراجع سياستها

---

[1] -J.D, Séance, vendredi 27 mars,1893

[2] - أحمد شقرون: دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر، مجلة المصادر،ع 17، الجزائر، 2008،ص 114.

[3] - J.O.R.F :Sénat, Séance 31 Janvier 1871.

[4] - Yacono : Histoire de l'Algérie, P 210. وأنظر **الملحق (رقم 1 و2)** خاص بالنواب والبرلمانيين الكولون.

[5] شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1،ص 782.

[6] نفسه، ص 783.

[7] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية،ج2، ص 90.

الجزائرية وتعتمد ما يسمى "السياسة الاسلامية" أو "السياسة الخاصة بالأهالي بمعنى اشراك الأهالي في تنمية بلادهم[1].

وذكر أيضا ملحا على ضرورة الاصلاح قائلا: "الجهل المخدر للرعايا وسيلة ملائمة للهيمنة والاستغلال، غير أن السّاعة أزفت لتشييد جزائر ليبيرالية وضمان حقوق الانسان الضرورية لرعايا الجزائريين"[2]، وكان موقف **"البين روزي"** هذا سببا في نقمة المستوطنين ورؤساء البلديات منه، ممّا جعلهم يصفونه أثناء انعقاد مؤتمرهم في 22 مارس 1910 بـ "عار الفرنسيين"، وقد أثارت إدارة الاحتلال العديد من المشاريع المضادة لمشروع **ألبين روزي**، واستطاعت بذلك أن تؤجل مشروعه لستّ (06) مرات متتابعة خلال خمس (05) سنوات حتى 1914 حيث بقيت مشكلة الجزائريين مرتبطة بمجموع الاصلاحات الجزائرية[3] ليس أكثر، ولم يختلف موقف المستوطنين وموقف ادارة الاحتلال من مشروع (**Rozet**) عن موقفهم من إصلاحات "**جول فيري**" "**Jules Ferry**" في اطار اللجنة البرلمانية المعروفة بلجنة 18، حيث وصف من قبلهم بكل الأوصاف التي تظهر حقدهم وسخطهم منها "**فيري الدّمار**" "**Ferry massacre**" و "**فيري المجاعة**" "**Ferry Famine**" و "**مدلّل البرلمان**" "**Le gâteu du sénat**"[4]، وقد أدت هذه الحملة الشرسة ضد مشروع "**جول فيري**" الى تعطل برنامج وأعمال اللجنة البرلمانية مثل سابقتها.

كانت أصوات الكثير من النواب ترفع داخل قبّة البرلمان داعية إلى ضرورة تغيير السياسة المعتمدة مع الجزائريين ، وحتمية القيام بإصلاحات تجعلهم أكثر ثقة في فرنسا، وقد صرح "**جوزيف شايي**" (**Joseph chailley**)[5] في صحيفة **La quinzaine coloniale** في هذا الشأن قائلا: " مادامت علاقتنا بالمسلمين قائمة على القوة فإنّهم سيضلون مصدر قلق وإزعاج"[6]. وجاء في نفس الصحيفة في مقال بعنوان **« La réparation d'une erreur colonial »** ما يلي: "الجزائر تحتاج حاليا اهتمام خاص، لا شيء أهم من وضعها الإداري، فالتطور الذي يشهده هذا البلد يحتاج منا وقفة لتصحيح الخطأ الذي ارتكب باعتماد سياسة الاندماج التي كادت ان تكون كارثية لهذه الارض التي تتميز بالثراء والغناء الكبيرين"[7].

---

[1] - J.D, séance, lundi 04 janvier,1892 أنظر أيضا أجيرون: تاريخ الجزائر، ص 390.

[2] - J.D, Séance, 02 mars,1891

[3] أجيرون: تاريخ الجزائر، ص 393.

[4] - Pierre-Jean Luizart : Le choc colonial et l'islam les Politique religieuse des puissances coloniales en terres d'islam ; Ed ; la découverte , Paris , 2006 , P103 .

[5] مدير صحيفة La quinzaine colonial، رئيس الاتحاد الاستعماري الفرنسي، مقرر ميزانية الجزائر سنة 1908. أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص 390.

[6] - La quinzaine coloniale : Revue paraissant le 10 et le 25 de chaque mois , Tome XII , 6eme année, Ed, Augustin challamel, Paris ;(juillet- Décembre) ; 1902 ; P 415.

[7] - La Quinzaine Coloniale : N° 184 ;6eme année : 25 juillet 1902 , P 417.

كانت السياسة الخاصة بالجزائريين تعني عند بعض النواب أمثال « **Chailley** » إشراك الأهالي في تنمية بلادهم عن طريق ربط علاقات قوية معهم، وهذه السياسة حسبهم اذا ما طُبقت فإنّ المسلمين سيحافظون على تقاليدهم ويتقربون من الفرنسيين[1]، وقد توغلت هذه الفكرة في أوساط الحزب الاستعماري الذي انشق سنة 1907 إلى فريقين، فريق يرأسه « **Eugéne Etienne** » الذي كان محافظا على الخط الامبريالي وعلى سياسة إخضاع الجزائريين، وفريق المستعمرين المستقلين يرأسهم **"جوزيف شايي" (Joseph Chailly)** الذي عبر عن موقفه بقوله: "هل فعلنا ما يجعل كل واحد من الاهالي يشعر بالرضا ؟" "لنعترف بأنّ حكومتنا تتحمل الكثير من الانتقادات ويتطلب منها الكثير من التحسينات"[2].

غير أنّ هذه الافكار لم تخفف من هيمنة وسيطرة المستوطنين، حيث ازدادت قوتهم ابتداءً من سنة 1885 بتوجيه من زعيمهم "**أوجين إتيان**" « **Eugéne Etienne** » النائب عن عمالة وهران الذي كان يلقب من قبل مناصيرية بـ **"كبير مرابيطينا"** (**notre grand marabout**) و(**Notre daure des coloniaux**)[3]، وقد عبر "**أوجين ايثيان**" بصريح العبارة عن أهداف المستوطنين الاستغلالية لثروات الجزائر بقوله: "الفكر الاستعماري هو المصلحة، وبذلك فالواضح أنّ النظرية الوحيدة لكل مؤسسة استعمارية هي مدى أهميتها ومنفعتها، وقيمة المصلحة والفائدة التي تستفيد منها الدولة الاستعمارية"[4].

كان ضغط المنتخبين من المستوطنين واضحا ومهيمنا، وقد تميزت كل معاملاتهم بالفساد والتزوير والاستغلال المفرط للثروات دون ضوابط ولا حدود[5]، وقد أشار النائب « **Isaac** » إلى هذا الاستغلال الذي انفرد به المستوطنون دون الجزائريين، لذلك ذكر بأنّه من الضروري أن تكون للجزائريين(الأهالي) نفس الحظوظ التي يحظى بها المستوطنون[6].

« Le monde coloniale, n'est pas un monde à part ; de nombreux services n'y différent pas de ceux de la métropole ; justice, cultes, instruction publique, les garanties offertes à la population indigène sur ses différentes questions doivent être identiques à celles dont bénéficient les française »

كانت مرافعات النائب **"البين روزي"** (**Albin Rozet**) تؤكّد على ضرورة التعجيل بالإصلاح خاصة الإداري، ففي 14 جانفي 1909 وضع مشروع قانون تضمن خاصة ضرورة إلغاء الاعتقال الاداري والصلاحيات

---

[1] - J.D, séance, vendredi 27 janvier,1893

[2] J.D, séance, 27janvier,1893 أجيرون: تاريخ الجزائر، ص 390، أنظر أيضا. Yacono : OP.cit , P 54

[3]- Yacono : OP.cit , P 52.

[4]-**« Le Fondement de l'idée coloniale n'est et ne peut être que l'intérêt bien entendu .... Ainsi ; il apparait clairement que le seul critérium à appliquer à toute entreprise coloniale c'est son degré d'utilité, c'est la somme d'avantages et de profits devant en découler pour la métropole »** Ibid ; P 53

[5]- Jacques Bouversse : OP ; P 34.

[6] - J.O.R.F : Sénat, Séance 22 Février 1895, P 83.

التأديبية التي كانت تمارسها الادارة[1]. وهذا ما جعل الجزائري المسلم يتفادى أي احتكاك بها، ويفضل السكوت على حقوقه خوفا من ملاحقة الادارة له، وإذا طالب من الادارة مصلحة فغالبا ما تكون مرتبطة بعقيدته وأحواله الشخصية، وهذا ما صرح به "**نائب الوالي**" (**Sous-Préfet**) لمدينة بجاية بقوله: "الأهالي في بجاية طلبوا لقائي، وقد استقبلتهم، ولم يتحدثوا لي لا على نزع ملكياتهم ولا على حالة الفقر المدقع التي هم عليها، وإنّما كان مطلبهم الوحيد هو إعادة ترميم مسجدهم وإعطاءهم مدرسة، مع منح مرتب للمعلم الذي لا يستطعون دفعه[2]، وكان النائب "**أ. ميسيمي**" (**A,Messimy**) يعبّر عن أسفه وحسرته لكون فرنسا ظلت تعمل على تهميش الجزائريين وإهمالهم حيث صرح قائلا: " يجب أن نطلب منهم التعاون يوما فيوما وبشكل أوسع، ونسعى إلى إشراكهم في مسؤولياتنا، إنّهم جديرون بذلك"[3]، كما عبّر "**جول كمبون**" (**Jules Cambon**) أمام البرلمان عن واقع الجزائر بقوله: "نحن نحكم كوما من الغبار"[4].

كان الكثير من نواب البرلمان المتخوفون على مصير الجزائر الفرنسية، ويحاولون اقناع أعضاء البرلمان بضرورة القيام بإصلاحات حفاظا على مصالح فرنسا في الجزائر[5]، فقد كان **جورج كليمنصو**[6] النائب الليبيرالي الراديكالي يسعى للقيام بإصلاحات لفائدة مسلمي الجزائر لذلك في 24 سبتمبر 1908، وبدافع منه صدر مرسوم يتيح لهم حق انتخاب مستشاريهم العامين غير أنّ هذا المرسوم لم يكن له تطبيق على أرض الواقع، لذلك اعتبره المسلمين "**خدعة إصلاحية**[7] وليس إصلاحا، وهو نفس المشروع الذي وضعه "**جونار**" والذي استهدف مضاعفة عدد الناخبين في البلديات المهمّة، غير أنّ هذا الإصلاح الذي أعد في ظل حكومة "**كليمنصو**" وبموافقته جمّده نواب المستوطنين في البرلمان، في ظل وزارات "**بريان**" (**Briand**)، وقد تابعت صحيفة "**الزمان**" (**Le temps**) هذه الاصلاحات[8] باهتمام. كما كتب "**بول بورد**" (**Paul Bourde**) عن هذه المساعي، وعلى سبيل التغيير والإصلاح اقترح النائب **(أ. مسيمي) (A.Messemy)** في 2 جوان 1912 كمقابل لتجنيد الشباب الجزائري في الحرب العالمية الاولى تخفيف في نظام الغابات وإلغاء أعمال السخرة والمساواة الجبائية، وإصلاح البلديات ذات التسيير الكامل، ومنح تمثيل أكثر جدية[9].

---

[1] J.D, séance, Jeudi 14 janvier,1909

[2]- Mahfoud Smati : OP, Cit ; P 4.

[3] J.D, séance, Jeudi 29 mars,1894

[4] - J.D : seance 10 juin 1894.

[5] - J.D :Séance, vendredi 28 Janvier 1898, p27.

[6] هو جورج بنجامين كليمنصو (Georges Benjamin Clemenceau) 1841-1929 الملقب بالنمر، رجل دولة فرنسي، صحفي وطبيب ورئيس وزراء لعهدتين الاولى 1906-1909 والثانية 1917-1920، عرف بسياسته الراديكالية، واشتهر بمواقفه الصارمة خلال انعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919. المكتبة الرقمية العالمية: https://www.wdl.org يوم الأحد 2018/12/23،الساعة 18و54 د.

[7] أجيرون: تاريخ الجزائر، ص 391.

[8] نفسه، ص 392.

[9] نفسه، ص 395.

جاءت هذه الاقتراحات كنتيجة لما تركته هجرة تلمسان من صدى، هذه الهجرة التي فرضت على الحكومة الفرنسية تعيين لجنة تحقيق والتي أكدت في تقريرها أنّ مسألة التجنيد الاجباري كانت سببا آخرا يضاف الى جملة من الأسباب التي صنعت المآساة الجزائرية وبوصفها أنّ "التجنيد جعل الكيل يطفح مرارة وأسى"[1].

كان إذن من الضروري بالنسبة للبرلمان الفرنسي النظر في المسألة الجزائرية بهدف الحفاظ عليها، وهو يعرف قيمتها وعواقب فقدانها، وقد ذكرت صحيفة (**La Quinzaine Coloniale**) مدى تمسك فرنسا بهذه المستعمرة، ومدى الأهمية التي تكتسيها مقارنة بباقي مستعمراتها معبرة عن ذلك بما يلي:

« Parmi ces colonies, il n'en est certainement pas de plus importante de l'Afrique septentrionale, on peut concevoir la France sans l'indo-chine ou sans Madagascar, il est impossible de la voir sans l'Algérie, cette nécessité de garder l'Algérie nous a amenés à nous installer en Tunisie : cette acquisition et une cause de force.

... Le sort des deux colonies est désormais lié et que la Tunisie est beaucoup plus facile à conquérir que sa voisine.

..., Nous n'avons pas froissé les tunisiens comme nous avons froissé les algériens par des attaques contre leur religion et leurs propriétés, nous pouvons compter sur eux et nous devrions chercher à nous attacher aussi les populations d'Algérie, nous pourrions alors envisager l'avenir avec confiance »[2]

إنّ مصير تونس والمغرب لم يكن من الممكن أن يكون نفسه مصير الجزائر، خاصة مع اشتداد التنافس عليهما بظهور منافسين لفرنسا في الهيمنة على المستعمرات، وهذا ما جعل السياسة المعتمدة في الدولتين مخالفة لسياستها في الجزائر[3]، وهذا ما أكدته صحيفة **La quinzaine coloniale** التي اعتبرت دافع التوسع الفرنسي على تونس هو الحفاظ على الجزائر، واعتبرت الهيمنة على تونس أسهل من الجزائر.

1- موقف البرلمان من تعامل الإدارة مع الجزائري (الأهلي).

سيطر الكولون بعد 1870 على شؤون الجزائر، وجعلوا الحكام العامين أدوات في أيديهم[4]، وأرادوا أن يمسكوا بالجزائر مثلما أمسكوا الصحف، خاصة بعدما أصبح لهم نفوذ في البرلمان بغرفتيه، وقد ازداد هذا النفوذ بوصول النائب عن عمالة وهران **"أوجين ايتيان"**[5]. وبناءً على قانون 1881 تقلصت مهام الحاكم

[1] أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 368.

[2]- La Quinzaine coloniale ; Tome XII ; 6eme année : 1902 ; P 415.

[3] - Stora ; OP, Cit ; P 25.

[4] - J.D :Séance vendredi 28 Janvier, 1898.

[5] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 644.

العام وأصبح المستوطنون يوجهونه وفق ما تقتضيه مصالحهم، ولم يعد الحاكم العام سوى "مراقبا للاستيطان في بلاط ملك خامل "[1].

وازداد بذلك التعتيم على قضايا الجزائريين من خلال ضغط نواب الكولون داخل البرلمان، وتضاعف نفوذ اليهود الذي أصبح يهدد مصالح فرنسا نفسها[2]، وبات احتمال تضييعها لأهم مستعمراتها في الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط وشيكا، وهذا ما صرح به **"بيكارت"** في الكلمة الموجهة إلى المجلس العام لوهران في 2 أكتوبر 1876 بصفته رئيسا للمجلس حين قال: "إنّ كلمة الاستقلال الذاتي أصبحت موضة، والذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين، واعتبر "**دي يوزي**" تجنيس اليهود في 1871 خطرا على السيادة الفرنسية في إفريقيا، وأن اليهود يشكلون قطيعا من المنتخبين يرفعون المترشحين اليهود في المدن الكبرى ويضعون المسلمين تحت سلطتهم وقهرهم، وأوضح أن في كل من بوسعادة وعين البيضاء وتيارت يشكل اليهود عددا اكثر من عدد الفرنسيين، ويساويه في تلمسان، واعتبر "**دي يوزي**" مرسوم كريميو والضغط المالي لليهود السبب في جعل هؤلاء اليهود أسياد البلدية[3].

جعلت بذلك الادارة مصير الجزائري المسلم في قبضة اليهودي، وهذا ما أكدته الكثير من الصحف بما فيها صحيفة **"المستوطن" "Le colon"** التي وصفت اليهودي بمقال بعنوان "**اليهودي الملك**" مشيرة فيه إلى سلطته المطلقة والى ثروته التي وصلت 80 مليار فرنك، فشكلت بذلك 1/3 رأسمال فرنسا[4]، وذكرت نفس الصحيفة هيمنة اليهود على المواد الاستهلاكية في الجزائر خاصة الحبوب، وذلك في مقال حمل عنوان "**الخبز عند اليهود**"[5].

وقد همّشت بذلك الادارة الجزائري المسلم وجعلته تحت رحمة المستوطن، وهذا ما أشار اليه **إسماعيل عربان**[6] **(Ismail Urbain)** من البداية حيث قال: "الآن نفكر في المصالح المادية فقط، ونعتقد أنّ زراعة الكروم ستنقذ الجزائر، نحن مقبولون على الفوضى بخسارة وتدمير الأهالي" وقال أيضا معبرا عن الانفصام الموجود بين المستوطن والأهالي: "رعايانا المسلمين تركوا بعيدا عن اهتماماتنا، لم يرتبطوا بنا بأيّة مهمّة، ولا توجد أية علاقة بيننا وبينهم"[7]، وجاء على لسان "إسماعيل عربان" أيضا قوله "نحن لا نهتم

---

[1]- Emile Tersen : Histoire de la colonisation Française Presses universitaire de France , Paris, 1950, P 77.

[2] - J.D :Séance vendredi 28 Janvier 1898.

[3] صلاح عياد: **المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900**، د.و. م. ج الجزائر، 1984، ص 99.

[4] - Le Colon : N° 1780 : 6 Février 1898.

[5] Ibid : N° 1816 ; 24 Avril 1898.

[6] ولد بكيان (Cayenne) عاصمة غيانة (Guyane) في امريكا الجنوبية في 31 ديسمبر 1812 وتوفي في الجزائر العاصمة في 31 جانفي 1884 اسمه الحقيقي (Thomas Appoline) نسبة لمه، لن والده رفض الاعتراف به، اعتنق الاسلام في مصر، تزوج في 28 مارس 1840 من جزائرية، كان احد مستشاري نابليون الثالث وأحد المتحمسين لمشروعه "المملكة العربية"، انظر: عميراوي حميدة: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر 2004، ص ص، 120-121.

[7]- J.D, séance, vendredi 27 janvier,1893 ; Ageron : les algeriens Musulmans, T1, P 413.

بالمسلمين الذين صاروا يبتعدون عنا يوما بعد يوم، وهم ينتظرون بشوق وإصرار ساعة الانتقام، إننّا سندفع الثمن غاليا إن عاجلا أم آجلا، إنّه ثمن الأخطاء التي ارتكبناها والتي بالتأكيد سنرتكبها لاحقا"[1]، وقد كشف الحاكم العام "**دوقيدون**" عن طريقة تعامل الادارة مع الجزائريين بعد مقاومة 1871 بقوله: "إنّ ثورة الأهالي حررتنا بالقوة من التزاماتنا السابقة حيالهم، وستسمح لنا بعدم مراعاة الحصانات التي منحوا إياها لحظة استسلامهم" ثمّ صرّح: " إنّ الخطأ الأكبر الذي ارتكبته الحكومة السابقة يكمن في الاعتقاد بأنّ ذلك – في حديثه عن الإدارة غير المباشرة لشؤون الأهالي عن طريق المكاتب العربية- كان وسيلة ممتازة لاستمالة الأهالي اكثر منها وسيلة لاحترام تقاليدهم وأعرافهم القديمة وإدارتهم باعتماد الرجال الذين كانوا يبدون لنا متعودين تقليديا على تقلّد السلطة كوسطاء"، ليخص غلى القول بأنّه لن يكون هناك موظفين من غير الفرنسيين[2].

كانت تصريحات كثير من البرلمانيين تؤكد تحيّز الإدارة التام للمستوطنين على حساب الجزائريين ، فهذا النائب "**كونستن**" (**Constans**) مثلا يوضح في تصريحه - وهو وزير للداخلية في 4 مارس 1891 - أمام البرلمان بقوله: "لم يغادر المستوطنون وطنهم كفلاسفة يبحثون عن فعل الخير، وإنّما عن المال، واعتقد أنّنا مطالبون بصفتنا غزاة بأن نعامل الأهالي بعناية خاصة، فإذا عرفتم كيف تحافظون على حالكم ونفوذكم فإنهم سيرضون حتما بما تجودون عليهم من أفضالكم"[3]. وقد أكد الحاكم العام "**لويس تيرمان**" هذه النظرة الاستغلالية للجزائريين من خلال تصريحه الذي قال فيه: "إنّ المصلحة العليا تقتضي أن يحافظ المشروع الاستعماري على الأهالي باعتبارهم مصدر اليد العاملة الرخيصة..."[4].

كان المستوطنون هم السادة الحقيقيون للجزائر، خاصة تحت ظل حكام عامين ضعاف أمام سلطة هؤلاء أمثال الحاكم العام "**لويس تيرمان**" الذي كان يخضع كلية لمطالب المستوطنين بضغط من نوابهم "**طومسون**" (**Thomson**) و"**أوجين اينيان**" (**Eugéne Etienne**)[5].

ولم يكن للجزائريون -كما هو معلوم- ممثلون في البرلمان، أمّا في المجالس المحلية فكان التمثيل شكليا، ففي 1898 تكوّن المجلس الأعلى للحكومة، وكان يضم ستين (60) عضوا سبعة (7) منهم فقط مسلمين، ولم يكن للجزائريين ممثلون على مستوى المجلس الوطني، وكان الحاكم العام هو الذي يعين الجزائريين وهذا الى غاية 1908 حيث أصبحوا ينتخبون[6]، وفي منطقة زواوة - وبهدف زرع روح العداء والتفرقة بين الجزائريين- اقترح "**ج.ليوريل**" (**J. Liorel**) سنة 1892، تولي الزواويون أنفسهم عملية الاستيطان، وأشار إلى ذلك بقوله:

---

[1] - Ibid ; P 414.

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص ص57، 58.

[3] - J.O.R.F : Sénat ; Seance : 26 Février 1891 ; P 103.

[4] أجيرون: **الجزائريون المسلمون**، ج1، ص 791.

[5] - Ageron : **Histoire de l'algerie**, P46.

[6] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**،ج2، ص 84.

"قد يكون القبائلي(الزواوي) العنصر المستوطن الممتاز الذي يمكن أن نسخره لتحويل الجزائر إلى فرنسا حقيقية"[1].

وعلى عكس الجزائر فإنّ في تونس والمغرب الاقصى كانت المراقبة مباشرة[2]، ذلك لأنّ نظام الحماية لا يتطلب عددا كبيرا من الموظفين الفرنسيين. وهذا ما صرح به "**جول فيري**" أمام النواب في جلسة 1 مارس 1888 في قوله: حلمنا الاستعماري جميعا ليس المستوطنة التقليدية التي يوجد بها موظفين نحاربهم، لكن مستوطنة لا يوجد فيها موظفين" ويبدوا أن حلم "فيري" قد تحقق في تونس ففي 13 فيفري 1884، عندما انتهى مجلس الوزراء من وضع النص النهائي لمعاهدة المرسى (8 جوان 1883)، وقد صرح "جول فيري" في 1 أفريل 1884 أن نظام الحماية يمكن من المراقبة من الأعلى، ومن عدم تحمل مسؤولية كل التفاصيل الادارية والتصادم الذي قد يحدثه الاحتكاك بين الحضارتين المختلفتين[3] وعبر عن ذلك بقوله:

« Les reformes s'y font par le haut, par la grâce du maitre obéi, du pouvoir national et traditionnel, et ce qui descend de ces hauteurs ne se discute pas, il devient possible sous ce sceau respecté de toucher aux choses fondamentales, presque sacrées, du monde arabe à la famille, à la terre, à l'enseignement, encore faut-il y mettre une prudence infinie »

تنطبق هذه المقولة التي جاءت على لسان منظر الحركة الاستعمارية الفرنسية مع ما ذكره "**فان كول**" (**Van Kol**) المفكر الاشتراكي الهولندي في مجلة "**الحركة الاشتراكية**" (**Mouvement socialiste**)، وهو خبير في قضايا الاستعمار حيث صرح سنة 1904 قائلا: "أخشى أنّ الفرنسة ستخلق فجوة عميقة لا يمكن لملمتها بين المستعمر والأهالي المعتزين بانتمائهم والمتميزين بفطنتهم وشجاعتهم"، وكان هذا التصريح بعد مجيئه إلى الجزائر سنة 1904[4].

كانت الشكاوى حول ما يعانيه الجزائري المسلم من ظلم وتعسف الإدارة يصل الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي[5]، لكنه لا يجد أذانا صاغية، وقد سجل "**جول فيري**" في دفاتره ملاحظات حول هذا الواقع خلال زيارته للجزائر 1891 بعد الشكاوى الشفاهية والكتابية التي وصلته[6]، وقد جاء مثلا في عريضة سكان مدينة قسنطينة سنة 1892: " نحن في الجزائر أربعة ملايين من الأهالي المسلمين، ونعيش وسط خمسمائة ألف من الأوروبيين [...] نحن أكثرهم عددا (ست عشرة مرة) وندفع الضرائب بمختلف أنواعها، الضعف أو

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 48.

[2] J.D, séance, dimanche 04 fevrier,1912.

[3] - François Furet : OP.cit , P 199.

[4] - Galissot : OP, Cit, P54.

[5] - J.D : Séance vendredi 28 Janvier 1898.

[6] سيفو فتيحة: المرجع السابق، ص 185.

ثلاث مرات أكثر ممّا يدفعون [...] يضاف إلى هذا كوننا خاضعين للحجز أيضا ولحراسة المدن والقرى والطرقات والجبال شبه الجرداء وضياع المستوطنين ومكاتب حكام البلديات المختلطة وخيولهم وكلابهم ..."[1].

إنّ هذه الشكوى وغيرها تفضح إدارة الاحتلال كما تدين البرلمان الذي لم يتحرك لرفع الظلم الذي يشكو منه أغلب سكان الجزائر، ولا شكّ أنّ التقسيم الإداري للبلديات يؤكد هذا التفوق في العدد من ناحية، ويوضح مدى الظلم والاستبداد والعنصرية الذي ميّز الادارة والجداول التالية توضح ذلك:

العملات	التقسيمات الادارية subdivisions	بلديات مختلطة	بلديات الأهالي
الجزائر	05	04	11
وهران	03	09	02
قسنطينة	04	04	17
المجموع	12	17	30

جدول مناطق الحكم (Territoire de commandement) 1876. G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P8

العملات	المناطق Arrondissement	البلديات المكونة	البلديات المختلطة
الجزائر	4	69	15
وهران	5	49	13
قسنطينة	6	50	18
المجموع	15	168	46

المنطقة المدنية (territoire civil) 1877 G.G.C.A : Etat actuel de l'algerie, P8

استمرت وضعية الجزائري المسلم في التدهور، في وقت كانت النخبة الفرنسية تنقل هذا الواقع، ففي 1909 قام الطبيب "**بول فيني دكتون**" (Paul vigné docton) بإجراء تحقيق حول القضايا والجرائم الاستعمارية في الجزائر، وقد نشرها في جريدة "**الفجر**" (L'aurore) التي تعرف أيضا بجريدة **كليمنصو** (Clemenceau) في 1911 تحت عنوان فضائح "**عرق البرنوس**" (La sueur du burnous)[2].

وقد صنعت ظاهرة الهجرة الحدث ابتداءً من 1900 ممّا دفع بفرنسا إلى تكوين لجنة تحقيق أرجعت الهجرة إلى الدعاية التركية والتعصب الديني، والواقع أن أسباب الهجرة كانت نتيجة ممارسات الادارة خاصة الاستيلاء على الأراضي، بالإضافة إلى المجاعة التي أصابت الجزائر فيما بين 1905-1908، ورغم ذلك فإنّ الحكومة الفرنسية كان ردّها منع المسلمين من الهجرة[3]، رضوخا إلى ضغط المستوطنين الذين كانوا في حاجة إلى اليد العاملة الرخيصة. وبقي هذا الاجراء ساري المفعول إلى غاية 1913 حيث فتحت أبواب الهجرة تحضيرا للحرب العالمية الأولى، ورغم ذلك عارض المستوطنون تجنيد الجزائريين (الأهالي) دائما خوفا من فقدان اليد العاملة.

[1] جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية، صص** 251، 252.

[2] - Galissot : OP, cit, P 54.

[3] ناهد الدسوقي: المرجع السابق، ص 37.

إنّ سيطرة الكولون على الإدارة في الجزائر دفعت بالأمير خالد إلى التفكير في التوجه نحو فرنسا وتقديم مطالبه الخاصة بواقع الجزائري المسلم إلى البرلمان الفرنسي، وبالفعل سافر إلى باريس سنة 1920 واتصل بشيوخ البرلمان دون أن يجد آذانا صاغية كالعادة، وقد طالب بضرورة منح المسلمين ممثلين لهم في البرلمان، ليتمكنوا من طرح انشغالاتهم وعرض مشاكلهم والدفاع عن آمالهم وطموحاتهم، وكان خطاب الأمير خالد كعادته معتدلا متوازنا، ولكن على الرغم من ذلك اعتبر معاديا لفرنسا، وشنت الصحافة ضده حملة شعواء اتهمته بالعديد من التهم أهمها قيادته للحركة القومية العربية والتيار الوطني الاسلامي، وقد لقي ملاحقة كبيرة من عملاء إدارة الاحتلال أمثال بن شنوف وهني، وزروق محي الدين وغيرهم[1]. وهكذا كان دائما وسط المعاناة من يخرج ليصيح بحقوق الجزائريين أمثال الأمير خالد مثلما كان دوما أذناب الاحتلال من الجزائريين من يقف في وجه تحقيق المطالب، وسوط عذاب بيد الاحتلال ضد إخوانهم.

2- البرلمان وسياسة نزع الملكية والاستيطان:

إنّ الهدف الأساسي للقوانين العقارية الفرنسية المتعاقبة هو فرنسة الأراضي وإخضاعها للقانون الفرنسي المبني على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية ولا دينية، وبذلك استبعاد أحكام الشريعة الاسلامية من المعاملات العقارية وسائر المعاملات في الجزائر، إضافة إلى الاستيلاء على الأوقاف بما فيها أوقاف المناطق المقدسة[2]. وقد كتب "**ألكسي دوتوكفيل**"[3] (**Alexis de Tocqueville**) في أحد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر: " لقد استولينا في كل مكان على الأموال، أموال المؤسسات الخيرية التي كان غرضها سدّ حاجيات النّاس والقيام على التعليم العام، وذلك بتحويلها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وانقاصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وببعثرتنا للحلقات الدراسية. لقد انطفات الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الاسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير ممّا كان عليه من قبل أن يعرفنا"[4] ، وقد لجأت فرنسا إلى استعمال وسائل تعجيزية من أجل تحويل الأراضي ووضعها تحت الحراسة في انتظار تحويلها

---

[1] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص ص 671، 672.

[2] رشيد فارح: **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 119.

[3] أحد كبار المفكرين الفرنسيين، مؤرخ مختص في علم الاجتماع، ومنظر سياسي ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859، اشتهر بكتابيه "**الديمقراطية في امريكا**" و "**النظام القديم والثورة**"، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 الى 1849، عين نائبا لرئيسها، ثم وزيرا لخارجية فرنسا، زار الجزائر سنة 1840، انسحب من الحياة السياسية آخر سنة 1851، كان من انصار الاستعمار الاستيطاني، راجع، أليكسيس دوطكفيل: **نصوص عن جزائر في فلسفة الاحتلال والاستطان**، تر وتقديم ابراهيم صحراوي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص7.

[4] ابراهيم لونيسي: **اوضاع التعليم في الجزائر نصف القرن 19 من خلال جريدة المبشر** "مجلة الصراع"، ع 19،ص 16.

إلى أملاك الدولة أو البلديات، وأخضعت هذه الاراضي للتسجيل والإشهار العقاري[1]، ومن بين أشهر هذه العقود "**عقد توران**" (**Acts torens**) المنسوب لواضعه "**روبيير توران**" (**Robert torrens**) الخاص بتسجيل عقود نقل الملكية.

وحسب مذكرة وجهت الى مجلس الحكومة في جوان 1875 ومحضر المجلس العام لمدينة الجزائر دورة 1869 دون الأخذ بالأرقام الجزافية التي أطلقتها الصحافة والشخصيات فإنّ محافظ الجمهورية "**شارل دي بوزي**" (**Charles De Bouzet**) قد قدّر قيمة الأملاك الإسلامية سنة 1871 بـ 4 إلى 5 ملايين فرنك حسب كل إقليم وقدّرت مصلحة الشؤون الأهلية قيمتها سنة 1895 بحوالي 9 مليون فرنك[2]، وقد تعرضت كل الاراضي المحاطة بالمستوطنات للبيع لفائدة الكولون مجبرة من قبل الادارة، وكانت الادارة تهدد وتتوعد من لا يتنازل عن أرضه بعبارة: "إذا أصررتم على البقاء في المناطق المغطاة بالكروم، حيث يحدث قطيع الغنم فيها خسائر كبيرة، فإنّ هذا سيكلف السكان كثيرا، من خلال الغرمات التي ستفرض والتي ستؤدي في الأخير إلى الفقر المدقع"[3].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في صحيفة "**لاديباش ألجيريان**" (**La dépêche Algerienne**) من إشارة إلى استعداد السكان لبيع أراضيهم من أجل مشاريع تقوم بها فرنسا بقولها: "في المدية: أشغال السكة الحديدية ستنطلق هذه الأيام والقرية المقترحة هي بني بويعقوب، هذا الطريق سيربط الطريق الوطني لبني شيكاو، وبفضل المجهودات التي يبذلها المسؤول الإداري لبني شيكاو الكثير من الأهالي العارفين بفائدة إيجاد قرية تنازلوا طواعية على جزء من أراضيهم، وقد وقعوا مؤخرا استعدادهم بتسليم هذه الاراضي للمستوطنات بسعر 100 فرنك للهكتار"[4].

ومن المعروف طبعا أن الجزائري كان دائما متشبتا بأرضه فإلى غاية 1900 بقي رافضا التنازل عليها[5]، وهذا ما وثّقته جريدة المنتخب[6] في 26 نوفمبر 1882 حيث جاء فيها: "ما ذكر من مصادرة الأراضي، لا بد من نزع الاراضي من أيدي اربابها على سبيل الإجمال ولهذا نسأل سؤالا واحدا، أيرضى الأهالي نزع أراضيهم من أيديهم؟ ولما كنا عالمين بذلك أحسن من الغير فيكون جوابنا لهم نفيا منفيا، ذلك لأنهم متشبثون بأراضيهم أكثر من الدراهم لا سيما حينما ورثوها أبا عن جد"[7]، و أشار الأديب الفرنسي "**غي دومو باسان**" – الذي زار

[1] الطاهر ملاخسو: المرجع السابق، ص 37.

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 93.

[3] - Meynier : OP, Cit, P 123.

[4] -J. La Dépeche Algerienne, N°890, mardi 31 décembre 1887

[5] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق ص 167.

[6] كانت تصدر بقسنطينة، تعبر عن تيار فرنسي شاذ معزول، تصدر باللغة العربية والفرنسية صدرت في 1882 وبقيت الى 1883 فقط، حيث اختفت بتأثير من الكولون خاصة منهم الغلاة، فقد اسس "**بول بير**" جمعية الكولون، لتقاوم نفوذ جمعية حماية اهالي المستعمرات والوقوف في وجه المنتخب، ابو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ج1، ص 455.

[7] جريدة المنتخب العدد 22، س1، الاحد 26 نوفمبر 1882.

الجزائر سنة 1881 وقد تزامنت زيارته مع مقاومة الشيخ بوعمامة- إلى طريقة حصول المستوطنين على الأراضي في الجزائر فيذكر في كتابه "**رحلة الى بلاد الشمس**": "فيما يلي مختلف الطرق المستعملة لصيد وسلب ملاك الاراضي البؤساء: يطلب مواطن فرنسي عادي غادر فرنسا من المكتب المكلف بتوزيع الأراضي امتيازا لحكر الارض في الجزائر، تقدم له قبعة مليئة بالأوراق يسحب منها رقما مطابقا لقطعة الأرض، فتصبح هذه القطعة من تلك اللحظة فصاعدا ملكه، يذهب فيجد في احدى القرى عائلة كاملة مستقرة في قطعة الارض التي حُدّدت له سابقا، والتي تعمرها وتعيش من ريعها ولا تملك شيئا غيرها، فيأتي الغريب[1] ويطردها، فتذهب مستسلمة لأنّه قانون فرنسا[2].

ازداد النشاط الاستيطاني بعد 1871، خاصة مع تهجير فرنسيي الالزاس واللورين، حيث أنشأت فيما بين 1871-1880 على مساحة 233.369 هـ 207 قرية استيطانيه جمعت 195.418 نسمة، ووصل عدد المستوطنين سنة 1890 حوالي 267.672 نسمة، وفي 1900 أصبح 364.257 نسمة[3]، وبعد فشل سلطات الاحتلال في اسكان العدد الكافي من الألزاسيين واللورينيين وجهت اهتماماتها إلى فلاحي الجنوب الشرقي من فرنسا، وفي مدة 10 سنوات وصل إلى الجزائر حوالي 4000 عائلة من فرنسا، وتمّت السيطرة على مساحة 347.268هـ خلال المدّة الممتدة من 1871-1882، وقدرت قيمتها ب 43 مليون فرنك[4].

وقد طالب المستوطنون في 1881 بتخصيص ميزانية بقيمة 50 مليون فرنك لبناء 175 قرية على مساحة 310.00 منها 300.000هـ تنتزع من الجزائريين(الاهالي) وقد حارب النواب الاحرار هذا النداء تحت لواء الجمعية الفرنسية لحماية الاهالي[5]، وكانت جريدة **المنتخب** تنشر لها مقالات نذكر منها مقالا جاء فيه: " ها نحن ندرج هنا المقالات الثلاث التي اسمعت عند انعقاد مجلس الجماعة التي حدثت في باريس لحماية البلاد الموجودة تحت حكم الدولة الجمهورية، أعرفكم بما جرى بعد تأسفي وحسرتي، كل من سافر إلى بر الجزائر أو عبر البحر لا يشك في مقالتي، بل يثبتها حيث شاهدها بعينه وتأسف لما وقع، فالمطلوب العلاج على قدر الجهد لهاته الأحوال الإنسانية والسياسية، حيث أن هذا الفعل لا يناسب جنسنا الكريم، ولا دولتنا الجمهورية، وذلك بجعل سكان البلاد في مراتب أدنى من مراتبنا، والحكم عليهم بغير حق، وفي غالب الأحوال بظلم يجلب لنا الكره، وترك تعليمهم وأدبهم، وتثقيل المغارم عليهم من غير أن يستنفعوا بشيء منها، وأخذنا الأرض وإعطائها لسكان اوربا....، صرنا نحتقرهم ونحسبهم أدنى منا بل هم كالرقيق، وكالهنود التابعين

---

[1] هو نفس المصطلح الذي استعمله الاستاذ سعد الله في كتابه الحركة الوطنية مشيرا به الى المستوطنين

[2] غي دو موباسان: **رحلة الى الجزائر (الى بلاد الشمس)**،ص 47.

[3]- Augustin Berque : Ecrits sur l'Algérie , P 32.

[4] -C S G : 29 octobre 1872, P148 ; Agéron : Histoire de l'Algérie, P 47.

[5] تكونت في باريس سنة 1881، اسسها **ليروي بوليو وفيكتور تشونشييه** كان هدفها جعل الجزائريين (الاهالي) أصدقاء بدل إبعادهم عن الفرنسيين، وكان **احمد بن بريهمات** احد ابرز أعضائها، ساهمت بعدة مقالات في جريدة المنتخب، انظر ابو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص 455 ؛ جمال قنان: **مشاغل المجتمع الجزائري**،ص 43.

لشريعة البراهمة، وفي اعتقادي أنّ الرقيق لا يوجد بأرض فرنساوية"[1]، وهو خطاب ألقاه "**لوبلان دولاموث**" أحد أعضاء الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي، والذي عبر فيه عن وضع الجزائريين وعن سياسة الجمهورية الفرنسية بقيادة المستوطنين، وخاصة الغلاة منهم أمثال "**أوجان ايتيان**" (**Eugéne Etienne**)[2] و "**تومسون**" (**Thomson**)[3].

ذكر "**اسماعيل عربان**" أثناء مناقشة مشروع 50 مليون فرنك الذي طالب به نواب المستوطنين - وهذا المشروع اعتبر بمثابة آخر صراع "لعربان" وآخر انتصار له- واصفا الاستيطان الرسمي بما يلي: "الاستيطان الرسمي يتناقض حتى مع المصالح الحقيقية للمستوطنين، لأنّه الحاجز الذي يمنع تعايش االجنسين"[4]. كما عبر ما **سكوراي** (**Masqueray**) عن قلقه وتخوفه من تفاقم سياسة نزع الملكية بقوله:"الأهالي سيعوّضون شيئا فشيئا بالإسبان في الارض التي يواصلون استصلاحها والعمل فيها بعدما كانوا أصحابها (ملاكها)[5]. لذلك فإنّ "**جول فيري**" كان يرى ضرورة العودة إلى سياسة الامبراطورية الثانية (**نابليون الثالث**) بعد 1860، وهي سياسة توقيف الاستيطان هذا الاستيطان (صغار المستوطنين) الذي يستهلك دون أن تكون له مداخيل، وضرورة تكوين نظام قوي في الجزائر بتمدين السّكان عن طريق المدرسة الفرنسية العربية[6].

والواضح أنّ "**جول فيري**" كان يحمل همّ أهم مستعمرات فرنسا، لذلك تحوم حول هذه الشخصية الكثير من التساؤلات وعن حقيقة هذا الاهتمام، فيما اذا كان اهتمامها بالجزائريين من منطلق الرجل الاستعماري عديم الرحمة والذي كان همّه الاستغلال الاقتصادي للمستعمرات؟ أم أنّه يتقاسم ضمير أغلبية من عاصروه من الفلاسفة والمفكرين والأدباء والنواب الذين يعتبرون تمدين الشعوب المنحطة الضعيفة واجب على الاجناس المتحضرة وقد ذكر ذلك "**جول فيري**" خلال نقاشه مع النائب "**جول ماين**" (**Jules Maigne**) بصريح العبارة قائلا:

"نعم يجب القول بصراحة أن الاجناس القوية المتطورة لها حق تجاه الاجناس المتخلف (الضعيفة)".

---

[1] جريدة المنتخب، العدد 2، س1، الاحد 30 افريل 1882.

[2] ولد في 15 ديسمبر 1844 وتوفي في 13 جويلية 1921 كان نائبا للكولون عن عمالة وهران من 1881 الى 1919، نائب كاتب الدولة للبحرية والمستعمرات 1887، نائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة والمستعمرات 1892، وزير الداخلية سنة 1905 وزير الحربية مرتين 1905-1913، من دعاة تأسيس كتلة برلمانية خاصة هي "الحزب الكولونيالي" انظر: عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع**،ج2، صص 488-489.

[3] - نائب عن مدينة قسنطينة، من غلاة المعمرين، اتهم مع الاخوين "بيرتانا" (Bertagna) في قضية فوسفات تبسة التي اثارها النواب في البرلمان ومنهم (Pauliat) و (Samary) سنة 1894 كان من المدافعين على مصالح المستوطنين بقوة، وقد نظم لصالحهم سنة 1894 ما عرف بالقافلة البرلمانية والتي وصفها الصحفي (Paul Bourd) فيكتابه الذي حمل عنوان (Atraver l'algerie): انظر اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 856.

[4] C S G, 29 octobre,1892 pp 139, 145 ; Ageron : les algeries musulmans, T1, P 413.

[5]- Ibid ; P 388.

[6] -François Furet : OP, cit ; P 200.

و "أكرر للأجناس القوية حق، لأنّ عليها واجب تمدين الاجناس المتخلفة"[1].

كان **"جول فيري"** من النواب الذين يفتخرون بانجازاتهم الاستعمارية، وقد عبّر على ذلك في العديد من المناسبات، وفي كثير من الأحيان يكون هذا الشعور سببا أساسيا في الصراع داخل البرلمان، ومن أهم أمثلته الصراع الذي كان محتدما - خاصة بعد 1885 - داخل البرلمان بين **"جول فيري"** و **"جورج كليمنصو"**، وقد سجّل "**جول فيري**" افتخاره بانجازاته وبانجازات فرنسا بعد الزيارة الخاصة التي قام بها إلى الجزائر وتونس في ربيع 1887 قائلا: "فخر واعتزاز وطني حقيقي، اشعر بإعجاب حقيقي بأراضي متيجة التي أعدّها أفضل فلاحة من نورماندیا"، وقد عبر في رسالة كتبها من منطقة **"الابيار"** في العاصمة الى صديقه (**Joseph Reinach**) وذلك في 1887 معبرا على الانجازات التي قام بها في الجزائر، بقوله: "ما قمت به من أجل الجزائر من الصعب اخفاؤه أو نكرانه، هنا جامعات ومدارس عليا التي تنافس جامعات "ليون" (Lyon) في الدراسة والتعليم، فمدرسة الفنون ستكون الأولى في العالم، والثانوية الصغيرة لبن عنكون التي هي في مستوى جمال ثانوية "**لكنال**" (**Laknal**)[2] والمدارس الصغرى والكبرى في زواوة والتي من حقي تسميتها "**بناتي**" (**mes filles**)، إنّ الرجال الذين كانوا في خدمة الجزائر منذ 1879 قد عمروا الجزائر. فالحضارة الفرنسية تتقدم بخطى ثابتة وأكيدة، ولحسن الحظ هي مصحوبة بالكروم[3]، التي هُجّرت من فرنسا إلى حدود الهضاب العليا. وما صنعته عبقرية فرنسا في هذه الأرض الرائعة البربرية في اربعين سنة صنعته الجمهورية في 16 سنة - هناك القفزة الكبيرة تعود الى 1871 - منذ 30 سنة كانت المتيجة لا تنتج سوى الفول، والنخيل القزم، والبصل، وهي حاليا، حديقة العالم، والمرأة تستطيع أن تسافر لوحدها دون خطر الى غاية حدود الصحراء"[4]. وقد عبر عن افتخاره كذلك لما أُنجز في مستعمرة فرنسا الثانية في شمال افريقيا وهي تونس، ذاكرا أنّ 300 ألف هكتار من الأراضي تمّ شراؤها خلال 4 سنوات فقط من طرف رأسماليين فرنسيين، إضافة إلى تحقيق مداخيل بقيمة 12 مليون فرنك من التطوير الزراعي، وهذا ما صرح به أمام النواب، وذلك في 1 مارس 1888، واعتبر تونس "مستعمرة رؤوس أموال"[5].

استمر الاستيطان الرسمي إلى جانب الاستيطان الحر، وقد استهدف تثبيت الكولون في الجزائر، كما دعمت ادارة الاحتلال ذلك بجملة من التشريعات العقارية، وكان أهمها وأخطرها قانون **"وارنيي" (Warnier)** الذي كان يهدف إلى مراقبة عمليات البيوع وتوجيهها[6]، وتوفير شروط انتقال الاراضي إلى الفرنسيين

---

[1]- Manceron: OP.cit, P12 .

[2] ثانوية تقع في اعالي نهر السين (Seine)، أنشأت في عهد الجمهورية الثالثة سنة 1882 بني من طرف المهندس (**Anatole de Baudot**)، صنف ضمن المعالم التاريخية سنة 2001، اطلق عليها هذا الاسم تخليدا لشخصية (**Joseph Lacanal**) (1762-1845) السياسي والبرلماني الفرنسي.

[3] J.D, séance, lundi 04 janvier,1892

[4] -François furet : OP, Cit, P 200.

[5] -Ibid, P 201 .

[6] الطاهر ملاخسو: مرجع سابق، ص 39.

والأوروبيين والتقليص من الملكية الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية، ومما جاء فيه: "تلغى كل الحقوق العينية مهما كانت مسببات القرارات القائمة على الشريعة الإسلامية فحق استعمال الشفعة لا يمكن أن يعارض المشتري إلاّ في حالة سحب حق الميراث من طرف الأولياء مستحقي الارث وفقا للشريعة الاسلامية، وطبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني"[1].

عرف قانون "**وارنيي**" (**Warnier**) بقانون المستوطنين، وقد صدر في 26 جويلية 1873، حيث سمح هذا القانون للمستوطنين بتحقيق مطامحهم في استغلال اراضي العرش، وقد ذكر (**Xavier Yacono**): "مادتين من القانون المدني فجرت ملكية الاهالي، المادة 815 التي تنص على أنّه لا يحق لأحد ابقاء الملكية الجماعية (المشاعة)، والمادة 827 التي نصت على مايلي:" إذا لم يكن ممكنا تقسيم الاراضي بسهولة ستخضع الى البيع بالمزاد "[2].

وقد شجعت فرنسا الحصول على الأراض طبقا لمرسوم 15 جويلية 1874 الذي نصت فيه المادة 11 على ضرورة تشجيع الاستيلاء على أراضي الجزائريين، وتسليمها لشركات معينة، وقد جاء في نص هذه المادة ما يلي:

« les sociétés qui s'engageraient à construire et à peupler, dans un but d'industrie ou de colonisation, un ou plusieurs villages, pourront recevoir des concessions de terres aux conditions fixées par le présent décret, mais à charge par elles d'en consentir la rétrocession au profit de familles d'ouvriers ou de cultivateur d'origine française, les rétrocession s'effectueront dans les délais qui seront stipulés par l'administration de concert avec les sociétés »[3]

طالب "**كازمير فورنييه**" (**Casimir Fournier**) بضرورة انشاء سجلات مدنية خاصة بالجزائريين (الأهالي)، وذلك في جلسة البرلمان في 1882، وقد أعلم نواب البرلمان بمخاوف الجزائريين قائلا :"ستسمح السجلات المدنية للمناهضين من الأهالي بالتسلل الى الشيوع العربي"، وقد شجع سياسة نزع الملكية وطالب من الحكومة الفرنسية تحمل كل الأعباء التي ستنجر على ذلك، واقترح إجراء تجارب عن ذلك في منطقة زواوة، وصرح قائلا:"الحزب الاستعماري يسعى لأن تصبح الجزائر أرضا فرنسية، ويشجع بقوة نزع الملكية"[4]، وقد شكل مرسوم 24 ديسمبر 1902 وحدة (**Unité**) إدارية خاصة في الجنوب تضمّ عين الصفراء الأغواط ورقلة، وقد تمكن الجنرال "**ليوتي**" (**Lyautey**)[5]، بعد سيطرته على الجنوب الوهراني من احتلال منطقة "**كلومب**

[1] الطاهر ملاخسو: مرجع سابق، ص36.

[2] -Xavier Yacono : OP, cit, P 221.

[3] -G.G.C.A : Etat actuel de l'Algérie, P 92.

[4] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 188.

[5] Louis Hubert lyautey، 1854-1934، مارشال فرنسي، مستشار في غيانة (Gallieni) والتونكين (Tonkin) ومدغشقر (Madagascar) (1894-1897)، كوّن من 1912 الى 1925 الحماية الفرنسية على المغرب الاقصى وكان مقيما عاما بها، اتبع في المغرب سياسة اقتصادية واجتماعية خاصة، عين وزير للحربية بين 1914-1916، ونظم المعرض الاستعماري في باريس 1927-1931، انظر:

بشار" (**Colomb-Béchar**) في 1903 وهكذا تمّت السيطرة على كامل الجنوب فيما بين 1901-1910، وقد ساهم في ذلك الجنرال "**لبرين**"[1] « **Laperrine** » مساهمة كبيرة[2]، وبذلك تمكّنت ادارة الاحتلال من فتح المجال أمام المزيد من استغلال الاراضي.

وقد اكدت تشريعات 13 سبتمبر 1904 شرعية الاستيطان، حيث نصّت على أنّ كل فرنسي يستطيع الحصول على قطعة أرض عن طريق البيع من خلال المكاتب المفتوحة والمخصصة لذلك، على أن يسدد 1/4 المبلغ والباقي بالتقسيط، وبإمكان المستوطنين تسليم الأرض لعائلة فرنسية أخرى، وهو معفى من تسديد جزء من المستحقات اذا بقي في هذه الأرض، وقد خصصت الادارة مع هذه الاجراءات مساحات مجانية قدرت بحوالي 200 هـ[3]. وهكذا فإنّ نزع ملكية الجزائري كانت بمباركة من الحكومة الفرنسية، وبتزكية من برلمانها الذي كان يشرّع ويسنّ قوانينا على المقاس للمستوطنين، وخاصة الغلاة منهم ليقوموا بالاستيلاء على أراضي المسلمين.

3- موقف البرلمان من معاملة المستوطنين للجزائريين (الأهالي).

لخّص "**إسماعيل عربان**" موقف النواب اتجاه علاقة المستوطنين بالجزائريين بقوله: "لكن إذا استطاع (**ساباتي**)[4] أن ينجح في التوفيق بين المستوطنين والزواويين فإنّني سأصفق من أعماق قلبي تحية لعمله"[5]. لما لاحظه من الازدواجية في المعاملة من قبل الإدارة الاستعمارية، فقد كانت سياسة التمييز ضد الجزائريين هي السياسة المعتمدة، وبالرغم من تجنّس بعض الجزائريين حسب تشريع 1865 وردّة البعض واعتناقهم المسيحية إلاّ أنّ نظرة المستوطنين وموقفهم العنصري لم يتغير، وقد أطلقوا عليهم لقب "المسلمين

Dictionnaire, larousse ; Ed, Année- Françoise Robinson, et laurent Gired, Paris ; 2006, P1015.

[1] François Henry Laperrine: 1860-1920 لقب بالصحراوي الكبير، عين في 6 جويلية 1901 قائدا على الواحات وفي 8 نوفمبر 1910 غادر الصحراء تارك وراءه صديقه (شارل دي فوكو) الذي بقي بها حتى مات. عاد "Laperrine " إلى الصحراء لينطلق مرة أخرى في تنفيذ مشروعه الاستعماري الذي صخر له وسائل حديثة ومتطورة، مات بعد سقوط طائرة كان بها في تمنراست في 5 مارس 1920 بعد مصارعته الجوع لعدة ايام انظر:

La Revue de l'histoire des colonies Française, dix-neuvieme année, N°6 (Novembre-Décembre) , Librairie Ernest Leroux , Societé D'Editions Géographique , Paris , 1931, PP,653, 654.

[2]- Stora : OP. Cit, P 69.

[3] - Meynier : OP. Cit, P 122.

[4]- هو (**camille sabatier**)، سياسي فرنسي من مواليد 10 مارس 1851 بمدينة تلمسان، شغل محامي في تلمسان سنة 1871، قاضي صلح بمدينة ميلة سنة 1876، ثم في البليدة سنة 1879، ونائبا عن عمالة وهران من 1885 إلى 1889 عن اليسار الراديكالي، توفي في 1 جانفي 1919، بمدينة (تولوز) الفرنسية، كانت له عدة مؤلفات منها (la conquéte marocaine) و(la question de la sécurité) و(touat, sahara et soudan) و(le socialisme libéral ou morcellisme)، أنظر. yacono : op, cit, p.p 206, 207

[5]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مجبر**، ص 72.

الكاثوليك"[1]، وكان أسلوب القوة في اعتقاد المستوطنين وبعض المنظرين الفرنسيين هي وسيلة الوحيدة لفرض احترام الجزائريين، وكان العربي بالنسبة للمستوطن "جنس غير قابل للتعلم (**l'arabe est une race ineducable)** ، بل هو الجنس المغلوب (**race vencus**)، وهذا ما أشار إليه "**جول فيري**" قائلا: "أنّ الكولون لم يتخلصوا بعد من روح المنتصر..."[2]. كما كان المستوطن دائم الاحتجاج على الوضع الأمني غير المستقر مثلما حدث بعد ظهور مقاومة "مارغريت« سنة 1901 حين طالب المستوطنون بملاحقة الأهالي واصفين إياهم الحقيرين[3]، وهذا ما دفع ببعض النواب إلى المطالبة بتسليح المستوطنين وتكوين مليشيات بأسرع وقت ممكن[4]

تخلت السلطات الفرنسية منذ 1871 عن ممارسة نفوذها في الجزائر، وإنفرد بذلك غلاة المستوطنين الذين حاولوا بإستمرار منع الحكومة الفرنسية من التدخل في شؤون الجزائر من خلال ضغط نوابهم في البرلمان، والسعي إلى الاستقلال بالميزانية[5]، وإضعاف سلطة الحاكم العام، وتركيز السلطة في يد رؤساء البلديات الذين يتجاهلون مصالح الجزائريين، هؤلاء الذين لا يحضون بأيّ تمثيل في فرنسا أو في مؤسساتها التشريعية كالبرلمان ومجلس الشيوخ[6].

وصف "**جول فيري**" المستوطن بعد زيارته للجزائر في إطار ترأس لجنة التحقيق البرلمانية قائلا: "لقد رأيناه عن قرب ودرسنا تصرفاته- المستوطن- العامة والشخصية، وجدناه محدودا، إنّه ليس من الحكمة أن نجعل المستوطن هو الحكم فيما يتعلق بمصير الأهالي، لأنّه من الصعب أن يسمح بأن توجد حقوق لغيره في بلاد العرب." وقال أيضا: " إنّ ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، فلا توجد عدالة ولا سياسة واعية"[7].

لقد صار المستوطن لا يتحاكم للقوانين، ولكن لمصالحه الشخصية، وهذا ما أشار إليه "**جونار**" (**jonnart**) في تقريره حول الميزانية سنة 1893، والذي أكّد فيه بأنّ المستوطن إذا حصل على الحرية وعلى الضمانات الإدارية فإنّه سيطالب بميزانية خاصة ثم ببرلمان شبه مستقل، وهو يحتج دائما على الإدارة عندما تمسّ امتيازاته، ويعارض كل إصلاح خاص بالأهالي[8]، وهذا الحديث طبعا كان يردد داخل البرلمان الذي شرّع القوانين التي بها خنق المستوطنون الجزائريين منذ 1871، فهو الذي صاغ قانوني 1873 و1887 المتعلقين بالأرض، وقد فضح النائب "**روني فيفياني**" (**rené viviani**)[9] ممارسات كبار (أساطين) المستوطنين أمثال

---

[1]- صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر- تونس- المغرب الأقصى**- ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 154.

[2]- إبراهيم مياسي: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ص 123.

[3] -Ch.C : 1900,p 204

[4] - C.S.G : Séance 30 Octobre 1881, pp 1298, 1299.

[5] - J.D, séance, 02 mars,1891 voire aussi J.D, séance, 09 janvier,1892

[6] -J.D ; Séance 09 Janvier 1892.

[7]- Ch – A. julien : l'Afrique du nord en marche Algerie – Tunisie – 1880-1952 ; ed, omnibus, paris, 2002, p 30.

[8]- Ibid, p 30.

[9]- ولد في 8 نوفمبر 1862 في مدينة سيدي بلعباس، حيث كان والده مستشارا عاما لعمالة وهران، كانت عائلته صاحبة أملاك بمدينة سيدي بلعباس، وكان صديقا لجون جوريس، كان يعو إلى فكرة الخضوع لحاكم مطلق السلطة، إشتغل محاميا في الجزائر، ثم باريس

"**ثومسون**" (**thomson**)، والإخوة "**بيرتانا**" (**bertagna**)، وندد وفضح جشع وخبث واستغلال اليهود، وأشار إلى أنّه شخصيا مستعد لإعادة النظر في قانون "**كريميو**" (**crimieux**)[1] الذي جنّس اليهود في الجزائر بالجنسية الفرنسية[2] وهذا بعد حرب السبعين التي استغلها المستوطنون لشنّ حملات عدائية ضد الجزائريين ، وقد استغل الجزائريون هم كذلك الفراغ السياسي بعد الثورة 4 سبتمبر 1870، فانتفضوا خاصة في الريف بعد الإعلان عن هزيمة فرنسا، وهم يردّدون "لقد وقع سلطان الفرنسيس أسيرا ولم يعد لفرنسا رئيسا، إنّ يهوديا يدعى كريميو يحكمها وستمزق فرنسا، ثمّ تلى كتابا من محي الدين بن الأمير عبد القادر يدعو للثورة[3]. ونادوا بمقاطعة الاستعمار، فكانت أولى الخطوات مقاطعة التلاميذ للمدارس منذ أوائل أكتوبر حين منع الجزائريون أبناءهم من العودة إلى المدارس[4]، وقد ساهم اليهود في مآساة المسلمين حينما استغلوا كل الفرص لأجل الربح السريع، فازدادت بذلك سطوتهم واستغلالهم بعد أن أصبحوا مواطنين فرنسيين من الدرجة الأولى، في حين أنّ الجزائري لم يتمّ تصنيفهم، وإذا صنفوا فهم في الدرجة الدنيا، وهم حسب إدارة الاحتلال وحسب المستوطنين "**جنس غير قابل للتعلم**" (**race ineducable**).

منذ 1870 ومع بروز شعارات الاندماج والالتحاق ضاعت حقوق الجزائريين أكثر فأكثر، وازداد قمعهم[5]، وكانت بذلك الجمهورية الفرنسية التي تغنّت بالعدل والمساواة والإخاء موجودة إسما، لكنها في أرض واقع الجزائريين مخيبة للآمال، وهي مسيرة من قبل الأغلبية البرلمانية والحكومية المكونة للطبقة الملكية الأرستقراطية (**monarchistes**)[6]، والمعروف أنّ هذه الطبقة في فرنسا تبحث دائما عن مصالحها الشخصية، فلا شك أنّ ما كان يحدث للسكان الأصليين، لم يكن يهمّها ولا يمكن أن تهتمّ به.

في 1893 أنتخب نائبا على منطقة (السين) (seine)، في 1906 عين مستشارا لوزير العمل، اقترح العديد من القوانين الإصلاحية الخاصة بالشغل منها القانون الخاص يراتب المرأة المتزوجة، أعيد إنتخابه كنائب في البرلمان سنة 1910، أسس الحزب الجمهوري الأشتراكي (le parti républicain socialisle) عين وزيرا للتعليم والفنون الجميلة، ثم وزيرا للشؤون الخارجية، توفي بعد وعكة صحية حادة في 6 سبتمبر 1925، انظر. Archives départementales de séne – et – marne, f أنظر أيضا آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2،ص75.

[1]- إسحاق موسى كريميو: إسمه الحقيقي isaac moise ، يدعى أدولف يهودي الأصل، ولد في نيم 1796، وتوفي في باريس 1880، رجل سياسي فرنسي، كان محاميا ثم نائبا معارضا في 1842، أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، إنتخب في المجلس التأسيسي في أفريل 1848، أيّد ترشيح لويس نابليون بونابرت، وأعيد ترشيحه في المجلس التشريعي في ماي 1849، أصبح من نواب أقصى اليسار في 1869، عين وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، أصدر مباشرة بعد ذلك القانون الذي حمل إسمه، والذي تضمّن في مادته السابقة، منح اليهود المواطنة الفرنسية وذلك سنة 1870، أنظر إبراهيم مياسي: لمحات ن جهاد الشعب الجزائري، ص 209.

[2] -Galissot : op.cit, p 52.

[3]- شارل روبير آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 76.

[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**،ج2، ص 237.

[5]- نفسه، ص 475.

[6] - Maurice Agulhon : la République de Jules ferry 1880 à nos jours à françois mitterrand ed, françoise cibel lavalle ; hachette, paris, 1990, p 57.

كانت سياسة التمييز ضد الجزائريين هي السياسة المعتمدة من قبل سلطات الاحتلال وقد رسّمها "**قانون الأهالي**"[1](**code de l'indégénat**) [2] الذي تفنّن بواسطته المستوطنون في قهر وإذلال الجزائريين. ويقول الدكتور أبو القاسم سعد الله واصفا هذا القانون: "كل من تحدثه نفسه أن يقول كلمة خير في الحكم الفرنسي بالجزائر عليه أن يعرف قبل ذلك ما هو (الأندجينا) أو قانون الأهالي، الذي شرّعه ذلك الحكم كوسيلة قمع واستبداد ضد الشعب الجزائري، يظلّ (الأندجينا) فريدا في إساءة السلطة وفي سوء معاملة البشر"[3]. وقد عبر وأكّد "**جول فيري**" بقوله: "إنّ ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وإنّه لا توجد عدالة ولا سياسة واعية"[4].

لم تكن شكاوى الجزائريين في الغالب تجد آذانا صاغية في ظل تعصب المستوطنين، وكذا النواب الذين يدافعون على مصالحهم، وفي ذلك ذكر "**إيميل فيليكس غوتييه**" (**emile félix gautier**) [5] وهو من غلاة الكتاب الإستعماريين: "إنّ الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر لم يموتوا بدون فائدة على كل حال، وأعتبر وجودهم قد فتح فضاءً إنسانيا جديدا في شمال إفريقيا، وهو يمثل العرق الأوربي، لذلك على الأوربي الذي إنغرس في شمال إفريقيا أن يعمل على جعل المنطقة أوروبية أو **يؤربن** غيره"[6]. وهذه المقولة تعطي تصورا عن الدعم الذي اكتسبه المستوطنون لآراءهم ومواقفهم وسياساتهم، وهو ما مكنهم من تجسيد مشاريعهم، وكان بذلك نظام الحكم العسكري بمساوئه أهون من الحكم المدني في العصر الجمهوري. لقد مكّن النشاط الإستيطاني من تحويل المستوطنين في الجزائر إلى ملاك واستغلاليين كبار يعيشون البحبوحة والرخاء المفرط، وأصبحت أرض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة ادخار ومضاربة أكثر منها نمط حياة[7] كما كانت بالنسبة للجزائري.

أفقر التدخل الفرنسي واليهودي الجزائريين (البورجوازية) وصار بذلك الجزائري المسلم يواجه الأزمات الإقتصادية والإضطهاد السياسي معا[8]، وأضحى اليهود لبراعتهم في تعاطي الربا والرشاوي أصحاب

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**،ج2،ص79.

[2]- مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين إبتداءً من 1871، أضيفت له إضافات خلال الثمانينات بعد مقاومة 1881، ويعتبر هذا القانون من أهم إنجازات فترة الحكم المدني.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**،ج2ص448.

[4]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص189.

[5]- ولد في 19 أكتوبر 1864 وتوفي في 16 جانفي 1940، جغرافي وإنثوغرافي فرنسي متخصص في شمال إفريقيا وفي الصحراء ومدغشقر، أستاذ التعليم العالي في جامعة الجزائر سنة 1899، من المكتشفين المهمين في الصحراء وفي منطقة الساورة، توات، تديكيلت، الهقار وحتى النيجر، له عدة مؤلفات وصلت إلى 130 بين كتاب ومقال، حول مدغشقر وشمال إفريقيا والصحراء، منها:

(le passé de l'Afrique du nord) (structure de l'Algerie), (Sahara Algerien), (l'Algerie et la metropole), (guide pratique du colon et du soldat a Madagascar) .

وأنظر data.bnf.fr و https://www.amazon.fr

[6]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص419.

[7]- أجيرون: **تنمية الإستيطان في الجزائر 1870-1930** تر، محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2، الجزائر 1999، ص190.

[8]- سعد الله: مرجع سابق، ص390.

المال والقرار[1]، رغم أنّ الفرنسيين كانوا ينظرون إلى اليهودي نظرة احتقار، وكانوا يعتبرون تولي هؤلاء مناصب التعليم إهانة لهم، كما كانوا دائمي الاشمئزاز منهم، وكان اليهود يُرفَضُون تماما في السياسة، ودليل ذلك أنّ الحملات الانتخابية كانت تحمل شعارات معادية للسامية، ونتيجة لتخوف المستوطنين من النفوذ المتنامي لليهود حدث الصدام سنة 1898، وعُرف ذلك بأزمة معاداة السامية[2].

كما انتشر الربا على يد اليهود، وأستعمل كأداة من أدوات التفقير، مثلما استعملته مؤسسات مالية رسمية، حيث كانت البنوك تقرض الجزائريين بسعر فائدة تصل إلى 30% في وقت لم يكن يتجاوز بالنسبة الأوربيين 3%[3]، وقد وصف "**غي دوموباسان**" هؤلاء اليهود الذين شاهدهم أثناء رحلته إلى الجزائر بقوله: "حينما يتوجه رتل فرنسي للإغارة على قبيلة (متمردة)، تتبعه مجموعة من اليهود ليشتروا الأغنام بثمن بخس، ثم يعيدون بيعها للعرب بمجرد ابتعاد الفيلق[...] لا يتعامل اليهود إلّا بالرّبا وبكل الأساليب الخسيسة"[4]

،كما ذكر كذلك: "تشاهدهم (اليهود) في بوسعادة مقرفصين في أركان قذرة وكريهة، وقد نفختهم الشحوم يترقبون العربي كما يترقب العنكبوت الذبابة، ينادون عليه ليقرضوه مئة فلس مقابل توقيعه على سند، يعي الرجل الخطر فيتردد [...] ثمّ يستسلم، يأخذ القطعة النقدية، ويوقع الورقة الملطخة بالشحم، وبعد ثلاثة أشهر يكون مدينا بعشر فرنكات، ومئة فرنك بعد سنة، ومئتي فرنك بعد ثلاث سنوات، ومن ثمّ يدفعه اليهودي إلى بيع أرضه إن كان يملك أرضا، وإلّا يبيع جمله أو حصانه أو حماره أي كل ما يملك، كما يقع القادة والأسياد والباشاغات في براثن هؤلاء الجشعين الذين يمثلون آفة وجرحا داميا في مستعمراتنا، والعائق الأعظم في وجه حضارة ورفاهية العربي"[5].

تميزت فترة الحكم المدني من كل الجوانب بمزيد من التضييق والقهر على الجزائريين، وبالمقابل رفاهية ورخاء المستوطنين وكذا اليهود. والملاحظ أنّ كل هذا كان يحدث وسط صمت تام من الحكومات الفرنسية، رغم الشكاوى التي لم يتوقف الجزائري طيلة هذه المدّة يعبر بها عن رفضه واستيائه، ويلتمس من الحكومات الرفق بظروفه وتخفيف معاناته، ومن بين هذه الشكاوى والعرائض تلك العريضة التي قدمها أعيان الجزائر أثناء زيارتهم لباريس بدعوة من سلطات الاحتلال، وذلك لحضور معرض باريس الدولي لسنة 1878[6].

---

[1] - مزيان سعيدي: **الإنتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن 19 ، 1887-1895**، مجلة المصادر، ع16، السداسي الثاني، الجزائر، 2007، ص23.

[2] -Ch.A-Julien :op.cit, p32

[3] - جمال قنان: **قضايا ودراسات**، ص130.

[4] - غي دوموباسان: المرجع السابق، ص94.

[5] - نفسه، ص93.

[6] - جمال قنان: مشاغل المجتمع الجزائري، ص44.

الفصل الثاني:

مسائل الأحوال الشخصية والتعليم والإصلاح في البرلمان

1- البرلمان والأحوال الشخصية للأهالي.

2- البرلمان وقانون الحالة المدنية

3- موقف البرلمان من تعليم الجزائريين

4- البرلمان الفرنسي وسياسة الفرنسة والتمسيح

5- محاولات الإصلاح البرلمانية

1- البرلمان والأحوال الشخصية للأهالي.

صرّح **إميل ماسكوراي** قائلا: "حقا إذا كان لنا من واجب نؤديه في الجزائر فهو محاربة الدين الإسلامي عدوّنا الأبدي بمختلف الوسائل وها هي ذي القوانين القبائلية تساعد سياستنا بشكل خاص، لأنّها تختلف عن الشريعة الإسلامية، وهي قوانين تعدّ بالنسبة لنا أداة ثمينة للغاية، وكلما استعملناها ازدادت الهوّة عمقا بين المسلمين، العرب والبربر المغلوبين بالأمس"[1]، ويضيف قائلا ايضا:" وإذا كان الإدماج ممكنا بين الأوربيين والأهالي، فإنّ الجنس القبائلي هو الوحيد المرشح لذلك"[2].

هكذا كانت إدارة الاحتلال تتعامل مع أحوال الجزائري المسلم الشخصية، فقد أعلنت الحرب عليها منذ البداية، مركزة على سياسة التفرقة – فرق تسد – لذلك فإنّ اهتمام إدارة الاحتلال بالتعليم في منطقة زواوة لم يكن في الواقع حبا في ساكنتها أو رغبة في القضاء على الجهل، وإنّما هي الرغبة في تطبيق سياسة "حتى لا يتعود شعبا الجزائر (البربر والعرب) على الاحتكاك أحدهما بالأخر" وهو ما أكدته جريدة "**بوتي كولون**" (**le petit colon**) في نوفمبر 1870 في مقال لها بعنوان (**écoles en pays indigène**) وجاء فيه: "إيجاد المدارس في منطقة زواوة يمكن أن يعتبر أمرا واقعا مطلوبا من الأهالي[3]، وتمت الموافقة عليه من قبل الحكومة، واتفق عليه من الجميع (البرلمان). إنّ إنجاز كهذا سيصنع الشرف لكل من يساهم فيه، لأنّه يسجّل خطوة جديدة في تاريخ الجزائر."[4] وقد أطلق "**جول فيري**" على هذه المدارس تسمية **بناتي** (**mes filles**)[5]، وركز الاحتلال في مسألة المساس بالشخصية على المرأة، وهو ما عبر عنه النائب **ساباتي** (**sabatier**)[6] علانية بقوله: "إنّ الاستيلاء على روح أيّ شعب إنّما يتمّ عن طريق النساء"[7]، وقد ركزت إدارة الاحتلال خاصة على المرأة في منطقة زواوة، وهذا في كثير من المجالات وبالأخص في التعليم.

لم يكن الغزو الفكري منفصلا عن الغزو العسكري، فقد تعرضت المؤسسات التعليمية بالجزائر لمحاربة شديدة بمختلف الوسائل والأساليب، لأنّها كانت تمثّل عائقا أمام التوسع الاستعماري وسياسة التجهيل والفرنسة، ولم يكن وضع التعليم أحسن حالا من غيره بشهادة الاحتلال، وهذا ما أكده "**توكفيل**" في وصفه لواقع التعليم والذي جاء فيه: "لقد تركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد أنطفأت

---

[1]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مجبر**، ص 46.

[2] -E , Masqueray : Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algerie, kabyles du Djurdjura, chaouia, de l'auràs,Bni mezab, Ed, Ernest Leroux, Paris, 1886 . p 24.

[3]- آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 109.

[4]- J : le petit colon, n° 884, 3eme année, mardi 8 novembre 1880.

[5]- صدر قانون "جول فيري" الخاص بالتعليم في 28 مارس 1882 وجاء في مادته الأولى « l'instruction primaire est obligatoire pour les enfants des deux sexes, de six ans revolus à treize ans révolus. », Eliaou Gaston Guedj : l'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation 1832 – 1969, Ed ; écrivains ; paris ; 2000 ; p 70.

[6]- نائب عن عمالة وهران عن أقصى اليسار (gauche radicale 1885 – 1889).

[7]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 71.

الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدّين ورجال القانون، وجعلنا المجتمع الإسلامي أشدّ بؤسا وأكثر فوضى، وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مّما كان عليه من قبل أن يعرفنا"[1].

حاولت سلطات الاحتلال تدارك الوضع بفتح مجال التعليم للجزائريين إبتدءً من 30 سبتمبر 1850، حيث تقرر إنشاء ثلاث مدارس في الجزائر، إحداها في المدية وأخرى في تلمسان وثالثة في قسنطينة، وقد بنيت كل مدرسة بالقرب من المسجد، وأكّد المرسوم على ضرورة أن يكون التلاميذ والمعلمون والتعليم بالعربية[2]. وابتدءً من الستينات من القرن 19 انتهجت إدارة الاحتلال أسلوبا آخر تمثل في إرسال بعض التلاميذ المتفوقين إلى المدارس العليا بفرنسا، ومن أبرز الطلبة الذين أرسلتهم كان **بلقاسم بن سديرة**[3] الذي أستعمل لمحاربة اللغة العربية الفصحى بتشجيع العامية (الدراجة) والترويج للغة الفرنسية، خاصة لدى أطفال المسلمين (حثهم على دراستها وتعلمها)، ورغم كل هذه المساعي فإنّ نسبة المتعلمين من الجزائريين لم تتجاوز 38% سنة 1901 مقابل 84% من المستوطنين في نفس السنة[4].

جاء في جريدة **المنتخب** حول أثر التعليم ما يلي: "الجواب على المسألة هو أنّ الفرنساوية اتخذوا قانون التعليم الابتدائي (قانون **جول فيري**) واجبا لا أجرة عليه، فإنّ يشمل المسلمين فحينئذ يجبر الإباء على الإتيان بالأبناء إلى المدارس، ومن خالف يعاقب بخطية، وعن مسألة الثانية هو أنّ تفتح مدرسة في كل دوار بشرط أن يعلم شيخها التلاميذ الفرنساوية والعربية، فالمرجو من الدولة الفرنساوية التي لم تزل تنشر علينا أنعمها أن تكمل لنا بهذه النعمة، ولا يخفى علينا أنّها دولة قوية وعظيمة، ولا شكّ أنّ سطوتها تتضاعف بانتشار التعلم عند العرب"[5].

لم تنج مقدسات المسلمين من همجية الاحتلال، حيث انتهكت حرماتها، ففي عهد **كلوزيل**[6] مثلا نهب الأموات في مدافنهم، وسمح بالاتجار بعظام الموتى، وبيعت حجارة المقابر، وتمّ الاستيلاء على الأوقاف[7]، واستمرت هذه الممارسات التي أكدت الحقد الصليبي الدفين، الذي دفع للانتقام من كل ما يرمز للإسلام

---

[1]- إبراهيم لونيسي: المرجع السابق ص 16.

[2] -Guedj : op. cit, p 61.

[3]- ولد بمدينة بسكرة، كان من أبناء العسكريين الجزائريين، تخرج من المدرسة السلطانية سنة 1863، سافر إلى فرنسا سنة 1864 لمواصلة دراسته بفرساي، حيث مدرسة تكوين المعلمين، حصل على الإجازة مع التقدير عين سنة 1865في مدرسة تكوين المدرسين في بوزريعة،، كلفته سلطات الاحتلال سنة 1887 بالقيام بدراسة عن منطقة زواوة، وقد نشر نتائج بحثه في كتاب بعنوان (مهمة في بلاد القبائل حول اللهجات البربرية وإدماج الأهالي) ومن مؤلفاته، دروس تطبيقية في اللغة القبائلية (الزواوية) ودروس تطبيقية في اللغة العربية (الدارجة) وقاموس فرنسي عربي وقاموس عربي فرني، راجع سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1998، ج8، 58؛ إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 39.

[4]- نفسه، ص 31 – 37.

[5]- المنتخب: العدد 2، س 1، الأحد 30 أفريل 1882.

[6]- هو (**Bertrand clauzel**) ولد في 12 ديسمبر 1772، تولى القيادة بدل "دوبورمون" في 7 أوت 1830، أصبح مارشال في 1831، حكم الجزائر من أوت 1830 إلى فيفري 1831 ثم من 1835 إلى 1836، عزل بعد فشل الحملة الأولى على قسنطينة، مات في 1843، أنظر: أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 36 – 39.

[7]- عبد القادر خليفي: **سياسة التنصير في الجزائر**، مجلة المصادر، ع و الجزائر 2004، ص 135.

والمسلمين، وهذا ما ظهر في نشاط الكنيسة الذي قاده خاصة "**الكاردينال لا فيجري**" (**Lavigerie**)[1]، والذي استغل مجاعة 1867 لتنصير أبناء المسلمين مما أدى إلى الاصطدام مع الجيش الذي اشتكى ممارساته لنابليون الثالث[2]. وقد رد على ذلك "**شارل لا فيجري**" بقوله: "إنّ العرب لم تعد لديهم القوة ولا إمكانية الثورة" مخففا بذلك مخاوف ظهور المقاومة، وقد رد عليه نابليون قائلا: إشتغل بالأوربيين وأترك العرب للحاكم العام ليضبطهم، فيألفوا بذلك الهيمنة الفرنسية." والملاحظ أنّ "**نابليون**" قد وافق "**لافيجري**" في قضية الأيتام[3]، بل طلب منه توسيع الملاجئ وإرسال 300 طفل منهم إلى مرسيليا[4].

استمر نشاط الكنيسة في محاربة عقيدة الجزائريين، وهذا النشاط يؤكد أنّ سلطات الاحتلال لم يكن يهمها مجاعة الجزائريين أو موتهم أو جهلهم بقدر ما كان يهمها الصراع على النفوذ والسيطرة، في وقت كان فيه الجزائري يموت جوعا وتحارب عقيدته، واستغلت سلطات الاحتلال مأساة الجزائري حتى في المتاجر بأبنائها الأبرياء بسلبهم من واقعهم الحضاري إلى واقع آخر غريب عليهم.

حرم الجزائري المسلم من كل ما يربطه بانتمائه العربي الإسلامي، ومن بين أكثر ما شغل بال الجزائري المسلم كانت مسألة حرمانه من أداء فريضة الحج، وقد أعلن الحاكم العام "دوقيدون" في ماي 1873 عدم استعداده تسهيل الحج وقد صرح قائلا: "لقد أثبتت التجربة أنهم يعودون منه وهم أشد ما

---

[1]- ولد في 1825، نشط منذ شبابه في مجال الكنسي، دخل حياة الشرق عن طريق "مدارس الشرق" عمل في بلاد الشام وتعلم العربية والعادات والتقاليد الشرقية تعرف على المهاجرين الجزائريين هناك قبل توليه أسقفية الجزائر، كان "لا فيجري" في المشرق عندما وقعت أحداث الشام سنة 1860، التي تدخل فيها الأمير عبد القادر، تولى "لا فيجري" وظائف دينية كان إسقفا الجزائر منذ 1867 خلفا للأسقف (بافي لويس) (**Louis Pavé**) تميزعنه بالذكاء والنشاط، وكان الساعد الأيمن للبابا "قريقوار الثامن" في روما، أسس جمعية الأباء والأخوات البيض سنة 1868، كان شديد التعصب للمسيحية، من أشهر أقواله: "يتعين على فرنسا أن تفسح لنا المجال لنقدم له (الجزائري) الإنجيل أو نطرده إلى الصحراء بعيدا على العالم المتمدن"، عاصره عدة حكام عامين) **ماكمهول، دوقيدون، شانزي، تيرمان**، أعتبر مجاعة 1867 التي أصابت المسلمين بركة جاءت من عند الله لتحقيق المشروع التنصيري، توفي في 26 نوفمبر 1892 بقرطاج في تونس وعمره 67 سنة، كان شعاره الصليب ورغيف الخبز، أنظر: أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 405، أنظر أيضا، عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 139.

[2]- هو شارل لويس نابليون بونابرت (**Charls Louis Napoleon Bounaparte**) ولد سنة 1808ومات سنة 1873،الابن الثالث للويس بونابرت، كان في شبابه كثير المغامرات خاصة في سويسرا وإيطاليا، حاول عدة مرات الإطاحة بالإمبراطور"لويس فيليب وذلك سنة 1836 من ستراسبورغ ثم سنة 1840 من بولونيا، مما أدي إلى سجنه، فر من السجن سنة 1846،نحو لندن ، ثم عاد فرنسا بعد ثورات 1848، عين رئيسا للجمهورية في 10 ديسمبر 1848، وبعد الإنقلاب على النظام الجمهوري في 2 ديسمبر 1851 والإعلان عن دستور 14 جانفي 1852، الذي أعاد النظام الملكي نصب نفسه إمبراطورا لفرنسا في 2 ديسمبر 1852 تحت إسم نابليوت الثالث، تزوج سنة 1853 من "أوجيني مونتيجو" (**Eugénie Montijo**) أنظر: dictionnaire Larousse ; op.cit, p 1145.

[3]- كون "لا فيجري" مراكز لتجميع الأيتام في سانت أورجين (بولوغين حاليا) والأبيار وفي الحراش والقبة (خاص بالبنات) وقام أتباعه بذلك في وهران وقسنطينة، وكون لجان في فرنسا بجمع التبرعات، واستعان ببعض الكنائس في الدول الأوربية، وقد تبرع له البابا بخمسة آلاف فرنك وقد صرف سنة 1860 لوحدها 800,000 فرنك، رغم ان الحكومة في عهد نابليون كانت شحيحة عليه، أنظر: أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 158.

[4]- نفسه، ص 408.

يكونون تعصبا وأقل إستعدادا للاستسلام والخضوع لسيطرتنا"[1]. وكان بذلك الجزائري المسلم يتعرض للتضييق في كل شؤونه حتى في أداء فريضة الحج، وكانت إدارة الاحتلال أمام الرأي العام الخارجي تخلي مسؤليتها، وهذا ما ذكرته **جريدة المؤيد** التي جاء فيها: "أجرى مراسل **المؤيد** حديثا صحفيا مع "**مسيو جونار**" حاكم الجزائر، وسأله عن مسألة حج الجزائريين، لكن حاكم الجزائر أجاب أن زمام هذه المسألة في يد العلماء والأطباء، وبين ما تكون عليه الأحوال الصحية في الأسقاع الحجارية"[2]. وكثيرا ما كانت إدارة الاحتلال تبرر منعها الحج بالأوبئة التي تصيب الجزائريين وينقلونها إلى الجزائر، والواقع أنّ الجزائري عرف المجاعات والأوبئة والأمراض ومختلف الجوائح في الجزائر فترة الاحتلال الفرنسي.

بقي هذا الوضع من منع أداء فريضة الحج على حاله إلى غاية 1913، حيث أوقف البرلمان الفرنسي المنع والقيود المفروضة على الحج[3]. والسؤال الذي يطرح هنا هو هل كان تدخل البرلمان في هذه الفترة الهدف منه هو منح الجزائري المسلم بعض الحقوق، أم أن أهدافا أخرى كانت سببا لهذا الإجراء، خاصة إذا ما لاحظنا إطالة مدة المنع والوسائل التي اعتمدت لذلك، دون أن نغفل أن هذه السنة 1913 كانت فيها التحضيرات للحرب العالمية الأولى 1914 في أوجها، وكانت فرنسا في حاجة إلى يد عاملة جزائرية، وفي حاجة إلى جنود لذلك فتحت أبواب الهجرة في هذه السنة، وإلاّ بماذا نفسر منع الهجرة والحج خلال السنوات **1909 – 1910 / 1910 – 1911** (هجرة تلمسان الكبرى) وفتحها سنة 1913، مع العلم أنّ هذا الإجراء لقي معارضة شديدة من المستوطنين ونوابهم في البرلمان خوفا على افتقادهم لليد العاملة الجزائرية الرخيصة.

تعرض القضاء الإسلامي لحملة شرسة منذ بداية الاحتلال، وقد تواصلت وبأكثر حدّة في ظل الحكم المدني بتوجيه من المستوطنين ونوابهم، وظهر ذلك خاصة في التشريعات التي ارتبطت بالقضاء، وقد ذكر الحاكم العام "**دوقيدون**" في مقولته الشهيرة في هذا: "إنّ القضاء هو أحد اختصاصات السيادة، وعلى القاضي المسلم أن يختفي أمام القاضي الفرنسي باعتبار الانتصار". وفي 28 أكتوبر 1870 صدر مرسوم استعمال المحلفين "**jury**" وهذا يعني أنّ المستوطنين (فرنسيون، يهود، مجنّسون) هم الذين سيتولون إصدار الأحكام ضد الجزائريين[4]، ومع إدخال نظام المحلفين بدأت الحرب على القضاء الإسلامي، وقد انخفض عددهم سنة 1876 من 180 إلى 145 قاضي ثم انخفض 80 قاضي بعد عقد من الزمن، في وقت كان عدد القضاة الفرنسيين في تزايد، وكان الهدف من محاربة القضاء هو إلغاء الشريعة الإسلامية[5].

أصبح الفصل في النزاعات من اختصاص قاضي الصلح الفرنسي، وفي منطقة زواوة كان يعتمد في ذلك على كتاب "**هانوتو**" و "**لوترنو**"، الذي أصبح بقيمة المدونة القانونية منذ إصدار قرار 25 أوت 1880،

[1]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 97.

[2]- وليد مولود الجراي: المرجع السابق، ص 166.

[3] -Agéron : histoire de l'Algérie, p 63.

[4]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 372.

[5]- نفسه، ص 264.

والذي ألحق بالمرسوم الرئاسي في 21 سبتمبر 1880. وإلى غاية 1885 كان قضاة الصلح في منطقة زواوة لا يبثون سوى في 19 قضية، وبموجب مرسوم 8 أبريل 1882 تمّ تعيين قضاة المسلمين أطلق عليهم (**قضاة موثقون**) مهمتهم تلقي عقود الاتفاقيات بين الخواص[1].

منح قانون 1873 القاضي المسلم حق النظر في قضايا الاستحقاق والملكية، وألغى قانون 1875 المجلس الأعلى للفقه الإسلامي، وجعل قانون 1889 قاضي الصلح الفرنسي صاحب الحق في النظر والحكم في القضايا حتى بين المسلمين، وانتزعت باقي الصلاحيات من القاضي المسلم بموجب قانون 1892، وتلاشت بذلك سيادة القضاء الإسلامي[2]، وأقرّ مرسوم 25 ماي 1895 إنشاء غرفة المراجعة الإسلامية داخل محكمة الجزائر، وهي شبيهة بمحاكم الاستئناف الفرنسية، وهي مكلفة باستقبال الطعون للذين يطالبون بالاستئناف من أجل إبطال أحكام قضائية مخالفة للقانون الإسلامي، ويلجأ فيها المتنازعان إلى قاضي الإسلام المتخصص في شؤون الإسلامية أو اللجوء إلى القانون الفرنسي، وكان الهدف من هذا الإجراء هو دفع الجزائريين نحو الاندماج[3].

اعتبر الكثير من مسؤولي إدارة الاحتلال أنّ الإسلام هو الموجه للانتفاضات المقاومة للاحتلال، فلجأت بذلك إلى التضييق على العلماء والقضاة ومعلمي العربية، بل إلى منع الحج[4] الذي اعتبر موقفا سياسيا مشبوها، وسببا في التأثير بالقلاقل التي تحدث بالمشرق وفي نقل الأمراض المعدية[5]، ولم يسمح بالحج إلاّ مرتين بين 1894 إلى 1903[6]، في حين ساعدت السلطات العسكرية **لافيجري** في مشاريعه التنصيرية خاصة في عهد "**دوقيدون**"[7] ومن بين أكثر المناطق التي ركزوا عليها كانت منطقة زواوة مثلما ركزوا عليها أيضا في تطبيق العديد من السياسات، وقد أشار "**ساباتيي**" إلى أنّ الهدف من أعماله ونشاطاته إعداد سكان زواوة للتفرنس بل للامتزاج العرقي[8].

كانت لفكرة الاندماج مناصرون مدافعون عنها، ويظهر ذلك في مختلف تصريحاتهم، ومن أمثلة هذه التصريحات ما ذكره "**بول يورد**" (**Paul Bourde**) في قوله: "من ذا الذي سيكون داعية في منطقة زواوة للمصالحة بين الجنسين وإدخال المهزومين في أسرة المنتصرين الكبرى"، وقد ظهرت فكرة الاندماج عند العديد من الشخصيات أمثال "**بول يورد**" و "**لروي دو بوليو**" و "**بول بيرت**" وغيرهم. وقد ذكر "**بول بيرت**" في رسائله عن منطقة زواوة سنة 1885: "أنّ مصلحتنا تقتضي منا إدماجهم"[9]. ورغم كل ما قام به هؤلاء بما

---

[1]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 62، ص 63.

[2]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 382، ص 383.

[3]- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص 215.

[4]- عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 141.

[5]- بيار بوايي: **الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830- 1894**، تر عبد الجليل النميمي،المجلة التاريخية المغربية،(جويلية 1977)،ص14.

[6]- نفسه، ص 198.

[7]- عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص 139.

[8]- آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 71.

[9]- نفسه ، ص 42.

فيهم "**سباتي**" [1](**sabatier**) لم يتمكن من تجنيس أو إقناع الجزائريين بفكرة الاندماج، وكل ما توصل إليه خلال أربع سنوات حسب "**آجيرون**" هو تجنيس 30 حالة من بين اليد العاملة الزواوية التي استخدمها المستوطنون في المتيجة[2].

يظهر من كل هذا مدى الاهتمام الذي أولته إدارة فرنسا لمنطقة زواوة خاصة التعليم والتجنيس والاندماج وغيرها من العوامل التي ترتبط مباشرة بالهوية وبالأحوال الشخصية، رغم أنّه لم تستثنى عن باقي مناطق الجزائر في القمع والتقتيل الجماعي، ومصادرة الأراضي وغيرها من السياسات التي ميزت الاحتلال.

وكان الاندماج مطلب المستوطنين خاصة منهم الأوربيين الرافضين للسلطة العسكرية، والمتشبثين بالحكم المدني[3]، وكانوا دائما ينادون بضرورة تحقيق الإدماج السياسي، وطرد الجزائريين من أراضيهم وتشجيع بيعها للأوربيين[4]، وقد عرفت فترة حكم "**ألبير قريفي**" (**Albert Grévy**)[5] المزيد من الاستيلاء على أراضي الجزائريين، فعمل على ضم المناطق التلية كلها للنظام المدني، هذه الأراضي التي كان يسيل لها لعاب المستوطنين، خاصة أصدقاء الحاكم العام (**طومسون وغاستو**)، لذلك عندما انتهى "**قريفي**" من مهمته في أقل من سنتين امتدت فيها مساحات المناطق المدنية إلى 10,482,964هـ، وأصبح عدد البلديات الكاملة الصلاحية سنة 1881 تقدر بـ 196 بلدية والمختلطة بـ77 بلدية[6]. وقد إشتهر "**قريفي**" بتصريح عند توليه الحكم في الجزائر الذي يقول فيه: "الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج"[7]، وكان المستوطنون ونوابهم في البرلمان يطالبون بفرنسة الجزائر شعبا وأرضا[8].

2- البرلمان وقانون الحالة المدنية:

كان المستوطنون ونوابهم في البرلمان يطالبون بفرنسة الجزائر شعبا وأرضا، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تجعل الأرض تؤول إليهم، ولأجل تسهيل ذلك أصدر البرلمان قانونا يلزم الجزائريين بالحالة المدنية على

---

[1]- نائب في إدارة الحاكم العام تيرمون1881-1891 ، كان من دعاة التقسيم العرقي بالجزائر، وقد أشارة غلى وجود ثلاثة أجناس (العرب ، القبائل، الشاوية)كان مصرا على ضرورة فرنسة زواوة , راجع سعداللقه: الحركة الوطنية، ج1، ص 530. كان نائبا عن عمالة وهران من 1885-1889، ينتمي إلى اليسار المتطرف انظر. **yacono :OP.cit :p206**

[2]- نفسه، ص 73.

[3] - Michel Levallois : Ismaïl Urbin 1812 – 1884, une autre conquête de l'Algérie, ed ; Maisonneuve et Larousse, paris, 2001, p 627.

[4]- يحي بوغريز: سياسة نابليون (3) اتجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852 – 1870، ع (مارس – أفريل 1979)، ص 18.

[5]- حاكم عام الجزائر مارس 1879 نوفمبر 1881، شقيق رئيس الجمهورية الفرنسية "جول قريفي" دعم غلاة المستوطنين أمثال "طومسون" و"غاستو" اللذان أصبحا عضوين في لجنة الميزانية البرلمان 1879 – 1880 في وقت كان فيه "ألبير قريفي" نائبا لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، أنظر: أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 442.

[6]- نفسه، ص 442.

[7] - Henri Blet : France d'autre mer – l'ouevre coloniale de la 3eme République,Ed B Arnand, Paris, 1950, p 63 .

[8]- أبو القاسم سعدالله: المرجع السابق، ص459.

الطريقة الفرنسية في 23 مارس 1882[1]، وقد لجأت إدارة الاحتلال إلى تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع والساحات بأسماء فرنسية أو رومانية، وكان الهدف منها هو القضاء على خصوصيات المجتمع من دين ولغة وعادات وتقاليد[2]، وادعت عدم وجود أية وثيقة للحالة المدنية تسجل عقود الميلاد والوفاة والزواج في الجزائر، وذكر "**لاباست**" في هذا الشأن سنة 1848 ما يلي: "نحن ندرك العواقب الخطيرة لمثل هذه الثغرات، مصلحة العائلة ومصلحتنا أيضا تدعو إلى إنشاء مؤسسة تعوض أو تفرض حالتنا المدنية"[3].

وقد نوقش المشروع في 18 مارس 1880 من طرف لجنة النواب برئاسة نائب عمالة وهران "**جاك**" (**Jaques**)[4]، ولقي المشروع جدلا واسعا داخل البرلمان، وقد سانده مقدم المشروع النائب "**كازيمير فورني**" (**Casimir Fournier**) وعارضه بشدة النائب "**ارنودو**" (**Arnaudeau**)، في جلسة مجلس الشيوخ في 16 فيفري 1882، وأعرب على ذلك بقوله: "ستسمح السّجلات المدنية للمناهضين من الأهالي بالتسلل إلى الشيوع العربي"[5]، وفي 23 مارس 1882 صدر قانون الحالة المدنية على الطريقة الفرنسية[6]، مثلما خطّط له "**جاك**" (**Jaques**)، مع التحفظ حول بعض النقاط منها إلزامية بطاقة التعريف (مادة 6)، واختيار اللقب من طرف رب الأسرة، أو من مأمور الحالة المدنية (المادة 5)، وكذا إعلان الزواج والطلاق (المادة 17)[7]. وقد لقي المشروع عدة صعوبات في تطبيقه، وأرجعت هذه العراقيل إلى عراقيل إدارية ومالية، وقد خصص المجلس الأعلى 300 ألف فرنك سنة 1883 وفي 1885 خصصت للمشروع 20 ألف فرنك، أمّا سنة 1886فخصص له 100 ألف فرنك[8].

لقي قانون الحالة المدنية معارضة شديدة من قبل المستوطنين الذين اعتبروه إهانة لهم، ومن قبل الجزائريين الذين اعتبروا ذلك مساسا بأحوالهم الشخصية من جهة، وتهديدا لملكياتهم من جهة الأخرى. وكان النائب "**ألفونداري**" قد أشار إلى الأهداف الحقيقية من وراء ترسيم هذا القانون بقوله: "... إنّ الملكية العامة التي يحتفظ بها الأهالي تعدّ من الموانع الأساسية التي تقف في وجه تطور الاحتلال، وإنّ مشروعنا الخاص بتحضير الأهالي لن يكون إلاّ بعد التجزئة النهائية للأراضي الخاضعة للملكية الجماعية. وكان قانون 1873 يهدف إلى استخراج عقود الملكية، ذلك لأنّه من الضروري أن يكون المالك (صاحب الأرض) معنيا، وعند الأهالي الاسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهلي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم

---

[1] - B.O.G : N° 871. 23 Mars 1882.

[2] محمد بن شوش: **الغزو الفكري للجزائر 1830-1870** ، مجلة المصادر، ع 18 (السداسي الثاني 2008)، ص 100.

[3] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 182.

[4] نائب عن عمالة وهران 1871-1882 عن التجمع الجمهوري (Union républicaine) انظر، Yacono : Op.cit, P 206

[5] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 187.

[6] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 459.

[7] - B.O.G : N° 871, 23 Mars 1882, p 162.

[8] أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 188.

يكن قادرا حتى على ذكر سنه بدقة"[1]، وكان بذلك ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون "**وارنيي**" (**Warnier**) 1873 وتعيين ألقاب لعائلات الأهالي وبطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية[2].

كان الجدال في المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الاسم العائلي للعم، أو الابن الأكبر، وكان الاسم يعطى للشخص جزافا، حيث ينظر للشخص ثم يوضع له اسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة[3]. ونتيجة لذلك قد نجد أخوين وعم - لا يسكنون في نفس القرية- تعطى لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه على العم، و أكثر من ذلك قد يفرض الإبن إسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة، وبهذا كان نظام الحالة المدنية يمكّن عند الاطلاع عليه من التعرف على كل ما يجري في وسط الأهالي"[4].

اعتمد قانون الحالة المدنية في الجزائر في 10 أفريل 1881 دون أن يلقى نقاشا في البرلمان، وتمّ إدراجه تحت عنوان "**حالة طارئة**"[5] على عكس الكثير من القوانين التي كانت تلقى جدلا واسعا داخل البرلمان، وقد أجبر بذلك الجزائريون المسلمون على قبول قانون الحالة المدنية رغم معارضتهم الشديدة له، وقد صرّح "**جول كمبون**" (**Jules Cambon**) لدى المجلس الأعلى سنة 1894 بأنّه كان عضوا في اللجنة المكلفة بتهيئة الحالة المدنية سنة 1875، وأشار قائلا :"كان علينا تعليق أشغالنا أمام المعارضة التي واجهتنا"[6]، وقد عبر "**بيردو**" (**Burdeau**) عن واقع تسجيل عقود الزواج والطلاق بقوله: "لم يكن لمفوضي الحالة المدنية أي علم بها في أغلب الأحيان، حيث كان السكان الجزائريين يعتبرون عقود الزواج والطلاق عائلية وليست عامة[7]، وصرح الحاكم العام "**ألبير قريفي**" أنه في العديد من الدوائر لم يتم تسجيل الزيجات، ولم تكن هناك أية رقابة[8].

لقد كان الجزائري يكتفي بالعقد الشرعي (الفاتحة) معبرا بذلك عن مقاطعة إدارة الاحتلال، ورفضه لهذه القوانين التي يرى فيها تهديدا لأحواله الشخصية ومساسا لعقيدته، مما يجعله ينفر منها ويعلن عداءه وحربه ضدها، وهذا ما يجعل هذا القانون بطيئا في تطبيقه فحسب "**إسماعيل عربان**" لم يتمّ نشر القانون إلاّ في 1891 رغم أنّ التعليمات صيغت سنة 1885. وقد مست العمليات 6 قرى فقط، ثم شملت 16 دوارا سنة 1886، تمّ خلالها إنشاء سجل مدني لـ 523 ألف شخص فقط[9]، وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة

[1]- C.S.G : Session, Décembre 1879, P 396.

[2] -Ibid : P 397.

[3] -C.S.G : Session, Décembre 1879,: P 413.

[4] - Ibid : P 431.

[5] - J.D : Séance dimanche 10 Avril 1881 ,

[6] أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 185.

[7] نفسه ،ص 192.

[8] نفسه، ص 186.

[9] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 188.

الاحتلال لـ 2145423 جزائري مسلم ألقابا عائلية، واخضع الأشخاص الذين منحت لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات وتسجيل عقود الزواج والطلاق.

توسعت بعد ذلك العملية في 1894 بحيث شملت كل الأقاليم المدنية، وانتقلت إلى الأقاليم العسكرية، وصرح "**جول كاميون**" أمام المجلس الأعلى أنّ العملية انتهت بنجاح، وأنّها كلفت الدولة مليون فرنك، دون أن يذكر قيمة الضرائب الجديدة التي فرضت على الجزائريين[1]، تطبيقا لإجراءات قانون الأهالي الذي منح صفة الشرعية المطلقة للسلطة القضائية، التي كانت في حدّ ذاتها سلطة غير عادية، بحيث كان لها حق إصدار أحكام بالسجن تصل إلى 6 أشهر وغرامة تصل إلى 500 فرنك، ومضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة، وهذه الأحكام غير قابلة للاستئناف[2].

كشف منشور 14 نوفمبر 1896 أن، نسبة المواليد الذين لم يسجّلوا تتراوح بين 1/4 و 3/5 وأكثر من ذلك بالنسبة للوفيات، بحيث يصرّح على واحد من ثلاثة[3]، وكان منشور سنة 1876 قد أثبت بأنّ الجزائريين يرفضون الامتثال لقانون الحالة المدنية معبرا عن ذلك بـ "الأهالي لا يمتثلون أصلا لهذه الأحكام"، وقد اعتبر ذلك الإهمال أو التأخر عن المواليد أو الوفيات تجاوز يعاقب عليه الفرد وفق ما نص عليه قانون الأهالي[4].

إنّ رفض الجزائري المسلم الامتثال لقانون الحالة المدنية كان أسلوبا آخر من أساليب المقاومة التي ترمي إلى الدفاع عن الأحوال الشخصية، خاصة وأنّ هذا القانون قد ألحق بالجزائري ضرر ماديا ومعنويا كبيرا، فيكفي أنّه كان يطلق أسماء حيوانات بالفرنسية أو العربية كألقاب للسكان[5]. واعتبره الجزائريون تدخلا سافرا في خصوصيتهم، وهذا ما أكده الحاكم العام "**شانزي" (Chanzy)** من خلال إعرابه عن تخوفه من هذا القانون الذي يجبر الجزائري على التصريح بالزيجات أمام القاضي[6]، ممّا أدى إلى ظهور ردود أفعال حادة من قبل السكان[7]. ففي منطقة زواوة جاء في تقرير وزير الحرب في 1857 ما يلي: "كان المرابطون المتطرفون بمثابة سلاح مشهور أمام أولى محاولتنا لتأسيس الحالة المدنية، واعتبروا هذا الإجراء تعدّيا على أسرار العائلة، وأنّه تمهيد للخطف الجماعي للأطفال الذين تأخذ أسمائهم لينتقلوا فيما بعد إلى فرنسا، هذه الضجة جعلت جهودنا تذهب سدى، وبالكاد تحصلنا على بعض التصريحات الكاذبة عن المواليد"[8]، والجزائري طبعا يعتبر اسم الزوجة من أهم أسرار العائلة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 100.

[2] حدد عدد المخالفات ب 41 مخالفة، انخفضت إلى 21 مخالفة في 1891 واستقرت عند 23 مخالفة سنة 1904، أنظر جمال قنان: قضايا ودراسات، وص 126.

[3] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 191.

[4] نفسه، ص 186.

[5] قانون 27 جوان 1888 بفرض عقوبات عن عدم احترام الاسم العائلي والتأخر في التصريح عن المواليد والوفيات.

[6] - B.O.G : N° 871, 23 Mars 1882, pp 162 – 163.

[7] نفسه، ص 189.

[8] نفسه، ص 185.

إنّ مخاوف الجزائريين على أحوالهم الشخصية - من خلال تطبيق قانون الحالة المدنية- لم يكن في الواقع من نسج خيالهم، إنّما كان حقيقة أكّدتها الأهداف التي وضع لأجلها، وقد ظهر ذلك في تصريحات بعض النواب أمثال "**ساباتيي" (Sabatier)** الذي صرح أمام البرلمان قائلا: "كان إنشاء سجلات الحالة المدنية يهدف إلى طمس هوية المستعمر تحضيرا لعملية الاندماج"[1]. وكذا ما جاء في تقرير السيد "**ألفاندراي**" (**Alphandéry**) سنة 1879 والذي أكّد من خلاله ضرورة الاهتمام بالألقاب لأجل تعيين أصحاب الأراضي، ليسهل فيما بعد تطبيق قانون "**وارنيي**" الخاص بتجزئة ونزع الملكية، وممّا جاء فيه: "عند الأهالي الاسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهلي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم يكن قادرا حتى على ذكر سنه بدقة[2]، وكان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون "**وارنيي**" تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية"[3].

كانت القوانين الفرنسية الخاصة بالجزائريين تهدف في الغالب إلى خدمة مصالح المستوطنين وإدارة الاحتلال، واستمرت على هذا الوضع طيلة فترة الاحتلال، إذ كانت القوانين والتشريعات تصدر تبعا لحاجة فرنسا، فنجدها مثلا في 17 جويلية 1908 تلجأ إلى وضع مرسوم خاص بالتعداد الاسمي للجزائريين البالغين 18 سنة [4]، وكان الهدف من ذلك هو إحصاء الشباب الذين بلغوا سن التجنيد ليستعملوا في الحرب العالمية الأولى، وقد استغل الشبان الجزائريون ذلك للمطالبة بإصلاحات سياسة، مقابل الخدمة العسكرية.

3- موقف البرلمان من تعليم الجزائريين:

أشار الأستاذ "إميل ماسكوراي" (**Emile Masqueray**)[5] إلى أن الانضمام إلى فرنسا يكون تلقائيا، تمليه الحرية الفردية، وهذه الحرية لا تكون ممكنة إلّا عندما يكون هناك أفراد أحرار ومستقلون تمّ صنعهم في

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر** ، ص 192.

[2] الواقع أن الفرنسي هو الأخر وبشهادة بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال (François Furet) (1927-1997) كان إلى غاية 1892 لا يفرق بين الوطن ومسقط الرأس، والوطنية بالنسبة له مرتبطة بمكان ولادته، والى غاية 1902 كان من الجنود فرق لا تعرف الالزاس.

[3] .C.S.G, Session, 23 Décembre, 1879, P 396أنظر **الملحق رقم 18** الذي يبن الجلسات الخاصة بقانون الحالة المدنية والألقاب سنة 1879.

[4] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 19.

[5] ولد في 20 مارس 1843 وتوفي في 19 أوت 1894، عضو هيئة افريقيا الفرنسية :

« Comité de l'afrique Française » يعد بالنسبة للدوائر الفرنسية أكثر شخص يعرف الجزائر معرفة جيدة، اهتم بالتدريس "تاريخ الجزائر المسلمة" (Histoire de l'Algérie Musulmane)، ابتداء من 1882 كان يرسل بانتظام إلى "جريدة النقاش البرلماني" (Journal des débats) رسائل عن الجزائر، وصف فيها عدة مدن وصفا رائعا، منها مثلا مدينة بسكرة، كما وصف حرائق الغابات، ومنها حرائق منطقة القبائل الكبرى، وعبر عن أسفه لهذه الثروات التي تضيع مع دخان الحرائق، وقد خصص في مؤلفاته مساحة خاصة بالأهالي الذين هم عرضة لاستغلال وازدراء المستوطنين المتسلطين والمتعجرفين المتكبرين، ومن إدارة متجاهلة لواقع الأهلية مضايقة لهم، وكان يفتخر لتوافق مواقفه وآراءه وموقف "جول فيري" وكذا "جول كاميون" له عدة مؤلفات منها:

مدارس مهنية، وذكر قائلا: "لو أنّ وزيرا قام منذ عشرين عاما فأسس في بلد أهلي 700 مدرسة مهنية لكان لنا **3.000.000** من الشركاء الذين يتحدثون لغتنا، ويعرفون قوانيننا، ويحذقون مهننا، ولاستطعنا أن نجعل منهم دفعة واحدة مواطنين[1]". وإذا ما حصل غلو وتجاوز من القوى الحيّة سيذهب آلاف من العمال الزواويين ومن الشاوية ليمنحوا فرنسا سواعدهم بدلا من الايطاليين والإسبان"[2].

هذا الكلام صادر عن شخصية كرّست كل جهدها من أجل دراسة المجتمع الجزائري من الداخل، علما أنّ دراسات الأستاذ "ماسكوراي" المتخصصة في تاريخ الجزائر المسلمة ركزت على مناطق محددة هي القبائل الكبرى، والأوراس ومنطقة ميزاب، شأنه شأن الكثير من الباحثين - مستشرقين ومؤرخين وسوسيولوجين- أمثال "**هانوتو**" (**Honoto**) "و"فاني كولونا" (**Fanny Colonna**) وغيرهم، وبذلك فإنّ طرح "**ساباتي**" يعد استنتاجا لسنوات من الدراسة والبحث الانثروبولوجي والإثني.

بقيت إدارة الاحتلال - وكذا المستوطنين- تقف في وجه تعليم الجزائرين ، وقد وجدوا في نوابهم المؤيد والدّاعم لسياستهم، فقد صرح على سبيل المثال:(**Eugéne Etienne**) في 6 فيفري 1893، أمام غرفة النواب معبرا عن رفض المستوطنين ورفض نوابهم تعليم الجزائريين قائلا: "لن أحاول إبلاغهم مدى الشكّ والارتياب اللّذان استبدا بقلوبنا لأنّني أخشى أن تصابوا بخيبة كبرى، لأنّ المبالغ المالية التي رصدتموها لإنشاء المدارس ولتعليم أطفال الأهالي ستكون من قبيل التبذير لا غير، إنّ أحسن وسيلة لتربيتهم هي احتكاكهم بالمستوطنين وتحسيسهم بأننّا حماتهم ومرشدوهم" وقد أيّده في ذلك النائب "**قستاف لوبون**" (**Gustave le bon**) قائلا: "أضحى شعار الهند للهنود حاليا على أفواه جميع الأهالي الذين نالوا قسطا من التربية الانجليزية، علينا بتربية العرب عندنا، ولن يمضي وقت طويل لتصير الجزائر للعرب شعارا من شعاراتهم"[3].

واعتبر النائب (**Pourquery de Bosserin**) تجربة التعليم في الجزائر كارثية، وقد صرّح في ذلك قائلا: "كارثة حلّت بميزانية بلدياتنا، وتبديد للأموال بدون طائل، واختلاسا للمساعدات المالية التي ينبغي أن تنفق على المشاريع الاستيطانية" كما صرّح في جلسة 22 فيفري 1895 قائلا: إنّنا نرفض رفضا قاطعا إلزام العرب بشيء نعتبره غير مفيد لهم وخطير علينا، كان العرب سعداء بجهالتهم ولا يجوز لفرنسا أن تعكر هدوءهم

« Souvenir et visions d'Afrique » - « Formation des cites chez les populations sédentaires de l'Algérie, Kabyles du Djurdjura, Chaouïa de l'auras, Beni Mzab » - « Races bérbéres,Kabylie du Djurjura » « Chronique d'Abou Zakaria »

اضافة الى قاموس حول الترقية انظر:

Bulletin du comité de l'Afrique Française : Publie mensuellement sous la directions de M. Harry Alis avec la collaboration de M M, Henry Frisch de Fels, Raymond Koechlin 4eme année, N° 9, Septembre, 1894.

[1] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 74.

[2] نفسه، ص 74.

تمكنت إدارة الاحتلال عن طريق سياسة التعليم التي انتهجتها خاصة بعد الإصلاحات التي دعا إليها "**جول فيري**" الخاصة بالتعليم من تكوين نخبة من الشبان تعتبر نفسها فرنسية، ومن أمثلة هؤلاء فرحات عباس.

[3] أجيرون: الجزائرون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 844.

وطمأنينتهم"[1]، علما أنّ عدد المتمدرسين من المسلمين كان لا يعكس أبدا عدد السكان الذي هو أكبر عدد مقارنة بالفرنسيين والأوروبيين. وقد أشارت إحصائيات سنة 1876 أنّ عدد المتمدرسين من المسلمين كان لا يتجاوز 1632 منهم 1529 مسلم و 103 مسلمة، في حين كان عدد الفرنسيين 20.291 منهم 9826 ذكور و10465 بنات، وبلغ عدد المتمدرسين من الاجانب 16310 منهم 9382 ذكور و6928 بنات. كما وبلغ عدد المتمدرسين من اليهود 6114، منهم 4147 ذكور و2067 بنات[2].

استمر الوضع العام للتعليم الخاص بالجزائريين على هذا الحال من الإهمال إلى غاية عشية الحرب العالمية الأولى حيث صدر مرسوم في 15 جويلية 1914 ينص على إجبارية التعليم الابتدائي لأبناء الأهالي في جميع البلديات، والذين يسكنون على مسافة 3 كم عن المدارس الخاصة بهم، وجاء في ديباجة المرسوم "بإمكاننا أن نؤكّد بقوة أنّ مهمّة التعليم العمومي للأهالي هي مسألة سيادة ومصلحة وطنية"[3]. وكان "**شارل جونار**" قد صرح سنة 1908 عن نية فرنسا تكوين نخبة من الجزائريين، مهمتها الحفاظ على مصالح فرنسا، وقال في ذلك: " إنّ التحرير الفكري والتربية الأخلاقية معطيات أُخذت في الاعتبار أنّ من تمام مصلحتنا أن نخلق نخبة مفكرة قادرة على نشر أفكارنا ومبادئنا حول العدالة والتقدم، نخبة بورجوازية محافظة ووفية بالتزامتها إزاءنا"، وأصبح بذلك التوجه نحو تكوين نخبة متخرجة من الجامعات هدفا أساسيا[4]، على أن تكون هذه النخبة في المستقبل بديلا عنهم، تضمن استمرارية مشاريعهم في كل الظروف، بالرغم من أنّ إدارة الاحتلال كانت دائما تتخوف من تعليم الجزائريين. وكان قد عبّر عن ذلك الحاكم العام "**لويس تيرمان**" سنة 1886 بقوله: " لايزال يتضح لنا من الاختبار أنّ المواطنين الذين نعلّمهم هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة"[5]، وقد منع لذلك ومنذ البداية فتح المدارس العربية الحرّة، وحوربت اللّغة العربية الفصحى، وقد بلغت نسبة المتعلمين من الجزائريين سنة 1901 حوالي 38%، في حين وصلت نسبة المتعلمين من المستوطنين حوالي 84% [6]، وفي 24 ديسمبر 1904 صدر قانون يمنع كل جزائري من فتح مدرسة[1] إلاّ بإذن عامل العمالة (الوالي)، ولا تعطى الرخصة إلاّ لمن وثقت فيه الادارة على أن يلتزم بشروط منها:

[1] نفسه، ص ص 846، 847.

[2] -G.G.C.A : état actuel de l'Algérie, P63.

[3] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 268، وكانت ادارة الاحتلال قد ألغت قانون اجبارية التعليم الذي صدر سنة 1883 وذلك سنة 1887، وأعلن المجلس الاعلى للجزائر سنة 1894 أن العرب جنس غير قابل للتعلم، وبذلك ضرورة الغاء التعليم الابتدائي للاهالي وأكد هذا القرار مؤتمر رؤساء بلديات الجزائر سنة 1908، انظر، محمد العربي ولد خليفة: **الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، ط2، منشورات ثالة، الجزائر 2013، ص78.

[4] - J.D, séance, jeudi 21 aout,1890.

[5] وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص 172.

[6] ابراهيم لونيسي: مرجع سابق، ص31.

- **أن لا يزيد التعليم عن تحفيظ القرآن.**
- **عدم تفسير الآيات التي تتعلق بالجهاد والتضحية وتلك التي تتعرض للظلم والاستعباد.**
- **عدم دراسة التاريخ العام او الخاص او جغرافية الجزائر والبلدان العربية.**
- **عدم تدريس الحساب والهندسة والعلوم والادب باللغة العربية.**
- **لا يكون توقيت عمل هذه المدارس متفقا مع توقيت المدارس الفرنسية.**
- **تجوز للسلطة ان تسحب الرخصة من المدارس لأجل معين أو نهائي**[2].

إنّ تركيز الاحتلال الفرنسي على التعليم لتحقيق أهدافه[3] يدلّ على مدى فعالية هذا الجانب في تكريس الفكر الاستعماري بالسيطرة على عقلية المجتمع سواء بتخذيره فلا يستطيع الحراك أو بتدجينه ليصبح أداة طيعة بيده يفعل بها كيفما شاء، أويصير له نفس تفكيره، وقد وضّحت سياسة "**جول فيري**" التعليمية ذلك حيث كان يقول وبافتخار عن "تونس"(**Ma Tunisie**)، ويقول عن مدارس منطقة زواوة "**مدارس فيري**"(**Ecoles Ferry**)، ويطلق على هذه المدارس لقب "**بناتي**" (**Mes Filles**). وكان "**جول فيري**" يفتخر بانجازاته الخاصة بالتعليم في الجزائر عامة وفي منطقة زواوة خاصة، وقد وضح ذلك في رسالة له أرسلها إلى صديقه "**جوزيف رياخ**" (**Joseph Reinach**) كتبها من منطقة الأبيار في 11 أفريل 1887، وقد ذكر فيها :"ما قمت به في الجزائر من الصعب تجاهله، هنا فقط الجامعات (**المدارس العليا**) تضاهي نضيرتها في ليون (**Lyon**) وثانوية"**بن عكنون**" (المقراني حاليا) في جمالها مثل ثانوية "لكنال" (**La Kanal**)[4].

كانت القوانين والمراسيم التي أصدرتها إدارة الاحتلال تصبّ كلها في إطار محاصرة تعليم الجزائريين، وكذا منع التعليم العربي الحر وتقزيمه. ويقول في هذا الشأن الشيخ خير الدين في مذكراته :"قبل الحرب العالمية الأولى 1914 كانت فرنسا تتظاهر بالتساهل أمام التعليم العربي الحرّ نظرا لضعفه، لكن حينما انتشر التعليم نسبيا، وتحققت جملة من الأهداف التي أقلقت الادارة الفرنسية، مّما دفعها إلى استصدار مجموعة من القوانين لأجل التضييق على هذه المدارس الحرة، وساقت المعلمين إلى المحاكم كما يساق المجرمون"[5].

كان المعلم الجزائري المسلم يميز عن غيره حتى في المدارس التي يتمّ تكوينه فيها، وهذا ما أشار إليه أجيرون" من خلال تقديمه لكتاب (**Fanny Colonna**):"المعلمون الجزائريونى1883-1939) (**Les instituteurs Algeriens 1883 – 1939**) حيث ذكر -تأكيدا لما قالته الكاتبة (**Colonna**) - أنّ أغلبية المعلمين المسلمين الذين

---

[1] كانت اول مدرسة تاسست ببزوغ القرن العشرين مدرسة تبسة سنة 1913، ثم غلقها عشية الحرب العالمية الاولى، بعد الحرب العالمية، هب الجزائريون المسلمون لتأسيس العديد من المدارس الابتدائية الحرة، انظرأحمد طالب الابراهيمي: **التعليم والثقافة في الجزائر**، مجلة الثقافة، ع4، سبتمبر 1974، ص 6.

[2] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 684.

[3] - J.D, séance, jeudi 29 mars,1894

[4] ثانوية فرنسية تقع أعالي نهر السين (Seine) بنيت سنة 1882: انظر François Furet : OP.cit ,, P 200.

[5] محمد خير الدين: **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج1، مؤسسة الضحى، ط2، الجزائر، 2002، ص 114.

تكونوا في المدرسة الثانوية ببوزريعة كانوا فقراء، وكان آباؤهم أميّون (لا يقرأون ولا يكتبون)، وأنّ 59.3% منهم من منطقة زواوة. وكان التميّز بين المعلمين الأوروبيين والمسلمين[1]. وكان هناك اختلاف بين الدروس المخصصة للمسلمين (الأهالي) والخاصة بالأوروبيين، كما وجد اختلاف في الخدمات بما فيها غرف الإقامة والنادي وغيرها، ومن باب التميز أيضا - حسب ما جاء في الكتاب- أنّ المعلمين المسلمين كانوا يرتدون زيا خاصا بهم يتمثل في سروال وشاشية. كما تشير الكاتبة إلى أنّ هذا الزي يشبه لباس فرق "الزواف"، وقد شمل هذا التمييز إغداقهم بالمكافآت، وقد شكل هؤلاء فيما بعد تيار الشبان الجزائريين" الذين طالبوا بالمساواة"[2].

استمر المستوطنون من جانبهم في رفض تعليم الجزائريين، واعتبروا تعليمهم مساسا بمصالحهم وامتيازاتهم، حيث كانوا ينظرون إلى أنّ الميزانية القليلة جدا والتي ستخصص لتعليم المسلمين ستكون على حساب توسع الاستيطان، وفضّل هؤلاء تعليمهم الحرف وبذلك إنشاء مدارس للتعليم المهني، وقد استجاب لذلك الحاكم العام "**جونار**"، وتمّ فتح مدارس لتعليم الفتيات صناعة الزرابي، ففتحت مدارس في فرندة ومستغانم سنة 1903، ومدرستين للبناء في منطقة زواوة سنة 1904 في كل من فورناسيونال وأقبو[3]، وهذا طبعا من أجل توفير اليد العاملة. ومما يُظهر عناية وشجيع الاحتلال التعليم في منطقة زواوة قول "**جول فيري**" في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام "**البير قريفي**" في 11 أكتوبر 1880 والتي جاء فيها :"ليس هناك أيّ بقعة اخرى من البقاع المحتلة أكثر انتظارا لمدارسنا واشد تلهفا على مساعدتنا في فتح مدارس بها من منطقة زواوة[4].

وكان تشجيع التعليم في منطقة زواوة له أهداف استعمارية خاصة بما فيها التفرقة "حتى لا يتعود شعبا الجزائر (البربر والعرب) على الاحتكاك أحدهما بالاخر"[5]، وهو ما أكدته جريدة "**بوتي كولون**" (**Le Petit Colon**) في نوفمبر 1870 في مقال بعنوان (**Ecoles en pays indigène**) والتي جاء فيها:"ايجاد المدارس في منطقة زواوة يمكن أن يعتبر أمرا واقعا مطلوبا من الأهالي، وتمت الموافقة عليه من قبل الحكومة، واتفق عليه من الجميع (البرلمان). إنّ انجاز كهذا سيصنع الشرف لكل من يساهم فيه لأنه يسجّل خطوة جديدة في تاريخ الجزائر"[6].

---

[1] بلغ عدد المعلمين الذين تكوّنوا في المدرسة الثانوية ببوزريعة بين سنتي 1883 و 1939 حوالي 993 (56 دفعة) منهم 29.6% من عائلات ميسورة و 24.3% من عائلات تحظى ببعض الامتيازات والخصوصيات

Charles – Robert Ageron : Fanny Colonna, instituteurs Algériens 1883 – 1939, (Compte, rendu) Annales : Economies, sociétés, civilisations, 32[e] année N° 4, Juillet – Aout, 1977, P718.

[2]- Ageron : Fanny Colonna, instituteurs Algériens 1883 – 1939, P719.

[3] فريد حاجي: مرجع سابق، ص 267.

[4] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 163.

[5] أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ص 109.

[6]- J : Le Petit Colon, 884, 3[eme] année, Mardi 08 Novembre 1880.

وجاء في **جريدة المنتخب** في 30 أفريل 1882 ما نصه:"الجواب على المسألة هو أنّ الفرنساوية اتخذوا قانون التعليم الابتدائي (**قانون جول فيري**) واجبا لا أجرة عليه، فإن شمل المسلمين فحينئذ يجبر الآباء على الاتيان بالأبناء إلى المدارس ومن خالف يعاقب بخطية، وعن المسألة الثانية هو أن تفتح مدرسة في كل دوار بشرط أن يعلم شيخها التلاميذ الفرنساوية والعربية، فالمرجو من الدولة الفرنسوية التي لم تزل تنشر علينا أنعمها أن تكمل لنا بهذه النعمة ولا يخفانا أنّها دولة قوية وعظيمة، ولا شك أنّ سطوتها تتضاعف بانتشار التعلم عند المسلمين"[1].

شجعت إدارة الاحتلال المعلمين الفرنسيين، وفتحت لهم المجال للتعليم في منطقة زواوة، حيث استحدثت سنة 1882 علاوات خاصة للموظفين الفرنسيين لتعلّم اللغة البربرية، وفي 1885 أنشأت مدرسة الآداب قسما للهجات البربرية، وضعته تحت إدارة أحد الأعيان الموالين لفرنسا وهو الهاشمي **بن سي لونيس** الذي كان نائبا لقاضي مجلس قضاء بجاية، وأصبح هذا التعليم يتوج بشهادة أهلية اللغة البربرية، ويحصل صاحبها على علاوة سنوية تقدر ب 300 فرنك بمقتضى قرار 28 جويلية 24 أوت 1885، وبمقتضى قرار 27 ديسمبر 1887 ومرسوم 15 مارس 1888. كما تأسست شهادة إتقان اللهجات البربرية، حيث كان الموظفون الذين يحصلون على هذه الشهادة يتلقون علاوة قدرها 500 فرنك. إلاّ أنّ هذا المشروع لم يستمر بسبب نقص المهتمين بمتابعة هذا التعليم، وبذلك زال هذا المشروع الخاص بالتعليم الرسمي للغة البربرية (لهجة الزواوة)[2].

أثبتت الشهادات التي جاءت على ألسن النواب والمفكرين وبعض الزعماء الفرنسيين وكذا الإحصاءات أنّ البرلمان الفرنسي لم يظهر اهتماما اتجاه تعليم الجزائريين، فعلى العكس من ذلك صار سعى إلى تكريس سياسة التفرقة بين الجزائريين بالاعتماد على سياسة تعليمية تكرّس التمييز بين الجزائريين: "حتى لا يتعوّد شعبا الجزائر على الاحتكاك أحدهما بالآخر"[3]، وظهر ذلك جليا من خلال الاعتماد على سياسة تعليمية خاصة بمنطقة زواوة مختلفة عن باقي المناطق، ومحاربة تعليم اللغة العربية، واستبدالها بالعامية مع تكوين معلمين مهمتهم تجسيد هذا المشروع، وقد قدر عدد التلاميذ المنتظمين في المدارس القرآنية بحوالي 27.000 تلميذا سنة 1868، وبعد إغلاق قرابة 3/4 منها سنة 1879 لم يبق من طلبة المدارس القرآنية سوى 6500 طالب[4].

ورغم محاولة إدارة الاحتلال تعويض التعليم الأصلي أو التقليدي (الزوايا والمدارس القرآنية) بالمدارس التي أنشأتها سنة 1850 في الجزائر وتلمسان وقسنطينة والتي أعيد تنظيمها سنة 1895 - بهدف تكوين الإطارات الضرورية لخدمة الجهاز القضائي والديني التي كانت تحت مراقبة السلطة الإدارية منذ بداية

[1] المنتخب: العدد 2، س1، الأحد 30 أفريل 1882.

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 77.

[3]- **أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص109.

[4] محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 79.

الاحتلال – فإنّه لم ينظم إليها سنة 1895 سوى 57 طالبا، أمّا سنة 1907فوصل إلى 216 طالبا، ليتراجع عددهم إلى 172 سنة 1936[1]. أمّا فيما يخص التعليم الجامعي فلم يتجاوز عدد طلبة الجامعة سنة 1884 أكثر من 6 طلبة، في حين وصل سنة 1907 إلى حوالي 50 طالبا، ولم يتجاوز 20 طالبا سنة 1920[2]، وهذه الأرقام تعكس بوضوح مدى اهتمام البرلمان الفرنسي بالسياسة التعليمية التي تخص الجزائريين.

4- البرلمان الفرنسي وسياسة الفرنسة والتمسيح :

كان الجزائري المسلم يعاني طيلة فترة الاحتلال من سياسة الفرنسة والتمسيح التي استهدفت هويته، وقد سعت سلطات الاحتلال منذ البداية إلى طمسها ومسخها مستعملة في ذلك الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها رغم معارضة المستوطنين الشديدة لهذه السياسة – التمسيح والفرنسة- ففي 1871 صوت نواب المستوطنين ضد الاعتمادات المخصصة لأعمال الأسقف "**لافيجري**" في الجزائر، وقد عاتبه "**وارنيي**" (**Warnier**)[3] أمام البرلمان في 22 جوان 1874 لجمعه اليتامى في قرية بدل توزيعهم على المستوطنين الفرنسيين، وعقب "**لافيجري**" على ذلك في رسالة موضحا بأنّ الهدف الآن هو محاولة تنصير جماعي[4]، وبقي نواب المستوطنين معارضين لمشروع التنصير والفرنسة، وقد عبّر عن ذلك النائب "**سباني**" (**Sabatier**) بقوله: "إذا أردنا إنشاء جنس متميز في الجزائر لابد أن نوحد بين الفرنسيين والإسبان والايطاليين والمالطيين، أما العرب ونحن فإنّنا لا نملك دماغا مصنوعا بطريقة واحدة"[5].

ورغم المعارضة التي لقيها مشروع "**لافيجري**" الخاص بالتمسيح إلاّ أنّ الحكومات الفرنسية دعمته، حيث خصص البرلمان بغرفتيه مثلا فيما بين 1869-1874 مبلغا قدر بـ 545.000 فرنك[6]، إضافة إلى الإعانات المالية المتنوعة **للافيجري** والآباء البيض الذين تكلفوا باليتامى. وقد تمّ الحصول عليها بفضل صداقة الحاكم العام "**دوقيدون**" الذي اعتمد في ذلك على الميزانيات التكميلية[7]، وكان **دوقيدون** يشجع علانية تنصير المسلمين قائلا: "لقد أنفقت وقتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كافة بحار العالم، ولا يمكنني القبول بأن تضطهد على أديم أرض فرنسية، يجب التحلي بكثير من التحفظ واللياقة وبذل المعروف، وصالح الأعمال،

---

[1] نفسه ص 79.

[2] نفسه، ص 81.

[3] نائب عن عمالة الجزائر ممثلا للاتحاد الجمهوري من 1871 – 1875 أنظر Yacono : OP, Cit, P 206.

[4] آجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 99.

[5] - J : La vigie Algérienne : 18 Janvier 1885.

[6] عرفت هذه المرحلة عدة أحداث أتاحت الفرصة للكنيسة للحصول على أطفال الجزائريين المسلمين اليتامى، ومن هذه الأحداث المجاعات بما فيها مجاعات 1867، 1868، 1869، إضافة إلى مقاومة الحاج المقراني والشيخ الحداد المعروفة بمقاومة الزواوة.

[7] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 99.

وعدم الاكتفاء بالخطب والأقوال، وقد حان الوقت الذي نشرك فيه – تدريجيا- الشعب الذي هزمناه في الحضارة المسيحية"[1].

ركز "**دوقيدون**" على منطقة زواوة، مدعيا بأنّ لابربر المنحدرين من المسحيين لا يبدون أي نفور من رجال الدين المسحيين، وأراد أن يعيد فيها تجربة منطقة العطاف بالأصنام (شلف حاليا)[2]، حيث قام "**لافيجري**" جراء المجاعة والأوبئة التي أصابت الجزائر سنوات 1866-1867- 1868 بجمع عدد كبير من اليتامى -قُدّر بـ1753 يتيما- الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و10 سنوات محاولا إدماج هؤلاء عن طريق تمسيحهم[3].

جمع "**لافيجري**" هؤلاء الأيتام في مركز ابن عكنون، وقد أوكل عليهم حوالي 50 شخصا يسهرون عليهم ، وكانت الناس تعتقد بأن "**لافيجري**" يقوم بعمل إنساني، وأنّه سيرجع هؤلاء الأيتام إلى ذويهم، لكنه رفض إعادتهم[4]، وقام بإنشاء القرى العربية لإسكان الفتيان والفتيات الذين عمّدهم. وفي 1868 اشترى بعض الأراضي الواقعة بين مليانة والأصنام، وسمى تلك الأراضي قرية **(سان سبيريان)**. كما أسّس في نفس السنة (1868) جمعية الآباء والأخوات البيض الذين كانت مهمتهم علاج المرضى وفتح مدارس للتعليم الديني في كل من زواوة وورقلة وميزاب والقليعة وبسكرة. وقد احتفل بأول زواج للشباب الأيتام الذين نصّرهم بمناسبة افتتاح كنيسة السيدة الإفريقية في 2 جويلية 1872[5]، ورغم مزاعم سلطات الاحتلال بأنّها تعارض التنصير، فقد تمّ إنشاء 250 مسكنا للشباب المنصّر.

واستغلت الكنيسة فرصة الصراع الذي كان قائما بين العسكريين والمدنيين بعد 1870 لتكثيف جهودها في محاربة الإسلام ومعاداة القرآن بتقديم الإنجيل بديلا لأبناء الجزائريين[6]. كما أكّد النشاط التمسيحي في الجزائر أمرا آخر وهو أنّ سلطات الاحتلال لم تكن تهتمّ لوضع الجزائريين ولواقعهم الاجتماعي والاقتصادي، ففي الوقت الذي كان فيه الجزائري يموت جوعا وتحارب عقيدته استغلت مأساته حتى للمتاجرة بأبنائه وسلبهم من واقعهم الحضاري إلى واقع آخر غريب عليهم.

كانت منطقة زواوة أكثر المناطق التي أولاها الاحتلال العناية وأراد أن يجعل من ساكنتها جنسا مختلفا عن غيره من الجزائريين، وهذا ما أكّده "**اميل ماسكواري**" في قوله: أنّ عدم وجود تجانس بين السكان في الجزائر سيكون عونا قويا لنا للمضي قدما في إنجاح سعينا إلى صد الناس عن التقيّد بالدين، ونحن على استعداد لتفتيت كتلة الأهالي وتشتيت وحدتهم عن طريق الحلّ المنهجي للمؤسسات التي توفّر لهم قوة

[1] نفسه، ص 97.

[2] نفسه، ص 101.

[3]- Yacono : OP ; Cit, P 172.

[4] سعد الله: المرجع السابق، ص 158.

[5] نفسه، ص 159.

[6] يحي بوعزيز: **سياسة نابليون**، ص 19.

التماسك"[1]، وقد خصّت منطقة زواوة بالدراسة الأنثربولوجية والاثنية، تمّ من خلالها التعرف على عاداتها وتقاليدها وأعرافها، واختص في ذلك عدة باحثين أمثال **"هانوتو"** و **"لوترنو"** وغيرهما، وانتهت هذه الدراسات إلى إبقاء الأعراف البربرية ومنحها صفة القانون، وكانت هذه الأعراف في الأصل تنظيمات قروية تحدد العقوبات وتنظم العلاقات[2].

كان سكان منطقة زواوة بالنسبة لبعض الباحثين وبعض النواب يختلفون عن غيرهم، فكان **"قاستو" (Gastu)**[3] يرى إمكانية اندماج بلاد زواوة مع الأوروبيين لتقارب أخلاقهم وتشابهها[4]، لذلك كان لا بد من الاهتمام بمنطقة زواوة، وكان **ساباتي (Sabatier)** يعترف بأنّ تغيير المجتمع (البربري) لن يحدث دون تغيير اقتصادي واجتماعي، وقد عبّر عن ذلك **"ماسكوراي"** بقوله: " ... وإنّ خلية النحل القبائلية لا يمكن تفكيكها تفكيكا مفيدا إلّا إذا أنشأنا أفراد مسلحين بحرفية وعلى استعداد لمواجهة الحياة"[5]، علما أنّ المستوطنين عارضوا بشدة تعليم الجزائريين، ولم يقبلوا سوى بالتعليم المهني أو الزراعي[6].

اهتم النائب **"سابانيي"** اهتماما خاصا بمنطقة زواوة، واستمر في مساعيه بهذه المنطقة حتى مطلع 1885 مستهدفا تحقيق الإدماج عن طريق نشر اللائكية، وقد حارب لذلك نفوذ المرابطين ومنع الزيارات (جمع الأموال)، وألغى نشاط المدارس القرآنية، وصرح في هذا الشأن سنة 1882 قائلا: "لا توجد مدارس إسلامية في البلدية المختلطة"[7].

اهتم **"سباتيي"** بالأعراف البربرية، وقام بتعديلات مسّت هذه الأعراف، وقد أعلن عن دفاعه عن عاداتهم حتى وان كانت منافية للآداب العامة، ففي 1882 مثلا رسّم في قرية آيت حسن (بني يراثن) "قانون" عرفي مفاده أن لا يقوم الآباء ببيع بناتهم (المهر)، وأنّ تكون لهن حرية بيع أنفسهن، وعن عدم حدوث الزواج قبل سنّ 13 و14 سنة[8]، كما طالب **"ساباتيي"** من الحاكم العام **"تيرمان"** إصدار مرسوم يرخّص لأبناء القبائل(زواويين) فرنسة أسمائهم، وتمّ ذلك في مارس 1882، وصدر في نفس السنة قرار منع وشم البنات لوجوههن بزواوة، لأنه يثير امتعاض الأوربيين[9]، والسؤال الذي يطرح هو ما إذ كان الوشم فعلا يثير امتعاض الأوربيين أم أنّ منع الوشم هدفه تأكيد التفرقة بين عناصر المجتمع الجزائري المسلم، وإيجاد صفات

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 46.

[2] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ، ص 56.

[3] نائب عن عمالة الجزائر 1876 – 1881، أنظر: Yacono : OP, Cit, P 206

[4] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 42.

[5] نفسه، ص 74.

[6] -Ageron : Histoire de l'Algérie, P 68.

[7] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 72.

[8] نفسه، ص 68.

[9] نفسه، ص 71.

متشابهة بين البربرية والأوروبية، وبذلك تأكيد الروابط بين سكان زواوة والأوربيين، وتثبيتا أسطورة انتماء "البربر" إلى الجنس "الغالي" (**Golois**).

5- محاولات الإصلاح البرلمانية:

بقي الجزائري المسلم طيلة القرن 19 يعاني الويلات من إدارة الاحتلال ومن المستوطنين، فكانت المجاعات والجفاف والأوبئة[1] تفتك به دون أن يتحرك الضمير الفرنسي الذي تمثله الحكومة والبرلمان الذي وضع الجزائر تحت سلطة قانون غريب منذ 1865، هذا القانون نصّ على أنّ المسلمين رعايا فرنسيين مواطنتهم الفرنسية ناقصة، فهم لا يتمتعون بالحريات وبالحقوق التي هي عادة مضمونة للمواطن[2]، ورغم النداءات المتكررة من بعض الفرنسيين، وبالرغم من شكاوى واحتجاجات الجزائريين المتواصلة إلّا أنّ فرنسا لم تحاول أبدا خلال القرن 19 إصلاح حالة الجزائريين بجدية[3]، وقد غضّت السلطات الفرنسية النظر عمّا يرتكب من ظلم وعجرفة ومآسي وفضائح من طرف المستوطنين، ولم تلعب الحكومة الفرنسية ولا البرلمان الدّور الطبيعي كحكم معدل ما بين أطماع المستوطنين المتزايدة ومصالح الجزائريين[4]، خاصة بعد أن تقلّصت مهام الحاكم العام "مراقب للمستعمرة في قصر ملك كسول" وانفراد النواب المستوطنين بالسلطة [5].

بقي صوت الجزائريين غير مسموع إلاّ في حالات نادرة، وكان الجزائريون الذين يمثلون مواطنيهم يعرفون بـ (بني وي – وي)، وكانت الإدارة تختارهم بعد أن يبرهنوا عن ولائهم عن طريق التعاون والتجسس والخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي لعدة سنوات[6].

وكنتيجة للضغط والنقد الذي كانت تثيره الصحف ظهرت جماعات من ذوي الرأي (الأحرار) تدعو إلى الإصلاح في الجزائر، ولم يكن الهدف من ذلك إعطاء الحريات للجزائريين، وإنّما إسكات النقد والدعاية الخارجية وتهدئة عواطف الوطنين والاحتفاظ بالوجود الفرنسي قويا في الجزائر[7]. وأكثر ما أثار حفيظة البرلمان كانت مسألة الميزانية[8] وفضية القروض، حيث بلغت القروض وباقي المخصصات المالية في الجزائريين 1888-1889 حوالي 5.500.000 فرنك، وحسب التقارير فإنّ هذا المبلغ قد سيء استعماله ممّا أدى إلى ظهور عدة فضائح، الأمر الذي سيؤدي إلى بروز احتياجات على مستوى مجلس الشيوخ في 1891، وسيكون هذا من

[1] -J.D :Séance 28 Janvier 1898.

[2] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 665.

[3] J.D :Séance 28 Janvier 1898.

[4] مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 121.

[5]- J.D. Séance 28 Janvier 1898

[6] سعد الله: مرجع سابق، ص 84.

[7] نفسه، ص 91.

[8] - J.D : 112 éme Année, Séance lundi 26 Mars 1900.

أسباب تشكيل لجان للتحري (**Enquêtes**)، وبعد ذلك رغبة الحكومة الفرنسية في الاهتمام بالجزائر من الجانب الاقتصادي ومصير الجزائري (الأهلي)[1].

ساهم البرلمانيون الأحرار فيما عرف بصحوة ضمير البرلمان الفرنسي اتجاه قضية الجزائريين[2]، وكان ذلك بعد ما وصل من تقارير إلى باريس تتنبأ بالخطر، ففي 1892 كتب "**جول كاميون**" قائلا: "الحكم الفرنسي أصبح مهددا"[3]. والملاحظ أنّ اهتمام البرلمان الفرنسي بالسياسة المطبقة على الجزائريين (الأهالي) ظهر فجأة[4]، هذا رغم تنبيه الكثير من المفكرين والمنظرين والأساتذة وإلحاحهم على ضرورة انتهاج سياسة معتدلة مع الجزائريين، وقد أشار "**ساباتي**" (**Sabatier**) إلى خطورة هذه السياسة بقوله: "لقد عامل العسكريون هذا الشعب المتكون من ملاك أحرار كما يعاملون عدوا لهم، وفرضوا عليهم الأرستقراطيين سعيا منهم إلى إحلال نظام ثيوقراطي عربي على جمهورية القبائل(بلاد زواوة) المبنية على المساواة والعقلانية"[5]، وقد انطبق هذا القول مع ما ذكره الرئيس الفرنسي (**م.لوبي**) سنة 1903 ملمحا على ضرورة الحفاظ على خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، ومشيرا في نفس الوقت إلى معاملة الجزائر كمستعمرة مع احتفاظها بتقاليدها ودينها وقوانينها وشخصيتها[6].

بدأت بوادر التفكير في تغيير السياسة المنتهجة اتجاه الجزائريين بدافع من بعض المفكرين والبرلمانيين[7] أمثال **كليمنصو** و**جول فيري** و**اسماعيل عربان** و**توكفيل** وغيرهم، خاصة بعد التجربة الاستعمارية التي خاضتها فرنسا في تونس وبعض المستعمرات في آسيا ثم المغرب الأقصى، وهذا ما ذكره (**François Furet**) في كتابه "**Jules Ferry**" قائلا: "بفضل تونس" و"الانام" تعلم "**جول فيري**" اهمية وجدية اتباع سياسة استعمارية أخرى أكثر مرونة وأكثر حكمة"[8] ويقصد بذلك نظام الحماية. وقد كانت الجزائر الداعم الأساسي لمشاريع فرنسا الاستعمارية في إفريقيا وآسيا.

كان إسماعيل عربان يؤكد مرارا على الدور الذي تلعبه مستعمرة الجزائر في هذا، ومن أقواله "الجزائر هي التي ستمكننا من الهيمنة على المشرق"، وكان يكرر هذا كلام **للسان سيمونيين** منذ 1881، بل لم يكفّ يوما عن ربط القضية الجزائرية بقضية المشرق[9]. وهذه النظرة هي نفسها نظرة "**جول فيري**"، وقد صرّح بها في 14 أوت 1884 مشيراً إلى هدف فرنسا الرامي إلى وضع قواعد إمبراطورية فرنسية في الشرق الأقصى[1]:

---

[1] J.D. Séance 28 Janvier 1898

[2] - Ageron : les algériens Musulmans T1, P 397.

[3] سعد الله: المرجع السابق، ص 77.

[4] إبراهيم مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 121.

[5] أجيرون: **المجتمع الجزائري**، ص 52.

[6] سعد الله: المرجع السابق، ص 90.

[7] - J.D ; Séance 28 Janvier 1898.

[8] - François Furet : OP, cit : P 199.

[9] -Ageron : les Algériens Musulmans, T1, P 413.

وقد تأكّدت هذه السياسة عند انعقاد مؤتمر برلين في أواخر جويلية 1885 بقوله: "فرنسا لا ترغب في أن تكون بلدا حرا فقط، بل بلدا قويا يطبق نفوذه وهيمنته ويتحكم في مصير العالم بفرض قوانينه وعاداته ولغته ورايته وعبقريته"[2].

قام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق والنظر في أحوال الجزائريين (الأهالي) والتفكير في مصيرهم أمام جشع المستوطنين[3]. هذا الجشع الذي أخذ في التزايد منذ الإعلان عن قيام الحكم المدني سنة 1870، والسعي الحثيث للاستقلال عن فرنسا اقتصاديا وسياسيا. وحسب ما ذكره "**دكتون**" في "**عرق البرنوس**" فإنّ العديد من المقررين فاقدي الضمير زاروا مستعمرات بتمويلات من الدولة، واكتفوا باستقاء مادتهم الإخبارية من الإدارة الاستعمارية نفسها، ثم عادوا بتقارير غاية في التفاؤل والايجابية، معتبرين أنّ كل شيء يسير على أحسن ما يرام[4].

غير أنّ الواقع يثبت أن البرلمان الفرنسي كان على دراية بكل ما يحدث في المستعمرات بما فيها الجزائر، إن لم يكن عن طريق اللّجان فهو عن طريق الشكاوى والعرائض التي كان يرسلها أو يحملها الجزائريون أنفسهم إلى باريس، ومن أمثلة هذه العرائض العريضة التي قدمها أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس عام 1878[5]، والتي أوضح فيها هؤلاء ما يعانيه الجزائري المسلم من ويلات نتيجة الاستيلاء على ممتلكاته، وقد ناشد هؤلاء الأعيان الحكومة الفرنسية بالالتفات إليهم والنظر بعين العطف والعدل لحالتهم، مع مناشدة البرلمان بالتدخل لإنصافهم، على اعتبار أنّ كل تغيير في وضع المستعمرة وكل مستقبل للجزائر هو خاضع للاصلاحات التي يقررها البرلمان الفرنسي في فرنسا[6]، لكن السؤال الذي يطرح هل البرلمان الفرنسي كانت له نية الإصلاح فعلا، وهل البرلمان الذي يتغيّر بعد كل انتخابات قادر على معاينة واقع الجزائر، والتشريع بناءً على هذا الواقع؟ وهل التشريعات التي كانت تصدر عن البرلمان الفرنسي تطبق على المواطن في فرنسا مثلما تطبق على المواطن في الجزائر؟ أم أنّه في الجزائر يصنف المواطن إلى صنفين مواطن من الدرجة الأولى وهو الأوربي ومواطن خارج التصنيف وهو الجزائري المسلم وهي قمة العنصرية والاستبداد؟

عان الجزائري المسلم من تعسف السلطات الفرنسية في مختلف المجالات -السياسية، الاقتصادية والاجتماعية- في ظل صمت البرلمان الذي لم يكن الجزائري المسلم يشارك في انتخابه، ولم يكن له فيه

---

[1] -François Furet : OP, Cit ; P196.

[2] -Galissot : OP, Cit ; P 14.

[3] ابراهيم مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 121.

[4] دكتون: المرجع السابق، ص21.

[5] قنان: **نصوص سياسية جزائرية**، ص 172.

[6] -Galissot : OP, Cit, P 60.

ممثلون[1] يدافعون عنه ويحافظون على حقوقه، وهكذا شأن باقي المؤسسات المنتخبة، فالمجالس البلدية التي نشأت بموجب قرار 7 أفريل 1884، ذات الصلاحيات الكاملة، والتي تنص على أنّه لا يمكن تعيين أكثر من 6 ممثلين، وكان فيها للجزائريين ممثلين يتمّ تعيينهم، ولم يكن عددهم يتجاوز 1/4 الأعضاء، وهذا بعد إلغاء مجلس الجماعة أو ما يعرف بمجلس القرية[2]، ولم يكن لهؤلاء الممثلين سلطة، وكثيرا منهم كان يمارس دور الجلاد الذي يعوّض إدارة الاحتلال في معاقبة إخوانهم.

حظيت الجزائر فيما بين 1898-1900 بمجلس للمستعمرة ولجنة للمالية وبميزانية خاصة، وبذلك تحقّقت أهداف المستوطنين الرامية إلى الانفراد بحكم الجزائر، وازدادت بذلك معاناة الجزائريين[3]، هذه المعاناة كانت متواصلة وتجتمع عدة عناصر في صنعها من نزع للملكية ومصادرة للأراضي ممّا أدى إلى رفاهية المستوطنين وافتقار الجزائريين، وهو نفس ما لحق بالدول المجاورة تونس والمغرب[4]، رغم اختلاف أسلوب الهيمنة. وقد جاء في التقرير الخاص بالميزانية ل "**بيردو**" (**Burdeau**) سنة 1892 أنّ الأهالي لوحدهم تحملوا أعباء قانون **وارني** 26 جويلية 1873، الذين كلّفهم نفقات لا تطاق، ذلك لأنّ التجزئة لا توفّر لهم الرفاهية بالشكل المقبول، في حين استفاد من هذا القانون أصحاب المصالح والمضاربين[5]، وجاء في تقرير الحاكم العام "**تيرمان**" في 11 ماي 1888 ما مفاده :"الوضع الحالي في القطاع القسنطيني من أخطر ما يكون، ويمكن أن تصبح مأسوية خلال أشهر، فالمنتوج ناقص، ومخزن الحبوب قد نفذ، وعدد كبير من الجزائريين (الأهالي) سيقعون في أزمة عيش عويصة، ونحن نتخوف - في حالة ما لم تصل المساعدات بسرعة- أنّنا سنعيش مشهدا سيذكرنا بسنة 1867"[6].

كانت هذه الأوضاع نتيجة حرمان الجزائري المسلم من ممتلكاته وخاصة الأراضي، وكانت القوانين التي تشرع نزع الملكية للجزائري المسلم وتسليمها للأوربي مجانا[7]، تصدر عن البرلمان، وبذلك لا يمكن أن نتصور

---

[1] بعض النواب ممن تم تعيينهم لم يكن لديهم أي نفوذ (بني وي-وي) وكان وجودهم في البرلمان شكليا، تزين بهم القاعات، وكان يطلق عليهم أصحاب العمائم تمييزا لهم عن باقي النواب (من نماذج هؤلاء بن رحال).

[2] سعد الله: المرجع السابق، ص 84.

[3] - J.D. Séance 28 Janvier 1898.

[4] لقد تم شراء 300 ألف هكتار من الأراضي التونسية في مدة أربع سنوات من قبل الرأسماليين الفرنسيين، وقد أدخلت الزراعة إلى الخزينة الفرنسية حسب ما صرح به "جول فيري" في 1 مارس 1888 حوالي 12 مليون فرنك، واعتبرت لذلك تونس مستعمرة رؤوس أموال (Colonie de capitaux) أنظر: François furet : OP, Cit ; P 201.

[5] بن داهة: الخلفيات **الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1873** أعمال الملتقى الوطن الأول والثاني حول: العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 151

[6] Ageron : les algériennes Musulmans T1, P 382.

[7] من بين أساليب الاستحواذ على أراضي المسلمين وتسليمها مجانا للأوربيين مطالبتهم المسلمين بسندات الملكية، وقد استمر العمل بهذا الإجراء طيلة القرن 19 والى غاية 1/3 الأول من القرن العشرين أنظر: الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص 128، انظر **الملحق (رقم 14)** مذكرة حول الأراضي والمزارع التي .تمّ إنشاؤها أو توسيعها بين سنتي 1871-1876

بأنّ البرلمان الفرنسي كان يجهل ما يحدث في الجزائر، وأنّ تقارير مغلوطة كانت تصله، وهو الذي يسنّ القوانين التي تضاعف من معاناة الجزائري المسلم، وتحطّ من كرامته كإنسان، وأصبح يستغّل في مختلف الظروف بطريقة تجعله لا يختلف بالنسبة لإدارة الاحتلال عن الحيوان[1]، وهذا ما أكّدته تصريحات النائب "**ماسكواري**" (**Masquery**) في جريدة النقاش البرلماني (**Débats**) في 21 أوت 1890 حيث قال: "حوالي 6000 جزائري (أهلي) توجهوا إلى بلدية ثنية الحد وقد تمّ جلبهم من جندل وحمام ريغة و دي براز (**des Braz**) والونشريس، وقد فرض عليهم محاربة الجراد، هذا العمل الذي لم يتقاضوا عليه أجراً في ، وقد ذكر عمال الثنية الحد أنّ هذا العمل الشاق والمقرف فرض عليهم منذ 3 سنوات وأجرته زهيدة جدا مقارنة بالجهد المبذول"[2].

كان الجزائري المسلم - بالإضافة إلى نزع ملكيته واستغلاله في إشغال دون أن يحصل على مقابل- يعاني من إجراءات عقابية أقرها البرلمان الفرنسي، ومن بين هذه الإجراءات "مبدأ المسؤولية الجماعية" التي أقرّها قانون 17 جويلية 1874، فقد كانت حرائق الغابات [3] سببا في تطبيق عقوبات قاسية على الجزائريين، وصلت هذه العقوبات إلى حدّ الحكم بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة، فكان بذلك القانون الغابي سلاحا رهيبا ضد الجزائريين، حيث ساهم في سلب ممتلكاتهم وإفقارهم وتجويعهم[4]، وكان كل جزائري يمتنع عن محاربة الجراد أو إخماد الحرائق يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين 1 فرنك و15 فرنك والسّجن لمدة يوم إلى 5 أيام، وهذا طبقا لما نصّت عليه المادة 41 من قانون العقوبات[5]، وقد كان الجزائري المسلم دون غيره (من المستوطنين) من شدة الغرامات التي كانت تفرض عليه عند كل فرصة تتاح للإدارة، ويضاف ثقل هذه الغرامات إلى الضرائب التي أثقلت كاهله، وكانت هذه الغرامات حسب (**Rinn**) تتراوح بين 100 فرنك و5000 فرنك، والتي نص عليها قانون العقوبات في مادته 42 [6]، جاء في جريدة النقاش البرلماني سنة 1892: "يجب أن نفرض على هؤلاء الأشخاص غرامات مرتفعة حتى نجردهم من كل ما يملكون، وما بقي من أسر غنية يجب القضاء عليها بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، إنهم رعايا ومن الضروري أن يخضعوا لنا في النهاية"[7]، وكانت الغرامات التي تدفع من قبل الجزائري المسلم لا توازي قيمة المخالفة المرتكبة.

---

[1] - كانت إدارة الاحتلال تحدد للجزائري المسلم أيام العمل بنفس الطريقة التي تحددها للحيوان مثل ما ما جاء في (Résumé des travaux) 3700 Journées de prestataires (main-d'œuvre indigène) et 1800 journées d'animaux, voir des travaux OP, Cit, P 12.

[2] - J.D, séance, jeudi 21 aout,1890 .

[3] قانون 16 جوان 1851 ألحق الغابات بملكية الدولة مثلها مثل باقي الموارد الطبيعية.

[4] جيلالي صاري، مرجع سابق، ص ص 144، 146.

[5] Rinn : OP, Cit, P 71 أنظر **الملحق (رقم 15)** المخالفات التي يعاقب عليها القانون

[6] - Ibid : OP, Cit, P 71.

[7] سعيد بن عبد الله : مرجع سابق، ص 176.

وقد أشار إلى ذلك النائب "**غيشار**" (**Guichard**) في رسالة إلى "**جول فيري**" سنة 1892 قال فيها: " إنّ محاضر الغرامة تتساقط على الفلاحين مثل وابل من البرد"، وذكر أعضاء اللّجنة البرلمانية التي ترأسها "**جول فيري**" في(16 مارس 1891) أنّها جمعت الكثير من الشهادات من المناطق التي زارتها، وكانت تعبّر عن استيائها من الغرامات التي كانت تفرض عليها[1]، وكثيرا ما تعرّض الجزائري إلى دفع أكثر من غرامة في اليوم الواحد، وقد أوردت جريد **الإسلام** (**Islam**) نقلا عن (**Meynier**) أنّ شخصا يدعى (**Manzanzi Larbi**) فرضت عليه في يوم واحد - وذلك في 27 جوان 1914- غرامتان بقيمة 598.40 فرنك ، واضطر إلى بيع قطيع غنمه لتسديد الغرامة وأوردت جريدة (**Petit Oranais**) أنّ فلاحا اضطر لدفع غرامة بقيمة 85.000 فرنك لأنّه اقتلع قطعة خشب (**Un Bâton**) من الغابة، وذلك في 11 سبتمبر 1913، وكانت هذه الغرامات تساهم في دمار الفلاحين [2].

كانت شكاوى الجزائريين تعبر باستمرار عن معاناتهم، وتؤكد إصرارهم على ضرورة إصلاح أوضاعهم وتخليصهم من المآسي التي تسببها إدارة الاحتلال وبدعم مستمر من المستوطنين الذي استفادوا دائما من ضعف وهوان الجزائريين.

غير أنّ شكاوى الجزائريين لم تكن لتجد آذانا صاغية لدى الحكومات الفرنسية وعند البرلمان، رغم الدعوات التي كان يرفعها حتى بعض الشخصيات الفرنسية بما فيها النواب، وقد أشار "**جول فيري**" إلى أنّ مطالب الجزائريين في مجملها منطقية عملية (**Modérées**)، والعمل في الجزائر يستدعي المصالحة بين الشعبين، وفرض الحكم الفرنسي على الجزائريين، وتسيير شؤونهم بأسلوب أكثر شفافية وسخاء[3].

واصل الجزائريون مقاومتهم السلمية للسياسة الاستعمارية طيلة القرن 19 وحتى القرن العشرين، ففي سنة 1900 أرسلت عرائض إلى البرلمان طالب فيها الجزائريون بالحقوق المشروعة لكل إنسان، محتجين على انفراد المستوطنين بكامل الحقوق بما فيها الحقوق السياسية، ومنها خاصة حق تعيين النواب[4]، وكذا المساواة أمام القانون مع المستوطنين، ومن ذلك تخليص الجزائري المسلم من قانون الأهالي، وقد عبّر الأمير خالد[5] عن سخطه من عدم تطبيق إدارة الاحتلال لقرار البرلمان الهادف إلى تعديل قانون الأهالي[6] (**Code**

---

[1]- J O R F, séance, 26 fevvier,1891

[2]- Meynier : OP, Cit : P 139.

[3] - François Furet : OP, Cit, P 203.

[4] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 16.

[5] حفيد الأمير عبد القادر، تحصل على درجة ضابط من أكاديمية سان سيد بفرنسا سنة 1897، أحيل على التقاعد سنة 1919 وتفرغ للنشاط السياسي، انظر: محمد الطيب العلوى : **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 85.

[6] ظهر مشروع "قانون الأهالي" أواخر سنة 1871، بحجة الحفاظ على أمن الجزائر وعلى الوضع القانوني للأهالي الذين يرفضون المواطنة (الفرنسية)، انظر: Rinne ; Op.Cit ,p62

l'indigénat)[1]. وكانت القرارات البرلمانية لا تطبق في الغالب وذلك بسبب رفض المستوطنين تطبيقها وهيمنتهم على القرار السياسي في الجزائر.

كان الأمير خالد من بين أبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في نقل معاناة الجزائريين ، ليس فقط إلى الحكومة الفرنسية وبرلمانها ولكن حتى إلى الدولة الأوربية، وكان الخطاب الذي ألقاه أمام رئيس الجمهورية الفرنسية (**اتيان الكسندر ميليران**) سنة 1922 خلال زيارته للجزائر، وقد ذكّر فيه الرئيس بوفاء المسلمين لدى مساهمتهم في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 وبالعلاقات والروابط التي نسجت بين الجانبين الجزائري والفرنسي خلال قرن تقريبا من حياة مشتركة[2] وطالب الأمير خالد ببعض الحقوق قائلا: لقد أتينا للاشتراك في تمثيل نيابي (برلماني) في البرلمان الفرنسي، ونحن نستحق هذا الشرف، وسيعبر الوطن الأم دون ما ريب أنّ من واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق تلقائيا". وقد قدّم الأمير خالد مطالبه بفخر وتعال، ورد الرئيس الفرنسي بوضوح: "لا ريب عندي بأنّه سيأتي يوم يتمّ فيه زيادة الحقوق السياسية التي سبق منحها للمواطنين الجزائريين"[3]، مع العلم أنّ مطالب الجزائريين ظلت نفسها، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي طيلة القرن 19 وخلال القرن 20. وقد شملت التمثيل النيابي والمساواة في الضرائب، وإلغاء القوانين القمعية والزجرية بما فيها "قانون الأهالي" و"قانون الغابات" وغيرها من القوانين، وكانت هذه القوانين تزيد من سلطة ونفوذ المستوطنين الذين كان لهم نفس حقوق الفرنسيين (السياسية) في باريس، وكان لهم لذلك تأثير واضح على صانعي القرار في فرنسا[4]، وقد أعاب **"جول فيري"** على المستوطنين في الجزائر عدم اعترافهم بأيّ حق سوى حقوقهم[5]، وهذا ما أكّده النائب "**بوليا**" (**Pauliat**) من خلال قوله :"لم يغادر المستوطنون وطنهم كفلاسفة يبحثون عن فعل الخير، وإنّما بحثا عن المال. لا اعتقد أننّا مطالبون بصفتنا غزاة بأن نعامل الأهالي بعناية خاصة، فإذا عرفتم كيف تحافظون على جاهكم ونفوذكم فإنّهم سيرضون بما تنعمون عليهم من أفضالكم"[6].

لم يكن المستوطن يحتكم إلى القوانين ولكن إلى مصالحه الشخصية، وهذا ما لاحظه **جونار** في تقريره حول الميزانية سنة 1893 مؤكدا أنّ المستوطن عندما يتحصّل على الحرية وعلى الضمانات الإدارية سوف يطالب بميزانية خاصة ثمّ ببرلمان شبه مستقل، لكنه لا يملك التفكير السياسي فهو يحتج على الإدارة عندما تمس امتيازاته، ويعارض كل إصلاح خاص لفائدة الأهالي، وقد عبر عن ذلك "**جول فيري**" بقوله: "لقد رأيناه عن قرب ودرسنا تصرفاته العامة والشخصية فوجدناه جدّ محدود، ولذلك فليس من الحكمة أن نجعل المستوطن الحكم فيما يتعلق بمصير الأهالي، فمن الصعب أن يسمح المستوطن الأوربي بأن توجد حقوق

[1] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 669.

[2] نفسه، ص 671.

[3] مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 220.

[4] سعد الله: المرجع السابق، ص 85.

[5] مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 124.

[6] - J.D, séance, 26 janvier,1891 أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 800.

لغيره في بلاد العرب"[1]، وقد وجّه الحاكم العام "**شانزي**" (**Chanzy**) انتقادات للبرلمان، واتهم غرفة النواب باللامبالاة، بل حمّلها مسؤولية إهمال مصالح الجزائر[2].

ازداد نفوذ المستوطنين بعد وفاة " **جول فيري**" في 17 مارس 1893، واستفحل خطرهم إلى حدّ المطالبة بتغيير الحاكم العام "**جول كاميون**"، والمطالبة بمنح الجزائر الاستقلال الإداري وإنشاء مجلس الوفود المالية، وإنشاء ميزانية مستقلة للجزائر[3].

استغل المستوطنون ثروات الجزائر استغلالا مفرطا، وهذا ما أكّدته لجنة "**جول فيري**" (لجنة 18 وقد جاء في تقريرها :"بعد مجيئهم هنا استلم المستوطنون قطاعات مساحاتها 30 هـ، وكانوا يقومون بكرائها ب 25 – 30 فرنك للهكتار، وبذلك يستفيدون بدون جهد من أرباح تتراوح بين 550 فرنك و600 فرنك سنويا"[4]، وقد ساهم اليهود من جانبهم في الضغط على الجزائري المسلم من خلال استغلال ظروفهم[5]، وهذا ما أكّده النائب "**ريجيسمانسي**" (**Régismanset**) أمام البرلمان في أفريل 1908[6].

أصبح اليهود - لبراعتهم في تعاطي الرّبا والرشاوي- أصحاب المال والقرار[7]، بالرغم من أنّ نظرة الفرنسيين لليهود كانت نظرة احتقار وكان الفرنسيون يعتبرون تولي اليهود مناصب في التعليم إهانة لهم، وكانوا دائمي الاشمئزاز منهم، بل كانوا يرفضونهم في السياسة، ودليل ذلك أنّ الحملات الانتخابية كانت تحمل شعارات معادية للسامية، وكنتيجة لتخوف الكولون من النفوذ المتزايد لليهود حدث الصدام سنة 1898 وهو المعروف بأزمة معاداة السامية[8]، وقد انتشر الربا على يد اليهود، واستعمل كأداة من أدوات التفقير، وقد عبر "**غي دوموباسان**" عن هؤلاء اليهود الذين شاهدهم في أثناء رحلته إلى الجزائر بقوله : "حينما يتوجه رتل فرنسي للإغارة على قبيلة (متمردة) تتبعه مجموعة من اليهود ليشتروا الأغنام بثمن بخس، ثمّ يعيدون بيعها للعرب بمجرد ابتعاد الفيلق (...)، ولا يتعامل اليهود إلاّ بالربا وبكل الوسائل الخسيسة[9].

يمعن"**غي دوموباسان**" في وصف اليهود في الجزائر وفي مدينة بوسعادة بالأخص قائلا: "تشاهدهم (اليهود) في بوسعادة مقرفصين في أركان قذرة وكريهة، وقد نفختهم الشحوم، يترقبون العربي كما يترقب العنكبوت ذبابته، ينادونا عليه ليقرضوه مائة فلس مقابل توقيعه على سند، يعي الرجل الخطر يتردد [...] ثمّ

---

[1]- Julien : L'Afrique du Nord en marche P 30.

[2]- J : Solidarité, Vendredi 22 Mars 1878.

[3] J.D :Séance lundi 26 Mars 1900.

[4] الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 142.

[5]- J.D ;28 Janvier , 1898.

[6]- Meynier : OP, Cit : P 132.

[7] مزيان سعيدي: الانتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن 19 (1887- 1895): مجلة المصادر، ع16، السداسي الثاني، 2007، ص 23.

[8]- J.D : 28 Janvier , 1898.

[9] غي دوموباسان: المصدر السابق، ص 94.

يستسلم بأخذ القطعة النقدية ويوقع الورقة الملطخة بالشّحم، وبعد ثلاثة أشهر يكون مدينا بعشر فرنكات، وبعد سنة بمائة فرنك، وبعد ثلاث سنوات تصبح مئتي فرنك، من ثم يدفعه اليهودي الى بيع أرضه إذ كان يملك أرضا، وإلاّ يبيع جمله أو حصانه أو حماره، أي كل ما يملك، كما يقع القادة والأسياد والباشاغات في براثن هؤلاء الجشعين الذين يمثلون آفة وجرحا داميا في مستعمراتنا والعائق الأعظم في وجه حضارة ورفاهية العربي"[1]. وهكذا ففي الوقت الذي ازداد الجزائري المسلم فقرا وحرمانا وابتلاءً ازداد بالمقابل اليهودي والمستوطن رفاهية ورخاء، وقد بلغت ثروة أحد النواب - وهو من كبار المستوطنين وهو "جاك ديرو" (Jacques Duroux)[2]، نائب عن عمالة الجزائر (1921- 1938)- حوالي 200 مليون فرنك سنة 1927[3].

كل ما كان يحدث في الجزائر كان يقابله صمت تام من الحكومات والبرلمان الفرنسي رغم الشكاوى التي لم يتوقف الجزائري عن التعبير بها معلنا رفضه واستياءه، طالبا من فرنسا الرفق بظروفه وتخفيف معاناته، كما كان يطالب بممثلين في الهيئات الاستشارية والتشريعية الفرنسية، حيث كان بعض الجزائريين يتصورون بأنّ الوضع القائم أسبابه جهل الحكومة في باريس لما يحدث بسبب عدم وجود ممثلين للجزائريين في البرلمان على عكس المستوطنين، وقد استغل وفد من أعيان الجزائر زيارته لباريس بدعوة من سلطات الاحتلال لحضور حفلة افتتاح معرض باريس الدولي 1878 ليغتنموا الفرصة ويقدموا عريضة تضمّنت عدّة مطالب، منها اقتراح انتخاب ممثّل من كل عمالة يمثل المسلمين ليدفع عنهم المضار[4]، وغالبا ما كانت إدارة الاحتلال تدّعي بأنّ المذكرات والعرائض غامضة ويشوبها التباس، وفرضت على المشتكين تقديم عرائضهم إلى السلطات المحلية وليس إلى الحاكم العام[5] هروبا من المسؤولية.

الواقع أنّه لا الحكومة ولا البرلمان الفرنسي كان منشغلا بواقع الجزائريين، ونعتقد أنّ القضية الجزائرية التي أثيرت أواخر القرن 19 داخل البرلمان إنّما كانت الورقة السياسية الرابحة للنواب في البرلمان تثار متى كانت الحاجة إلى إثارتها، فالبرلمان الفرنسي في الواقع كان عاجزا أمام ما يجري من جدل فيما يتعلق بقضايا فرنسا الداخلية، وهذا ما عبّر عنه أحد النواب بقوله: "يتعلق الأمر بتنظيف شوارع باريس بمكنسة عوض احتلال الجزائر"[6]. وكانت غرفة البرلمان بالنسبة لبعض النواب بمثابة المسرح، أماّ الجلسات البرلمانية فهي

---

[1] غي دوموباسان: المصدر السبق، ص 93.

[2] هو ابن "جون ديرو" Jean Duroux)، جندي في جيش إفريقيا، أصبح دركيا، ثم مستوطنا سنة 1914، كانت عائلة (Duroux) تمتلك ثروات هائلة، فقد كانت تمتلك أكبر مؤسسة منجمية، وتهيمن على سوق القمح، وأزيد من 1000هـ من الكروم والقمح، إضافة إلى شركة للصناعة الكيميائية، كان جاك ديرو نائبا عن مدينة الجزائر 1921-1938 ويعد من اساطين الاستيطان الفرنسي بالجزائر، بلغت ثروته سنة 1927 200 مليون فرنكا، انظر stora : OP, Cit, P33

[3] -Ibid :p33

[4] قنان: مشاغل المجتمع الجزائري، ص 44.

[5] بن داهة: **الاستيطان والصراع** ، ج2، ص 124.

[6] -Stora : OP. Cit, P 30

عبارة عن عروض مسرحية، يتمّ فيها المبالغة بالمشاهد المثيرة والدرامية، لذلك لا بد للنائب أن يحسن الحديث حتى يجذب انتباه الرأي العام الفرنسي[1].

كان البرلمان الفرنسي يتخبط في أزمات متعددة خاصة بعد 1870، وازدادت تفاقما في الفترة الممتدة بين 16 ماي و14 ديسمبر1877، وكانت – هذه الأزمة- متعددة الجوانب سياسية، مؤسساتية، دبلوماسية، كما كان لها انعكاس سلبي على مسار النقاش البرلماني[2]. ومن مخلفات هذه الأزمة البرلمانية إحالة حوالي 82 والي على التقاعد في 18 ديسمبر 1877، كما استبعد 78 سكرتيرا عاما و259 نائب والي (**sous - Préfets**) وتمّ إنهاء مهام عدد السفراء، وقد سجّلت 73 مخالفة موزعة على 50 ولاية في فرنسا[3]، وخلال 10 سنوات من 1879 إلى 1889، تداولت على الجمهورية III 14 وزارة، وعرف البرلمان 106 يوم من الأزمة لمجرد سوء تفاهم أثناء النقاش، ولأبسط انتقاد داخل الغرفة تظهر الأزمة داخل البرلمان[4]، وقد أرجع "**جول فيري**" إنّ انفراد الرئيس باختيار الوزراء يعدّ أحد اسباب انعدام الاستقرار[5].

كانت الأزمات الوزارية تتكرر، وكانت الفترة الممتدة من 1879 إلى 1889 أنموذجا لذلك[6]، والجدول التالي يحدد الأزمات البرلمانية التي عرفتها الجمهورة الفرنسية من 1879 الى 1889[7].

Président du conseil	**Date de l'investiture parue dans le journal officiel**	**Date de la démission effectue ou annoncée du gouvernement**	**Durée de la vacance du pouvoir**
Waddington	4 février 1879	20 décembre 1879	8 jours (démission annoncée plusieurs jours avant le dépôt
Freycinet	28 décembre 1879	19 septembre 1880	4 jours
Jules Ferry	23 septembre 1880	10 novembre 1881	4 jours
Gambetta	14 novembre 1881	27 janvier 1882	8 jours
Freycinet	30 janvier 1882	29 juillet 1882	2 jours
Duclerc	7 Aout 1882	29 janvier 1883	1 jours (gouvernement de

[1] -Bertrand Joly : Histoire Politique de l'affaire Dreyfus, Librairie, Artémie Fayard, Paris, 2014, P 52.

[2] - Jean-Marc Guislin : les multiples sorties de la crise du 16 mai 1877, Collection « Histoire, Presses universitaire de rennes, Ed, mayerne, Paris, 2010, P 164.

[3] -Ibid , P 169.

[4]- Jérome Grevy : Le dénouement des crises ministérielles 1879-1889, collection « histoire » presses universitaires de Rennes, Ed, mayerne, Paris, 2010, P 182.

[5] -François Furet : OP. Cit, P 143.

[6]- Jérome Grevy : OP, cit, P 180.

[7] -Ibid ; P 182.

			transition)
Falliéres	29 janvier 1883	21 février 1883	3 semaines en réalité
Jules Ferry	21 février 1883	30 Mars 1885	7 jours
Brisson	6 Avril 1885	27 décembre 1885	10 jours
Freycinet	7 Janvier 1886	3 Décembre 1886	8 jours
Goblet	11 décembre 1886	18 Mai 1887	11 jours
Rouvier	30 Mai 1887	2 Décembre 1887	10 jours
Jirard	12 Décembre 1887	3 Mars 1888	4 jours
Floquet	3 Avril 1888	14 Février 1889	8 jours
Jirard	22 Février 1889	/	/

Jérome Grevy : OP, cit, P 182.

لقد كان البرلمان الفرنسي منشغلا بصراعاته الداخلية وخاصة حول مسألة إعادة انتخاب النواب[1]، وكان كل نائب منشغل بإعادة انتخابه، وهو لذلك يراقب أصوات البرلمانيين المتواجدين في دائرته الانتخابية، والذين سيشكل معهم قائمة انتخابية مشتركة، وهكذا فإنّه ينصرف عن الاهتمام بقضايا فرنسا الأساسية[2]، بما فيها طبعا قضية الاستعمار والمستعمرات. وكان **"جول فيري" و "لروي بوليو" (Leroy Beaulieu)** كثيرا ما يرددون مقولة **"جون ستيوات ميل" (John Stuart mill)**[3]: "نستطيع أن نؤكد أنّه في الوضع العالمي الراهن بأنّ إيجاد مستعمرات هو أحسن استثمار لرؤوس الأموال بالنسبة للدول المتقدمة والغنية "، وهكذا بقي الصراع داخل البرلمان الفرنسي إلى غاية 1/2 الأول القرن 20 وامتد إلى ما بعد، وكان هذا الصراع يتجاوز حدود الآداب[4] حيث تستعمل عبارات نابية منها : **(régime pourri) (à bas les voleurs)(menteurs) (assassins)**

كما تميز البرلمان الفرنسي - بالإضافة إلى اعتداء النواب على بعضهم البعض باستعمال الألفاظ غير اللائقة- بوجود مجموعات الضغط وانتشار الفساد (**Corruption**) على الطريقة البنامية، والشكوى من أجرة النائب غير الكافية، وأكثر ما كان يثير الانتباه هو انعدام الالتزام والانضباط لدى النواب[5].

كانت الميزانية هي الأخرى من بين أهم ما كان يعرض للنقاش داخل البرلمان، وكان نقاشها يستغرق مدة طويلة ونادرا ما تناقش في موعدها، فالملاحظ أنّه من 1884 إلى 1897 لم تناقش الميزانية في موعدها سوى 6 مرات[6]، كل هذا يجعلنا لا نستغرب من عدم اهتمام البرلمان بشؤون الجزائريين ، فإذا كان البرلماني على حدّ

[1] -Thomas Marty : les reformes électorales législatives comme facteurs de sortie de crise (1875-1885), collection « Histoire » presses universitaires de rennes Ed ; mayerne, Paris,2010, P 119.

[2] -François Furet : OP, Cit, P 140.

[3] سياسي، فيلسوف ورجل اقتصاد، وبرلماني انجليزي ولد في 20 ماي 1806 في لندن وتوفي في 8 ماي 1873 في افنيون بفرنسا، كان أبرز المفكرين الأحرار خلال القرن 19 انظر: **www.histophilo.com**

[4] -François Furet : OP, Cit, P 197.

[5]- Bertreand Joly : OP, Cit, P 53.

[6] -J.D, séance, 02 mars,1891 .

هذا الوصف المذكور سابقا لا يفكر في الغالب في حلّ مشاكل بلاده ومواطنيه بطريقة عقلانية فكيف سيهتمّ وينشغل بمسائل من يراهم من البداية "**بالجنس المغلوب**" والجنس "**غير القابل للتعلم**" والغير مؤهل لتسيير شؤونه رغم ما يمتلكه من خيرات وثروات كفيلة بحلّ مشاكل فرنسا الاقتصادية والاجتماعية. فعلى هذا الأساس كان الاهتمام بقضايا الجزائر ثم الجزائريين.

إنّ الحديث عن اهتمام البرلمان الفرنسي بقضايا الجزائر لا بد أن نميز فيه بين مسألتين.

الأولى: هي كون البرلمان خلال السنوات الأولى للاحتلال كان منشغلا في مداولاته بطريقة تسيير المستعمرة وباقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وآسيا، لذلك كان طرح قضية الجزائريين (الأهالي) يدخل في هذا الإطار، أي أنّ البرلمان في الواقع لم يكن منشغلا ولا مهتما بما كان يحدث من تجاوز لحقوق الإنسان والمواطن، من إبادة وتقتيل وتجويع وتجهيل واستغلال للجزائريين في كل الميادين، وإنّما كان مهتما بإيجاد الوسائل والسبل التي تمكنه من إحكام السيطرة على الجزائريين، وإخضاعهم وإرضاخهم لسلطة إدارة الاحتلال والمستوطنين، وهذا ما أكّده "**الكسى دو طوكفيل**"(**Alescis de tocqueville**) سنة 1857 بقوله:"على أساس طريقتنا في معاملة الاهالي يتوقف بصفة خاصة مستقبل هيمنتنا في افريقيا "[1].

أما الثانية: فتظهر مع أواخر القرن 19، حيث يأخذ اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائر مسائل جديدة فرضتها مستجدات المرحلة، وقد عبّر عنه النائب "**بول ليروي بوليو**" (**Paul leroy Beaulieu**) سنة 1897 بقوله "إنّ الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير للسكان الأهليين في الجزائر، وإن أكّدنا على هذه الارقام فلأنّها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا، إنّه علينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان...."[2].

ازدادت سيطرة المستوطنين وسطوتهم في الجزائر بعد 1870[3]، حيث أصبح لديهم ستة (06) نواب في البرلمان وثلاثة (03) في غرفة الشيوخ، بعدما كان تمثيلهم في عهد الجمهورية II وبحلول الامبراطورية II[4] قد تلاشى، وأصبح بذلك هؤلاء النواب هم المؤهلون الوحيدون، الذين يحقّ لهم تحديد نوع النظام الجديد الذي يليق بالجزائر، وبما أنّهم من دعاة تشكيل حكومة عامّة تابعة لفرنسا، فقد كرّسوا جهودهم منذ ذلك الحين لتحويل أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان[5]، وازدادت سلطتهم وتوسع نفوذهم خاصة بعد 1872، حيث منحوا مهمة إعداد تقارير الميزانية ومناقشة مشاريع القوانين مثل مشروع (**Warnier**)، وقد تمكّن هؤلاء من تغليب وجهات نظرهم[6] نتيجة الضغط الذي كانوا يمارسونه في البرلمان، وكان المستوطنون في الجزائر يعملون

---

[1] أحمد شقرون: **دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر**، مجلة المصادر، ع17، السداسي الاول، 2008، ص 113.

[2] أحمد شقرون: مرجع سابق، ص 114.

[3] -J.D, séance, 28 Janvier 1898.

[4] - Xavier Yacono : OP , Cit ,P 210.

انظر **الملحق رقم (01)** جداول 1و 2 الخاصين بالنواب والبرلمانيين (المستوطنين) في فرنسا.

[5] أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 782.

[6] نفسه، ص 783.

باستمرار لأجل إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم، بمساعدة ممثليهم في البرلمان الذين يقفون في وجه كل قانون قد ينصف الجزائريين، لذلك كانوا يسعون الى ألّا يكون للمسلمين ممثلين في المجالس المحلية أو البرلمان.

بدأت فرنسا تنتهج سياسة تحمل بذور الإصلاح أواخر القرن 19 واوائل القرن 20، وكانت نتيجة ذلك إصدار إصلاحات فبراير 1914، التي اعتبرت محاولة من البرلمان لذر الرماد في العيون[1]، رغم الرفض والمعارضة الشديدين من الرأي العام والادارة، وهذا حين أعلن كل البرلمان والحكومة تحسين ميثاق الاهالي عن طريق انتهاج سياسة أكثر ليبيرالية[2].

كان الاحتلال الفرنسي لتونس حسب "**اسماعيل عربان**" دافعا من دوافع اعادة فرنسا النظر في سياستها اتجاه الجزائريين (الاهالي)[3]، فنظام الحماية الذي فرض على تونس سنة 1881 ثم المغرب الاقصى سنة 1912 كان آلية اصلاح وليس فقط وسيلة هيمنة ووصاية بطريقة سلمية، وعلى ذلك تمّ الاعلان في تونس سنة 1887 "الحماية في تونس لا يمكن ان تكون محدودة مقصودة في حدّ ذاتها، بل هي حماية اصلاحية مؤثرة"[4].

وقد أكد "**جول فيري**" سنة 1884 في غرفة البرلمان أنّ السيطرة على الجزائر لن تكون إلّا بتطبيق سياسة الاندماج أي إدماج الاهالي، ويكون ذلك - طبعا - عن طريق فتح المجال للأفكار الغربية لتؤثر في المجتمعات العربية[5]، ويكون تجنيس الجزائريين وسيلة من وسائل تسهيل الاندماج. ولكن الجزائري بقي رافضا للتجنيس مقاوما له، بحيث لم يتجنس فيما بين سنتي 1865 الى 1915 سوى حوالي 2396 جزائري، رغم الأصوات التي كانت ترفع من قبل البرلمانيين أمثال "**ليروي دو بوليو**"[6]، ورغم لجوء الدولة الفرنسية إلى إصدار قانون "**التجنيس المرحلي للمسلمين الجزائريين**" المعروف بقانون "**مارتينو**" (**Martineau**)[7]، وفي الوقت الذي كانت ترتفع فيه أصوات تدعوا إلى الاندماج والتجنيس لم تكن فيه للجزائري أية حقوق تعترف بها ادارة الاحتلال. واستمر هذا الوضع طيلة القرن 19 وحتى القرن 20، وقد حاربت الادارة كل المؤسسات التي كانت تنظم الجزائريين قبل الاحتلال، حيث قرّر مجلس الحكومة في 20 ديسمبر 1887-وخاصة في منطقة زواوة-

[1] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 42.

[2] - J.D, séance, 02 mars,1891 اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 389.

[3] -Ageron : les algeriens Musulmans, T1, P 413.

[4] -François Furet : OP, Cit, P 199.

[5] -Ibid, P 198.

[6] أسس (P, Leroy-Baulieu) سنة 1881 المؤسسة الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات.

« Societe Française pour la protection des indigénes des colonies », Voir, Nicolle Morand : Algérienne, je suis, Ed : L'Harmattan, Paris, 2007, P 107 »

[7]- Ibid : PP 106, 107.

عدم ابقاء أمناء القرى، وفي 23 مارس 1889 صدر قرار يجعل الأمناء أعوانا يعيّنهم الولاة من دون مكافأة أو أجر، بل مقابل إعفائهم من الضرائب.

وكان دورهم إبلاغ السلطات عن الوقائع التي تهدد الأمن وتحصيل الضرائب، وكذا مساعدة الشرطة (الاخبار)[1]، وكان للجزائريين في المجلس المالي 27 ممثلا، البعض منهم معيّنا والآخر منتخبا، سبعة من كل عمالة و6 من الجنوب (المنطقة العسكرية)[2]. ولم يكن لهؤلاء تأثير في المجلس المالي، فالميزانية التي كانت تخصص لتسيير شؤون الجزائر لم يكن يستفد منها الجزائري المسلم إطلاقا، وكانت تنفق في غالبيتها -ان لم نقل في مجملها- لخدمة مصالح المستوطنين الذين يقفون في وجه أيّة نفقات تنفق لصالح الجزائريين بما فيها التوظيف، وفي هذا الشأن كان تصريح الحاكم العام "**دوقيدون**" بعد 1871: "لن يكون هناك موظفون من غير الفرنسيين"[3].

أكّد "**جول فيري**" أثناء ترأسه للجنة البرلمانية (لجنة 18)[4] على ضرورة تمكين الجزائر من الحالة المدنية، وتمكينها من الحصول على قروض تتراوح قيمتها بين 30 و40 مليون فرنك لأجل استغلالها في الأشغال العمومية[5]، بالرغم من أنّ الأشغال العمومية لم يكن الجزائري يستفيد منها، وكان المستفيد منها المستوطنون وكبار المستثمرين، في الوقت الذي كان المفروض على اللّجنة التحقيق والنظر في شؤون الجزائريين، في وقت قدّم فيه "**جول فيري**" في هذا الشأن تقريرا تحت عنوان "**حكومة الجزائر**" تكلّم فيه عن فضائح المستوطنين، واستنكر من خلال ذلك سياسة الادماج الاداري وتطبيق قانون الاهالي[6].

كان **جول فيري** قبل 1892 ينادي بضرورة منح المستوطنين حرية ادارة الجزائر، ومنحهم الاستقلال المالي أو الميزانية الخاصة (**Budget Spécial**)، وبعد زيارته للجزائر في إطار اللّجنة البرلمانية سنة 1892 أصبح يعارض الاستقلال الاداري والمالي للمستوطنين في الجزائر، وعبر عن ذلك بقوله:

« Outre qu'il ne serait peut étre pas arrivés à un états d'éducation politique qui permette de leur donner l'autonomie »[7]

---

[1] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 76.

[2] سعد الله: المرجع السابق، ص 84.

[3] أجيرون: **المجتمع الجائري** ، ص 58.

[4] تكونت سنة 16 مارس 1891 وعرفت "بلجنة مجلس الشيوخ"، أطلق عليها كذلك اسم "لجنة 18" تعبيرا عن عدد أعضائها، ترأسها "جول فيري" احد رواد الاستعمار الفرنسي، دامت زيارتها للجزائر لمدة 53 يوما أنظر: اجيرون الجزائريون المسلمون ج1، ص 801، ابراهيم مياسي: الاستطان الفرنسي ص 121.

[5]- François Furet : OP, Cit, P 199.

[6] ابراهيم مياسي: **الاستيطان الفرنسي**: ص 124.

[7] -François Furet : OP, Cit, P 198.

كان موقف "**جول فيري**" المعارض لأسلوب تسيير الجزائر وطريقة معاملة الجزائريين نابع عمّا لاحظة أثناء زيارته في اطار اللجنة البرلمانية، وكان أول نائب فرنسي عبّر بجرأة عن واقع الجزائريين قائلا: "لقد رأينا هذه القبائل التعيسة التي يطردها الاستيطان، والتي تدمرها الأوبئة ويطاردها أيضا قانون الغابات ويفقرها، كان يبدو لنا أنّ ثمة أمور تحدث لا تشرف فرنسا ، وهي ليست من العدالة ولا من حسن التصرف"[1].

كان موقف "**شارل جونار**" شبيها بمواقف "**جول فيري**" حيث قدم " جونار" هو الآخر تقريرا سنة 1892 أشار من خلاله إلى ضرورة إعادة النظر في النظام القائم في الجزائر، وطالب بإعطاء بعض الحقوق للمواطنين الجزائرين، بل اقترح تكوين مكتب للتصريف مصالحهم بباريس[2].

لقد كانت التقارير التي رفعها "**جول فيري**" و"**شارل جونار**" في شأن الجزائريين دافعا لاستقالة الحاكم العام "**لويس تيرمان**" رغم معارضة المستوطنين ونوابهم في البرلمان لهذه الاستقالة، على اعتبار أنّ "**لويس تيرمان**" قدم خدمات جليلة لهم في الجزائر، حيث ازدادت على عهده امتيازاتهم خاصة قضية نزع الملكية، وقد كتبت "المجلة الجزائرية التونسية" (**La revue Algérienne et Tunisienne**) عن رحيل "**لويس تيرمان**" تقول: " سيرحل السيد "**تيرمان**" على ما يبدو بسبب الميزانية الخاصة (الخمسون مليون) التي كان يعلق عليها آمالا كبيرة "[3].

كما جاء في نفس المجلة "**المجلة الجزائرية التونسية**" في عددها الثامن مقالين جاء في الأول: "أنّ هزيمة السيد "**تيرمان**" هي هزيمتنا، ففي فرنسا ترتفع أصوات (البرلمان) تذكر بأنّنا نكلف للوطن الأم ميزانية ضخمة، لذلك لابد أن ندفع الضرائب، أمّا بالنسبة للأهالي فيقول هؤلاء (البرلمانيون) بأنّنا نحرمهم ونقهرهم، وأنّنا نقف في وجه حبّهم لفرنسا[4].

وفي المقال الثاني الذي حمل عنوان (**Le Départ de M, Tirman**) كتبت المجلة: " إنّ استقالة السيد **تيرمان** ورحيله كان بسبب رفض المصادقة على الميزانية الخاصة، وكذا نتيجة الأحكام المسبقة التي ترسخت في أذهان البعض في باريس (النواب) والتي يصعب مقاومتها في ظل ضعف تمثيلنا داخل البرلمان أمام قوة نواب أمثال "**بوليا**" (**Pauliat**) و"**ميرمياكس**" (**Mermeix**) التي تسيطر على الفرنسيين أمام دموع وشكاوي الأهالي"[5].

عَيَّن "**جول فيري**" السيد "جول كامبون" (**Cambon**) (1891 – 1897) حاكما عاما جديدا للجزائر مكان "**لويس تيرمان**"، وأوكل له رئيس الجمهورية الفرنسية "**كارنو**" (**Carnot**) مهمة كسب ثقة الجزائريين بقوله:

---

[1] -François Furet : OP, Cit, P 202.

[2] مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 124.

[3] -Ernest Mellebay :Chronique Algerienne : la revue Algerienne et tunisienne, N°6, 4eme annee, 07 Fevrier 1891, P 162.

[4]- Ernest Mellebay :Chronique Algerienne : la revue Algerienne et tunisienne, N°8, 4eme année, 21 Fevrier 1891, P 226.

[5] -Ernest Mellebay :Le départ de M, Tirman : la revue Algerienne et tunisienne, N°8, 4eme annee, 21 Fevrier 1891, P 238.

"عليك أن تبرهمن للاهالي اهتمام فرنسا بهم وتذكرهم بأنّنا نحبّهم، ثم بعد ذلك عليك استرجاع إدارتنا"، وزوده بسلطات قوية وواسعة ليطبق سياسة معتدلة، ويحُدّ من أطماع المستوطنين الأوروبيين الذي حاولوا عرقلة الاصلاحات الجديدة لفائدة الجزائريين[1]. وقد نشر العديد من المستشارين العامين ملاحظات المجلس العام لمدينة الجزائر حول تقارير السيدين "**فيري**" و"**جونار**" متهمين إياهم بادّعاء حرية الأهالي من جور المستوطنين، في حين أنّ الهدف كان عرقلتهم وانتزاع حرية التصرف منهم في العمالات والبلديات، وبذلك إحياء مشروع "المملكة العربية"[2].

رغم كل المساعي التي كثر فيها الحديث عن الإصلاح وعن عرقلة المستوطنين له، وعن دور هؤلاء في مأساة الجزائريين إلّا أنّه في النهاية استفاد المستوطنون مرة أخرى وانتصروا بفرض منطقهم وتثبيت مشاريعهم. وبالمقابل بقي وضع الجزائري المسلم على حاله، اذا لم نقل بأنه ازداد تدهورا وتعقدا، فقد صدر في 31 ديسمبر 1896 مرسوم نص على **اعتماد اللامركزية والاستقلال الاداري**، وترسّمت سياسة اللامركزية بمرسوم 23 أوت 1898[3]، ومنح بذلك المستوطنون حرية التصرف في الجزائر دون الرجوع الى فرنسا.

سعى "**شارل جونار**" بعد تعيينه حاكما عاما في 3 اكتوبر 1900 إلى تطبيق ما جاء في توصيات لجنة مجلس الشيوخ لسنة 1891، وبدأت تظهر معه سياسة التخلي على فكرة اعتبار الجزائر مجرد امتداد لفرنسا[4]، فبموجب قانون 19 ديسمبر 1900 لم تعد الجزائر "**مجرد امتداد بسيط لفرنسا القارية**" بل أصبحت تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي[5]، وكانت مجموع الايرادات المحصلة في الجزائر تصب في الميزانية الجزائرية[6]، وأصبح للمستوطنين السلطة الكاملة على الجزائريين، وفي الوقت الذي كان فيه قانون 19 ديسمبر 1900 انتصارا للمستوطنين كان نكبة على الجزائريين[7].

بقيت الأوضاع في الجزائر على حالها حيث سيعطى للادارة الاستقلالية مع المحافظة على نوابها وبرلمانييها المنتخبين وكذا تقسيمها الاداري، وسيعود الحاكم مسؤول الادارة الجزائرية على أن يتكفل بوضع سياسة إصلاحية، بحيث تضع حدا للفوضى باصلاح نظام الضرائب، وإعادة النظر في قانون الغابات، وذلك حتى يتمكن الجزائريون (الاهالي) من زراعة الأراضي والرعي، إضافة إلى منحهم (الاهالي) حق التمثيل لأجل الدفاع عن حقوقهم، واعادة حقّ الانتخاب لمثلي المجالس المحلية بما فيها رئيس البلدية، مع مضاعفة عدد

---

[1] مياسي: **الاستيطان الفرنسي**، ص 124.

[2] أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، ص 830.

[3] سعيد علمي: مرجع سابق، ص 237.

[4] نفسه ،ص 238.

[5] حسب أجيرون أبقت فرنسا **الكتروبول** على تكفلها بالنفقات العسكرية التي بلغت 55 مليون فرنك سنة 1898 أي أكثر من مجموع الايرادات المحصلة في الجزائر والتي بلغت 53 مليون فرنك، كما تكفلت بمنح معاشات موظفي الوطن الأم، وكذا ضمان الفائدة للسكك الحديدية (20 – 25 مليون). انظر: اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، ص 103.

[6] - J.D, séance,26 Mars 1900.

[7] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 35.

أعضاء المجالس العامة من المسلمين. غير أنّ الحاكم العام رغم ما اعطيت له من صلاحيات إلا أنّه لم يكن قادرا على فرض هذه الاصلاحات، بل إنّ الفوارق في الحقوق والتكاليف بين المستوطنين والجزائريين (الاهالي) تضاعفت[1].

كان الواقع غير المستقر للجزائر دافعا لزيارة رئس الجمهورية الفرنسية[2]"**إميل لوبي**" (**EmileLoubet**)[3]، هذه الزيارة التي دامت من 15 إلى 26 أفريل 1903[4]، وأثناء زيارته وفي خطاب للجزائريين (الاهالي) أشاد بدور الجزائريين في الدفاع عن فرنسا قائلا: "إنّ دماءكم قد سالت على ميدان معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين في جميع حروبنا بالقارة الاوروبية، وفي الهند الصينية وفي مدغشقر"[5].

ومن بين القضايا التي عرضت للنقاش على مستوى البرلمان سنة 1903 والتي انشغل بها الرئيس الفرنسي (**لوبي**) معاملة الجزائر هل سيكون كمستعمرة أو كأقليم، وعن طرق معالجة الاستقرار الذي تعاني منه الجزائر خاصة بعد ثورة عين التركي 1901[6]، ولأجل ذلك كُلّف "**فنييای دوكتون**" خلال سنوات 1907، 1908، و1909 بمهمة الاستطلاع والتحقيق بالمستعمرات الفرنسية بشمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، وقد ندد من خلال مؤلفاته ومداخلاته البرلمانية بجرائم الاستعمار، ونشر ذلك على أعمدة جريدة "[7](**L'aurore**)[8]، وقد أظهرت هذه التحقيقات واقع هذه المستعمرات المأساوي والقاتم وشديد الألم والقسوة، وقد جاء تقرير"**دوكتون**" حول وضع المستعمرات بعنوان: "**النهب الرسمي بالشمال الافريقي (الجزائر، تونس والمغرب الاقصى)**"[9].

---

[1]- Pierre-Jean Luizard : Le Choc Colonial Et L'islam les Politiques Religieuse des Puissances coloniales en terres d'islam, ed, La découverte, Paris, 2006, P 108.

[2] هو ثاني مسؤول فرنسي سامي (رئيس) يزور الجزائر للنظر في اوضاعها بعد نابليون III الذي زار الجزائر مرتين، الاولى برفقة زوجته (**Eugénie**) في 17 سبتمبر 1860، والثانية من 3 ماي الى 7 جوان 1865، أنظر:

Jean- Jacques Jordi, et Jean Louis Planche : 1860-1930 une certaine idée de la construction de la France ; Ed Autrement collection mémoires Paris, 1999, P 27.

راجع أيضا:يحي بوعزيز: **سياسة نابليون الثالث**، ص 21.

[3] رئيس الجمهورية الفرنسية من 18 فيفري 1899 الى 18 فيفري 1906 خلفا للرئيس "فيليكس فور".

[4]سعد الله: **الحركة الوطنية**،ج2، ص 89.

[5] نفسه، ص 90.

[6] نفسه، ص 89.

[7] صحيفة يسارية يديرها اليساري الراديكالي "**جورج كليمنصو**" بدأ "**دوكتون**" في نشر مقالاته بهذه الجريدة سنة 1897 حيث ندد باحتلال مدغشقر، انظر فنييای دوكتون: المصدر السابق، ص 20.

[8] نفسه، ص 20.

[9] نفسه، ص 22.

كانت المقاومة المسلحة أكثر ما يشغل الجمهورية الفرنسية والبرلمان والحكومة العامة في الجزائر، خاصة بعد ظهور مساعي فرنسا التوسعية نحو الجنوب والمغرب الاقصى، وهذا ما دفع بالحاكم العام "**جونار**" الى استقدام الجنرال "**ليوطي**" **(Hubert Lyautey)** نحو الجزائر لتهدئة أوضاع الجنوب الغربي الجزائري[1]، ودامت مهمته من 1903 الى 1910، وكانت تجربة "**ليوطي**" في **التونكين ومدغشقر** تثير اعجاب الحكومة الفرنسية وكذا الحاكم العام "**جونار**" في الجزائر[2].

بالاضافة الى البرلمانيين اهتم بشؤون الجزائر عدد من المفكرين ومنهم دعاة الاصلاح الاشتراكيين حيث قام (**Lucien Deslinieres**)[3] بالدعوة الى تكوين مستعمرة بنظم اشتراكية في المغرب الاقصى رافعا شعارا (**Le Maroc est a nous**)[4] مع الاحتفاظ بحقوق الاهالي، ودعى إلى تسليح الفرنسيين (**une milice Coloniale**) ووضع الاوروبيين والجزائريين (الاهالي) تحت المراقبة[5]، بل أشار إلى إنّه لا يمكن أن يكون للاجانب أية حقوق، كما دعى إلى ضرورة دراسة ما انجز في الجزائر وتونس دون السعي إلى الانقاص من قيمة هذه الانجازات، مع تحديد السلبيات والنقائص واتخاذ تجربة الجزائر للمقارنة بين المستعمرتين وبذلك تفادي تكرار الأخطاء[6]. وركز (Lucien Deslinieres) على ضرورة تكوين جيش من المستوطنين ذاكرا ما يلي[7]:

---

[1] كان الجنوب الغربي الجزائري يشهد استمرار مقاومة الشيخ بوعمامة 1881 والتي تعتبر امتداد لمقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864.

[2] سعيد علمي: مرجع سابق، ص 243.

[3] (1857 – 1937)، صحفي فرنسي من التيار الجمهوري، توجه نحو التأليف منذ سنة 1900، اختص بالدراسات الاجتماعية، اعجب وتأثر بالثورة الروسية 1917 (البلشقية)، حاول التنظير للجمهورية السوفياتية الفتية، تحول بعد عودته من الاتحاد السوفياتي الى فرنسا حوالي 1923 الى اشتراكي معارض للشيوعية، انتقد في مؤلفاته النظام الرأسمالي، أنظر:

Fabien Conord et Mathieu Fulla : Lucien Deslinieres un socialiste Utopique au XXe Siécle, revue historique, N°674, Presse universitaire de France Paris 2015, P248.

[4] -Lucien Dedliniéres : Le Maroc Socialiste, Libraires Editeurs, M, Giard et E, Briere, 6 rue Soufflot et rue toullier, 12, Paris, 1912, P 5.

[5]- Ibid, P 3.

[6]- Ibid, P6

اشار "**روني غاليسو**" (René Gallissot) في كتابه (Algerie Colonisée Algerie Algerienne) الى ما ذكره (Lucien Deslinieres) غير انه ذكر اسمه مخالفا لما ذكرناه حيث ذكره ب (Camille Deslinieres) أنظر: Glissot : OP, Cit, P 55.

[7]- Lucien Dedlinieres : OP, Cit, P 355.

أشار الكاتب الى تاثير الاستعمار الراسمالي على الجزائر وتونس من الصفحة 45 الى الصفحة 135، وجاء في الكتاب بعض عناوين مؤلفات الكاتب: Dedlinieres ومنها :

Qu'est que le socialisme.

La vie chére, Projet de Code socialistes.

Entretiens socialistes.

L'application de système collectiviste.

« ... et d'ici là, ne l'oublions pas, notre milice coloniale, qui s'elevera, au bout de quelques annees à cent, puis deux cent mille hommes bien armés, bien entrainés, bien acclimatées, connaissant à fond le pays, dispensera la France des sacrifices d'une occupation millitaire qu'apres quatre vingts ans de conquéte, elle doit maintenir en algerie »

صنعت الهجرة عشية الحرب العالمية الاولى أحد أهم مواضيع النقاش داخل البرلمان، فقد تأثرت ادارة الاحتلال والمستوطنون من الهجرة، وقد وقعت لذلك في صفوف الجزائريين اعتقالات كثيرة، وحاولت الصحف وتقارير لجان التحقيق أن تظهر أسباب الهجرة ومدلولها السياسي، وخلصت هذه التقارير في غالبها إلى أنّ الخدمة العسكرية هي القطرة التي أفاضت الكيل[1].

وقد وصفتها الصحف الفرنسية بـ "**الهلع الحقيقي والوباء المعنوي**"[2]، وجاء في صحيفة (**L'écho d'oran**) ما يلي: " ليس التجنيد هو السبب الوحيد للهجرة مثلما ادعى بعض الاوروبيين، بل هناك أسباب عديدة ومختلفة ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيشها الجزائري المسلم، وما قضية التجنيد الا قطرة التي أفاضت الكأس"، وهذا بعد اجراءها تحقيقا أظهر أن 1200 شخص من ضمن 25000 من مسلمي مدينة تلمسان هاجروا[3]، وهذا التحليل هو نفسه الذي توصلت اليه ولخصته لجنة التحقيق التي ترأسها المندوب المالي "**باربيدات** (**Barbedette**)، وذكرت في تقريرها أنّ التجنيد والفقدان النهائي للأوقاف والموانع المقامة لتكوين الجمعيات الدينية واستبدال القضاة المسلمين بقضاء الصلح الاروبيين، ومشروع تسجيل الاراضي (**L'act torrens**)، وقانون الانديجينا، ووجوب رخصة السفر المهني، وانشاء المحاكم الاستثنائية، وازدياد الضرائب والسنتيمات الاضافية، وغياب كل تمثيل سياسي جدي بالإضافة إلى الازمة الاقتصادي، وافلاس الصناع المحليين أمام المنافسة الاوروبية، تخريب التعليم، وتوظيف اليهود كشرطة، كل هذه الظروف تدفع بالمسلم القادر على الهجرة إلى تفعيلها، وهي شكل من أشكال المقاومة[4]. وقد أبدت اللجنة تأييدها لكثير من المطالب، وأشارت إلى حق (الاهالي) في التمتع بحياة كريمة، بل طالبت الادارة الاستعجال بادخال اصلاحات على بعض القوانين التي تنظم حياة المسلمين بما فيها خاصة قانون الغابات، نزع الملكية، قانون الضرائب، التمثيل النيابي وقانون الاهالي[5].

كانت مشاركة الجزائريين في الحرب العاليمة الأولى دافعا للتفكير في إصلاحات سياسة تمسّ الجزائريين، وهذا بدعوة من **كليمنصو**، وقد أثارت هذه المساعي غضب الفرنسيين في الجزائر وأدت إلى استقالة الحاكم

La Société Future.

[1] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 51.

[2] نادية طرشون: مرجع سابق، ص 176.

[3] أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 367.

[4] الجيلالي صاري : مرجع سابق، ص 51.

[5] نادية طرشون: مرجع سابق، ص 183.

العام "**لوتو**" (**Lutaud**)، وقد كلف "**جونار**" (**Jonnart**) بمتابعة المسألة والنظر في مطالب المستوطنين[1]. وقد عبر "**جورج كليمنصو**" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عن هذا المسعى الاصلاحي بما يلي: "يجب القيام بسياسة أهلية حرّة تعتمد على الثقة المتبادلة، وتكون واضحة جلية، تلك هي السياسة الوحيدة التي تطابق غايات السياسة الفرنسية وآرائها، وتوافق رغبة البلاد العامة، والتي تزيد من تآلف القلوب"[2].

كانت أهم الاصلاحات التي نادى بها الجزائريون، وثمنها بعض نواب البرلمان أمثال "**كليمنصو**" و"**جونار**"، مسألة إلغاء الضرائب، وقانون الاهالي[3] حيث عان منهما الجزائريون معاناه لا نضير لها. وكانت النقاشات البرلمانية الخاصة بالجزائر سنة 1914، والتي افتتحت منذ 16 ديسمبر 1913[4] لا تلقى اهتمام كل النواب، والملاحظ أن القضايا كانت تطرح في جلسات الصباح أثناء فصل الشتاء القارس، لذلك لم تكن تجمع أكثر من 20 أو 30 نائبا، وقد اعتبرته الصحافة الجزائرية آنذاك فضيحة كبرى. وكانت هجرة أهل تلمسان من بين أهم القضايا التي طرحت للنقاش، خاصة من قبل النائب "**ميلفوا**" (**Millevoye**)[5]، واتهم هذا الأخير الادارة وحملها مسؤولية ما يحدث، كما استنكر النظام الاستثنائي الذي كان يشكو منه المسلمون، وكان موقف النائب "**ابل فيري**" (**Abel Ferry**)[6] الذي زار الجزائر وقد تهجم على الادارة والمستوطنين الذين ظلوا يعاملون السكان في الجزائر كمنهزمين ومنبوذين حتى المسلمين المتطورين، وأشار قائلا: لكي نتمكن من تسيير الاهالي علينا أنّ نحبهم أولا"، وقال أيضا: "بعد خمس وعشرين سنة ستكون أمامكم في الجزائر بروليتاريا عمالية، والتاريخ علمنا أنّ المشاكل الاجتماعية عندما تستمد قوتها من المضاعفات الدينية ومن المشاعر الوطنية فإنّه لا يكون لقوتها الانفجارية حينئذ أي مثيل"، وواصل في تنبيهه قائلا: "آن الاوان لكي نقدم، على الأقل للبرجوازية ولأولئك الذين يفكرون منهم سياسة عدالة أوسع"[7].

---

[1] -Ageron : Histoire de L'algerie, P 71.

[2] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 43.

[3] -Galissot : OP, Cit, P65.

[4] - امتدت على مدى ثماني جلسات الى غاية 9 فيفري 1914. أنظر أجيرون: تاريخ الجزائر، ص 400.

[5] (فضيحة) boulangiste صحفي وسياسي فرنسي من مواليد 1 أوت 1850 انتخب نائبا سنة 1889، استقال من عهدته كبرلماني بعد اتهامه لجورج كليمنصو بأنه عميل بريطانيا وذلك سنة 1893 أعيد انتخابه سنة 1898 وبقي نائبا الى غاية وفاته في 25 مارس 191 . أنظر: http://data.bnf.fn/ank/12148/cb1 (51: 18 الساعة)– 06/08/2018

[6] -من مواليد 26 ماي 1881 بباريس ابن "شارل فيري" أخ "جول فيري" انتخب نائبا سنة 1909 (Epinal)، مستشارا عاما سنة 1910، ثم نائبا للمرة الثانية من 1910 الى 1914، عين "نائب كاتب الدولة للشؤون الخارجية في مكتب النائب "فيفياني" (Vivani) في جوان 1914، عاد الى منصب النائب في اكتوبر 1915 ، عين عضو في اللجنة العسكرية في نوفمبر 1915 وبقي في ساحة الحرب الى غاية ماي 1916، و 8 سبتمبر 1918 تعرض الى اصابة قاتلة واصيب بجروح مميتة، مات على اثرها في 15 سبتمبر 1919 . أنظر:

Michel Baumont : Abel Ferry et les étapes du contrôle aux armées, 1914-1918 revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 15 N° 1, Janvier- Mars 1968, P 162.

[7] أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 400.

وفي نفس الموضوع ذكر "**جورج لينيغ**" (**Georges Leygues**): "لا ينبغي أن نطلب منهم (الجزائريين) الذوبان فينا وترك معتقداتهم، والانصياع لكل قوانينا وأخلاقنا، إنّ كل ما يجب أنّ يطلب منهم هو أنّ يدخلوا ضمن الاسرة الفرنسية بتقاليدهم وعبقريتهم ويشاركوا في مشروعنا"[1]. وكان بعض النواب ينطلقون من مبدأ ضرورة إبقاء الوصاية التّامة على الجزائري معبرين عن ذلك بقولهم: "إنّ الشعب الجزائري في عمومه لا يزال طفلا صغيرا في حاجة إلى قيم، ويجب أنّ يتلقى منا الادارة والدفع"[2]. هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض الصحف في باريس تدعو إلى العدالة والمساواة بين الجميع، وممّا ذكر فيها: "الآن وقد اصبحت إفريقيا الشمالية تمثل نصف فرنسا فإنّ السّلم الاجتماعي فيها صار مسألة حياة أو موت بالنسبة لأمتنا"، وكان من نتائج هذا النقاش إصدار مرسوم 13 جانفي 1914 الذي تضمن رفع عدد المستشارين البلدين المسلمين من الربع إلى الثلث من العدد الكلي[3]، غير أنّ هؤلاء المستشارين لم يكن لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات لذلك كان رد فعل نخبة الجزائريين رفض مثل هذه الاصلاحات التي كانت بالنسبة لهم شكلية، وقد عبر عنها "**الصادق دندن**" في صحيفة الاسلام قائلا: "تمخض الجبل فولد فأرا"، "ليس لنا أن نقر عينا بهذا المولود الجديد الذي أقل عيب فيه هو أن خرج إلى الدنيا مبتورا"، وهذا ما أكدته صحيفة الراشيدي بقولها: " اثنا عشر مستشارا عاجزا بدل ستة ، أين التغيير؟"[4].

وفي هذا الشأن عبر النائب "**ميسيمي**" (**Messimy**) أمام غرفة النواب في 27 جانفي 1914 قائلا: "إنّنا نرغب في أن نرى المنتخبين من الاهالي ينتخبون رؤساء البلديات"، وكان الحاكم العام "**ليتو**" (**Lutand**) من جهته يدافع عن سياسة الاندماج، ويحذر من عدم استمرارها، قائلا: "من أجل وأد بذور النزعة الوطنية لدى الاهالي في المهد"[5]. كما اقترح "**البين روزي** (**Albin Rozet**) عند ترأسه للغرفة البرلمانية في 13 جانفي 1914 رفع عدد المستشارين المسلمين إلى ثلث العدد[6]، أي 15 من ضمن 45 في عمالتي الجزائر وقسنطينة و 14 من ضمن 41 في عمالة وهران[7].

قرر مجلس الشيوخ نتيجة الجدال القائم حول مسألة التمثيل في المجالس (المستشارين البلديين) - وبناء على اقتراح "**جونار**"- تكوين لجنة من 18 عضوا[8] للبحث في الاصلاحات التي تتطلبها وضعية الجزائر،

---

[1]: أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 401.

[2]: نفسه، ص 401.

[3] نفسه، ص 401.

[4] نفسه: ص 402.

[5] اجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 402.

[6] قام ليتو (**Lutaud**) بوضع مشروع ينص على رفع عدد المستشارين الى ثلث عدد الاعضاء الفرنسيين، وليس الى ثلث العدد الاجمالي للمجلس كما كان مقررا من قبل، انظر: أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 404.

[7] اقترحت الحكومة مشاركة المستشارين البلديين في انتخاب رؤساء البلديات، بشرط ان يكونوا حائزين على شهادة التعليم الابتدائي، ويلتزموا بطلب التجنيس بالجنسية الفرنسية في أجل أربع سنوات، نفسه: ص 405.

[8] اجيرون: تاريخ الجزائر، ص 406.

وقد انقسم النواب في البرلمان الفرنسي في مسألة الاصلاح وطريقته، وبقي النقاش نظريا ولم يرق إلى التطبيق. حيث كان الليبراليون دعاة السياسة الاسلامية" أمثال "**جورج لييغ**" (**G, Leygnes**) و "**شايي**" (**Chailley**) و"**باروكان**" (**Barrucand**) - والذين يمثلون الاقلية –يقبلون بتطور المسلمين ضمن حضارتهم، وكان أنصار الاندماج أمثال "**ألبين روزي**" (**Albin Rozet**) و"**ميسيمي**" (**Messimy**) و"**ميلفوي**" (**Millevoye**) و"**دوازي**" (**Doizy**) و"**كليمنصو**" (**Clemenceau**)، يضمون أغلبية الاصلاحيين الذين يعرفون بمناصري الاهالي ومثل الصحفي "**بول بورد**" (**Paul Bourde**) و "**أبل فيري**" (**Abel Ferry**) و "**جونار**" (**Jonnart**)، إضافة إلى رابطة حقوق الانسان فكانت تنادي بالعدالة مع الحفاظ على مصلحة فرنسا[1].

والواقع ان كل هذه التكتلات التي كانت تشكل الرأي والرأي المخالف سواء فيما تعلق بمسألة الجزائر وباقي مستعمرات فرنسا في افريقيا واسيا ما كان يشغلها وخاصة في الجزائر هو تهديد بقاءها ووجودها في ظل تنامي هيمنة المستوطنين وكذا اليهود، واستمرار مقاومة الجزائري المسلم، بالاضافة إلى ما كان يشهده العالم من تطور في الفكر، بما فيه الفكر الاصلاحي والتحرري الذي أخذ في التبلور مع ظهور أفكار جمال الدين الافغاني ومحمد عبده والجامعة الاسلامية، وكذا اشتداد التنافس الاوروبي على مناطق النفوذ والهيمنة، وظهور المانيا كقوة بعد تحقيق وحدتها القومية، ممّا أدى إلى بروز التكتلات، واهمها الوفاق والحلف الثلاثيين الذين دخل بهما العالم حربا كونية أقحمت فيها المستعمرات، وأجبر الجزائري على المشاركة فيها دفاعا على راية فرنسا.

أكدت النقاشات البرلمانية مدى حرص فرنسا في الحفاظ على الجزائر، كيف لا وهي المستعمرة التي أنشئت لتستغل في حلّ مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكّده الحاكم العام "**لوتو**" (**Lutaud**) في 9 ماي 1912 من خلال قوله: "من أجل الجزائر أسسنا لمجتمع ديمقراطي فرنسي، وعن طريق المدن التي بنيناها أوجدنا ما اصطلح بالوطن الام"[2]، وما كان يهمّ البرلمان الفرنسي ومن وراءه الدولة الفرنسية هو ابقاء الجزائر تابعة لها، تستفيد من خبراتها وتستغل في حلّ ازماتها. وحسب (**François Furet**) فإنّ الحديث عن نظرية (**Jules Ferry**)-نظرية فرنسا حول الامبريالية الاقتصادية والمالية- غير موجودة في الواقع، ولا يوجد سوى آثار لحجج ترمي الى الدفاع عن اهداف سياسية بحتة، تتمثل في الحفاظ على عظمة فرنسا في العالم[3].

عبّر "**جول فيري**" عن إعجابه بالجزائر، وعن ضرورة الحفاظ عليها والتمسك بها في عدة مناسبات ومواقف، وقد حاول بذلك ابراز مكانة الجزائر بالنسبة لفرنسا، لذلك نجده مثلا يصور سهول المتيجة ويصفها بأنّها حديقة العالم، نتيجة الاهتمام بزراعتها، فيقول في ذلك "إعجاب حقيقي بالمتيجة التي هي مزروعة أفضل من نورمنديا"[4].

[1] نفسه، ص 406.

[2]- Meynier : OP, Cit, P124.

[3]- François Furet : OP, Cit, P 197.

[4]- Ibid ; P 200.

وقال - وهو يواصل وصفه للمتيجة- : "منذ 30 سنة المتيجة لم تكن تنتج سوى الفول والنخيل الغير مثمرة (**Les Fèves, et Palmiers mains**) والبصل، وصارت (المتيجة) حاليا حديقة العالم، واصبحت الجزائر تنعم بالأمن والاستقرار، حتى أن المرأة تستطيع لوحدها دون خوف السفر الى غاية حدود (**Confins**) الصحراء"[1]. غير أنّ هذا الوضع الذي كان يراه "**جول فيري**" مستقرا، كان في الواقع الكثير من النواب والمفكرين وكذا الأدباء الفرنسيون يحذرون من احتمال انقلابه وتحوله في ظل ما كان يعانيه الجزائري المسلم، وقد ذكر "**فيكتور بيكي**" (**Victor Piquet**) [2] هذا التخوف قائلا:"لقد تنافسنا على الاستيلاء على الاراضي بطريقة عمياء، ودون أن نخفي وصلنا الى مرحلة حرجة، حيث سندفع ثمن أخطائنا الماضية"[3].

وكثيرا ما حذرت الصحافة النواب من الأزمات التي تصيب الجزائر، دون أنّ تتحرك الحكومة للنظر في هذه الاوضاع، فالأزمة التي أصابت الجزائر مثلا في سنتي 1877 و1878 والتي كانت عامة وخطيرة لم تثر انتباه فرنسا، ولم نجد الصدى حتى لدى الحكومة العامة في الجزائر، غير أنّ هجوم الجراد - الذي اعتبر فصلا من فصول التاريخ الاقتصادي في الجزائر- قد لقي اهتماما كبير من فرنسا حكومة وبرلمانا[4]، وهذا دليل على أنّ الأزمة عندما تمسّ الجزائري المسلم -والتي غالبا ما تكون المجاعات والاوبئة- لا تلق أي اهتمام من قبل صناع القرار في فرنسا، في حين عندما يلحق الضرر بالمستوطنين ومصالحهم فإنّ الأمر يصبح مختلفا، حيث يصل الى درجة إعلان حالة الطوارئ، مثلما كان يحدث خلال سنوات هجوم الجراد، علما أنّ المجاعات المتكررة التي كانت تصيب الجزائر كان يتضرر منها المسلم دون غيره، وهذا ما دفع بالمجلس الأعلى سنة 1874 إلى تشجيع إعادة المطامير (Silos)[5].

كانت مصالح شؤون الاهالي تلح على القادة العسكريين بضرورة السهر على الحفاظ على المطامير الخاصة بتخزين الحبوب[6]، وكان الواقع الاجتماعي المتدهور سببا في ظهور مصطلح الطبقة الكادحة الذي

---

[1] -François Furet : OP, Cit, P201.

[2] له عدة مؤلفات خاصة بمستعمرات فرنسا بما فيها الجزائر منها:

- « L'algerie Française, un siecle de colonisation 1830-1930 »
- « les circulations de l'afrique du Nord »
- « La colonisation française dans l'afrique du Nord »
- « Le Maroc »
- « Histoire de colonies Françaises »

أنظر: Data,bnf,fn

[3] -Meynier : OP, Cit, P124.

[4] - Ageron : les algériens Musulmans, T1, P 383.

[5] كان الجزائري قبل الاحتلال يستعين بهذه المطامير [...] في تخزين انواع الحبوب للسنوات العجاف، وقد قام الاحتلال بتدميرها مما زاد من تفاقم الاوضاع المعيشية ومن اشتداد المجاعات.

[6]- Ageron : les algériens Musulmans, T1, P 384.

ظهر حسب "**اجيرون**" منذ 1891 على لسان النائب "**بيردو**" (**Burdeau**) الذي ثار ضد الانتشار الرهيب للربا، وقد عبّر عن ذلك بقوله:" أكبر خطر يهدد الجزائر هو تكوّن طبقة كادحة من الاهالي، جيش من طبقة خاصة جاهز للسطو وللمقاومة"[1]، وقد أشار "**آجيرون**" الى أنّ الوثائق والمصادر الرسمية الخاصة بالطبقة الكادحة "الشغيلة" صمّاء فيما يتعلق بظروفها وواقعها، فهي لا تشير مثلا الى مصير الجزائريين (الاهالي) الذين انتزعت منهم الاراضي، وهي مصدر عيشهم الوحيد[2].

والواقع أنّ ادارة الاحتلال لم تكن تنظر إلى الجزائري المسلم (الجنس المغلوب) أصلا على أنّه مواطن حتى لا نقول كائن حي له حق العيش الكريم، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنّ الادارة كانت تخفي الحقائق، ولا تكترث أصلا بما يحدث وسيحدث لهذا الكائن الذي لم تتمكن من تصنيفه وتحديد التشريع والاطار القانوني الثابت الذي يطبق عليه.

إنّ الاصلاحات التي أراد البرلمان تطبيقها في الجزائر كانت تصبّ في الغالب في مصلحة المستوطنين الذين كانوا يعارضون وبشدة أيّ اصلاح لصالح الجزائريين، وخاصة ما تعلق بالميزانية التي كانت تلقى جدلا كبير في البرلمان، حيث كانت المعارضة داخل فرنسا للاموال التي تنفق في الجزائر، وهذا ما حدث سنة 1881 حيث رفض البرلمان مشروع 50 مليون فرنك، وقدرت لجنة "**جول فيري**" سنة 1892 متوسط تكلفة المستوطن الاوربي ب 15.000 فرنك، وطالبت بإيقاف نظام الاستيطان الرسمي[3]، ووافق البرلمان في 17 ماي 1888 على منح الجزائر 500.000 فرنك بعد التقرير الذي رفعه "**طومسون**" (**Thomson**)، وقد استدعى هذا الاخير الحاكم العام "**تيرمان**" (**Tirman**) في 7 جويلية 1888 ليخبره بتسليمه مساعدة بقيمة 5 مليون فرنك موجهة لشراء البذور، ولتوزيع المساعدات مع تخصيص 0.50 فرنك تدفع للجزائريين الذين ساهموا في مكافحة الجراد، وكانت الايام التي اشتغلها الجزائري في مكافحة الجزاد قد بلغت 1.600.000 يوم[4]. ويلاحظ هنا كيف أنّ الجزائري المسلم في الواقع لم يكن يستفيد من أية اصلاحات، ولا من أية امتيازات. وكانت الميزانية تنفق على مشاريع تخدم فرنسا وتخدم المستوطنين الذين تمكنوا من اقناع البرلمان بضرورة تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر، مع ايجاد مجلس استعماري استشاري خاص بها، وقد انتهى النقاش إلى صدور مرسوم 31 ديسمبر 1896[5].

حاولت فرنسا القيام باصلاحات في المجال الاقتصادي ساعية من وراء ذلك إلى تطوير هذا القطاع الذي كان يدرّ عليها أرباحا طائلة، وهذا ما اتضح من خلال معرض باريس الدولي الذي نظم في جويلية 1875،

---

[1]- J.D, séance, 02 mars,1891 Ageron : les algériens Musulmans, T1, P 386.

[2] - J.D, séance,02 Mars 18991.p 128.

[3] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 31.

[4] -Ageron : les algériens Musulmans, T1, P 382.

[5] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 32. الغي "**جول كاميون**" مراسيم الالحاق مبدئيا بمقتضى مرسوم 31 ديسمبر 1896، انظر: اجيرون: تاريخ الجزائر، ص 75.

والذي أولاه رئيس الجمهورية - الذي قام بجولات في ورشاته- اهتماما خاصا، وقد أريد من هذه التظاهرة إبراز الاستقرار وتنوع الانتاج، والذي هو دليل الرخاء والرفاهية الوطنية[1]. وكانت الزراعة إحدى أكثر القطاعات الاقتصادية التي اهتم بها الاحتلال، لذلك وبتأثير من البرلمانيين الاحرار قامت حكومة "**جونار**" بتشجيع تكوين القرض الزراعي، وظهرت فعلا في كل من التيطري وزواوة وسرسو والهضاب العليا القسنطينية، وقد أوجدت الادارة 11 مصرفا (**Caisses**) اقليمية تجمع بين 40 مصرفا محليا[2].

كما عرفت قطاعات اقتصادية أخرى اصلاحا كان الهدف منه هو التحكم والسيطرة على المنتوج، ونذكر على سبيل المثال صيد المرجان الذي عُدّل مرسوم استغلاله في 19 ديسمبر 1876، وجاء النص المعَدّل كما يلي: "لن يكون في المستقبل سوى صنفان من صيادي المرجان، الاهالي الفرنسيون أو المجنسون، ويعفى هؤلاء من دفع الضرائب في حين تفرض الضرائب على الأجانب" (المادة الثانية)، وجاء في المادة الثالثة (03) من المرسوم ما يلي: " حتى يكون صيد المرجان مسموحا مجانا لابد أن تكون السفن منشأة إما في فرنسا او في الجزائر ، وأن يكون المسير (**Patron**) و 3/4 من الفريق (**équipage**) أهالي فرنسيين أو مجنسين"[3].

كان التعليم هو الاخر من بين أكثر ما ركّز عليه دعاة الاصلاح من داخل البرلمان الفرنسي، مثلما كان أحد أهم مطالب الجزائريين منذ البداية. فقد اقترح "**اسماعيل عربان**" - بعد أن فشلت وسائل الترهيب- اللجوء إلى وسائل الترغيب، وذلك باعتماد تقديم الملابس والهدايا والمساعدات المالية لجلب التلاميذ وذويهم الى المدرسة الفرنسية[4]، وهو نفس الأسلوب الذي اعتمدته الكنيسة في نشاطها التمسيحي. وهذه السياسة هي التي أكدها "**جول فيري**" في البرلمان في 6 مارس 1891 قائلا: " ماكان يجب أن يطبق في الجزائر وتونس هو الرفع من شأن الأهالي، تعليمهم وضمان بقاءهم"، "هل قمنا بما كان يجب أن نقوم به اتجاه المدارس؟ أجيب بكل وضوح: **لا**"[5].

كان النواب الاشتراكيون يذكرون أن أكثر اهتمامهم وانشغالهم هو واقع الأهالي، ومن أمثال هؤلاء الاشتراكيين النائب الاشتراكي "**الكسي ترويو**" (**Alescis Truillot**) الذي ذكر في تقرير له ما يلي:

« les indigénes qui sont nos sujets, méritent d'attirer l'attention du prolétariat algerien qui a pour devoir strict, en toute occasion, de prendre leur défense »[6]

وأكد "**تريو**" (**A, truillot**) أنّ الاصلاح المستعجل للجزائريين (الأهالي) هو إجبارية التكلم باللغة الفرنسية، ولتحقيق ذلك لا بد أن يكون التعليم الابتدائي إجباريا شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين[1].

[1]- François furet : OP, Cit, P 171.

[2] -Meynier : OP, cit, P 142.

[3]- G.G.C.A : Etat actuel : OP, Cit, P 137.

[4] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص 182.

[5] -François furet : OP, Cit, P 201.

[6] -Galissot : OP, Cit, P 54.

« Au premier plan des réformes urgentes à faire, c'est l'obligation pour tous les indigénes de parler la langue Française, il faut que des maintenat l'instruction primaire soit obligatoire pour tous les indigenes comme elle l'est pour tous les européens ; il n'ya que des etres humains qui ont les mèmes droits... »

وكان الاشتراكيون يعدون الجزائريون المسلمون (الاهالي) بإصلاح إداري واسع يسمح لهم بتطوير مداخيلها، ودعوتهم شيئا فشيئا إلى المجالس المحلية[2]، وقد دعّم مسار الاشتراكيون التجمعات العمالية التي كانت تظهر في الجزائر، وبشكل سريع في الشرق الجزائري، وكان للحركات النقابية في ذلك تأثير واضح، هذه الحركات النقابية التي كان تشهد - بالمقابل - تطورا سريعا في تونس[3].

وفي الأخير نقف على ما قاله "ابو القاسم سعد الله" في كتابه "الحركة الوطنية" :"الذين يقولون بأنّ فرنسا خلقت البورجوازية الجزائرية، كيف يمكن ذلك بالثقافة وبنسبة أمية في الجزائر كانت مرتفعة، فالذين يستطيعون قراءة الفرنسية حتى 1948 لم يتجاوزوا 15%، أم أنها بالملكية، ونحن نعرف السياسة الاستعمارية في ذلك، أم أنّها بالانتخابات السياسية والجزائري لم يكن له حق التمثيل البرلماني الا في 1947"[4].

إنّ الإصلاحات التي ظهرت أواخر القرن 19 وامتدت إلى غاية النصف الأول من القرن 20 كانت في الواقع ترمي إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية التي تديرها فرنسا بالاعتماد على المستوطنين، الذين كانوا يدافعون على هذه السياسة، شريطة أن لا تمس مصالحهم، وبقي الجزائري المسلم في ظلّ هذه الظروف محاصرا بين المطرقة والسندان.

---

[1] - Galissot : OP, Cit, P 54.

[2] - Ibid, P52.

[3] -Ibid, P52.

تعد تونس حاليا اكثر دول المغرب العربي تطورا للنشاط النقابي.

[4] سعد الله: المرجع السابق، ص 65.

الفصل الثالث:

موقف النخب من الإصلاحات البرلمانية

1- النخب الإعلامية

2- النخبة الجزائرية

3- موقف الأوربيين

أ- موقف السياسيين والعسكريين ،

ب- موقف المستشرقين والمفكرين.

موقف النخب من الاصلاحات البرلمانية.

جاء على لسان "**دوكتون**" ما مفاده: "إذا ما قارنا الاستعمار بين الحاضر والماضي سنجد أنّ فرنسا كامبراطورية استعمارية رفعت شعار (**الرسالة المدنية**)، بينما نادت الولايات المتحدة الامريكية بنشر (**الديمقراطية**) قسرا داخل المجتمعات (**الاستبداد**)[1]، وقد كشف **دوكتون** عن مختلف المظاهر الاعتباطية التي تمارسها ادارة الاحتلال في مستعمراتها.

لقد كانت السياسة المنتهجة في الجزائر والاصلاح البرلماني الذي ظهر مع أواخر القرن 19 محل جدل واسع وعلى مستويات مختلفة، حيث تناولتها الصحف بالنقاش والتحليل وبرز فيها المعارض والمتفق، وكانت هذه السياسة والاصلاحات مجال تضارب للرؤى بين النخب الجزائرية والفرنسية، هذه النخب التي كان يمثلها الادباء والفلافسة والشعراء وغيرهم.

1- موقف النخب الإعلامية:

كان للصحافة دور خاص في متابعة واقع الجزائر، وهذا ما أكدته جريدة **المنتخب** (**قسنطينة**) منذ 1882 حين دعت إلى ضرورة الاهتمام بالصحافة، معبرة عن ذلك بما يلي: "الصحافة ذلك السّلاح الذي يجب أن تتربوا عليه لأنّها قادرة على دفع العالم إلى التمرد والعصيان" ، وكانت أوّل جريدة حررت من طرف جزائريين باللغة العربية هي جريدة "**كوكب افريقيا**"، ولم تكن مستقلة تماما، وجريدة **الحق** من عنابة التي استمرت من جويلية 1893 الى مارس 1894، وتميزت الجرائد الأولى التي صدرت في الجزائر بقِصَر فترة إصدارها، وذلك بسبب الصعوبات التي كانت تواجهها[2]، وقد ازداد عدد هذه الجرائد خلال القرن العشرين، حيث ظهرت جريدة "**المصباح**" بين 1904-1905 بوهران، وجريدة **الهلال** بين 1906-1907 وجريدة **الحق الوهراني** في 1902 وجريدة **الاسلام** بعنابة بين 1909-1912 وبالجزائر العاصمة بين 1912-1914، وجريدة **المسلم** بقسنطينة سنة 1909 **والاسلام** بعنابة سنة 1909 **والراشدي** في جيجل سنة 1911 **والهلال** في سكيكدة في 1911 وجريدة **الساجي** في سكيكدة في مارس 1912، وقد صدرت في الفترة الممتدة بين 1907 الى 1913 حوالي 15 جريدة ساهمت في بعث الوعي السياسي في الجزائر[3].

وكان لتزايد الكتابات المعارضة للسياسة الفرنسية تأثير بلغ صداه الى فرنسا، وهذا ما دعم **حركة النخبة** الجزائرية، وأدى إلى ظهور نقاش في مدى صلاحية النظام الاداري والاقتصادي المتبع في الجزائر، ومن أبرز أمثلة ذلك الحملات التي شنتها جريدة "**لوتون**" (**Le temps**) وحملات النائب "**ألبين روزي**".

---

[1] دوكتون: المصدر السابق، ص 16

[2] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 17.

[3] كانت هذه الجرائد في مجملها لا تقرأ ضد فرنسا والعنوان الثانوي لجريدة "المصباح، مثلا يدل على ذلك بوضوح وهو "من اجل فرنسا بواسطة العرب ولأجل العرب بواسطة فرنسا" ، انظر: نفسه ص 18.

أصبحت صحيفة (**Le temps**) من أنصار سياسة أكثر ليبرالية اتجاه الجزائريين في المجالس، وقد صرحت في هذا الشأن قائلة: "من العدل أن تكون في كل المجالس الجزائرية نسبة من ممثلي الأهالي بقدر الخمسين (2/5)، وازدادت مواقف صحيفة (**Le temps**) وضوحا ابتدءً من 1910 نتيجة توجه الصحفي (**Paul Bourd**) إلى معارضة السياسة المنتهجة في الجزائر، وشجب أساليبه، وظهر ذلك بوضوح من خلال كتاباته[1]. وقد عبرت صحيفة (**Le temps**) في 17 أفريل 1907 عن واقع الجزائريين قائلة: "نظام التبعية الأهلية يشلّ الشعب الجزائري ويجعله أحد الأجزاء الأكثر تخلفا في العالم الإسلامي"، وهو نفس الموقف الذي أظهرته صحيفة (**La quinzaine Coloniale**) التي فضحت النظام التعسفي في الجزائر، وهاجمت على الخصوص قضية الاعتقال الإداري الذي كان مسلطا على الجزائريين، والذي كان مسلّطا دون سابق حكم قضائي[2].

وبدورها شنّت "**مجلة الأهالي**" (**La revue indigène**) حملة بنبرة أكثر حدة، ودعا مديرها (**P. Bourdaire**) الحكومة الفرنسية الى القيام بالتغيرات الضرورية في الجزائر[3]، وقد عبرت جريدة "**لوفيقارو**" (**Le Figaro**) عن واقع الجزائر من خلال الإشارة إلى ما يرفع كشعارات حتى بين الاوروبيين، والتي تدلّ على انعدام الاستقرار، ومن أمثلة هذه الشعارات ما ذكرته الجريدة سنة 1890 بقولها "يسقط اليهود، هذا يعني أولا يسقط القانون"[4].

وعلى العكس مما ذكر فإن جريدة "**L'Afrique Latine**" كان شأنها شأن العديد من الصحف تؤيد الادارة، وتقف إلى جانب المستوطنين، فهي تؤكد على ضرورة اعتماد القوة من أجل فرض الهيمنة والتمكن من ادارة الأمور، وعبّرت على ذلك بقولها: " النظم غير العادلة لابد من الحفاظ عليها لأنها تؤكد، فكرة التفوق للمنتصر على المنهزم (المنتصر عليه)، وللمتطور على المتخلف[5].

تناولت الصحف بمختلف توجهاتها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي القضايا التي كانت تتعرض لها شكاوى الجزائريين، والتي كانت ترفع إلى الحكومة العامة والجمهورية الفرنسية وإلى البرلمان. فقد جاء في جريدة "**L'illustration إليستراسيون**" سنة 1868 إشارات إلى ما كان يعانيه المجتمع الجزائري جراء الاوبئة والمجاعات التي كانت تصيبه، وقد كتبت في هذا الشأن تقول: "كل ما كتب عن أنواع الفقر والفاقة

[1] اجيرون: **تاريخ الجزائر**، ص 392.

[2] نفسه ، ص 391.

[3] نفسه، ص 392.

[4]- Bertrand joly : op :Cit, P 111.

[5]- **« L'institution de l'intégralité doit être maintenue car elle affirme, l'idée de supériorité du vainqueur sur le vaincu, du civilisé sur l'homme inferieur»** Galissot : OP, cit, P 66.

الذين لا يوصفان لدى العرب الفقراء لا يقترب من الحقيقة[...] وهل يمكننا أن ننظر بعين الملاحظ المتأثر إلى هؤلاء المعدمين الذين يموتون جوعا بأبوابنا، وينازعون الكلاب قذرات الشوارع"[1].

وجاء فيها أيضا - نقلا عن الجيلالي صاري- : "ذلكم هو مصير هؤلاء السّكان العرب المساكين، انظروا إلى هذه الوجوه التي تعذبها آلام الجوع الرهيبة، انظروا الى الأجساد حيث يرتسم بصفة مخيفة شكل الهيكل العظمي البشري، وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذي مزقت احشاؤهم أثناء احتضارهم الطويل". وذكرت أيضا - نقلا دائما على الجيلالي صاري- ما يلي "... لقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء، وهم هياكل بشرية حقيقية متنقلة، ينتظرون اربعة عشر يوما قبل أن يلفظوا آخر أنفاسهم ما اخوفها من مشاهد وما اشنعها، ابسطوا هذه الصورة على قبائل برمتها، أكثر من النظر إلى هذه المشاهد وستدركون ما ستخلفه في تاريخ تعميرنا"[2].

وهذا ما أشار إليه الدكتور "**فيتال**" (**Vital**) في عدد من رسائله سنة 1867 ومنها: "إنه لم تبق إلاّ الأشياء المحزنة ماثلة أمام الاعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض، والأهالي يموتون بالجملة"[3]، وهو نفسه الوصف الذي نقله: "**بيريي**" (**Perier**) قائلا: منهكين جوعا، مصابين بنحافة وبتخلف عميق جدا" وقال ايضا: "انه مجتمع أضعفته المجاعة فكان عرضة لانتشار الاوبئة"[4]، وهكذا استمر هذا الوضع طيلة القرن التاسع عشر (19) وخلال القرن 20. فقد عمّ سنة 1919 الجفاف، وما إن حلّ خريف 1920 حتى بدأت تظهر مؤشرات المجاعة، وهذا ما أشارت إليه جريدة "**ليكو دالجي**" في قولها : " ثلاثة ملايين من خمسة ملايين مسلم يستيقظون الصباح غير متأكدين من حصولهم على ما يقتاتون عليه"[5].

لقد تعرضت الصحف بما فيها الصحف العربية إلى قضايا سياسية شغلت الجزائريين، وأشارت الصحف فيما بين 1885-1886 مثلا أنّ السكان الاصليين خاصة في منطقة زواوة لا يصرّحون بمواليدهم خاصة الذكور منهم[6]، وقد ترجع ذلك إلى تخوفهم من الضرائب، وكذا الخدمة العسكرية بالنسبة للذكور. وكان التجنيد موضوع نقاش على مستوى البرلمان والصحافة، وقد تولّد جدل واسع داخل البرلمان وعلى مستوى الصحف الفرنسية[7] بين مؤيد له ومعارض، وقد عارض التجنيد خاصة المتعلق بالحرب العالمية الاولى نواب المستوطنين وصحفهم، وكان أهم سبب دعاهم الى المعارضة افتقاد اليد العاملة في المستوطنة، وقد أبدت الصحف الجزائرية معارضة شديدة لقانون التجنيد الاجباري، وقام الشبّان الجزائريون من خلال

[1] جيلالي صاري: مرجع سابق، ص 193.

[2] نفسه، ص 194.

[3] يحي بوعزيز: **المجاعة في الجزائر**، ص 9.

[4]- Annie Rey : OP, cit, P450

[5] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 665.

[6] اجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 191.

[7] -Galissot : OP, cit, P58.

جريدة **الحق** بحملة شديدة اللهجة ضد مرسوم التجنيد الاجباري، متهمين فرنسا بالسعي لابادة الشبان المسلمين الذين يستخدمون كدرع لحماية الجنود الفرنسيين أثناء الحرب، بل دعت الشبان الجزائريين إلى الفرار من الخدمة العسكرية. وأشارت الجريدة الى مساعي أعيان الجزائر لدى السلطات الفرنسية للوقوف في وجه هذا القانون، ومن بين هؤلاء سي **محمد بن رحال**[1] الذي طالب بالغاء المرسوم الخاص بالتجنيد أو السماح بمغادرة الجزائر، وأمام صعوبة الغاء المرسوم طالب بالاصلاحات أو حرية الهجرة[2].

جاء في جريدة "**الإقدام**" وصف لتأثير الحرب العالمية الأولى على الجزائريين يعكس مدى وحشية السياسة الفرنسية، رغم ما قدموه من تضحيات في هذه الحرب كما يلي: "في سنتي 1916 و 1917 أحرقوا وشوهوا ومزقوا الأهالي الذين تمردوا ضد التجنيد وارسال المجندين الى الخنادق [...] ومازالت ويلاتها عالقة بذاكرتنا، ونحن نعرف مدى وحشية هذه الجيوش التي اذا ما ترك لها الحبل، فإنها تتعاطى لغريزتها البهيمية[3] في الوقت الذي أعلنت فيه الصحافة الفرنسية الاحتفال بمشاركة الجزائريين في الحرب، وبالأخوة في السلاح والدم الذي سال من أجل فرنسا[4]. في حين أثارت بعض الصحف مسألة انصاف الجزائريين، وذلك بمنح الذين أدّوا الخدمة العسكرية منهم حق المواطنة وحق التمتع بالحقوق السياسية الفرنسية في الجزائر[5]، والمعروف طبعا أنّ هذه المطالب تلقى معارضة شديدة من المستوطنين ونوابهم في البرلمان الفرنسي.

كان قانون الاهالي من القضايا السياسية التي شغلت الرأي الجزائري وأسالت الكثير من الحبر على اعتباره قانونا جعل الجزائري تحت رحمة ادارة الاحتلال والمستوطنين، وقد طالبت جريدة **الحق** الغاء قانون الانديجينا والمحاكم الاستثنائية الغاءً كاملا، ورفضت تمثيل المتجنسين للشعب الجزائري، وطالبت بالاضافة الى الغاء قانون الاهالي بانشاء مدارس مهنية وابتدائية، وحماية الفلاحة، وتحسين مستوى صغار الموظفين المسلمين من معلمين ومساعدين طبيين، كما طالبت بحرية التوظيف في المناصب الادارية[6].

---

[1] 1856-1928 من عائلة مرابطة من ندرومة، درس في الاكمالية الامبراطورية بالجزائر، اصبح "**قايد**" في 1878، ولم يخضع لاستعباد الوظيفة استقال سنة 1884، انتخب مستشارا عاما في 1913، ومندوبا ماليا في 1920، كان مناصرا للتعليم بالعربية والفرنسية منذ اواخر القرن 19، وكان يطالب بحق تمثيل الجائريين المسلمين، صرح سنة 1905 علانية ان الاسلام قادر على تبني الحضارة الغربية، نشر دراسات حول السودان في القرن السادس عشر، وبني سناسن، ومنطقة لالا مغنية، ومقالات حول الاسلام وتعليم المسلمين، وفي 1921وقف برحال أمام مجلس الوفود المالية ونادى بضرورة تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية وتساءل كيف يعبر شعب بدون لغة عن أفكاره، أو يتصور أفكار الآخرين أنظر: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، 1919-1939، دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2088، ص 152؛ سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص22.

[2] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 49.

[3] نفسه، ص 40.

[4]- Gallissot : OP, Cit, P63.

[5] ناهد الدسوقي: مرجع سابق، ص 40.

[6] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 49.

واعتنت جريدة **المؤيد** بنشر الاراء المعارضة لسياسية الادماج، وقد نقلت عن جريدة "**لاجوستيس**" الفرنسية مقال بعنوان "**المسألة الاسلامية في الجزائر**" جاء فيه أن الخيارات المطروحة على البرلمان فيما يتعلق بالتجنيس تتمثل في ما اذا كان ينبغي ابادة العرب أو اخراجهم من ديارهم واقصاءهم الى مكان سحيق، او معاملتهم كفرنسيين، ونشرت الجريدة احصاء عدد المتجنسين، وقد نقلت جريدة **المؤيد** التقرير السنوي لمكتب الاحصاءات الجزائرية لسنة 1904 والذي جاء فيه: "إن المسلمين الجزائريين دخل منهم في الجنسية الفرنسية من سنة 1865 الى 1902 أربعة وتسعون ومائة والف (1194) شخص، ومن 1865 الى 1885 ستمائة وتسعة وستون (669) شخصا[1].

كانت لبعض الصحف الشجاعة في اثارة القضية الوطنية، فقد كتب **عمر راسم** في عددي سبتمبر واكتوبر من جريدة **الجزائر** سنة 1908 يمجد الوطنية ويتخذ كمثال يقتدى به في تمجيد القومية والوطنية الشبان المصريين والشبان الاتراك[2]، أما جريدة **الحق** فقد طالبت من جهتها سنة 1911 بحق الجزائريين في المشاركة في ادارة بلادهم، ونادت المسلمين ليكونوا شعبا واحدا وأمة واحدة، ونددت بسياسة الاندماج قائلة: "فلنترك هذا الخيال ولنبق عمّا نحن عليه، ولنترك ما لا يمكننا أن نكون"، وكتب من جهته **عمر بن قدور** في العدد الاول من جريدة **الفاروق** قائلا: لم يكن لنا غرض آخر سوى اغناء العقول بمعرفة حقائق القومية الاسلامية، وخدمة اللغة العربية، وجعل الناس يتعرفون على القومية الاسلامية. ونادت جريدة **الفاروق** في 20 فيفري 1914 الشعب الجزائري ليستعيد دينه واخلاقه، وعبرت عن ذلك بما يلي: " أيّها الشعب أجمع شتات وطنيتك، وانفخ فيه روحا جديدة"[3]. لقد كانت الوطنية والنهضة متلازمتين، وبرزت غداة الحرب العالمية الأولى بعض الاسماء لرواد النهضة منهم الشيخ **عبد الحميد ابن باديس** الذي اشتغل كمعلم حر، وانطلق ابتداءً من 1925 في النشاط الصحفي، حيث انشأ جريدة **المنتقد** التي عطلت بعد عددها 18 وعوضت **بالشهاب**[4].

بقيت الجزائر رغم السيطرة الاستعمارية مرتبطة بالعالم العربي الاسلامي بفضل ما كان ينشر في الجرائد والصحف، والكتب التي كانت تحصل عليها، اضافة - طبعا- الى رحلة الحج التي كانت احدى أهم وسائل الحفاظ على هذه العلاقة[5]، علمًا أن الجزائريين كانوا محرومين من قراءة الجرائد التي كانت تأتيهم بطرق سرية، ويطلعون عليها بتكتم شديد بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية[6]، وكان لجريدة "**المؤيد**" منذ 1899 وجريدة "**اللواء**" **لمصطفى كامل** مؤسس "**حزب الوطن**" المصري دور اساسي في تعريف الجزائريين

[1] وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص 164.

[2] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 48.

[3] نفسه، ص 49.

[4] نفسه، ص 24.

[5] -Stora : OP. Cit, P42.

[6] ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص 59.

بالحركة الدينية الاصلاحية[1]، حيث ذكرت جريدة **المؤيد** بالتفصيل الطريقة التي استولى بها الفرنسيون على الجزائر، وسلطت الضوء على الاجراءات التي اتخذتها، وحاولت من خلالها أن تذيب كل مقاومة للجزائريين، وتبعدهم عن دينهم وعروبتهم، ومما جاء في هذا الموضوع: " أيريد القوم أن يغيروا بني العرب ويجعلوهم فرنساويين [...] كلا ثمّ كلا فالعربي ينبغي أن يبقى عربيا، ويجب أن يتعلق باذيال تاريخه، ولا ينسى ما أصاب أجداده من الأحزان أو علوا لمكانة ورفعة الشأن"[2].

واهتمت جريدة **المؤيد** بالوضع الاقتصادي، وأشارت إلى تراجع الثروة، وذكرت قائلة: "غنى الحكومة لا يعود على الاهالي منه شيء، والفوائد تقتصر على الأجانب" أي المستوطنين، ووصفت الجريدة قانون 1873 **(وارني)** بالبلية التي أصابت السكان، وأنّه أبطل الملكية بين عموم القبائل[3]. ووصفت الجريدة الواقع الاقتصادي الذي استفاد منه الاروبيون واليهود دون المسلمين قائلة: "ليس من العجيب بعد ذلك أن يصير اليهود سادة أهل الجزائر في الثروة والغنى والكلمة، فهم يملكون الاراضي الواسعة والقصور العالية والجنان الزاهرة[...] ويتمتعون بخيرات البلاد وتجارتها وصناعتها، ولهم القدح المعلى واليد الطولى في الحكومة والجيش، ويشغلون أعلى المناصب، ويحوزون أسمى الرتب والالقاب [...] ولا تسل عن رهبة الفرنساويين كان الذل نصيب المسلمين، والعز نصيب اليهود..."[4].

2- موقف النخبة الجزائرية:

كان موقف الجزائريين من فرنسا وبرلمانها واضحا منذ البداية وهو المقاومة، ومعلوم أنّ المقاومة كانت تنقسم الى مقاومة عسكرية ومقاومة سلمية. لقد كان الكثير من الجزائريين يلجئون الى الشكاية مباشرة الى الوالي أو الحاكم العام، أما العرائض الجماعية فوصلت إلى غاية باريس وإلى الدول الاجنبية، ومن أمثلتها العريضة التي وقعها 214 جزائري، والتي ارسلت الى ملكة بريطانيا في افريل 1871 وأهم ما طرح فيها قضية الاستيلاء على الاراضي[5].

وقد استفاد المثقفون الجزائريون فيما بعد من النشاط الاستشراقي، حيث استفادوا من الصحافة الفرنسية والعربية التي تسيطر عليها إدارة الاحتلال في نشر العرائض والشكاوى[6]، ولم تكن الاستجابة لمطالب نخبة وعلماء الجزائر، لذلك اظطر الكثير من العلماء بسبب تعرضهم للضغوطات مواجهة المشاكل السياسية بالصراع مع الادارة بشأن حرية تعليم اللغة العربية، والوعظ في المساجد، والتعبير في الصحافة العربية،

[1] كان لزيارة محمد عبده للجزائر سنة 1903 أثر بالغ حيث نشرت أفكاره روح التسامح، ومكافحة البدع والخرافات، والتحديث والعمل الاجتماعي والتربوي وقد تبنى الكثير من رواد الاصلاح الجزائريين منهجه، انظر الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 47.

[2] وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص ص 162، 163.

[3] نفسه، ص 172.

[4] وليد مولود الجراي: المرجع السابق، ص 175.

[5] سيفو فتيحة: مرجع سابق، ص 184.

[6] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 662.

وكذا محاربة عملاء الادارة الاستعمارية[1]، وكانت ادانة العلماء للتجنيس من أكثر الأسباب التي جلبت لهم عداء ادارة الاحتلال[2].

عرف نشاط النخبة الجزائرية حراكا كبيرا خاصة أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث سيشهد اواخر القرن التاسع تكثيفا للعرائض والشكاوى التي طالب من خلالها الجزائريون بشكل عام حقهم في الحفاظ على انتماءهم الحضاري مع حقهم في العيش الكريم. بالفعل لقد تزايدت مذكرات احتجاج الجزائريين خلال القرن 19 والتي كانت تمثل اهم الوسائل القانونية المعبرة عن رفضهم التجاوزات والتعدي على الممتلكات والحقوق، كإقامة المشاريع الاستيطانية فوق اراضيهم، وإسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو اكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني[3]، وكان القضاء على المقاومات خاصة في الفترة الممتدة من 1870 الى 1880 دافعا للكثير من الجزائريين الى تغيير سياستهم، حيث أصبحوا يطالبون بالاندماج وبحق التمثيل في المجالس، وقد ظهر ذلك في العرائض التي كانت تقدم لسلطات الاحتلال في باريس، غير أن المستوطنين وقفوا في وجه ذلك بشدة. كما أن ادارة الاحتلال كانت تشترط التخلي على الاحوال الشخصية للحصول على الجنسية[4]، فكان بذلك عقد السبعينات رغم سلبياته مرحلة وعي غير منتظر، وكان لصدور كتيب **المجاوي**[5] **(ارشاد المتعلمين)** سنة 1877 والذي دعا من خلاله إلى اليقظة وتقليد الغرب، والأخذ بأسباب العلم فيما لا ينافي الدين الفضل الكبير في نشر الوعي[6].

وكانت حركة الاحتجاج والعرائض في قسنطينة أكثر من غيرها لأسباب عديدة منها وجود المجاوي، والقمع الذي حل بثوار 1871، وكذا الحملة ضد القضاء، وقد بدأت حركة الاحتجاج في قسنطينة منذ السبعينات، ففي 1878 قدّم وفد من الأعيان عريضة تناولوا فيها حالة الجزائريين[7]، ودعوا الى رفع الظلم عنهم، كما اشاروا من خلالها الى الأسباب التي ادت إلى وضعهم هذا، مركزين على جهل السكان للقوانين الفرنسية، واستغلال اليهود للظروف، واستعمالهم القانون للاستحواذ على ممتلكات الجزائريين، ملفتين الانتباه الى قابلية الجزائري للتحضر وبذلك ضرورة الاهتمام بتعليمهم[8]، وطالبوا بانتخاب نواب يمثلون

---

[1] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 27.

[2] نفسه: ص 26.

[3] بن داهة: **الاستيطان والصراع** ، ج2، ص 102.

[4]- Andrés Nouschi : OP, Cit, P 20.

[5] كان مدرسا بالمدرسة الكتانية بقسنطينة نشر سنة 1877 كتيبا بعنوان (ارشاد المتعلمين) دعا فيه الى الاخذ العلوم العصرية واللغات الاجنبية، وكان من بين الذين وقعوا عريضة اعيان قسنطينة سنة 1891، أنظر سعد الله: ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص ص 193 – 194.

[6] سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 477.

[7] نفسه، ص 477.

[8] جمال قنان: **نصوص سياسية**، ص 173.

الجزائريين بالبرلمان الفرنسي، ورفع الظلم الذي احدثه قانون "**وارني**" الذي جرد الجزائريين من اراضيهم ودفع بهم الى الحرمان والمجاعة[1].

ثمّ تطورت حركة الاحتجاج والعرائض بقوة مع بداية الثمانينات خاصة مع احتلال تونس الذي تأثر له الجزائريون كثيرا، ومع أزمة حرق الغابات التي دفع الجزائري ثمنها جراء القوانين القمعية التي صدرت نتيجة ذلك، خاصة منها قانون العقاب الجماعي، الذي اتبعته الحكومة الفرنسية والتي عبر عنها **المكي بن باديس**[2] في كتيب نشره في 1875 عالج فيه القوانين الجنائية، واحتج فيه على سياسة العقوبات الجماعية، مستفيدا في ذلك من الوسائل الجديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية، وخصوصا النشريات المطبوعة[3].

قدمت مجموعة من أعيان مدينة قسنطينة بقيادة **المكي ابن باديس** عريضة ضد تقرير "**تريل**" الخاص بالغابات، وقد تأسست بفعل مساعي أعيان الجزائر جمعية بباريس تعرف بـ "**الجمعية الفرنسية لحماية الاهالي**"[4] وفي 1882 قدم أعيان مدينة ورقلة عريضة شملت شكاوى حول واقعهم، وفي مارس 1885 عقد تجمع بالعاصمة أمام قصر الحكومة شارك فيه أعيان من قسنطينة أحتجوا فيه على المساس بالشريعة الاسلامية وعلى مشروع تخفيض عدد القضاة المسلمين[5]، وفي 1887 أرسل القسنطنيون الى مجلس الدولة بباريس عريضة كبرى تحتوي على أكثر من 1700 إسما، وقد نشرت هذه العريضة في كتيب **المكي ابن باديس** سنة 1889[6]، طالبوا فيها بتنظيم المدراس العربية، وانتخاب نواب مسلمين في البرلمان الفرنسي، وطالبوا فيها أيضا بتنظيم المدارس العربية، وانتخاب لجنة برلمانية للتحقيق في معاناة المسلمين[7]. كما تضمنت احتجاج الجزائريين على مشروع ادماج المسلمين جملة في الامة الفرنسية (التجنس). وذكروا أسبابا لذلك ومنها أن التجنس سيؤدي الى الغاء كامل قوانين وانظمة المسلمين، كما انه يهدد معتقد المسلم[8]، واقترح هؤلاء ترك الحرية للمسلمين في قضية التجنس، والاهتمام بقضايا ذات أولوية بما فيها التعليم[9].

---

[1] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 645.

[2] ولد حوالي 1820 من عائلة عريقة في الدين والسياسة، كان سنة 13 عاما عند احتلت مدينة قسنطينة، تولى القضاء سنة 1850، انتقد الاعتماد على المدرسة الرسمية لوحدها، وكذا طريقة توظيف القضاة، عين سنة 1859 نائبا في المجلس العام لقسنطينة ومنح وسام الشرف في 1860، فصيحا ذكيا بعيد النظر، تعلم الفرنسية على مايبدو على يد الاستاذ "شربونوا" أنظر: الان كريستلو: المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الثقافة،ع61 السنة 11جانفي، فيفري، وزارة الثقافة،الجزائر،1981،صص41، 43.

[3] آلان كريستلو: المرجع السابق، ص 47، انظر ايضا سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 476.

[4] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 646.

[5] صدر قانون ينزع صلاحيات النظر في القضايا التجارية والمدنية من القضاء الاسلامي ومنحها لقضاء الصلح الفرنسي سنة 1886. نفسه، ص 646.

[6] آلان كريستلو: مرجع سابق، ص 50.

[7] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 646.

[8] قنان: نصوص سياسة، ص ص 197، 198.

[9] نفسه، ص 200، أنظر **الملحق (رقم 16)** وثيقة رفض التجنس.

عرف عقد التسعينات من القرن 19 موجة من العرائض والاحتجاج لعدة عوامل، منها ظهور تحول في السياسة الفرنسية نحو العالم الاسلامي والمستعمرات، ومنها تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في المسائل الجزائرية، كما طالب بذلك الاعيان من قبل (الحركة الاحتجاجية لجويلية 1887)، اضافة الى فشل سياسة الالحاق والاندماج التي اتبعها **لويس تيرمان** - المستقيل بعد فشل سياسته- ففي 1891 تبلورت الحركة الاحتجاجية، وظهرت في عريضة مجموعة الممستشارين في كل من **قطار العيش، ووادي شفان وعين سمارة** (قسنطينة)، وعريضة السيد **يحي بن شريف** قائد **ريغة** (سطيف) وكذا موقف اعيان مدينة قسنطينة وتلمسان وقد عبر المستشارين البلديين في عريضتهم التي حملت عنوان "**مقال غريق أمام طبيب شفيق**"، وقد قامت في شكل وثيقة، وضفت بدقة حالة العربي (**حالة المقهور المنزوع عليه ملكه**)[1].

وممّا جاء في هذه الوثيقة: "نحن فقراء متضررون مذلولون، ونساؤنا غير محترمات، وتحت رحمة كل موظف [...] نعيش تحت قوانين مخصوصة (استثنائية) وأراضينا مزروعة وموقفة (مصادرة)، وشريعتنا مبدلة، ومثقلين بالمغارم [...] واخواننا يحكم عليهم أناس لهم فائدة في عدم وجودهم (اشارة إلى نظام المحلفين (**Jury**)، الذين كانوا من الكولون واليهود، فأين السعادة التي يتحدثون عليها؟..." - ردا على ما كان يشاع في فرنسا من قبل نواب الكولون أن الاهالي سعداء في الجزائر- وقد تضمنت عريضة **يحي بن شريف** قائد ريغة (سطيف) اجابة عن اسئلة اللجنة البرلمانية (**لجنة 18**)، وقد استنكر فيها مصادرة الأراضي، وعارض قانون التجنس والحالة المدنية والخدمة العسكرية الاجبارية[2].

وانتقدت عريضة تلمسان في 7 أفريل 1891 مشروعي "**مارتينو**" الخاص بالتجنيس والخدمة العسكرية الاجبارية، وارسلت هذه العريضة الى وزير الحربية في باريس[3]، وكانت - في الغالب- المطالب والانشغالات التي تعبر عنها العرائض نفسها، حتى من قبل المجنسين أمثال "**لويس خوجة**" (وكيل لدى محكمة عنابة)، والذي وُصِف بـ"الفرنسي بالانتماء والتبني"، وهو الذي كان ينادي بتطبيق القانون العام على الاهالي، وندّد برجال الدين المسلمين الذين وصفهم بالتعصب، ودعى الى نشر التعليم الفرنسي وجعله الزاميا[4]، وكان قانون القضاء من بين الدوافع التي كانت تجعل الجزائريين يقدمون الشكاوى ويكتبون العرائض، وقد قدمت في أفريل 1887 شكوى إلى الحاكم العام تعبر عن الغبن والألم الذي أصاب الجزائريين نتيجة إبطال الحكم بالشريعة الاسلامية، وكذا التسويف في الفصل في قضاياهم، وقد اشتكوا ضد هيئة القضاء التي أصبحت اداة لقمع الجزائري[5].

---

[1] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 647.

[2] سعد الله: الحركة الوطنية ج1، ص 491.

[3] قنان: نصوص سياسية، ص 214.

[4] سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 495.

[5] قنان: نصوص سياسية، ص 179، انظر **الملحق (رقم 16)** خطاب جونار حول التجنيس.

ساهم العلماء والشيوخ في كتابة الكثير من هذه العرائض في شكل رسائل، كتبت بعد أن اصبحت سلطات الاحتلال هي المتولية لشؤون الدين الاسلامي، وكانت قد وضعت يدها على الأوقاف الاسلامية منذ 1843، وقد كتبت هذه الرسائل من قبل مفتيين أو أئمة في أغراض عديدة[1] تطلعنا هذه الرسائل على جانب هام من تطور الحياة الجزائرية خلال القرن 19 وعن دور العلماء فيها[2].

ولم تقتصر الاحتجاجات والعرائض خلال القرن 19 على المناطق التلية بل امتدت الى الجنوب، ففي عهد الحاكم العام "**لويس تيرمان**" سنة 1882 قدم أعيان مدينة ورقلة عند زيارته لها مجموعة مطالبا تضمنت تطوير الاشجار والنخيل، وحفر أبار المياه، وإحداث محطات لتسهيل السفر والتجارة، والعناية بالمساجد، ونشر التعليم وتوفير الطب[3]، وكانت العرائض في الجنوب تتضمن استياء السكان من محاولة سلطات الاحتلال بسط سيطرتها على الواحات، واقامة المستوطنات العسكرية، وكذا الاحتجاج على محاولة الكولون استغلال الماء لصالحهم، وبذلك توسيع نشاطهم الاستيطاني في الجنوب.

الملاحظ أنّ الكثير من هذه العرائض استعمل فيها أسلوب استعطاف فرنسا، وغالبا ما تكون العبارات والكلمات تعبر عن طلب استرجاع حق ضائع[4]، وتعد الكلمة التي القاها **احمد بن بريهمات** أمام "الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات في باريس مثالا لذلك، وممّا جاء فيها: "نشيد بالجمعية الفرنسية التي استعملت الصليب والهلال والانجيل والقرآن، ودعت إلى الاجتماع على محبة بني آدم"، ثم يثني على دور فرنسا في تمدين السكان[5].

ولم يتوقف موقف النخبة الجزائرية من إدارة الاحتلال والحكم الفرنسي عند الشكاوى والعرائض، إنّما تعدّاه إلى الهجرة، فكانت من بين الذين هاجروا العلماء وهذا جراء ما أصابهم من فقر مدقع أوصلهم الى حدّ التسول[6]، إضافة إلى الشعور الديني والخوف على العقيدة والهوية، وكذا الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وكان أغلبهم يهاجر الى المشرق العربي[7] حفاظا على انتمائهم العربي الاسلامي.

كانت القومية الاسلامية تعني الانتماء إلى العالم الاسلامي. وقد شرع بعض الكتاب الفرنسيين ذوى النزعة الاستعمارية ينددون بالقومية الإسلامية التي حكموا عليها بأنّها خطر المستقبل، وكانت - القومية الاسلامية- بالنسبة للجزائريين الأمل المنشود[8]. وكانت الجامعة الاسلامية وحركة **جمال الدين الافغاني**

---

[1] سعد الله: ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط2، بيروت، 2005، ص 307.

[2] نفسه، ص 310.

[3] نفسه، ج3، ص 480.

[4] بن داهة: **الاستيطان والصراع** ، ج2، ص 109.

[5] قنان: **نصوص سياسية**، ص 188.

[6] سعد الله: **ابحاث وآراء**، ج3، ص 310.

[7] Augustin Berque : Ecrits sur L'Algerie, P 77.

[8] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 47.

ومحمد عبده[1] ثم بعدهم "**الامير خالد**" رموزا لهذه القومية[2]، كما كان هؤلاء سببا في ظهور بوادر النهضة في الجزائر، وذلك أواخر القرن 19، والتي حمل مشعلها طلبة من الزيتونة أمثال **ابن باديس وعبد العزيز التعالبي ومحمد ثميني وابراهيم فتيش وابو يقظان وقاسم بن الحاج عيسى ومفدي زكريا** الذين اوضحوا أنّ معنى النهضة، هي الصحوة الثقافية والادبية وحب الوطن[3]، وأخذ بعض الشيوخ الذين تأثروا بحركة النهضة في المشرق في نشر مفاهيمها واهدافها، وكان على رأسهم الشيخ "**عبد الحميد بن باديس**" [4] الذي عاد بعد رحلة الى المشرق سنة 1914 واستقر في مدينة قسنطينة حيث استقر وبات يمارس نشاطه التعليمي[5].

كان التياران المتكونان من المفرنسين أمثال **شعيب بن علي وسعيد بن شتاح وصالح بوشناق**، وغيرهم والمعربين أو غير الدارسين في المدارس الفرنسية أمثال **حميدة بن باديس، وعبد القادر المجاوي**، يلتقيان حول مسائل معينة أهمها مصادرة الاراضي ونزع الملكية وقانون الاندجينا والتجنس الجماعي والخدمة العسكرية الاجبارية[6]، وقد تبنى المثقفون الذين تكونوا في المدرسة الفرنسية والذين كانوا في الغالب ينتمون إلى أسر ميسورة، المطالب السياسية، وظهر لهم موقف واضح في 1892 حيث تحدث البعض منهم أمثال المحامي **بوضربة** والمترجم **ابن البريهمات والطيب مرسلي** الى "**جول فيري**" معبرين عن استياءهم من التعسف الاداري، وقد وجد هؤلاء التأييد من أعيان المدن والملاك الريفيين[7]، وكان فئة من التيار الفرنكفوني ترى في الاندماج وسيلة للتقدم والمساواة مع الفرنسيين، وأن التعليم بالفرنسية والفرنسة هو مفتاح هذا الاندماج، واعتبر هؤلاء عمالا مباشرين للادارة الاحتلال[8].

ازداد نشاط النخبة منذ مطلع القرن العشرين، خاصة مع ظهور نشاط الشبان الجزائريون الذين اعتبرتهم ادارة الاحتلال امتداد "**للشبان الاتراك**"، وهذا ما يظهر من خلال الردّ الذي قدمه "**مختار حاج السعيد**" وهو محامي من مدينة قسنطينة لـ "**أندري سيرفيي**" (**André Sevier**) رئيس تحرير صحيفة (**La Dépéche de Constantine**) قائلا: "إنّ الذين تسمونهم في نشريتك "الشبان أصحاب العمائم، و"الشبان

---

[1] زارا الشيخ محمد عبده الجزائر سنة 1903، وتركت زيارته تأثيرا كبير في النخبة الجزائرية المستعدة للاصلاح، وقد ذكر هذا عثمان سعدي في كتاب "الجزائر في التاريخ، في حين أن "Galissot" يذكر عكس ذلك حيث يشير الى أن زيارة "محمد عبده" للجزائر لم يكن لها أي تأثير أنظر: عثمان سعدي: مرجع سابق، 684، و Galissot : OP, Cit, P 59

[2] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 684.

[3] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 24.

[4] ولد سنة 1889 وتوفي سنة 1940 بعد رحلة طويلة من الكفاح من اجل نشر الوعي في صفوف الجزائريين متخذا القلم سلاحا له اصدر صحيفة المنتقد التي صدر عددها الاول في جوان 1925، وبعد 18 عدد منعت من الصدور وعوضت بالشهاب التي صدر أول اعدادها في نوفمبر 1925، اسس جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931.

[5] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 685.

[6] نفسه ، ص 663.

[7] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 16.

[8] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 663.

الاتراك" نحن لا نعرفهم، نحن ببساطة "شباب فرنسيون مسلمون". ثم يواصل قائلا: "اسطنبول والخليفة بالنسبة لنا نحن المسلمون مثل روما والبابا بالنسبة للمسحيين... ليس لدينا ما يجمعنا مع الاتراك ولا مع الفرس ولا مع المصريين ما عدا العاطفة الدينية..."[1].

عبّرت النخبة منذ بداية القرن العشرين عن موقفها بوضوح لما يحدث في حق الجزائريين من تجاوزات بطرق متنوعة واساليب كثيرة تكون أحيانا متباينة، معبّرة عن رفضها التجاوزات التي تقترف في حق الجزائريين، فقد قدم "**خليل** قايد العيون، سنة 1900 مذكرة أثناء مرور لجنة برلمانية كتب فيها: "إنّ الشباب المسلم المتعلم (بالفرنسية) لا يعرف ما يفعل بتعليمه [...] فهو يتخبط في الحضارة، فلا شغل يرجى، ولا صوت يسمع لقول كلمة الحق، ولو في موضوع الشؤون المحلية، أو في المسائل التي تعني الاهالي دون سواهم [...] وليس التعطش الى المساواة النظرية، وحتى ولو كانت مشروعة ما يجعلنا نتكلم، بل هي الضرورة القصوى في الدفاع عن مصالحنا المادية الأكثر إلحاحا والأكثر استعجالا[2]، وفي ديسمبر 1909 أدان "**قايد العيون**" و"**الصادق دندان**" في اجتماع أقيم بعنابة قانون الانديجيا والمحاكم الاستثنائية العربية[3].

أما **محمد بن رحال** فقد حاول سنة 1903 تأسيس جريدة مستقلة، لكن لم يجد سوى 40 شخصا ممن وعدوه بالاشتراك فيها، وبذلك فشل مشروعه، ولم يصدر من الجريدة شبه الرسمية (المغرب) الناطقة باللغة العربية سوى 32 عددا[4] عام 1903[5]، وأعلن **محمد بن رحال** بأنّ ساعة صحوة الاسلام قد حانت "إنّ صحوة الاسلام ستكون على وقع دوي مدافع النصرانية"، لذلك كان بالنسبة له من الضروري على فرنسا أن تتوقف عن دمج الأهالي والكفّ عن معاملتهم كمنبوذين، إذ أن عرب الجزائر لن يقبلوا أبدا التجنيس الذي يفقدهم أحوالهم الشخصية، ومع ذلك فإنّ المسلمين يمكنهم الاقتباس من الغرب، وباستطاعتهم تبني كل ميادين العلوم الدقيقة، وقسطا كبيرا من التنظيم السياسي والاداري والتعليمي ومنظومة الاشغال العمومية، وكل ما يعني شؤون التجارة والزراعة والصناعة، وكان يقول: "لدينا مسلمون حقيقيون، وهم على استعداد لادراك كل شيء وفهم كل شيء واستيعاب كل شيء"[6]. وقد ساهمت المميزات الشخصية **لمحمد بن رحال** في مساره فقد كان مزدوج اللغة، جامعا للثقافتين الفرنسية والعربية، وكان رجلا سياسيا، قادرا على

---

[1] **« Ceux que vous appelez dans votre bulletin, jeunes turbans et jeunes turcs, nous ne les connaissons pas, nous sommes, tout simplement de jeunes français musulmans »** -Mahfoud Smati : OP, Cit, P 12.

كان (E. Doutté) و (w. Marçais) يطلقان على الشبان الجزائريين اسم "الشباب الاتراك" رغم انهم قدموا مطالبهم باسم المبادئ الفرنسية: آجيرون: **تاريخ الجزائر**،ج2، ص 273

[2] أجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ص 373.

[3] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 19.

[4] ثمن محمد عبده نشاط النخبة الجزائرية أثناء زيارته للجزائر سنة 1903، وكان يرى جريدة (**المغرب**)، فائدة للجزائريين.

[5] اجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ص 371.

[6] نفسه، ج2، ص 371.

اقناع فئة من الرأي العام الفرنسي، حيث كان أثناء إلقائه الكلمة يحسن انتقاء العبارات الجديرة برجل الدولة، وكان يركز على إيصال الفكرة للرأي العام بطريقة ليبيرالية[1].

اعتمدت النخبة الجزائرية في نشاطها التوعوي الرامي إلى بعث النهضة، والتصدي للسياسات التعسفية التي تمارسها إدارة الاحتلال، بالاضافة إلى الصحف على الجمعيات الطلابية والنوادي الثقافية بما فيها **جمعية الراشدية** (الجزائر) 1902 ونادي **صالح باي** (قسنطينة) **ونادي الشبان** (تلمسان) **والجمعية الاخوية** (معسكر) **ونادي الترقي** (عنابة) **والتوفيقية** (الجزائر) **والجمعية الاسلامية** القسنطينية[2]، وكانت هذه الجمعيات والنوادي بالاضافة الى الجرائد والصحف وسيلة اعتمدتها النخبة لنشر افكارها. كما اصبحت التظاهرات العمومية فيما بعد سلاحا ذا فعالية أكثر من العريضة أو الشكوى التي ترسل الى السلطات[3]، وقد تدعّمت بمشاركة العمال المسلمين في الاضرابات المنظمة في فرنسا والجزائر، ممّا أدخل القلق لدى المستوطنين، خاصة بعدما اتخذت هذه الاضرابات طابعا سياسيا[4].

وازداد نشاط النخبة الجزائرية عشية الحرب العالمية الاولى ففي 1912 حرر **خليل قايد العيون**" بيان الشباب الجزائري" وصف فيه قلق الشبيبة المسلمة المتعطشة للمساواة، والحريصة على الدفاع عن مصالحها المادية[5]. كما قام الشبان الجزائريون بعد صدور قانون 3 فيفري 1912 الخاص بالتجنيد بحملة حول موضوع الخدمة في مقابل التعويضات، وانتقل وفد بقيادة "**ابن تامي**" إلى باريس وسلم الحكومة مذكرة تحتوي الاصلاحات المطلوبة تعويضا عن التجنيد[6]. وعبر **بلقاسم بن سديرة** (جزائري متجنس) عن رفض الجزائريين التجنيس قائلا " يرتابون ويتوجسون خيفة من أن يُحول أبناؤهم إلى روميين صغار وجنود فرنسيين، وهم يقولون: "إذا كان ذلك صحيحا فما علينا إلا أن نشقّ لأنفسنا طريقا يقودنا إلى حيث نقذف بأنفسنا في البحر"[7]، واستعمل الآباء عبارة: "إنّنا لا نعطي أولادنا، بل نفضل أن يموتوا في الجزائر بدل موتهم بفرنسا"[8]. مع العلم أنّ السياسة الفرنسية لم تكن ترمي إلى تجنيس كل الجزائريين، بل خصّت فئة معينة بالقبول وهو ما يؤكده الحاكم جونار من خلال خطابه:" وليس المراد إلزام جميهم بالدخول في الجنسية الفرنسوية دفعة واحدة، وإصدار الأوامر الدولية بذلك، بل المراد هو أنّ الوطنيين الذين يريدون التجنس بالجنسية الفرنساوية يطلبونها معتمدين في مطلبهم على الحق المخول لهم..."، " أما الجنسية الخاصة وهي إحدى الإصلاحات الأكثر غرابة المحتوية عليها صورة القانون المعروضة على أنظاركم فإنها بمثابة مرحلة بين

[1] اجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ، ص 372.

[2] الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص 17.

[3] نفسه، ص 42.

[4] نفسه، ص 44.

[5] نفسه، ص 16.

[6] نفسه، ص 19.

[7] أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 44.

[8] الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص 39.

حالة الفرنساوي وحالة الوطني، نعني حالة متوسطة بينهما، وأنّ الوطنيين الذين يجوز لهم طلب الجنسية الخاصة وهم كثيرون يكونون محررين من القانون الخاص بهم المسمى الأنديجينا، ومن أحكام المحاكم الخصوصية الزاجرة المسماة (التربينال ريبريسيف) ..."[1] وهؤلاء الذين يسمح لهم بهذه التجنس لابد من خضوعهم واقعيا إلى شروط تمس مباشرة بأحوال الجزائريين الشخصية.

تبلور نشاط النخبة الجزائرية في حركة **الأمير خالد** الذي كان محل شكّ من السلطات العسكرية والمدنية، بسبب نشاطه السياسي واتصاله بـ (**الشباب الجزائريون**). وكان **الامير خالد** قد شارك في الحرب العالمية الاولى حيث تم تجنيده سنة 1914 في فرنسا، ثم اعفاؤه سنة 1915 بعد اصابته بمرض السل، ليحصل على التقاعد سنة 1919[2]. كما ترأس تنظيم (**الشباب المسلمين**)، وتقدم بهذه الصفة للانتخابات البلدية سنة 1919، وحقق انتصارا كبيرا حيث حصلت قائمته على 940 صوتا من مجموع 1073 صوت. وقد صرح لذلك وزير الداخلية "إنّها هزيمة حزب المثقفين (المسلمين) المطبوعين بالحضارة الفرنسية الذي انهار بأسف تحت اندفاع الاسلام المحافظ الذي يقوده **النقيب خالد**"[3]، وفي انتخابات "الجماعات" حققت قائمة **الامير خالد** 3/4 الناخبين الذين كان عددهم الاجمالي 400.000 ناخبا، ومن الشخصيات التي نجحت قايد حمود في المقاطعة المشتركة بين البليدة والمدية **والدكتور موسى** في قسنطينة، **والكحلي أحمد** في سطيف **وعبورة من معسكر، وبن رحال** في وهران وتلمسان[4].

وقد عُرِف نشاط الامير خالد التوعوي من خلال المحاضرات التي كان يلقيها، ومنها مجموعة المحاضرات التي ألقاها في دورة بباريس سنة 1913، واثناء تقديم برنامجه ذكر أن الجزائري لا يشتكي إلا من انعدام المعرفة، وكان يستعمل في كلامه مصطلح (**Les musulmans**) تمييزا منه للجزائري المسلم، وشارك في مارس 1914 في تاسيس الاتحاد الفرنسي الاهلي (**L'union Franco-Indigéne**) ضمن الشبان الجزائريون[5]، وبسبب برنامجه الذي نشرته فيما بعد صحيفة **"الاقدام"**[6] والذي تضمن:

- **الغاء كل القوانين الاستثنائية المسلطة على المسلمين وتطبيق قانون العام عليهم.**
- **تمثيلهم في غرفتي البرلمان.**
- **التعليم الاجباري للعربية والفرنسية.**

---

[1] - خطاب سمو السيد جونار **بترقية مسلمي الجزائر الى الانتفاع بالحقوق السياسية، الجلسة الأولى لمجلس نواب الأمة الفرنسوية**،نوفمبر، 1918، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا، زقاق بيليسي، عدد3، الجزائر، 1919.ص08.

[2] ولد في 1875/02/20 بدمشق، استقر مع والده بالجزائر سنة 1892، انخرط في المدرسة العسكرية (Saint-Cyr) سنة 1893، تخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1897، رفض حمل الجنسية الفرنسية، انظر: محفوظ قداش: مرجع سابق، ج1، ص 163.

[3] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 670

[4] محفوظ قداش: مرجع سابق، ج1، ص 129.

[5] - Galissot : OP, Cit, P 59.

[6] تأسست في 10 سبتمبر 1920، وكان الامير خالد رئيسا لتحرير النسخة العربية، ثم اصبح سنة 1912 المدير السياسي ورئيس تحرير الجريدة، انظر قداش، مرجع سابق، ج1، ص 166.

- **تأسيس جامعة عربية.**
- **الغاء المناطق العسكرية والاحواز المختلطة.**
- **ربط مباشر للولايات الجزائرية الثلاث بفرنسا.**
- **دخول المسلمين صفة المواطنة الفرنسية في اطار الاحوال الشخصية المسلمة.**

لاحقته ادارة الاحتلال وطاردته صحافة المستوطنين وقد أشار أحد أصدقائه وهو "**فيكتور سبيلمان**" **(V, Spielman)** إلى ذلك بقوله: "رأى الامير نفسه مطاردا من طرف خصومه، خانته جزء من النخبة المسلمة، فسلك طريق النفي الى مصر"[1]، وقد لاحقته فرنسا في الاسكندرية حيث حاكمته القنصلية بتهمة اتصاله بالامير **عبد الكريم الخطابي** وحكم عليه بخمسة أشهر سجنا، وقد ذكر **(Fugene Jung)** حول مسألة متابعته ما يلي: " لقد طرد من الجزائر بعد أن دافع عن مواطنيه، ضد ظلم القوانين التي تحكمهم، ولاحقنه احقاد وغضب، الذين كشفهم حتى فرنسا ومصر وفي كل مكان"[2].

استمر نضال **الامير الخالد** حتى في المهجر، وبقيت مطالبه وهي مطالب النخبة الجزائرية بشكل عام وتمثلت خاصة في الغاء القرارات الاستثنائية المسلطة على المسلمين، وتوسيع تعليم الاهالي، وتمثيل جدي لهم في سائر المجالس والمؤسسات المنتخبة. وقد اعتبره الفرنسيون لذلك مشوشا خطير، وممثلا للوطنية الاسلامية، واعتبرت رسالته التي وجهها سنة 1919 إلى مؤتمر الصلح بباريس وإلى الرئيس الامريكي **ولسن** سابقة خطيرة[3] في مساعي المستعمرات الفرنسية من أجل التخلص من بطش الاستعمار وجبروته، غير أن هذه الخطوة لم تغيّر من واقع الجزائريين شيئا في حين ازدادت ملاحقة **الامير خالد** وباقي النخبة الجزائرية.

قوبلت مطالب النخبة الجزائرية من قبل ادارة الاحتلال بالرفض، وبمضاعفة نشاطها القمعي الهمجي في حق الجزائريين ، وازدادت في تشديد الخناق على كل انواع المقاومة، عسكرية كانت او سياسية او ثقافية، ولم تستثن في ذلك حتى الأعيان، حيث سجنت البعض ونفت البعض الاخر، واستمرت ملاحقة النخبة طيلة فترة الوجود الاستعماري بالجزائر. وقد لخص "**آجيرون**" معاناة الجزائري في ذكره لقصيدة شعرية رددها "**قبائلي**" على "**جول فيري**" اثناء ترأسه للجنة البرلمانية جاء فيها:

إنا نترجاكم يا وزير الدفاع
اعيدوا الينا الادارة العسكرية
فمنذ ابتكار حكومة شيوخ البلديات
صرنا نعرا الفقر المدقع
لقد مصوا دمنا وابتلعونا كالافاعي[4]

[1] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص ص 672، 673.

[2] نفسه، ص 673.

[3] نفسه، ص 670- 672.

[4] اجيرون: **تاريخ الجزائر**، ج2، ص43.

3- موقف الأوروبيين

عرف المؤرخ الفرنسي "**غوتييه**" الاستعمار الفرنسي في الجزائر بقوله: "لقد حاولنا - نحن الفرنسيون- في الجزائر أن نحوّل هذا البلد الشرقي إلى بلد غربي[1]، وذكر "**ج. ديبارمي**" ما يلي: "إن أيّة أمّة - حتى ولو احتلت عن طريق السلاح- لا يمكن أن تهدد بالزوال إلاّ إذا فقدت الثقة بنفسها"[2]. أمّا المؤرخ الانجليزي "**نيفل بربور**" فقد وصف الحكم الفرنسي في الجزائر بقوله:" إنّ بعض أحسن مساجدهم قد حوّل إلى كنائس، وأيام المواسم الإسلامية قد أبطلت شرعيتها، وأراضي القبائل قد صودرت، وكل رمز وطني قد حُطِّم"[3]. وذكر الأستاذ "**براوني**" في رسالة له سنة 1911 قائلا: "هي أكثر البلدان (الجزائر) التي تثير الشفقة في العالم"[4].

تعدّ هذه العبارات ملخصا عاما للمواقف المختلفة التي أبداها الأوروبيون عامة والفرنسيون خاصة من السياسة الاستعمارية في الجزائر، ويمكننا أن نصنف هذه المواقف كما يلي:

أ- الموقف السياسيين والعسكريين:

صرّح موظف سام في باريس انتدب في الجزائر سنة 1898 قائلا: "لقد تكوّن هنا جنس جديد يمتلك مقومات الانطلاق غني بالطاقة"[5]. وقد انطبق هذا القول والموقف مع ما اشار اليه القس (**Millot**) أمام جمعية الكاثوليكيين الفرنسيين في 6 أفريل 1877، والذي أكّد بأنّ سياسة التنصر هي وحدها الكفيلة بدمج المسلمين" إننّا اذ نعمل في سبيل الله نجمع حتما بين مصالح ديننا ومصالح الوطن"[6].

لقد كانت الرغبة في السيطرة على الجزائر وتصخير الجزائري هدفا أساسيا بالنسبة للمستوطنين وبالنسبة للسياسيين والعسكريين الاوروبيين، وهذا ما أكّدته الكثير من التصريحات التي عبّر بها السياسيون والعسكريون الفرنسيون. فقد صرّح الجنرال (**فالاز**) سنة 1884 معبرا عن الدور الذي تقوم به إدارة الاحتلال من أجل رقي الجزائري المسلم من خلال نشر التعليم، رغم ماعرفناه من سياسات استهدفت التجهيل والتفرقة وقد ذكر قائلا: "إنّ جميع العرب الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة، ففي كل قرية مدرستان منتشرة عبر التراب الوطني"[7].

---

[1] رحيم محياوي: المرجع السابق، ص 42.

[2] سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص 37.

[3] نفسه، ص 29.

[4] نفسه، ص 73.

[5] - **« Il s'est formé ici une race nouvelle qui possède des qualités précieuses d'initiative et d'énergie»** Stora : OP. Cit, P29.

[7] - أجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 101.

[6] رحيم محياوي: المرجع سابق، ص 15.

أمّا الجنرال "**ليوتي**" فكان يرى ضرورة منح المزيد من الحريات والامتيازات للاهالي، وهذا ماطبّقه في المغرب الاقصى، وعبر عن ذلك بقوله: " ينبغي رفع الاهالي الى مقام الفرنسيين، واشراكهم في العمل الذي يقوم به هؤلاء في بلدهم، فسياسة الفرنسيين قائمة وينبغي أن تقوم على نظام الحماية أي على نظام التجمع بامتياز"[1]، وبالنسبة "**لدكتون**" فإنّ مناهضة الاستعمار لا تعني رفض الاستعمار كسياسة عنصرية عدائية اتجاه الشعوب الضعيفة، بل الدّعوة من أجل استعمار أقلّ ظلما وأكثر إنسانية[2]، وقد أشار "**بول فينياي دوكتون**" سنة 1911 -بكل جرأة ورغم ضعف التيار المناهض للاستعمار- إلى جرائم الجمهورية III في المستعمرات، وندّد بالمشرفين عليها من رجال السياسة والمال والضباط العسكريين، الذين يمثلون السلطة الفرنسية التي رفضت الاعتراف بالجرائم، وامتنعت عن الاعتذار في زمن الديمقراطية وحقوق الانسان، رغم أنّ معاصريه من السياسيين والاشتراكيين انحنوا للسياسة الاستعمارية باسم الواقعية، وانضموا إلى مواقف حكوماتهم أثناء الأزمات، خصوصا خلال الحرب العالمية الاولى[3]، وكان اكثر ما شغل "**دكتون**" - الذي كان طبيبا ملحقا بالجيش الفرنسي- سلامة الجنود الفرنسيين الذين يرسلون إلى المناطق المدارية بافريقيا، والتي تتميز بالمناخ الرطب، وحيث تنتشر الامراض المعدية والأوبئة[4].

ب: موقف المستشرقين والمفكرين

-**المستشرقون:** حسب المؤرخ **سعد الله** فإنّ جهود المستشرقين لم تكن علمية محضة، حيث كانوا جنودا في الميدان وليسوا علماء باحثين عن الحقيقة المجردة، كان مثلهم في دعم الاستعمار مثل **لافيجري** وجنوده من الآباء البيض، ومثل المارشال "**ليوتي**" وجنوده من المحاربيين، لقد كان بعضهم يكمّل بعض ويعمل لنفس الغاية وهي مساعدة الادارة على بسط نفوذها على منطقة المغرب العربي وما شابهها في افريقيا والعالم الاسلامي[5].

وكان أكثر المستشرقين الذين أثروا في الجزائر "**رونيه باسييه**" الذي جاء إلى الجزائر سنة 1880 كأستاذ للادب في مدرسة الآداب في الجزائر، واستطاع تكوين حلقات دراسة في البربرية والادب العربي وبعض اللهجات الافريقية كالهوسة، وقد اشتغل بعد جولة من الدراسة والبحث في المغرب العربي على عقد مؤتمر المستشرقين ال14 في الجزائر سنة 1905[6]. ومعلوم أنّه - "رونيه باسييه"- قد استفاد من علماء الجزائريين

---

[1] سعيد علمي: المرجع سابق، ج1، ص 245.

[2] دكتون: المرجع سابق، ص 15.

[3] نفسه ، ص 15.

[4] دكتون: المرجع سابق، ص 17.

[5] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 653.

[6] نفسه، ص 651. حضر هذا المؤتر 500 شخص، ولم يحضر من المشرق العربي سوى ثلاثة من مصر وهم محمد فريد وعبدالعزيز جاويشو محمد سلطان، وحضره عدد من تلامذة وأعوان المستشرقين أمثال محمد بن أبي شنب وعبدالحليم بن سمايةو القاضي شعيب بن علي، أنظر سعدالله: أبحاث، ج4، ص41.

أمثال " **الهاشمي بن لونيس**" الذي قام بعمل توثيقي عن البربرية، ودخل مدرسة الآداب لتدريس البربرية، كما استفاد أيضا من "**بن سديرة**" المتخرج من "كوليج الجزائر" في ½ ق 19 والذي قضى سنوات في فرنسا، وقد ألف كتبا تعليمية وقواميس في اللهجات الجزائرية والبربرية[1].

ولقد تتلمذ على يد "**رونييه ياسييه**" عدد من الجزائريين، ومن أشهرهم "**ابن أبي شنب**" و"**عمر بن سعيد بوليفة**"[2]، وقد استعمل "**ابن أبي شنب**" في تحرير دراسات عن الاوضاع الاجتماعية والثقافية للمسلمين، والقيام بالتحقيق في التراث الجزائري والاسلامي، مع ترجمته إلى الفرنسية، كما قام بدراسات عن اللغة العربية وعن العامية الجزائرية[3].

أما في الصحراء فقد اشتهر المستشرق "**غوستاف موتيلا نسكي**" المولود في معسكر سنة 1854، والذي كان مترجما عسكريا، وقد تنقل في سائر أنحاء الجزائر وتونس، ثمّ أقام في منطقة ميزاب كمترجم لمدة 5 سنوات وهذا بعد احتلالها سنة 1883، حيث احتك بعلمائها، وخاصة منهم الشيخ "**أطفيش**"، مثلما احتك برجال القوافل التجارية العابرة للصحراء والمتوجهة نحو افريقيا جنوب الصحراء[4].

وكان لهذا المستشرق تأثيرا خاصا بفعل تقلّده منصب مدير لمدرسة قسنطينة الاسلامية الفرنسية (الكتانية)، واشتهر باتصالاته الواسعة بعلماء الصحراء وبشيوخ الطرقية، كما اشتهر بمتابعة نشاط الطريقة

[1] نفسه، ص 652.

[2] كان من أوائل النخبة الجزائرية التي وقعت ضحية المخططات الفرنسية، هو أحد أبناء زواوة الذين عانوا اليتم والفقر، رغم أصل عائلته الشريف المرابطي، تلقى تعليما فرنسيا إلى جانب تعليم الزوايا(المعمرات)، اسنه العائلي هو بوليفة الذي ارتضاه بعد تغيير الأسماء والألقاب في الثمانينات، واسمه الحقيقي هو عمر بن سعيد بن آل بلقاسم بن عمر واعمر أوسعيد آث بقاسم واعمر،أدخله عمه سنة 1875 المدرسة الفرنسية، وأصبح سنة 1896 معلما أهليا مساعدا بمدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة، ولم يعترف له الفرنسيون بصفة المعلم في المدرسة الابتدائية إلى سنة 1922 وقام بتحرير دراسة عن العرف الزواوي وعن تاريخ منطقة الزواوة،أرسلته سلطات الاحتلال إلى المغرب الأقصى سنة 1904، لدراسة اللهجات البربرية فيها وجمع المعلومات الاجتماعية عنها تحت رعاية (**باسييه**)، ، انظر: سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص58 وما بعدها. ؛ عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 652 .

[3] عثمان سعدي: المرجع سابق، ص 651.

[4] نفسه، ص 653. نشر مخطوطات الغباضية وتولى كرسي اللغة العربية وإدارة مدرسة قسنطينة، كم أشرف على الدراسات العربية والإسلامية هناك، كتب بحثا عن لهجات نفوسة سنة 1885، وفي 1903 أرسل إلى وادي سوف لدراسة اللهجة الغدامسية عن طريق السوافة، قدّم دراسة تاريخية وجغرافية ولغوية سنة 1904، راجع سعدالله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص 34.

السنوسية[1]، وقام لذلك برحلة نحو غدامس، وسجل كل نشاطاته في تقارير كان يزوّد بها حكومته، وقام بنشر مقالاته وعدد من المخطوطات في المذهب الاباضي[2].

شجع المستشرقون النشاط الاستيطاني، وركزوا على التشكيك في عناصر الهوية الجزائرية، كما عملوا على بث ونشر النزعة العنصرية بالاعتماد على سياسة فرق تسد بين ساكنة الجزائر، خاصة بين ما أطلقوا عليه "البربر" و"العرب" ومن أهم المستشرقين الذين انتهجوا هذا النهج في الجزائر كان "**لويس بيرتران**" الذي وصل الى الجزائر سنة 1891، وعين استاذا للتاريخ والبلاغة، وقد مجّد الحماس والرجولة والشجاعة والعنف لدى المستوطنين، والذين مدحهم بقوة، وقد رفع شعار قارة افريقية لاتينية ينبغي إحياؤها والدفاع عنها ضد البربر[3]، ولذلك أدان "**لويس بيرتران**" واتباعه كل ما له علاقة بالانتماء العربي الاسلامي، وعبّروا عن رغبتهم في محو كل مخلفات العصور العربية والتركية[4].

وكان "**أ، مرسييه**" على العكس من "**لويس بيرتران**" يرى ضرورة الاعتماد على سلالة البربر التي ستكون معينا لصدّ الناس عن التقيد بالدّين، وقد صرّح في هذا الشأن بما يلي:"توجد في الجزائر سلالة وحيدة هي سلالة البربر الخاضعة إلى حد ما لشريعة القرآن".فهو سيكون (البربر) عونا قويا لنا للمضي قدما في إنجاح سعينا إلى صد الناس عن التقيد بالدّين"[5].

وكان "**مرسييه**" يقف مع القائلين بضرورة معرفة كل شيء عن سكان الجزائر خاصة البربر، وقد عبّر عن ذلك سنة 1895 قائلا: "لقد تساءلت في كثير من الأحيان لماذا ظل كل ما يتعلق بأهالي شمال افريقيا غير معروف لدينا دائما؟ وكيف يمكن تفسير استمرار الاخطاء والاحكام المسبقة وبقاؤها كما هي بعد كل هذه المدة الطويلة من الاحتكاك بهم والتي تجاوزت ستين عاما؟"[6]. وكان أكثر ما يخشاه المستشرقون وكذا سلطات الاحتلال فئة المرابطين والطرق الصوفية، فكان "**رونو**" رئيس بلدية **جرجرة** يقول: "من الضروري التصدي للأدوات الرهيبة التي تستخدمها الدعاية المناهضة لفرنسا، والتي يتولاها المرابطون وشيوخ الزوايا، هذه الأدوات هي اللغة العربية والتعليم القرآني"[7].

---

[1] السنوسية: تنتسب إلى محمد بن على بن السنوسي بن العربي الأطرش بن محمد بن عبد القادر بن أحمد شهيدة ، ويرجع في نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال إدريس الأصغر ابن الإمام إدريس الأكبر أول ملوك الأدارسة ، وهي دعوة من الدعوات الإصلاحية التي نادت إلى إحياء الدين الإسلامي ونبذ البدع ومحاربة الجمود، أسس ابن السنوسي الحركة المنسوبة إلى جده السنوسي حوالي 1837واهتم بدراستها رجال المخابرات الفرنسية والإيطالية أنظر بلغيث : **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 69.

[2] عثمان سعدي: المرجع سابق: ص 653.

[3] سعيد علمي: المرجع سابق، ج 261.

[4] نفسه، ص 262.

[5] فريد حاجي: المرجع سابق، ص 312.

[6] اجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 46.

[7] فريد حاجي:المرجع السابق، ص 311

وهكذا ركّز المستشرقون - لخدمة الحركة الاستعمارية- على التشكيك في عناصر الهوية الوطنية، وضرب مقومات المجتمع الجزائري من دين ولغة عادات وتقاليد.

-**المفكرون:** يلاحظ تضارب المواقف بالنسبة لهذه الفئة، فقد كشف "**دونوفو**" عن دور النخبة في التمكين للاستعمار بما لا يدع مجالا للشكّ في تكاتف جهود هؤلاء في خدمة مصالح مجتمعاتهم وتدعيم حركة الاستيطان قائلا: "... إنّ الاستمرار في تقديم نتائج أبحاثنا ودراساتنا، يعتبر بالنسبة لنا واجب يمليه الضمير، فنجاح فرنسا يستلزم تضافر مجهودات الجميع مهما كان مستوى الخدمة المقدمة"[1]، في حين وصف "**دوستويفسكي**" مايحدث في الجزائر، أثناء رحلته سنة 1862، بأن قيم الفرنسيين الرفيعة تتآكل أمام المال و أعلن أن فرنسا تخلت على روح الاخاء[2]. وهكذا نلاحظ انقسام المفكرين الفرنسيين بين معارض ومؤيد للسياسة المعتمدة في تسيير شؤون الجزائر، وقد ظهرت هذه المواقف جلية في كتابتهم.

فـ"**إسماعيل عربان**" الذي كان مقربا من **نابليون** III يعبر عن موقفه من السياسة المنتهجة في الجزائر بقوله: "لا يمكن لأيّة أمة أو دين الافتخار باعتبار نفسه كنموذج مثالي للتقدم، اذ لا يمكن لأحد القول بأن قانوني السياسي وتنظيمي الاجتماعي وأخلاقي هو تعبير عن التقدم بالنسبة للبشرية، وكل الذين لا يقتدون بي ولا يتبعونني محكوم عليهم بالوقوع في الخطأ والهمجية والجمود؟ "[3]. وقد حدّد "**اسماعيل عربان**" مفهوم التقدم بقوله "... شرعنا في هذه الدراسة بغرض اثبات عدم وجود ما لا يمكن حلّه بين أهالي الجزائر والفرنسيين، وسنتطرق إلى وضع السكان المسلمين، ليس بغرض إثارة المشاعر العدائية وديمومة الحقد، بل بهدف تسهيل التقارب والعمل على هدم الحواجز. إننا لا ننكر تعاطفنا مع مسلمي الجزائر، وأنه يستحب أن تعمل فرنسا على تعزيز وتقدير الشعب المستعمر بدل تقديمه كشعب شنيع وعدو أبدي، حيث تزيد صعوبة هذا الأخير في معرفة ومحبة فرنسا كلّما تمّ التقليل من قيمته"[4].

يضيف **اسماعيل عربان** بأن الجزائري المسلم يرفض انكار ذاته واتباع حضارة غيره، ويعبر عن ذلك بالقول: "أنت ترغب في جعلي مثلك، وتريد أن أتخلى عن نفسي بإنكار آبائي وتجديد معتقداتي وعاداتي وطابعي بين عشية وضحاها، لا لن أسلك هذا الدرب، لا أمانع على مشابهتي لك مثلما يشبه التلميذ معلما، وأريد أن أحافظ على شخصيتي وعلى ماضي، وعدم تغيير حياتي بصفة عنيفة. وعلى الرغم من انطلاقنا من نقاط مختلفة بامكاننا الالتقاء في مستقبل مشترك[5].

---

[1] فريد ماجي: المرجع السابق، ص307.

[2] محمد عبد الغني:رحلة "**غي دي مونباسان**"و"**اندري جيد**" الى شمال افريقيا، كلية الادب والعلوم الانساسية،ط1،الرباط 2014،ص538.

[3] سعيد علمي: المرجع السابق، ج2، ص 421.

[4] نفسه، ج2، ص418.

[5] نفسه، ص 425.

اشترك "**اسماعيل عربان**" في كثير من الافكار مع "**أونفنتان**" حيث دعى الى ضرورة الاهتمام بنظام ملكية السكان المسلمين وتنظيمهم الاجتماعي أكثر من الاهتمام بخصائصهم الشكلية وانشطتهم، وعبّر عن ذلك بقوله: "ينبغي تنظيم ما هو موجود (السكان العرب) قبل خلق ماهو غير موجود"[1]، كما نبّه الى أنّه لا يمكن التضحية بالملكية والتنظيم الجماعيين لصالح ما أطلق عليه **"فوضى المصالح الفردية"**، وعبر عن ذلك بقوله: "لا ينبغي أن نقوم ببناء مزارع، بل ينبغي تشييد قرى، ويلزمنا التحلي بروح العمل الجماعي لضمان تحقيق الأمن والنجاح، والوقوف في وجه أنانية تيار الفردية"[2].

ودعى "**أونفنتان**" إلى ضرورة التركيز على التنوع الاجتماعي والثقافي للسكان الجزائريين، مع السعي لتقريبهم من الاوروبيين، وذلك بإقامة قرى للجزائريين بجانب المستوطنات[3] المدنية الاوروبية[4]، وأكّد "**أونفنتان**" على ضرورة التقرب من الجزائريين وأشار الى ذلك بقوله: "إنّ كل المساوئ التي تعاني منها فرنسا لا تسمح لها باحتقار نصيب من الحكمة التي تحملها على سبيل المثال "**رزانة العرب**" و"**حسهم الجماعي**"، يستحق هذا النظام - المتعايش مع مصاعب التربة وعادات السكان والمتطلبات السياسية المعمول بها- الى غاية قدوم الفرنسيين أن يكون معروفا ومفهوما ومحترما"[5].

كان التركيز على سياسة التفرقة بين الجزائريين واضحا في كتابات المفكرين الفرنسيين، وكان الحديث على العنصر "**البربري**" يستهوي هؤلاء، ومن أمثلة ذلك ما جاء على لسان الكثير من الادباء والشعراء ومنهم "**هنري فورنيل**" مثلا حيث يقول في هذا الشان: "منذ 1845 الى 1846 كانت لنا اتصالات يومية مع أهالي الجزائر واندهشنا للفوارق العديدة التي توجد بين العرقين البربري والعربي، إنّ التفكير في معطيات هذا المشكل هو ما قادني الى استنتاج انه منذ 1830 ونحن نسير في مسار خاطئ، كوننا انشغلنا كثيرا بالعرب، وتجاهلنا بغير حق الأهالي الحقيقيين وهم البربر، ذلك العرق البارز، غير المتعصب والمتمسك بالأرض[6]. وهذا طبعا غير صحيح لأنّ الواقع يفند ذلك، فالاهتمام بمنطقة زواوة كان مبكرا جدا، وقد خصصت لهذه المنطقة عدّة دراسات، ولعل أشهرها الدراسة التي قام بها كل من "**أدولف هانوتو**" و"**لوتورنو**" والتي حملت عنوان "**منطقة القبائل والأعراف القبائلية**".

وقد جات هذه الدراسة بعد تكليف من الدولة الفرنسية للجنرال "**هانوتو**" بانجاز دراسات تاريخية وسوسيولوجية و انتروبولوجية ، شأنه شأن "**ادوارد لابين (Edouard Lapene)** الذي كتب كتابه الشهير "ستة

---

[1] سعيد علمي: المرجع السابق، ج1، ص 109.

[2] نفسه، ص 115.

[3] وعليه فإنّه في المدن الكبرى قام الاستعمار ببناء احياء للجزائريين المسلمين (حي العرب او حومة العرب) بالقرب من احياء المستوطنين (حومة النصارى)

[4] سعيد علمي: المرجع السابق، ج1، ص 49.

[5] سعيد علمي: المرجع السابق، ج1، ص 117.

[6] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 311.

وعشرون شهرا في بجاية" سنة 1839 وكتاب "**دوماس**" (**M. Daumas**) الذي حمل عنوان **« La grande Kabylie, Etudes Historique »** وذلك سنة 1847 وكتاب « **La Kabylie Proprement dit** » سنة 1848 للنقيب "**كاريت**" (**Carette**) وكتاب **« Kabylie du Jurjura »** لصاحبه (**Jules Liorel**) سنة 1892[1]، وجاء في هذا الكتاب تمجيدا لقبائل جرجرة من خلال فقراته :"قد يكون القبائل(الزواويون) العنصر المستوطن الممتاز الذي يمكن أن نسخره لتحويل الجزائر الى فرنسا حقيقية"[2].

في نفس السياق جاء في كتاب "**الفيكونت ايمور**" الذي يحمل عنوان "**مسائل جزائرية**" مايلي: "أن يطلع أبناء الوطن الأم الذين يجهلون بأن كلمة الاهالي (**indigénes**) تعني العرب والبربر، وأنّ العرب لا يمكن تغييرهم أو تحويلهم، بينما يمكن ادماج القبائل، فالعرب كسالى مسترخون بطيئوا الحركة منطوون خياليون ذووا مزاج بارد وشبه حزين ومتعصبون، أما البربري فإنه عامل مجتهد، يتحلى بروح المغامرة وبالحس العملي، وهو في علاقاته مع الخارج حازم نشيط منبسط وذو حيوية وانشراح، وهو اقتصادي نزيه وفضولي، كما أنّه سطحي التدين"[3].

وذكر "**ابرنارد**" أحد المهتمين بدراسة نفسية الاهالي قائلا: "إنّ منظري الاستعمار كانوا مع بدايات الغزو يعتقدون أنّ الجزائر مأهولة بالعنصر العربي فقط، وذلك لما لاحضوه من هيمنة الاسلام واللغة العربية على السكان، لكنهم عندما اكتشفوا ذلك العنصر البربري المتميز بقابليته للاندماج وبالمقابل العنصر العربي المتعصب[4].

في حين كان الشاعر والاديب الفرنسي "**فيكتور هيقو**" يجمع بين العرب والبربر في كفة واحدة على اعتبارهم "**جنس مغلوب**"، وكان لفرنسا شرف غلبتهم، وهو يقول في ذلك ويمجد الاستعمار: "إنّ الغزو الجديد الذي قمنا به في الجزائر له شأن كبير ومفرح، وإنّها الحضارة التي تكتسح البربرية، إنه الشعب المتستنير الذي يذهب في اتجاه شعب غارق في الظلام، ونحن اغريق العالم وعلينا أن نضيئه"[5] والسؤال الذي يطرح هنا تعقيبا على ما ذكره "**فيكتور هيقو**" هل الشعوب المتحضرة تدفع بالانسان الى أن يأكل لحم أخيه الانسان عند المجاعة في ظل حكم دولة تتغنى بحقوق الانسان والمواطنة منذ القرن 18، وهو تاريخ الثورة الفرنسية التي قامت لأجل استرجاع كرامة الانسان الفرنسي؟؟ علما أنّ "**فيكتور هيقو**" صاحب "**البؤساء**" قد نقل بنفسه مآساة الجزائر وصورها في قصيدة بعنوان "**Misère**" أشار من خلالها الى مجاعة الجزائر التي دفعت بالام إلى أكل صغيرها[6]، ولا يختلف موقف "**فيكتور هيقو**" عن موقف أصحاب الفكر الشيوعي

[1] هانوتو : المرجع السابق، ص ص 6، 7.

[2] اجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 48.

[3] اجيرون: **المجتمع الجزائري في مخبر**، ص 48.

[4] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 312.

[5] سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 21.

[6] - انظر المقطوعة في **الملحق رقم (07)**

والاشتراكي، وقد قدم الشيوعيون معارضة الاستعمار على انها معارضة للامبريالية العالمية والراسمالية[1]، لذلك فإنّ ما كان يحدث في الجزائر، لم يلقى أيّ اهتمام من زعيم الشيوعية "**كارل ماركس**"[2] الذي زار الجزائر من 20 فيفري إلى 2 ماي 1882 في رحلة استشفاء، واكتفى بالاستماع الى ما كان ينقله اليه صهره (**Marie- Léopold Fermé**)، الذي كان قد مارس صفة قاضي صلح في الجزائر، وشاهد معاملة المستوطنين القاسية للجزائريين (الأهالي)[3]. كما عُرِف الاشتراكي "**غوستاف هارفاي**" [4](**Gustave Hervey**) **(1871-1944)** بمواقفه المعادية للحرب، غير أنّه انقلب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وقد حول جريدته (**La Guerre Sociale**) إلى (**La Paix Sociale**) وكان يدعو إلى مساندة الحرب[5].

يعد "**البير كامو**" من بين الأدباء الذين كتبوا عن علاقة المستعمر بالمستعمر، وقد ربطها بما أسماه بفلسفة **العبث** التي تبرر القهر والظلم والتسلط والعنف والعدوانية والهجمية التي يمارسها الفرنسيون في الجزائر أفرادا وسلطات، ويعطي "**كامو**" في كتابه "**الغريب**" صورة عنصرية للعرب، ويشير إلى أن العربية رمز للشر ولانعدام الشرف، وبالمقابل الفرنسي رمز الخير ومثال للاخلاق السامية، وقد سخّر "**كامو**" فلسفة **العبث** لتبرير العنف والعنصرية والاستعمار، وكان شعاره في ذلك "**رب رمية من غير رامي**"[6] (**Le hasard fait bien les choses**) وكأنّ كل مايحدث في الجزائر من اعتداء سافر لحقوق الانسان إنّما هو مجرد صدفة وعبث.

اما "**أندري جيد**" الذي زار إفريقيا سنة 1893 فقد عبّر عن واقع السكان بقوله: "قرية بأزقة ضيقة، بلا ترف، هنا يدفع الفقر الى معرفة نفسه، الكل يأخذ قسطا من الراحة ويبتسم بسعادة بسيطة، العمل البسيط في الحقول، هذا هو العصر الذهبي"[7]. إنّ هذه العبارة تنمّ على منطق غريب كأنّ المستعمر ليس له الحق في العيش الكريم والاغرب أن تكون الفاقة والحرمان رفاهية هؤلاء بمنطق "**جيد**" الذي يُحصِر الحضارة في فرنسا، وهذا ما أكدته مقولته بعد عودته من زيارته لتركيا التي جاء فيها: "لوقت طويل كنت أعتقد أنّ

---

[1] -Galissot : OP, CIT, P 62.

[2] جاء كارل ماركس الى الجزائر بعد ان انهكه المرض، وكان يكتب رسائل ويسجل انطباعات، ومما جاء في إحدى الرسائل قوله :" هنا الوضع رائع"، وفي رسالة وجهت لصديقة انجلز" ذكر فيها: "ارضاء للشمس تخلصت من لحيتي، التي تشبه لحية نبي، ومن شعري". انظر: محمد عبد الغني: المرجع السابق، ص 535.

[3] Galissot : OP, CIT, P 45.

[4]- 1871-1944، هو نائب إشتراكي تميز بمواقفه المعادية للحرب، انقلب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، حوّل جريدته من تسمية " **لقارسوسيال La Guerre sociale** إلى **لابي سوسيال La paix sociale** أنظر دكتون: المصدر السابق، ص 16.

[5] دوكتون: المصدر السابق، ص 16.

[6] أحمد توبة: صورة العربي والاوروبي بين محمد زفزاف والبير كامي واندري جيد، كلية الادب والعلوم الانسانية، ط1، الرباط، ، 2014، ص 143-145.

[7] محمد عبد الغني: المرجع السابق، ص 536..

هناك أكثر من حضارة واكثر من ثقافة يمكن أن تستحق حبنا ... والآن أوشك أن أقول أنّ حضارتنا الغربية هي الوحيدة"[1].

اهتم المفكرون الفرنسيون بعدة قضايا كالادماج، والهجرة والملكية، فقد اقترح "**شارل جيد**" مثلا سنة 1913 بصنع "أمة جزائرية"، واقترح توسيع القاعدة الانتخابية والتجنيس، وحذّر من احتمال استرجاع الأهالي للأراضي[2]. ففيما يخص الادماج يقول (Henri Lorin) : "أنا لا أتردد في القول بأنّ الادماج الفرنسي يشكل خطرا بالنسبة لأحوال القبائل الفعلية، وسوف يكون خطرا حقيقيا على المستعمرة، فنحن لا نستطيع تغيير عقلية الجزائريين، أو أن نعطيهم الحقوق التي يمنحها لهم الادماج، أو نفس السلطة السياسية التي نتمتع بها [...] قد نصل بالضرورة إلى نوع من الاتحاد، وهنا يحضرني تعبير مندوب قسنطينة (M.Guttoli): "سنصبح مستوطنين بموجة من العباءات"[3]. وفي نفس الموضوع صرّح "**بيشار**" قائلا : "المبادرة بتغيير سلوكهم الاقتصادي ضروري، وتغيير الطبيعة الذهنية والخلقية لن يتأتى إلّا بإيجاد نمط حياة أو طراز معيشة مختلف تمام الاختلاف عن المعهود لديهم [...] فالتعليم يجب أن يكون هدفه تيسير عملية الزواج مع الأوروبين لأنّ الامتزاج بين الجنسين هو الكفيل بانقاذ الجنس الأدنى من الانحطاط"[4].

أما ظاهرة الهجرة فقد حاول المفكرون والمؤرخون الأوروبيون تجاهل الأسباب الحقيقية للهجرة بما فيها الهجرة إلى فرنسا، وأرجعوا ذلك في الغالب إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مستبعدين بذلك الأسباب الحقيقية[5] خاصة منها السياسية القائمة على القهر والاستبداد والاستغلال.

وكان أكثر ما يشغل بال هؤلاء المفكرين والأدباء [...] باختلاف توجهاتهم مقاومة الجزائري للسياسة الاستعمارية، واستمرار هذه المقاومة بزعامة الطرق الصوفية التي حيّرت الكثير منهم، وقد عبّر "**هانوتو**" عن قوتها بقوله: "إنّ الروح الوطنية التي لا يمكنها أن ترضى بالاستسلام دون قيد أو شرط، قد وفّرت لآمال سكان منطقة زواوة نقطة ارتكاز جديدة، ويعتقد العثور عليها في الجمعيات السرية"[6]. ورغم ذلك فإنّ سلطات الاحتلال كانت تنظر إلى الطرق الصوفية على أنّها متخلفة لا ترقى لتكون خصما قويا لها، وقد عبّر عن ذلك **هانوتو** بقوله: " قد لا يكون من السخافة أن نرى اليوم في الطرق الصوفية شيئا آخر غير جمعيات سياسية سرية، أعضاؤها يشكلون ميليشيات ضاربة، دائمة الاستعداد للارتماء برؤوس مطأطأة في الطريق الذي يدلهّم عليه رجال تعودوا منهم الانقياد والطاعة دون جدال"[7].

---

[1] نفسه، ص 537.

[2] سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، ص 91.

[3] ناهد دسوقي: المرجع السابق، ص 29.

[4] فريد حاجي: المرجع السابق، ص 311.

[5] ناهد دسوقي: المرجع السابق، ص29.

[6] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 95.

[7] نفسه، ص97.

عموما فإنّ موقف الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة كان في الغالب موقفا مدعما للسياسة الفرنسية مؤيدا لضرب مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية من لغة ودين، وعادات، وغيرها.

الخاتمة

خاتمة:

بعد هذا الجهد العلمي الذي نحسبه يضيف شيئا ما إلى مكتبة التاريخ، نخلص إلى أنّ دراسة التاريخ الوطني في الحقبة التي تناولتها لا تزال تحتاج إلى مزيد من التنقيب عن النصوص التي تعبر عن حقيقة الوضع والأحداث، وإنّ الوثائق التي تحوزها المكتبات الخاصة بالأفراد أو تلك الموجودة على مستوى الولايات الرئيسية (الجزائر، وهران، قسنطينة) بالإضافة إلى الأرشيف التركي العثماني وغيرها من المكتبات، يمكن أن تمدنا بالكثير من الحقائق التاريخية الخاصة بالسياسة الفرنسية في الجزائر، وربما تجربتنا بالبحث في الأرشيف الخاص بتونس يؤكد بأنّ الكثير من الإحصاءات والتقارير عن الجزائر يمكن الاطلاع عليها في خضم البحث عن الأرشيف التونسي أو المغربي، أو حتى أرشيف أفريقيا السوداء التي وقعت تحت الاحتلال الفرنسي، وهذا ما يدفع إلى مزيد من الكدّ والجهد لبلوغ تلك الغاية العلمية.

ومن جملة ما نخلص إليه أيضا العديد من الملاحظات والنتائج التي تبيّن حقيقة الوضع الذي مرّ به المجتمع الجزائري في الفترة مدار البحث (1871-1914)، فمن أبرز الحقائق التي ميّزت الواقع الاجتماعي للجزائر خلال القرن 19 واستمرت لتشمل القرن العشرين يمكن التأكيد على التالي:

1- هيمنة المستوطنين على القطاع الاقتصادي بشكل عام وسيطرتهم على المال والأعمال

2- تحول الجزائر بعد 1870 خاصة إلى قطب اقتصادي واجتماعي مهم بالنسبة لفرنسا، إذ شكلت الجزائر حلاّ لمشاكلها الداخلية والخارجية.

3- كان الجزائريون في نظر القانون الفرنسي (التشريعات) رعايا وفي نظر المستوطنين عبيد (سلالة مقهورة)، ولم يكن هنالك توافق بين نظرة الحكومات الفرنسية والمستوطنين للاهالي الجزائريين، وهذا ما كان يؤدي إلى الصراع الدائم حول طريقة تسيير الجزائر.

4- منح قانون 19 ديسمبر 1900 كل صلاحيات إدارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائر لفائدة المستوطنين الذين أصبحوا سادة البلاد الحقيقيين.

5- كانت علاقة المستوطن بالجزائري المسلم علاقة صراع دائم ومستمر، فالمستوطن يصارع من أجل المزيد من الامتيازات والمصالح خاصة الأراضي، والجزائري المسلم كان يقاوم ويواجه هذه السياسة معتمدا في هذا مختلف اساليب المقاومة (العسكرية والسلمية).

6- كانت الارض أهم أسباب الصراع بين المجتمع المغلوب على أمره والاقلية ا أجنبية المسيطرة، فالارض كانت بالنسبة للجزائري المورد الرئيسي بل الوحيد للاقتتات، كما أنها تمثل له مجموعة من القيم السامية.

7- كانت إدارة الاحتلال الفرنسي طيلة تواجدها تحمي وتدافع بكل الطرق كذلك على مصالح المستوطنين الذين لا يعترفون أصلا بوجود الجزائري المسلم، وهو بالنسبة لهم على أقصى تقدير رعية

محتلة تنتمي إلى جنس غير قابل للتصحيح والتثقيف. وهذا ما أكّده النائب M. Mallet بقوله:" إنّ ما يهم الاوربيين هو أن نسمح لهم بشراء العقارعندما يرغبون في ذلك، مع التسهيلات والضمانات المرغوب فيها.

8- كان نزع الملكية ومصادرةالأراضي التي رُسّمت بتشريعات برلمانية(قانون وارنيي، وعقد تورنس) أدّت إلى تصدّع التوازن الاجتماعي، وكانت نتائجه وخيمة على الجزائريين.

9- المساس بالبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري أدى إلى حدوث تحول في طريقة عيشه، خاصة بعد تراجع الزراعة التقليدية (الحبوب) واستبدالها بالزراعات الحديثة (الكروم)، وقد طرأ في هذا تحول في طبيعة العلاقة بين ساكنة الريف وساكنة المدينة، وأصبحت البرجوازية التقليدية التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وأسلوب حياتها وعدائها للثقافة الفرنسية فئة اجتماعية هامشية نشأت محلها فئة جديدة، تتألف من رجال اعمال وتجار وحرفيين وسماسرة بالإضافة إلى المثقفين (أساتذة، معلمون، مترجمون، قضاة، محامون)، كوّنت هذه الفئة الجديدة طبقة شبه برجوازية .

10- تسارع انهيار العائلات الكبرى بعد 1870 ، حيث اصبحت متهمة ومحرومة من الحكم، بل صارت غير قادرة على النهوض مرة أخرى، وقد تلاشت كلية بحلول سنة 1900.

11- استُخْدِمت بعض العائلات الكبرى – التي أرادت المحافظة على مكانتها رغم رفض ومحاربة المستوطنين لها- كأعوان لإدارة الاحتلال، وهي التي قال عنها المؤرخ أبو القاسنم سعدالله بأن "الإدارة استخدمتهم لقضاء مصالها، ثم حينما تنتهي الخدمة تلفظهم كما تلفظ النواة"، وعلى ذلك وجدت هذه الطبقة نفسها طيلة فترة التواجد الاستعماري منبوذة من جهتين، جهة المستوطنين ومن جهة بني جلدتهم الذين اعتبروها خائنة وموالية للكفار، وقد استغل هؤلاء ضعف إخوانهم للسيطرة على الأراضي والممتلكات.

12- كان الفلاح الجزائري يفضل بيع أرضه بأبخس الأثمان للجزائري مثله بدل بيعها للأوربيين،

13- منحت إدارة الاحتلال الأرض وبعض الأملاك الأخرى لرؤساء العائلات الكبيرة الذين صاروا فيما بعد نوعا من الكولون، وقد مُنحوا ألقابا مثل" القايد، الآغا، الباشاغا" وحسب المؤرخ سعدالله فإنّ هؤلاء خدموا فرنسا على حساب بني جلدتهم اكثر مما كان يتصوره ويتمناه الاوربي في حد ذاته.

14- كان الجزائري دوما معرضا للعقاب، وكان للإدارة الحق في إصدار الأحكام التي تكون بالحجز أو الطرد أو السجن، كما كانت المحاكم حسبما وصفته جريدة المؤيد مقامع لتعذيب وكسر شكيمة الجزائري المسلم، ولذلك كانت السجون مليئة بالجزائريين عكس الفئات الأخرى من المسيحيين واليهود، وهو ما أكدته الإحصاءات التي تمت الإشارة إليها سالفا.

15- بقي قانون الأهالي التعسفي مطبقا في حق الجزائريين إلى غاية 1928، وفيما يخص السلطة الأمنية **pouvoire de police فقد بقي ذلك** خاضعا لقاضي الصلح إلى غاية 1944.

16- كان قانون الحالة المدنية الذي طبق بين 1881 و1891 يستهدف مسح الذاكرة الجاماعية للشعب الجزائري، وهذا من خلال مساسه بالنسيج الاجتماعي الأهلي، وهو ما أشار إليه أجيرون بقوله:" إنّ إنشاء قانون الحالة المدنية امر غاية في الأهمية ولكن سياسة الانقطاع عن الماضي، وعدم المرونة في تطبيق هذا القانون أوشك على تحويل أداة مهمة للرقي إلى فشل ذريع.

17- الحرية الدينية لم تكن تتجاوز في نظر الفرنسيين حرية إحياء المناسبات الدينية وأداء الصلوات، وقد تمّ لذلك استبعاد القضاة المسلمين وتحويل البعض منهم إلى موثقين، كما تمّ غلق المدارس القرآنية.

18- اعتبرت الطرق الصوفية بالنسبة لإدارة الاحتلال وحتى بالنسبة للمؤرخين الفرنسيين فيما بعد المحرك الأساسي لأغلب المقاومات التي تقوم بالجزائر، وهذا مأكدته مقولة هانوتو التي جاء فيها:" لم يعد مسموحا لنا أن نخطئ في طبيعة التقدم الذي أحرزته الطريقة الرحمانية في منطقة زواوة، وكان من أسباب هذا التقدم انتعاش الشعور بالتحرر من السيطرة الأجنبية.

19- حمّلت إدارة الاحتلال وضعية بقاء السكان في معاناتهم الانحطاط والتخلف إلى الطرق الصوفية التي -حسبها- تعزز وحدة الشعوب الإسلامية، لذلك كانوا يصرون على محاربتها والقضاء عليها خاصة منها الطريقة الرحمانية، وهذا ما أكدته جريدة المؤيد بقولها :" أوربا تحاربنا حربا عنيفة لأننا مسلمون ليس إلاّ، وهذه الحرب في الحقيقة حرب دينية محضة." وقد حاربت بذلك إدارة الاحتلال كل ما يمت للإسلام بصلة بما فيها الرحلة نحو الحج، والذي اصدرت قرارا بمنعه سنة 1910 مستندة إلى وجود الامراض والأوبئة بالحجاز.

20- ظلّ الجزائري المسلم رافضا ومقاوما للسياسة الفرنسية بما فيها سياسة التجنيس والتجنيد، وقد ظهر الرفض من خلال العرائض والشكاوى التي كان يرسلها الجزائريون إلى الحكام العامين والحكومات الفرنسية والبرلمان.

21- انتهجت إدارة الاحتلال سياسة رافضة لتعليم الجزائريين، ودعّمت سياسة التجهيل، واعتبر الكثير من النواب الميزانية البخسة التي تخصص لتعليم للجزائري المسلم تبديدا وتضييعا للمال العام.

22- كان نشاط الكنيسة يسير جنبا غلى جنب مع نشاط الإدارة والكولون، وبذلك فإنّ الجزائري كان يضرب في ملكيته ويهدد فيها من قبل الإدارة والمستوطن وفي دينه من قبل الكنيسة، وقد لقيت منطقة زواوة اهتماما خاصا حيث قام الكاردينال لافيجري بمحاولات متعددة بحجة إعادتها إلى المسيحية، واصفا منطقة زواوة بلبنان إفريقيا، وكان شارل دوفوكو من بين ابرز المبشرين الذين ساهموا بنشاطهم في كامل الجزائر بما فيها منطقة زواوة والصحراء وحتى المغرب الأقصى.

كانت هذه أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها للوهلة الأولى لعرض الواقع الاجتماعي للجزائر إبان فترة الحكم المدني، والذي يمكن وسمه بوصوله إلى درجة من التدهور لا يمكن استغفالها أو الحيدة عن ملاحظتها وهذ من جراء التنكيل الإداري المدعم بالتشريعات التي كان يسنها البرلمان والقرارات التي كانت تمارسها الإدارة والتعسف الذي ألحقه المستوطنون بالجزائري المسلم.

في حين تبرز ملاحظات أخرى تصبّ في الشقّ الاقتصادي، وهو الشقّ الذي استعمل كوسيلة ضغط رهيبة لأجل تركيع الجزائري المسلم والسيطرة على مقدراته المالية والمادية، ولم يكن الواقع الاقتصادي بأحسن حال من الجانب الاجتماعي، وقد تجلى ذلك من خلال:

1- بقاء الجزائري طيلة القرنين 19 و20 يشكو إلى البرلمان الفرنسي أوضاعه الاقتصادية المأساوية، وهو يقارنها بوضع المستوطنين الذي يميزه الرفاه والرفاهية.

2- كان الجزائري في بلاده يعيش الهوان والشقاء في وقت كان فيه الأوربي المسيحي واليهودي ينعمان بالعيش الكريم والرغيد بدليل أنّه في 1914 كانت تتوفر لكل 104 أوروبي سيارة بالجزائر مقابل سيارة لكل 435 فرنسي بفرنسا، مما يعني الغناء الذي توافر للمتواجدين بالجزائر جراء الامتيازات التي نالها هؤلاء الاجانب المحتلون بالجزائر.

3- لم يحدث في اي بلد إفريقي أن امتلك الفرنسيون ما امتلكوه بالجزائر، وخاصة الأراضي، حيث تحولت المساحات الإقطاعية إلى مزارع راسمالية واسعة استفاد منها غلاة المستوطنين.

4- كان للسياسة الفرنسية آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري، بحيث ضُربت بنيته التحتية بنزع الملكية ومحاربة الارسطوقراطية التقليدية، ثمّ القضاء عليها نهائيا، وإرهاق الجزائري بمختلف الضرائب.

5- شكل الفرنسيون طيلة القرن 19 معظم المالكين الزراعيين، وقد استمرت هذه الظاهرة إلى ما بعد، حيث اشارت الإحصاءات فيما بين 1900 و1914 بأنّ نسبة مالكي الأراضي من اصل فرنسي بلغت سنة 1901 حوالي 64 % وسنة 1906 نسبة 60% ليأتي بعدهم الإسبان، وقد ازداد الوضع الاقتصادي سوءً بتعرض البلاد للجوائح والآفات كالجفاف وهجوم الجراد وظهور الاوبئة.

6- كانت أغلب المشاريع المنجزة (أشغال عمومية، من مدّ وإصلاح للطرقات، وإنجاز الخزانات، وحفر للآبار، وبناء للسدود، وتوفير المياه) بايدي عاملة جزائرية مسلمة (أهالي)، وكانت المصاريف التي تنفق على هكذا مشاريع على حساب البلديات الأهلية، وهو ما تؤكده الإدارة من خلال تقاريرها، منها ما جاء في résumé des travaux :" بسبب الأعباء الثقيلة المفروضة على الأهالي من جراء تدمير بيض الجراد والجنادب (الجراد الصغير) لم يكن ممكنا الشروع في فتح طرق جديدة" ، ومن بين أهم الطرقات التي شُقّت الطرق التي كانت تربط الشمال بمدن في الأطلس الصحراوي منها الجلفة، والأغواط، وبوسعادة .

7- استفادة المدن من الضرائب العربية، واصبحت المعاملات في الريف الجزائري نقدية نتيجة تطور الاقتصاد النقدي، والتعامل مع الأرض كبضاعة، يتحكم فيها المستوطنون عن بعد. وفقد بذلك الريف الجزائري خلال فترة الاحتلال الكثير من مميزاته وخصصياته، واستمر الوضع على ذلك حتى ما بعد الاستقلال.

8- تشجيع إدارة الاحتلال صناعات تعود على الميتروبول بالفائدة مع استغلال الثروات الطبيعية استغلالا مفرطا (الحلفاء، الحديد، الثروة الحيوانية).

9- إدخال زراعات تجارية مثل الكروم والتبغ والقطن وتشجيع استغلالها في مقابل اهمال الزراعات المعاشية وعلى راسها الحبوب.

10- كان وقع الأزمات الاقتصادية شديدا جدا على الجزائري المسلم وظهر ذلك في تكرار المجاعات.

11- كانت أجرة الأوربي أكبر بكثير من أجرة الجزائري الذي اشتغل في ظروف قاسية وكل أنواع الشغل، وقد كان دوامه يستمر أزيد من 12 ساعة يوميا ويضاف إليها أعمال السخرة.

12- كان المستوطنون يتمتعون بامتيازات مالية كبيرة ومتزايدة، ومنها تخفيض الضرائب، فهو مثلا يدفع ضريبة السكن بأقل قيمة ممّا كان يدفعه الفرنسي بفرنسا ذاتها، وربما بعض الضرائب كان لا يدفعها أصلا، وكان الجزائري المسلم يدفعها عوضا عنه، وبالرغم من هذا بقي المستوطن يشكو ويطالب بمزيد من الامتيازات.

إنّ الواقع الاجتماعي و الاقتصادي الجزائري أكّد ميزة الاستغلال المفرط لإمكانات الجزائر المادية منها والمعنوية وهذا لصالح المستوطنين في ظل صمت الحكومات الفرنسية وبرلمانها، بل إنّ البرلمان في الواقع كان يشرّع لقوانين تمنح الغطاء لهذه التجاوزات، ثمّ بعد ذلك يعود ليرسل لجان تقصي الحقائق أو ما يعرف باللجان البرلمانية التي غالبا ما تناصر الظالم وتزيد في قهر وإذلال المظلوم.

وهكذا فإنّ فترة الحكم المدني تميّزت من كل الجوانب بمزيد من التضييق على الجزائريين د مقابل رفاهية ورخاء المستوطنين واليهود، وكل هذا كان يحدث وسط الصمت التام للحكومات الفرنسية وللبرلمان رغم الشكاوى التي لم يتوقف الجزائري في التعبير من خلالها عن رفضه واستيائه من الواقع المرير، ويلتمس الرفق بظروفه ويطالب بالتخفيف من معاناته. ومع مطلع القرن العشرين بدأ انشغال وقلق البرلمان الفرنسي بخصوص الحالة في الجزائر، وقد ازداد هذا القلق مع بروز عناصر خارجية، منها ضغط الجامعة الإسلامية وظهور النشاط الألماني في الشرق الأدنى والمغرب الأقصى، والحرب العثمانية الإيطالية.

وقد بدأت بذلك أصوات الكثير من النواب ترفع من داخل قبة البرلمان داعية إلى ضرورة تغيير السياسة المعتمدة اتجاه الجزائريين، وحتمية القيام بإصلاحات تجعلهم أكثر ثقة بفرنسا، وهذا ما عبّر عنه النائب "**جوزيف شايي**" من خلال قوله:" مادامت علاقتنا بالمسلمين قائمة على القوة فإنهم سيظلون مصدر قلق وإزعاج[1]"، وبهذا بدأت الحكومة الفرنسية في إطلاق إصلاحات كان أهمها إصلاحات فيفري 1919، غير أنّ هذه الإصلاحات وغيرها لم تغيّر من واقع الجزائري المسلم، بل بقيت حبرا على ورق، ممّا يؤكد التعنّت والتعصب واللامبلاة من قبل الساسة الفرنسيين اتجاه قضايا وأحوال الجزائريين.

[1] -La quinzaine coloniale : Revue paraissant le 10 et le 25 de chaque mois , Tome XII , 6éme année, P 415.

الملاحق

الملحق رقم 01 جدولان لأسماء البرلمانيين الكولون المستوطنين بالجزائر مابين **1871– 1914**

الملحق رقم 02 "فتوى قورارة"

الملحق رقم 03 قائمة السجون والمساجين

ملحق رقم 04 مساجين من مختلف الجنسيات

الملحق رقم 06 عمليات قامت بها لجان التحقيق لتطبيق قانون 26 جولية 1873

الملحق رقم 07 مقطوعة شعرية للشاعر الفرنسي فيكتور هيغو حول المجاعة 1867

الملحق رقم 08 مطالب النخبة المفرنسة الخاصة بالتجنيد

الملحق رقم 09 الخاص بالمواد المنجمية

الملحق رقم 10 الخاص برخصة التنقيب عن المناجم

الملحق رقم 11 جدول المنتوجات المستوردة

الملحق رقم 12 واردات الجزائر

الملحق رقم13 يبين مداخيل الميزانية

الملحق رقم 14 جدول يمثل المناطق والمزارع التي أنشئت أو تمّ توسيعها فيما بين سنتي 1871 و1876

الملحق رقم 15 جدول يمثل بعض المخالفات التي يعاقب عليها القانون

الملحق رقم 16 مقتطفات من خطاب جونار.أمام اللجان المالية. ورسائله الى حكومة الحماية بتونس.

الملحق رقم 17 إستغلال الثروات الطبيعية (قضية فسفات تبسة)

الملحق رقم 18 ملحق خاص بجلسات قانون الحالة المدنية والألقاب 1897.

الملحق رقم 19 الضرائب ومساهمة البلديات المختلطة.

الملحق رقم 20 النفقات المخصصة للاستيطان 1871-1895.

الملحق - 1- الجدول النواب –أ–

Tableau des parlementaires Algériens (الكولون) de 1871 à 1914
Assemblée Nationale et chambre des députés

Département d'Oran	Département d'Alger	Département de Constantine
- Andrieu 1871 Republicain d'extrême – gauche (proche de la commune) - Jacques 1871-1882 Union républicaine (d'extrême – gauche a L'A.N puis gauche opportuniste) - Lambert 1871 - 1876 Gauche républicaine - Etienne 1881 - 1919 Républicain opportuniste En 1881 : union democratique En 1885 : republique de gouvernement par la suite - Dessoliers 1882-1885 Gauche républicaine (opportuniste) - Sabatier 1885 - 1889 Gauche radicale - Saint Germain 1889-1898 gauche progressiste (republicain de gouvernement) - Faure (Firmnin) 1998-1902 - Antijuif, siège à droite parmi les républicains nationaliste (comme Drumont) - Trouin 1902-1919 radical – socialiste.	- Vuillermoz 1871-1872 Union républicaine (extrême – gauche) - Warnier 1871-1875 Union républicaine (ferry, Grévy) - Crémieux 1872-1875 Union républicaine (extrême – gauche) - Gastu 1876-1881 Majorité républicain opportuniste. - Mauguin 1881-1885 Majorité républicain opportuniste (Ferry) - Letellier 1881-1898 républicain opportuniste union de gauches 1885 union républicaine 1889 -Bourlier 1885-1898 républicaine (opportuniste). - Samary 1893 -1898 Radical Socialiste(nettement à gauche) - Marchal 1898 - 1902 Antijuif il se réclame de la gauche mais siège parmi les indépendants en raison de ses théorie antijuives. -Drumont 1898 – 1902 Antijuive siège à droite et préside le groupe antisémite de la chambre. - Begey 1902 - 1910 Union démocratique(république de gouvernement) - Colin 1902 – 1912 union démocratique (républicains de gouvernement) - Broussais 1910 - 1919 Radical – Socialiste - Hoube 1912 – 1919 Gauche démocratique.	- Lucet : 1871 - 1876 Gauche républicaine (Ferry, Grévy) - Colas : 1871 - 1875 Union républicaine (extrême – gauche) - Lambert : 1871 - 1877 Gauche républicaine -Thomson 1877-1932 union républicaine (opportuniste en 1877) Républicain de gouvernement par la suite et Gauche démocratique avant 1914 Gauche radicale apres 1914 – 1918 - Treille : 1881 - 1889 Union républicaine (Gauche opportuniste) - Forcioli : 1889 – 1898 Radical (il se vend encore socialiste et révisionniste - Morinaud : 1898 – 1902 Antijuif, il se reclame de l'extrême gauche mais siège parmi les indépendants en raison de ses théories antijuives. - Aubry : 1902 - 1906 Union démocratique (républicain de gouvernement) - Cuttoli Paul 1906 – 1919 Radical – Socialiste.

الجدول النواب – ب–

Tableau des parlementaires Algériens(الكولون) de 1871 à 1914

(Liste établie par j .Binoche)

Département d'Oran	Département d'Alger	Département de Constantine
Powel : 1876 – 1882 union Républicaine du Sénat (gauche) **- Jacques : 1882 - 1900** **Union républicaine du Sénat (gauche)** **- Saint Germain : 1900- 1920** **Union républicaine du Sénat (gauche modérée)**	- **Le lièvre : 1876-1885 Union républicaine du (extrême gauche du Sénat)** **- Mauguin : 1885-1894 majorité républicaine du Sénat** **- Gerente : 1894-1912 gauche démocratique du Sénat.** **- Colin : 1912-1920** **Union républicaine du Sénat (centre)**	**- Lucet : 1876-1883** **Gauche de Sénat.** **- Forcioli : 1883-1888** **Radical (petit gauche de l'exteme – gauche du Sénat)** **- Lesueur : 1888-1897** **Centre – gauche de Sénat.** **- Treille : 1897 - 1906** **Gauche démocratique du Sénat.** **Aubry : 1906-1920** **Gauche démocratique du Sénat.**

نقلا عن :

Xavier YACONO :Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954,pp 206,207

الملحق رقم (2) : "فتوى قورارة"

نص الفتوى:

ما قولكم في أهل بلدة مسلمين قد استولى عليهم الكافر وصار حاكما عليهم، ولم يتعرض لهم في أمور دينهم، بل يحثهم على إجراء أحكامهم الدينية، ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يجري عليهم الأحكام الشرعية، وجعل له معاشا وافرا يأخذه على رأس كل شهر، فهل مع هذا تجب عليهم الهجرة أم لا؟ وهل تجب عليهم مقاومته ومحاربته مع عدم قدرتهم على ذلك أم لا؟ وهل بلدهم التي استولى عليها يقال لها دار حرب أم دار إسلام؟ بينوا لنا بيانا شافيا قاطعا للنزاع أيد الله بكم الدين.

الكون استمد التوفيق والعون من حامد سماحة محمد الإجابة:

قال شيخنا العلامة رحمه الله في جواب نحو المسؤول عنه: المهاجرة واجبة من موضع لا يتمكن الرجل من إقامة أمور دينه بأي سبب كان، ومن لم يقدر على ذلك يجب عليه الهجرة إن قدر عليها بأن كان له مال يكفيه لمؤنة الانتقال، فقد قال الله سبحانه وتعالى في حق قوم أسلموا ولم يهاجروا مع تمكنهم من ذلك { إن الذين توفّاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنّا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها} النساء 97

فلم يعذرهم ربهم مع استضعافهم بتمكنهم من المهاجرة إلى محل آخر إلا من استثنى في آخر الآية، قال تعالى: { إلاّ المستضعفين من الرجال والنّساء والولدان} . [النساء: 98]. والمعنى أن جهنم مأوى جميع من ترك الهجرة إلا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونهم لا يستطيعون حيلة في الخروج لعجزهم وفقرهم ولا يهتدون سبيلا أي لا معرفة لهم بالمسالك فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ترك الهجرة. ا هـ .

كذا قاله علماء التفسير. وقال صلى الله عليه وسلم: ((من فرّ بدينه من أرض إلى أرض وإن كان شبرا من الأرض، استوجبت له الجنة وكان رفيق أبيه إبراهيم ونبيّه محمد صلوات الله أجمعين))، وفي معراج الدراية عن المبسوط: البلاد التي في أيدي الكفار بلاد إسلام، لا بلاد حرب لأنهم لم يظهروا حكم الكفر بل القضاة والولاة مسلمون يطيعونهم عن ضرورة أو بدونها، وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز له إقامة الجمع والأعياد والحدود. فلو (كان) الولاة كفارا يجوز للمسلمين إقامة الجمع ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما ا.هـ

وفي تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار: لا تصير دار الإسلام دار حرب إلا بأمور ثلاثة: بإجراء أحكام أهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمنا بالأمان الأول على نفسه. ا هـ

قال العلامة الطحطاوي في حاشيته عليه: وظاهره أنه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب. ا هـ

فعلم مما نقلناه أنه، متى وجدقاض من المسلمين ولو بإقامة الكافر له وأجريت أحكام المسلمين على ما وصف أعلاه، لا تخرج البلاد عن أن تكون دار إسلام ا.هـ

والله سبحانه أعلم، أمر برقمه خادم الشريعة والمنهاج عبد الرحمان بن عبد الله سراج الحنفي مفتي مكة المكرمة كان الله لهما، حامدا مصلّيا مسلما. الختم عبد الرحمان بن عبد الله سراج

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسالكين لنهجهم بعده.

اللهم هداية للصواب. في فتاوى العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردي محشي شرح ابن حجر أن إقامة المسلمين بدار الكفر على أربعة أقسام:

إمّا لازمة بأن قدروا على الامتناع من الكفر والاعتزال عنهم ولم يرجوا نصرة المسلمين لأن موضعهم دار إسلام، فإذا هاجروا صار دار حرب، أو مندوبة بأن أمكنهم إظهار دينهم ويرجى ظهور الإسلام هناك، أو مكروهة بأن أمكنهم ولم يرجوا ذلك، أو حرام بأن لم يمكنهم إظهار دينهم، فحينئذ إذا كان في إظهار الدين وأحكام المسلمين من حدود وغيرها إهلاك البلاد وقتل المسلمين بسبب أنه يتعاطاه الوالي الكافر ولا يفوضه إلى حكم الإسلام، حرمت الإقامة عندهم، ووجبت الهجرة إلا لعاجز لا يقدر عليها فيعذر، انتهى.

وفي شرح الجمال الرملي على المنهاج إلا وجهان دار الإسلام التي استولوا أي الكفار عليها كذلك أي في التفصيل المذكور. انتهى.

ومن ذلك علم حكم السؤال الأول. وجواب السؤال الثاني: لا تجب مقاومة الكفار مع عدم القدرة والله أعلم. وجواب السؤال الثالث: أن بلاد الإسلام لا تصير باستيلاء الكفار عليها دار حرب والله سبحانه وتعالى أعلم، رقما لما تجري من به كلال النبل.

محمد سعيد بن محمد بابصيل مفتي الشافعية بمكة المحمية غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين.

الختم.

الحمد لله وحده. اللهم هداية للصواب.

أما بعد فإني قد نظرت فيما أفاده السادة الأعلام فوجدته هو الصواب المعول عليه، ولا يكون الاعتماد إلا عليه، فجزاهم الله أحسن الجزاء، وأقام بهم شعائر الدين وبالله الاعتماد.

أمر برقمه مفتي السادة المالكية بمكة المحمية محمد عابد ابن المرحوم الشيخ حسين.

الختم.

أثر الفتوى في المستعمرات الفرنسية:

ترجمة رسالة حاكم السودان الفرنسي (مالي) كيس (المالي). ﴿ في 17 يناير 1894﴾.

أ- قرودي، حاكم السودان (الفرنسي) إلى السيد: نائب كاتب الدولة للمستعمرات.

لقد شرفتموني في رسالتكم المؤرخة بتاريخ 9 ديسمبر الماضي تحت رقم: 243 التي تتضمن نسخا من « الفتوى» التي رد فيها شيوخ المذاهب الثلاثة الأحناف، الشافعية والمالكية المقيمون بإفريقية الشمالية، وهذا على ماطلبه حاكم الجزائر العام (جيل كومبون – Jules Cambon) لمعرفة شرعية خضوع المسلمين تحت سلطة الكفار.

وقد طلبتم مني تسليم هذه النماذج إلى أعواننا الضباط أو موظفينا المتواجدين في الأقطار الإسلامية.

إن الدراسة المعمقة لهذه الوثيقة تجعلني أفكر ب\انه من غير المناسب تبليغها إلى اتباع الإسلام الموجودين بالسودان الفرنسي.

إن الشعوب السوداء بالمستعمرة الذين يتبعون أحكام القرآن هم:

أولا: التكرور: ثم يليهم قدماء الوثنيين الذين انضموا تدريجيا إلى الدين بعد فتوحات الحاج عمر (الفوتي).

وإذا كان الأولون الذين كانوا ولا يزالون المبشرين الحقيقيين للإسلام في السودان، الذين تمكنوا آنذاك بمساعدة قوتهم العسكرية من فرض دينهم على عدة أقوام وثنية وبقوا مع ذلك على دراية غير كافية بالكتاب المقدس ومفسريه.

إذ لم يتلقوا تربية دينية كاملة، التي يتمتع بها عرب الجزائر. ومرابطوهم ليسوا سوى متعصبين جهلة، أما فيما يخص هؤلاء الوثنيين الذين أسلموا فإنهم أقل تنويرا، قليلوا الإلمام بدينهم الجديد من التكرور، حيث إنهم لا يتكلمون ولا يقرؤون العربية، والقليل منهم فقط يستعمل الحروف العربية لكتابة لهجاتهم الخاصة.

وخلاصة القول: لا هؤلاء، ولا هؤلاء يمكن مقارنتهم – فيما يخص علوم الدين – مع شعوب الشمال الإفريقي، وأكثر من ذلك شعوب الشرق، غير أنهم كلهم يعوضون نقص معرفة شريعة الرسول، بتعصب أعمى، ولا يسمعون للاستدلال، وغير قادرين إلا على أن تكون موضع تفكير أو دراسة.

في مثل هذه الظروف ونظراً لأسلوب الفتوى الملتوي فإنه يتوجب علينا الحذر، وفي اعتقادي بأن مفعولها غير مجد وربما يكون عكسيا، فالمرابطون سيتحفظون منها إلا العواطف الملائمة لأحكام الإسلام بدلا من روح الأجوبة المتعلقة بالفتوى التي طرحها حاكم الجزائر العام.

يتبين لي إذاً أنه من المستحسن عدم نشر هذه الفتوى في هذه الآونة، اللهم إلا إذا ما صدفنا مرابط له من الذكاء والفهم يمكنانه من شرحها للمسلمين في الاتجاه الإيجابي الذي يخدم مصالحنا، وهيمنتنا على السودان الفرنسي.

وإني...إلخ. الإمضاء: أ. قرودي. باريس في 5 مارس 1894. نيابة كتابة الدولة للمستعمرات.

عن د :جمال قنان : نصوص سياسية جزائرية،ص 262 ؛ د: محمد الامين بلغيث : تاريخ الجزائر المعاصر،ص 61

ملحق رقم (03) قائمة السجون والمساجين

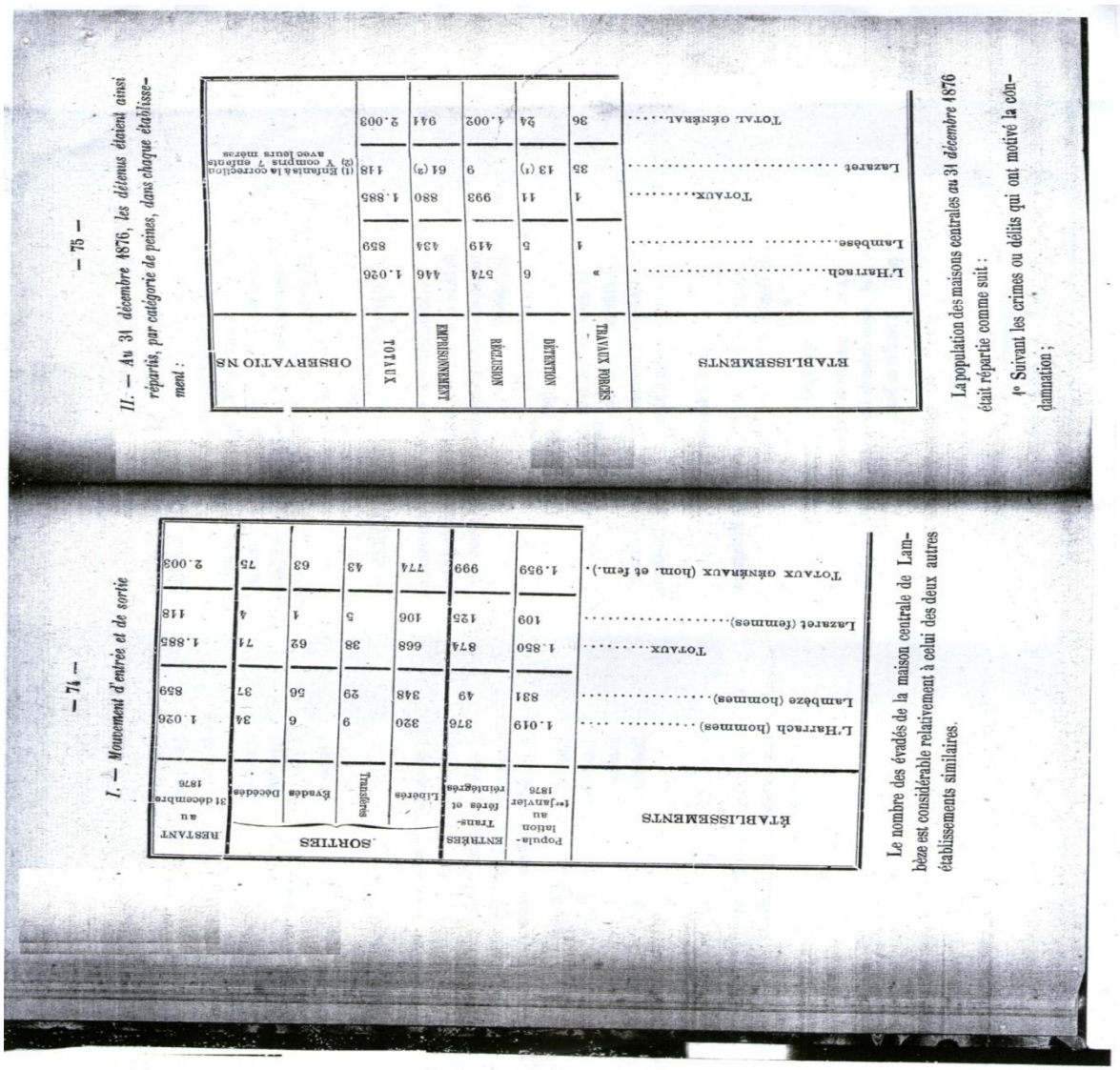

— 74 —

I. — Mouvement d'entrée et de sortie

ÉTABLISSEMENTS	Population au 1er janvier 1876	ENTRÉES Transférés	ENTRÉES Libérés	SORTIES Transférés	SORTIES Évadés	SORTIES Décédés	RESTANT au 31 décembre 1876	
L'Harrach (hommes)	1.019	376	320	9	6	34	1.026	
Lambèze (hommes)	831	49	348	29	56	37	859	
TOTAUX	1.850	874	668	38	62	71	1.885	
Lazaret (femmes)	109	125	106	5	1	4	118	
TOTAUX généraux (hom. et fem.)	1.959	999	774	43	63	75	2.003	

Le nombre des évadés de la maison centrale de Lambèze est considérable relativement à celui des deux autres établissements similaires.

— 75 —

II. — Au 31 décembre 1876, les détenus étaient ainsi répartis, par catégorie de peines, dans chaque établissement :

ÉTABLISSEMENTS	TRAVAUX FORCÉS	DÉTENTION	RÉCLUSION	EMPRISONNEMENT	TOTAUX	OBSERVATIONS
L'Harrach	»	6	574	446	1.026	
Lambèse	4	5	419	434	859	
TOTAUX	4	11	993	880	1.885	
Lazaret	35	13 (1)	9	61 (2)	118	(1) Remanié à la correction avec leurs mères (2) Y compris 7 enfants
TOTAL GÉNÉRAL	36	24	1.002	941	2.003	

La population des maisons centrales au 31 décembre 1876 était répartie comme suit :

1° Suivant les crimes ou délits qui ont motivé la condamnation ;

Etat actuel . p 74

ملحق رقم (04) المساجين حسب الجنسيات

— 84 —

Pour la maison centrale du Lazaret à 118 ;
Pour les prisons civiles, à 1844 ;
Soit au total, 3,814.
Ces nombres se décomposent comme suit :

Maisons centrales de l'Harrach et de Lambèse

Français et indigènes musulmans.....	1.647
Etrangers.....	238
	1.885

Maison centrale du Lazaret

Françaises et indigènes musulmanes.....	108
Etrangères	10
	118

Prisons civiles

Français et indigènes	1.629
Etrangers	182
	1.811

Le nombre des *étrangers* était réparti, comme suit, par nationalité d'origine :

— 85 —

RÉPARTITION par nationalité des étrangers détenus au 31 décembre 1876

	Maisons centrales	Prisons civiles	Total
Etats allemands	89	9	98
Espagne.....	29	75	104
Italie	29	24	53
Maroc.....	29	22	51
Belgique.....	21	1	22
Tunisie.....	14	5	19
Angleterre	12	2	14
Suisse.....	5	4	9
Autriche	5	1	6
Russie.....	2	1	3
Danemark.....	1	3	4
Grèce	1	»	1
Autres pays d'Europe.....	»	6	6
Autres pays du monde.....	1	29	30
TOTAUX	238	182	420

MAISON CENTRALE DU LAZARET

Espagne.....	9	»	9
Italie.....	1	»	1
TOTAUX	10	»	10

Enfin, les détenus de tous les établissements pénitentiaires de l'Algérie étaient ainsi classés suivant la religion :

Etat actuel . p 85

الملحق رقم 06

عمليات قامت بها لجان التحقيق لتطبيق قانون 26 جولية 1873

— 146 —

TABLEAU des opérations exécutées par les Commissions d'enquête sur l'application de la loi du 26 juillet 1873, relative à l'établissement et à la conservation de la propriété en Algérie.

SITUATION au 1er JUILLET 1877

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux	NOMBRE de lots limites	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
			DÉPARTEMENT D'ALGER				
Hammam-Melouan (*fraction de Melouan*)	3.179	Alger	21 janvier 187[illegible]	2.179	181	»	On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête (art. 13 de la loi). Le dossier sera prochainement soumis à la formalité du dépôt.
Propriété privée. — Constatation							
Sobathia	5.562	Miliana	3 février 187[illegible]	5.562	23	»	Travail entièrement terminé. Les titres de propriété ont été délivré aux ayants-droit.
Propriété privée. — Constatation							
Zeboudjet-el-Ouost	11.000	Orléansville	10 février 1874	11.000	1.400	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
Propriété privée. — Constatation							
Sidi-Naceur	9.646	Alger	16 février 1874	9.646	1.900	»	On procède à la traduction du procès-verbal (art. 13). Le dossier sera prochainement soumis à la formalité du dépôt.
Propriété privée. — Constatation							
Mouzaïa (*partie comprise dans la commune de Mouzaiaville*).	2.840	Alger	21 février 1874	2.840	745	»	Travail entièrement terminé. Les titres de propriété ont été établis et ne tarderont pas à être délivrés aux ayants-droit. Ils seront arrêtés définitivement dans la première quinzaine de novembre
Propriété privée. — Constatation							
Oued-Deurdeur	5.692	Miliana	10 avril 1874	5.692	509	»	Travail entièrement terminé. Les titres de propriété ont été délivrés aux ayants droit.
Propriété privée. — Constatation							
Hammam-Melouan (*fractions du Cod-El-Bahari, d'Amrousa, des Beni-Kina et de Taffaha*).	4.565	Alger	18 octobre 1874	4.565	1.551	»	L'établissement des titres provisoires de propriété est en cours d'exécution.
Propriété privée. — Constatation							
Tafout	11 000	Orléansville	4 novembre 1874	11.000	1.445	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
Propriété privée. — Constatation							
Beni-Boukni	4.994	Miliana	1er janvier 1875	4.994	857	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
Propriété privée. — Constatation							
Territoire indigène de la commune de Ténès	10.700	Orléansville	1er janvier 1875	10.700	1.162	»	L'établissement des titres provisoires de propriété terminé pour la section A et B, est en cours d'exécution pour les trois autres sections C, D et E.
Propriété privée. — Constatation							

— 147 —

— 148 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux	NOMBRE d'hectares de limites	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
Oued-Djelida Propriété privée. — Constatation	8.300	Milianah	25 janvier 18[illegible]	8.300	1.137	»	Le dossier a subi la formalité du dépôt (art. 13). Le second transport du Commissaire-enquêteur (art. 16) est fixé au 25 juillet.
Chemla Propriété privée. — Constatation	6.113	Milianah	1er février 18[illegible]	6.113	1.089	»	Le dossier est soumis au dépôt (art. 13) depuis le 18 juin.
Tharia Propriété privée. — Constatation	7.663	Milianah	1er mai 18[illegible]	7.663	1.094	»	On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête (art. 13). Le dossier sera prochainement soumis à la formalité du dépôt.
Mouzaïa *(partie comprise dans la commune de la Chiffa).* Propriété privée. — Constatation	2 600	Alger	30 mai 18[illegible]	2.600	448	»	Travail entièrement terminé. Les titres de propriété ont été établis et ne tarderont pas à être délivrés aux ayants-droit.
Bouhalouan Propriété privée. — Constatation	8.915	Milianah	11 août 18[illegible]	8.915	373	»	L'établissement des titres provisoires de propriété est en cours d'exécution.
Chebli *(partie de la commune dans laquelle l'ordonnance du 21 juillet 1846, n'a pas été appliquée)* Propriété privée. — Constatation	43	Alger	20 octobre 18[illegible]	43	9	»	Le Commissaire-enquêteur a effectué, le 26 juin 1877, le second transport prescrit par l'article 16 de la loi. Il va être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété.
Ferouka Propriété privée. — Constatation	2.222	Alger	20 octobre 18[illegible]	2.222	734	»	Même situation que la précédente.
Oued-Djer Propriété privée. — Constatation	14 203	Alger	21 février 18[illegible]	14.203	2.210	»	Le dossier concernant les cinq premières sections du douar est déposé depuis le 5 mai 1877, (art. 13). On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête afférent aux trois autres sections.
El-Harrar Propriété privée. — Constatation	4.445	Milianah	19 mars 18[illegible]	4.445	713	»	Le dossier est déposé depuis le 9 juin 1877 (art. 13).
Oued-Sebt Propriété privée. — Constatation	11.401	Alger	26 juillet 18[illegible]	11.401	1.718	»	On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête.
Territoire indigène de la commune de Montenotte Propriété privée. — Constatation	8.787	Orléansville	1er octobre 18[illegible]	8.787	1.413	»	On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête afférent à deux sections de la commune de Montenotte. L'établissement du dossier concernant les deux autres sections est en cours d'exécution.
Sid-el-Fodhil Propriété privée. — Constatation	5.329	Alger	16 octobre 18[illegible]	5.329	6.486	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.

— 149 —

— 150 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative — HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux	NOMBRE d'hectares délimités	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
Ghellaye Propriété privée. — Constatation	3.300	Alger	12 février 1877	3.300	1.540	»	Même situation que la précédente.
Sidi-Hamouda Propriété privée. — Constatation	12.661	Alger	17 mai 1877	3.000	390	»	Les travaux sur le terrain sont en cours d'exécution pour la reconnaissance et la délimitation des propriétés.

DÉPARTEMENT D'ORAN

Atbe-Djemmala Propriété privée. — Constatation	1.000	Oran	8 février 1877	1.000	120	»	Les titres provisoires de propriété ont été établis par le service des Domaines (art. 17 de la loi) et arrêtés définitivement le 31 juillet 1877.
Dradeb Propriété privée. — Constatation	5.384	Mostaganem	16 février 1877	5.384	447	»	Le dossier est à la vérification dans les bureaux de la Préfecture.
Amarna Propriété collective. — Constitution	1.673	Sidi-bel-Abbès	20 février 1877	1.673	»	296	Travail entièrement terminé Les titres de propriété ont été délivrés aux ayants-droit.
Mohadid Propriété collective. — Constitution	5.875	Sidi-bel-Abbès	5 mai 1877	5.875	59	240	Même situation que la précédente.
Ferraguig Propriété privée. — Constatation	6.000	Mascara	11 mai 1877	6.000	1.160	»	Le dossier a été adressé le 15 juin 1877, au service des Domaines pour être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété (art. 17 de la loi).
Bethioua Propriété privée. — Constatation	2.400	Oran	25 juin 1877	2.400	508	»	Les titres provisoires de propriété ont été établis par le service des Domaines (art. 17 de la loi).
Hachem-Darough Propriété privée. — Constatation	4.692	Mostaganem	27 septemb. 1877	4.692	3.152	»	Le travail de M. Larue devant recevoir certaines modifications, M. Bounin a été chargé de les effectuer. — Entré en fonctions le 23 avril 1877, il poursuit en ce moment l'accomplissement de sa tâche.
Ouled-Razi Propriété collective et privée. — Constitution et constatation	3.949	Sidi-bel-Abbès	10 décemb. 1877	3.949	164	49	Travail entièrement terminé Les titres de propriété ont été délivrés aux ayants-droit.
Fraction des Borujia, enclavée dans la commune d'Aïn-Houisey Propriété privée. — Constatation	424	Mostaganem	12 février 1877	424	12	»	Même situation que la précédente.

— 151 —

— 152 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux
Sahouria Propriété collective. — Constitution	2.784	Mostaganem	1er mars 1873
Tenia Propriété collective. — Constitution	8.812	Oran	11 mars 187[illegible]
Beni-Fouzeche *(partie rive droite de la Tafna)* Propriété privée. — Constitution	9.500	Tlemcen	20 mars 1873
Sefafa Propriété collective. — Constitution	4.000	Mostaganem	1er mai 1875
Atsmania Propriété collective et privée. — Constitution et constatation	1.921	Sidi-bel-Abbès	10 mai 1875
Hamyan-el-Malah Propriété collective ou privée. — Constitution ou constatation	7.800	Mostaganem	20 octobre 187[illegible]
Ghamra Propriété collective. — Constitution	7.490	Oran	10 novemb. 187[illegible]
Nemaïcha Propriété collective ou privée. — Constitution ou constatation	2.953	Sidi-bel-Abbès	1er décemb. 1875
Sidi-Bakhti Propriété collective. — Constitution	13.370	Oran	1er mars 1876
Cheurfa-Hammadia Propriété privée. — Constatation	2.264	Mostaganem	27 mars 1876
Oulad-Bou-Kamel Propriété privée. — Constatation	4.336	Mostaganem	15 juin 1876

— 153 —

NOMBRE d'hectares de limites	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
2.784	14	410	Travail homologué, suivant arrêté du Gouverneur général en date du 27 novembre 1876 et 20 mars 1877. L'établissement des titres de propriété est en cours d'exécution.
8.812	»	1.108	Le dossier est soumis à l'examen du Conseil de gouvernement, aux fins de l'homologation (art. 20 de la loi
9.500	347	»	Le dossier a été adressé le 7 mai 1877 au service des Domaines pour être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété (art. 17 de la loi).
4.000	18	683	Le dossier est soumis à l'examen du Conseil de gouvernement, aux fins de l'homologation (art. 20 de la loi).
1.921	46	50	Travail entièrement terminé. Les titres de propriété ont été délivrés aux ayants-droit.
7.800	»	1.036	Le dossier est soumis à l'examen du Conseil de gouvernement, aux fins de l'homologation (art. 20 de la loi). Quant aux pièces relatives à la reconnaissance de la propriété possédée à titre primitif, elles ont été remises au Directeur des Domaines le 19 juillet 1877.
7.490	»	896	Même situation.
2.953	5	265	Même situation.
13.370	»	1 034	Même situation.
2.264	695	»	Le Commissaire-enquêteur a effectué le 2e transport prescrit par l'article 16 de la loi. Le dossier a été, le 20 juillet 1877, envoyé au service des Domaines pour être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété (art. 17).
4.336	678	«	Le dossier a été adressé, le 12 juin 1877, au service des Domaines pour être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété (art. 17).

— 154 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative — HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux
Ghoufrat Propriété privée. — Constatation	6.411	Mostaganem	25 septem. 18
Oulad-Malef Propriété privée. — Constatation	9.600	Mostaganem	16 octobre 187
Tenazet Propriété collective. — Constitution	16.000	Oran	16 octobre 187
Oulad-Hamdan Propriété privée. — Constatation	1.000	Mostaganem	16 octobre 187
Oulad-Riah Propriété collective. — Constitution	3.889	Sidi-bel-Abbès	25 octobre 187
Chelafa Propriété privée. — Constatation	10.700	Mostaganem	2 janvier 187
Krichtel Propriété privée. — Constatation	2.700	Oran	5 janvier 1877
Oulad-Sidi-Abdallah Propriété privée. — Constatation	17.563	Mostaganem	15 janvier 187
El-Alaïmia Propriété collective. — Constitution	7.345	Oran	25 janvier 187

— 155 —

NOMBRE de lots délimités	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
6.460	790	»	Les opérations sur le terrain sont en cours d'exécution.
9.600	770	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
8.464	1.409	»	Les opérations sur le terrain sont en cours d'exécution.
1.000	374	»	Le Commissaire-enquêteur a effectué le 2e transport prescrit par l'article 16 de la loi. Le dossier sera prochainement envoyé au service des Domaines pour être procédé à l'établissement des titres provisoires de propriété (art. 17).
3.889	25	226	Le dossier est déposé (art. 13 de la loi) depuis le 10 juin 1877.
10.700	1.385	»	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
2.700	569	»	Le dossier est déposé (art. 13 de la loi) depuis le 11 juin 1877.
17.563	1.810	»	Les opérations sur le terrain sont terminées.
4.580	»	1.180	Les opérations sur le terrain sont en cours d'exécution.

DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE

Dramena Propriété collective. — Constitution	5.443	Bône	1er février 187	5.443	»	723	Le dossier est à la vérification dans les bureaux de la Préfecture ; il sera soumis prochainement à la formalité du dépôt (art. 13 de la loi).
Bab-Tronch Propriété collective. — Constitution	434	Constantine	16 février 1874	434	»	89	Le dossier est soumis à l'examen du Conseil de gouvernement, aux fins de l'homologation (art. 20).
Msallah Propriété privée. — Constatation	6.294	Philippeville	1er mars 1871	6.294	1.050	»	Le dossier est déposé depuis le 20 mai 1877 (art. 13).

— 156 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative — HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux
Beni-Hamidan Propriété collective. — Constitution	1.025	Constantine	22 mars 1874
Bou-Ksiba-M'ta-el-Djilali Propriété collective. — Constitution	2.319	Constantine	25 avril 1874
Oulad-Nouar Propriété privée. — Constitution	4.727	Philippe-ville	23 septemb. 1874
Oulad-Saci Propriété collective. — Constitution	1 883	Constantine	1er octobre 1875
Souadeg Propriété collective. — Constitution	445	Constantine	10 novemb. 1874
Medjabria Propriété collective. — Constitution	1.200	Constantine	10 décemb. 1874
Oulad-Ahmed Propriété collective. — Constitution	965	Constantine	4 janvier 1875
Ain-Ghorab Propriété collective. — Constitution	6.869	Philippe-ville	10 janvier 1875
Ouad-Dardara Propriété collective. — Constitution	10.547	Bône	18 janvier 1875
Temgout Propriété collective. — Constitution	5.554	Philippe-ville	26 janvier 1876
Cheurfa Propriété collective. — Constitution	5 000	Bône	29 janvier 1875
Meziet Propriété collective. — Constitution	8.997	Philippe-ville	11 février 1875
Kranguet-Sabat Propriété collective. — Constitution	2.962	Constantine	4 mars 1875
Eulma-Krecha Propriété collective. — Constitution	11 000	Bône	12 avril 1875
Krorfan Propriété collective. — Constitution	4.041	Philippe-ville	25 avril 1875

— 157 —

NOMBRE d'hectares délimités	NOMBRE de lots constatés	NOMBRE de lots constitués	SITUATION DES TRAVAUX
1.025	»	148	Le dossier est déposé depuis le 25 juin 1877 (art. 13).
2.319	»	203	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
4.727	750	»	Le dossier est déposé depuis le 24 juin 1877 (art. 13).
1 883	»	502	Le dossier a été déposé le 30 décembre 1876 (art. 13).
445	»	98	Le dépôt du dossier est annoncé pour le 5 juillet 1877 (art. 13).
1.200	»	293	Le dépôt du dossier est annoncé pour le 5 juillet 1877 (art. 13).
965	»	231	Le dossier a été déposé le 29 novembre 1877 (art. 13).
6.869	»	386	Le dossier sera soumis prochainement à la formalité du dépôt (art. 13).
10.547	»	443	Le dossier a été déposé le 15 décembre 1876 (art. 13).
5.554	»	570	Le dossier sera soumis prochainement à la formalité du dépôt (art. 13).
5.000	2	122	Le dossier a été déposé le 15 novembre 1876 (art. 13)
8.997	»	558	Le dossier sera soumis prochainement à la formalité du dépôt (art. 13).
2.962	»	384	Le dossier a été déposé le 30 décembre 1876 (art. 13).
11 000	»	746	Le Commissaire-enquêteur a remis son travail. Le dossier doit lui être renvoyé pour être révisé.
4.041	»	538	On procède à la traduction du procès-verbal d'enquête (art. 13).

— 158 —

DÉSIGNATION des Territoires soumis aux opérations d'enquête. — CARACTÈRE GÉNÉRAL DE LA PROPRIÉTÉ	CONTENANCE approximative — HECTARES	ARRONDISSEMENTS	DATE du commencement des Travaux
Zenatia Propriété collective. — Constitution	8.309	Constantine	18 juin 1875
Oued-Ksob Propriété privée et collective. — Constatation et constitution	6.416	Philippe-ville	28 septemb. 1875
El-Ghedir Propriété privée et collective. — Constatation et constitution	4.797	Philippe-ville	6 mars 1876
Sfardjela Propriété collective. — Constitution	5.583	Constantine	8 mai 1876
Oulad-Braham Propriété collective. — Constitution	5.671	Constantine	1er avril 1877
Oum-ech-Chouk Propriété collective. — Constitution	1.379	Philippe-ville	1er avril 1877
Ref-Ref Propriété collective. — Constitution	4.224	Philippe-ville	20 avril 1877
Oued-Shikha Propriété collective. — Constitution	3.972	Constantine	20 mai 1877
Arb-Estaïa Propriété privée. — Constatation	12.462	Philippe-ville	21 juin 1877

— 159 —

NOMBRE			SITUATION DES TRAVAUX
d'hectares délimités	de lots constatés	de lots constitués	
8.309	»	426	Le dossier a été déposé le 5 janvier 1877 (art. 3).
6.416	636	683	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
4.797	579	591	Le dossier sera soumis prochainement à la formalité du dépôt (art. 13).
5.583	2	1.460	Même situation.
5.671	5	820	Travaux terminés sur le terrain. L'établissement du dossier est en cours d'exécution.
1.379	»	223	Même situation.
2.600	»	670	Il reste à opérer la reconnaissance et la délimitation des propriétés sur 1,424 hectares.
2.800	1	799	Il reste à opérer la reconnaissance et la délimitation des propriétés sur 1,172 hectares.
860	469	»	Les opérations sur le terrain sont en cours d'exécution.

ملحق رقم(07)

مقطوعة شعرية للشاعر الفرنسي فيكتور هيغو حول المجاعة 1867

Partout la force au lieu du droit. L'crasement
Du problème, c'est là l'unique dénoument.
Partout la faim. Roubaix, Aubin, Ricamarie.
La France est d'indigence et de honte maigrie.
Si quelque humble ouvrier réclame un sort meilleur.
Le canon sort de l'ombre et parle au travailleur.
On met sous son talon l'émeute des misères.
L'Afrique agonisante expire dans nos serres.
Là tout un peuple râle et demande à manger.
Famine dans Oran, famine dans Alger.
-voilà ce que nous fait cette France superbe !
Disent-ils. –ni maïs, ni pain. Ils broutent l'herbe.
Et l'arabe devient épouvantable et fou.
On rencontre une femme au fond de quelque trou.
Accoupie, et mangeant avec un air étrange.
-qu'est-ce que tu fais là ?- hé bien, j'ai faim, je mange.
-ton chaudron sur le feu fume, qu'as-tu dedans ?
Tes os, que l'on entend crier entre tes dents,
Cette chair qu'en grondant ronge ta bouche amère,
Qu'est-ce ?- c'est un enfant que j'avais, dit la mère.

نقلا عن : Franck Laurent , Victor Hugo face à la conquête de l'algerie. pp 104,105

الملحق رقم (08):

مطالب النخبة الفرنسية الخاصة بالتجنيد

Requete a propose de la conscription

Devant cette sétuantion, les notables soussignés, interprétes d'une grand nomabre de leurs compatriotes, ont jugé utile de se rendre auprés du gouvernement de la métropole pour l'éclaire, en lui soumettant les vœux des musulmans qui estiment que cette nouvelle charge, venant s'ajouter a d'autres déjà bien lourdes, devrait avoir pour contrepat une amelioration de leur sort, ces délégués, s'inspirant des nombreuses pétitions formulées dans les trois départements de l'algerie, pour couvaincre que tous les enfants de la France doivant toujours répondre a son appel, déclarent que les indigénes de l'algerie sont prets a remplir vis-a-vis de la mere patrie tous les devoirs de patriote.

Mais d'une part, ils considérent comme nécessaires

a)-la réduction du service militaire a deux années au meme titre que les francais.

b)-l'appel a 21 au lien de 18ans, parce qu'a cet age, les appelés ne sont pas seffisament formés au point de vue physique.

c)-la suppression de la prime, parce que les familles seraient fieres de voir leurs enfants sevoir dans les rangs de l'armée francaise sans copensation pécuniaire.

Et d'autre part, ils demandent que leur soient accordées les compensations effectives suivants.

1-la réforme du régime répressif.

2-une représentation sérieuse et suffisante dans les assemblées de l'algerie et dans la métropole.

3-la juste répartition des impots.

4-l'affectation équitable de ressources

Budgétaires entre les divers éléments de la population algerienne.

Les conclusions portées par les signataires dans la capitale

La population musulmans demande :

1-que les college électoral soit élargé pour assurer l'efficacité et la sincérité du vote.

2-que le mombre de représentansts indigenes soit porte dans les assembleés algeriennes aux 2/5 de leur effectif.

3-que les college électoral soit composé de la meme facon pour les électeures a toutes les assemblées algeriennes ; au cas a une élection au second degré serait jugée nécessaire pour la designation des conseillers généraux et de délégués financiers de droit de vote ne devait appartenir au'aux conseillers municipaux, élus a l'exclusion des adjoints indigenes.

4-que les conseillers municipaux indigenes aient le droit de prendre part a l'élection des maisres et des adjoints.

5-que les mandats publics soient déclarés incompatibles avec les fonctions de caid et d'adjoint indigéne.

6-que les indigénes soient représentés au parlement francais ou qu'il soit crée a paris un conseil ou les musulmans d'algerié seraient representés par des mandataires élus par eux.

7-que ceux qui auront satisfait a l'allégeaux de service militaire, par voie d'appel ou d'engagement volontaire, aient le droit d'opter pour la qualité de citoyen francais sans etre soumis aux formalités actuelles et sur une simple d'claration.

Signé : docteur bentami, conseiller municipale alger

Mokhtar hadj said, avocat, constantine.

Boucherit allaoua, conseil municipal, constantine.

Hadj ammar, conseil municipal, djidjell.

Djoudi, conseil municipal, biskra.

Ben otmen, conseil municipal, bugeaud

Bendebouche, conseil municipal, tlemcen

Kara ali, notable, boue

Mahfoud smati : les jeunnes algeriens P : 247, 248.

الملحق رقم (09) الخاص بالمواد المنجمية

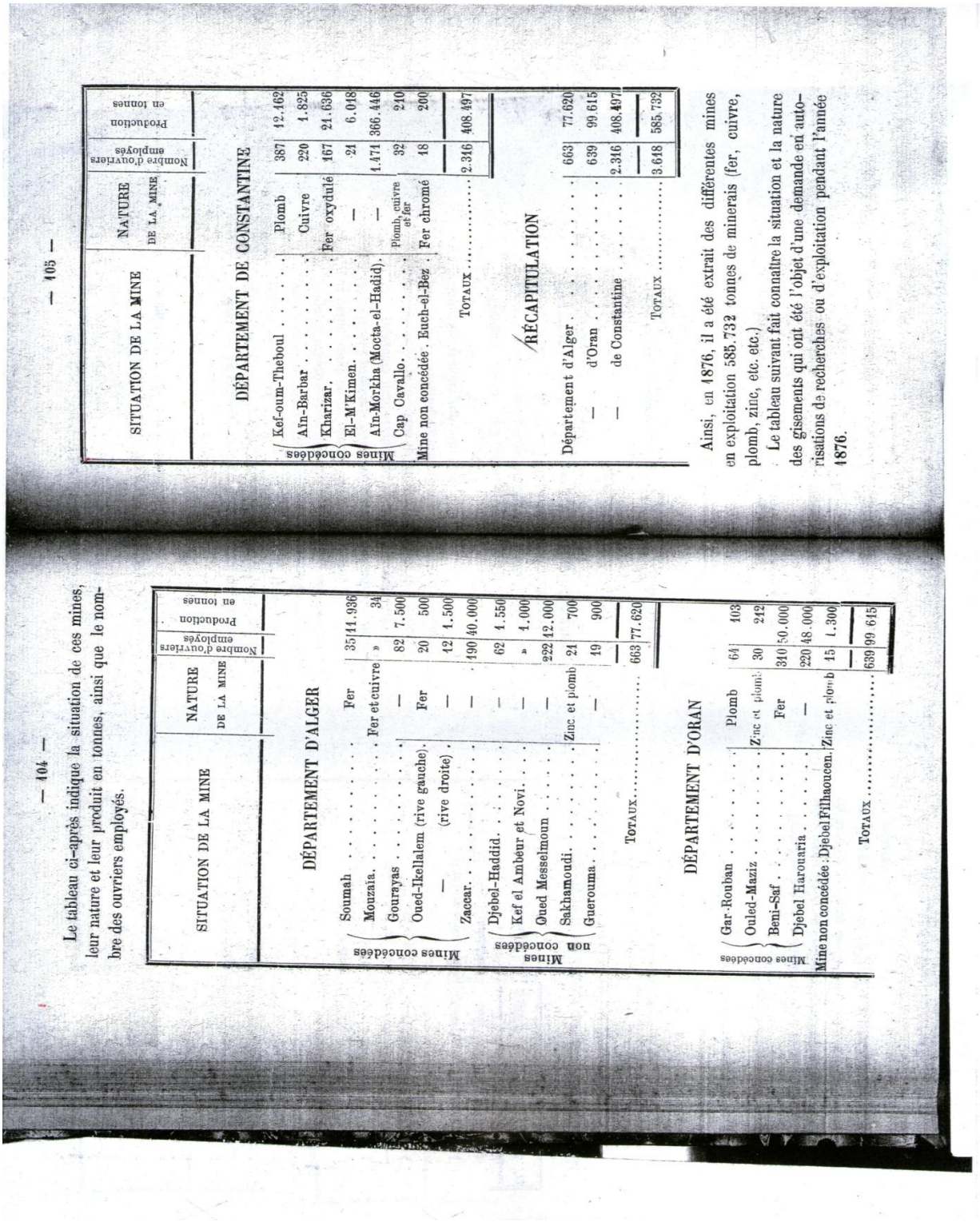

— 104 —

Le tableau ci-après indique la situation de ces mines, leur nature et leur produit en tonnes, ainsi que le nombre des ouvriers employés.

SITUATION DE LA MINE	NATURE DE LA MINE	Nombre d'ouvriers employés	Production en tonnes
DÉPARTEMENT D'ALGER			
Mines concédées — Soumah	Fer	35	11.936
Mouzaia	Fer et cuivre	»	34
Gourayas	—	82	7.500
Oued-Ikellalem (rive gauche)	Fer	20	500
— (rive droite)	—	12	1.500
Zaccar	—	190	40.000
Mines non concédées — Djebel-Haddid	—	62	4.550
Kef el Ambeur et Novi	—	»	4.000
Oued Messelmoun	—	222	42.000
Sakhamoudi	Zinc et plomb	21	700
Guerouma	—	19	900
TOTAUX		663	77.620
DÉPARTEMENT D'ORAN			
Mines concédées — Gar-Rouban	Plomb	64	103
Ouled-Maziz	Zinc et plomb	30	242
Beni-Saf	Fer	310	50.000
Djebel Harouaria	—	220	48.000
Mine non concédée : Djebel Filhaoucen	Zinc et plomb	15	1.300
TOTAUX		639	99.645

— 105 —

SITUATION DE LA MINE	NATURE DE LA MINE	Nombre d'ouvriers employés	Production en tonnes
DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE			
Mines concédées — Kef-oum-Theboul	Plomb	387	12.162
Aïn-Barbar	Cuivre	220	1.825
Kharizar	Fer oxydulé	167	21.636
El-M'Kimen	—	21	6.018
Aïn-Morkha (Mocta-el-Hadid)	—	1.471	366.446
Cap Cavallo	Plomb, cuivre et fer	32	210
Mine non concédée : Euch-el-Bez	Fer chromé	18	200
TOTAUX		2.316	408.497
RÉCAPITULATION			
Département d'Alger		663	77.620
— d'Oran		639	99 615
— de Constantine		2.316	408.497
TOTAUX		3.618	585.732

Ainsi, en 1876, il a été extrait des différentes mines en exploitation 585.732 tonnes de minerais (fer, cuivre, plomb, zinc, etc. etc.)

Le tableau suivant fait connaître la situation et la nature des gisements qui ont été l'objet d'une demande en autorisations de recherches ou d'exploitation pendant l'année 1876.

Etat actuel . p 103

الملحق رقم (10) الخاص برخصة التنقيب عن المناجم

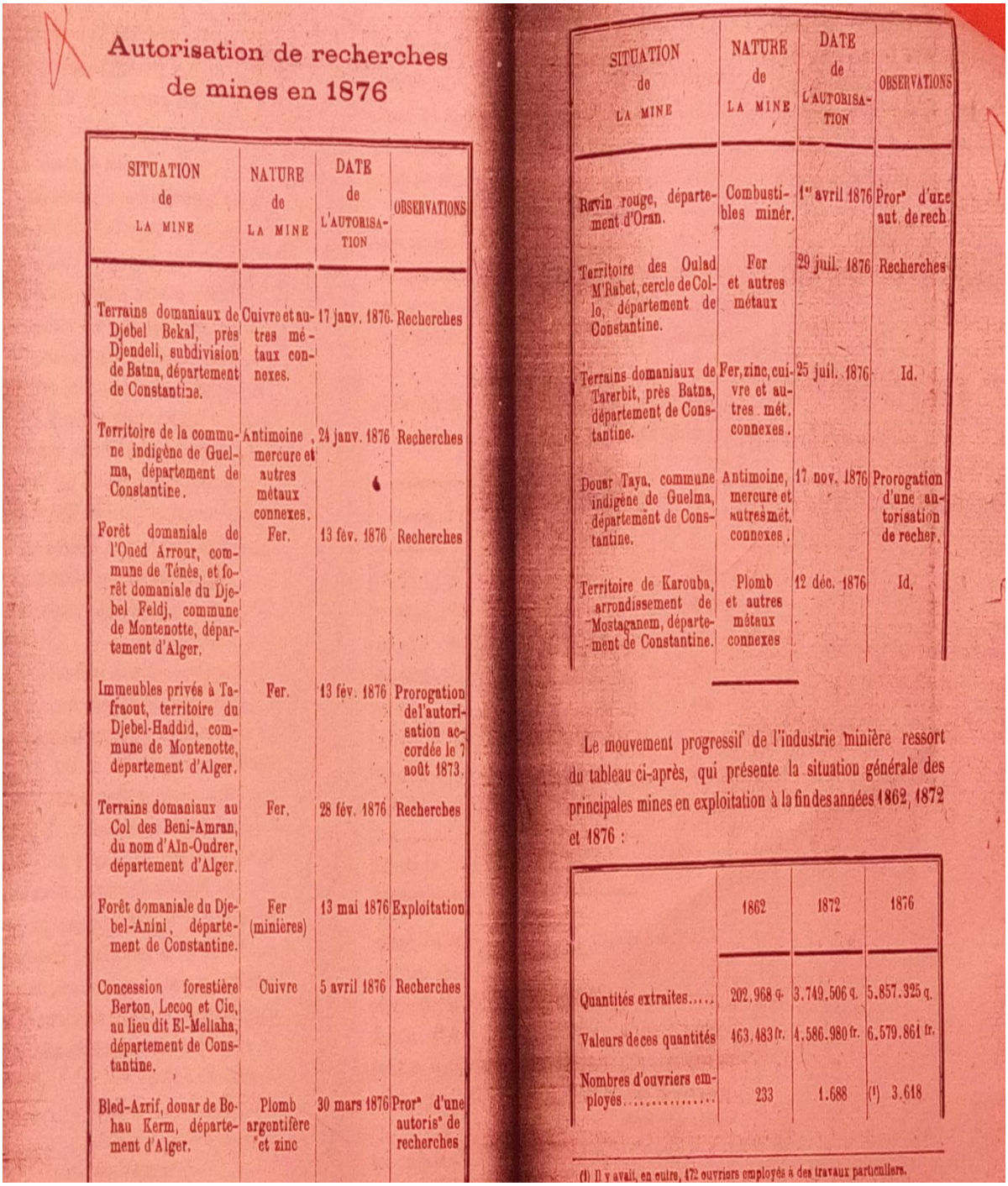

Autorisation de recherches de mines en 1876

SITUATION de LA MINE	NATURE de LA MINE	DATE de L'AUTORISATION	OBSERVATIONS
Terrains domaniaux de Djebel Bekal, près Djendeli, subdivision de Batna, département de Constantine.	Cuivre et autres métaux connexes.	17 janv. 1876.	Recherches
Territoire de la commune indigène de Guelma, département de Constantine.	Antimoine, mercure et autres métaux connexes.	24 janv. 1876	Recherches
Forêt domaniale de l'Oued Arrour, commune de Ténès, et forêt domaniale du Djebel Feldj, commune de Montenotte, département d'Alger.	Fer.	13 fév. 1876	Recherches
Immeubles privés à Tafraout, territoire du Djebel-Haddid, commune de Montenotte, département d'Alger.	Fer.	13 fév. 1876	Prorogation de l'autorisation accordée le 7 août 1873.
Terrains domaniaux au Col des Beni-Amran, du nom d'Aïn-Oudrer, département d'Alger.	Fer.	28 fév. 1876	Recherches
Forêt domaniale du Djebel-Anini, département de Constantine.	Fer (minières)	13 mai 1876	Exploitation
Concession forestière Berton, Lecoq et Cie, au lieu dit El-Meliaha, département de Constantine.	Cuivre	5 avril 1876	Recherches
Bled-Azrif, douar de Bohau Kerm, département d'Alger.	Plomb argentifère et zinc	30 mars 1876	Prorᵉ d'une autorisᵒ de recherches
Ravin rouge, département d'Oran.	Combustibles minér.	1er avril 1876	Prorᵉ d'une aut. de rech.
Territoire des Oulad M'Rabet, cercle de Collo, département de Constantine.	Fer et autres métaux	29 juil. 1876	Recherches
Terrains domaniaux de Tarerbit, près Batna, département de Constantine.	Fer, zinc, cuivre et autres mét. connexes.	25 juil. 1876	Id.
Douar Taya, commune indigène de Guelma, département de Constantine.	Antimoine, mercure et autres mét. connexes.	17 nov. 1876	Prorogation d'une autorisation de recher.
Territoire de Karouba, arrondissement de Mostaganem, département de Constantine.	Plomb et autres métaux connexes	12 déc. 1876	Id.

Le mouvement progressif de l'industrie minière ressort du tableau ci-après, qui présente la situation générale des principales mines en exploitation à la fin des années 1862, 1872 et 1876 :

	1862	1872	1876
Quantités extraites.....	202.968 q.	3.749.506 q.	5.857.325 q.
Valeurs de ces quantités	463.483 fr.	4.586.980 fr.	6.579.861 fr.
Nombres d'ouvriers employés.....	233	1.688	(1) 3.618

(1) Il y avait, en outre, 472 ouvriers employés à des travaux particuliers.

Etat actuel . p 106

الملحق رقم (11) جدول المنتوجات المستوردة

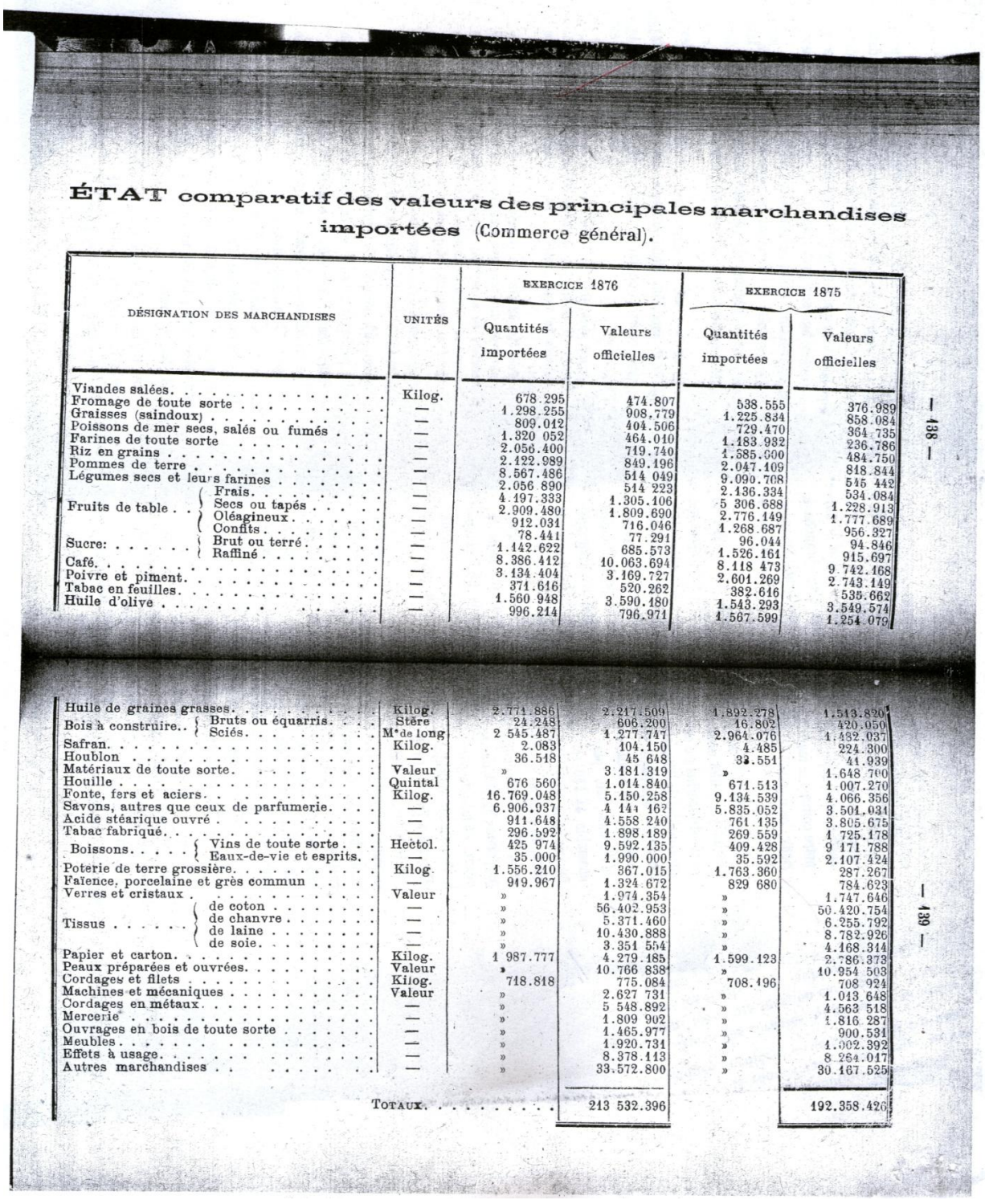

ÉTAT comparatif des valeurs des principales marchandises importées (Commerce général).

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES	UNITÉS	EXERCICE 1876		EXERCICE 1875	
		Quantités importées	Valeurs officielles	Quantités importées	Valeurs officielles
Viandes salées	Kilog.	678.295	474.807	538.555	376.989
Fromage de toute sorte	—	1.298.255	908.779	1.225.834	858.084
Graisses (saindoux)	—	809.012	404.506	729.470	364.735
Poissons de mer secs, salés ou fumés	—	1.320 052	464.010	1.183.932	236.786
Farines de toute sorte	—	2.056.400	719.740	1.585.600	484.750
Riz en grains	—	2.122.989	849.196	2.047.109	818.844
Pommes de terre	—	8.567.486	514 049	9.090.708	545 442
Légumes secs et leurs farines	—	2.056 890	514 223	2.136.334	534.084
Fruits de table . . Frais	—	4.197.333	1.305.106	5 306.688	1.228.913
Fruits de table . . Secs ou tapés	—	2.909.480	1.809.690	2.776.149	1.777.689
Fruits de table . . Oléagineux	—	912.031	716.046	1.268.687	956.327
Fruits de table . . Confits	—	78.441	77.291	96.044	94.846
Sucre: Brut ou terré	—	1.142.622	685.573	1.526.161	915.697
Sucre: Raffiné	—	8.386.412	10.063.694	8.118 473	9 742.468
Café	—	3.134.404	3.169.727	2.601.269	2.743.149
Poivre et piment	—	371.616	520.262	382.616	535.662
Tabac en feuilles	—	1.560 948	3.590.180	1.543.293	3.549.574
Huile d'olive	—	996.214	796.971	1.567.599	1.254 079
Huile de graines grasses	Kilog.	2.771.886	2.217.509	1.892.278	1.513.820
Bois à construire.. Bruts ou équarris	Stère	24.248	606.200	16.802	420.050
Bois à construire.. Sciés	M[c] de long	2 545.487	1.277.747	2.964.076	1.482.037
Safran	Kilog.	2.083	104.150	4.485	224.300
Houblon	—	36.518	45 648	33.551	41.939
Matériaux de toute sorte	Valeur	»	3.181.319	»	1.648 700
Houille	Quintal	676 560	1.014.840	671.513	1.007.270
Fonte, fers et aciers	Kilog.	16.769.048	5.150.258	9.134.539	4.066.356
Savons, autres que ceux de parfumerie	—	6.906.937	4 144 162	5.835.052	3.501.031
Acide stéarique ouvré	—	911.648	4.558 240	761.135	3.805.675
Tabac fabriqué	—	296.592	1.898.189	269.559	1 725.178
Boissons. . . . Vins de toute sorte	Hectol.	425 974	9.592.135	409.428	9 171.788
Boissons. . . . Eaux-de-vie et esprits	—	35.000	1.990.000	35.592	2.107.424
Poterie de terre grossière	Kilog.	1.556.210	367.015	1.763.360	287.267
Faïence, porcelaine et grès commun	—	949.967	1.324 672	829 680	784.623
Verres et cristaux	Valeur	»	1.974.354	»	1.747.646
Tissus . . . . . de coton	—	»	56.402.953	»	50.420.754
Tissus . . . . . de chanvre	—	»	5.371.460	»	6.255.792
Tissus . . . . . de laine	—	»	10.430.888	»	8.782.926
Tissus . . . . . de soie	—	»	3.351 554	»	4.168.314
Papier et carton	Kilog.	1 987.777	4.279 185	1.599.123	2.786.373
Peaux préparées et ouvrées	Valeur	»	10.766 838	»	10.954 503
Cordages et filets	Kilog.	718.818	775.084	708.196	708 924
Machines et mécaniques	Valeur	»	2.627 731	»	1.013.648
Cordages en métaux	—	»	5 548.892	»	4.563 518
Mercerie	—	»	1.809 902	»	1.816 287
Ouvrages en bois de toute sorte	—	»	1.465.977	»	900.531
Meubles	—	»	1.920.731	»	1.302.392
Effets à usage	—	»	8.378.113	»	8 264.017
Autres marchandises	—	»	33.572.800	»	30.167.525
TOTAUX			213 532.396		192.358.426

— 138 —

— 139 —

Etat actuel . p 138

ملحق رقم (13) يبين مداخيل الميزانية

— 26 —

DÉSIGNATION DES PRODUITS			RECETTES EFFECTUÉES SUR LES EXERCICES 1875	1876	OBSERVATIONS
CONTRIBUTIONS DIVERSES					
Contributions directes	Produit des mines et minières		122.105 12	4.311 49	
	Contributions des patentes		904.632 14	1.003 658 94	
Contributions indirectes	Droits de licence sur la fabrication et la vente des boissons		845 030 »	823.507 »	
	Droits de licence sur la fabrication et la vente des tabacs		65.353 »	67.925 20	
	Produit de la vente des tabacs des manufactures de France et manquants		247.393 26	263.420 72	
	Recettes accessoires au produit des tabacs		2.596 21	8 630 28	
	Produit de la vente des poudres à feu		742.108 »	800.979 75	
	Recettes accessoires au produit des poudres		4.996 40	6.593 20	
	Droits de garantie des matières d'or et d'argent		145.345 79	107.493 43	
	Prix des estampilles délivrées aux entrepreneurs de voitures publiques		70 »	170 »	
Contributions arabes	Hockor (Loyer de terre)		502.066 36	491.804 45	
	Zekkat (Impôt sur les bestiaux)		2.788.495 53	2.734.006 70	
	Achour (Impôt sur les grains)		3.009.357 54	2.929.711 84	
	Eussa (Impôt payé par les tribus du désert)		» »	» »	
	Lezma (Autre impôt par les tribus du désert de la Kabylie)		793 592 23	860.396 03	
Produits divers	Droit de vérification des poids et mesures		72.144 42	75.628 48	
	Timbre des expéditions et quittances		3.944 70	3.974 70	
	Recouvrement des frais de poursuites et d'instances		13.967 20	18.775 05	
	Prix des estampilles perdues		79 50	74 »	
	Confiscations opérées au préjudice des tribus rebelles ou insoumises		» »	» »	
	Produit des prises sur l'ennemi		» »	» »	
	A REPORTER		10.232.947 42	10.200.756 96	

— 27 —

— 22 —

DÉSIGNATION DES PRODUITS		RECETTES EFFECTUÉES SUR LES EXERCICES 1875	1876	OBSERVATIONS
	Report.	7 622.447 37	8 119.261 41	
7e Produit des Forêts et de la pêche	Fermage du droit de pêche.	» »	» »	
	Droits de pâturage dans les forêts de l'Etat	» »	» »	
	Amendes et condamnations pour délits forestiers	41.837 70	» »	
	Dommages-intérêts, restitutions pour délits dans les bois de l'Etat, pour délits de pêche.	18.633 20	100 »	
	Recouvrements de frais de poursuites et d'instances concernant les forêts et la pêche . .	3.651 12	» »	
	Recouvrements de frais d'adjudications et de ventes de gré à gré.	1.477 43	1.761 67	
	Recouvrements des frais d'administration des bois des communes et établissements publics	» »	251 80	
	Loyers de terrains forestiers, fermages de terres labourables.	14.499 25	20.099 24	
	Recettes diverses et imprévues.	» »	» »	
8e Produit des biens *halous* de toute origine		235.216 85	139.859 92	
9e Pensions Civiles. — Retenue de 5 0/0 sur le salaire des Conservateurs, etc		5.146 42	5.709 59	
Produits divers	Frais d'adjudications pour ventes et location d'immeubles	3 400 47	1.864 20	
	Recouvrements des plans délivrés.	3.574 »	4.145 80	
	Prix de vente d'objets achetés aux colons. .	» »	» »	
	Abonnements au *Bulletin officiel* du Gouvernement général de l'Algérie.	6.830 »	2.720 »	
	Frais d'entretien et de nourriture des détenus de la prison civile.	» »	» »	
	Autres recettes.	135 90	» «	
	Totaux.	7.936.849 71	8.294.803 03	

— 23 —

Etat actuel :p 22 ,23,26 ,27

ملحق رقم 14

جدول يمثل المناطق والمزارع التي أنشئت أو تمّ توسيعها فيما بين سنتي 1871 و1876

ÉTAT récapitulatif des villages, hameaux et fermes créés ou agrandis de 1871 à 1876 inclusivement

PROVINCES	DÉSIGNATION DES TERRITOIRES	NOMBRE de villages, hameaux	SUPERFICIE (hectares)	Lots industriels	Lots de villages	Lots de fermes	TOTAUX
ALGER	Territoire civil (villages et hameaux).....	36	51.490h,03,65	154	1.091	212	1.457
	Agrandissement des anciens centres.....	6	10.496 ,23,16	27	334	50	411
	Territoire militaire (villages et hameaux).	4	11.409 ,77,40	23	273	30	326
	Agrandissement des anciens centres	»	»	»	»	»	»
	TOTAUX.....	46	73.396h,04,21	204	1.698	292	2.194
ORAN	Territoire civil (villages et hameaux).....	32	42.478h,75,10	259	965	93	1.317
	Agrandissement des anciens centres.....	4	1.606 ,39,70	27	44	»	71
	Territoire de commandement (villages, hameaux ou fermes).....	4	4.701 ,39,48	19	123	6	148
	Agrandissement des anciens centres.....	3	1.715 ,51,24	66	39	»	105
	TOTAUX..	43	50.502h,05,52	371	1.171	99	1.641
CONSTANTINE	Territoire civil (villages, hameaux ou fermes).....	41	102.442h,61,14	91	1.685	174	1 950
	Territoires alloti en fermes isolées... ...	»	30.742 ,88,19	»	»	372	372
	Agrandissement des anciens centres.....	12	8.339 ,40,12	5	84	66	155
	Territoire de commandement (villages, hameaux ou fermes).....	9	23.438 ,61,85	435	258	56	749
	Agrandissement des anciens centres.....	»	»	»	»	»	»
	TOTAUX.....	62	164.933h,51,30	531	2.027	668	3.226

RÉCAPITULATION (9)

PROVINCE D'ALGER.....	46	73.396 ,04,21	204	1.698	292	2.194
— D'ORAN.....	43	50.502 ,05,52	371	1.171	99	1.642
— DE CONSTANTINE.....	62	164.933 ,54,30	531	2.027	668	3.226
	151	288.831h,61,03	1.106	4.896	1.059	7.061

Etat actuel :pp 90,91

الملحق رقم (15)

يمثل بعض المخالفات التي يعاقب عليها القانون

Des contraventions

Art. 41 (4). – seront punis d'une amende de un franc à quinze francs et d'un emprisonnement d'un jour à cinq jours, séparativement ou cumulativement :

1* Les musulmans qui seront refusé de fournir les prestations légalement obligatoire ;

2* Ceux qui auront refusé d'obéir aux ordres et règlements de l'autorité ;

3* Les auteurs ou complices de rixe et querelle légère ;

4* Ceux qui feront, sans aucune circonstance prévu les art. 307 et 308 du code pénal, des menaces par paroles ou par gestes à un Européen ;

5* Ceux qui, dans les douars ou tribus, auront outragé une fille ou une femme par paroles ou par gestes, qui l'auront poursuivie, sans préjudices des dispositions plus grave prononcées par le code pénal pour attentat aux mœurs ;

6* Ceux qui, lors du recensement, auront dissimulé tout ou partie de leurs animaux, sans préjudice des droits supplémentaires pour fraude, prononcés par les lois fiscales ;

7* Ceux qui auront donné a des musulmans étrangers non munis de leur permis de circulation ;

8* Ceux qui feront du colportage, dans les tribus, sans autorisations ;

9* Ceux qui auront refusé de fournir des renseignements sur un crime ou un délit, dont les auteurs ne seront point de ceux à l'égard desquels leur dépositions n'est pas reçue en justice et qui sont énumérés dans les cinq premiers paragraphes de l'art. 322 du code d'instruction criminelle ;

10* Ceux qui auront refusé de monter la garde ou de faire des rondes et patrouilles commandées par l'autorité ;

11* Ceux qui auront campé isolément ;

12* Ceux qui auront refusé ou négligé de faire les travaux, le service, ou de prêter le secours dont ils auront été requis dans la circonstance d'accident, tumultes, naufrages, inondation, incendie, invasion de sauterelle ou autres calamités, ainsi dans les cas de brigandage, paillages, flagrant délit, clameur, publique ou exécution judiciaire ;

13* (1) Ceux qui auront abattu des vaches, chèvres ou brebis pleines ;

14* Ceux qui auront, sans autorisation, donné des fêtes avec danse ou décharge d'arme à feu ;

15* Ceux qui auront négligé de faire, dans les délais prescrits, les déclarations de naissance, mariage, divorce et décès auxquelles ils sont astreints par les régalements.

Art.42. – La peine de l'emprisonnement pendant trois jours au plus pourra toujours être prononcée, selon les circonstances, pour les contraventions prévues dans les art . 471 et 475 du code pénal.

Art.43. – La peine l'emprisonnement pendant cinq jours au plus, pourra toujours, selon les circonstances, être prononcée pour les contraventions prévues dans l'art. 479 du code pénal.

Art.44. – L'art. 463 du code pénal sera applicable à toues les contraventions énumérées en l'art. 41 ci-dessus.

Louis Rinn: Régime pénal : pp 71 ,72.

الملحق رقم 16 :

مقتطفات من خطاب جونار.أمام اللجان المالية. ورسائله الى حكومة الحماية بتونس.

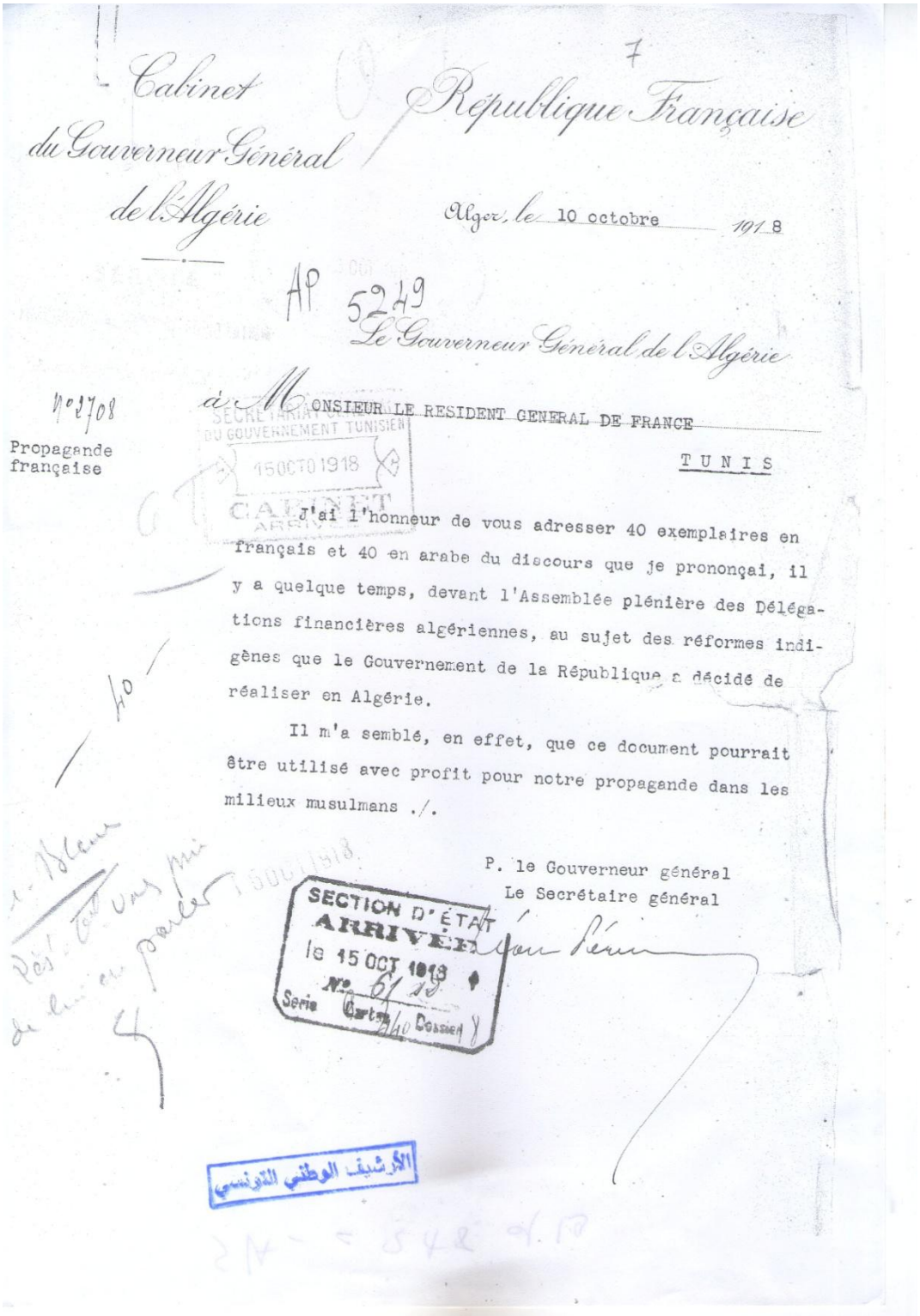

Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie

République Française

Alger, le 10 octobre 1918

AP 5249

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à MONSIEUR LE RESIDENT GENERAL DE FRANCE

TUNIS

N°2708

Propagande française

SECRETARIAT DU GOUVERNEMENT TUNISIEN 15 OCT 1918 CABINET ARRIVÉE

J'ai l'honneur de vous adresser 40 exemplaires en français et 40 en arabe du discours que je prononçai, il y a quelque temps, devant l'Assemblée plénière des Délégations financières algériennes, au sujet des réformes indigènes que le Gouvernement de la République a décidé de réaliser en Algérie.

Il m'a semblé, en effet, que ce document pourrait être utilisé avec profit pour notre propagande dans les milieux musulmans ./.

P. le Gouverneur général
Le Secrétaire général

SECTION D'ÉTAT ARRIVÉE le 15 OCT 1918 N° 61 19 Série Carton 340 Dossier

الأرشيف الوطني التونسي

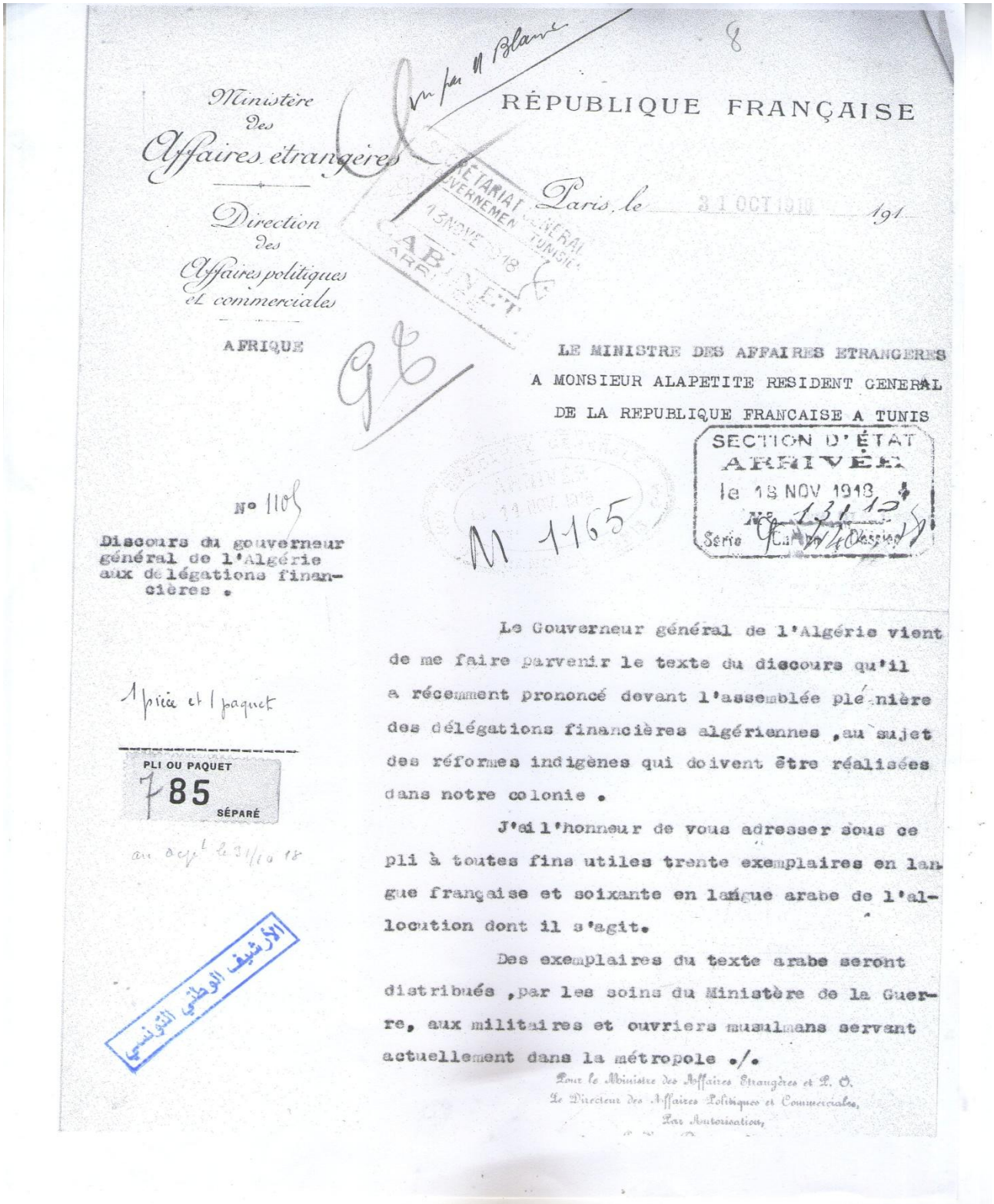

Ministère des Affaires étrangères

Direction des Affaires politiques et commerciales

AFRIQUE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 31 OCT 1918 191

LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES
A MONSIEUR ALAPETITE RESIDENT GENERAL
DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE A TUNIS

SECTION D'ÉTAT
ARRIVÉE
le 18 NOV 1918
N° 13113
Série

N° 1105

M 1165

Discours du gouverneur général de l'Algérie aux délégations financières .

1 pièce et 1 paquet

PLI OU PAQUET
785
SÉPARÉ

au dep^t le 31/10 18

Le Gouverneur général de l'Algérie vient de me faire parvenir le texte du discours qu'il a récemment prononcé devant l'assemblée plénière des délégations financières algériennes ,au sujet des réformes indigènes qui doivent être réalisées dans notre colonie .

J'ai l'honneur de vous adresser sous ce pli à toutes fins utiles trente exemplaires en langue française et soixante en langue arabe de l'allocution dont il s'agit.

Des exemplaires du texte arabe seront distribués ,par les soins du Ministère de la Guerre, aux militaires et ouvriers musulmans servant actuellement dans la métropole ./.

Pour le Ministre des Affaires Etrangères et P. O.
Le Directeur des Affaires Politiques et Commerciales,
Par Autorisation,

الأرشيف الوطني التونسي

الأرشيف الوطني التونسي

3

الـولايـــة الـعـامـــة الجـزائـريـــة

خطاب سمو السيد جونار

الـوالي الـعـام على الـبـر الجـزائـري

بـى شـان

صـــورة الـفـانـــون

المـتـعـلـــق

بترفية مسلمي الجزائرية

الى الانـتـبـاع بـالحـقـوق الـسـيـاسـيـة

الجلسة الاولى لمجلس نواب الامة الفرنسوية

في يوم الخميس السابع من شهر نفمبر سنة ١٩١٨

المعة الشرفية للاخوين فونطانـا بزفاق پيليسيي عدد ٣ في الجزائـر

سنـــة ١٩١٩
١٣٣٧

وليس المراد الزام جميعهم بالدخول في الجنسية الفرنسوية دفعة واحدة واصدار الاوامر الدولية بذلك بل المراد هو ان الوطنيين الذين يريدون التجنس بالجنسية الفرنسوية يطلبونها معتمدين في طلبهم على الحق المخول لهم (حسن جدا ـ حسن جدا)

اما الجنسية الخاصة وهي احدى الاصلاحات الاكثر غرابة المحتوية عليها صورة القانون المعروضة على انظاركم فانها بمثابة مرحلة بين حالة الفرنسوي وحالة الوطني نعني حالة متوسطة بينهما وان الوطنيين الذين يجوز لهم طلب الجنسية الخاصة وهم كثيرون يكونون محررين من القانون الخاص بهم المسمى «لانديجينا» ومن احكام المحاكم الخصوصية الزاجرة المسماة «طريبونال ريبريسيف» ويجوز لهم الاشتراك في الامور العمومية الجزائرية ويكونون ناخبين في الانتخاب الوطني لا في غيره اذ لم يقصد اصلا الالتباس بين الدائرة الانتخابية الوطنية والدائرة الانتخابية الفرنسوية فانهم يكونون ناخبين ومنتخبين في المجالس البلدية ومجالس العمالات وفي النيابات المالية نعني في جميع المجالس الانتخابية الجزائرية

لقد تأملت الاحكام المعروضة عليكم للوقوف على ما لعله فيها من بواعث الحيرة ولكن لم اجد منها شيئا فان وطنيينا الجزائريين مستأنسون بادارتنا التصريفية وفي كل يوم نجدهم لنا اكثر من ذي قبل معاونين وشركاء ذوي فائدة في توسيع نطاق مشروعاتنا ونجاحها لا يعرفون بين مصالحنا ومصالحهم ومآمالنا ومآمالهم

وها نحن نرى من المناسب ان نشركهم اكثر وامتن من السابق في حياتنا

الأرشيف الوطني التونسي

التصريفية السياسية وفي ادارة الشؤون العمومية الجزائرية ومرافقتها اليس هذا يأتي بالامر المعقول العدلي ؟ فبحسب نظري اقول ان ذلك مسلك سياسي حسن لتنمية النفوذ الفرنسوي في شمالي افريقية وما وراءه (تصفيقات)

هذه هي السياسة الصالحة ذات البصارة ولسنا نحن المخترعين لها لان لجنتكم في الامور الخارجية قد نبهت اليها متفقة في ذلك مع لجنة مجلس الشيوخ (السيناة) في الامور الخارجية كذلك وللجنتكم المذكورة كما لغيرها من لجنات مجلس النواب (ديبوتي) اعمال نافعة مدة الحرب وياللهفي على ان الناس لا ينتبهون دائما حق التنبه الى اهمية مبلغ مجهود اعضاء تلك اللجنات في صالح الامة بان مجلس النواب مع المهام الكثيرة الهائلة والعهدات المتعددة الثقيلة المنحطة على كاهله قد اتى في لجناته بخدمات عظيمة للغاية

وان لجنة الامور الخارجية لم تترك اي مسألة من المسائل السياسية المتعلقة بالمستعمرات او بالدول فيما بينها فهي التي عملت بالمباحث الجليلة التي تولاها مفررها السيد موتي ووضعت على بساط النظر صور القوانين المنوطة بترفة الوطنيين الجزائريين الى الحقوق السياسية

وانا كنت على غير وفاق مع السيد موتي في البعض من الاصلاحات ولكن لما بصت من جديد دفة ادارة الامور الجزائرية امكنني ان احذو في احكام صورة القانون التي طلبتها مني الحكومة حذو معظم الاحكام التي صادفت عليا لجنتكم ولما اظهره السيد موتي المفرر من التساهل ارتفع الخلاف وتيسر لنا انشاء النص القانوني الجامع بيننا وبين اللجنة الذي تطلب الحكومة منكم التصويت عليه

في صورة القانون التي جعلتهـا اللجنة فصل يسمح للاعضاء المسلميـن بالمجالس البلدية في البلدان التامة بالاشتراك في انتخاب مشائخ البلدان (الاميار) ومعاونيهم (الادجوانات) ولم تر الحكومة من حاجة الى رفض هذا الفصل وحيث انه من المسلم ان مراعاة العدل والانصاف ودواعي السياسة البصيرة ومقتضيات الظروف تامر باعداد الاهالي الوطنيين وتعويدهم اكثر من ذي قبل بالحياة العمومية والتكفل لهم بحظ في حق مراقبة ادارة الشئون المحلية يكون من الواجب عن امانة وصدق ان تجعل لهم في المجالس الانتخابية المحلية نيابة مهمة كافية

ولهذا السبب كان سلفي في الولاية العامة الجزائرية جناب السيد لوتـو طلب اصدار ونشر الامر الدولي الصادر يوم ١٤ جنفي ١٩١٤ الذي ازداد بـه عدد الاعضاء الوطنيين في المجالس البلدية ولهذا ايضا ارى انـا ان الوقت قد حان للانعام على الاعضاء الوطنيين المذكورين بحق الاشتراك في انتخاب « الاميار » ومعاونيهم (الادجوانات)

ولقد نبهكم السيد طومسون الى ان هذا الحق عمل به الاعضـاء الوطنيون في السابق من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨٤ واعترف بانه لـم ينتج من ذلك شيء من المحذورات التي لها بال

وفي الحقيقة لم يكن سنة ١٨٨٤ سبب يبعث على ان ينتزع من الاعضـاء الوطنيين في المجالس البلدية حق الاشتراك في انتخاب «الامير» ومعاونيهم (الادجوانات) لان القانون البلدي الجديد الذي صدر اذ ذاك مع انه ابقى « المير » موصوفا بكونه النائب عن الحكم المركزي جاهر وصرح بانه قبل كل شيء

أرشيف الوطني التونسي

هو الوكيل في المصالح البلدية وان « المير » يجب عليه ان يكون من اعضاء المجلس البلدي وزملاؤه فيه هم الذين ينتخبونه و « المير » في البلدان التامة بالجزائر هو الوكيل الاعلى في المصالح البلديـة وينوب عن مصالح السكان الوطنيين كما ينوب عن مصالح السكان الاوربيين

فمن منذ سنة ١٨٨٤ لم يكن للاعضاء الوطنيين في المجالس البلديـة الذين ينتخبهم بنوجنسهم اي حظ في انتخاب « المير » نعني الرجـل الذي من وظيفته النيابـة عن المسلمين المنتخبين لاولئك النواب وحفظ مصالحهـم والدفاع عنها ويا ترى هل هذا ايها السادة من العدل وهل ذلك مما تقتضيه السياسة الحسنة ؟

من الجائـز ان يعترض على وجود منتخبين مسلمين في مجلسي النواب (ديبوتي) والشيوخ (السينـاة) يجوز لهـم ان وجدوا فيهما التداخـل في التصويت وفي تبديل قوانين لا يرضون هم انفسهم بالرضوخ لها لا سيمـا جميع القوانين المتعلقة بالنكاح والوصية والمواريث مما يوجب عليهم دينهم عدم التمسك فيها باحكام الشرائع الفرنسوية

اما المجالس البلدية فلا يكون فيهـا اصلا التصويت على تبديـل القوانين الاصلية المؤسس عليها مجموع شرائعنا ولا تجري المفاوضة بهذه المجالس إلّا في العروضات المنوطة بماليات البلدة والاعمال الصالحة للعامة التي يطلبهـا مجتمع سكان البلدة وعليه فكيف لا يكون للمنتخبين الوطنيين المسلميـن مدخل في تسمية شيخ البلدة (المير) نعني النائب الشرعي الذي يتولى اقامة ميزانة البلدة ويطلب تنجيز الاعمال البلدية ؟

لا يخفاكم ان عدد السكان المسلمين في كثير من البلدان التامة يفوق عدد سكانها من الاوربيين فوقانا عظيما وان هؤلاء الوطنيين المسلميـــن يدفعون للميزانية البلدية غالب مداخيلها

فان عـدد السكان الاوربيين في البلدان التامـــة بحسب الاحصاءات يبلغ ستمائـة وثمان وستين الف نفس وعدد سكانها من المسلمين اكثر من مليون نفس وفي كثير من البلدان التامة يكون سكانها المسلمون ثلاثة اضعاف وخمسة اضعاف وعشرة اضعاف عدد السكان الاوربيين ولتنتبهوا الى ان الاوربيين فيهم كثير من الاجانب اسبانيوليين وايطاليين ومالطيين

اما الوطنيون المسلمون انفسهم فليسوا باجانب لان قانون مجلس الشيوخ (السينـــاة) الصادر سنة ١٨٦٥ اعتبرهم فرنسويين واذا قيل ان ذلك القانون الدولي وقع قبل اوانه فلتسمحـــوا لي بان اجيب بان ذلك القانون قـــد قرر وحُتم بعد بما اعرفه رعايانا المسلمون من دمائهم في سبيل فرنســـا اثناء الحروب في القرم (كريمي) وبسائط ايطاليا وميادين القتال في سنة ١٨٧٠ وفي تونس وفي طونكان وفي مدغشكر وظرف هذه الحرب الحالية الهائلة (تصفيقات)

اخطأ المعارضون لنا بكونهم يقيسون البلدة التامة الجزائرية بمثلها في فرنسا وحقا ان البلدة التامة الجزائرية قانون ادارتها هو قانون ادارة مثلها في فرنسا ولكن اذا قوبلت العناصر المتكونة منها كل منهما تظهر بينهما فروق لها بال

ان الوطن المدني (سيفيل) في البر الجزائري كلما اتسعت دائرته احدثت فيه بلدان تامة لا يمدنها الاعتماد على مداخيلها من سكانهـــا الاوربيين

خصوصا لكونهم لا يودون خزائنها إلّا مغارم خفيفة ولذلك طلب مشائخ تلك البلدان (الاميار) ان تضم اليها دواوير مجاورة لها مجاورة متفاوتة الفرب وهي الدواويـــرذات السكان الكثيرين من المسلمين لتفيض منهم البلدان الجديدة مغارم كافية لميزانيتها وقد كنت بينت هذه الحالة لمجلس النواب سنة ١٨٩٨ وشرحت له حيثياتها طالبا زيادة الحذر من اصدار الاوامر الدولية التي تقتضي اضافة الدواوير الى البلدان التامة لاجل انه في احيان كثيرة كان الوطنيون المسلمون في الاوطان الملحقة بالبلدان التامة مهملين لم يفق لهم تصرف ولا مرافقة (حسن جدا ـ حسن جدا)

ومعلوم ان هناك « اميارا » او « ادجوانات » يهتمون بمصالح سكان بلدانهم على اختلافهم اهتماما واحدا لان هناك ايضا « اميـــار » و « ادجوانـــات » اخرون يحتمل منهم التغافل المفرط عن مصالح السكان المسلميـــن الذين لم يكن لمنخوبيهم مدخل بالكلية في اختيار اولئك « الاميار » و « الادجوانات » ولا غرو في ذلك لان « الاميـــار » رجال من جملة البشر وحينئذ يميلون بالطبع الى مداراة منتخبيهم من الاوربيين الذين تتوقف عليهم وظيفتهـــم وهم اقرب اليهم من غيرهم

ولكن المعارضون لنا في مسالة تداخل الاعضاء المسلمين بالمجالس البلدية في انتخاب « الاميـــار » و « الادجوانـــات » احتجوا بحجة قوية باللفظ لا بالمعنى فقالوا لنا ان سمحتم لاولئك الاعضاء المسلمين بالتداخل المذكور بعد ذلك تنفيصا من الحقوق العليا حقوق حاكمية الامة الفرنسويـــة اما انا فاقول انني لا ادرك معنى تلك الحجة فضلا عن كوني لا اسلمها والذي

الأرشيف الوطني التونسي

ملحق رقم 17 : إستغلال الثروات الطبيعية (قضية فسفات تبسة)

Extrait du *Journal officiel* de la République française
du 25 Décembre 1895.

DISCOURS

PRONONCÉ PAR

M. CAMBON

GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
COMMISSAIRE DU GOUVERNEMENT

SÉANCE DE LA CHAMBRE DES DÉPUTÉS
du Mardi 24 Décembre 1895.

M. le président. La parole est à M. le commissaire du Gouvernement.

M. Cambon, *gouverneur général de l'Algérie, commissaire du Gouvernement.* Messieurs, plusieurs questions ont été soulevées par l'interpellation de l'honorable M. Marcel Habert et par le discours de l'honorable M. Viviani. J'y répondrai par des explications aussi simples et aussi nettes que possible.

La première question que m'a posée M. Viviani est celle-ci : Le gouvernement général n'a-t-il été avisé de l'affaire des phosphates que peu de temps avant l'interpellation de M. Pauliat ? Et M. Thomson, répondant à M. Viviani, a apporté à cette tribune deux dépêches échangées entre moi et M. le préfet de Constantine pour démontrer que, dès la fin de 1892, nous aurions été avisés qu'il y avait une question de phosphate.

Je crains que M. Viviani et M. Thomson lui-même n'aient mal interprété les paroles que j'ai prononcées au Sénat. J'ai dit au Sénat que, dès que j'avais eu en mains les éléments qui me permettaient de connaître la question, j'avais saisi le Gouvernement ; et c'est l'exacte vérité, comme je vous le démontrerai tout à l'heure. Mais je n'ai jamais dit — c'eût été un enfantillage — que j'ignorais qu'il y eût des phosphates, ni même qu'il y eût des concessions accordées dans le département de Constantine.

Ce que j'ai ignoré, c'était la façon dont ces concessions avaient été données. Permettez-moi d'entrer à ce sujet dans quelques explications.

L'honorable M. Thomson a dit, au sujet de ces deux dépêches, qu'il ne voulait point entrer dans la discussion des questions de droit que soulevait la théorie plus ou moins

chancelante, suivant l'expression du rapport de M. Mastier, sur laquelle la préfecture de Constantine s'est appuyée pour accorder ces concessions.

Il n'y a point là, messieurs, de question de droit ; il n'y a qu'une question de fait. Il faut, en effet, se placer en face de la situation exacte.

Il y a en Algérie, vous le savez tous, plusieurs sortes de terrains. Il y a des terrains communaux notamment — et nous appelons dans notre langue administrative terrains communaux des terrains qui appartiennent aux communes au même titre que les communaux français, — et il y a, à côté, des terrains de parcours qui appartiennent aux douars, que nous appelons les terrains communaux de douars. Pour les terrains communaux régis par la législation française, ce sont les communes qui en ont la gestion sous la tutelle du préfet ; ceci est un point incontestable et incontesté. Pour les terrains communaux de douars, les terrains de parcours des indigènes, la gestion par les communes en est subordonnée à l'avis, au consentement préalable des djemâas des douars et elle est placée sous la tutelle du gouverneur général, pour une part, et sous la tutelle du Gouvernement central, quand la

valeur des biens vendus, s'il s'agit de vente, dépasse une certaine somme.

Quand j'ai appris, en novembre 1892, par une réclamation de M. Arlès-Dufour, que la concession Crookstone avait été donnée, je devais immédiatement me demander quelle était la nature du terrain objet de cette concession. J'ai donc adressé au préfet de Constantine le télégramme que M. Thomson vous a lu et qui suffit, à lui seul, à la démonstration que j'ai l'honneur de vous faire en ce moment.

« M. Arlès-Dufour, disais-je dans ce télégramme, a demandé à sous-louer les gisements de phosphate du Dyr concédés à Mme Laporte... Veuillez me fournir des éclaircissements à ce sujet et me faire connaître notamment à qui appartient la propriété des gisements. » — Je disais bien « la propriété des gisements ».

Et le préfet m'a répondu :

« Par convention que j'ai approuvée le 17 juin 1892, sur avis du service des mines, commission municipale de Morsott a autorisé Mme Laporte à exploiter, pendant dix-huit années et moyennant redevance, phosphates de chaux situés dans terrains communaux. Les phosphates étant classés dans la catégorie des carrières appartien-

nent au propriétaire du sol, qui a le droit d'en disposer. »

Je n'accuse personne; je tiens à dire que cette dépêche est à mes yeux uniquement le résultat de la légèreté d'un employé.

Or, cette dépêche était inexacte. Il ne s'agissait pas de terrains communaux, mais de terrains de douars, et ce n'est que dix-huit mois plus tard qu'un rapport de M. Lascombes, préfet de Constantine, m'a éclairé sur la nature véritable des terrains dont il avait été disposé.

M. Jaurès. M. Viviani n'a pas dit autre chose.

M. le commissaire du Gouvernement. Je ne pouvais donc qu'être induit en erreur par cette dépêche, et mes bureaux avec moi. J'ai ici la note qui m'a été remise par eux alors qu'ils m'ont soumis la dépêche du préfet de Constantine, et cette note exprime l'impression du chef de service; la voici : « D'après les renseignements fournis par le préfet de Constantine, il s'agit d'une carrière communale qui a été louée par la commune mixte de Morsott à Mme Laporte. Le préfet a approuvé. C'est donc une affaire purement municipale. »

Mes bureaux et moi-même nous sommes restés sous cette impression pendant près

de dix-huit mois, et c'est pour cela que j'ai pu me croire le droit de répondre, lorsqu'on est venu me consulter en réclamant ma signature : « C'est une affaire qui ne me regarde pas. » Et quand M. Crookstone, inquiet du sort de sa concession, quand M. Bertagna et plusieurs personnes m'ont demandé mon intervention, je l'ai refusée. C'est ainsi que nous avons pu en toute sûreté de conscience transmettre à M. le ministre des travaux publics la proposition qui nous était faite pour des modifications de tarif.

M. René Viviani. Je demande la parole.

M. le commissaire du Gouvernement. Mais, messieurs, si les choses en étaient restées là, je n'accuserais, ainsi que je vous l'ai dit, que la légèreté des hommes. Malheureusement, les événements ont pris une tournure différente et qui peu à peu a attiré notre attention.

Du mois d'août 1893 au mois de février 1894 les faits se sont passés les plus graves de cette affaire, ceux qui ont amené la discussion à laquelle vous assistez depuis trois jours.

Aux mois d'août et de septembre 1893, une sorte de furie s'est emparée, dans le département de Constantine, de tous les

hommes qui s'occupent d'affaires. On a vu une série incroyable de demandes affluer à la préfecture, et MM. Mollet, Ferrouillat, Boët, Bertagna et Crookstone lui-même assiégeaient les bureaux.

La préfecture ne m'a pas saisi. Cependant, à peu près à la même époque, je recevais d'un sieur Souillot une demande de concession, et je l'envoyais à la préfecture, dont j'avais soin d'appeler l'attention en écrivant :

« Faites-moi connaître votre avis et celui du service des mines. »

Un mois après, en octobre 1893, me parvenait encore une réclamation d'Arabes qui se prétendaient lésés. Je l'envoyais également à la préfecture en disant : « Faites-moi vos propositions. » Et la préfecture ne m'adressait aucune réponse ! (*Exclamations et mouvements divers. — Applaudissements sur divers bancs.*)

A l'extrême gauche. C'est un aveu !

M. Léon Bourgeois, *président du conseil, ministre de l'intérieur.* Quel était le préfet à ce moment ?

M. le commissaire du Gouvernement. C'était M. Mengarduque jusqu'à la fin de septembre, et ensuite M. Ducos.

Sur ces entrefaites, voici ce qui se passa : les trois principales demandes

de concession émanaient, la première de MM. Mollet et Ferrouillat, la seconde de M. Bertagna, la troisième de M. Barboutie, celle-ci écrite et signée par M. Boët.

Il se produisit quelque chose de singulier : l'administration municipale de Morsott agissait, à l'égard de ces trois concessions, d'une façon absolument différente pour chacune d'elles.

En ce qui concerne MM. Mallet et Ferrouillat, alors qu'on avait déjà, un an auparavant, adopté la procédure des carrières à l'égard de la concession de M. Crookstone, on leur faisait savoir qu'il fallait suivre la procédure indiquée pour les mines; et, au bout d'un mois, comme les demandeurs avaient protesté et obtenu raison, du moins sur ce point, à la préfecture de Constantine, la commission municipale de Morsott repoussait leur offre sous le prétexte qu'elle était trop avantageuse pour la commune : la concession était accordée à un membre de cette commission municipale, M. Camilieri.

Pour M. Bertagna, on agissait autrement : sa demande avait été précédée d'une espèce de discussion sur une question de priorité entre le sieur Salah ben Khelil, auteur de M. Bertagna, et un sieur Cossé, agent de M. Crookstone. Le service des mines avait

été saisi, en la personne de M. Lantenois, ingénieur des mines du département de Constantine. Ce dernier avait été chargé d'étudier cette question de concert avec un conseiller de préfecture, M. Oppetit. Ces fonctionnaires avaient fait leur enquête, et le 29 août M. Lantenois envoyait à la préfecture de Constantine un rapport dans lequel il indiquait qu'à ses yeux la priorité appartenait à Salah ben Khelil, mais que cela n'avait pas grande importance, puisqu'il ne s'agissait que de carrières à l'égard desquelles les permis de recherche ne sont pas nécessaires.

Mais M. l'ingénieur des mines joignait à ce rapport une lettre adressée à M. le préfet de Constantine, et dans laquelle il écrivait :

« Je conserve chez moi, monsieur le préfet, les différentes demandes de M. Cossé et de Salah ben Khelil, ainsi que la délibération de la commission municipale de Morsott, du 15 novembre 1892, pour laquelle vous avez demandé l'avis du service des mines.....

« ..... Il m'a paru, en y réfléchissant longuement, que l'intérêt public était beaucoup plus gravement engagé dans toutes ces questions qu'il n'avait semblé tout d'abord. Je les ai étudiées en conséquence

et j'ai l'intention de faire des propositions convenables à l'administration sur ce sujet. J'en ai déjà parlé à M. l'ingénieur en chef. Il m'a fallu quelque temps pour bien me rendre compte des choses; mais je compte déposer mon rapport à ce sujet dans une quinzaine de jours, alors que j'aurai tous les renseignements en mains. En même temps, j'enverrai mon avis motivé sur la demande de Salah ben Khelil. Je donnerai ainsi toute l'ampleur qui me paraît nécessaire aux considérations d'intérêt public pour lesquelles j'ai été consulté. »

Je n'ai connu cette lettre que lorsque j'ai pris connaissance du dossier et du rapport d'enquête, il y a quelques jours (*Exclamations à l'extrême gauche*), et dans le dossier j'ai trouvé la déposition de M. Lantenois qui se termine ainsi : « J'ai cru que ces précautions étaient suffisantes pour éviter toute solution hâtive de la part de la préfecture. »

M. Jaurès. La date ?

M. le commissaire du Gouvernement. La lettre de M. Lantenois est du 29 août 1893. Peu de jours après, la demande en concession de M. Bertagna était déposée à la préfecture; celle-ci prescrivait de l'instruire d'urgence; le 20 septembre, la concession était accordée par la commune mixte de

Morsott, et le 25 septembre approuvée par le préfet, sous la réserve, sans portée utile, de l'avis technique du service des mines quant à l'exploitation. (*Rires à l'extrême gauche.*)

Il faut avouer qu'ayant en mains la lettre de l'ingénieur des mines, il eût été prudent d'attendre avant de donner suite à la demande et surtout de suspendre l'approbation.

Quant à la demande de MM. Boët et Barboutie, après qu'elle avait été instruite d'urgence, on consultait le service des mines avant d'approuver la concession. Mais il se produisit ensuite ce fait singulier. Le préfet qui avait succédé à M. Mengarduque, M. Ducos, quittait presque immédiatement la préfecture, et, aussitôt après son départ, le 5 décembre, sans attendre l'avis demandé au service des mines, le secrétaire général d'alors — je le regrette, car c'était un fonctionnaire en qui personnellement j'avais beaucoup de confiance — approuva la concession Boët-Barboutie dans la même forme irrégulière adoptée précédemment pour celle de M. Bertagna, je veux dire sous la réserve de l'avis technique du service des mines.

Ici se place un incident qui ajoute une gravité plus grande encore aux faits que je

الملحق رقم 18:الخاص بالجلسات المتعلقة بقانون الحالة المدنية والألقاب 1879.

— 396 —

M. le Gouverneur Général. — Conformément au désir que vous m'avez exprimé, je vous ai convoqué en session extraordinaire, pour achever l'examen et la discussion des projets que j'ai eu l'honneur de vous soumettre. En tête de votre ordre du jour figure le projet sur l'Etat civil des Indigènes, préparé par une Commission spéciale, composée d'hommes ayant une compétence particulière en la matière. Ce projet a été étudié à nouveau par une de vos Commissions dont M. Alphandéry est le rapporteur.

M. Alphandéry, au nom de la 2e Commission, donne lecture du rapport ci-après :

« La collectivité de la propriété détenue par les indigènes est considérée depuis longtemps comme le plus sérieux obstacle au développement de la colonisation. On peut dire, avec certitude, que notre action civilisatrice sur les indigènes ne deviendra un fait réel qu'après la répartition individuelle et définitive des terres entre les mains de ceux qui les détiennent aujourd'hui collectivement. La loi de 1873 a eu pour but de poursuivre cette œuvre, et son auteur avait pressenti un des obstacles que devait rencontrer son exécution.

» Pour délivrer des titres de propriété, il est nécessaire que le titulaire soit exactement désigné. La désignation de l'individu, dans notre état social, dérive des noms familiaux dont la propriété s'établit par l'état-civil.

» Chez les indigènes, le nom familial ou patronymique n'existe pas ou n'existe qu'à l'état de rare exception. La constatation de l'état civil ne leur était donc pas nécessaire, et nous ne rencontrons chez eux aucune institution analogue, même à l'état rudimentaire; si bien qu'un indigène ne peut jamais, non-seulement prouver, mais même dire exactement son âge.

L'auteur de la loi de 1873 avait cru résoudre la difficulté en insérant dans son texte, que l'attribution de la terre à une individualité serait accompagnée de l'attribution à son propriétaire d'un nom patronymique.

— 397 —

A quel point cette disposition était insuffisante, il est facile aujourd'hui de s'en rendre compte. Si la propriété devait rester entre les mains de celui auquel elle est attribuée, et si celui-là seul devait jamais être dans la nécessité de constater ses droits, la mesure aurait pu suffire. Mais quel but poursuivait l'auteur de la loi de 1873. L'intérêt que nous avions à répartir la propriété, n'était-il pas précisément de mettre fin à cette immobilisation éternelle qui est le fait de la propriété collective. Il était donc facile, puisque c'était là le but qu'on poursuivait, de prévoir qu'aussitôt répartie, la propriété tendrait à changer de mains et que, par suite, donner un nom à celui auquel elle appartenait aujourd'hui, était une œuvre insuffisante, destinée à se détruire d'elle-même journellement.

» Pour faire œuvre durable, il fallait donner un nom, non-seulement au propriétaire actuel, mais encore à tous ceux qui, à un titre quelconque, pouvaient le devenir, c'est-à-dire à tous.

» Donner un nom à chaque famille et lui en assurer la propriété était un acte qui devait, non pas accompagner, mais précéder l'exécution de la loi de 1873.

Le projet soumis à votre examen comble cette lacune. Son utilité et son urgence ne saurait faire doute pour personne.

» Votre Commission, sans se préoccuper de la rédaction du projet, a limité la mission de son Rapporteur au soin de vous présenter les quelques observations que comporte son examen :

» Le projet semble ne poursuivre qu'une partie du but qu'on se propose d'atteindre : l'attribution du nom patronymique, sans se préoccuper suffisamment peut-être d'assurer la propriété du nom aux intéressés.

La délivrance de la carte d'identité ne peut, à elle seule, suppléer à l'état-civil dont elle ne doit être qu'un extrait, constatant le nom et le droit de propriété de ce nom. Il est indispensable qu'il existe un registre qui soit la représentation du registre de l'état-civil qui n'existe pas et que la loi doit avoir pour but essentiel de créer. On trouve bien dans le projet l'indication d'un registre matrice qui, sans doute, doit être le futur re-

— 398 —

gistre de l'état-civil, mais il semble n'être qu'un accessoire tandis qu'il doit être la base de la réforme. Comment sera-t-il établi? dans quelle forme? à quel moment? Il est important que la loi précise tous ces points sur lesquels le projet est muet. Les cartes d'identité délivrées devront constituer des extraits de ce registre analogues aux extraits des actes de l'état-civil.

» L'indigène à naître et dont l'état civil établi par la loi sera régulier, devra-t-il dans l'avenir se pourvoir de sa carte d'identité, ou un extrait de naissance, dans la forme ordinaire lui en tiendra-t-il lieu ? Le projet ne prévoit rien à cet égard ; mais nous pensons que, dans ce cas, l'indigène devra toujours se pourvoir de sa carte d'identité aussitôt qu'il quittera son douar ou sa commune.

» Votre Commission a discuté le mode d'exécution qui semblait, d'après la rédaction du projet de loi, devoir s'opérer partout par des Commissaires spéciaux, ce qui entraînerait la nécessité d'une exécution successive, et par suite, fort lente.

» Pénétrée au contraire des avantages d'une exécution rapide, elle s'est demandée s'il ne serait pas possible d'émettre le vœu qu'on procédât simultanément dans toutes les communes de plein exercice ou mixtes, c'est-à-dire bientôt dans toute la région du Tell.

» Une difficulté sérieuse avait, à cet égard, arrêté la Commission à laquelle a été confiée la rédaction du projet. Où pouvait-on trouver des agents assez nombreux pour permettre d'entreprendre, à la même heure, sur le territoire de chaque commune, un travail aussi important. Les Officiers de l'état civil pouvaient seuls répondre à ce besoin. Mais on objectait que s'il était facile de désigner les Officiers de l'état civil dans les communes mixtes où ces Officiers sont fonctionnaires de l'Etat, il n'en était pas de même dans les communes de plein exercice où il pouvait être difficile de compter sur le concours des Maires, soit parce qu'ils pouvaient se refuser à ce travail, soit par tout autre considération.

» Pour trancher le débat, la Commission a dû prier M. le Gouverneur Général de vouloir bien lui donner

— 399 —

son avis. Il résulte des communications faite par lui que, tout en reconnaissant les avantages de l'application simultanée de la loi dans toute l'étendue du territoire, et tout en ayant l'intention de l'appliquer rapidement, le Gouvernement ne peut être assez certain de trouver un nombre d'agents suffisants pour laisser inscrire dans la loi l'obligation de l'appliquer simultanément dans toutes les communes. Mais le Gouverneur Général a donné à votre Commission l'assurance que les Officiers de l'état civil seraient employés partout où il serait possible de le faire, et qu'ailleurs il ferait procéder avec toute la célérité désirable.

» Nous pensons donc qu'il suffit d'indiquer ce point pour que la rédaction du projet soit modifiée par le Gouverneur Général dans le sens de ses déclarations, en faisant disparaître de son texte tout ce qui semble n'impliquer qu'une exécution successive, mais en conservant une latitude suffisante pour tenir compte des difficultés matérielles.

» Les délais accordés par l'article 11, pour permettre aux intéressés de se pourvoir contre les décisions des Commisaires, et celui de l'article 12, accordé à ce dernier pour statuer sur les réclamations, ont paru insuffisants, et votre Commission propose de fixer, le premier à deux mois, et le second à un mois.

» L'article 14 interdit aux Officiers de l'état civil de désigner les indigènes dans les actes qu'ils sont appelés à dresser ou à recevoir, autrement que par les noms portés sur les cartes d'identité, sous peine d'une amende de 50 à 200 francs. On a fait remarquer qu'une amende aussi élevée serait difficilement appliquée, ou que l'exonération en serait facilement obtenue, et nous nous proposons, pour assurer l'efficacité de son application, d'en réduire les limites entre 25 et 100 francs.

» La Commission a relevé une dissemblance entre l'exposé des motifs et le texte de l'article 19, qui astreint les Cadis à faire parvenir à l'Officier de l'état civil de la commune, un extrait des actes de mariage et de divorce. Il lui paraît suffisant que cette communication soit faite par un état comme l'indique l'exposé des motifs.

M. Poivre voudrait que l'on fixât un délai pour l'établissement de l'état civil des Indigènes sans attendre le recensement quinquennal qui aura lieu ultérieurement.

M. le Gouverneur Général. — La rédaction de l'article 2 portait d'abord : Dans chaque commune et section de commune qui seront *successivement désignées* par le Gouverneur Général civil pour être soumises à la constitution de l'état civil, il sera fait..... On a fait observer que cette rédaction pouvait laisser croire que l'état civil ne se ferait que successivement, lentement, et qu'il n'y serait pas procédé à la fois sur tout le territoire. L'observation de la Commission était juste. Il est bon de faire remarquer cependant que cette rédaction différait déjà beaucoup de celle adoptée pour le projet de 1875. Il était dit : que l'état civil ne serait établi que là où la propriété indigène serait constituée. J'ai contesté pour mon compte qu'il dût en être ainsi et que les deux questions fussent subordonnés l'une à l'autre. Ce point une fois acquis, on s'est préoccupé de savoir comment on procéderait ; tout le monde a été d'avis qu'il fallait agir le plus tôt possible, à bref délai. Fallait-il dire expressément que le même jour, à la même heure, des agents partiraient de tous les points du territoire pour opérer, ou bien suffit-il de décider qu'on doit constituer d'urgence ? Faire vite est certainement en pareille matière une nécessité, mais encore y a-t-il des moyens matériels dont il faut se préoccuper. Qui chargera-t-on de l'établissement de l'état civil, les fonctionnaires qui habituellement en sont chargés, les Maires, les Administrateurs. Je le veux bien. Mais il peut arriver que tel Agent ne puisse pas ou ne veuille pas s'en occuper ; il faut prévoir le cas où il sera nécessaire d'avoir recours à un personnel auxiliaire. Pour donner satisfaction aux préoccupations qui se sont manifestées à ce sujet au sein de la Commission, il a été décidé qu'à la rédaction première de l'article 2 on substituerait la suivante : Dans chaque commune et section de commune il sera fait préalablement par un Officier de l'état civil ou, à son défaut, par un Commissaire désigné à cet effet..... La loi n'édicte plus que l'opération se fera successivement.

L'article 2 ainsi modifié est mis aux voix et adopté.

A propos de l'article 3, M. Robe ne veut présenter qu'une observation ou plutôt demander un éclaircissement.

Il est certain que l'état civil des Indigènes a surtout pour but de servir à l'assiette de la propriété et à la sécurité des transactions immobilières ; il faut donc que le même nom appartienne, autant que possible, à tous les copropriétaires d'une terre par voie d'hérédité ; or, d'après l'article 3, en l'absence d'ascendant mâle et d'existence de plusieurs frères, c'est à l'aîné qu'appartient le choix du nom patronymique ; le projet prend donc les frères pour base et pour règle ; mais, en supposant qu'il existe un ou plusieurs oncles consanguins ou même une tante aussi consanguine ; ces oncles et tantes sont naturellement copropriétaires par hérédité du patrimoine de l'auteur commun ; ils doivent donc avoir le même nom patronymique ; cependant le contraire peut arriver, car lorsque le frère, qui est en même temps le neveu, aura choisi son nom patronymique, on ira trouver l'oncle qui pourra prendre un autre nom. Cela ne saurait être admis. Il est vrai que l'article 6 dispose, que lorsqu'un nom patronymique devra être commun à un chef de famille et à des descendants ou collatéraux, avis du nom adopté par le premier sera donné aux derniers et il leur sera imposé ; mais il faut remarquer que cela n'est prévu que pour le cas où les parties ne seraient pas domiciliées dans la même circonscription ; de sorte que l'obscurité ou la difficulté reste entière ; la rédaction du projet en cette partie ne paraitpas conforme à son esprit.

M. le Gouverneur général. — M. Robe a raison ; il sera nécessaire de modifier la rédaction de l'article 3 qui n'est pas suffisamment claire.

M. Fauqueux. — M. Robe paraît croire, en principe, que le même nom doit appartenir à tous les copropriétaires d'une même terre par voie d'héridité. En France, cela n'a pas toujours lieu; on distingue parmi les copropriétaires ceux qui proviennent de la ligne paternelle et de la ligne maternelle par des noms différents. Il n'y aurait donc aucune espèce d'inconvénient à ce que les copropriétaires d'une même terre choisissent des noms différents.

M. Robe. — Il est indispensable que tous ceux qui descendent d'un auteur commun aient le même nom.

M. le Gouverneur général. — La pensée de la Commission a été que l'oncle devait être chargé de choisir le nom. La question est ainsi de savoir si c'est au plus ancien des collatéraux que le droit appartient.

M. Poivre. — Dans le cas où deux frères seraient mineurs et n'auraient pas d'ascendants, qui choisira le nom?

M. le Gouverneur Général. — Le représentant des mineurs.

M. Poivre. — Aux termes de la loi musulmane ce sera alors le Cadi; mais rien dans le projet ne l'indique.

M. Letellier. — Dans l'hypothèse posée par M. Robe il serait nécessaire d'établir que ce sera le plus âgé de la famille qui choisira le nom patronymique; il ne faut pas perdre de vue, étant donné les mœurs des Indigènes, que l'oncle peut quelquefois être plus jeune que ses neveux; il est indispensable de ne pas laisser à un mineur le soin de choisir le nom de toute sa famille.

M. Raffin. — La Commission n'a pas songé le moins du monde à attribuer le choix du nom potronymique à l'oncle; elle a voulu confier ce droit au chef de la famille; or, pour les musulmans, le chef de la famille est le fils du frère aîné.

M. Robe. — Cette pensée peut se traduire par un mot : Le choix du nom patronymique devra être fait par le chef de famille au degré supérieur.

M. Letellier. — Il n'existe pas chez les Indigènes de droit de primogéniture.

M. Raffin. — En mettant le chef de famille cela suffira.

M. Letellier. — Il faut mettre le plus âgé.

M. Robe. — Chez les Indigènes tout le monde proteste contre la qualification de chef de famille.

M. le Gouverneur Général. — Il faut pourtant bien la créer ou la constituer la famille chez les Indigènes; c'est l'objet du projet de loi. La question est de savoir si lorsqu'il y aura des frères et à côté un oncle, c'est l'oncle qui aura le droit de choisir le nom patronymique; ou si au contraire il y a lieu de tenir compte, au point de vue de la famille indigène, de la situation respective de l'oncle et du neveu, ce dernier étant le fils du frère aîné.

M. Letellier. — Mais alors ce serait le rétablissement au profit des Indigènes du droit de primogéniture qui a été aboli en France.

M. Fauqueux. — Il suffit d'attribuer le droit dont on parle au plus âgé des membres de la famille.

— 412 —

M. Raffin. — Alors, c'est cet individu seul qui imposera sa volonté à tout un groupe.

M. Mangiavacchi. — Si on chargeait de ce soin le chef de la famille ainsi que le demande M. Raffin, il y aurait un danger. On sait que très souvent chez les Indigènes, le chef de la famille n'est pas le plus âgé. Dans une famille composée de plusieurs personnes âgées de 20, 30, 40, 50 ans, c'est quelquefois l'individu âgé de 30 ans qui, avec le consentement de ce dernier, est reconnu comme chef de famille ; il arrive même que du vivant de l'auteur commun, c'est l'un de ses enfants qui devient chef de famille. En adoptant la proposition de M. Raffin, il y aurait dans la loi contradiction entre l'aîné de fait et le chef de la famille.

M. Fauqueux croit qu'il suffirait de borner la famille à ce qu'elle est aujourd'hui sans autant se préoccuper des ascendants.

La proposition de M. Raffin est mise aux voix et n'est pas adoptée.

Le Conseil décide que c'est le plus âgé des membres de la famille en prenant sa situation au jour où on l'examine qui sera chargé de choisir le nom patronymique.

M. Poivre. — Quelle sera la durée du délai imparti à l'Indigène à qui le choix du nom patronymique appartient en cas de refus ou d'abstention.

M. le Conseiller Bellemare. — Il n'y a pas de délai. En cas de refus ou d'abstention de la part de l'Indigène, le droit qu'il avait passe à celui qui vient après.

M. Fauqueux. — Il faudrait ajouter : qui vient après lui par l'âge.

— 413 —

M. le Gouverneur général. — En cas de contestation et d'inobservation des délais, l'Indigène a toujours le droit de faire opposition à la décision du Commissaire. C'est au Conseil de Gouvernement, selon les cas aux tribunaux, qu'appartient le droit de statuer.

Sous le bénéfice des observations présentées, les articles 3, 4, 5, 6, 7, sont mis successivement aux voix et adoptés.

M. Raffin demande la suppression de l'article 8. Le projet soumis par M. le Gouverneur Général entoure la constitution de l'état civil des Indigènes de tant de garanties et de précautions que c'est précisément pour cela qu'il demande la suppression de l'article 8. Tout le monde sait de quelle façon ont procédé les commissaires-enquêteurs pour donner des noms aux Indigènes ; personne n'ignore non plus que très souvent ces noms laissaient beaucoup à désirer. Ce n'est pas d'ailleurs à des employés chargés de travailler à la tâche et qui ont intérêt à aller très vite que l'on peut confier une opération aussi délicate que celle de la constitution d'un état civil. Lorsque le commissaire-enquêteur voyait un individu, il lui donnait un nom sans se préoccuper le moins du monde des autres parents qu'ils pouvaient avoir; l'Indigène, de son côté, n'était admis ni choisir, ni réclamer ; il demandera donc que tout ce qui a été fait jusqu'à présent par les commissaires-enquêteurs, au point devue de l'établissement de l'état civil, soit considéré comme nul et non avenu et que l'on procède dans les tribus où la propriété a été constituée absolument comme dans les autres. Il suffira pour qu'aucun trouble ne soit apporté dans les transactions immobilières d'inscrire en marge du titre de propriété le nouveau nom de l'attributaire.

M le Gouverneur Général. — Le point touché par M. Raffin est très certainement un des plus importants du projet. Deux frères et un oncle habitent trois douars différents ; la propriété est constituée, ils n'ont pas le

Conceil superiuer : séance du 23 Décembre 1879 .

الملحق رقم 19: الضرائب ومساهمة البلديات المختلطة

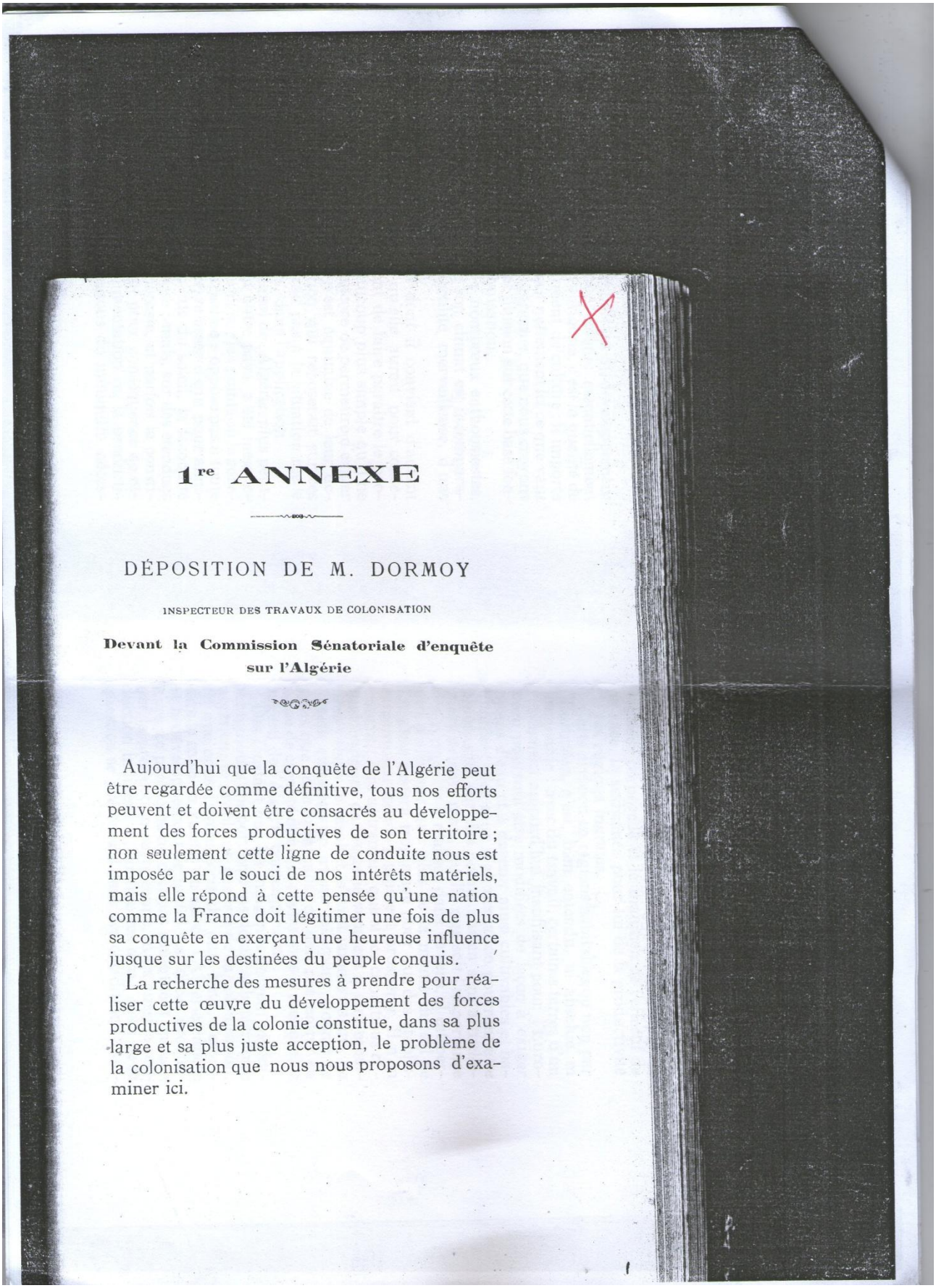

1re ANNEXE

DÉPOSITION DE M. DORMOY

INSPECTEUR DES TRAVAUX DE COLONISATION

Devant la Commission Sénatoriale d'enquête sur l'Algérie

Aujourd'hui que la conquête de l'Algérie peut être regardée comme définitive, tous nos efforts peuvent et doivent être consacrés au développement des forces productives de son territoire ; non seulement cette ligne de conduite nous est imposée par le souci de nos intérêts matériels, mais elle répond à cette pensée qu'une nation comme la France doit légitimer une fois de plus sa conquête en exerçant une heureuse influence jusque sur les destinées du peuple conquis.

La recherche des mesures à prendre pour réaliser cette œuvre du développement des forces productives de la colonie constitue, dans sa plus large et sa plus juste acception, le problème de la colonisation que nous nous proposons d'examiner ici.

I

Les mesures à prendre pour développer les forces productives de l'Algérie ne doivent pas viser seulement les Européens mais aussi les Indigènes.

Le facteur le plus important du développement de la prospérité d'une colonie essentiellement agricole, comme l'est l'Algérie, c'est la qualité de la terre comme instrument de culture ; il importe d'autant plus de préciser nettement ici ce que vaut à cet égard la terre algérienne, que nous croyons que l'on se fait souvent illusion sur cette base fondamentable de la colonisation.

L'Algérie, disent de nombreux enthousiastes, est la terre promise ; son climat est incomparable, son sol d'une fertilité merveilleuse, d'une inépuisable fécondité.

C'est là une erreur dont il convient d'autant plus de faire justice qu'elle aurait pour conséquence, non seulement de faire paraître le problème à résoudre beaucoup plus simple qu'il ne l'est en réalité, mais encore de permettre d'exiger des colons plus qu'il n'est équitable de leur demander : toute solution qui reposerait sur ces prémisses ne répondrait pas à la situation réelle et échouerait, dès lors, dans l'application.

La vérité, c'est que le sol de l'Algérie, plus peut-être que celui d'aucun autre pays, a été inégalement doté par la nature : sur les points où la constitution géologique du sol ne s'oppose pas à toute végétation et où il arrive assez d'eau pour annihiler l'action desséchante du soleil, la fécondité est, en effet merveilleuse ; mais, sur des étendues considérables, la sécheresse, et parfois la constitution géologique, ont pour conséquence de réduire les moyens d'alimentation ou la productivité de la terre au-dessous du minimum nécessaire à l'existence de l'Européen et, surtout, d'une population européenne. Nous disons d'une *population européenne* parce que l'Européen ne peut guère s'installer que par groupes, dans un pays où les indigènes ne produisent aucune des choses qui nous sont nécessaires.

Sur ces territoires déshérités, l'Arabe cependant, en raison de son excessive sobriété, peut vivre et vit depuis des siècles, attestant, par sa vigueur corporelle et le maintien de l'effectif de sa race, la suffisance pour lui de la productivité de ces régions ingrates.

Cette division en régions habitables ou non par l'Européen, n'est, bien entendu, ni absolue, ni immuable : avec du travail, certaines terres d'un rendement aujourd'hui insuffisant pour l'Européen pourront être modifiées de façon à exiger moins d'eau et à devenir ainsi cultivables et habitables ; des eaux d'alimentation pourront être aménagées sur des points qui en sont actuellement privés, mais, quelle que soit l'importance des conquêtes à réaliser dans ce sens, il est permis d'affirmer que plus de la moitié du sol de l'Algérie restera trop aride pour que des établissements européens y puissent prospérer. Il n'en pourrait être autrement que si les conditions climatologiques de l'Algérie venaient à être modifiées ; mais ce résultat, s'il est jamais atteint, ne le sera que dans un avenir tellement éloigné de nous que cette éventualité ne doit pas entrer en ligne de compte dans les résolutions à prendre au regard de l'Algérie contemporaine.

Dès l'instant que les indigènes doivent exploiter toujours une portion considérable du territoire algérien, le problème général de la colonisation, tel que nous l'avons formulé plus haut, c'est-à-dire la mise en valeur du sol de l'Algérie entière et le développement de toutes ses forces productives, ce problème ne doit pas seulement envisager la production européenne, mais aussi la production indigène et, comme ces deux côtés de la question se présentent dans des conditions abso-

lument différentes, il y a lieu de les étudier successivement.

Avant, toutefois, d'aborder cet examen, il convient de remarquer combien sont ici connexes les intérêts des deux nationalités. La prospérité de la colonisation européenne repose, en effet, non seulement sur sa production propre, mais aussi sur la production indigène ; car, plus celle-ci sera considérable, plus seront actives les transactions commerciales de la colonie qui sont l'apanage de l'Européen ; plus aussi les indigènes consommeront de produits de notre industrie, plus pourra être élevé le chiffre de l'impôt arabe et, par conséquent, celui de la part de cet impôt affectée aux besoins généraux de la colonie ; plus, enfin, s'élèvera l'effectif de la population indigène et deviendra ainsi facile le recrutement d'une main-d'œuvre qui sera toujours précieuse et restera même, tout au moins pendant longtemps encore, absolument nécessaire à l'Européen. Nous irons plus loin, et nous ferons remarquer que la prospérité de l'élément européen est soumise à des éventualités dont la réalisation pourrait avoir de funestes conséquences. Que deviendraient les viticulteurs algériens, si le phylloxera s'étendait rapidement ? Quel coup recevrait la prospérité de la colonie européenne si les taxes protectrices qui s'opposent à l'entrée des céréales et des vins étrangers dans la métropole venaient à être supprimées ? Or, la production indigène est à l'abri de ces dangers. Pendant des siècles elle a vécu sans protection et, en dépit des fléaux de la viticulture et de l'affranchissement des frontières, elle continuerait à exister, à alimenter le commerce, à assurer des ressources fiscales, apportant ainsi, aux heures de crise, un concours qui pourrait être alors précieux pour la colonie entière.

Il est, dès lors, permis de dire que si l'Européen est la tête et le bras droit de la prospérité de l'Algérie, l'indigène en est et en restera le bras gauche.

Nous avons donc, indépendamment de toute considération de morale ou de philanthropie, le plus grand intérêt à développer la production indigène, non seulement en raison des résultats financiers de notre conquête au regard de la métropole, mais également à cause des avantages qu'en retireraient personnellement nos colons ; ceux-ci le savent bien, aussi ne manquent-ils jamais de protester énergiquement, quand on les accuse d'être animés, vis-à-vis des Arabes, d'un sentiment d'hostilité.

La race indigène, de son côté, n'a pas un intérêt moindre à la pénétration de son territoire par l'élément européen, qui est le seul moyen pour elle de se familiariser avec nos procédés d'exécution et d'élever progressivement le niveau de ses facultés.

Chacune des deux nationalités est donc intéressée au développement des forces productives de l'autre.

II

Développement de la production indigène

L'élément presque unique de la production indigène, c'est la terre exploitée par la main-d'œuvre arabe.

Actuellement, cette production est très faible par rapport à l'étendue de la terre et à l'effectif de la main-d'œuvre.

Ce résultat provient, d'une part, de ce qu'une partie considérable du sol est, ainsi que nous l'avons dit plus haut, d'une productivité très réduite, et, d'autre part, de ce que la main-d'œuvre arabe ne tire pas d'une terre de qualité déterminée ce qui pourrait en être obtenu.

Ni le climat, ni la nature du sol ne pouvant être modifiés, ce n'est que par une transformation de la main-d'œuvre qu'un progrès peut être réalisé.

La main-d'œuvre indigène est insuffisamment productive parce qu'elle manque d'activité, d'habileté et de moyens matériels.

Pour déterminer dans quelles limites il est possible d'avoir raison de ces défectuosités, il est nécessaire de remonter à leur cause.

La sécheresse rend presque improductive une grande partie des terres algériennes pendant les années ordinaires, mais, dans les années de pluie abondante, ces mêmes terres peuvent devenir d'une assez grande fertilité pour que les cultures les plus rudimentaires y donnent des récoltes largement suffisantes : on peut donc vivre sur ces territoires, rien qu'en grattant le sol, mais à la condition d'avoir assez de sobriété et de résignation pour attendre qu'Allah veuille bien envoyer l'année féconde. C'est dans ces conditions que s'est développée la race arabe, ce sont ces circonstances naturelles qui lui ont presque imposé la sobriété, la résignation et, malheureusement, la paresse : pourquoi, en effet, l'Arabe eût-il tenté des cultures perfectionnées, et, par conséquent, pénibles à préparer, si ces cultures devaient le plus souvent avoir, faute d'eau, le sort de ses cultures rudimentaires ?

Si la race arabe est restée de nos jours ce qu'elle était il y a dix siècles, ce n'est pas qu'elle manquât d'intelligence ou de vigueur, c'est qu'en raison de l'ingratitude du sol, de la menace toujours suspendue et si souvent réalisée d'une sécheresse entraînant la perte de tout le travail d'une campagne, il fallait uniquement, mais absolument, une sobriété extraordinaire, une résistance corporelle considérable, une résignation à toute épreuve : ces qualités sont devenues celles de l'Arabe ; elles sont complétées chez lui par les croyances d'une religion fataliste bien appropriée aux autres éléments de la situation et elles s'harmonisent également bien avec la nature amollissante du climat. Si l'Arabe fût né ou devenu autre, s'il eût ressenti des besoins multiples et de nature délicate, sa race ne trouvant par les

moyens de donner satisfaction à ces besoins se fût étiolée et eût disparu.

C'est en raison de cette loi de nature, de cette répercussion de la terre sur l'homme qui vit exclusivement d'elle, que le problème de l'assimilation des indigènes, dans le sens général et absolu de ce mot, doit être tenu pour insoluble, parce que l'amélioration progressive de la race ne pourrait jamais être réalisée que simultanément avec une amélioration correspondante des moyens de production et que celle-ci n'est possible, dans les proportions que comporte le mot *assimilation*, que sur certains territoires privilégiés de l'Algérie ; nous ajouterons même que si l'on pouvait d'un coup de baguette rendre les indigènes semblables aux Européens, cette transformation, indépendamment de toute considération de sécurité, serait grosse de malheurs, car ces indigènes, subitement perfectionnés, ne pourraient plus vivre sur une terre insuffisamment productive pour leurs nouveaux appétits, de même que si l'on donnait aujourd'hui au chameau les qualités du cheval anglais, on n'aurait plus demain de moyen de traverser le désert.

Ce n'est donc que sur les territoires relativement fertiles que les aptitudes de l'indigène pourront être sérieusement modifiées, et ce résultat même sera d'autant plus difficile à obtenir que l'indigène en raison de sa vie de misère séculaire, ne dispose que des moyens matériels les plus rudimentaires, de sorte qu'il végète péniblement, même sur des terres qu'un travail mieux entendu rendrait largement productives.

On comprend que, dans de telles conditions, le développement de la production indigène présente de grandes difficultés.

De sérieux progrès, cependant, peuvent être réalisés. C'est ainsi que les indigènes pourront, à notre contact, devenir progressivement plus actifs et plus habiles, recueillir le fruit de ce labeur nouveau, éprouver alors des besoins et des jouissances d'un ordre plus élevé qu'aujourd'hui,

comprendre de ce moment l'utilité de l'instruction qui, en augmentant leur habileté, assurerait la satisfaction de ces besoins nouveaux, acquérir cette instruction première et, grâce à elle, s'élever davantage encore dans l'échelle sociale. Nous sortirions du cadre que nous nous sommes tracé, si nous entreprenions de spécifier les mesures administratives qui nous paraîtraient de nature à faciliter cette évolution, évolution forcément lente, c'est certain, mais que nous tenons comme étant la voie qui pourra le plus sûrement conduire vers l'*assimilation* les indigènes et particulièrement ceux des régions voisines de nos installations.

D'autre part, nous pouvons contribuer au développement de la prospérité de l'élément indigène attaché au sol en améliorant ses moyens matériels d'action par l'exécution de certains travaux d'utilité générale ou collective, analogues à ceux que nous exécutons pour les populations européennes, mais conçus dans des conditions rudimentaires et économiques, suffisantes cependant pour rendre aux indigènes des services considérables ; l'exécution de tels travaux nous paraîtrait d'autant plus désirable que nous estimons que les Arabes seraient même fondés à la réclamer de notre équité.

Ceci demande quelques explications.

Les travaux faits par l'Etat dans la colonie sont : 1° Des travaux de routes, de chemins de fer, de ports, de dessèchement, d'irrigation dépendant des ministères des travaux publics et de l'agriculture ;

2° Des travaux dits de colonisation ressortissant au ministère de l'intérieur, ayant pour objet la création de centres européens et consistant en aménagements de sources, ouverture de rues et de chemins, assainissements, plantations, construction d'édifices publics.

De leur côté. les départements font face aux dépenses de construction et d'entretien des édi-

fices départementaux, des routes départementales et même à la plus grande partie de celles des chemins vicinaux de grande communication ou d'intérêt commun.

Enfin, les communes ont à leur charge les dépenses que comporte l'entretien des chemins vicinaux, des moyens d'alimentation et des édifices nécessaires au fonctionnement de la vie publique et à l'exercice du culte.

Or, les indigènes profitent bien des grands travaux exécutés au titre des ministères des travaux publics et de l'agriculture, mais, n'ayant ni navires, ni voitures, ni terrains situés dans la zone d'irrigation par les grands barrages, ce profit n'est jamais immédiat et complet ; il résulte seulement d'une répercussion des avantages que retire de ces mêmes ouvrages la population européenne.

Les indigènes n'ont pas non plus d'intérêt immédiat dans les travaux de colonisation, entrepris uniquement en vue de l'installation des centres européens.

C'est encore partiellement et indirectement qu'ils profitent des travaux départementaux et communaux, qui s'appliquent à peu près exclusivement à des voies carrossables et à des édifices ou à des fontaines situés dans les centres européens dont ils n'usent qu'exceptionnellement.

Et, cependant, l'indigène paie à l'Etat des contributions ; il fournit aux départements, comme prestations, la plus grande partie des ressources du budget départemental qui ne proviennent pas de la subvention de l'Etat ; il participe également dans une forte mesure, en raison du nombre des prestataires arabes, aux dépenses des budgets communaux. Dès lors, il ne serait que juste de comprendre dans les travaux à exécuter aux frais de ces divers budgets, certains ouvrages appropriés aux mœurs, aux besoins, au mode de travail primitif des indigènes et leur rendant ainsi des services plus directs et plus

— 10 —

tangibles que nos ports, nos grands barrages et nos voies carrossables.

Non seulement en agissant de la sorte nous nous conformerions à nos traditions nationales de haute équité et nous améliorerions la situation matérielle des populations indigènes, mais, de cette amélioration même, résulterait un notable profit pour la colonie tout entière.

Le principe de cette proposition ne sera probablement contesté par personne, mais sa mise en application n'est pas sans présenter des difficultés, tout au moins en ce qui concerne les départements et les communes.

Les départements, en effet, ne parviennent à faire face aux dépenses de leur grande vicinalité qu'en y affectant les journées de prestations qui constituent la participation des indigènes dans leur budget, et, alors même que les Conseils généraux voudraient donner à ces journées une affectation plus en rapport avec les besoins de ceux qui les acquittent, ils en seraient empêchés par les prescriptions légales, qui exigent que les contingents provenant des prestations soient affectés aux chemins de grande communication ou d'intérêt commun.

Dans les communes, la situation financière n'est pas meilleure et l'affectation aux chemins vicinaux des journées de prestations disponibles, après prélèvement des contingents est également obligatoire.

Dès lors, pour les départements comme pour les communes, des raisons de fait et de droit s'opposent à une modification dans l'emploi fait actuellement des fonds provenant des prestations indigènes ; et comme ces fonds (sauf les produits des marchés pour certaines communes et quelques perceptions accessoires) sont les seules contributions de provenance indigène dont disposent les départements et les communes, on est obligé de reconnaître qu'il est difficile à ces deux

— 11 —

unités administratives d'accepter la charge des travaux dont nous avons parlé (1).

Il n'en est pas de même de l'Etat, dont le budget, plus élastique et plus indépendant, pourrait comporter des crédits permettant : 1° d'améliorer les chemins muletiers au passage des ravins et des endroits difficiles ou dangereux ; 2° de rechercher les sources, d'en capter les eaux et de les conduire dans les fontaines et dans les abreuvoirs ; de maçonner les puits importants, de leur adjoindre des abreuvoirs, d'en paver les abords, d'assurer l'écoulement des eaux croupissantes et des déjections des troupeaux, de maintenir ces puits en état de fonctionnement et de propreté. Si l'on construisait en outre quelques dérivations sommaires permettant de rejeter les eaux pluviales sur les terres, on remplirait le programme entier des travaux nécessaires et suffisants pour les indigènes; la dépense serait minime, le résultat considérable à tous les points de vue.

L'intervention de l'Etat dans les dépenses des pistes indigènes serait d'autant plus naturelle que l'esprit de la loi sur les chemins vicinaux est d'affecter le montant des prestations à l'entretien des

(1) Nous disons que le produit des prestations est le seul contingent indigène dans les recettes du budget départementaI, parce que la subvention que l'Etat alloue aux départements, et qui est actuellement égale aux cinq dixièmes de l'impôt arabe, n'est pas une allocation ayant le caractère indigène : c'est l'Etat qui perçoit pour son compte tout l'impôt arabe et cet impôt, une fois rentré dans les caisses du Trésor, fait partie des ressources générales de la métropole, et perd tout caractère originaire. C'est donc une erreur de dire, comme on le fait souvent, que les départements reçoivent les cinq dixièmes de l'impôt arabe ; cette erreur a pris naturellement naissance dans la décision assez singulière qui fixe la quotité de la subvention de l'Etat aux départements à une somme égale à une fraction déterminée de l'impôt arabe ; nous disons que cette décision est singulière parce qu'elle a pour conséquence, non seulement de fausser les idées sur le caractère des ressources départementales, mais encore de rendre la subvention de l'Etat d'autant plus faible que l'année étant mauvaise, les finances départementales auraient besoin d'être plus efficacement soutenues.

Conceil superiuer : séance du janvier 1893

الملحق رقم 20: النفقات المخصصة للاستيطان 1871-1895.

DÉPENSES DE COLONISATION DE 1871 A 1895

Observations Générales

A — Les chiffres contenus dans le tableau ci-contre sont extraits :

1° Pour les années 1871 à 1880 inclus, des comptes définitifs du budget des dépenses de l'Algérie ;

2° Pour les années de 1881 à 1895 inclus, des comptes provisoires de ce même budget.

B — Sont considérés comme travaux neufs les travaux effectués dans un centre dans les cinq années qui suivent sa création, exception faites des travaux d'entretien et de réfection.

[34]

— 506 —

ANNÉES	CRÉATION, AGRANDISSEMENT ET ACHÈVEMENT DES CENTRES -- TRAVAUX NEUFS							
	Frais généraux de Colonisation	Achat de terres	Eau	Routes et Ponts Chemins d'accès	Bâtiments publics	Plantations	Organisation des Services publics	Allocations diverses aux colons
1871.....(1)	10.000	1.000	22.000	145.000	13.000	3.000	1.000	64.000
				209.000 (2)				
1872.....	162.008	62.000	40.000	10.000	18 000	»	34.000	585.000 (3)
				641.000 (2)				
1873.....	»	»	»	1.696.000 (5)	»	»	»	446.000 (6)
1874.....	28.000	150 000	214 000	147.000	144.000	40.000	35.000	255.000 (3)
				457.000 (10)				
1875 .....(8) A.	53.000	111.000		509.000 (10)		60.000	53.000	»
B.	8.000	265.000		»		»	»	60.000
1876..... A.	34.000	20.000		894.000 (10)		»	83.000	»
B.	»	597.000		»		»	»	»
1877..... A.	33.000	90.000		546.000 (10)		56.000	59.000	109.000
B.	»	701.000		»		»	»	»

DÉPENSES ans lien direct avec la COLONISATION	AMÉLIORATION DES ANCIENS CENTRES			OBSERVATIONS
	Bâtiments communaux	Alimentation et Irrigation	Voirie Plantations	
281.000	10.000	38.000	92.000	(1) Les crédits affectés en 1871 à la Colonisation doivent être majorés d'une somme de 154 646 francs portés au compte définitif de 1871, sous la rubrique « Colonisation alsacienne » (chapitre 5 et 10).
				(2) Ces chiffres comprennent des dépenses d'installation dont le détail n'apparaît pas dans le compte définitif.
251.000 (4)	4.000	50.000	30.000	(3) Ce chiffre comprend en majeure partie des dépenses afférentes à l'installation d'Alsaciens-Lorrains en Algérie : « Achat de cheptel (108.149 fr.) ; fournitures d'instruments aratoires (12.327 fr.) ; achat de bestiaux (140.920 fr.) ; secours (35.686 fr.) ; achats d'instruments agricoles (20.977 fr.), etc. »
				(4) Dans ce chiffre est comprise une somme de 40.287 francs pour dépenses faites en France, en particulier pour l'Exposition de Lyon. Le surplus s'applique en majeure partie à des transports de passagers civils. C'est d'ailleurs ce dernier élément qui formera pour les années suivantes la plus grosse part des dépenses rangées dans le présent tableau sous la rubrique : « Dépenses sans lien direct avec la Colonisation ».
182.000	»	(5)	»	(5) Le crédit de 1 696 000 fr est porté sans aucun détail au compte définitif de 1873 sous la rubrique « Chemins pour relier les nouveaux centre entre eux ; création de nouveaux centres et et entretiens des anciens centres ».
				(6) Y compris 296.098 fr. pour construction de maisons destinées aux Alsaciens-Lorrains.
739.000 (7)	»	»	»	(7) Y compris notamment une somme de 353.099 fr. pour remboursement de créances sur la famille Mokrani.
371.000		1.273.000 (10)		(8) De 1875 à 1891 inclus, les dépenses sont rangées sur deux lignes distinguant : A. Les dépenses réglées sur les crédits ordinaires de la Colonisation. B. Les dépenses imputées sur les soultes de rachat du séquestre.
058.000 (9)				(9) Y compris 813.000 fr. pour paiement de créances grevant les biens des indigènes séquestrés.
				(10) Ces chiffres comprennent des dépenses dont le détail n'apparaît pas dans le compte définitif.
169.000		1.447.000 (10)		
183.000				
58.000 (11)		1.659.000 (10)		(11) Y compris 60.000 fr. pour l'installation de l'École de Dellys et près de 200.000 pour transport de passagers civils
87.000 (12)				(12) Y compris 506 000 fr. pour « indemnités de dépossession » et 85.000 fr. pour paiement de créances sur les indigènes séquestrés.

— 508 —

ANNÉES	CRÉATION, AGRANDISSEMENT ET ACHÈVEMENT DES CENTRES — TRAVAUX NEUFS							
	Frais généraux de Colonisation	Achat de terres	Eau	Routes et Ponts Chemins d'accès	Bâtiments publics	Plantations	Organisation des Services publics	Allocations diverses aux colons
1878 ..... A.	34.000	58.000		416.000 (4)		99.000	70.000	118.000
1878 ..... B.	»	843.000		»		»	»	»
1879..... A.	30.000	89.000		693.000 (4)		97.000	83.000	123.000
1879..... B.	»	492.000		»		»	»	»
1880..... A.	32.000	100.000		475.000 (1)		43.000	62.000	122.000
1880..... B.	»	948.000		»		»	»	»
1881..... A.	43.000	601.000		1.256.000 (4)		45.000	39.000	111.080
1881..... B.	»	529.000		»		»	»	»
1882..... A.	74.000	99.000		1.447.000		43.000	30.000	110.000
1882..... B.	»	153.000		»		»	»	»
1883..... A.	26.000	108.000		62.000		33.000	38.000	128.000
1883..... B.	»	111.000		»		»	»	»
1884..... A.	18.000	»		716.000		28.000	29.000	129.000
1884..... B.	»	46.000		»		»	»	»
1885.. ... A.	22.000	»		750.000		11.000	30.000	130.000
1885.. ... B.	»	111.000		»		»	»	»
1886..... A.	57.000	6.000		996.000		15.000	20.000	128.000
1886..... B.	»	23.000		»		»	»	»

DÉPENSES ns lien direct avec la OLONISATION	AMÉLIORATION DES ANCIENS CENTRES			OBSERVATIONS
	Bâtiments communaux	Alimentation et Irrigation	Voirie Plantations	
244.000 657.000 (2)		1.901.000 (4)		(1) Ces chiffres com: rennent des dépenses dont le détail n'apparaît pas dans le compte définitif. (2) Y compris 562.000 fr. pour indemnités de dépossession.
217.000 791.000 (3)		1.695.000 (1)		(3) Y compris 748.000 fr. pour indemnités de dépossession.
212.000 450.000 (5)		1.691.000 (4)		(4) Y compris 49.000 fr. pour plantation d'arbres et 831.758 fr. distribués en subvention aux communes pour travaux d'alimentation en eau potable. (5) Y compris 399 000 fr pour indemnités de dépossession.
201.000 »		1.694.000 (6)		(6) Y compris notamment : A. 223.000 fr. de subvention pour chemins vicinaux. B 523 724 fr. pour l'allocation aux communes de subventions destinées à l'exécution de travaux d'alimentation.
214.000 »		1.164.000 (7)		(7) Y compris : A. 173 000 fr. de subventions pour chemins vicinaux, B. 570.000 fr. pour l'allocation aux communes de subventions destinées à des travaux d'alimentation.
208.000 »		2.919.000 (8)		(8) Y compris : A. 558.000 fr. de subventions pour chemins vicinaux, B. 674.000 fr. pour l'allocation aux communes de subventions destinées à des travaux d'alimentation.
341.000 (9) »		2.089.000 (10)		(9) Y compris : 105.000 fr. pour le débarcadère de Port-Gueydon, et 50.000 fr. pour le lazaret de Matifou. (10) Y compris : A 558 000 fr. de subventions pour chemins vicinaux, B. 700 000 fr. de subventions pour travaux d'alimentation.
390.000 (11) »		1 803.000 (12)		(11) Y compris : 193.000 fr. pour frais de transport de passagers civils. (12) Y compris : 700.000 fr. de subventions pour travaux d'alimentation, et 400 000 fr. de subventions pour chemins vicinaux.
242 000 (13) »		1.740.000 (14)		(13) Y compris : 209.000 fr. pour transport de passagers civils. (14) Y compris : 398.000 fr. de subventions pour chemins vicinaux, et 697.000 fr. pour de subventions pour travaux d'alimentation.

— 510 —

ANNÉES	CRÉATION, AGRANDISSEMENT ET ACHÈVEMENT DES CENTRES — TRAVAUX NEUFS							
	Frais généraux de Colonisation	Achat de terres	Eau	Routes et Ponts Chemins d'accès	Bâtiments publics	Plantations	Organisation des Services publics	Allocations diverses aux colons
1887.....	A. 63.000	7.000		914.000		43.000	39.000	115.000
	B. »	99 000		»		»	»	»
1888.....	A. 93.000	230.000		1.352.000 (3)		49.000	23.000	139.000
	B. »	87.000		»		»	»	»
1889.. ..	A. 44.000	108.000		1.262.000		45 000	26 000	119.000
	B »	94.000				»	»	»
1890.....	A. 61.000	494.000		1.252.000		41.000	50.000	107.000
	B. »	101.000				»	»	»
1891.....	A. 95.000	298.000		1.108.000		44 000	60.000	120.000
	B. »	7.000				»	»	»
1892... ..	184.000 (9)	165.000		913.000		46.000	25.000	131.000
1893.....	112.000	304.000		912.000		50.000	25 000	102.000
1894.... .	181.000	107.000		899.000 (11)		»	24.000	155.000
1895.....	202.000	41.000		1.001.000		»	42.000	138.000

— 511 —

PENSES lien direct vec la ONISATION	AMÉLIORATION DES ANCIENS CENTRES — Bâtiments communaux	Alimentation et Irrigation	Voirie Plantations	OBSERVATIONS
373.000 (1)		1.667.000 (2)		(1) Y compris : 187.000 fr. pour transport de passagers civils.
»		»		(2) Y compris : 398.000 fr. de subventions pour chemins vicinaux. et 708.000 fr. de subventions pour travaux d'alimentation.
97.000 (3)		650.000 (5)		(3) Le crédit de 1.352.000 fr. s'applique, pour une part qu'il est impossible de déterminer, à des achats de terres, notamment pour Lamartine et Vialar.
»		»		(4) Y compris : 68.000 fr. pour le barrage d'Oued-Magoun et 41 000 fr. pour celui du Sig.
				(5) Y compris : 299.000 fr. de subventions pour travaux d'alimentation.
0.000 (6)		934 000 (7)		(6) Y compris : 39.000 pour le barrage des Cheurfas.
»		»		(7) Y compris : 274.000 fr. pour travaux complémentaires d'alimentation.
000		583.000		
.000		868.000 (8)		(8) Y compris : 108 000 fr pour la reconstruction des villages de Villebourg et Gouraya, détruits par un tremblement de terre
000		830.000		(9) Y compris les crédits nécessaires pour le fonctionnement de l'Inspection générale de la Colonisation et pour le service des renseignements généraux (51.000 de ce dernier chef).
(10) 000		702 000		(10) Y compris : 98.000 fr. pour le barrage des Cheurfas
(12) 000		791.000		(11) Y compris : 75.000 fr. pour le village de Jean-Bart, et 90.000 fr. pour celui de Surcouf.
				(12) Y compris : 41.000 fr. pour les expositions de Lyon et d'Anvers, et 150.000 fr. pour le barrage des Cheurfas.
(13) 00		872.000		(13) Y compris : 15.000 fr. pour le barrage d'Oued-Magoun, 6.500 fr. pour les expositions de Lyon et de Bordeaux, etc , etc

— 512 —

RÉCAPITULATION

ANNÉES	CRÉATION agrandissement et achèvement des centres	AMÉLIORATION des anciens centres	DÉPENSES sans lien direct avec la colonisation	TOTAL	CHIFFRES exacts des comptes définitifs ou provisoires	CHAPITRES	MONTANT des dotations budgétaires		OBSERVATIONS
1871.	468.000	140.000	281.000	889.000	889.239	10		925.600	
1872.	1.552.000	84.000	251.000	1.887.000	1.887.378	10		1.925.600	
1873.	2.142.000 (1)		182.000	2.324.000	2.324.298	10		2.325.000	(1) Chiffre unique pour les 2 premières colonnes de dépenses.
1874.	1.470.000	"	739.000	2.209.000	2.209.681	10		2.232.380	
1875.	1.119 000	1 273.000	1.429.000	3.821.000	3.821.968	15		3.822.213	
1876.	1.628.000	1.447.000	652.000	3.727.000	3.727.030	14		3.728.761	
1877.	1.594.000	1.659 000	1.045.000	4.298.000	4.298.399	14		4.298.640	
1878.	1.638.000	1.901.000	901.000	4.440.000	4.440.493	7 16 Art. 3	2.044.869 2.423 069	4.467.938	
1879.	1.547.000	1.695.000	1.008.000	4.250.000	4.250.057	9 21	1.828.431 2.439.453	4.207.884	
1880.	1.782.000	1.691.000	662.000	4.135.000	4.135.531	9 22	1.942.977 2.237.517	4.180.494	
1881.	2.627.000	1.694.000	201.000	4.522.000	4.522.810	57 59 60	1.574.092 223.000 2.778.751	4.575.843	
1882.	1.986.000	1.164.000	214.000	3.364.000	3.364.515	51 53 54	727.798 173.000 2.503.493	3.404.291	
1883.	506.000 (2)	2.919.000	208.000	3.633.000	3.633.725	50 52 53	686.116 558.000 2.470.000	3.714.116	(2) Ce chiffre de 506.000 francs ne s'applique que pr 62.000 fr. à des travaux d'installation.
1884.	965.000	2.089.000	341.000	3.396.000	3.396.235	12 14 15	570.623 558.000 2.489.000	3.617.623	
1885.	1.084.000	1.803.000	390.000	3.277.000	3.277.893	12 13	2.971.262 400.000	3.371.262	
1886.	1.275.000	1.740.000	242.000	3.257.000	3.257.161	12 13	2.868.652 398.000	3.266.652	
1887.	1.280.000	1.667.000	373.000	3.320.000	3.320.202	12 13	2.929.585 398.000	3.327.585	
1888	1.973.000	650.000	297.000	2.920.000	2.920.414	12		2.922.350	
1889.	1.698.000	934.000	290.000	2.922.000	2.922.385	12		2.925.151	
1890.	2.106.000	583.000	234 000	2.923.000	2.923.275	12		2.927.790	
1891.	1.732.000	868.000	227.000	2.827.000	2.827.517	12		2.832.339	
1892.	1.464.000	830.000	255.000	2.549.000	2.549.275	12		2.553.491	
1893.	1.505.000	702.000	301.000	2 508.000	2.508 422	12		2.153.512	
1894.	1.366.000	791.000	380.000	2.537.000	2.537.333	12		2.545.982	
1895	1.424.000	872.000	297.000	2.593.000	2.593.528	12		2.598.309	
TOTAL	37.932.000	29.196.000	11.400.000	78.528.000	78.538.764			79.270.809	

Enquète sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

أ- المصادر المعتمدة:

- **قائمة المصادر بالعربية :**

1- بوعشرين الحسن بن الطيب: الرحلة السفارية، "تطريب الاسماع، بأخبار الجزائر وما يربها من الاصقاع"، منشورات دار الريف للنشر والطبع والتوزيع، مطابع الرباط، 2013.

2- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، فقديم وتغريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، طرح، الشركة الوطنية للنشر والتوجيه، الجزائر 1982،

3- خير الدين محمد: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، مؤسسة الضحى، ط2، الجزائر، 2002.

4- دوطكفيل أليكسيس: نصوص عن جزائر في فلسفة الاحتلال والاستطان، تر وتقديم ابراهيم صحراوي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

5- دوكتون، بول فينيايي: جرائم الاستعمار لافرنسي في عهد الجمهورية الثالثة " عرق برنوس" تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية، تونس، 2008

6- غي دو موباسان: رحلة الى الجزائر (الى بلاد الشمس)، تر، نادية عمر صبري، ط1، ورد للطباعة، دمشق، 2007.

7- هانوتو. أ. وأ. لوتورنو: منطقة القبائل والاعراف القبائلية، تر مخلوف عبد الحميد، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع،تيزي وزو ،2013.

8- جريدة الشهاب، شكوى الجزائر وبلواها منذ ست وأربعين سنة (المجلد 13، الجزائر، قسنطينة، صفر 1356هـ/13 أفريل 1937).

9- جريدة المنتخب: العدد 2، س 1، الأحد 30 أفريل 1882.

10-جريدة المنتخب: العدد 28، س1، الأحد 29 أكتوبر 1882

- **المصادر باللغة الأجنبية:**

1- Bourd, Paul; Atraver L'algerie, souvenires de l'excursion parlementaire, septembre, octobre 1879, Ed,G, charpentier : Paris ; 1880 .

2- Bulletin des lois de la république Francaise : Xll serie, premier seméstre, tome soixantiéme, imprimerie national, paris,1900.

3- Bulletin du comité de l'Afrique Française : Publie mensuellement sous la directions de M. Harry Alis avec la collaboration de M M, Henry Frisch de Fels, Raymond Koechlin 4eme année, N° 9, Septembre, 1894 .

4- C. S. G : Session, Décembre, 1879 .

5- C.S :Seance, 20 Mars, 1890.

6- cambon. F : carnet d'un colon, impimerie ern est mallebay, rue de constantine, 30, alger, 1897,

7- Chambre de commerce de philippeville.comte rendu. Imprimerie L.Aumeran et Parodi. 1902

8- Combon , Jule : de gouvernement général de l'Algérie(1891-1895) ,Ed ,Edouard champion,paris, 1918

9- Dedliniéres Lucien : Le Maroc Socialiste, Libraires Editeurs, M, Giard et E, Brière, 6 rue Soufflot et rue tullier, 12, Paris (Ve), 1912

10- Déschamp Paul et Autres : Les Colonies et la vie Française pendant Huit siècle, paris,Ed, Firmin – Didot, 1933.

11- G.G.C.A : statistique génerale de l'algerie, années 1882 à 1884 : imprimerie de l'association ouvrière, fontana. alger.

12- Gauverneur général de l'algerie : direction des affaires indigénes, service de la proprieté indigéne, impremerie administrative, Gojesso, alger, 8 octobre, 1901,

13- Géneral de Division : colonisation et mode de gouvernement en algérie, Libraraire Militaire de domaine, Rue et passage Dauphine, 3a, Paris, 1851

14- Gouvernement Général civil de l'Algerie, Etat actuel de l'Algerie publié d'après les doucuments officiels par ordre de M. le Général Chanzy , imprémerie administrative .Gojosso , Alger , 1877.

15- Gouvernement Général de l'Algerie , résumé des travaux de toute nature dans le territoire de commandement de la division d'Alger pandant les années 1889- 1890. Giralt, imprimeur du Gouvernement Général, Alger, 1891.

1- J , La vigie Algérienne , N° 1564,(sixième année) ,17 Février 1878

2- J , La vigie Algérienne N °1566 , 19 Février 1878

16- **J , D,** seance, 26 Février 1891,

17- J , le petit colon ,la réoraganisation algerienne, 900 ,25 Novembre 1880 .

3- J : La vigie Algérienne : 18 Janvier 1885 .

18- J : le petit colon, n° 884, 3eme année, mardi 8 novembre 1880.

19- J : Solidarité, Vendredi, 22 Mars 1878.

20- J, L'echo des mines et de la métallurgie : Revue, Hebdomadaire, publiée par un comité d'ingérieurs ; sous la direction de M, Robert Pitaval, ingénieur civil des mines : N° 2207 ; administration et redaction, 68, Rue de la chaussée d'autin ; paris ; jeudi ; 4 Mai 1911.

21- J, L'écho des mines : 41e année : N°2469 ; jeudi 18 Mai 1914.

22- J, le petit colon, la commission extra parlementaire , 903, 28 nov 1880

23- J, Le Tell , Journal politique et des intérêts coloniaux, Dépêches télégraphiques, SN , 21 mai , 1874

24- J. La Dépeche Algerienne, N°890, mardi 31 décembre 1887

25- J. Le Colon : N° 1780 : 6 Février 1898

26- J.La vigie Algérienne ; La courmission Algeriénne, N° 1569, 6ème année , Vendredi ; 22 Février 1878.

27- J.Le capitaliste ; Journale de la banque parisienne ; administration et rédaction 6 square de l'opéra, directeur rédacteur en chéf ; Paul Mauchez ; 27e anneé 37 ; Paris, 15 septembre 1904

28- J.O.R.F,Sénat,Débats parlementaire, Science , 2 mars 1891,(B.N.A, Boite b/MR23, N° 44133)

29- J.O.R.F.Débats parlementaire; séance ,Jeudi, 27 Octobre 1892. B .N.A (441334) Mr 23/14

30- Journal des débats, séance, 22 décembre 1875

31- Journal officiel de la République Française: Sénat, session 26 Février 1891,

32- La Quinzaine Coloniale : N° 184 ; Tome XII ; 6eme année : 25 juillet 1902

33- La Quinzaine coloniale : Revue paraissant le 10 et le 25 de chaque mois , Tome XII , 6eme année, Ed, Augustin challamel, Paris ;(juillet- Décembre) ; 1902.

34- La Revue Algérienne et Tunisienne , N° 2, 5ème Année, 2ème trimestre (3-9 Avril 1892),

35- La revue de l'histoire des colonies Françoise, dix-neuvieme année, N°6 (Novembre-Décembre) , Librairie Ernest Leroux , Societé D'Editions Géographique , Paris , 1931

36- Le coq Joseph: les sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels, ED, a, pedone, 13, rue Soufflot, paris, 1903

37- Les annales coloniales : journal semi-quotidien, 17eme année, N°20 ; Directeurs ; Marcel Ruedel et L-G, thébault, Redaction, et administration, 34, rue du mont- thabor : paris, samedi 3 mai 1916.

38- Mallebay, « chronique Algerienne » , La revue Algérienne et Tunisienne, N°8 , 4éme Année, (21 Février 1891),

39- Mallebay, « Le départ de M. Tirman » , La revue Algérienne et Tunisienne,N° 08 , 4éme Année, (21 Février 1891),

40- Mallebay, « chronique Algerienne » , La revue Algérienne et Tunisienne, N°6 , 4éme Année, (07 Février 1891),

41- Masqueray , Emile : Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algerie, kabyles du Djurdjura, chaouia, de l'auràs,Bni mezab, Ed, Ernest Leroux, Paris, 1886 .

42- Pensa Henri : l'algerie , voiyage de la délégation . Ed. j.rothschild, paris ; 1894

43- Pouyanne, Maurice , la propriete Fonciere en algerie in Adolphe jourdan, alger, 1900,

44- Rinn Louis: Régime pénal de l'Indigénat Algérie, les commission disciplinaire, Ed, Adolphe Jourdan Alger , 1885

45- yver George: si hamdan ben othman khodja, revue africaine, volume 57, année 1913

ب- المراجع المعتمدة:

- **المراجع بالعربية:**

1- آجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا: 1871-1979، تر حاج مسعود و أ.باكلي، دار الرائد للكتب، الجزائر، 2007،

2- أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولوكنيالية، تر وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الفجزائر، 2013.

3- آجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4- آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر عيسى عصفور، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982.
5- آل عواد فؤاد: الجزائر الجميلة الاكثر مرحا "تحت هذه السماء الافريقية، رحلة الشاعر والرحالة الالماني "ألفريد كير الى الجزائر 1920-1925"، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين، أبحاث ندوة الرحالة العرب والمسلمين اكتشاف الطات والآخر، دورة الجزائر، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ط1، 2005
6- بختاوي خديجة: استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق ارشفية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21- ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،
7- بلقاسمي بوعلام: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف II ق19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
8- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي،لبنان،1979.
9- بوعزيز يحيى: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، (، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986)
10- بوكاري أحمد: الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب 1204-1330/1790-1912 التجانية الشاذلية والمختارية القادرية، المملكة المغربية، ط1،(منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006).
11- توبة أحمد: صورة العربي والاوروبي بين محمد زفزاف والبير كامي واندري جيد، كلية الادب والعلوم الانسانية، ط1، الرباط، ، 2014.
12- حاجي فريد: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، 1837-1937، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
13- حجي محمد: نظرات في النوازل الفقهية ،الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،ط1،المغرب 1999.
14- حماش خليفة: رحلة مثقف تركي إلى الجزائر في مطلع القرن 20، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين، أبحاث ندوة الرحالة العرب والمسلمين اكتشاف الذات والأخر، دورة الجزائر 2005، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005،
15- بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1873 أعمال الملتقى الوطن الأول والثاني حول: العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007.
16- بن داهة عدة: الاستيطان و الصراع حول الملكية 1830-1962 ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008
17- دسوقي ناهد ابراهيم: دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2008.
18- روس ادان: المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للامبريالية الفرنسية 1881-1912، تر أحمد بوحسن، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006،
19- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999،

20- زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، د، م، ج الجزائر، 2009.
21- زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، د،م،ج،الجزائر،2007.
22- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1992،
23- سعد الله أبوالقاسم: الحركة الوطنية الجزائرية،(، دار البصائر، الجزائر 2007)،
24- سعد الله: ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الاسلامي، ط2، بيروت، 2005،
25- سعدالله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر1981،
26- سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،
27- سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، الجزء 1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011
28- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
29- سيدي صالح حياة: اللجان البرلماني الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871- 1895، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012
30- سيفو فتيحة: عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني، الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،
31- صاري الجيلالي ، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية 1900- 1954' الطريق الإصلاحي والطريق الثوري"، تر عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
32- عادل فهمي بدر: الاستيطان الاستعماري لدول شمال إفريقيا، دراسة حول اثر الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس والمغرب على البيئة اللغوية و الثقافية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم اللغات، أعمال المؤتمر الدولي –اللغة والسياسة في إفريقيا، القاهرة 17-18 أفريل 2004.
33- عباد صالح: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984
34- عبد الغني محمد:رحلة "غي دي مونباسان"و"اندري جيد" الى شمال افريقيا، كلية الادب والعلوم الانساسية،ط1،الرباط 2014.
35- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر- تونس- المغرب الأقصى- ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.
36- علمي سعيد: الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تمهيد عبد الجليل التميمي، تر، تسرين لولى ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، ج1، الجزائر، 2013،
37- العلوى محمد الطيب : مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث، الجزائر، 1985.
38- فارح رشيد: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: القار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007

39- قاسم وهب: انطباعات سائح مصري عن مراكش والجزائر في مطلع القرن العشرين، دار السويدي للنشر وةالتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005 ,

40- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج1، دار الامة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2088.

41- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشروالإشهار،الجزائر،1994

42- قنان جمال: مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882- 1914، مجلة المصادر، ع 9، مارس 2004،

43- قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

44- مجاود محمد: الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال ق 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

45- محياوي رحيم: الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهينية في فلسطين، منشورات جامعة برج باجي المختار، عنابة، الجزائر 2006.

46- ملاخسو الطاهر: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، اعمال الملتقى الوطني الاول و الثاني حول دور العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007،

47- مناصرية يوسف: مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

48- مياسي إبراهيم : لمحات لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د،م، ج، الجزائر، 2007.

49- مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

50- هلال عمار: الحجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر، 2007

51- ولد قاد أحمد ، الشرق والغرب في مدونات الرحالة العرب والمسلمين، اكتشاف الذات والآخر، دورة الجزائر 2005، دار السويدي للنشر والتوزيع، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2005.

- المراجع باللغة الأجنبية

1- Addi Lahouari: de l'Algérie précolonialé a l'Algérie coloniale, économie et société, entreprise national du livre, Alger, 1985

2- Ageron– Charles Robert: les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919 , T 1 , Editions boucherie , Paris , 2005 ,

3- Ageron – Charles Robert: Politique coloniales au Maghreb ,(Collection Hiér; Paris 1972)

4- Agulhon Maurice: la république de Jules Ferry à François Mitterrand 1880 à nos jours,(, Ed, Françoise Cibiel lavalle, Hachette, Paris 1990)

5- André Julien, Charles : L'Afrique du Nord en marche Algérie- Tunisie- Maroc, 1880 -1952, Ed, Omnibus, Paris, 2002

6- Avon Dominique et Messaoudi Alain: De l'Atlas à l'Orient musulman, Ed Karthala,Paris, 2011,

7- Baumont Michel: Abel Ferry et les étapes du contrôle aux armées, 1914-1918 revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 15 N° 1, Janvier- Mars 1968,

8- Berque Augustin : Ecrits sur l'Algérie , Ed ,Sud, Paris 1986.

9- Blet Henri; France d'outre Mer L'oeuvre Coloniale de la 3eme république, Ed, B, Arthaud, Paris, 1950,

10- blin Louis: L'algerie, Du Sahara au sahel ; préface de dominique Chevallier ; Ed ; L'Harmattan, Paris, 1990

11- Bouversse Jaques: un parlement colonial, les délégations financiers algeriennes (1898-1945), l'institution et les hommes, publication de l'université de Rouen et du Have, Paris, 2008,

12- Boyer. Paul : conservateur régional des archives départementales Algeriennes, l'evolution de l'Algerie médiane d'Amerique(ancien département d'Alger) de 1830 à1956, librerie d'Amerique et d'orient , Adrien_Maisomeuve,Paris,1960

13- CDHA, archives algerie ; "histoire de la presse en Algérie ; documentation , historique sur l'algerie, extrait du mémoire vive: N° 42

14- chastenet Jacques: triomphes et malaises, histoire de la lll République, Ed hachette, paris, 1974

15- Conord Fabien et Fulla Mathieu: Lucien Deslinieres un socialiste Utopique au XXe Siécle, revue historique, N°674, Presse universitaire de France , Paris, 2015

16- Darcos Xairer: l'Ecole de jules ferry 1880-1950, Ed, hachette, paris, 2005

17- Dermenjian Geneviéve: la crise anti juive oranaise 1895-1905, l'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed, l'harmattan, Paris, 1986 .

18- Dictionnaire, larousse ; Ed, Année- Françoise Robinson, et laurent Gired, Paris ; 2006,

19- Esquer Gabriel ; Histoire et souvenir, in revue africaine , 1956 .

20- Fremeaux Jacques: les Bureaux arabes dans l'algerie de la conquéte, Ed Denoel ,Paris, 1993,

21- Furet François: Jules Ferry fondateur de la république, Actes du colloque organisé par l'école des hautes études en sciences sociales, Ed, de l'école des hautes études en sciences sociales, Paris, 1985,

22- GoldEeiguer Annie Rey : Le Royaume Arabe, la pollitique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, Ed, SNED, Alger, 1977,

23- Grevy Jérome: Le dénouement des crises ministérielles 1879-1889, collection « histoire » presses universitaires de Rennes, Ed, mayerne, Paris, 2010,

24- Guedj Eliaou Gaston: l'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation 1832 – 1969, Ed ; écrivains ; paris ,2000 .

25- Guislin Jean-Marc: les multiples sorties de la crise du 16 mai 1877, Collection « Histoire, Presses universitaire de rennes, Ed, mayerne, Paris, 2010.

26- Hebey Pierre, Alger 1898 la grande vague antijuive, Paris, Ed, Nil, 1996

27- Humbert Jean- charles: La Découverte du Sahara en 1900, Ed, L'harmattan, paris, 1996.

28- Joly Bertrand : Histoire Politique de l'affaire Dreyfus, Librairie, Artémie Fayard, Paris, 2014.

29- Jordi Jean- Jacques, et Jean Louis Planche : 1860-1930 une certaine idée de la construction de la France ; Ed Autrement collection mémoires Paris, 1999,

30- Kaddache Mahfoud, Djilali Sari : l'Algerie dans l'histoire, o p u Alger,1989

31- **KATAN** Yvette: Le Maghreb de L'empire Ottoman à la fin de la colonisation Française,Ed, (Paris, Ed Belin)

32- Lachraf Mostepha; L'Algérie Nation et société, Ed Casba ,Alger 2006,

33- Laurent Franck: Victor Hugo Face à la conquête de l'Algérie; (Ed, Maisoneuve et Larousse ,Paris : 2001)

34- Levallois Michel: Ismaïl Urbin 1812 – 1884, une autre conquête de l'Algérie, ed ; Maisonneuve et Larousse, paris, 2001.

35- **Luizard** Pierre – Jean: Le choc colonial et L'islam les politique religieuse des puissances coloniales en terres d'islam.(Paris : La découverte, 2006),

36- Manceron, Gilles: Le tourmant colonial de la république,1885: (Ed, La Découverte , Paris Fevrier 2007)

37- Marty Thomas: les reformes électorales législatives comme facteurs de sortie de crise (1875-1885), collection « Histoire » presses universitaires de rennes Ed ; mayerne, Paris,2010.

38- Meynier Gilbert: l, Algerie révélée – la guerre de 1914- 1918- et le premier quart du xxém siécle, Ed, El maarifa, Alger, 2010,

39- Montoya Louis:la démocratie Algérienne de bone 1886- 1913 ; revue de l'occident musulmans et de la méditerranée ; centre national de la recherche scientifique et des universités d'aix- Marseille ; Aix-en-Provence ; n°=26 ;2e semestre, paris ; 1978

40- Morand Nicolle: Algérienne, je suis, Ed : L'Harmattan, Paris, 2007

41- Morando Laurent: Les instituts coloniaux et L'Afrique, Ambitions nationales, réussites locales : 1893-1940 ; Ed , Karthala, paris, 2007

42- Robert Agéron– Charles: Fanny Colonna, instituteurs Algériens 1883 – 1939, (Compte, rendu) Annales : Economies, sociétés, civilisations, 32e année N° 4, Juillet – Aout, 1977

43- smati Mahfoud: Les jeunes Algériens, correspondances et Rapports 1837-1918, Ed, thala, Alger, 2011.

44- Stora Benjamin : Histoire de l'Algerie coloniale 1830- 1954 , Ed Enal- Rahma, Alger, 1996,

45- Tersen Emile: Histoire de la colonisation Française Presses universitaire de France , Paris, 1950

46- Yacono Xavier :histoire de l'Algerie de la fin de la guerre Turque a l'insurection de 1954 , Ed , L'atlanthrofe,Versaille , sd .

47- Yacono Xavier: Histoire de la colonisation Française , Presses universitaire de France, Paris , 1969 ,

48- turin yvonne: affrontements culturels dans L'Algérie coloniales, écoles médecines religion, 1830- 1880, Ed, entrepise nationanle du livre, alger, 1991.

قائمة المقالات المعتمدة بالعربية:

1- ألان كريستلو: المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الثقافة، ع 61 السنة 11 جانفي، فيفري، وزارة الثقافة، الجزائر، 1981.

2- بكار محمد: أحداث بلدية حمام ريغة بملبانة يوم 26 أفريل 1901 حسب تقارير الإدارة الإستعمارية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- جوان 2015.

3- بلحاج ناصر: دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر، والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، غرداية، ع3، 2008.

4- بلغيث محمد أمين: " سياسة التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي"،محلة المصادر،ع3،(م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن. 2000)

5- بوحوش عمار : "سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي"، المجلة التاريخية المغربية، ، ع 12، (تونس، جويلية 1978).

6- بوحوش عمار: "سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي"، المجلة التاريخية المغربية، ، ع 12، (تونس، جويلية 1978)

7- بوعزيز يحيى: "المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها"، مجلة الأصالة، ع33، السنة الخامسة، ماي 1976

8- بونقاب مختار: الطريقة الدرقاوية بالجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع11و12، مارس 2016

9- بيار بوايي: الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830 – 1894، تر عبد الجليل النميمي،الجلة التاريخية المغربية،ع و،(جويلية 1977).

10- التميمي عبد الجليل: "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19". المجلة التاريخية المغربية، ع 1، (تونس، جانفي 1974)،

11- الجراي وليد مولود: جريدة "المؤيد" وقضايا المغرب العربي 1889-1915، دار الكتب الوطنية، الطبعة 1، بنغازي، ليبيا، 2010،

12- حلوش عبد القادر: "السياسة التعليمية الفرنسية في منطقة القبائل 1871-1914"، مجلة دراسات تاريخية، مجلة علمية فصلية تعني بالدراسات حول تاريخ العربن تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السنة7، ع 23-24، سبتمبر (أيلول)- ديسمبر (كانون الاول) 1986-

13- بن خرف الله الطاهر: "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" الريف الجزائري 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد، العدد2، السنة 2، الجزائر، 1995.

14- شقرون أحمد: دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر، مجلة المصادر، ع17، السداسي الاول، 2008.

15- بن شوش محمد: الغزو الفكري للجزائر 1830-1870/ مجلة المصادر، ع 18 (السداسي الثاني 2008)،

16- طرشون نادية: هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، السنة 1433هـ/ 2011م

17- الطوبلي أحمد: رحلة محمج الصادق باي الى الجزائر، مجلة الإتحاف، السنة 9، العدد 42، سبتمبر/أكتوبر، 1993.

18- عبيد مصطفى: نشاط السانسيمونيين في مصر 1833-1836، مجلة متيجية للدراسات الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتامعية، ع1، 2014،

19- قنون حياة: الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03-04/ مارس 2011 -2012 مطبعة دار الأصول، الجزائر،

20- لونيسي ابراهيم: اوضاع التعليم في الجزائر نصف القرن 19 من خلال جريدة المبشر "مجلة الصراع"، ع 19، السداسي الاول، الجزائر، 2009

21- مزيان سعيدي: الانتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن 19 (1887- 1895): مجلة المصادر، ع16، السداسي الثاني، 2007.

22- مياسي إبراهيم: "الإستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، ع 5، (الجزائر،2001)،

23- مياسي إبراهيم: "المقاومة في بلاد الزواوة 1830- 1857" ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ع 7، (س 2007)، ص ص 188، 189.

الرسائل والأطروحات:

1- كمال حمزي: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919- 1954 من خلال الجريدة الفرنسية للجمهورية الفرنسية، رسالة مناقشة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف د: بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر 2، سنة 2009- 2010،

2- سايح حمزة: إصلاح المظومة المصرفية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2008.

3- نفطي وافية: الحياة الاجتماعية والثقافية في منطقة بسكرة من خلال وثائق الاوقاف (الاحباس) 1830-1930ن مذكرة الدراسات المعمقة، اشراف عبد الجليل التميمي، جامعة الاداب والفنون والعلوم الانسانية 1996/1995.

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر.....

مقدمة : 6

مدخل : 21

1- نبذة عن مؤسسة البرلمان الفرنسي.....22

2- الصراع العسكري المدني الفرنسي في الجزائر.....24

3- اهتمامات البرلمانيين ونظرتهم لقضايا الجزائريين.....34.

4- البرلمان وطريقة تسيير الجزائر.....43

5- مطالبة البرلمانيين بلجان تقصي الحقائق.....49.

6- أهم اللجان البرلمانية في ظل الحكم المدني.....52

7- مآلات النقاش البرلماني.....64

الباب الأول : الواقع الاجتماعي للجزائريين (الأهالي).....73

الفصل الأول: الواقع السكاني وتعامل الاحتلال مع الجزائريين 74

1-الواقع السكاني العام في الجزائر 75

2- تعامل إدراة الاحتلال مع الجزائري.....102

3- إجراءات العقاب والسجون.....108

4- التضييق المالي والغرامات.....113.

5- فرض الضرائب.....114

الفصل الثاني: علاقة المستعمَّر بالمستعمر(وصفها وتداعياتها).....118

1- الاستعمار ومحاربته الأحوال الشخصية الجزائرية.....119

2- علاقة المستوطنيين بالجزائريين المسلمين.....121

3- الكنيسة ومأساة الجزائريين.....128

4- الأراضي: سياسة مصادرة وحيل
التمليك.....132

5- تطور الاستيطان الأوربي في الجزائر.....140

الفصل الثالث: الواقع المعيشي والتعليمي والصحي للجزائريين.....152

1- واقع الجزائريين بأعين الرحالة.....153

2- تعليم الجزائريين.....161

3- واقع الصحة.....178

4- الجوائح وأثرها على الجزائريين.....183

الفصل الرابع: مسائل الغابات والهجرة والتجنيد الإجباري.....189

1- حرائق الغابات وتأثيرها على الواقع الجزائري الأهلي.....190

2- هجرة الجزائريين.....197

3- التجنيد الإجباري.....202

الباب الثاني: الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري.....209

الفصل الأول: الزراعة وتربية المواشي.....210.

أولا: الزراعة.....211

1- النشاط الزراعي.....211

2- المنتوج الزراعي وتنوعه.....220

ثانيا: تربية المواشي.....233

ثالثا: مساهمة المستوطنين والأهالي الجزائريين في النشاط الزراعي.....235

1- مساهمة المستوطنين في النشاط الزراعي 235

2- مساهمة الجزائريين الأهالي في النشاط الزراعي 238

الفصل الثاني: الصناعة والمواصلات والتجارة.....241

أولا : الصناعة:.....242

1- الصناعات الزراعية.....244

2- الصناعات المنجمية.....246

3- استغلال الثروات الطبيعية.....247

4- مصير الصناعة المحلية التقليدية.....251

ثانيا: المشاريع الاقتصادية المنجزة.....254

ثالثا: المواصلات والتجارة.....259

1- المواصلات.....262

2-التجارة.....264

- التجارة المحلية.....263.

- التجارة الخارجية.....266

الفصل الثالث: المسألة المالية وأثرها على الواقع الجزائري.....272

1- البرلمان والميزانية الجزائرية.....273.

2- القروض البنكية.....281

3- تعامل الإدارة مع مستحقات الجزائريين (الأهالي).....282

4- الأزمات الاقتصادية (الأسباب والآثار).....287

5- اليد العاملة.....289

6- نمط عيش الجزائريين الأهالي.....293

الباب الثالث: البرلمان وواقع الجزائريين (الأهالي).....296

الفصل الأول: موقف البرلمان من العلاقة مع الجزائريين وسياسة الاستيطان.....297

1- موقف البرلمان من تعامل الإدارة مع الجزائري.....302

2- البرلمان وسياسة نزع الملكية والاستيطان.....307

3- موقف البرلمان من معاملة المستوطنين للجزائريين.....313

الفصل الثاني: مسائل الأحوال الشخصية والتعليم والإصلاح في البرلمان.....318

1- البرلمان والأحوال الشخصية للجزائريين.....319

2- البرلمان وقانون الحالة المدنية.....325

3- موقف البرلمان من تعليم الجزائريين.....329

4- البرلمان وسياسة الفرنسة والتمسيح.....334.

5- محاولات الإصلاح البرلمانية.....337

الفصل الثالث: موقف النخب من الإصلاحات البرلمانية.....364

1- موقف النخب الإعلامية.....365

2- موقف النخب الجزائرية.....371

3- موقف الأوربيين.....380

أ- موقف السياسيين والعسكريين.....381

ب- موقف المستشرقين والمفكرين 382

خاتمة.....390

الملاحق.....396

قائمة المصادر والمراجع.....455

فهرس المحتويات.....468.

تمّ بحمد الله وتوفيقه